وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل الاقتصادي والاستشراف

بعنوان:

سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري

من إعداد الطالب:
دندن فتحي حسن

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د. قدال زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ رمضاني محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د/ قدال زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
أ.د/ بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
أ.د/ ودان بو عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
أ.د/ بكريتي لخضر	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي البيض	مناقشا
د/دقيش مختار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

اهدي هذا الانجاز الى الوالديين الكرمين العزيزين الام والأب والذين سهرا طيلة حياتي على تربيتي وتقديم العناية لي وتعليمي كما لهما الفضل الأول بعد الله تعالى في نجاحاتي.

والى زوجتي الكريمة وابني فلذة كبدي والى اخواتي وابناءهم واخوتي وأبنائهم. والى كل العائلة الكريمة.

شكر وتقدير

أولا نشكر ونحمد الله تعالى الذي أسبغ علينا نعمه الظاهرة والباطنة، وأمدني بالصبر لتذلل الصعوبات أمامي وأعانني كل العون على إنجاز هذه الاطروحة.

ثم اتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى المشرف الأستاذ الدكتور "قدال زين الدين"، على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما أتقدم بالشكر الى الأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذه الاطروحة.

والى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث بدون استثناء شكر لهم جميعا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
المقدمة العامة	أ-ل
الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي	58-1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للدعم الحكومي	2
المطلب الأول :دعم الحكومي في الفكر الاقتصادي	2
المطلب الثاني: الدعم في المذاهب الاقتصادية و مسؤولية الاجتماعية للدولة.	9
المطلب الثالث: مفهوم الدعم الحكومي :	17
المبحث الثاني: أنواع الدعم والمفاضلة بينهما ومصادر تمويله	22
المطلب الأول: أنواع الدعم	22
المطلب الثاني: المفاضلة بين الدعم العيني والنقدي	32
المطلب الثالث: مصادر تمويل الدعم	35
المبحث الثالث: مبررات وأهداف وسلبيات سياسة الدعم الحكومي	37
المطلب الأول: مبررات الدعم الحكومي	37
المطلب الثاني: أهداف سياسة الدعم الحكومي وعواقب إلغاءه	43
المطلب الثالث: أثار سياسة الدعم الحكومي على متغيرات الاقتصادية	52
خلاصة الفصل	57
الفصل الثاني: دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	116-59
تمهيد	60
المبحث الأول : التنمية الاقتصادية	60
المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية	60
المطلب الثاني: مستلزمات ومقاييس التنمية الاقتصادية	64
المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية الاقتصادية	69
المطلب الرابع: سياسات التنمية الاقتصادية:	76
المبحث الثاني: التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية والاقتصادية والعقبات التي تواجههما	81
المطلب الأول: ماهي التنمية الاجتماعية	81
المطلب الثاني: التمية الاجتماعية مجالاتها وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية	86

المطلب الثالث: عقبات التنمية	93
المبحث الثالث: دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	96
المطلب الأول: دور الدعم في زيادة الناتج الوطني الإجمالي والدخل الوطني	97
المطلب الثاني: دور سياسة الدعم الحكومي في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وتخصيص الموارد الاقتصادية وتحسين ميزان المدفوعات	103
المطلب الثالث: دور سياسة الدعم الحكومي في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المحتاجة	108
المطلب الرابع: دور الدعم في تنمية قدرات البشرية وتلبية حاجات أساسية للأفراد وتحقيق استقرار الاجتماعي والسياسي:	111
خلاصة الفصل:	115
الفصل الثالث مقاربة الاجتماعية والاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي بالجزائر	175-117
تمهيد	118
المبحث الأول: سياسة الدعم الحكومي في الجزائر	118
المطلب الأول: أشكال منظومة الدعم الحكومي في الجزائر	118
المطلب الثاني: نبذة تاريخية لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر	133
المطلب الثالث: دراسة تطور منظومة الدعم الحكومي في الجزائر	135
المبحث الثاني: المقاربة الاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي	138
المطلب الاول: تقييم سياسة الدعم الحكومي في قطاع التعليم	138
المطلب الثاني: تقييم سياسة الدعم الحكومي في قطاع الصحة والسكن وتوفير المرافق العمومية	151
المطلب الثالث: دور دعم في تخفيف من حدة الفقر وتحقيق الحماية الاجتماعية:	159
المبحث الثالث: المقاربة الاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي	165
المطلب الاول: انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي والبطالة	165
المطلب الثاني: مساهمة سياسة الدعم الحكومي على الاستقرار الأسعار والاستهلاك وزيادة الرفاه وإعادة توزيع الدخل	170
خلاصة الفصل	174
الفصل الرابع: تحليل وتشخيص سياسات الدعم الحكومي من حيث مشكلتها وأثرها على الاقتصاد الجزائري	236-176
تمهيد	177

المبحث الأول: تشخيص وتحليل مشكلة الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري	177
المطلب الاول: مخرجات سياسة الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة والادخار الحكومي والميزان التجاري وميزان المدفوعات	177
المطلب الثاني: انخفاض الكفاءة الاقتصادية لسياسات الدعم الحكومي	182
المطلب الثالث: انخفاض الكفاءة سياسات الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية	197
المطلب الرابع: أضرار جانبية لسياسة الدعم الحكومي على الاقتصاد الجزائري	200
المبحث الثاني: عوامل والظواهر التي تحد من فعالية سياسة الدعم الحكومي وسبل اصلاحه	204
المطلب الأول: العوامل والظواهر التي تحد من فعالية وكفاءة سياسة الدعم الحكومي بالجزائر.	204
المطلب الثاني: إصلاح سياسة الدعم الحكومي بالجزائر	207
المبحث الثالث: دراسة تحليلية ما بين سياسات الدعم الحكومي و النمو الاقتصاد الجزائري	214
المطلب الاول: منهجية الدراسة والنماذج المستعملة	214
المطلب الثاني: الحالة التحليلية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية المحتوات في النموذج	219
المبحث الرابع: دراسة قياسية تطبيقية لأثر سياسات الدعم الحكومي على النمو الاقتصاد الجزائري	222
المطلب الاول: التقدير الأولي للنموذج القياسي	223
المطلب الثاني: اختبار معنوية الاختلاف بين معلمات من عينات مختلفة (اختبار استقرار الهيكلي للنموذج)	226
المطلب الثالث: اختبارات تحديد المشاكل القياسية	228
المطلب الرابع: عرض النتائج وتفسيرها	232
خلاصة الفصل	234
الخاتمة العامة	252-236
قائمة المراجع	267-253
الملاحق	275-268

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
(01-03)	تطور التحويلات الاجتماعية في الفترة الممتدة بين 2010-2020	136
(02-03)	تطور مخصصات الدعم الضمني في الفترة الممتدة بين 2012-2015	137
(03-03)	تطور عدد التلاميذ المستفيدين من مطاعم المدرسية من سنة المدرسية 2011/2010 الى 2018/2017	139
(04-03)	تطور نسبة الرسوب والتسرب المدرسي في الطور الابتدائي في الفترة 2000-2018	140
(05-03)	تطور عدد المتمدرسين في أطوار التعليم وحصة الإناث منهم	142
(06-03)	نسبة الانتقال الى مرحلة التعليم المتوسط وفق فئات الدخل في سنة 2006 و2012	144
(07-03)	تطور عدد ومعدلات الأمية في الجزائر ونصيب الإناث منهم في الفترة 1966-2022	146
(08-03)	تطور عدد المسجلين والمتحريين ونسبة الإناث والريف منهم	147
(09-03)	تطور عدد الإجمالي والإناث المستفيدين من الإيواء ومنحة الجامعية ونسبة الإناث في الفترة الممتدة بين 2010-2018	148
(10-03)	معدل التحاق بالتعليم العالي ذكور وإناث	149
(11-03)	تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج وما بعد التدرج في مؤسسات الجامعية	150
(12-03)	مساهمة منظومة الدعم لميزانية التسيير لقطاع الصحة	151
(13-03)	تطور مؤشرات الرعاية الصحية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000-2020	152
(14-03)	تطور التغطية الصحية وعدد الأسرَّة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000-2018	154
(15-03)	تطور انتشار الأمراض المعدية في الفترة الممتدة بين 2005-2018	155
(16-03)	عدد أنواع السكنات المدعمة والموزعة بين فترة 2000-2020	156
(17-03)	تطور نسبة نمو سكان الريف وتوزيع السكانات الريفية وحصتها من مجموع السكن المدعم في الفترة (2000-2020)	157
(18-03)	تطور المياه من حيث طول الشبكة ونسبة الربط بشبكة والتزويد اليومي لكل ساكن	158
(19-03)	تطور عدد السكنات التي تم ربطهم بشبكة الغاز والكهرباء ف الفترة 1999-2018	158
(20-03)	تطور توظيف الأشخاص وتكلفة الورشات في إطار برنامجي (TUP-HIMO) في الفترة 2006-2018163	162
(21-03)	تطور عدد الموظف164ون في إطار برنامج DAIS وتكلفته في الفترة 2006-2018	163
(22-03)	تطور قيمة ظاهرة نقص التغذية في الفترة 2001-2019	164

(23-03)	تطور الإنتاج الوطني لقطاعات البناء وإنتاج مواد البناء والنقل والمياه والطاقة في الفترة 2000-2020	167
(24-03)	تطور مؤشرات الاستثمار في رأسمال البشري واحتمال البقاء على قيد الحياة وانتشار نقص التغذية	169
(25-03)	تطور الاستهلاك النهائي النقدي والحقيقي للأسر واستهلاك النهائي الحقيقي للفرد في الفترة 2000-2020	171
(26-03)	دور سياسة الدعم الحكومي في استقرار الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2011-2020) سنة الأساس 2001	172
(27-03)	محاكاة إسقاط مؤشرات الأسعار في الأسواق العالمية على الأسواق الوطنية	173
(28-03)	تطور معامل الجيني في الفترة 1995-2015	174
(01-04)	تطور انعكاسات التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة من 2010 - 2020. الوحدة: مليار دج	178
(02-04)	تطور كمية مستوردة من القمح ومن مسحوق الحليب ومادة الأولية لزيت المائدة والسكر في الفترة 2001-2019	180
(03-04)	تطور قيم واردات السلع المدعمة وحجمها من مجموع الواردات ورصيد ميزان التجاري وميزان المدفوعات	181
(04-04)	تطور نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر والمغرب وتونس ومصر	184
(05-04)	ترتيب الجزائر في أحسن جودة تزويد بالكهرباء من بين الدول خلال الفترة (2008-2019)	186
(06-04)	تطور سعر القمح المستورد ونسبة تغطيته للسوق المحلية	186
(07-04)	تطور ترتيب الجزائر في جودة نظام التعليم والابتكار	189
(08-04)	تطور معدل البطالة للفئة بدون مؤهلات والفئة الذين لديهم شهادات تعليم العالي في الفترة (2011-2019)	189
(09-04)	تطور ترتيب الجزائر في تحسن الرعاية الصحي في الفترة 2008-2019	191
(10-04)	عدد المشاريع الاستثمارية المتوجهة نحو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2016)	191
(11-04)	تطور كثافة الطاقة بالنسبة 1 دولار من ناتج المحلي الإجمالي الوحدة كغ/ 1 دولار سنة الأساس2010	193
(12-04)	الإنفاق الاستهلاكي على المواد الأساسية المدعمة لسنة 2011 الوحدة: مليون دج	196
(13-04)	توزيع التغطية الصحية من طرف الأطباء الأخصائيين في ولايات الوطن الى غاية سنة 2017	198
(14-04)	تغطية الدعم الممنوح من قبل الدولة لصناديق التقاعد لعدد المستفيدين منه لسنة 2018 الوحدة: مليار دج	200

(04-15)	تطور كمية انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر الوحدة كيلو طن	203
(04-16)	تطور تصدير السلع المدعمة في الفترة الممتدة بين 2010-2019	206
(04-17)	تطور كمية مستوردة والمصدرة لمادة قصب السكري المدعم وحجم الكمية المصدرة مقارنة بالمستوردة الوحدة: طن	206
(04-18)	تطور أسعار الوقود في الجزائر	208
(04-19)	تطور الاستهلاك الوطني النهائي للمواد البترولية والغازية	209
(04-20)	تطور الأسعار شراء الحبوب من الفلاحين	209
(04-21)	تطور الأسعار المحددة للحليب المبستر والموضب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع	210
(04-22)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي خارج قطاع المحروقات والكلي بالدولار الأمريكي في الفترة (2007-2019)	213
(04-23)	تعريف لرموز المتغيرات المستعملة في الدراسة	215
(04-24)	مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة	220
(04-25)	يمثل اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	221
(04-26)	نتائج تقدير النموذج بطريقة مربعات الصغرى العادية	223
(04-27)	تحديد فترات الثقة لمعلمات المجتمع	224
(04-28)	نتائج اختبار فيشر لمعنوية معلمات النموذج	225
(04-29)	نتائج اختبار وولد لمعنوية النموذج	225
(04-30)	نتائج اختبار شوو (عند نقطة الانكسار 2008)	226
(04-31)	نتائج اختبار شوو (عند نقطة الانكسار 2014)	226
(04-32)	اختبار بروش وجودفري للارتباط الذاتي ما بين البواقي للرتبة الأولى	229
(04-33)	اختبار بروش وجودفري للارتباط الذاتي ما بين البواقي للرتبة الثانية	230
(04-34)	اختبار بروش وبايجن وجودفري لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	231
(04-35)	اختبار هارفي لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	231
(04-36)	اختبار جليجر لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	231
(04-37)	اختبار ARCH لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	231
(04-38)	اختبار وايت لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	232

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

رقم الجدول	قائمة الاشكال	الصفحة
(01-01)	اثر الدعم العيني والنقدي على سلوك المستهلك	34
(02-01)	اثر الدعم على توازن السوق	56
(01-03)	اشكال الدعم الحكومي في الجزائر	118
(02-03)	حجم مخصصات الدعم لكل نوع من أنواع التحويلات الاجتماعية	136
(03-03)	منحنى البياني لتطور نسبة الرسوب والتسرب المدرسي في الطور الابتدائي	141
(04-03)	تطور عدد المتمدرسين في لمختلف أطوار التعليم	143
(05-03)	تطور نسبة الامية الاجمالية وعند فئة الاناث في الفترة 1966-2022	146
(06-03)	منحنى تطور عدد الطلبة المسجلون في مرحلة التدرج وما بعد التدرج	150
(07-03)	تطور بعض مؤشرات تحسن الوضع الصحي	153
(08-03)	تطور معدل نمو عدد سكان الريف في الفترة 2000-2020	157
(09-03)	نسبة ربط السكنات بشبكة الغاز والكهرباء ف الفترة 1999-2018	160
(10-03)	معدل نمو عدد الاشخاص الذين استفادوا من التشغيل في إطار برنامج (TUP-HIMO)	162
(11-03)	توزيع فقر متعدد الأبعاد حسب مناطق الريفية والحضرية في سنوات 2013 و2019	165
(12-03)	تطور الإنتاج الوطني لقطاعات البناء وإنتاج مواد البناء والنقل والمياه والطاقة في الفترة 2000-2020	167
(13-03)	تطور الاستهلاك النهائي الحقيقي الفردي	171
(01-04)	تطور نسبة التحويلات الاجتماعية من عجز الميزانية والنفقات العامة (2010-2020)	178
(02-04)	انعكاسات قيمة واردات السلع المدعمة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات	181
(03-04)	نسبة استهلاك القطاعات الاقتصادية للطاقة في الفترة 2010-2019	192
(04-04)	معدل الالتحاق في تعليم ثانوي حسب مناطق في الموسمين 2012-2013 و2018-2019	197
(05-04)	سعر استهلاك مواد الديزل والبنزيل في سنة 2016 بالدولار الأمريكي	202
(06-04)	حجم نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في جزائر مقارنة مع دول المغرب ومصر وتونس	203
(07-04)	إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1990-2021	216
(08-04)	دعم الكهرباء والغاز والماء في الجزائر للفترة 1990-2021	217
(09-04)	دعم الاسعار المواد الأساسية في الجزائر للفترة 1990-2021	217
(10-04)	دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة ولأصحاب الدخول الضعيفة في الجزائر للفترة 1990-	218

قائمة الاشكال

	2021	
(11-04)	الدعم الصحي في الجزائر للفترة 1990-2021	218
(12-04)	الدعم التعليم في الجزائر للفترة 1990-2021	219
(13-04)	الدعم السكن في الجزائر للفترة 1990-2021	219
(14-04)	دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور	222
(15-04)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM	227
(16-04)	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ	227
(17-04)	نتائج اختبار jarque-bera	228
(18-04)	يمثل CORRELOGRAM سلسلة بواقي النموذج المقدر	230

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	قائمة الملاحق	الصفحة
01	الإحصاء الوصفي للمتغيرات	270
02	مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة	270
03	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	271
04	نتائج تقدير النموذج بطريقة مربعات الصغرى العادية	271
05	تحديد فترات الثقة لمعلمات المجتمع	271
06	نتائج اختبار وولد لمعنوية النموذج	272
07	نتائج اختبار شوو (عند نقطة الانكسار 2008)	272
08	نتائج اختبار شوو (عند نقطة الانكسار 2014)	273
09	اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM	273
10	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ	273
11	نتائج اختبار jarque-bera	274
12	اختبار بروش وجودفري للارتباط الذاتي ما بين البواقي للرتبة الأولى	274
13	اختبار بروش وجودفري للارتباط الذاتي ما بين البواقي للرتبة الثانية	274
14	CORRELOGRAM سلسلة بواقي النموذج المقدر	275
15	اختبار بروش وبايجن وجودفري لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	275
16	اختبار هارفي لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	275
17	اختبار جليجر لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	276
18	اختبار ARCH لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	276
19	اختبار وايت لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	276

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات	
	الرمز
منظمة العمل الدولية	(ILO)
رابطة جنوب شرق أسيا والذي يظم ستة دول هي تايلاند وسنغافورة، ماليزيا، بروناي، اندونيسيا والفلبين	ASEAN
ديوان الجزائري المهني للحبوب	OAIC
للديوان الوطني المهني للحليب	ONIL
الدخل الأدنى الوطني المضمون	SNMG
الصندوق الوطني للسكن	CNL
السكن الاجتماع التساهمي	LPA
السكن الريفي	HR
السكن العمومي الايجاري	LPL
برنامج الإشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة	TUP-HIMO
الصندوق الوطني للتقاعد	CNR
الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء	CASNOS
علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب منح التقاعد	ICPRI
علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب المنح	ICAR
التعويض التكميلي للمنح والريوع	ICPR
برنامج التنمية الجماعية	DEV-COM
الخلايا الجوارية للتضامن	CPS
جهاز نشاط الادماج الاجتماعي	DAIS
الوكالة الوطنية لتطوير ال استثمار	ANDI
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	ANADE
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	ANSEJ
الصندوق الوطني لتامين عن البطالة	CNAC
الوكالة الوطنية لترقية القرض المصغر	ANJEM
الوكالة الوطنية لتطوير ال استثمار	ANDI
منحة التضامن الجزافية	AFS
ثاني أكسيد الكربون	CO2

قائمة المختصرات

برنامج تقييم الطلاب الدوليين	PISA

مقدمة عامة

مقدمة:

إن موضوع الدعم الحكومي يحتل المراتب الأولى في اهتمامات واولويات الحكومة الجزائرية، وأصبح حديث الساعة في الساحة الاقتصادية والاجتماعية وسط ترقب لدى المواطنين، اذ ان هناك عدة أصوات من أعلى هرم في السلطة والخبراء الاقتصاديون بالجزائر يصرون على ضرورة إصلاح الدعم خاصة في ظل تواصل عجز الموازنة العامة للدولة، وأصبح يعرف عليه الآن بقضية الدعم.

وتعتبر قضية الدعم من اهم القضايا التي تؤخذ بعين الاعتبار عند مناقشة الموازنة العامة لمعظم الدول، فالدعم من القضايا ذات الحساسية العالية لدى المواطنين، بالإضافة الى ان تحقيق العدالة الاجتماعية أصبحت أحد اهم المبادئ الأساسية في الدول النامية، وقضية الدعم هي أحد القضايا المؤثرة ومحل الجدل في الدول باختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتكمن صعوبة الاستغناء عن الدعم لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وإنسانية، حيث تشمل سياسات الدعم الحكومي إنفاق أو التنازل عن الإيرادات لصالح المجالات الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فبالنسبة للمجالات الاجتماعية فتستهدف سياسة الدعم الحكومي الإنفاق على مجالات التنمية الاجتماعية كالتعليم، الصحة، السكن، والمرافق العمومية، بالإضافة إلى أنها تستهدف محاربة الفقر ونقص التغذية، ويسعى هذا النوع من الإنفاق الى تنمية القدرات العقلية والجسدية للأفراد وخلق مجتمع منتج ويساهم في تراكم رأس المال البشري، والتي يعتبر احد مؤشرات التنمية الاقتصادية.

أما فيما يخص المجالات الاقتصادية فتسعى سياسة الدعم الحكومي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية والتخصصية من اجل الرفع من الكفاية الحدية للإنتاج وخلق المزيد من مناصب العمل الجديدة، وتحقيق الاستقرار في الأسعار بما يتناسب مع مداخيل المواطنين من أجل زيادة الدخول والاستهلاكات الحقيقية للأفراد ويمكنهم من توفير حد ادني من الغذاء.

وتصبو الحكومة الجزائرية منذ استقلالها على غرار كل حكومات الدول النامية، من خلال سياستها الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها إلى الخروج من مستنقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تسبب فيها الاستعمار الفرنسي، وتحقيق تنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر عملية طويلة الأجل، وتعتمد على التخطيط الهيكلي من طرف الدولة وتشمل مجموعة من السياسات والاستراتيجيات والمشاريع حتى تتمكن من تحويل المخطط إلى الواقع.

إضافة إلى الوظيفة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية فهي تقوم كذلك بوظيفة اجتماعية، وهذا عبر استهدافها لرفاهية الإنسان على المدى البعيد وتحسين مستواه المعيشي. وإلى جانب الوظيفة الأساسية للتنمية الاجتماعية فإنها تقوم كذلك بوظيفة اقتصادية من خلال استهدافها لتحقيق أعلى استثمار ممكن للإمكانات والطاقات البشرية الموجودة في المجتمع.

فالوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية من مستلزمات الإنتاج ورأس المال وغيرها من الوسائل، تحتاج إلى إنسان مدرب ومعد لاستخدام تلك الوسائل بكفاءة عالية ورشيدة وكافية وعدم إهدارها والإسراف فيها، وهذا ما تفعله التنمية الاجتماعية فهي تقوم بإعداد القوة البشرية المدربة، وتسعى إلى تغيير الاتجاهات والسلوك والقيم الذي تعيق جهود التنمية الاقتصادية، إلى جانب اهتمامها بمعالجة المشكلات التي قد تسببها التنمية الاقتصادية.

وتكمن أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية في أنها أصبحت ضرورة ملحة لدفع عجلتها وضمان استمرارية نجاحها، فالمهارات الإنسانية أصبحت أكثر اعتمادا من رأس المال في عمليات التنمية، والفرد ذوي الكفاية الإنتاجية المرتفعة الذي لديه تعليم كافي ويتمتع بصحة جيدة ويقطن في سكن مريح ويتوفر له مختلف الضمانات الكاملة للحياة الآمنة في حاضره ومستقبله وبإمكانه أن يساهم بإيجابية في تنمية المجتمع وبناءه.

فالتنمية الاجتماعية تقوم بإعداد الإنسان بما يؤهله من الاستفادة القصوى مما هو متاح في البيئة المحيطة به من إمكانيات وموارد وتغيير وتطويع هذه الإمكانيات لصالحه، بحيث يحدث تغيير الظروف الطبيعية المحيطة به من فترة زمنية إلى أخرى، بسبب الجهد الذي يقوم به حسب درجة إعداده ومستوى مهارته. ومن هذا المنطلق تستطيع التنمية الاجتماعية أن تساعد في استكمال وظيفة التنمية الاقتصادية بما يسمح لها من تحقيق التنمية الشاملة.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري في أواخر سنوات الثمانينات من القرن الماضي تدهورا في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انخفاض أسعار البترول وتراجع الإيرادات الجزائرية وانتهاج سياسة اقتصادية عقيمة والدخول في مرحلة الركود الاقتصادي بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على الريع البترولي والذي أدى الى انتشار البطالة والفقر وتدهور المستوى المعيشي. حيث تراجع نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الى النصف في ظرف 8 سنوات حيث أصبح يقدر ب 1452 دولار في سنة 1995 بعد ما كان 2807 دولار في سنة 1987.

مما اجبر الحكومة الجزائرية على اللجوء الى صندوق النقد الدولي في تسعينيات القرن الماضي من اجل تمويل ومجابهة أزمتها الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذه الأخير وضعت شروط على الحكومة الجزائرية تتمحور حول إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة تحت اشرافها للتمكين من تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وكان لها ذلك حيث باشرت الدولة بمجموعة من الإجراءات أهمها إلغاء التدريج لأشكال الدعم على المواد الأساسية والطاقوية وتحرير أسعار المنتجات وتثبيت كتلة الأجور في الوظيف العمومي وفق برنامج الاستقرار او التثبيت في سنة 1995. وقد صاحب تحول الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد السوق تراجع دور الدولة في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ظاهرة الفقر وبلغت الإعانات نسبة 05% من الناتج المحلي الإجمالي.

ونتج عن انتهاج سياسة إصلاح الاقتصاد الجزائري تسريح حوالي من 520 الف اجير في الفترة 1994-1998 نتيجة حل المؤسسات الاقتصادية وتدهور القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار الى اكثر من ثلاث مرات في الفترة 1989-1998 وتثبيت مداخيل العمال، وارتفاع الأسعار قد تسبب بخطورة على مستوى الاسرة لان معظم نفقات هذه الاسر يكون لتلبية حاجاتهم غذائية واي ارتفاع في أسعار الغذاء سيصيب الاسر الفقيرة اولا، حيث قلصت حوالي 56% من الاسر استهلاكها لبعض المواد الغذائية مثل الزيت واللحم والفواكه منذ تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية وانخفضت القدرة الشرائية بين نسبة 42% و27%، وكنتيجة لذلك انتشرت ظاهرة الفقر في الجزائر حيث بلغ عدد العائلات الفقيرة سنة 1999 حولي 1.9 مليون عائلة مقارنة ب 800 الف عائلة في سنة 1989 وازدادت تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع ونزلت الطبقات الوسطى نحو الطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل حيث بلغ المعدل الجيني35.88 في سنة 1995.

وانعكس تحول الاقتصاد الجزائري الى الاقتصاد الحر سلبا على الفئات المحدودة حيث اتسعت رقعة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مؤشرات الخدمات الاجتماعية على غرار التعليم والصحة والسكن، حيث بلغت نسبة العزوف عن الدراسة في سنة 1996 نسبة 12% و25% بالنسبة للأطفال والمراهقين على الترتيب، ويرجع السبب الى عدم قدرتهم على مزاولة الدراسة وتفضيلهم للعمل من اجل مساعدة عائلاتهم على تحسين ظروفهم الاجتماعية، وتراجعت مردودية تلاميذ المرحلة الابتدائية في التعليم حيث ارتفع معدل الرسوب من 6.53% في سنة 1988 الى 14% في سنة 2000، وبالنسبة لقطاع الصحة فقد كان مؤشر نسبة وفيات الأطفال اقل من 5 سنوات مرتفع وبلغت النسبة 45‰ وبلغ العمر المتوقع عند الولادة 68 سنة في عام 1993. وانتشرت ظاهرة الامية ونقص التغذية وانتشار الامراض وبالتالي سياسة الإصلاح الاقتصادي خلفت اثار اجتماعية خطيرة.

ونظرا لهذا الوضع الخطير كان على الدولة بذل مزيدا من الجهد لحماية الفقراء والتقليل من عبئ محدودي الدخل عبر المساعدة على توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مناسبة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع، وإيجاد وسيلة او منظومة تسمح لها بالتدخل والتحكم في الوضع الاجتماعي والاقتصادي واتخاذ تدابير للتقليل من الاثار السلبية لبرامج الإصلاح الهيكلي، ولكن تدني الإيرادات المالية حالت دون ذلك ولم تستطع الدولة الجزائرية الخروج من هذه التعقيدات المالية الا في بداية 2004 حيث ارتفع مستوى أسعار المحروقات عالميا واستطاعت الحكومة الجزائرية التخلص من هذه الضيقة المالية. وسعت الحكومة إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات عن طريق وضع مختلف البرامج الاقتصادية نذكر على سبيل المثال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2000 والبرنامج التكميلي 2009/2005 وبعده البرنامج الخماسي 2014/2010. فقد اتجهت الدولة في عشريتين ماضيتين الى السياسة المالية التوسيعية نظرا لارتفاع مداخليها نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات، وكانت من أبرز أدواتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي سياسة الدعم الحكومي.

وفي هذا الإطار خصصت الدولة مبالغ كبيرا للدعم الحكومي من اجل تحقيق أهداف اقتصادية والاجتماعية حيث قدرت قيمة الدعم في سنة 2013 ب 4800 مليار دج ما يعادل 60.5 مليار دولار والذي يمثل 29% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن في ظل تراجع أسعار النفط وانخفاض إيرادات الدولة النفطية وجدت الحكومة صعوبات في المواصلة على نفس النمط في تقديم الدعم بسبب قلة الموارد المالية في ظل عدم تحسن المؤشرات في الاقتصاد الجزائري واعتماده بشكل كبير على الريع البترولي حيث قدر عدد مناصب الشغل المستحدثة في الفترة 2010-2018 ب 521 ألف منصب شغل فقط في القطاع الخاص.

أ- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في انها اهم المواضيع التي تؤرق الحكومة الجزائرية وأصبحت على ألسنة المسؤولين في اعلى هرم في السلطة وأصبح الموضوع يفرض نفسه في أوساط الباحثين، وهذا نظرا لارتباطها المباشر بتحسين الحياة اليومية لفئة كبيرة من الفقراء والبسطاء ورفع مستوى معيشتهم وتلبية حاجاتهم الأساسية من سلع وخدمات مختلفة، ومحاربة الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين ذوي الدخول المنخفضة، بالإضافة إلى أهمية سياسة الدعم الحكومي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ب- إشكالية البحث:

إن الدور الذي تلعبه سياسة الدعم الحكومي مهمة جدا خاصة في الدول النفطية حيث تعتبر من أنجع الأساليب لتوزيع الثروة النفطية بالشكل الذي يؤدي إلى التوزيع العادل للدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، ولكن في ظل تراجع أسعار النفط تراجعت معها إيرادات الدولة، وأصبح من المستحيل الاستمرار في نفس نمط سياسة الدعم الحالية حيث أصبحت تكلف الكثير. وفي ظل صعوبة الاستغناء عن سياسة الدعم للاعتبارات الاجتماعية في إطار مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مواطنيها، أدى بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة سياسات الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر؟

وتتفرع الإشكالية إلى أربع أسئلة فرعية وهي كالتالي:

- ✓ هل ساهمت سياسة الدعم الحكومي في تحسين المؤشرات الاجتماعية بالجزائر؟

- ✓ ماهي انعكاسات سياسات الدعم الحكومي على المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر؟
- ✓ هل تميزت سياسات الدعم الحكومي بالكفاءة الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق اهدافها؟
- ✓ ما هو أثر سياسات الدعم الحكومي على النمو الاقتصاد الجزائري؟

ت- فرضيات البحث:

- ✓ سياسة الدعم الحكومي ساهمت في تحسين المؤشرات الاجتماعية. والحد من بعض الظواهر الاجتماعية السيئة.
- ✓ لسياسات الدعم الحكومي دور إيجابي على بعض مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر، من خلال تحفيز انتاج القطاعات الاقتصادية وزيادة تراكم راس المال البشري والزيادة في الاستهلاك الحقيقي وتحقيق الاستقرار في الأسعار والزيادة في الدخل الحقيقي للأفراد. وتحسين إعادة توزيع الدخل، بدون ان يكون لها دور سلبي على بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة على غرار الموازنة العامة للدولة والادخار الحكومي والميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- ✓ سياسات الدعم الحكومي لم تتميز بالكفاءة الاقتصادية بسبب انخفاض كفاءتها الإنتاجية والتخصيصية والاستهلاكية والسعرية والتوزيعية. ولم تتميز بالكفاءة الاجتماعية لعدم تحقيقيها للعدالة الاجتماعية واستحواذ الأغنياء على اغلب مخصصات الدعم.
- ✓ ان التوسع في نفقات سياسات الدعم الحكومي له أثر إيجابي على النمو الاقتصاد الجزائري.

ث- أهداف البحث:

يظهر الهدف من الدراسة بتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين سياسات الدعم الحكومي والأداء الاقتصادي والاجتماعي، عبر اظهار مساهمة الدعم في تحسين المؤشرات الاجتماعية والمرتبطة بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار مؤشرات التعليم والسكن والصحة وتوفير الحماية الاجتماعية، بالإضافة الى تحديد مساهمتها في محاربة ظاهرة الامية والفقر والتقليل من ظاهرة النزوح الريفي وتوفير الامن الغذائي للفئات المحدودة الدخل من خلال تحسين المستوى المعيشي والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهم، وتقييم دور سياسات الدعم الحكومي في تحفيز الإنتاج وزيادة تراكم راس المال وتحقيق الاستقرار في الأسعار ومساهمتها في توظيف الافراد وإعادة توزيع الدخل.

كما تهدف الدراسة أيضا الى تشخيص مشكلة سياسة الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري وتحديد العبء المالي لسياسة الدعم الحكومي على الاقتصاد الجزائري في الموازنة العامة والادخار الحكومي والميزان التجاري وميزان المدفوعات، بالإضافة الى تحديد وتحليل الكفاءة الاقتصادية من خلال كفاءتها الإنتاجية والاستهلاكية والتخصيصية والسعرية والتوزيعية وتحليل كفاءتها الاجتماعية من خلال تقييم فعاليتها في تقليل الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وتحقيقها للعدالة الاجتماعية. وتحديد الاضرار الجانبية التي خلفتها سياسة الدعم الحكومي في الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية، والكشف عن الظواهر والعوامل التي تؤثر على فعاليتها.

ونسعى في هذه الدراسة للتطرق الى اهم المحطات التي انتهجتها الجزائر لإصلاح سياسة الدعم واهم العوامل التي تعيق العملية، وفي الأخير تحديد أثر سياسات الدعم الحكومي في قطاع التعليم والسكن والصحة ودعم الغذاء والمواد الأساسية ودعم المعوزين وذوي

الاحتياجات الخاصة لأصحاب الدخول الضعيفة ودعم الحصول على كهرباء والماء والغاز على نمو الاقتصاد بالجزائري باعتبار ان الأخير اهم مؤشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: أنور رجب محمد عبد الرحمن، **الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري 2004-2014 واقترح إطار لترشيده،** اطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية قسم العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية البيئية، جامعة عين شمس، سنة 2018

كان يهدف الباحث من الدراسة تحليل الاثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري 2004-2014 واقترح إطار لترشيده، وأوضح الباحث بأن مشكلة دعم الطاقة في مصر هي من أكبر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها قضية غير واضحة المعالم، وتكمن المشكلة وفق الباحث في ارتفاع الاحتياجات الاستهلاكية والضغوط السكانية في مقابل محدودية المواد الاقتصادية.

خلصت الدراسة إلى تحديد الآثار السلبية لسياسة دعم الطاقة في مصر وكانت كالاتي:

- ✓ هناك علاقة طردية بين قيمة دعم الطاقة وبين عجز الموازنة العامة للدولة كلما زادت قيمة الدعم للطاقة زاد في تفاقم مشكلة عجز الموازنة.
- ✓ هناك علاقة طردية بين قيمة دعم الطاقة وبين الزيادة في حجم واردات السلع طاقوية لان الدعم يشجع على استهلاك هذه السلع وبالتالي يزيد من الطلب علية وتزيد من واردات هذه السلع.

من خلال التجارب الدولية وضعت الدراسة إطار من اجل إصلاح الطاقة في مصر حيث اقترحت رؤية لترشيد استعمال الطاقة في مصر تمثلت في:

- ✓ قيام الحكومة المصرية بتحصيل أموال الزكاة من الودائع البنكية وتحويلها إلى تمويل عجز الموازنة العامة.
- ✓ قيام الدولة المصرية بحملة توعية وتوضيح مزايا ترشيد استخدام السلع الطاقوية.

الدراسة الثانية: رضى عبد الواحد عبد الحليم سويف، **نموذج احصائي للتنبؤ باحتياجات محدودي الدخل من الدعم السلعي في مصر،** اطروحة دكتوراه الفلسفة في الإحصاء التطبيقي، جامعة عين شمس، 2017

لقد كان الهدف من الدراسة هو إيجاد بناء نموذج إحصائي لمعرفة العوامل المؤثرة في دعم حاجيات محدودي الدخل باستعمال نماذج قياسية متعددة حيث وضع مجموعة من متغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل التشغيل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والواردات من السلع والخدمات المدعمة كمتغيرات مستقلة ونسبة دعم السلع التموينية "السلع الغذائية الأساسية" من إجمالي الدعم

قامت هذه الدراسة على بناء نموذج إحصائي للتنبؤ باحتجاجات محدودي الدخل من الدعم السلعي في مصر وذلك باستخدام كلا من نموذج الانحدار اللوجستي Model Regression Logistic ونموذج انحدار ريدج Regression Ridge وكذلك نموذج متجه إنحدار الذاتي مع المتوسطات المتحركة المتكاملة Vector Autoregressive Moving Average (VARMA)طريقة الانحدار المربعات الصغرى الجزئية Partial Regression Square Least واخيرا تم استخدام منحنى توصيف العمليات ROC وطريقة الاستجابة الحرة لمنحنى توصيف العمليات FROC لقياس كفاءة نموذج الانحدار اللوجستي ومعرفة الاسر التي تستحق الحصول على الدعم السلعي ام لا تستحق الحصول على الدعم السلعي لضمان وصول الدعم الى مستحقيه.

خلصت الدراسة إلى أن نموذج الانحدار اللوجستي أكثر كفاءة حيث كانت النتيجة كما يلي:

- ✓ هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ونسبة السلع التموينية من اجمالي الدعم وهذا يعني انه كلما زاد دخل الأفراد شجعهم على استهلاك السلع المدعمة وبالتالي يؤدي الى العجز في الموازنات.
- ✓ هناك علاقة طردية بين واردات السلع والخدمات المدعمة ونسبة السلع التموينية من إجمالي الدعم وزيادة الواردات يؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات
- ✓ هناك علاقة طردية بمعدل التشغيل ونسبة السلع التموينية من إجمالي الدعم أي أن كلما زادت اليد العاملة في المجتمع زادت قيمة الدعم الموجه للسلع التموينية وهذا يدل على ان الدعم يستفيد منه كل فئات المجتمع وليست الفئة غير العاملة او الفقيرة.

وأوصى الباحث على انه من ضروري إلغاء الدعم السلعي وإيجاد مقابل مادي لمواجهة ارتفاع الأسعار بالنسبة للفقراء ومحدودي الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار أراء المواطنين وكذلك الحرص على الزيادة في أجور العمال مع ما يتماشى منة مستوى التضخم.

الدراسة الثالثة: العوفي حكيمة، **السياسات الاجتماعية الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)**، أطروحة الدكتوراه، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2016/2015

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين السياسات الاجتماعية والدعم الاجتماعي والنمو الاقتصادي ومن خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلصت إلى أن الإنفاق في الدعم الاجتماعي "الدعم في المجال الاجتماعي كالصحة والتعليم والسكن والمعاشات...الخ" يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل ب 0.66 % و0.38 % 0.69% على التوالي إلا انه أقرت بأن يجب أن يكون الدعم الاجتماعي محصور في القطاعات التي تحفز النمو مثل التشغيل والتدريب واستثمار في مجال التعليم.

الدراسة الرابعة: تقرير صندوق النقد الدولي رقم 127/16 في ماي 2016

لقد قام الصندوق بدراسة الاقتصاد الجزائري من مختلف المؤشرات الاقتصادية وتقييم مختلف السياسات الاقتصادية مثل سياسة الصرف والمالية والنقدية وقد اكتشف أن نسبة الدعم بلغت 13.6 من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2015 حيث يمثل دعم الطاقة أكثر من نصف هذا المبلغ وهذه النسبة عالية وذكر أن الأسر الغنية تنفق أكثر 6 مرات في دعم المواد الطاقوية من الأسر الفقيرة والزيادة في إعانات الطاقة إلى الزيادة في استهلاكها وقد حث الصندوق إلى إصلاح سياسة الدعم عن طريق مجموعة من التوصيات تمثلت في:

- ✓ تحضير الإصلاح بحذر وتنفيذه تدريجياً: يجب إلغاء الدعم الصريح والضمني تدريجيا ولابد من إدخال زيادات الأسعار على مراحل بمرور الوقت وهذا لزيادة فرصة نجاحه.
- ✓ تنفيذ برنامج التحويل النقدي الموجه: وينبغي للدولة أن تنتقل تدريجيا من النظام الحالي للدعم المقدم لأسعار السلع والخدمات إلى برنامج التحويلات النقدية الموجه للأسر ذات الدخل المنخفض.

- ✓ شرح الإصلاح: ضرورة القيام بحملة توعية وشرح جيد لمكاسب الإصلاح المتبعة لتعبئة دعم واسع وينبغي أن تفسر هذه الحملة قيمة تكاليف الدعم (بما في ذلك التشوهات التي يخلقها)، ومن يستفيد منه، وكيف يستفيد عامة الناس من الإصلاح.
- ✓ البدأ بالدعم الأكثر تكلفة: ونظراً للتكاليف الهائلة المترتبة على الميزانية، والطبيعة الرجعية، والعوامل الخارجية السلبية، فإن إعانات دعم الطاقة لابد أن تكون الأولى التي يتعين إصلاحها (باستثناء غاز البوتان، الذي يحتل مكاناً مهماً في سلة المستهلك للأسر الفقيرة).
- ✓ اعتماد ميكانزمات آلية وغير مسيسة للتسعير: ميكانزمات التسعير التلقائية، وخاصة عندما تعرض بوضوح على عامة الناس للحد من مخاطر الطعن في الإصلاحات من خلال استبعاد الدولة من قرارات التسعير. ومن شأن هذه الآلية أيضاً أن تساعد في الحد من تكاليف إعانات الدعم.

الدراسة الخامسة: حنصال ابو بكر، **سياسة دعم الأسعار: أسبابها، أثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية–**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، السنة الجامعية 2020-2019

لقد كان الهدف من الدراسة هو إبراز أثار وانعكاسات سياسة دعم الأسعار المطبقة حاليا في الجزائر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وقام الباحث عن طريق دراسة ميدانية على عينة من الأسر الجزائرية تتكون من 495 أسرة وكذلك اعتمد الباحث على العديد من بيانات القواعد الدولية والوطنية التي ساعدته على تأكيد أو نفي الفرضيات.

و كانت نتائج هذه الدراسة أن سياسة دعم الأسعار لا تستجيب بصفتها الحالية إلى حد بعيد لمعايير العدالة الاجتماعية ، وأكد الباحث أن لها تبعات سلبية كبيرة أهمها أنها منحازة للأغنياء بدل الفقراء وخاصة فيما يتعلق بدعم أسعار المنتجات الطاقوية زيادة على ذلك تسببها في ضياع عديد من الفرص البديلة على البلد والتي كان من الممكن استثمارها لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي به، وأصر الباحث على واجب الحكومة في البحث عن آليات وسبل ممكنة التطبيق وأكثر ملائمة تتوافق مع تحقق شروط العدالة الاجتماعية بين أفراد مجتمع، والرفع من الكفاءة الاقتصادية لهذه السياسة.

الدراسة السادسة: لعيسوف سمير، **سياسة دعم الطاقة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه طور الثالث، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2021-2020

لقد هدفت الدراسة إلى تقييم سياسة دعم الطاقة في الجزائر وخلصت النتائج إلى أن هذه السياسة تسببت بعدة مخاطر اقتصادية مثل إثقال كاهل الميزانية العامة، وغيابها للكفاءة التخصيصية بين القطاعات، وتحفيزها لأنشطة التهريب على مستوى المناطق الحدودية، ولا تخضع للعدالة الاجتماعية، وباستخدام نموذج "بانل" توصلت الدراسة الى وجود اثر سلبي معنوي لسياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي، وأكدت الدراسة على ضرورة معالجة الدعم وإصلاحه.

الدراسة السابعة: سي محمد كمال، **تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 15، العدد الثاني، ديسمبر 2019.

استهدفت هذه الدراسة تقدير وتحليل أثر الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائري وهذا باستخدام الدالة النيوكلاسية خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2016 وعن طريق انتهاج نموذج العزوم المعممة GMM

وتوصلت الدراسة إلى أن كل زيادة ب 1% في الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية ينجم عنها زيادة قدرها 0.2% في النمو الاقتصادي وخلصت إلى أن الدعم الحكومي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية.

الدراسة الثامنة: مقال موسوم ب **تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2014**، من اعداد زينب توفيق السيد عليوة، المنشور في المجلة بحوث اقتصادية عربية العددا 74-75، 2016

كانت تهدف الدراسة الى تقييم أثر سياسات الدعم الحكومي في بعض المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثرا بقيمة الدعم الحكومي ثم تأثير ذلك على الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل اهم مؤشرات النمو الاقتصادي، خلال الفترة الزمنية 1990-2014. وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي.

وكانت نتائج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد انه يوجد تأثير معنوي موجب لقيمة الدعم الحكومي في اتجاه الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما ارتفعت قيمة الدعم الحكومي بمقدار وحدة واحدة زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.56 وحدة.

الدراسة التاسعة: ممدوح عوض الخطيب، **أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد السابع العدد 14، 2008.

كانت تهدف الدراسة الى تحليل أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي، واستعملت دالة انتاج النيوكلاسيكية موسعة، شملت متغيرات راس المال والعمل والاعانات الحكومية والقروض الميسرة الحكومية، بالإضافة الى الانفاق الحكومي المنقوص منه الاعانات، والكتلة النقدية بالمفهوم الموسع، واستخدمت هذه المتغيرات على شكل نسب ومعدلات النمو، وقد مكنت تطبيقات سكونها من استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

وكانت نتائج الدراسة القياسية معنوية لجميع المتغيرات المستعملة في النموذج ماعد متغير القوة العاملة، كما اثبتت ان الاعانات والقروض الميسرة ذات تأثير معنوي ولكنه ضعيف على النمو الاقتصادي، واتضح ان مرونة القروض الحكومية الميسرة أكبر من مرونة الاعانات، وتوصلت الدراسة الى محدودية سياسة الدعم التي مارستها الحكومية في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي، والتقليص منه ستكون له اثار ضعيفة على النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد على أن الآثار الاجتماعية يمكن ان تفوق الاهداف الاقتصادية المحدودة.

الدراسة العاشرة: عبد الله شحاتة خطاب.

Abdallah Shehata Khattab, THE IMPACT OF REDUCING ENERGY SUBSIDIES ON ENERGY INTENSIVE INDUSTRIES IN EGYPT,the Egyptian center for economic studies, Working Paper n° 124, may 2007.

تقوم هذه الورقة بتقييم أثر تخفيض دعم منتجات البترول والغاز الطبيعي على الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة، وذلك من خلال تطبيق منهج التوازن الجزئي. وتبدأ الدراسة باختيار عينة من القطاعات والصناعات التي تعتمد بكثافة على منتجات الطاقة، ثم تقيس التأثير على الربحية لكل طن من الانتاج في هذه الصناعات، بافتراض ثبات العوامل الاخرى.

وقد وجدت الدراسة أن الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة في مصر تستفيد استفادة كبيرة من منتجات الطاقة المدعومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وخلصت إلى أن الشركات في هذه الصناعات تستطيع استيعاب الزيادات في أسعار منتجات البترول

والغاز الطبيعي، ومن ثم أسعار الكهرباء الناتجة عن تخفيض الدعم دون الحاجة لزيادة أسعار منتجاتها النهائية بنفس القدر. أي أن استجابة هذه الشركات لتخفيض الدعم تتسم بالمرونة؛ حيث تستطيع الابقاء على أسعار منتجاتها دون تغيير، نظرا لارتفاع معدلات ربحيتها، أو رفع الاسعار ولكن بما لا يتجاوز الزيادة الفعلية في التكلفة.

الدراسة الحادية عشر: بوكيانك لين و زهوجين جيانك

Boqiang Lin and Zhujun Jiang, Estimates of energy subsidies in China and impact of energy subsidy reform, Energy Economics, Volume 33, Issue 2, March 2011.

بالنسبة للاقتصاد الانتقالي مثل الصين، تعتبر بعض إعانات الطاقة معقولة، وفي بعض الأحيان تكون ضرورية لتحقيق الأهداف الاجتماعية. ومع ذلك، مع ارتفاع أسعار الطاقة والمخاوف البيئية، نشهد صراعات بين دعم الطاقة وأساسيات العرض والطلب على الطاقة واعتبارات تغير المناخ. إن لدعم الطاقة آثار مهمة على التنمية المستدامة من خلال تأثيره على استخدام الطاقة وكفاءتها واختيار مصدر الوقود. تطبق هذه الورقة نهج فجوة الأسعار لتقدير دعم الطاقة في الصين. تشير النتائج إلى أن دعم الطاقة في الصين بلغ 356.73 مليار يوان صيني في عام 2007، أي ما يعادل 1.43٪ من الناتج المحلي الإجمالي. دعم استهلاك المنتجات النفطية هو الأكبر، يليه دعم قطاعي الكهرباء والفحم. علاوة على ذلك، يتم استخدام نموذج CGE لتحليل الآثار الاقتصادية لإصلاحات دعم الطاقة.

تظهر النتائج التي توصلنا إليها أن إلغاء دعم الطاقة سيؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على الطاقة والانبعاثات، ولكن سيكون له آثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي. نستنتج أنه يمكن اعتماد سياسات الموازنة بحيث يتم إعادة تخصيص حصص معينة من هذه الإعانات لدعم تدابير التنمية المستدامة الأخرى، والتي يمكن أن تؤدي إلى تقليل كثافة الطاقة لصالح البيئة.

انطلاقا من الدراسات السابقة والتي أجمعت على ان سياسة دعم أسعار الطاقة لا تحقق العدالة الاجتماعية ومنحازة للأغنياء، ولا تحقق الكفاءة الاقتصادية وتتسبب في عجز الموازنة، وبالنظر إلى هذه السلبيات أدت بنا إلى التساؤل حول جدوى سياسة الدعم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما سيؤدي بنا إلى التوسع في دراستنا لتشمل منظومة الدعم ككل وليست سياسة دعم أسعار الطاقة فقط، ومساهمتها في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتقييم وتحليل كفاءتها التخصصية والإنتاجية والاستهلاكية والسعرية بالإضافة إلى فعاليتها الاجتماعية، وسيتم تشخيص المشكلة عن طريق تحديد العوامل والظواهر التي كانت السبب في انخفاض كفاءتها وفعاليتها. والتطرق الى سبل إصلاحها.

ح- دوافع اختيار الموضوع:

من اهم الأسباب التي دفعتنا الى اختيار الدراسة هو ان سياسة الدعم الحكومي بالجزائر أصبحت موضوع حديث الساحة الوطنية من خبراء اقتصاديين واجتماعيين ومن مسؤولين اعلى هرم في السلطة يتقدمهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وقد اجتمعوا على ضرورة إصلاح منظومة الدعم الحكومي، وهو ما دفعنا أيضا لمعرفة وتحديد مشكلة الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري. بالإضافة الى قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالرغم من انه يهتم مباشرة بتحسين ظروف حياة الافراد.

خ- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض أهم أدبيات الدعم الحكومي والفكر الاقتصادي المفسر له، واستخدمنا المنهج التحليلي من خلال إسقاط الدراسة النظرية على دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حالة الجزائر، مع تحليل كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على نمو الاقتصاد الجزائري.

د- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكنية في تحليل وتشخيص مدى مساهمة وكفاءة سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر

اما فيما يخص الحدود الزمنية فالدراسة تطرقت الى تحليل وقياس أثر سياسات الدعم على الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الفترة الزمنية 1990-2021 مع عدم اهال التطورات والمحطات التي حدثت في السنوات السابقة وسنة 2022.

ذ- تقديم الخطة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة ومن اجل الإلمام بالموضوع قمنا بتقسيم هذا العمل الى اربع فصول تشمل فصليين نظريين وفصليين للدراسة التحليلية والقياسية.

فالفصل الأول كان حول الجانب النظري لسياسة الدعم الحكومي حيث تطرق المبحث الأول الى اهم اراء النظريات والأفكار الاقتصادية المفسرة لسياسة الدعم الحكومي وعرض مفاهيمه النظرية والعملية، والمبحث الثاني تناول تقسيمات سياسة الدعم الحكومي ومصادر تمويله اما المبحث الثالث فكان حول المبررات النظرية والعملية واعتماد الدول لسياسة الدعم الحكومي ثم الى الأهداف المرجوة من هذه السياسة والاثار التي تترتب عنها.

اما الفصل الثاني فسيكون حول دور الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانقسم الى ثلاث مباحث. المبحث الأول سيتطرق الى التنمية الاقتصادية ومفاهيمها ومؤشراتها وأهدافها ومستلزماتها ثم عرض اهم استراتيجياتها والسياسات الاقتصادية التي تحقق ذلك، اما المبحث الثاني فسيتطرق الى التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والعقبات التي تواجههما تم عرض اهم مفاهيم التنمية الاجتماعية وأهدافها وركائزها وعناصرها ومن ثم تحديد مجالات التنمية الاجتماعية ووجه التكامل بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومتطلباته والعقبات التي تحول دون تحقيق التنمية، اما المبحث الثالث فسيخصص حول مساهمة سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي تطرقنا فيه الى دور سياسة الدعم الحكومي في زيادة الناتج الوطني الإجمالي وتعزيز استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تنمية القطاعات الاقتصادية وتغيير هيكل الاقتصاد الوطني وتخصيص الموارد الاقتصادية وتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من تفاوت الدخل وتوفير فرص العمل بالإضافة الى دوره في تحسين مؤشرات مجالات التنمية وتلبية الحاجات أساسية للأفراد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وسيتمحور الفصل الثالث وهو الجانب التحليلي من الدراسة إلى تقييم سياسة الدعم الحكومي بالجزائر وفق مقاربة اجتماعية واقتصادية، وانقسم الى ثلاث مباحث، حيث سيسرد المبحث الأول أشكال سياسات الدعم الحكومي في الجزائر وسرد النبذة تاريخية له منذ الاستقلال وتقييم تطوره، أما المبحث الثاني فسيعرض تقييم سياسة الدعم الحكومي بالجزائر وفق مقاربة اجتماعية حيث تم عرض مساهمة سياسة الدعم الحكومي في تحسين مؤشرات التعليم والصحة والسكن بالإضافة الى جهوده في توفير المرافق العمومية

للأفراد والتقليل من ظاهرة الرسوب والتسرب المدرسي وظاهرة الأمية والنزوح الريفي و ظاهرة الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المحرومة. اما المبحث الثالث فسيكون حول تقييم سياسة الدعم الحكومي وفق المقاربة الاقتصادية.

وفيما يخص الفصل الرابع وهو يتعلق بالجانب التحليلي والدراسة القياسية فسيتم تخصيصه الى تحليل مشكلة سياسات الدعم الحكومي واثرها على الاقتصاد الجزائري، حيث سيخصص المبحث الأول فيه الى تشخيص وتحليل مشكلة الدعم الحكومي وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، والمبحث الثاني فسيتطرق الى العوامل والمظاهر التي ساهمت وسبل إصلاحه حيث سيتناول اهم محطات اصلاح الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري واهم التحديات والعوامل التي تعيق عملية الإصلاح، والمبحث الثالث فسنتناول فيه دراسة تحليلية ما بين سياسات الدعم الحكومي ونمو الاقتصاد الجزائري، اما المبحث الرابع فسيكون حول دراسة قياسية تطبيقية لأثر سياسات الدعم الحكومي على نمو الاقتصاد الجزائري وسيتم فيه عرض النتائج وتحليليها.

الفصل الأول

تمهيد:

لاقت سياسة الدعم الحكومي نقاشات عديدة من المفكرين الاقتصاديين والأنظمة الاقتصادية من داعمين ومحذرين لها على مر العصور، وأصبحت تلقى اهتمام كبير في الآونة الأخيرة حيث أن هناك عدة أصوات نادت بإصلاح سياسة الدعم الحكومي، بالرغم أن هذه السياسة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي.

ولفهم موضوع الدعم الحكومي بإسهاب، سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي، والذي سنقسمه إلى ثلاث محاور أساسية. المحور الأول يمثل الإطار لمفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي، والذي سنتطرق فيه إلى مواقف المفكرين والنظم الاقتصادية من موضوع الدعم، والمسؤولية الاجتماعية للدولة فيه بالإضافة إلى تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالدعم الحكومي. أما في المحور الثاني سنعرج فيه إلى أنواع مختلفة لسياسة الدعم الحكومي والمفاضلة بينها، واهم سلبياتها، وإنجابيتاها، ومصادر تمويل الدعم، أما المحور الثالث والأخير سنناقش فيه مبررات الدعم الحكومي ومختلف أهدافه إضافة إلى عواقب إلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، ونوضح أثار الدعم على مختلف المتغيرات الاقتصادية وتعزيزها بالنظريات الاقتصادية، وسنتناول كذلك مختلف السلبيات التي صاحبت تنفيذ سياسة الدعم الحكومي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي

لضبط الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي سنتطرق إلى موقف الفكر الاقتصادي والنظرية الاقتصادية منها، وسنستعرض موقف النظم الاقتصادية منها وتحديد المسؤولية الاجتماعية للدولة، وبعدها سنعرج على مختلف التعاريف والمفاهيم الأساسية للباحثين الاقتصاديين والهيئات الدولة وهذا لإبراز الإطار ألمفاهيمي للدعم الحكومي.

المطلب الأول: الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي

لقد مر تدخل الدول في النشاط الاقتصادي بتطورات عديدة، وكان هذا التطور تجسيدا للمبادئ والخلفيات الأساسية للمذاهب الاقتصادية وأفكاره التي كانت سائدة في كل فتراته. ومن بين أهم أدوات تدخل الدولة هي سياسة الدعم الحكومي وسنستعرض لكم أهم مواقف الفكر الاقتصادي من الدعم الحكومي.

1.الدعم الحكومي في الفكر التجاريين (mercantilisme):

ظهر فكر التجاريين عند مجموعة من الدول الأوروبية مثل اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، وانكلترا، خلال الفترة ما بين القرن 16 والقرن 17 ، حيث طورت قاعدة السياسة الاقتصادية لديهم، وسميت بالسياسة المركنتلية أو التجارية، وكان الهدف من هذه السياسة هو التأكيد على قوتها في ظل الفوضى التي عرفها العالم، وعرفت تلك الفترة تطورا في النشاط الاقتصادي عبر الرحلات البحرية التجارية كبرى، حيث تم استيراد سلع جديدة إلى الدول الأوروبية مثل القهوة والتبغ، وتكثيف تجارة سلع أخرى، مما أدى إلى اكتشافات كبرى نتج عنها تدفق كبير جدًا من الذهب والفضة من دول العالم إلى الدول الأوروبية.[1] حيث ظهر في تلك الفترة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل واضح ومنتظم، بهدف تشكيل قوة اقتصادية للدولة. حيث كان تمتع الدولة بالقوة

[1]Michel BIALES et al, **l'essentiel sur l'economie**, 4eme edition, BERTI Editions, alger, 2007, p 20

السياسية مرهونا بقوتها الاقتصادية وامتلاكها للمعادن النفيسة كالذهب والفضة. وكانت أفضل وسيلة للحصول على تلك المعادن بقدر أكبر ممكن، هو بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي أو الدولي.[1]

وعملا بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، بحيث كانت الغاية هي الحصول على المعادن النفيسة، والوسيلة هي اللجوء إلى القوة العسكرية، للاستيلاء على المناطق الغنية بالمعادن النفيسة، حتى ولو كانت خارج حدودها الإقليمية والسياسية. وبهذا قدم أنصار هذا المذهب مبررا قويا لأفكار استعمارية، بحيث استعمرت دول أوربية مختلف قارات العالم كآسيا، إفريقيا، أمريكيا اللاتينية، واستراليا.[2]

وتبنى الفكر التجاري سياسة الدعم الحكومي وشجع على اعتماده وتقديم إعانات لتشجيع وتوسيع الصادرات، والاستكشاف المعادن النفيسة، وفي المقابل نادت بالاعتماد على سياسة حمائية عبر إنشاء الرسوم الجمركية، ووضع قواعد مختلفة لاستيراد المنتجات الأجنبية لضبط عملية الاستيراد.[3]

تداول السلع والتجارة الخارجية في تلك الفترة كانت بالمعادن النفيسة، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من تلك المعادن من طرف التجاريين، أصبح دور الدعم الحكومي عند التجاريين عبر عرض النقاد التالية:[4]

- ✓ الدعم الحكومي للقطاع الصناعي وهذا لتشجيعه على منافسة الأسواق الداخلية والخارجية وهذا يحصل من خلال الدعم النقدي المباشر وغير المباشر للصناعات المحلية وبواسطة منح امتيازات ضريبية.
- ✓ الدعم الحكومي لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي اللازم للقطاع الصناعي، ويكون بأسعار منخفضة. وهذا ما ينتج عنه انخفاض في تكاليف الإنتاج الصناعي، والقدرة على المنافسة في الأسواق سواء كانت داخلية أو خارجية، وهذا ما يؤدي إلى المساهمة في زيادة الصادرات والتخفيض في قيمة الواردات.
- ✓ الدعم الحكومي في منح امتيازات جمركية لتشجيع استيراد الآلات، والمواد الأولية للصناعة الوطنية. وعرقلة تصدير الآلات إلى الخارج عن طريق فرض قيود، ومنع تصدير المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية.
- ✓ تكوين فائض في الميزان التجاري فقد اعتبر (forbonnis) أن الميزان التجاري يمثل ميزان القوى ويتطلب أن تكون صادرات الدولة للسلع أكبر من وارداتها. وكلما زاد الفرق كلما زاد امتلاك الدولة للمعادن النفيسة، وزادت قوتها الاقتصادية والسياسية وبذلك يصبح تدخل الدولة مبررا في هذه الحالة.

وبالتالي كان لسياسة الدعم الحكومي دور محوري في فكر التجاريين من خلال اعتماده على مجموعة من الإجراءات من خلال استخدام آليات الدعم الحكومي لتنشيط التجارة الخارجية وتنمية القطاع الصناعي وخفض تكاليف الإنتاج لتمكن المنتجين من المنافسة الدولية والسيطرة على الأسواق الخارجية.

2. الدعم الحكومي في الفكر الطبيعيين أو الفيزوقراط:

لقد نتج عن تطبيق السياسة الاقتصادية للتجاريين، ظهور مشاكل وتعقيدات اقتصادية وعدة اختناقات، وزيادة حدة النزاعات الاستعمارية، وكثرة الحروب للاستيلاء على الذهب والفضة. وبسبب تراكم هذه المشاكل تم انتقاد سياسة ومبادئ وأفكار التجاريين،

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، جامعة بيروت العربية، دار الجامعية، الإسكندرية، سنة2008، ص17

[2] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، **المالية العامة**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع، سنة 2018، ص6

[3] Michel BIALES et al, op.cit, p21

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، نفس المرجع، ص ص 18 -19

من حيث تدخل الدولة المباشر وتأثيرها على سلوك الأفراد والمشروعات بسبب الدعم الحكومي لهم، ومن حيث فرض قيود عديدة على هذا السلوك. ومع زيادة حدة الانتقادات للمذهب التجاري، ظهر الفكر اقتصادي وسياسي جديد في فرنسا، يستند على الحرية السياسية والاقتصادية لتحقيق أهدافه. وقد تشكلت مبادئ هذا المذهب في إطار الفكر اقتصادي المنظم والمتناسق، أطلق عليه اسم مذهب الطبيعيين أو الفيزوقراط.[1]

وقد عارض الفكر الطبيعي المبادئ التي اعتمدها الفكر التجاري، وضنوا انه هناك قوانين طبيعية تسير النشاط الاقتصادي بانتظام، ويجب أن يكون النظام الاقتصادي حرا حتى تستطيع القوانين الطبيعية من تسيره تسيرا منتظما وتوجهه باتجاه التوازن الطبيعي.[2]

ومن أهم مبادئ هذا الفكر هي:[3]

- ✓ الرفض القاطع لأي شكل من أشكال تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد أو النشاط الاقتصادي، بما فيها سياسة الدعم الحكومي إلا في حدود معينة. بحيث تسمح تلك الحدود المعينة، بحماية الأفراد والمحافظة على حقوقهم الملكية الخاصة، عبر قيام الدولة بوظائف الأمن، العدالة، والدفاع والمرافق العامة. ويرى هذا الفكر ان مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، ولا مع مصالح الجماعة. وان تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي يعوق الأفراد في أداء مهامهم على أكمل وجه، ويصاحبه أيضا ظهور العديد من مشاكل الاقتصادية.
- ✓ يسمح عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، في ظهور منافسة حرة في الأسواق. وينتج عنها تحقيق بما يسمى بالثمن العادل بين الطلب والعرض، والذي يمثل ربحا معقولا مقبولا للمنتج والبائع من وجهة نظر المستهلك.
- ✓ هذا المذهب يرى أن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج، والذي يحقق ناتجا صافيا، ويعتبر أن الأنشطة المنتجة هي الأنشطة المرتبطة بالطبيعة. أما فيما يخص الأنشطة الأخرى كالصناعة والمهن، والحرف، والتجارة فقد وصفها بالأنشطة العقيمة وغير المنتجة. وعلى الدولة فرض ضريبة وحيدة على ناتج الأراضي الزراعية، لان الفكر أعتبرها مصدر وحيد للثروة.

وعليه فان المذهب الفيزوقراطي رفض فكرة سياسة الدعم الحكومي واعتبرها عائق في تحقيق المنافسة التامة في الأسواق من خلال عدم تحقيق السعر العادل بين العرض والطلب وظهور مشاكل عديدة جراء إعاقة الأفراد في تنفيذ مهامهم على أكمل وجه. واعتبر أن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد الذي ينتج ويحقق أرباحا صافية.

وفي المقابل نادي الطبيعيون بأن يكون تدخل الدولة مقتصر فقط بفرض الضريبة على طبقة أملاك الأرض دون غيرها من الطبقات، وهذا لاعتقادهم أن الصناعة هي نشاط عقيم ولا يمتلك فائض يصلح للوعاء الضريبي بحيث تتساوى فيه القيمة المنتجة مع المستهلكة، وفرض الضريبة على القطاع الصناعي يؤدي إلى امتصاص جزء من نشاطها أو يكون العبء لملاك المصانع، واعتبر انه لا يوجد اختلاف بين التجارة والصناعة وان دخل التجارة هو دخل لا يصلح عمليا أن يكون وعاء للضريبة.[4]

---

[1] محمد السيد راضي، مصطفى حسني السيد، مرجع سبق ذكره، ص9

[2] وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، معهد الإدارة العامة، رياض، 2020، ص37

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 18 -19

[4] وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، نفس المرجع ، ص 41

3. الدعم الحكومي في الفكر التقليدي:

ظهور هذا المذهب هو حصيلة تفاعل بين أفكار مذهب الطبيعيين في فرنسا، والثورة الصناعية في إنكلترا. وكان الفضل في ظهوره بشكل منظم للمفكر الاقتصادي ادم سميث، عن طريق كتابه المشهور ثورة الأمم عام 1776في نصف الأخير من القرن 19، وبدأ ظهور فكر الدولة القومية وتم إزالة طبقات الأسياد والأشراف[1]

وسار الفكر التقليدي على منوال فكر الطبعيين، إذ قام سميث بالاستعانة بالمشاهد الواقعية من الصعب إنكارها، وقد أشار إلى ما اعتاد عليه الإنسان من طبائع تكيف أسلوبه، واستقراء بذلك انه إذا كان العمل مصدر الثروة فان تقسيم العمل هو سر ارتفاع الإنتاجية. سعي الأفراد وراء مصالحهم الخاصة والتفاعل الحر بينهم، كفيل بان يتحصل المجتمع على السلع التي يريدها وبالكميات التي يبتغيها مقابل اقل سعر ممكن، ولا يحصل ذلك نتيجة تخطيط مسبق أو وجود العقل المدبر يقول سميث وإنما يترك الأفراد حرية التصرف وفق مصالحهم الخاصة. ويتوقف تقسيم العمل وفق سميث على سعة السوق وكمية رأس المال، فكلما ارتفع حجم رأس المال في المجتمع ارتفع عدد العمال الذين يتم تشغيلهم، أي وجود رأس المال ضروري لتقسيم العمل. ويقول سميث: " أن سعي الأفراد إلى تحسين أوضاعهم عن طريق الادخار من القوة بحيث يتغلب على أخطاء الحكومات وإسرافها وسوء إدارتها، وهو بذلك يكفل التقدم للمجتمع رغم ما يعترض له الأفراد من صعوبات جراء سوء الإدارة". وفق هذا الأساس قام رواد الفكر الكلاسيكي بإنشاء فكر نظري يعتمد على مبادئ فكرية محددة، وخلص إلى نتائج المنطقية. [2]

ومن أبرز مبادئ الفكر التقليدي والذي رسمت سياساته الاقتصادية المنتهجة في قرن 18 وبداية القرن 20 هي:

- ✓ وجوب توفير مناخ لممارسة الحرية السياسية والاقتصادية بمعناه الواسع أمام القطاع الخاص، وهذا من خلال حرية التملك، حرية توسيع المشروعات، حرية التعاقد، وحرية المواطنة...الخ. فنتيجة هذه الحرية تقوم الأفراد بإشباع حاجاتهم ورغباتهم، وتنظيم ثرواتهم ومنافعهم الخاصة، حتى يصل الفرد إلى استغلال كامل موارده المتاحة بأفضل وسيلة ممكنة.[3] ووفق مفهوم اليد الخفية لأدم سميث، فان الأفراد سعيا منهم لتحقيق مصلحة خاصة، سوف يسعون في نفس الوقت لتحقيق مصلحة الجماعة. والذي اعتبر الكلاسيك الأخيرة هي محصلة جمع لمصالح أفراد المجتمع، ولا وجود للتعارض بين مصلحة الفرد والجماعة. ولكي تتوفر الحرية الاقتصادية للأفراد توجب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بما فيها سياسة الدعم الحكومي، إلا في النطاقات الضيقة بما لا يؤثر على نشاط وقرارات الأفراد.[4]
- ✓ يرى التقليديون أن قوى السوق الحر وحدها في ظل المنافسة الكاملة تسمح فقط بالاستغلال الكامل والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وبصفة تلقائيا دون ضرورة تدخل الدولة عبر سياستها الاقتصادية بما في ذلك سياسة الدعم الحكومي. بحيث لا مجال لظهور فجوة انكماشية أولا تضخمية في هذه الحالات،[5] ولكن لا يستبعد الفكر الاقتصادي التقليدي انحراف مستوى التشغيل السائد عن مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحيث برر هذا الاختلال بكونه ظرفي ومؤقت وسرعان ما قوى السوق الحر تقوم بصورة تلقائية في العودة إلى الوضع التوازني لتشغيل كامل لموارد الاقتصادية.

---

[1] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، مرجع سبق ذكره، ص 9

[2] وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 47

[3] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، نفس المرجع، ص 9

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22

[5] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، نفس المرجع، ص 10

ويري الكلاسيك أن قوى السوق الحر وحدها تستطيع توزيع الناتج القومي بين عناصر الإنتاج، أو بين أفراد المجتمع بدون تدخل الدولة توزيعا عادلا. بحيث يتحصل كل فرد أو عنصر الإنتاج على عائد يساوي قيمة ناتجه الحدي، وعليه فان أي تدخل من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي خارج الإطار الذي حدده له الكلاسيك، ينتج عنه عدم قيام القطاع الخاص بدوره بفعالية وإعاقته، وحدوث اختلالات في المستوى الطبيعي للقوى التلقائية، وانخفاض فعالية قوى السوق الحر في التخصيص الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية.[1]

- ✓ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي اعتبر قاعدة عامة وفق الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، إلا انه الح هذا الفكر على ضرورة التدخل في حالات معينة واعتبرها حتمية لا مفر منها، فإشباع الحاجات العامة كالأمن والدفاع، والعدالة، والمرافق العامة يتطلب تدخل مباشر من طرف الدولة، لأنها تنفرد بخصائص تميزها عن غيرها من الحاجات الإنسانية. حيث قوى السوق الحر، لا تقدر على الإشباع بكميات تتماشى مع المتطلبات الحقيقية لأفراد المجتمع.[2]

ولكي لا تبالغ الدول في التدخل في النشاط الاقتصادي تحت غطاء إشباع تلك الحاجات، ورغبة الكلاسيك ونيوكلاسيك في أن يكون التدخل في أدنى مستوى لها، اقر التقليديون عدد من القواعد و الضوابط لهذا التدخل أهمها:

- ✓ قاعدة الحياد المالي للدولة: إذا تحتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فانه وجب ان يكون هذا التدخل حياديا، ولا يكون مؤثر بأي شكل من الأشكال على قرارات، وتصرفات الأفراد في القطاع الخاص. سواء كان هذا التدخل عن طريق نفقة، أو فرض ضريبة. أي يجب أن يكون تصرفات الأفراد وقراراتهم في مجموعها قبل وبعد التدخل الحكومي هو نفسه ولا يتغير.[3]
- ✓ قاعدة توازن الميزانية ومحدوديتها: تنص هذه القاعدة على ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة عند إقرار التدخل، وبالتالي يتحتم أن يكون إجمالي نفقات الدولة يمثل إجمالي إيراداتها، بحيث تقوم الدولة بتقدير نفقاتها العامة في أضيق نطاق ممكن، وكذلك ما يؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد من الأمن والدفاع، والعدالة، وبعد ذلك يتم تقدير الإيرادات من الضرائب وعائدات أملاك الدولة فإذا لم يتم تغطية النفقات تلجا الدولة إلى فرض مزيد من الضرائب بحيث لا تكون مؤثرة على تصرفات الأفراد وحريتهم. ويمكن للدولة اللجوء إلى الاقتراض في حالة واحدة وهي حالة الحرب من اجل تغطية مصاريفها، لان حالة الاقتراض العام من وجهة نظر التقليديون يتولد عنها أثار سلبية على مستوى الاقتصاد الوطني.[4]

وبالتالي نفس النهج الذي دعى إليه الطبيعيون سار عليه الكلاسيكيون فيما يخص موقفهم الرافض لسياسة الدعم الحكومي بسبب تأثيره على قرارات وتصرفات الأفراد خاصة في الأسواق وبالتالي هو يكسر قاعدة الحياد المالي للدولة ويقتصر دور الدولة على الإنفاق في القطاعات الأربعة وهي الدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص23

[2] وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 41

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، نفس المرجع، ص23

[4] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، مرجع سبق ذكره، ص11

4. الدعم الحكومي في الفكر الكينزي:

لقد رسمت العديد من الدول سياستها الاقتصادية وفق المذهب الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، وانتهجت أسسه ومبادئه لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية، وسياسية. ولكن صاحب تطبيق هذه السياسة الاقتصادية أبرز عدة مشاكل واختلالات اقتصادية في الواقع العملي، ومع مرور الوقت تراكمت المشاكل وزادت من حدتها، ونتج عنه أزمة عالمية سميت بمشكلة الكساد العظيم والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929. وهذا ما أدى إلى تهاوي ونسف المذهب وأفكار الكلاسيكيون ونيوكلاسيكيون، ولم تستطع معالجة أزمة البطالة الحادة بل زادت من حدتها وتفاقمها، وانتشارها وأصبحت مشكلة عالمية. وفي خضم الأزمة العالمية بدا ظهور فكر جديد سمي بالفكر الكينزي، والذي انتقد اليد الخفية لأدم سميث وكافة الأسس والمبادئ التي تبناها الفكر الكلاسيكي. حيث عارض الفكر التقليدي، في عدم وجود تعارض في مصالح الفرد ومصالح الجماعة، بل اقر وجوده وبرر ذلك في أن مطامع الفرد في السعى لتحقيق ملذاته الشخصية يضر بمصلحة الجماعة.[1]

والفكر الكينزي يعود إلى الاقتصادي جون مينارد كينز في كتابه الشهير النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود سنة 1932، ولكن يجب الإشارة إلى أن قبل ظهور النظرية والفكر الكينزي، لم تقف الحكومات الصناعية الكبرى مكتوفة الأيدي ومشاهدة تدهور مستويات الإنتاج والعمالة والدخول، بل سارعت إلى تطبيق سياسات جديدة على الفكر الكلاسيكي سبقت الفكر الكينزي في ذلك، والذي فيما بعد قدم تفسيرا نظري لهذا التدخل. حيث قام الرئيس الأمريكي روزفلت بتنفيذ نهج جديد سمي ب «new deal"، والذي تمثل في تخفيض قيمة عملة الدولار الأمريكي، والرفع من قيمة الإنفاق العام المخصص للأشغال العامة، وتشييد الطرق والمطارات والجسور، واعتماد سياسة عجز الموازنة العامة للرفع من الطلب الكلي والذي كان مرفوض من الفكر الكلاسيكي، وهذا النهج خفف من صدمة الأزمة حيث انخفضت نسبة البطالة وتحرك الاقتصاد الأمريكي إلى الأفضل. أما في بريطانيا فانتهجت سياسة الدعم الحكومي من خلال منح الإعانات للتخفيف من حدة البطالة والفقر، بالإضافة إلى التخفيض من قيمة العملة الإسترليني، وارتفع تدخل الدول في آليات السوق وفي النشاط الاقتصادي. أما ألمانيا فسارعت إلى الزيادة في الإنفاق العام عبر تنفيذ برنامج التسلح الضخم وفي مجال البنية التحتية والأشغال العامة، زيادة على ذلك تسطير برنامج أربع سنوات للاكتفاء الذاتي.[2]

وقد أوضح الفكر الكينزي الإطار النظري الذي تبنته الدول الصناعية الكبرى وانتقد الافتراضات التي قام عليها الفكر الكلاسيكي، وتناقضها مع الواقع في أحيان كثيرة وبر ذلك بأن المنافسة الكاملة وفق شروطه مختلفة غير واقعية، وهذا بسبب ظهور شائع للأسواق الاحتكارية في الاقتصاديات التي تبنت الفكر الكلاسيكي وهذا ما أدى إلى انخفاض عدد المنتجين الذين ينتجون سلع متشابهة بحيث يؤثر تصرف احد المنتجين على تصرفات البقية في السوق.[3]ولهذا أكد الفكر الكينزي على ضرورة تدخل الدولة في تحقيق توافق بين مصلحة الأفراد و الجماعة، وأنكر وجود توازن تلقائي للاقتصاد الوطني عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية. [4]

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص25

[2] وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، مرجع سبق ذكره، ص59

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، نفس المرجع، ص26

[4] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، مرجع سبق ذكره، ص13

فسياسة الدعم الحكومي هي إحدى أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتطبيق السياسة الاقتصادية التوسعية وفق الفكر الاقتصادي، إذا كانت هناك فجو انكماشية أي إذا كان التوازن السائد عند مستوى اقل من التشغيل الكامل، تطبق الدولة سياسة الدعم الحكومي من خلال منح امتيازات وإعفاءات ضريبية، أو دعم المنتجين أو مستهلكين، لزيادة الطلب الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج، تشغيل عوامل إنتاج جديدة. أما في حالة فجوة تضخمية، أي حدوث توازن اقتصادي عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل، تدخل الدولة يكون عبر تطبيق سياسة اقتصادية انكماشية، عن طريق الزيادة من الضرائب والخفض من سياسة الدعم الحكومي أو إلغائها.[1]

فالدعم الحكومي وفق النظرية الكينزية كان واضحا عبر اعتماد الدولة على الضرائب التصاعدية، وتصاحبها مجموعة من إجراءات التامين الاجتماعي والخدمات العامة، مما يساهم في إعادة توزيع الدخل لفائدة الفئات الفقيرة، وكان استهداف كينز من خلال هذا الإجراء هو تحريك الاستهلاك لزيادة الطلب الكلي. وكان الدعم الحكومي واضحا كذلك من خلال الاعتماد على سياسة الحماية الجمركية للمنتجات المحلية ضد المنتجات الأجنبية لتشجيع الانتاج المحلي وخلق مناصب عمل جديدة. وجعل الدعم الحكومي في هذا الفكر دور الدولة مهم ومتزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتوفير خدمات ضرورية كالتعليم والصحة.[2]

5. الدعم في فكر المدرسة النقدية:

أما المدرسة النقدية (شيكاغو) لها موقف سلبي من الدعم الحكومي ويرى روادها الذين ينتمون إليها فكريا أن الرأسمالية وحدها قادرة على تصحيح أخطاءها بنفسها وإذا كان بمقدور المجتمع القيام بحماية قوانين الاقتصاد الحر والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة سياسة المالية. ورفضت المدرسة النقدية لأي شكل من أشكال تدخل الدولة عبر سياسة المالية و رفض استخدامها، وكانت حجتهم في ذلك هو صعوبة التنبؤ بآثار السياسة المالية، و من المحتمل أن تعتمد سياسة صحيحة وخاطئة في نفس الوقت.[3]

6. الدعم في فكر المدرسة جانب العرض:

أما المدرسة جانب العرض والتي ركزت على سياستين مهمين وهما التأكيد على حوافز وتخفيضات ضريبية كبيرة، بحيث دعت هذه المدرسة إلى تحول دور السياسة المالية من سياسة إنعاش الطلب الكلي الفعال بواسطة النفقات العامة إلى سياسة إنعاش العرض الكلي والذي يتمثل في إنعاش الإنتاج بواسطة التخفيضات الضريبية. وكان للدعم الحكومي في هذه المدرسة دور كبير من خلال منح امتيازات وتحفيزات ضريبية للمشروعات الاقتصادية. إلا أن هذه السياسة الاقتصادية خلقت عبئ اقتصادي واجتماعي جديد تحملته الفئات الفقيرة وهذا بسبب سحب الدولة من تقديم إعانة اجتماعية لها.[4]

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص25

[2] محمد حسن عودة، **العلاقة بين الدعم الحكومي والرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (1975–2011)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، 2013، ص13

[3] مرجع سابق، ص ص 13-14

[4] مرجع سابق، ص 14

المطلب الثاني: الدعم في المذاهب الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية للدولة.

على غرار الفكر والنظريات الاقتصادية لم تحصل سياسة الدعم الحكومي على توافق بين المذاهب الاقتصادية وذلك على أساس المبادئ التي اعتمدت عليه هذه النظم، الا ان تدهور المشهد الاجتماعي فرض على الدولة تبني هذه السياسة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مواطنيها.

1.الدعم الحكومي في المذهب الرأسمالي (الفعلي):

المذهب الرأسمالي هو نظام اقتصادي جديد، والذي تبنى واستند في رسم سياساته الاقتصادية على مبادئ وأفكار الكلاسيك ونيوكلاسيك، ثم الكينزيون، والتي اعتمدت في القرن 19 والقرن 20. ويتميز المذهب الرأسمالي بفكريين اقتصاديين التقليدي والحديث، بحيث يتبنى الفكر التقليدي أفكار ومبادئ نادى بها الكلاسيك والنيوكلاسيك، أما الفكر الحديث فهو يتبنى أفكار ومبادئ المدرسة الكينزية والاتجاهات الحديثة التي انتهجتها في السنوات الأخيرة من القرن الماضي[1]

توجب التمييز بين مستويين النظري والتطبيقي للفكر الليبرالي-الرأسمالي، بهدف الحديث عن الموقف الليبرالي كفلسفة ومنهج، والرأسمالية كنظام ليبرالي في الاقتصاد. فعلى المستوى النظري نجد أن الرأسمالية تستمد أفكارها وفق الفكر الكلاسيكي، والقائم على تحقيق المصلحة العامة للمجتمع يمر عبر تحقيق مصلحة الأفراد، أي بدون تدخل الدولة. ولهذا يعتبر الموقف النظري الليبرالي الكلاسيكي من الدعم الحكومي سلبي، ويرفض أي شكل من أشكال الدعم الحكومي ويعتبره تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي. وفيما يخص المستوى التطبيقي للمجتمعات الليبرالية الرأسمالية، فقد أثبتت الوقائع فيها عكس توجه المستوى النظري فيها وأصبحت ضرورة تدخل الدولة بما فيها سياسة الدعم الحكومي من المسلمات في المجتمعات الأوروبية، وهذا في فترة نهاية القرن 19 وحتى مع الإختلاف في مدى التدخل الدولة، وهذا لتلاشي نظام المنافسة الحرة في النظام الرأسمالي وظهور أسواق احتكارية. وبعد بروز نظام عالمي جديد وانهيار الكتلة الشرقية، ظهرت الدعوات إلى تبني موقف إيجابي لتدخل الدولة عن طريق سياسة الدعم الحكومي لحل مشكلات ارتفاع أسعار السلع والخدمات.[2]

ومع هذا التطور الجديد تغيرت وظيفة الدولة وأصبح تدخلها مباشرا في الشؤون الاقتصادية، ولم يكن هذا التدخل محصورا في علاج الأزمات بل امتد ليشمل تطوير وتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المالية الرأسمالية، وصارت الميزانية فيها شكل لدور الدولة الاقتصادي ووسيلة حققت أهدافها، بحيث يتم اختيار نفقاتها وإيراداتها على نحو يتناسب مع سياساتها الاقتصادية ويساهم في تحقيقها على أن يتم ذلك في ظل توازن اقتصادي كلي.[3]

ولذا برزت سياسة الدعم الحكومي لفئات أو قطاعات معينة، فمعظم الدول الغربية لديها برامج للضمان الاجتماعي، وكذا برامج الرعاية الصحية ودعم العاطلين عن العمل. ورغم تعهد مجموعة دول ال عشرين G20 سنة2009 بإلغاء الدعم الحكومي للوقود الاحفوري، إلا انه استمرت في تقديم الدعم.[4] حيث وبقيت تدعم الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الوقود الأحفوري

---

[1] محمد السيد راضي، مصطفى حسني السيد، مرجع سبق ذكره، ص 9

[2] زينب توفيق السيد عليوة، **تقييم اثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 الى 2014**، المجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 74-75، 2006، ص 9

[3] عادل احمد حشيش، **أصول المالية العامة دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة النشر، ص 46

[4] صبري محمد خليل، **الدعم الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المقارن**، مقال منشور في الموقع الخاص للبحث أستاذ فلسفه القيم الإسلامية بجامعة الخرطوم موقع الانترنيت:https://drsabrikhalil.wordpress.com/2013/04/13/ تم الاطلاع عليه يوم 2021/02/13

بدرجة كبيرة لدرجة أنه اكثرهم من بين الدول الصناعية الثلاثين التي تشكل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) – بما في ذلك الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا وكوريا فهي مسؤولة عن 70٪ من جميع الإعانات بالنسبة للفحم في جميع أنحاء العالم. يؤدي هذا الدعم إلى زيادة الطلب على واردات الوقود الأحفوري عالميًا، مما يجبر المقاطعات الأخرى على دعم قطاعات الطاقة.[1]

واستفادة قطاع الطائرات المدنية في الولايات المتحدة الامريكية من الدعم عبر برامج تطوير الطائرات والمعدات العسكرية، وصاحب هذا البرنامج استفادة هذا القطاع من إعفاءات ضريبية من طرف الحكومة الأمريكية. فمثلا شركة ايرباص تتحصل على نسبة 33% من تكلفة مشروع تطوير الطائرات على شكل قروض حكومية، بحيث يتم سدادها لمدة 17 سنة مع فوائدها. أما بريطانيا استمرت الدولة في تقديم ما نسبته أكثر من 90% من قيمة الإيجار للأفراد العاطلين عن العمل، والذين يعملون بدوام جزئي، حتى مجيء حكومة الكاميرون وإعلانها عن اضطرارها لتقليص هذا الدعم بسبب ارتفاع أسعار الإيجارات.[2]

تفرض الدول الغربية الرأسمالية على الدول النامية بإلغاء الدعم الحكومي، وهذا عبر المؤسسات الدولية التي تتبنى النظام الاقتصادي الرأسمالي على الصعيد العالمي كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فان من وجهة نظرها للدور السلبي للدعم الحكومي المتسق مع الموقف الليبرالي–الرأسمالي النظري ويتناقض تماما مع الموقف الليبرالي–الرأسمالي الفعلي والعملي والذي يقر بالدور الايجابي للدعم الحكومي. [3]

1.1 استخلاص دور الدولة والدعم الحكومي في الفكر الرأسمالي:

في إطار المذهب الاقتصادي الرأسمالي بمختلف أفكاره، حدثت تغييرات في طبيعة ومضمون دور الدولة وسياسة الدعم الحكومي. فبعد أن كان تدخلها حياديا وغير مؤثرا على الأفراد في الفكر التقليدي (الكلاسيك ونيوكلاسيك)، ويقتصر على إشباع الحاجات العامة كالأمن، الدفاع والعدل فقط. أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إيجابيا في إطار أفكار الكينزية، وهذا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، ولقد لعبت سياسة الدعم الحكومي بمختلف فروعه في إطار السياسة المالية التوسعية، دور هام في تحقيق تلك الأهداف.

أصبحت سياسة الدعم الحكومي والضرائب وفقا للفكر الحديث كأدوات متعددة الأهداف، فهي تارة تستخدم لزيادة الاستثمارات الخاصة بمجالات معينة، عن طريق منح امتيازات ضريبية. وتارة تقرب فجوة بين الأغنياء والفقراء بواسطة فرض الضرائب على دخولات الأغنياء[4]، ومنحها على شكل إعانات على الفقراء.

أصبحت لنفقات الدولة في الفكر الكينزي، أحد أهم الوسائل الهامة والحيوية في دعم الفقراء على تعليم أطفالهم، والدعم الصحي لهم عن طريق حصولهم على الخدمات الطبية بسعر رمزي وأحيانا تكون مجانا[5].

---

[1] Benjamin K. Sovacool, **Reforming, and Rethinking Global Energy Subsidies: Towards a Political Economy Research Agenda**, Ecological Economics, 135/2017, p152

[2] صبري محمد خليل، مرجع سبق ذكره

[3] مرجع سابق

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 28

[5] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، مرجع سبق ذكره، ص 15

وقد أثبت تطبيق سياسة الليبرالية الرأسمالية فشل الفكر الكلاسيكي في احتواء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما اضطرت الأكثر من دولة الدفاع عن هذا المذهب والتي هي الولايات المتحدة الأمريكية في تبني موقف معاكس له، وهذا من خلال برامج الدعم للقطاع الزراعي والصناعي.

2. الدعم الحكومي في الفكر الإسلامي:

لقد اهتم الاقتصاد الإسلامي كثيرا برعاية الفقراء والمحتاجين، وينطلق الفكر الاقتصادي الإسلامي في نظرته على الدعم الحكومي على مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وقد خص الله سبحانه وتعالى هذا الموضوع الأكبر في كتابه الحنيف. بما تمليه الأهمية الاقتصادية والاجتماعية في بناء دولة عادلة تتسم بالعدالة الاجتماعية.

لقد أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين الأغنياء بأداء فريضة الزكاة من خلال اثنان وثلاثون موضعا في القران الكريم وأوصى بإعطاء الصدقات. [1] باعتبارها وسيلة لصفاء نفوس الأغنياء والفقراء وتزيل ظاهرة البغضاء والحسد بين الناس وتدعم الفقراء مما رزق الله أغنياء ونظرا لأهمية الزكاة وعد الله سبحانه وتعالى المانعين عنه بعذاب اليم وبأسلوب ترهيب في قوله وتعالى:"**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ** "[2] سورة التوبة: الآية 34-35

ويتبنى الفكر الاقتصادي الإسلامي موقف ايجابي من الدعم الاقتصادي الحكومي، وينطلق فكره وفقا أن الاقتصاد الإسلامي يتميز برؤية اقتصادية عقائدية للمال وهذا باعتبار 11ان الله عزة وجل هو المال الحقيقي للمال بقوله تعالى:"**لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**"كما أن الاقتصاد الإسلامي يدعو إلى وجوب الدعم والمساعدة والإعانة.[3]

1.2 مفاهيم وقواعد وقيم الدعم في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

تبرز هذه المفاهيم والقيم والقواعد في:[4]

- ✓ أن المالك الأصلي للمال هو الله سبحانه وتعالى في قوله:" **وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ** " سورة النور، الآية :33، الإعطاء من ذلك المال فيه إيمان وشكر، والتمسك به يعتبر جحد للنعمة قد تسلب نعمة من ممسك بها.
- ✓ أن الله تعالى (مالك المال) استخلف الجماعة في الانتفاع به، أما بالنسبة للفرد وكيل عنها في الانتفاع به في قوله تعالى: «**آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوامِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** " سورة الحديد الآية:7. لقد فسر الإمام الفخر الرازي-رحمه الله- الآية وقسمها إلى وجهان الوجه الأول: أن الأموال التي في حوزتكم هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها، وجعلها تحت تصرف يد المكلف لينتفع بها وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية، فيكون بمنزلة وكيل ونائب وخليفة، وعليه أن يسهل عليكم الإنفاق من تلك الأموال. أما الوجه الثاني هو: انه جعلكم مستخلفين ممن كان

---

[1] احمد عرفة احمد يوسف، **الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه**، دار التعليم الجامعي، 2020، ص 53

[2] سورة التوبة: الآية 34-35

[3] نشوى محمد عبدربه، **دور الدعم الحكومي في التأثير على كلا من دالة الإنفاق الاستهلاكي ودالة الادخار في إطار الضوابط الشرعية**، مجلة التجارة والتمويل، عدد2017/2، ص65

[4] احمد عرفة احمد يوسف، نفس المرجع، ص ص 46-48

قبلكم، أي وجب أخذ بالعبرة من الأموال التي انتقلت إليكم على سبيل الإرث فانه ستنتقل منكم إلى غيركم ولهذا وجب عدم البخل بها.

ويحق للجماعة الانتفاع بمصادر الثروة الرئيسية وفقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (**الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلاء والنار**) رواه احمد ابن داوود، فباعتبار الدولة وكيل للجماعة ونائب عنها تتولى إدارة إنتاج هذه المصادر، يقول عمر رضي الله عنه (**لو أن عناقا "عنزا" ذهب بشاطئ العراق لأخذ بها عمر يوم القيامة**)[1]

- ✓ وجوب ترك الجماعة ما دون مصادر الثروة الرئيسية حقا ينتفع به الفرد مع وجوب شرط ألا يتعارض هذا مع مصلحة الجماعة
- ✓ أن الملكية الخاصة وفقا للفكر الاقتصادي الرأسمالي تخول الفرد التصرف المطلق في المال، وهذا ما تعارض مع الفكر الاقتصادي الإسلامي على صعيد أصوله النصية الثابتة والتي أكد أن ملكية مال لله تعالى وفي نفس الوقت اقر كشكل قانوني بالملكية الفردية، والتي تضمن حق تصرف الفرد بالمال مقيدا بضوابط وضعها المالك الأصلي للمال (الله تعالى).

2.2 أنماط الدعم في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

لقد اقر الفكر الاقتصادي الإسلامي، وفقا للمفاهيم والقواعد والقيم الكلية السابقة، وعلى مستوى أصوله النصية الثابتة مجموعة من أنماط الدعم الاقتصادي الحكومي ومن أهمها:

أولا: كفالة الدولة للفقراء

عن ابي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "**أنا أولى بالمؤمنين في كتاب الله، فأيكم ما ترك دينا وضيعة (عيالا) فادعوني فانه وليه**" (رواه مسلم ح/3041)[2]

قال إمام النووي –رحمه الله– قيل: أن رسول الله كان يقضي من المال مصالح المسلمين وقيل: من ماله الخالص وقيل: اعتبر أن هذا القضاء واجب عليه صلى الله عليه وسلم، ومعنى هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "**أنا قائم بمصالحكم في حياة أحدكم وموتكم وأنا وليه في الحالين، فإذا كان عليه دين قضيته من عندي وان لم يخلف وفاء، وان كان له مال فهو لورثته لا اخذ منه شيئا وإن خلف عيالا محتاجين ضائعين فليأتوا إلي فعلي نفقتهم و مؤنتهم**" [3]

ثانيا: توفير الدولة العمل المناسب حسب مقدرة ومؤهلات كل فرد

روى البخاري وغيره أن: «جاء رجل بطلب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يدبر حاله بسبب انه خال من الكسب، ودعا رسول الله بقدوم وسواه بيده، وجعل يده خشبية وضعها فيه ثم دفعه للرجل وكلفه بالعمل لكسب قوته في مكان اختاره له". فأعرج الإمام الغزالي استنادا إلى هذا الحديث على وجوب ولى الأمر تزويد العامل بآلة العمل. [4]

---

[1] حنصال ابوبكر، **سياسة دعم الأسعار: أسبابها، أثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية–**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعو طاهري محمد بشار، 2020/2019، ص 52

[2] مرجع سابق، ص 52

[3] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 50

[4] صبري محمد خليل، مرجع سبق ذكره.

ثالثا: العطاء

قال عمر ابن خطاب رضي الله عنه: «**والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد، وما من أحد إلا وله نصيب في هذا المال نصيب أعطيته أو منعته، فالرجل وبلاؤه في الإسلام، والرجل وعناؤه وحاجاته، والله لئن بقيت لهم ليصلن الرجل حقه من المال وهو مكانه يرعى**"[1]

رابعا: إقراض الدولة للمحتاج:

بنقل ابن عابدين عن أبو يوسف رحمه الله (يدفع للعاجز أي غير القادر على زراعة أرضه لفقره، كفايته من بيت المال قرضا ليعمل ويستغل أرضه)[2]

خامسا: توزيع الأموال العامة بالشكل الذي يحقق التوازن:

يجب توزيع الأموال عالامة بالشكل الذي يحقق التوازن بين طوائف المجتمع، وهذا للتقليل من اتساع الفروقات بين الفئات والطبقات، وتقريبها بين بعضها البعض، وقد قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بوحي من الله في أثناء توزيع الأموال من بني النضير بحيث أعطاها كلها للمهاجرين و رجلين فقيرين فقط من الأنصار وهذا ليقرب الثروات التي كانت للأنصار و المهاجرين ولكي يحقق التوازن بين الطبقتين اللتان كانتا يتكون منهما العالم الإسلامي في تلك الفترة ويقول الله تعالى في هذا الأمر في كتابه الكريم: «**مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**" سورة الحشر الآية رقم07 [3]

3.2 الأطر الأساسية لنظرية الدعم في الاقتصاد الإسلامي:

سنتطرق إلى سياسة حد الكفاية عن طريق دعم الدخل وموقف الاقتصاد الإسلامي من سياسة دعم الأسعار هل يمكن لسياسة حد الكفاية أن تستغني عن دعم الأسعار.

1.3.2 الدعم عن طريق الدخل (سياسة حد الكفاية):

توزيع الدخل يتم غالبا وفق حق الفرد في الحصول على الدخل نتيجة مساهمته في نشاط المجتمع ويدعى حق المعارضة أو وفق حق الفرد في الاستفادة من موارد المجتمع ويدعى حق الانتفاع، والاقتصاد الإسلامي يجمع بين هذين النوعين من الحقوق مما يمكنه من تحقيق شرطي الكفاءة والعدل وأبعاد نظرية التوزيع الإسلامي تحدد كما يلي:[4]

- ✓ التوزيع الإسلامي يستهدف توفير حد الكفاية لكل فرد، وهو ما يحقق مستوى معيشي ملائم للإنسان بما يسمح له بالمساهمة الفعالة في نشاط المجتمع.
- ✓ حق الانتفاع يكمل حق المعارضة ويليه، فلا يستخدم إلا عند عدم قدرة الأخير عن توفير حد الكفاية. ويعتبر هذا حافزا قويا على العمل والإنتاج.

---

[1] حنصال ابوبكر، نفس المرجع، ص 52

[2] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص53

[3] عبد العال احمد عبد العال، **التكافل الاجتماعي في الإسلام**، الشركة العربية للنشر والتوزيع،1997، ص 15

[4] عبد الله عبد العزيز عابد، الخطوط الرئيسية لنظرية الدعم في الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في نادي التجارة، عدد 350، 1985، ص20

2.3.2 مزايا سياسة حد الكفاية كبديل لدعم الأسعار:

المعروف عن النظام الإسلامي التزامه بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية ولذا يرفض اغلب المفكرين الإسلاميين سياسات دعم أسعار السلع الاساسية، وهذا لسهولة وصول الاغنياء اليه واستفادتهم منه أكثر، واقترح الفكر الاسلامي سياسات دعم اخرى تساعد فيه الفئات المحتاجة من الفقراء وهذا من خلال زيادة المنح الدراسية بشكل كبير، ومدفوعات الإعانة ومكملات الدخل المدفوعة من الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض من قبل الحكومة أو منظمات الخدمة الاجتماعية، وصناديق الزكاة، وغيرها من التبرعات الطوعية أو الإجبارية.[1]

واعتبر الاقتصاد الإسلامي أن السوق يقوم بمهمة تحديد أسعار السلع وهذا عبر تفاعل الوحدات الاقتصادية المعنية، والسعر في الاقتصاد الإسلامي يعكس ظروف الوحدات المتعاملة في السلعة. ودعم الدخل هو الذي يأخذ به عن طريق سياسة حد الكفاية والذي اعتمد عليه في الاقتصاد الإسلامي بدون خفض الأسعار ويحقق هذه السياسة مجموعة من المزايا هي:[2]

- ✓ الخفض في الأسعار لا يمكن اقتصارها على الفئات الفقيرة بل تكون عامة على كل الفئات، وغالبا ما تسبب سياسة خفض الأسعار زيادة ضغوط تضخمية وبالتالي تزيد من ثقل الفئات الفقيرة أما في حالة سياسة حد الكفاية فتستطيع الدول حصر الدعم في الفئات التي تستحقها
- ✓ إن دعم الأسعار لسلعة ما تنقل المستهلك إلى وضع توازني جديد يكون متحيز إلى جانب هذه السلعة، حيث أن تخفيض السعر يدعم الاستهلاك أكثر مما يدعم المستهلك ودعم السعر يضمن استهلاك بعض السلع أما بغرض تحقيق الأرباح للمنتجين في الاقتصاد الرأسمالي أو لتعود على نمط الاستهلاك الشيوعي في الاقتصاد الاشتراكي، أما سياسة حد الكفاية تجعل المستهلك في وضع التوازني الجديد، يكون لديه فيه كامل الحرية في تحديد استهلاكه الجديد وفقا لميوله في حدود الزيادة في الدخل.
- ✓ سعر السلعة يشير إلى تكلفة الإسراف في استهلاكها وتخفيض سعر السلعة يمثل خفض تكلفة الإسراف مما يتسبب في زيادة العبء الذي يكون في عاتق الدولة، أما في حالة حد الكفاية تبقى تكلفة الإسراف في مستواها الحقيقي ويقوم الفرد بشراء الكميات التي تتناسب مع احتياجاته الحقيقية.

إذن الفكر الإسلامي يعمل على توفير فرص العمل للأفراد للاستفادة من الأجرة، والتي سميت بحق المعارضة من اجل توفير حد الكفاية له، أي مستوى معيشي مناسب له، وإذا لم يتمكن من وصول الفرد إلى حد الكفاية سواء عن طريق عدم توفر فرص العمل أو عدم تمكن الأجرة من توفير مستوى معيشي مناسب، فانه سيستفيد من حق الانتفاع. ويعتمد هذه النوع من الدعم إلى ضوابط لتشجيع الفرد على العمل والإنتاج.

3. الدعم الحكومي في الفكر الاشتراكي:

لقد صاحب ظهور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة جراء تطبيق النظام الرأسمالي، ظهور فكر اقتصادي متناقض تماما مع الفكر الرأسمالي، سمي بالفكر الاشتراك فقد ندى هذا الفكر بتعظيم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بحيث يتعين على

[1] M. UMER CHAPRA, **Islam and the Economic Challenge**, Islamic Economics Series – 17, The International Institute of Islamic Though, 1992, page 292

[2] عبد الله عبد العزيز عابد، مرجع سبق ذكره، ص21

الدولة وفق هذا الفكر ان يمتلك معظم موارد المجتمع ووسائل إنتاجه، مع تضييق الملكية الخاصة وتوسيع الملكية الجماعية. وكانت مسؤولية الدولة في الفكر الاشتراكي تتمثل في توزيع الناتج القومي بين عناصر الإنتاج وأفراد المجتمع، والادخار والاستثمار وفقا لأهداف التنمية والنمو الاقتصادي. وبهذا تحل الدولة محل الأفراد في حل المشاكل الاقتصادية، عبر ما تمتلكه من وسائل وأجهزة تخطيطية. وقد كان تدخل الدولة المباشر في كل القطاعات الاقتصادية هي ميزة الأساسية للدول التي طبقت هذا النظام، وكان دور القطاع الخاص يكاد معدوما.[1]

وكان الدعم الحكومي وفق هذا الفكر مبدأ مسلما به واضحا ولا يقبل المناقشة، من خلال تحديد الأسعار، واعتمده الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بدون هوادة، وكذلك الصين في فترة ماو تسيتونج، كما اعتمده كثيرا من البلدان النامية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، بما في ذلك الجزائر ومصر ومازالت بقاياه تظهر في دعم السلع الأساسية.[2]

وكنتيجة لموقف المذاهب الاقتصادية من سياسة الدعم الحكومي، فانه إذا كان الشخص ذو خلفية رأسمالية فانه سيحدثك عن قيام الدولة برعاية الفئات الأكثر فقرا ومنح البرامج الصحية والاجتماعية والتأهيل المهني لهذه الفئات، وإذا كان الشخص ذا مبادئ إسلامية فانه سيحدثك عن الصداقات والزكاة والأعمال الخيرية لمساعدة الفقراء والمحتاجين، وإذا كان الشخص اشتراكي فسيحدثك عن التأميم وفرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء ودعم السلع الأساسية. [3]

من خلال استعراضنا لمختلق الأفكار الاقتصادية، وإبراز مواقفهم من سياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وسياسة الدعم الحكومي من مشجع له ورافض له قطعا، إلا أن الواقع الاقتصادي اثبت أن تدخل الدولة ضرورة ملحة لها، من خلال دور سياسة الدعم الحكومي في مجابهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ولعل أبرز مثال على ذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر من اشد المدافعين عن الفكر الليبرالي–الرأسمالي النظري الرافضة لأي شكل من أشكال التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلا انه في الممارسة الفعلية لسياساتها الاقتصادية أثبتت عكس ذلك من خلال دعم القطاع الزراعي وصناعة الطائرات. وكذلك بريطانيا عبر سياسة دعم الإيجارات لتحاشي الضغوط الاجتماعية.

4.الدعم والمسؤولية الاجتماعية للدولة

للدولة الحديثة التزامات ووظائف اتجاه مواطنيها، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد الوظائف أساسية لمعظم دول العالم بما فيها الدول الرأسمالية، وتقوم الدولة من خلال ذلك بمساعدة المواطنين الذين لا يتمكنون من تحمل مخرجات آليات السوق.

وفقا لنظرية تساقط اوtrickledown والتي تنص على أن تحسن أحوال الطبقات الغنية تؤدي إلى تحسن تلقائي لأحوال باقي طبقات المجتمع دون تدخل الدولة، بحجة أن الطبقة الغنية تقوم باستثمار ثروتها في عملية الإنتاج وهذا ما يأتي بالنفع لطبقات

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29

[2] مجدي ماجد محمد حسين، محمد حسين حفني غانم، **آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر "بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز"**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 03، 2021، ص14

[3] احمد هريدي محمد مرعى، **كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية ومظاهر اختلالها في عدم وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين وأليات التنفيذ**، ورقة عمل، الفكر المحاسبي، مجلد 15 عدد خاص، 2011، ص199و200

أخرى، ولكن هذه النظرية بعيد عن الواقع خاصة في الدول النامية، والتي تعاني فيها آليات السوق من تشوهات. وآليات السوق وحدها لا تؤدي إلى التوزيع العادل للدخل أو الثروة أو عوائد التنمية وهذه النقطة الأخير يكاد يكون الإجماع عليها.[1]

في ظل تطور الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية في القرن العشرين واتساع الدور الاجتماعي للدولة، أصبح ملزما عليها العمل على إعادة توزيع الدخل القومي بمقاربة العدالة الاجتماعية، ولهذا في القرن العشرين شهدنا ظهور تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية، والزيادة في منح الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة والمرض، وكذلك العمل على أن تكون السلع ضرورية في متناول الأفراد ذات الدخل المحدود بواسطة دعم الأسعار. وهذا الدور الجديد للدولة يؤدي إلى زيادة حجم الدعم الحكومي[2]

وهنا يظهر دور الدولة في التدخل في سياسة توزيع الدخل وعوائد التنمية، وتحقيق قدر الإمكان نوع من العدالة الاجتماعية بين مواطنيها، ومساعدة الطبقات الفقيرة والدخل الضعيف والتي لا تستطيع مساعدة نفسها. فللدولة مسؤولية اجتماعية اتجاه مواطنيها في مساعدة الطبقات غير القادرة وتحقيق العدالة الاجتماعية. [3] فعليها أن تفرض على الأغنياء التنازل بجزء من ثرواتهم لمساعدة المحتاجين والفقراء من خلال اقتطاع الضرائب الإضافية من أموال الأغنياء. بحيث موضوع العدالة الاجتماعية كان ومازال محل اهتمام دائم حيث تطرق الفكر الإسلامي بدقة وبعمق إلى هذه القضية حيث يرى ابن حزم انه "على الدولة أن تحرص على ضمان تلبية الحاجات الأساسية للسكان المحرومين في ميادين المأكل والمشرب والملبس."[4]

كما للدولة والنظام السياسي عقد اجتماعي (دستور) مع مواطنيها، يحدد المسؤوليات ويفصل السلطات، ولاسيما فيما يخص سياسة التحصيل الإيرادات وكيفية إنفاقها وفق لسياسات اجتماعية واقتصادية تخضع المساءلة والنقاش والشفافية عقد، ويمنح للمواطنين الحق في مطالبة الحكومة بتقديم الخدمات لهم مقابل ما تستقطع منه من ضرائب، ويتم مسائلتها في حالة ما إذا أخلت ببنود العقد.[5]

كما أن قيام العقد الاجتماعي يجعل من الإنسان هدفه الأسمى وغايته الأولى، بحيث يكون كافيا لتحويل المجتمع من ثقافة التفكك الاجتماعي الناتج عن اختلالات المستويات المعيشية، إلى ثقافة التماسك والتكافل الاجتماعي. لتحول معها صورة الدعم، من دعم يجعل أشكال الرعاية الاجتماعية استثناء والصحة والتعليم أساسا له إلى دعم أخر يجعل من الرعاية الاجتماعية أساسا ومن خدمات التعليم والصحة مكملا له، بالشكل الذي ينال كبار السن والعجزة، والمرأة (خصوصا الأرامل والمطلقات)، والمعاقين والأطفال (بدعم الحليب مجانا، التغذية المدرسية)، الاهتمام اللازم والذي لم يتلقوا استحقاقا لازما منذ عقود طويلة.[6]

ويعتبر الدعم أحد الأدوات المهمة في مساعدة الطبقات الفقيرة، وتستخدمها العديد من الدول بما فيها الأكثر الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما يسمى بكوبونات الغذاء، وغيرها من الأدوات.[7]ولكن تطبيق نظام الدعم يرتبط بمفهوم

---

[1] طارق محمد صفوت، **إصلاح الدعم المواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجريبيتي إندونيسيا وإيران)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص50

[2] عزت قناوي، **أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2006، ص61

[3]طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص51

[4] احمد هريدي محمد مرعى، مرجع سبق ذكره، ص 201

[5] وفاء المهداوي، أنعام مزيد، **إصلاح الدعم الحكومي سيناريو العراق المستقبلي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 24، 2010، ص 183

[6] مرجع سابق، ص 183

[7] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص51

الاستهداف "targeting" في أي دولة من الدول، أي استهداف الطبقات الفقيرة على وجه التحديد. ولهذا لا يمكن التطرق إلى شمولية الدعم على طبقات المجتمع الغنية والفقيرة وأن يذهب إلى جميع أفراد المجتمع. فإذا ذهب الدعم إلى الفئات التي لا تستحقه فانه يخالف نظرية وفلسفة الدعم ويعتبر إهدارا وتسريبا واستنزاف لخزينة الدولة ومواردها.[1]

كما للدولة مسؤولية اجتماعية اتجاه أفراد المجتمع في توفير مناصب العمل لهم، من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي في حالة الركود الاقتصادي وظهور نسب عالية من البطالة الإجبارية، مما يتحتم على الدول العمل على زيادة حجم الدعم والإعانات لزيادة مستوى الطلب الكلي من اجل أن يكون متوازنا مع العرض الكلي، وبالتالي توفير مناصب عمل كبيرة.[2]

بعد تناولنا لممارسة الدولة لمسؤوليتها الاجتماعية عبر الدعم الحكومي، والتي تعتبر أحد وظائف الدولة اتجاه مواطنيها وهذا من خلال التأمينات الاجتماعية ومنح الإعانات وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولهذا ارتأينا أن نتطرق في المطلب الثالث إلى ضبط الإطار المفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي وتعريف الدعم الحكومي.

المطلب الثالث: مفهوم الدعم الحكومي:

ان تحديد مفهوم الدعم يعتبر صعب المنال وقد شبه (houthakker، 1972) الدعم مثل الجمال يختلف مع وفق العين التي تنظر اليه. وحتى ولو أمكن العثور على مفهوم مناسب للدعم، فانه ستظل هناك مشكلة قياسه.[3] ولهذا سنتطرق الى عدة جهات النظر لمختلف مفاهيم الدعم الحكومي وهي كالاتي:

1 مفهوم الدعم من وجهة نظر الاقتصاديين:

عرفه CARL SHOUP على انه "أسلوب تنتهجه الحكومة وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسرة أو للشركة في القطاع الخاص من المجتمع، تمكن هذه أو تلك من بيع أو شراء السلع أو الخدمات أو إحدى عوامل الإنتاج، بما في ذلك الحصول على الائتمان بهدف التيسير بالزيادة أو التخفيض، شراء أو بيع أو استخدام هذه السلعة أو الخدمة أو ذلك العامل المعين من عوامل الإنتاج بسعر اقل من سعرها لو تم الحصول عليها بدون دعم في السوق الحر"[4]. ومن التعريف نجد أن الدعم الحكومي هو مسؤولية الدولة اتجاه الأسرة أو المؤسسات، وهي عبارة عن أداة في يد الدولة لتوفير قدرة مالية سواء للقطاع الخاص أو المواطنون، وهذا للحصول على زيادة القدرات الإنتاجية بالنسبة للشركات والتمكن من الحصول على السلع والخدمات للأسر.

إلا أن هذا التعريف تعرض إلى النقد من طرف الاقتصادي A.R. PREST والذي أكد على الدور الحيوي لسياسة إعادة توزيع الدخل في الدول النامية وله أهمية خاصة، وصرح على انه لا يمكن استبعاد توزيع بعض المواد الغذائية بالمجان رغم ضخامة هذه السياسة على الميزانية العامة للدولة.[5]

---

[1] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص51

[2] علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 130

[3] Benedict Clements et al, **Government Subsidies**: **Concepts**, **International Trends**, **and** .**Reform Options**, International Monetary Fund, Working Paper, September 1995.page 1

[4] حسين صيام، **سياسة دعم الأسعار دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص على التجربة المصرية**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة لقاهرة، 1983، ص11

[5] مرجع سابق، ص11

وقد عرف الباحثيين Norman Myers and Jennifer Kent الدعم على انها مدفوعات مالية تدفعها الحكومة لفرد أو شركة، والغرض منها، من الناحية النظرية، هو تقليل الاختلاف بين التكاليف والفوائد الخاصة والاجتماعية – لاستيعاب العوامل الخارجية ويمكن أن يكون هذا الدعم مباشرا أو غير مباشرة.[1]

وعرفه الآخرون على انه " مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو هيئة عامة تتحقق عن طريقها منفعة لمن يتحصل عليها، وتأخذ تلك المساهمة أشكال عدة منها شكل تحويل فعلي أو شكل تحويل محتمل للأموال، كما في حالة تقديم ضمان للقروض، أو شكل تنازل عن جزء من إيرادات الحكومة كما في الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو الشكل المعتاد و دعم الأسعار و الدخول"[2] . من هذا المفهوم يمكن أن نستنتج أن الدعم الحكومي يكون على عاتق الدولة، وتكون له منفعة للأفراد ويوجد عدة أشكال لتقديم هذه المنفعة، إما تنازلا أو صرف جزء من مداخيل الدولة لصالح الأفراد المراد استفادتهم من المنفعة.

والبعض الأخر عرف الدعم على انه "عبارة عن تكلفة الحصول على السلع والخدمات التي تتحملها الدولة نيابة عن المواطنين فوق ما يدفعه من سعر. أي هو الفرق بين ما يدفعه المواطنين من السعر للحصول على السلع والخدمات المختلفة، وبين تكلفة تدبير هذه السلع والخدمات".[3] و"أي تشويه لنظام الأسعار يؤدي إلى ميزة تنافسية لسلعة ما على حساب سلعة أخرى".[4]

هذا التعريف قد حصر الدعم الحكومي على شكل نفقات عامة فقط، عن طريق تغطية الدول الفرق بين السعر الاقتصادي والسعر اجتماعي، وقد أغفل الجانب الهام ألا وهو تنازل الدولة على جزء من إيراداتها مثل الإعفاءات الضريبية.[5]

ومن الناحية العامة، يمكن أن يكون الدعم يعرَّف بأنه أي مساعدة حكومية تسمح للمستهلكين بشراء السلع والخدمات بأسعار أقل من الأسعار التي يقدمها القطاع الخاص التنافسي تماما، أو زيادة دخل المنتجين بما يتجاوز الدخل الذي سيحصل عليه دون هذا التدخل الحكومي عبر الدعم.[6]

واعتبرت الوزارة المالية الجزائرية الدعم يتصرف إلى بعض أشكال الإعانات للمستهلكين والمنتجين بصورة مباشرة وغير مباشرة بهدف التخفيف من عبئ المعيشة على كاهل الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل. زيادة على ذلك إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الطبقات مما يمكنها من تحقيق النهاية على درجة معينة من العدالة الاجتماعية [7]

---

[1] Norman Myers and Jennifer Kent, **Government sponsored perversity**. **Review of**: **Perverse Subsidie**, edition BioScience , Vol: 51 No: 5, May 2001, p: 408

[2] احمد حافظ الطائي، **سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول**، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 2014/40، ص 65

[3] حسين صيام، مرجع سبق ذكره، ص 12

[4] Antoine BONDUELLE et al, **soutiens et subventions de l'état aux énergies en France**, Greenpeace France, Décembre 1998, page9

[5] حسين صيام، نفس المرجع، ص 12

[6] Gerd Schwartz And Benedict Clements, **government subsidies**, Journal of Economic Surveys , April 1999, page 120.

[7] حنصال ابو بكر، بن احمد سعدية، **إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2018/08، ص 112

2ماهية الدعم في النظرية الاقتصادية:

1.2 الدعم كأداة توزيعية للدخل القومي:

اعتبر فريدريك ريوس FREDRIK REUSSE الدعم الحكومي انه: «أموال مدفوعة أو إيراد متنازل عنه بدون أي مقابل أو بدون مقابل ما يعادل ما تم تحويله، وذلك بغرض نقل مزايا محددة تعتبر ذات صفة تمييزية" هذا التعريف ما يعاب عليه انه حصر الدعم انه أداة في السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل، لكنه يغض النظر عن بعض الأدوار الأخرى له مثل استقرار الأسعار وتوفير حد أدنى من المستوى المعيشي للأفراد وتشجيع الصناعة المحلية. [1]

2.2 الدعم كضريبة سالبة:

لقد أعطى كينيث بولدينج (kenneth boulding) مفهوم أخر للدعم واعتبره كضريبة سالبة، وهذا يعني أن الحكومة أو الدولة تقوم بإضافة نسبة أو مقدار معين من السعر للمنتج بدلا من اخذ نسبة أو مقدار معين من السعر المدفوع من المستهلك، وفي هذا النوع من الدعم يكون سعر السلعة الذي يستلمه المنتج أعلى من سعر السلعة الذي يدفعه المستهلك، والفرق بينهما يساوي قيمة الدعم. وفلسفة الدعم كضريبة سالبة تستند إلى انه في حالة إلغاء الدعم عن السلعة أو الخدمة ينتج عن هذا الإجراء أثار على المستفيدين، وبالأخص الفقراء تعادل فرض ضريبة غير مباشرة تكون بنفس قيمة الدعم.[2]

3.2 الدعم كتحويل من جانب واحد:

عرفت الموسوعة الأمريكية (encyclopédie American) الدعم بأنه: "منحة في شكل نقدي أو عيني أو أي نوع أخر من المساعدات، لا يتوقع فيه المانح أي عائد مباشر أو مقابل لهذه المنحة" ما يعاب على هذا التعريف انه ينظر إلى الدعم من وجهة نظر محاسبية فقط، بحيث هناك تحويلات حكومية تكون في شكل تخفيضات الأسعار للسلع والخدمات، ولكن هناك تحويلات من الأفراد إلى الحكومات في شكل استقرار سياسي واستقرار الأسعار ورغم انها تحويلات غير مادية ولا يمكن حسابها إلا انها حقيقية وواقعية في اتجاه مضاد، وهذا ما يقضي على فكرة أن الدعم هو تحويل في جانب واحد.[3]

4.2 الدعم كأداة لتحقيق الأهداف:

ووفقا لتعريف الموسوعة البريطانية (encyclopédie britannique)التي اعتبرت الدعم أنه نفقات حكومية تكون مباشرة أو غير مباشرة أو امتياز خاص يمنح ويوجه للمشروعات الخاصة أو الحكومية أو حتى الأفراد، بغرض تحقيق أهداف عامة أو حقا اقتصاديا ممنوحا.[4]تعتمد فلسفة هذا المفهوم على انه ينظر لسياسة الدعم من وجهة تحقيق مجموعة من الأهداف منها تحسين المستوى المعيشي للفئات الهشة، ومحدودة الدخل وحماية الاستثمارات الإنتاجية الوطنية، وكذا إعادة توزيع الدخل.[5]

---

[1] حنصال ابو بكر، بن احمد سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 13

[2] علاء على على الزغل، **فعالية استراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، مجلد 13 العدد 31، سنة 2011، ص 6163

[3] علاء على على الزغل، نفس المرجع، ص 6163

[4] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص 10

[5] علاء على على الزغل، نفس المرجع، ص 6164

5.2 الدعم كفرق سلعي:

وقد عرف ريتشارد ستون RICHARD STONE الدعم بأنه عبء مالي تتحمل الدولة تكلفته، بهدف تمكين الأفراد والمؤسسات أو المنشاة في الحصول على السلع والخدمات بأسعار منخفضة من أسعار السوق الحر.[1] هذا المفهوم يفترض أن الدعم يقتصر على السلع والخدمات، التي يتم دعمها للفئات المستحقة للدعم، لكنه يغفل أنواع أخرى مثل الإعفاءات الضريبية وكذلك التنازل عن الحقوق المالية ولا يركز كذلك على أهمية الدعم في تحقيق أهدافه.[2]

2 الدعم كحافز:

يعتبر الدعم كحافز من قبل مجموعة كبيرة من الأدبيات. حيث اعتبر Sung أن الإعانات الحكومية يمكن أن تحفز أنشطة الابتكار للشركات من خلال تصحيح العوامل الخارجية أظهر أن تأثير الحوافز وتأثير المزاحمة لإعانات البحث والتطوير الحكومية الصينية كبير. عندما تكون الكمية المدعومة كبيرة، يكون التأثير الصافي إيجابيًا. ووجد الباحثان Wu and Zhao أن تأثير الحوافز للإعانات أكثر وضوحًا مع الزيادات في الاستثمار في البحث والتطوير وكفاءة البحث والتطوير.[3]

3. تعريف الدعم حسب المنظمات الدولية:

1.3 البنك الدولي:

لقد عرف البنك الدولي الدعم الحكومي بأنه كل ما يتعلق بالإعانات المالية والمنافع الاجتماعية الأخرى والمنح ومختلف التحويلات غير القابلة للسداد وغير المعوضة في الحسابات الجارية الممنوحة للمؤسسات العامة والخاصة، وكذلك الإعانات المقدمة للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وكذلك منافع المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والفوائد الاجتماعية لأرباب العمل العينية والنقدية.[4]

2.3 منظمة الامم المتحدة:

لقد تبنت منظمة الأمم المتحدة تعريف الدعم على انه :"دفعات نقدية من جانب الحكومة إلى المنتجين و المستهلكين، من اجل تحفيزهم على زيادة الإنتاج، أو لتشجيعهم على استخدام مصدر معين من مصادر الطاقة".[5]

3.3 منظمة التجارة العالمية (WTO):

وضعت منظمة التجارة العالمية (WTO)شروط لإقرار الدعم والذي يجب أن يكون "الدعم عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة داخل الدولة، وتكون على شكل دعم دخل أو دعم الأسعار أو الدعم الذي يعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على زيادة صادرات اي منتج في أراضي العضو (داخل الدولة) أو تعمل على تقليل الواردات إليها أو مساهمة مالية من قبل

---

[1] زينب توفيق السيد عليوة، نفس المرجع، ص 9

[2] علاء على على الزغل، نفس المرجع، ص 6164

[3] Tong Xinle et al , **The influence of government subsidy on enterprise innovation: based on Chinese high-tech enterprises**, Economic Research Ekonomska Istraživanja, 35:1, 2022, page 1483

[4] سي محمد كمال، **تقدير اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر MECAS، عدد 02 رقم 02، ص147

[5] وائل محمود محمد حسين، **اثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر**، رسالة ماجستير التخطيط والتنمية، جامعة بنها مصر، 2015، ص 54

الحكومة تأخذ شكل تحويلات أموال مباشرة أو تحويلات محتملة مثل ضمانات القروض والإيرادات المستحقة الضائعة وسلع والخدمات التي تقدمها الدولة غير التي تمثل البنية التحتية".[1]

وتحاول منظمة التجارة العالمية تنظيم دعم الدولة، حيث اعتبرت المنظمة ان دعم الحكومات للصناعة والزراعة لأغراض تجارية تؤدي ال تشويه التجارة والى ممارسات تجارية تمييزية وهو ما يخالف التجارة العادلة والتي تهدف اليها المنظمة.[2]

4.3 صندوق النقد الدولي:

"الدعم هو عبارة عن مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تقوم تلك المشروعات بإنتاجها أو بيعها أو تصديرها أو استيرادها".[3]

5.3 وكالة الطاقة الدولية:[4]

لقد ركزت وكالة الطاقة الدولية في تعريفها للدعم على دعم المواد الطاقوية والذي وصفته بأنه: «أي إجراء حكومي يتعلق في المقام الأول بقطاع الطاقة والذي يخفض تكاليف إنتاج الطاقة، أو يرفع السعر الذي يتلقاه المنتجون للطاقة، أو يخفض السعر الذي يدفعه المستهلك والطاقة وهذا يعني أن فلسفة وكالة الطاقة الدولية في وجود الدعم هي كل إجراء يسمح بان يكون سعر الطاقة في السوق المحلية اقل من السعر في السوق العالمية.

غير أن هذا التعريف انتقد من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واعتبرت أن التعريف لا يشمل الدعم الضمني وهذا لافتقاره إلى التسعيرة الكاملة من تكاليف خدمات الكهرباء والحرارة، أو الإعانات البيئية المخصصة بصورة سيئة، أو آليات نقل المخاطر التي ليس لها أثر واضح على الأسعار.

ومن بين الوسائل المفيدة للنظر في دعم الطاقة هي الاعتراف بان الطاقة تحتوي على عدة سلع وخدمات متميزة:

- استخراج الوقود الاحفوري والزيادة على معالجته وتوزيعه.
- توليد الطاقة.
- القدرة الإنتاجية على توريد الطاقة وتوزيعها
- الاستخدام الفعلي للطاقة
- المعارف الأساسية والتي تؤثر على أداء كل من إمدادات الطاقة وكفاءتها

6.3 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

لقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بتعريف الدعم على أنه: «هو الدعم الذي يشمل نفقات الميزانية المباشرة والنفقات الضريبية والتي توفر بطريقة ما فائدة أو الميزة لإنتاج الوقود الاحفوري أو استهلاكه مقارنة بالبدائل « [1]

---

[1] WORLD TRADE ORGANIZATION ,**Exploring the links between subsidies**, **trade and the WTO**,World Trade Report 2006,p53

[2] Gurwinder Singh, **Subsidies in the Context of the WTO's Free Trade System**, Springer International Publishing, 2017, p 24

[3] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص53

[4] Caucasus and central asi, **analyzing energy subsidies in the countries of eastern Europe**, organisation for economic co-operation and development, report_20 August 2013, page18

في بادئ الأمر عرفت منظمة الدعم بأنه عبارة عن مدفوعات مباشرة من الموازنة العامة للدولة، وتكون من قبل الحكومة إلى المنتجين أو المستهلكين، على شكل قرض أو منح أو ضمانات قرض، ثم في القرن العشرين أضيفت له نفقات ضريبية (إعفاءات ضريبية) وهو يمثل تنازل الدولة عن جزء من إيراداتها، وفي وقتنا الحاضر تعتبر هذه الآلية مصدر أكثر أهمية للدعم العام من مدفوعات مباشرة من الموازنة العامة للدولة. وعليه بمقدور الحكومات تقديم الدعم بشكل مباشر بواسطة نفقات مباشرة من الموازنة العامة أو التنازل عن جزء من إيراداتها، أو بشكل غير مباشر على سياسة التدخل في السوق للتأثير على أسعار معينة من السلع والخدمات.[2]

7.3مفهوم النظام الأوروبي للحساب ات(Euro système of accounts):

يعرف نظام الدعم بمفهومه الضيق، مع ما يتناسب مع طرق محاسبية وسهولة قياسه الكمي على انه: «مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومة للمنتجين، بهدف التأثير على مستويات الإنتاج أو مستويات الأسعار، أو عوائد عناصر الإنتاج أو مستويات الأسعار، أو عوائد عناصر الإنتاج الخاصة بالمشروعات".[3]

8.3 منظمة الأغذية والزراعة:

اعتبرت منظمة الأغذية والزراعة (FAO)أن الدعم هو عبارة عن برنامج نقدي أو عيني، والذي يهدف إلى الحد من الفقر عبر إعادة توزيع الثروة، وتأمين حد أدنى من الرفاهية، بواسطة تلبية حد أدنى من الغذاء أو مساعدة العائلات على إدارة المخاطر.[4]

من خلال قراءتنا لمختلف التعاريف، نستخلص انه لا يمكن بلورة تعريف موحد للدعم الحكومي ذو قابلية من جميع الأطراف، ولكنهم اجمعوا على انه ذا تكلفة تتحملها الدولة سواء من إيراداتها أو من الخزينة العمومية، وتكون في عدة أشكال وهذا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وعليها فإننا سنتطرق في المبحث الموالي إلى الدعم تقسيماته والتفاضل بين أنواعه وكذلك مصادر تمويله.

المبحث الثاني: أنواع الدعم

إن سياسة الدعم الحكومي هي أحد الأدوات التي تمارس فيها الدولة سواء متقدمة كانت أو نامية لمسؤوليتها الاجتماعية، وتكون على عاتقها وتؤخذ عدة أشكال وأنواع، والغرض من هذه السياسة تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مسطرة من طرف الحكومة، وعليه سنتناول في هذا المبحث على مختلف أنواع وتقسيمات وأشكال الدعم، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جراء تطبيق سياسة دعم الحكومي. سنقف عند مزايا وعيوب أنواع الدعم والتفضيل بينهما.

المطلب الأول: أنواع الدعم

يتخذ الدعم الحكومي عدة أشكال وهذا نظرا لكثرة أهدافه وأساليبه وأثره، وسنقسم أنواع الدعم وفق التقسيمات التالية:

---

[1] organisation for economic co-operation and development, op.cit, page16

[2] حنصال ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 9

[3] رضوى عبد الواحد عبد الحليم سويف، **نموذج إحصائي للتنبؤ باحتياجات محدودي الدخل من الدعم السلعي في مصر**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاحصاء التطبيقي، جامعة عين شمس 2017، ص 35

[4] مها محمود أبو زيد، **نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد 3، 2019، ص157

1. أنواع الدعم من حيث أثره على الميزانية العامة:

ينقسم هذا النوع من الدعم إلى الدعم مباشر والدعم غير المباشر.

1.1 الدعم المباشر:

ويدعى أيضا الدعم الصريح أو المعلن وهو عبارة عن مبالغ ظاهرة ومسجلة مباشرة في الموازنة العامة للدولة وتمثل أحد بنود النفقات العامة، ويتم تقديمه نقدا أو عين وهذا النوع يكون تأثيره واضح على الميزانية العامة ويمكن قياسه وتتبعه بسهولة من سنة لأخرى، ودراسة مسببات تزايده وأدوات ترشيده وفرص إحلال سلع أخرى بدل بعض السلع التي تحتويها القائمة أو نوعيات أخرى من نفس السلع، ويستهدف هذا النوع من الدعم على متطلبات اجتماعية للمواطنين بصفة خاصة.[1]

1.1.1 مزايا الدعم المباشر:

تتمثل مزايا الدعم المباشر في:[2]

- يمكن قياس وتحديد العبء المالي وحجمه في الميزانية العامة للدولة بسهولة.
- يسهل دراسته لتفسير أسباب زيادته أو وضع وسائل ترشيده، أو إحلال سلعة محل سلعة أخرى مدعومة أو إلغاء الدعم عن بعض السلع عندما لا يشكل سعرها الحقيقي أضرار للمستهلك أو تقل ضرورتها.
- سهولة وإمكانية التحكم في وسائل تحويل الدعم إلى مستحقيه، ويمكن تحديد نصيب الفئة الاجتماعية من الدعم عن طريق أسلوب الشرائح المتدرجة.

2.1.1 عيوب الدعم المباشر:

ومن أبرز عيوب الدعم المباشر هي: [3]

- صعوبة تحديد القيمة الحقيقية للدعم خاصة إذا تم خصم الضرائب والرسوم الجمركية او القرض من السلع المدعمة، فإن صافي ما تتحمله الخزينة العمومية أكبر من الرقم المعلن في الميزانية العامة للدولة.
- يمكن للسياح والوافدين إلى الدولة الاستفادة من السلع والخدمات المدعومة، وحتى يمكن تهريبها إلى الأسواق الأخرى للدول المجاورة، وبالتالي يزيد العبء المالي على الدولة.
- ظهور الفساد في الفئات الاجتماعية وثرائهم عن طريق إعادة بيع السلع المدعمة أو تحويلها في ظل عدم كفاءة منشأة التوزيع، وبيع السلع مدعمة والتي يسهل حينها وصول هذه السلع إلى الفئات القادرة.

2.1 الدعم غير المباشر:

يمثل الفرق بين تكلفة إنتاج السلع والخدمات وسعر بيعها في السوق بأسعار منخفضة، وهذا النوع من الدعم لا يظهر في الموازنة العامة في صورة مباشرة، ويصعب قياسه ومن أمثلة دعم الطاقة،[4] وفي كثير من الاحيان يحتسب الدعم الوحدة ، على أنه الفرق

---

[1] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص59

[2] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 60

[3] مرجع سابق، ص ص 60-61

[4] حنصال ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 16

("الفجوة") بين سعر البيع الفعلي للمنتج أو الخدمة والسعر القياسي الذي يعكس قيمة السوق الحرة.[1] و يفتقد نهج فجوة الأسعار قياس الدعم بالكامل. وتشير وكالة الطاقة الدولية، إلى أن "نهج فجوة الأسعار يضع حدودًا أقل لتأثيرات الدعم على الكفاءة الاقتصادية والتجارة" أي لا يأخذ يعين الاعتبار لكامل تأثير الدعم على الكفاءة الاقتصادية والتجارية.[2]

1.2.1 الدعم الضمني:

يحدث نتيجة تحديد الأسعار إلزاميا على بعض السلع و الخدمات عند مستوى اقل من التكلفة الفعلية لإنتاج هذه السلع و الخدمات، و إجبار الشركات على البيع بهذه الأسعار، ويمكن تعريف هذا نوع من الدعم بإعانة سد العجز أو إعانة التوازن،[3] ويتمثل كذلك في خسائر للشركات بسبب إجبارها على بيع منتجاتها و سلعها بأسعار تكون أقل من قيمة التكلفة، ويتمثل في حجم الأرباح المحققة من طرف الشركات والتي لا تتفق مع حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها، أو بالمقارنة مع أرباح الشركات أو الوحدات الأخرى التي تمارس نفس النشاط، وتقوم الدولة بتحمل العجز لدى المؤسسات التي تنتج هذه السلع.[4]ومن أمثلة الدعم الذي تقدمه الحكومة الجزائرية لشركة سونلغاز.

2.2.1 دعم الإعفاءات الضريبية:

تعتبر الضرائب في الوقت الراهن من أنواع الإيرادات العامة المهمة، سواء من حيث حجمها أو نسبتها من مجموع إيرادات الدولة، وسواء في الدول النامية أو المتقدمة، وهذا في ظل تراجع إيرادات الدولة من أملاكها العامة، والتي كانت في وقت مضى مصدر أساسي لإيرادات الدولة.[5]

فالضريبة هي اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري من ممول الدولة، وهذا بدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق المنفعة العامة، وبهذا فان الضريبة ليست سوى أداة لتوزيع الأعباء العامة التي يفرضها مبدأ التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وهي ذات طبيعة سيادية تفرض من قبل الدولة على أفراد المجتمع، فالدولة هي مسؤولة على تحديد الضرائب وإعدادها ومن توجب عليهم دفعها، وحتى كيفية ووقت تحصيلها، وهذا من منطلق سلطتها السيادية وبدون الحاجة إلى إبرام اتفاق تعاقدي الذي يحدد من يقوم بدفعها. وفي إطار الأساس الذي يستند إلى التضامن الاجتماعي، توجب على الجميع الالتزام بدفع الضريبة. وهذا لا يمنع أو يتعارض مع الإعفاء على دفعها، وهذا لان تحديد الضريبة ومقدارها يتم وفق قدرة الممول أو الفرد على الدفع، أي اعتمادا على قدرة الممول أو الفرد على تحمل أعباء الحاجات الجماعية. وهذا ما يعتبر مساهمة في إشباع تلك الحاجيات اعتمادا على التضامن بين أفراد المجتمع، وحسب قدر الفرد في المساهمة في ذلك.[6]

---

[1] Carlo Sdralevich et al, **Subsidy Reform in the Middle East and North Africa**: **Recent Progress and Challenges Ahead**, International Monetary Fund, 2014, p.04

[2] Doug KOPLOW, **Measuring energy subsidies using the price-gap approach**: **What does it leave out?**, International Institute for Sustainable Development (IISD), aout 2009, p p 2- 4

[3] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص56

[4] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص63

[5] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدار للكتاب العالمي عمان وعالم الكتب الحديث اربد الاردن، سنة2008، ص169

[6] مرجع سابق، ص ص 170-171

الإعفاءات الضريبية سواء كان في شكل كلي أو جزئي يعتبر من أنواع الدعم غير المباشر، نظرا لأنه ينتج عنه نقص في الإيرادات الضريبية التي كان من المفروض تحصيلها، ولهذا فانه يؤثر بصورة غير مباشرة على الموازنة العامة للدولة.[1] ويعتبر وفق المالية الحديثة أداة من أدوات السياسة المالية في ظل دور الدولة المعاصر وفي إطار السياسة الاقتصادية، ولغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتم بواسطتها تطوير الاقتصاد وتوسيع نشاطاته، وضمان الاستقرار، وتحقيق التنمية، وتحقيق العدالة بالحد من التفاوت في توزيع الدخول.[2]

ويتم إقرار دعم الإعفاءات الضريبية لعدة أهداف منها توجيه الاستثمارات، إما لتحقيق سياسة معينة لإنشاء مشاريع للحد من انعدام التوازن الإقليمي، إما لفرع معين من فروع النشاط داخل الاقتصاد القومي أو تشجيع الاستثمارات في إنتاج الصناعات المصدرة أو الصناعات التي تنتج بديلا للسلع المستوردة.[3]

يعتبر الإعفاء الضريبي ضروري جدا من فرض الضريبة على السلع الاستهلاكية الضرورية، بالرغم من أن فرض الضريبة على السلع الضرورية بأسعار مرتفعة يحقق إيرادات ضريبية كبيرة، وهذا نتيجة انخفاض درجة مرونة الطلب، إلا أن هذا يتعارض و يتنافى مع مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية، ولهذا توجب الدعم للسلع الضرورية إما بالإعفاء الضريبي أو فرض ضريبة اقل من السلع الأخرى مراعاة للجوانب الاجتماعية، من التخفيف عن الفئات المنخفضة الدخل، والتي تمثل شريحة اكبر في المجتمع، وبالأخص في الدول النامية التي تستخدم معظم نفقاتها في اقتناء السلع الضرورية، وهذا للرفع من مستويات معيشتها و دخلها الحقيقي.[4]

وليس الإعفاء الضريبي لأسعار السلع الضرورية فقط بل يمكن للدولة أن تدعم ذوي الدخل الضعيف والمحدود، بواسطة الإعفاء الضريبي للدخل وهذا لتأمين حد الكفاف، وذلك بواسطة العمل بمبدأ مراعاة الأوضاع الشخصية للمكلف «الضريبة الشخصية"، بحيث عند إقرار الضريبة على الدخل يأخذ بعين الاعتبار الدخل الواجب توفيره لتامين حد أدنى للعيش اللائق لكل فرد من المجتمع، وكذلك الأعباء العائلية الواجبة تحملها وتكييف معدل الضريبة حسب قيمة الدخل. بحيث تعتبر ضريبة على الدخل في صدارة التشريعات المالية التي لها تأثير في موارد الدولة المالية، ولتنفيذ لخططها التنموية وسياساتها التوجيهية والإصلاحية، وتتميز الضريبة على الدخل بمقدرتها على التوفيق بين هدفين متضاربين، هدف لضمان إيراد ووفرة المالية للدولة وهدف آخر للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية.[5]

3.2.1 الدعم الجمركي:

وهو يمثل إعفاءات أو تخفيضات من الرسوم الجمركية لمجموعة من الواردات، يتم اعتماد إعفاءات على الواردات من السلع الأساسية أو الآلات والمستلزمات التي تدخل في عملية إنتاج السلع للتخفيف من التكاليف المعيشية وحدة تزايدها. [6]

---

[1] احمد عرفة احمد يوسف، نفس المرجع، ص64

[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، نفس المرجع، ص 179

[3] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65

[4] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص204

[5] سعود محمد اللوزي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع الأساسية في الأردن**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، الجامعة الاردنية، سنة1996، ص 26

[6] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 58

تفرض الضريبة الجمركية أو ما يطلق عليها بالرسوم الجمركية على انتقال السلع عند خروجها من الدولة وتدعى ضريبة الصادرات وعند دخولها إلى الدولة وتدعى ضريبة الاستيراد.[1] وفي العادة تختلف الرسوم الجمركية للتصدير عن الرسوم الجمركية للاستيراد، وهذا لاختلاف السياسة المعتمدة في التصدير عن تلك المعتمد في الاستيراد، بحيث يكون مراد الدولة في إتباع السياسة إلى تحسين ميزان مدفوعاتها وتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات. والرسوم الجمركية تعكس الأوضاع الاقتصادية والبنيان الاقتصادي، فمثلا ارتفاع إيرادات الرسوم الجمركية في الإيرادات العامة للدولة في البلدان النامية يعكس ازدياد نسبة التجارة الخارجية من الدخل القومي.[2]

ويمكن للدولة أن تقدم الدعم للسلع الضرورية، وهذا عبر إعفاء أو تخفيض هذه السلع المستوردة من الرسوم الجمركية التي فرضت عليها، وهذا لضمان وصول هذه السلع إلى المستهلك النهائي وبأسعار تكون منخفضة، وعليه فان ذوي الدخل المحدود والضعيف يتمكنون من الحصول على كميات ضرورية لهذه السلع في ظل إمكانياتهم المحدودة. وكذلك الدعم غير المباشر عبر إعفاء المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بإنتاج هذه السلع الضرورية من رسوم جمركية لاستيرادها الآلات والمواد الأولية والتي تدخل في عمليات الإنتاج.[3]

وقد يكون الغرض من الدعم الجمركي هو تطوير الإنتاج المحلي عبر الإعفاء من الرسوم الجمركية لاقتناء مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المشاريع الإنتاجية، والتي تمثل معدات استثمارية كالآلات والمكائن...الخ، ويمكن أن يكون هذا الإعفاء لفترات معينة يتحقق من خلالها التطور في القدرة الإنتاجية، وهذا وفق أهمية المشروعات التي يتم تشغيلها سواء على المجتمع أو على الأفراد أو من اجل تطوره. بحيث يتم هذا الإجراء (الإعفاء من الرسوم الجمركية) في إطار يسمح لهذا الدعم بالتحفيز والدفع نحو تحسين وتطوير الإنتاج المحلي لمستلزمات الإنتاج وليس إعاقته، لان الدعم الجمركي ولفترات طويلة ينجر عن أثار سلبية متعلقة بزيادة الاعتماد على ما يتم استيراده من مستلزمات أو متطلبات الإنتاج والاستثمار، وهذا نتيجة لخفض أسعارها بسبب إعفائها أو التخفيض من الرسوم الجمركية، وهو ما يؤدي إلى إعاقة تطور إنتاج هذا النوع من السلع. ويجعل إلى اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية والتبعية له وعرقلة تطوره.[4]

أما بالنسبة لدعم الصادرات فان ضعف درجة تنوع الصادرات يؤدي إلى الحاجة لتوسيع الصادرات عبر الإعفاء أو التخفيض من الرسوم الجمركية على الصادرات. وكذلك من اجل توفير النقد الأجنبي الناتج عن توسيع الصادرات والتي هي بحاجة إليه لتلبية متطلبات الاستيراد، وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية، والإنتاجية، وبالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع إنتاجها.[5]

وينتج عن هذه الإعفاءات الجمركية التخفيض من الإيرادات الجمركية التي كانت ستتحصل عليها الدولة، وتزداد الدخول الحقيقية لبعض الفئات من المستهلكين أو العاملين في المقابل.

---

[1] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، نفس المرجع، ص 205

[2] سعود محمد اللوزي، نفس المرجع، ص 26

[3] سعود محمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 27

[4] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 206

[5] مرجع سابق، ص ص 206-207

4.2.1 دعم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على انه: "عدد وحدات من عملة تسمى عملة التسعير مقابل وحدة واحدة من عملة بلد أخر تسمى العملة الأساسية"، أي انه عبارة عن المعدل الذي يتم بواسطته تبادل العملات، وفي سوق العملات الأجنبية يوجد عملة ضعيفة وهي عملة التسعير وعملة قوية وهي العملة الأساسية وهذا ما هو متعارف عليه، وهذا من أجل أن يكون سعر الصرف أكبر من واحد.[1]

ويعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي، وهذا بتأثيرها على شروط التبادل التجاري ومستوى الأسعار السائدة، وكذلك على إيرادات الدولة من العملات الأجنبية ومستوى الاستثمار والتوظيف.[2]

ويمكن ان تمنح الدولة دعما للسلع الأساسية بواسطة سعر الصرف، بحيث تقدم الدولة سعر الصرف التمييزي للسلع المستوردة وتخفيض تكاليفها، وبالتالي يتحصل المستهلك على تلك السلع بأسعار منخفضة وهذا عبر رفع سعر صرف هذه السلع، وليس من القرار السهل اعتماد هذه السياسة، ولابد من توفر العديد من الدراسات الجادة والبحث في دراسة الاثار الممكنة ان ينتج عنها جراء تطبيق هذه السياسة على كل النشاطات الاقتصادية، وتأكد على ان مصلحة الاقتصاد القومي هي المحصلة النهائية لهذه السياسة. وفي غالب الأحيان يقترن بهذه السياسة إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف القطاعات الاقتصادية أو داخل القطاع الواحد، بتغيير وتخفيض الآثار الناتجة عن التحكم في سعر الصرف. كما أن تحكم الدولة أو تدخلها في سعر الصرف سينتج عنه أثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت، بحيث ستستفيد بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى، وتكون استفادة الاقتصاد القومي هي الأساس في تحديد هذه السياسة. وتخفيض سعر صرف العملة يترتب عليه في الغالب اثار إيجابية على صادرات الدولة، وقدرت الصناعات المحلية على منافسة الصناعات الأجنبية، كما ان هذه السياسة سيترتب عنها زيادة الاستثمار الأجنبي في هذه الدولة. اما في الجهة المقابلة فإن الواردات ستعاني من ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وكذلك ارتفاع السلع المحلية وارتفاع نسبة التضخم.[3]

5.2.1 الدعم المستتر:

وهو عبارة عن بيع المنتجات المحلية مهما كانت مادة خامة أو سلع استهلاكية أو وسيطة سواء إلى المنتجين أو المستهلكين بأسعار اقل من أسعار استيراد أو أسعار التصدير.[4]

2. أنواع الدعم من حيث منظور الأثر التوزيعي:

يتم تصنيف الدعم من منظور الأثر التوزيعي على الفئة المستهدفة إلى الدعم المعمم والدعم المستهدف[5]

---

[1] جمال مساعديه، شريف غياط، **العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل التعويم "دراسة بيانية"**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 10 العدد 10جوان 2019، ص 19

[2] سعود محمد اللوزي مرجع سبق ذكره، ص 28

[3] سعود محمد اللوزي مرجع سبق ذكره ، ص 28

[4] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 57

[5] لعيسوف سمير، **سياسة دعم الطاقة في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2020-2021، ص 16

1.2 الدعم المعمم:

يستند الدعم المعمم للأسعار على فكرة دعم منتجات معينة بغض النظر عن القدرات المالية للمستفيد منه، ومن الأمثلة له نجد الرعاية الصحية دعم أسعار المواد الأساسية كالحبوب و السكر ومنتجات الطاقة وتعميم التعليم.[1] ويأخذ الدعم المعمم للأسعار أشكال مختلفة منها برنامج التخفيض في أسعار المنتجات إلى اقل من تكلفتها الإنتاجية أو استيرادية، منح إعفاءات وامتيازات ضريبية وجمركية و الخفض من الرسوم الحكومية، تخفيض سعر الصرف إلى اقل من سعر الصرف الرسمي وهذا بهدف استيراد بعض السلع، وخفض معدل الفائدة للقروض الموجهة لقطاعات معينة.[2]

2.2 الدعم المستهدف:

من أجل التوزيع العادل للدخل والثورة بالشكل الملائم بين مختلف افراد المجتمع ووفقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، تعمل الدولة وتوجه جهودها نحو فئة من المواطنين الذين يستوفون شروط ومعايير معينة حتى يكونوا مؤهلين، والذين هم بحاجة الى حصولهم على الدعم والمنفعة النقدية، ويعتبر استهداف اهم اليات إصلاح الدعم الحكومي واحد من اهم القضايا المرتبطة بنظام دفع الدعم.[3]

3. أنواع الدعم من حيث تقسيمه في الإنفاق العام:

ينقسم الدعم إلى ثلاث أنواع رئيسية من وجهة نظر الإنفاق العام، وهم النفقات التحويلية الاقتصادية والنفقات التحويلية الاجتماعية والنفقات التحويلية المالية، وتختلف الأهمية النسبية لهذه التحويلات من بلد لأخر، وكذلك من نفس البلد لفترة وأخرى.

1.3 النفقات التحويلية الاقتصادية:

هذ ا النوع من الدعم يكون موجه لبعض المشاريع الإنتاجية، بهدف تشجيعهم على زيادة إنتاج السلع أو الخدمات. وهذا إما لطرحها في السوق بأسعار منخفضة، وغالبا تكون هذه السلع والخدمات الاستهلاكية ضرورية. إما لتصديرها لتشجيع التصدير. وعموما فان إنتاج واستهلاك هذه السلع والخدمات في غالبيتها ينتج عنها منافع خارجية extrenalbenflits. وفي بعض الأحيان يعجز نظام آليات السوق الحر على تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية في مجال الانتاج والاستهلاك، وبالتالي يسعى هذا النوع من الدعم إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية في إنتاج بعض السلع والخدمات. وهذا النوع من الدعم يكون بصورة عينية ويؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بحيث تزيد دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الأقاليم في الدولة على حساب البعض الأخر.[4]

2.3 النفقات التحويلية الاجتماعية:

هي عبارة عن نفقات الدعم الحكومية التي تهدف إلى تحقيق البعد الاجتماعي للإنفاق العام وتتم بدون مقابل، مثل دعم البطالة وهي إعانات يتم منحها لأشخاص فقدوا وظائفهم لأسباب خارجة عن نطاقهم، أو الأفراد طالبي العمل في سوق العمل ولم تتح لهم فرصة التوظيف، وكذلك إعانات لكبار السن والعجزة والفقراء والذي دخلهم يقل عن مستوى معين، ويطلق على هذا النوع من نفقات الدعم أحيانا ببرامج الرفاهية الاجتماعية الموجهة للفقراء. وهذه النفقات تقوم بتحويلات مباشرة للفئة التي تستحق هذا

---

[1] لعيسوف سمير، **سياسة دعم الطاقة في الجزائر**، ص16

[2] طارق إسماعيل، **سياسة لدعم الحكومي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية أبو ضبي دولوالإمارات العربية المتحدة،2018، ص14

[3] لعيسوف سمير، نفس المرجع، ص17

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الجامعية، الاسكندرية، 2005/2004.، ص ص 189-190

النوع من الدعم منها في شكل دعم نقدي، والذي بدوره يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل إلى أصحاب الدخول المنخفضة على حساب ذوي الدخل المرتفع.[1]

3.3 نفقات تحويلية مالية:

وهي نفقات الدعم التي تهدف إلى مواجهة العبء المالي للإقراض العام، ويدعى أيضا نفقات خدمة الدين العام والتي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه.[2]

4. أنواع الدعم من حيث المعيار الأصولي (المعيار السيادي):[3]

1.4 الدعم على شكل المنح أو العطاء:

ويمثل نفقة العامة ناقل أو تحويلي دون مقابل معين من المستفيد منه حيث ان هذه النفقة لا يترتب عليها استهلاك سلع أو خدمات إنما انتقال القوى الشرائية إلى المستفيد من الدعم سواء كانوا أفراد أو منشئات. وتكون على شكل:

1.1.4 إعانات الاستغلال:

وهي الإعانات التي ينتج عنها إبقاء أسعار بعض المنتجات من السلع والخدمات بأقل من التكلفة، والغرض منها استقرار الأسعار وتفادي مشاكل حدة التضخم. وهذا بواسطة دعم مرحلة معينة من مراحل الدورة الإنتاجية للسلع والخدمات. والهدف من هذه الإعانة هو تمكين المستهلكين من شراء المنتجات بثمن اقل من تكلفته. ويمكن أن يمنح هذا النوع من الدعم لمجابهة سياسة الإغراق أو للحفاظ على مستوى معين من دخل أفراد، وتقوم الدولة بتغطية الفرق بين تكلفة السلعة آو الخدمة وثمن السوق المنخفض.

2.1.4 إعانات تحقيق التوازن:

هي إعانات تعطي لغرض سد العجز الجزئي أو الكلى للمشروعات التي يتعرض وجودها إلى خطر الإفلاس وتهدف هذه المشروعات الى تحقيق الفائدة العامة. مثال: دعم عجز شركة سونلغاز وهدف هذه المنشأة تقديم الكهرباء إلى الأفراد والمرافق العامة ويعتبر قطاع حيوي.

3.1.4 إعانات الإنشاء:

وهو دعم يقدم إلى المنشآت لغرض تجديد وسائل الإنتاج أو تغطية نفقات إنشاء المشاريع، ويتم هذا عن طريق منح رأس المال مجانا أو قرض للمشروع بشروط ميسرة عن طريق القروض بواسطة معدل فائدة منخفض أو قروض طويلة الأجل، وتدعى أيضا إعانات الاستثمار. في جزائر يقدم هذا النوع من الدعم في إطار هيئات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC) والوكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

3.1.4 إعانات الإنشاء:

وهي كل ما تقدمه الدولة لدعم الصادرات والواردات أي كل مل يتعلق بعمليات التجارة الخارجية، سواء كان دعم استيراد مواد استهلاكية ضرورية أو من سلع إنتاجية أساسية أو آلات أو مواد أولية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-198

[2] مرجع سابق، ص 190

[3] حسين صيام، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-17

2.4 الدعم بالتخلي عن الاقتضاء:

وهو الشكل الذي يسمح بتحقيق الدعم بصورة غير مباشرة وتأخذ إعانات اقتصادية شكل إعفاءات ضريبية ويرتبط هذا الشكل من الإعانات بجانب الإيرادات العامة للموازنة وليس نفقات عامة.

5.أنواع الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين:

ينقسم الدعم من حيث شكل تقديمه الى الدعم النقدي والدعم العيني.

1.5 الدعم النقدي:

وهذا عن طريق منح الدعم على شكل دخل نقدي للمستفيدين منه، لزيادة قدراتهم الشرائية واقتناء السلع الأساسية الموجودة في السوق ومن مثال على ذلك إعانة البطالة وإعانة الشيخوخة والإعاقة. وكذلك الدعم موجه للمشاريع الحكومية كمساهمتها بنسبة من الإنفاق الاستثماري لتشجيع هذا النوع من المشاريع على المزيد من الاستثمار والتشغيل.[1] وهناك برامج اخرى مثل دعم الأسر الفقيرة لاستمرار أطفالها في مزاولة التعليم[2].

1.1.5 برامج الدعم النقدي:

وتتكون من عدة برامج نذكر منها:[3]

- ✓ **المساعدات الاجتماعية النقدية العامة:** الغرض من هذا البرنامج هو ألا يكون دخل الفرد عند مستوى تحت الفقر، وبالتالي تقوم بإعانة وفق دخل الفرد أو القدرة على الكسب مثل مساعدة المعوزين، ورعاية معاقين، وكبارة السن الذين ليس بمقدورهم العمل.
- ✓ **المساعدات العائلية الخاصة:** الهدف من هذه المساعدات هو رعاية الأسرة للأبناء والتحاقهم بالتعليم النظامي، ويكون بواسطة الإعانة حسب عدد الأطفال في الأسرة.
- ✓ **التحويلات النقدية المشروطة:** وتتم هذه إعانة وفق شروط معينة من اجل التخفيف من حدة الفقر، وزيادة على ذلك تحقيق أهداف فرعية نذكر منها تحسين الحالة الصحية وتخفيض نسبة التسرب المدرسي، وذلك لحماية الفئة المستهدف من الفقر مستقبلا.

2.5 الدعم العيني:

وهو أن تتدخل الدول في خفض أسعار المنتجات من السلع والخدمات في الأسواق، مما يسمح بزيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وتتوقف الاستفادة من الدعم العيني على حجم استهلاك الأفراد لتلك السلع والخدمات، وتكون غالبا أساسية بالنسبة للأفراد. ويعاب على هذا النوع من الدعم على انه يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، وهذا لقدرة الطبقات الغنية اقتناء السلع

---

[1] عبد المنعم لطفي محمد كمال، **الأثار الاقتصادية الكلية لتحرير المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر**، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2011، ص 21

[2] رضوى عبد الواحد عبد الحليم سويف، مرجع سبق ذكره، ص 39

[3] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص60-61

بكميات أكبر من الطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل رغم كونهم المستهدفين من برامج الدعم. [1] وهو منتشر بكثرة في الدول النامية،[2]وفيه مجموعة من بالبرامج.

1.2.5 برامج الدعم العيني:

يمكن تقسيم الدعم العيني الى ثلاث أنواع وهي دعم المواد الغذائية، ودعم الإسكان، ودعم الطاقة[3]

1.1.2.5 برنامج دعم الغذاء:

وفيه برامج متعددة نذكر منها:[4]

- ✓ **الدعم العام للأسعار:** وهنا تكن الاستفادة من الدعم لكافة أفراد المجتمع، حيث تكون أسعار السلع اقل من أسعار السوق لكل المستهلكين.
- ✓ **البطاقات التموينية:** وهنا كمية الدعم تكون محدودة بواسطة حصص محددة، وتكون أسعار السلع والخدمات اقل من أسعار السوق.
- ✓ **برامج التغذية المكملة:** هذا البرنامج يستهدف مجموعة معينة من المجتمع مثل نساء الحوامل أو الرضع أو تلاميذ المدارس، وهي عبارة عن وجبات مدرسية أو أغذية الأطفال الصغار مثل الحليب وغيرها.
- ✓ **كربونات الغذاء:** ويتم في هذا البرنامج عبر توزيع الغذاء على الأسر التي يكون دخلها اقل من خط الفقر، ويكون غالبا في أماكن تجمع الفقراء مثل المدارس ومراكز الصحية في المناطق الفقيرة.[5]

2.1.2.5 برامج دعم الطاقة:

وهي عبارة عن تسعيرة الطاقة بأقل من كلفتها الحقيقية من أجل انخفاض أسعارها وحماية المستهلكين من الفئات الفقيرة، مثل دعم الكهرباء لأصحاب الاستهلاك المنخفض.[6]

3.1.2.5 برامج دعم السكن:

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تسمح بتوفير السكن مجانا، او تقديم الدعم لأصحاب الدخل الضعيف لشراء سكن، أو التخفيض في معدل الفائدة على قروض السكن، أو تخفيض الإيجارات سكنية.[7]

---

[1] عبد المنعم لطفي محمد كمال، نفس المرجع، ص21

[2] طارق محمد صفوت، نفس المرجع، ص59

[3] K. Subbarao et all, **Safety Net Programs and Poverty Reduction**, The World Bank, Washington, 1997, p 45

[4] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص59

[5] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 72

[6] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص12

[7] طارق محمد صفوت، نفس المرجع، ص60

المطلب الثاني: المفاضلة بين الدعم العيني والنقدي:

لقد اختلف الباحثين في تفضيل سياسة الدعم النقدي والعيني وقد أبرزوا عدة عيوب ومزايا لكل نوع وكانت كالاتي:

1. الأراء التي تفضل الدعم النقدي بدل من الدعم العيني بسبب عيوب الدعم العيني:[1]

- ✓ جزء كبير من الدعم لا يصل إلى أفراد محدودي الدخل.
- ✓ صعوبة أصحاب الدخل المحدود في الحصول على السلع المدعمة مثل الخبز.
- ✓ تسرب الدعم لغير مستحقيه وبنسبة كبيرة مثل الأثرياء السماسرة الوسطاء وتجار السوق السوداء.
- ✓ يتسبب الدعم العيني في تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وبالتالي من ارتفاع الدين العام.
- ✓ الدعم العيني لا يحقق العدالة الاجتماعية.
- ✓ لا يقلل الدعم العيني من الفقر.
- ✓ وكذلك سوء استعمال الموارد الاقتصادية.

2. أراء أصحاب متطلبات التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي:[2]

- ✓ وجوب الانتقال التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي وليس دفعة واحدا، وهذا تجنبا لحدوث ارتفاع شديد في أسعار السلع المدعمة وهذا ما لا تتمناه الدولة.
- ✓ يجب تحديد الأفراد المعنيون بالدعم النقدي بدقة حتى لا يذهب الدعم لغير مستحقيه.
- ✓ يجب توفير الدعم النقدي الكافي لمجابهة ارتفاع أسعار السلع المدعمة نتيجة إلغاء الدعم العيني.
- ✓ وجوب إجراء مشاورات وحوارات حقيقية مع الجبهة اجتماعية لتوضيح موضوع ترشيد الدعم، وضرورة الانتقال من نظام الدعم العيني إلى نظام الدعم النقدي.
- ✓ يجب على الدول أن تعمل على الرقابة الصارمة على الأسواق لتجنب الارتفاع العام للأسعار.
- ✓ يجب تشكيل قاعدة بيانات دقيقة وبالتفصيل عن أصحاب الدخل الضعيف، والذين يستحقون الدعم، ويجب تحيينها سنويا.
- ✓ وجوب وصول الدعم إلى مستحقيه بفعالية أكبر وبسهولة كما وجب تجربته جزئيا في إحدى مناطق بلاد أو إحدى المحافظات قبل تعميمه، ويصاحبها حملة إعلامية عبر مختلق وسائل الإعلام وهذا لتوضيح نظام الدعم النقدي للرأي العام وإبراز أهميته ومزاياه لأصحاب الدخل الضعيف.[3]

3. الآراء التي تفضل الدعم العيني بدل من الدعم النقدي:[4]

هناك أراء ترى أن الدعم العيني أفضل من الدعم النقدي وذلك في بعض الحالات التالية:

---

[1] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص61

[2] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص61

[3] علي لطفي، **منظومة الدعم في مصر**، المؤتمر السنوي الثالث عشر إدارة ازمة الدعم وفعالية العدالة الاجتماعية، دار الضيافة جامعة شمس القاهرة، سنة 2008، ص13

[4] طارق محمد صفوت، نفس المرجع، ص62

✓ في حالة انعدام أو نقص المعلومات في تحديد الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل الذين يستحقون الدعم، فانه يفضل الدعم العيني للسلع الأكثر استهلاكا من طرف الفئات الأكثر فقرا.

✓ في حالة ما يصبح الدعم النقدي غير ملموس بالنسبة للفئات الفقيرة بسبب تآكل الدعم نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

✓ في حالة عدم وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين، بسبب ضعف الأطر التنظيمية والمؤسسية.

4. اعتبارات المفاضلة بين الدعم النقدي والعيني:

هناك بعض معايير المفاضلة بين الدعم النقدي والدعم العيني نذكر منها:[1]

1.4 المعايير الاقتصادية:

عند تدخل صانعي القرار وسلطات الدولة وسياسيين في اعتماد برنامج الدعم العيني، من خلال تحديد سعر السلع والخدمات الاقل من تكلفتها الحقيقية، فانه يحدث تشوهات في السوق، وتقل كفاءتها في استخدام الموارد. أما في حالة اعتماد برنامج الدعم النقدي، فان أسعار السلع والخدمات تباع بأكثر أو ما يعادل تكلفتها الحقيقية، فانه تزداد الكفاءة الاقتصادية للأسواق. وبالتالي فانه يفضل الدعم النقدي عن الدعم العيني من منظور الكفاءة الاقتصادية. في حالة الدعم النقدي يمنح للمستهلك الحرية في اختيار السلع والخدمات التي يريد استهلاكها، وعكس ما هو متاح في الدعم العيني الذي يفرض للمستهلك نمط معين للاستهلاك.

2.4 المعايير المؤسسية:

لتطبيق برنامج الدعم النقدي وجب توفر بعض المتطلبات، والتي قد لا تكون متاحة في الدول النامية، وهذا لتحديد الفئة المستهدفة والمستحقة من الدعم، بواسطة نظام معلومات شامل، والقيام بالبحوث الاجتماعية المطلوبة وهذا يتطلب التوفر على موارد بشرية مدربة من الأخصائيين الاجتماعيين. ووجب توصيل الدعم إلى كافة المستفيدين عبر توفر آليات مصرفية متطورة. ولهذا تعتمد كثيرا من الدول على برنامج الدعم العيني لسهولة تسييره.

3.4 المعايير السياسية:

الدعم العيني يحظى بإقبال كبير لدى السياسيين وأصحاب القرار في الدولة، بسبب سهولة استهدافه للسلع المعينة. عكس الدعم النقدي الذي لا يحظى بالموافقة من طرف سلطات البلاد بسبب تخوفهم من أن يذهب الدعم إلى بعض سلع وخدمات لا ترغب الحكومة في زياد استهلاكها، ولهذا يفضلون الدعم العيني لوصول الدعم إلى السلع الأساسية للفقراء.

5. أثر الدعم الحكومي على سلوك المستهلك في حالة المفاضلة بين الدعم العيني والدعم النقدي:[2]

يسعى المستهلك إلى حصوله على أقصى إشباع ممكن وتحقيق أكبر منفعة ولكن هنالك عوامل تعتبر قيود لمنفعته وتتمثل في دخله وأسعار السلع والخدمات المختلفة في السوق، وعندما تقرر الدول الرفع من مستوى إشباع المستهلك ما عليها إلا أن تؤثر في عامل من العوامل المؤثرة فيه سواء ببرنامج الدعم العيني او الدعم النقدي.

ففي حالة الدعم العيني والتي يكون فيها الدعم على شاكلة أسعار منخفضة للسلع والخدمات والتي يستهلكها المستهلك، سيحكم سلوك المستهلك أثران هما أثر الدخل وأثر الإحلال، الذي ينتج عنهما أما زيادة في إنتاج سلعة مدعمة أو المحافظة على

[1] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-63

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-201

استهلاك السلع المدعمة مع الزيادة في استهلاك سلع أخرى، وذلك يتوقف على الظروف المعيشية للمستهلك، وعموما فان استهلاكه يزيد وينتقل إلى منحنى السواء الجديد.

وفي حالة الدعم النقدي يقوم المستهلك بتوزيع إنفاقه على مختلق السلع والخدمات المختلفة، والتي يستطيع من خلالها تحقيق أكبر إشباع ممكن وبالتالي سينتقل أيضا إلى منحنى السواء الجديد.

لقد اجتمع هذين النوعين من الدعم على أن المستهلك ينتقل في كلتي الحالتين إلى منحنى السواء جديد ومستوى إشباع جديد، ولكن السؤال المطروح أيهما أفضل بالنسبة للمستهلك. وبالتالي أصبحت قضية المفاضلة بين إعانة الدعم العينية وإعانة الدعم النقدية شغل الشاغل لعدد الكثير من الباحثين. وسنتطرق إلى توضيح الاختيار الأمثل بالنسبة للمستهلك.

وبافتراض ان الدولة قامت بتقدير حساب الدعم العيني للمستهلك وأعطته له في شكل نقدي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): أثر الدعم العيني والنقدي على سلوك المستهلك

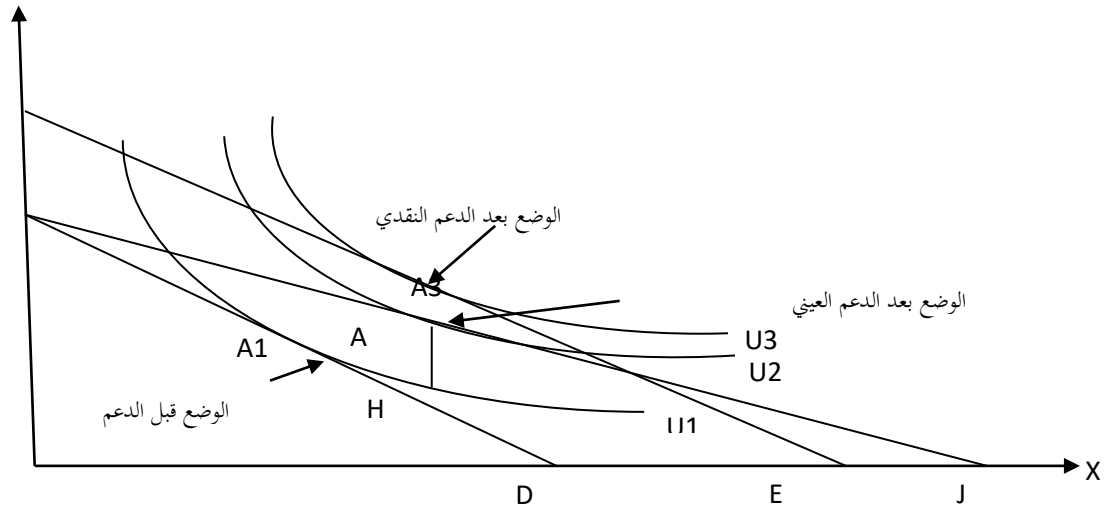

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعية، 2005/2004، الاسكندرية، ص 200

من الشكل رقم 01 نلاحظ أن:

- ✓ النقطة A1 تشير إلى وضع توازن المستهلك قبل الدعم
- ✓ النقطة A2 تشير إلى وضع توازن المستهلك بعد إعانة الدعم العيني للسلعة Xونجد أن التوازن انتقل إلى نقطة أعلى من نقطة التوازن قبل الدعم أي زادت كمية الاستهلاك ومنفعة المستهلك في هذه الحالة لا يستطيع المستهلك أن يزيد من استهلاكه للسلعة Y لان الدخل وسعره لم يتغير وإنما التغيير يكون في سلعة X.
- ✓ النقطة A3 تشير إلى وضع التوازن بعد إعانة الدعم النقدي بدل إعانة الدعم العيني علما ان تكلفتهما متساوية بالنسبة للمجتمع وانتقل منحنى السواء في هذه الحالة إلى أعلى من منحنى السواء في حالة الدعم العيني A2 وأعلى من منحنى السواء قبل منح الدعمA1 وفي هذه الحالة يستطيع المستهلك المفاضلة بين زيادة استهلاك السلعة Xو Y لان الدخل ارتفع.
- ✓ الدعم العيني كلف المجتمع ما مقداره المسافة بين النقطة A2و H وهو نفس مقدار الدعم النقدي عند إلغاء الدعم العيني.

تحليل النتائج:

من وجهة نظر المستهلك الدعم النقدي يزيد إشباعه ويزيد من رفاهيته، وهذا من خلال انتقال منحنى السواء إلى أعلى من منحنى السواء في حالة أعطيناه الدعم العيني لسلعة معينة.

لقد تطرق مارشال Marshall إلى مفهوم فائض المستهلك على انه "**الفرق بين المبلغ من النقود المدفوعة فعلا بواسطة فرد معين كثمن لعدد من وحدات سلعة استهلاكية معينة، وبين المبلغ المتمثل للمنطقة الواقعة تحت منحنى الطلب لهذه السلعة**". أي هو عبارة عن الفرق بين السعر الذي كان المستهلك مستعد أن يدفعه، والسعر الذي دفعه فعلا في وضع التوازن لاقتنائه السلعة. وهذا المفهوم يحمل نفس مفهوم سياسة الدعم لان هذا الأخير يخلق فائضا لدى المستهلك ويزيد من رفاهيته، وهذا ما أكده هكس hiks على أن الفائض ما هو سوى مبلغ النقود الذي يترتب دفعه للمستهلك بعد إتمام تغيير ما. وخلصت نظريات الرفاهية الاقتصادية إلى اعتماد ما يعرف مبدأ سيادة المستهلك أي أن المستهلك أو الفرد هو أحسن حكما لتحديد مستوى الرفاهية ولهذا من الأفضل إعطائه دعما نقديا.

في ظل تقدم الفكر الاقتصادي حامت الشكوك حول مبدأ سيادة المستهلك، مما اضطرت الدول النامية إلى اعتماد الدعم العيني نظرا للخوف من الإساءة في استخدام الدعم النقدي من طرف الأفراد، خاصة إذا كان هذا الدعم مبني من وجهة نظر استراتيجيات التنمية و السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، بحيث هذه الدول لا تعترف بمبدأ سيادة المستهلك، أما في الدول الرأسمالية المتقدمة فهي تتبنى هذا المبدأ بحيث تفضل منح الدعم النقدي عن الدعم عيني، لان الأخير يعتبرونه هدرا للموارد و ضياعها و يشوه الأسعار و يمثل عن سوء استخدام الموارد و بالتالي لا يساعد على تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المطلب الثالث: مصادر تمويل الدعم

بالرغم من ان أحد أبرز القواعد في اعداد الموازنة العامة هي قاعدة عدم التخصيص والتي هي عدم تخصيص ايراد معين لنفقات معينة الا ان أثر تمويل سياسة الدعم الحكومي عبر ايرادات معينة، يمكن ان تؤدي الى نتائج غير مرغوب فيها او لا تنقص من فعالية سياسة الدعم الحكومي. ومن اهم مصادر تمويل سياسة الدعم الحكومي هي:

1.الضرائب:[1]

تفرض الضرائب على أصحاب الدخول المترفعة وتستخدم إيرادات هذه الضرائب في دعم السلع والخدمات الأساسية لأصحاب محدودي الدخل والفقراء وبالتالي الضرائب تمول الدعم لغرض إعادة توزيع الدخل.

وهكذا تستخدم الضرائب كمصدر لتمويل الدعم بانتقال جزء من القوة الشرائية للبعض وإضافتها إلى القوة الشرائية للبعض الآخر أصحاب الدخل الضعيف.

وهناك نوعان من الضرائب وسوف نتناول دور كل نوع في تمويل الدعم

1.1 الضرائب المباشرة:

تمثل أهمية بالغة في تمويل الدعم لان هذا النوع من الضرائب يتسم بالانتظام وبصفة دورية وغير معرض للتقلبات الاقتصادية، لأنها ضرائب مباشرة اتجاه رؤوس الأموال والثروة والدخول.

[1] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص63-64

2.1 الضرائب غير المباشرة:

هذا النوع من الضرائب يفرض على الاستهلاك والتصدير والإنتاج، وبالرغم سهولة تحصيل إيراداته وغزارته إلا انه يعاب عليه في عدم عدالته، لأن نسبة كبيرة من الضرائب المحصلة منه من أصحاب الدخل الضعيف عكس الطبقات الغنية التي تقتطع بنسبة اقل.

2. المعونات الغذائية:[1]

وهي عبارة عن مساعدات غذائية تتحصل عليها الدولة من طرف المنظمات الدولية خاصة بتمويل الدعم أو من طرف دول الأجنبية.

1.2 أشكال المعونات الغذائية:

توجد عدة أشكال وطرق لتمويل الدعم بالمعونات الغذائية أهمها:

- ✓ **الشكل الأول:** وتكون في حالة تسلم الدولة للسلع الغذائية بالسعر المدعم، وبهذا نجد أن المساعدات الغذائية مولت الدعم على هذه السلع عن طريق المنحة. ويتم توظيف حصيلة فرق البيع بين سعر السوق الجاري والسعر المدعم في تمويل أي بند أخر من بنود الاتفاقية.
- ✓ **الشكل الثاني:** في حالة تمويل الدعم أو أي بند أخر من بنود الاتفاقية عن طريق استخدام حصيلة بيع السلع الغذائية بسعر السوق الجاري.
- ✓ **الشكل الثالث:** في حالة استلام المنح والمساعد الغذائية بالمجان وبهذا يتم توفير حاجيات الأفراد من السلع المدعمة.

2.2 مزايا تمويل الدعم عن طريق المعونات الغذائية:

- ✓ تعتبر إضافة حقيقية لقوى العرض الكلي نتيجة حصول الدول النامية على هذه المعونات وترفع من حجم الموارد الموضوعة تحت تصرف الدولة وبهذا تمتص جزءا من الطلب الكلي وتحد من ارتفاع الأسعار وعليه تمويل الدعم بواسطة المعونات الغذائية من أفضل الوسائل لأنها لها أثار في التخفيف من حدة التضخم.
- ✓ استقرار أسعار السلع والخدمات نتيجة استعمال تمويل الدعم بالمعونات الغذائية في انخفاض أسعار السلع المقدمة كمنح.
- ✓ الخفض من التكاليف المرتفعة من الدعم خاصة إذا كان الحصول على تمويل الدعم بالمعونات الغذائية مجانا وبصورة المنح.

3.2 عيوب تمويل الدعم عن طريق المعونات الغذائية:

- ✓ لا يتمتع هذا النوع من تمويل الدعم بالقدر الكافي من الاستقرار، لأنه يعتمد على العلاقة التي ترتبط بين الدول المانحة للدعم والدول المتلقية له، فاستمرارية حجم المعونات الغذائية وشروطها يعتمد على قوة هذه العلاقة، ولهذا لا يعتمد عليه بصفة أساسية.
- ✓ يعيق عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتلقية للدعم من هذا النوع، وهذا نتيجة ارتفاع الديون الخارجية وفوائدها، وازدياد أعباءها الناتجة عن الديون في شكل أقساط، بسبب الحصول على المعونات الغذائية على شكل قروض ميسرة.

[1] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص ص64-65

- ✓ عدم الاعتماد على المعونات الغذائية بمفردها كمصدر لتمويل الدعم لان الدول النامية تتحصل على المساعدات الغذائية بالحجم الصغير.
- ✓ ولا تتوافر هذه المعونات في الوقت المناسب.

3. التمويل التضخمي:[1]

التمويل التضخمي هو عبارة عن قيام البنك المركزي بإصدار نقود ورقية بكمية جديدة، ويتم التوسع في الائتمان المصرفي، وهذا بسبب زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، والناتجة عن خلل في الهيكل الضريبي في الدول النامية، نتيجة عدم تناسب الدخل وتغيره بالموازاة مع ازدياد النفقات العامة.

1.3 الآثار السلبية الناتجة عن التمويل التضخمي:

ان تمويل الدعم بواسطة التمويل التضخمي يؤدي إلى حدوث اختلال واضح بين الناتج القومي الحقيقي وما يقابلها من سيولة نقدية وهذا نتيجة قيام البنك المركزي بإصدار أوراق نقدية جديدة وفي المقابل زيادة النقود يؤدي إلى زيادة الطلب على هذا الناتج مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يزيد من صعوبات وتعقيدات الدولة في تحمل هذا الارتفاع في الأسعار من اجل المحافظة على القيمة الحقيقية للسلع والخدمات المدعمة، ولهذا تحدث زيادات في معدلات التضخم نتيجة اعتماد التمويل التضخمي.

كما ان هذا النوع من التمويل للدعم في الدول النامية يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) على السلع الاستهلاكية وهذه الزيادة لا يقابلها أو يستجيب لها العرض الكلي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في تلك الدول وهذا يؤدي إلى عدم العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل، والتالي عدم إعادة توزيع الدخل يتناقض مع هدف الدعم.

المبحث الثالث: مبررات وأهداف وسلبيات سياسة الدعم الحكومي:

نظرا لاهتمام اغلب بلدان العالم بسياسة الدعم الحكومي وخاصة في الدول الرأسمالية، والتي كانت في وقت مضى تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبحت هذه السياسة من أهم الوظائف الأساسية للدولة، ونظرا لتعدد أنواع الدعم الحكومي ووظائفه سنتطرق إلى أهم مبرراته وأهدافه عواقب إلغاءه كما سنتطرق إلى أثاره وكذلك سنعرج على سلبياته.

المطلب الأول: مبررات الدعم الحكومي:

يوجد العديد من المبررات النظرية والعملية لاعتماد سياسة الدعم الحكومي والتي تتمثل في:

1.المبررات النظرية لاعتماد الدعم:

إن وجود الدعم هو نتيجة حتمية للوضع الاقتصادي الذي كان يسود اغلب بلدان العالم خاصة خلال أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وهو ما اجبر اغلب الدول على اعتماد سياسة الدعم للخروج من المشاكل الاقتصادية التالية:

1.1 الاختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية:

إن الاعتماد على نظام السوق الحر في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وبدون تدخل الدولة أمر صعب حدوثه وفي الغالب يكون مستحيلا وهذا لعدة أسباب:

[1] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66

1.1.1عدم إظهار السوق الحر للمنافع الخارجية:

إن نظام السوق الحر لا يمكنه أن يظهر المنفعة الخارجية أو ما يسمى بالتكلفة الخارجية، لأنه لا يعكس سوى منافعه وتكاليفه الخاصة فقط، ويمكن أن يختلف كثيرا مع التكاليف والمنفعة الاجتماعية والتي تمثل المعيار الذي يعتمد عليه في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، وفي ظل هذه الظروف فان الاستناد على نظام السوق الحر وبدون تدخل الدولة سوف يجعل تخصيص الموارد بعيدا عن تخصيص الكفء والأمثل، وينتج عنه العديد من الأثار السلبية في المجتمع مثل حدوث ضغوط تضخمية وبطالة إجبارية وحدوث اختناقات عدة بين قطاعات الاقتصاد القومي، ويتولد عنه إهدار للموارد الاقتصادية بدون مبرر، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة عبر سياسة الدعم الحكومي لتصحيح هذا الاختلال في التخصيص، والعمل عل توجيه الموارد الاقتصادية لاستخدامها في تحقيق المنفعة والتكلفة الاجتماعية.[1]

2.1.1عدم توفر بيئة مناسبة لعمل السوق الحر بأكثر فعالية :

ولكي يستطيع نظام سوق الحر أن يحقق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية في تصوره النظري، فان الأمر يتطلب توفر عدد من الافتراضات (assumption) الأساسية، ومن أبرزها على سبيل المثال:[2]

- ✓ توفر الحرية الاقتصادية بأوسع معانيه مثل حرية التملك حرية الاختيار وحرية التعاقد ...الخ.
- ✓ توفر ظروف المنافسة الكاملة في أسواق خدمات عناصر الإنتاج وأسواق المنتجات.

عدم توفر أي من هذه الافتراضات سوف يؤدي إلى عدم استطاعة نظام السوق الحر على تحقيق التخصيص الكامل والأمثل للموارد الاقتصادية، وبعد الاستقراء في نظام سوق الحر في إطاره النظري وكما تم تطبيقه في المجتمعات التي تبنته، يتضح أن هذه الفروض بعيدة كل البعد عن الواقع العملي، فالحرية الاقتصادية والتي اعتمد عليها الكلاسيك كدعامة أساسية لنظام السوق تبقى تجريدا نظريا لا قيمة له ولا جدوى من وراءه إذ لم يتمكن الأفراد من ممارسته، فحرية اختيار الفرد في اختيار المنتجات لا بد أن يسبقه دخل مناسب يسمح له بتحقيق ممارسة فعلية لعملية الاختيار، فأصحاب الدخول الضعيفة والمنخفضة لا يتمكنون من ممارسة عملية الاختيار بالنسبة للسلع والخدمات العالية السعر، والتي يقتصر استهلاكها على أصحاب الدخل المرتفع والأغنياء.[3] كما أن حرية اختيار نوع العمل الذي يعمله الفرد لن تصبح ذات فعالية إلا إذا كانت فرص العمل متكافئة ومتساوية أما الجميع، وقد أثبتت التجربة في دول نظام السوق آن أبناء الأغنياء لهم فرصة العمل واختياره أفضل بكثير من الفرص التي يتمتع بها أبناء الفئات الفقيرة. وبالتالي ظروف الواقع التطبيقي قد جعلت من الحرية الاقتصادية كما افترضها وتصورها الاقتصاديون الكلاسيك شكلا ظاهريا لا يتفق وحقيقة الأمور.[4]

أما فيما يخص الافتراض الثاني فقد أثبتت ظروف الواقع التطبيقي أن الافتراض لا وجود له في الحياة العملية، وأصبح افتراض مجرد تحليل أقرب إلى الخيال من اجل التبسيط منه للواقع. فكل الشروط التي يستلزمها وجود المنافسة الكاملة مثل عدد نهائي من

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص34-35

[2] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24

[3] مرجع سابق، ص ص 23-24

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، نفس المرجع، ص34-35

المشترين والبائعين، والتجانس التام لوحدات الإنتاج، وكذا حرية دخول وخروج رؤوس من والى سوق ...الخ، كلها شروط عير متوفرة في الواقع.[1]

إن أسعار السلع والخدمات التي يحددها جهاز الثمن ابتعدت كثيرا من التكلفة الحدية للإنتاج، وأصبحت تعكس السلطة الاحتكارية التي يتمتع بها المنتجون في مجال الإنتاج وتوزيع المنتجات، وحتى هذه الأسعار في مجملها أصبحت تعكس رغبة وقدرة أصحاب الدخول المرتفعة على الدفع. بغض النظر على تفضيلات المستهلكين وبالأخص أصحاب الدخول المنخفضة. وبالتالي فان نظام سوق الحر في الظروف هذه السائدة يخدم سوى مصالح مجموعة معينة فقط من المستهلكين، والتي تمتلك من القدرة الشرائية ما يمكنها من استحواذ السلع والخدمات عند مستويات مرتفعة من الأسعار. وهذا يؤدينا إلى أن نظام سوق الحر في ظل الظروف السائدة وبدون الدعم الحكومي، سيؤدي إلى توجيه جزء أكبر من الموارد الاقتصادية نحو إنتاج السلع والخدمات التي تلبي متطلبات أصحاب الدخل المرتفع وفي الغالب هي سلع كمالية بسبب ارتفاع هامش الربح فيها، وستقل الموارد الاقتصادية الموجهة لإنتاج سلع والخدمات الضروري والأساسية، والتي هي ذات أهمية النسبية مرتفعة في قائمة التفضيل الجماعي. وبالتالي يشكل هذا النمط اختلالا صارخا وواضحا في نمط تخصيص الموارد الاقتصادية، وهذا الأمر يستلزم تدخل الدولة عبر سياسة الدعم الحكومي لتصحيحه وتقوميه، وهذا سعيا لتحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية وزيادة من الرفاهية لأفراد المجتمع. [2]

وسياسة الدعم الحكومي تعمل على احتواء فشل آليات السوق الحر في إنتاج، وتوفير السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد، أو عدم التمكن من إنتاج السلع بكمية ونوعية مناسبة.[3] لتوفير السلع والخدمات بكميات مناسبة تعمل الدولة عبر سياسة الدعم الحكومي على تشجيع زيادة إنتاج تلك السلع والخدمات، بواسطة تحفيزات ضريبية أو دعم مستلزمات الإنتاج، وهذا لضبطها عند مستويات مناسبة لإشباع حاجات المواطنين. وتكون فعالة أكثر عندما يتعلق الأمر بخدمات التعليم والصحة والسكن، لما لهم أهمية بالغة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذات منفعة اجتماعية عالية.

2.1 عدم وجود عدالة في توزيع الدخل:

في غياب ظروف المنافسة التامة والشروط الواجبة لعمل قوى السوق الحر بفاعلية، فان ترك نظام السوق الحر بقيام توزيع الناتج والدخل، سوف يترتب عنه العديد من الأثار السلبية على العدالة في توزيع الدخول في المجتمع، زيادة على ذلك له أثار سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية، فوجود قوى احتكارية تسيطر على مختلف أسواق عوامل الإنتاج وأسواق المنتجات، فسيؤدي إلى تحصل بعض أفراد المجتمع على جزء كبير من الناتج المحلي مقارنة مع مساهمتهم الحقيقية في الإنتاج (اكبر من إيراد حدي لإنتاجهم)، ويتحصل البعض الأخر على جزء اقل من الناتج المحلي مقارنة مع مساهمتهم الحقيقية في عملية الإنتاجية(اقل من إيراد الحدي لإنتاجهم)، وسوف ينتج عنه توزيع وهيكل غير عادل للدخل و الثروة في المجتمع.[4]

وبالتالي من المتوقع في ظل عدم تدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل عبر الدعم الحكومي أن تتسع الفجوة بين دخول الفئات الغنية و دخول الفئات الفقيرة، وكذلك زيادة القوة الاقتصادية لأصحاب الدخول المرتفعة مع مرور الوقت، وانخفاض القوة الاقتصادية

[1] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، نفس المرجع، ص ص 23-24

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 34

[3] محمد البنا، **نظام مقترح لدعم الفقراء في مصر**، مجلة افاق جديدة العدد 2008/43، ص12

[4] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24

لأصحاب الدخول المنخفضة، ويؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروة والدخل بين الأغنياء و الفقراء، ويتوقع أيضا أن ينخفض عدد الأغنياء و يزيد عدد الفقراء وهذا ما يؤدي إلى انخفاض روح الولاء والانتماء لدي أفراد الفئات الفقيرة وهم ذات غالبية عددية.[1]

ولهذا تقل درجة مساهمتهم الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وقد يؤدي ذلك إلى اضطرابات سياسية إذا ترك الأمر إلى ما هو عليه إن لم تتدخل الدولة عبر آليات سياسة الدعم الحكومي في تشجيع الاستثمار والتقليل من احتكارات وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل والذي يحقق بدوره الرفاهية لأفراد المجتمع.

3.1 عدم الاستقرار الاقتصادي:

في تصور النظري للفكر الرأسمالي يرى أن نظام السوق الحر وحده وبدون تدخل الدولة كفيل بتحقيق التوازن التلقائي على مستوى الاقتصاد الوطني، وأي اختلال في مستوى التوازن هو عبارة عن اختلال قصيرة الأجل، وسرعان ما تقوم قوى السوق بإعادة النظام ثانية عند مستوى التشغيل الكامل. ولا مجال يدعو للشك أن هذا التصور النظري للفكر الرأسمالي بعيد كل البعد عن الواقع، ولا وجود لهذه التصورات في الواقع العلمي، بل قد أثبتت دراسات التاريخ الاقتصادي للدول الرأسمالية حدوث عديد من التقلبات الاقتصادية الحادة وعلى فترات شبه دورية، فتارة يزداد النشاط الاقتصادي و تسود التوقعات التفاؤلية و يتحقق الرواج، ويعقبه ظهور وحدوث ضغوط تضخمية حيث ترتفع الأسعار ارتفاعا متتاليا وسريعا، ويصاحبه ذلك ظهور كل الآثار السلبية للتضخم من انخفاض حجم الصادرات و زيادة الواردات وسوء توزيع الدخل ...الخ، حتى تصل الأزمة الاقتصادية (التضخمية)إلى ذروتها، ثم يؤخذ النشاط الاقتصادي اتجاه مغايرا بحيث تسود توقعات تشاؤمية محيط الأعمال، وتبدأ الدخول و الأسعار بالانخفاض، فيؤدي إلى بروز مؤشرات انكماشية داخل الاقتصاد الوطني، ومع ظهور البطالة في كافة القطاعات الاقتصادية و استمرار تزايد حدة الضغوط الانكماشية، وحدوث كساد الاقتصاد القومي بحيث تكون الأسعار و الدخول إلى أدنى مستوى لها، وينتج عنها عديد من أثار السلبية المتمثلة في زيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة وتراكم المخزون وانتشار البطالة الإجبارية في كافة القطاعات لاقتصاد القومي.[2]

وفي ظل هذه الأزمات الدورية والمتتالية والتي تظهر نتيجة الاعتماد على قوى السوق الحر وبدون تدخل الدولة، فانه لا سبيل لتفادي الآثار السلبية و مواجهة هذه التقلبات إلى عن طريق تدخل الدولة بما تملكه من أدوات السياسات الاقتصادية المختلفة و قد اتضح في دراستنا في جزء موقف الفكر الاقتصادي الكينزي من الدعم الحكومي في المبحث الأول، أن سياسة المالية وعبر أدواتها ومن أبرزها سياسة الدعم الحكومي تحتل مركز الصدارة في مواجهة هذه الأزمات الاقتصادية بحيث تعتمد سياسة توسعية في حالة كساد الاقتصاد وسياسة انكماشية في حالة تضخمية للإقتصاد.

4.1 وجود تخلف في البلدان النامية:

من خلال استقراء للظروف وخصائص الدول النامية وبالأخص الدول الرأسمالية منها، يتبين لنا أن خصائص هذه الدول تؤدي إلى عدم قدرة نظام السوق على تحقيق معدلات الفعالة للتنمية وبدون التوجيه الفعال من قبل الدولة، وهذا بسبب أن الأفراد يبتعدون تمام الابتعاد عن مفهوم الفرد الرشيد الذي تصوره الفكر الرأسمالي، والعديد من الأفراد لا يعظمون منفعتهم الخاصة من خلال اتخاذهم قراراتهم الاقتصادية، وهذا نظرا لارتباطاتهم ببعض التقاليد والعادات العقيمة في بعض الأحيان والتي تضر أكثر مما تنفع، وكذلك ساهم وسائل الدعاية والإعلان الحديثة في توجيه سلوك الأفراد في اتجاهات غير صحيحة ولا تتفق تماما مع مقتضيات

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص34

[2] مرجع سابق، ص34

التنمية الاقتصادية ومفهوم الفرد الرشيد، كما أن التناقض يكون واضحا في الدول النامية بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وذلك من خلال قلة درجة الوعي القومي التي يتمتع بها أفراد تلك المجتمعات، ومن جهة أخرى فان تلك الدول تعاني من إختلالات هيكلية سياسية واجتماعية واقتصادية لا تسمح بعمل بكفاءة لنظام السوق الحر. وفي ظل وجود تلك الاختلالات فان نظام السوق سوف يقوم بتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة في الأنشطة الاقتصادية العقيمة، ولا تخدم عملية التنمية الاقتصادية بل قد تقوم بإعاقتها.[1]

ومن خلال ما سبق فان معدلات التنمية الاقتصادية المتحققة قد تنخفض من خلال اعتماد على قوى السوق الحر، وتكون في غالب هذه المعدلات غير قادرة على انتشال اقتصاديات الدول النامية من مستنقع التخلف الاقتصادي، وهذا الأمر يستلزم تدخل سريع من طرف الدول ومن خلال سياسة الدعم الحكومي التي تعمل على تصحيح تفصيلات وقرارات الأفراد عبر توجيه استهلاكهم، وتوجيه نحو استثماراتهم الإستراتيجية بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات فعالة للنمو الاقتصادي.

كما أن نفقات سياسة الدعم الحكومي تؤدي إلى تنمية عوامل ووسائل الإنتاج نوعا وكما، وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية على المستوى الوطني.[2]

2.المبررات العملية لاعتماد سياسة الدعم الحكومي:

ليست المبررات النظرية وحدها التي دفعت الدول الى اعتماد سياسة الدعم الحكومي، بل هناك مبررات عملية في تدهور الوضع الاجتماعي أجبرت الحكومات على التدخل والتي هي:

1.2 انتشار الفقر وارتفاع الأسعار:

في ظل عدم توفر السلع والخدمات الأساسية وبالأخص السلع الغذائية الضرورية بأسعار في متناول الشريحة الفقيرة و محدودة الدخل، ولا يضمن اقتناء حد أدنى من السلع الضرورية للطبقات الفقيرة وهو ما يؤدي إلى تدهور مستوى معيشي وعدم تحقيق امن غذائي لهم، وفي ظل معاناة هذه الشريحة وعدم توفير مقومات الحياة الكريمة لهم وعدم قدرتهم على تحمل الأعباء المعيشية نتيجة أن دخولهم اقل من الحد الأدنى لمستوى معيشي مناسب ولائق،[3] أصبح لابد من تدخل الدولة في تخفيض الأسعار بحيث تعتبر احد أهم المبررات الرئيسية في قيام الدول بتطبيق سياسة الدعم، وهي حماية الفقراء ومحدودي الدخل، ويتم هذا عبر الدعم المباشر أو غير المباشر.

وعند حد معين من الدخل الذي لا يستطيع إشباع حاجياته الأساسية الدنيا، وأحيانا يدعى هذا المستوى بحد خط الفقر أو حد الكفاف لا بد من توفير حد أدنى من المعيشة لهذه الفئة، حيث ليس من العدالة الاجتماعية زيادة الضرائب لهذه الفئة من أفراد المجتمع بل لا بد من الدولة بذل مجهود لدعم هذه الحالات ويختلف مستوى الإعفاءات الضريبية من دولة لأخرى ومن زمن لأخر.[4]

---

[1] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24

[2] احمد حافظ الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 68

[3] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44

[4] خديجة الاعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، جامعة القاهرة، 2016، ص173

2.2 انخفاض مستوى الأجور والدخول الحقيقية للأفراد:

في ظل وجود معدلات ارتفاع الأسعار أكبر من معدلات ارتفاع الأجور نسبيا وزمنيا وهذه الظاهرة منتشرة في الدول النامية يؤدي ذلك إلى تراجع مستمر ومتواصل في الدخول الحقيقية للأفراد بالشكل الذي لا يمكنهم من توفير السلع والخدمات عن طريق رواتبهم وأجورهم. مما يؤدي إلى تراجع حصتهم من الناتج المحلي الإجمالي لفائدة فئات أصحاب الحقوق الملكية والغنية.[1] مما يؤدي إلى اتساع الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وبالتالي لابد من الدولة أن تدخل عبر الدعم لزيادة دخولهم الحقيقية وحمايتهم لتوفير احتياجاتهم الأساسية وفق مبدأ العدالة الاجتماعية.

3.2 عدم قدرة المؤسسات المحلية على منافسة المؤسسات الخارجية:

في ظل التنافس الدولي لم تتمكن اغلب المؤسسات من الصمود أمام منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة وارتفاع الرسوم الجمركية على صادراتهم، مما شكل خطرا على استمرارية المؤسسات المحلية في الإنتاج وأصبحت مهددة بالزوال.[2]وبالتالي لتفادي عواقب زوال المؤسسات من الناحية الاقتصادية المتمثلة في انخفاض النمو الاقتصادي، ومن الناحية الاجتماعية تزايد نسبة البطالة، أصبح من اللازم على الدول أن تقدم دعم لهذه المؤسسات من اجل الصمود ومنافسة السلع الأجنبية على مستوى الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية.

4.2 اختلال في التوازن الاجتماعي:

نظرا للتغييرات الهيكلية في الهرم السكاني التي تحدث في الدول من خلال إما لتزايد معدل الأطفال في المجتمع أو تزايد معدل الشيوخ بالنسبة لعدد السكان الإجمالي، أصبح من اللازم الاهتمام بهاتين الفئتين بسبب عجزهما على مجابهة الحياة، وهذا من خلال التوفير للفئة الأولى السلع والخدمات عبر زيادة مخصصات الدعم الموجه لبرنامج التعليم والصحة الأطفال، أما بالنسبة للفئة الثانية فإنها هناك بأمس الحاجة إلى عناية خاصة عبر الدعم الاجتماعي والضمان الاجتماعي.[3]

5.2 نشوب حروب في الدول:

إن نشوب الحروب يخلف وراءه وضع اقتصادي واجتماعي متدني يصل في غالب الأحيان إلى كارثي أو إبادة إذا اصح الأمر، نجد أن اغلب المؤسسات متوقفة أو متضررة جراء القصف التي لاحقها، واغلب الأسر في حالة يرثى لها مع انتشار وتزايد ديونهم زيادة على الوضع الصحي المزري.

لذا أصبح من الضروري على الدولة التدخل للتخفيف من حدة الوضع عبر سياسة الدعم الحكومي، من خلال الإعانات التي تمنح لبعض النشاطات، ومنح تعويضات للمتضررين وضحايا الحرب، كما تقوم بتسديد ديونهم. [4]

6.2عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي:

قبل التطرق إلى مبرر اعتماد سياسة الدعم لتحقيق الاستقرار السياسي وجب أول فهم ماذا نقصد بالاستقرار السياسي: "فالاستقرار السياسي هو قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات للاستجابة إلى توقعات الجماهير واحتواء ما

---

[1] سيف الملا، **معضلات الأزمة المصرية (أزمة دعم، أزمة أجور) بين اليأس والرجاء" أفاق ورؤى"**، المؤتمر السنوي السادس عشر اثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتج عن أحداث الربيع العربي، دار الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، ديسمبر 2011، ص ص910 -911

[2] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 66

[3] علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 128

[4] علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 130

قد ينشأ من صراعات دون استخدم العنف السياسي إلا في أضيق الحدود دعما لشرعيته وفعاليته".[1]من هذا المفهوم نستنتج أن الاستقرار السياسي يكون عبر قدرة الدولة على الاستجابة لمتطلبات أفراد المجتمع باستخدام مؤسسات الدولة.

ووجب الإشارة أيضا إلى أن أهم مؤشر في الاستقرار السياسي هو نجاح السياسات الاقتصادية لمسئولين في الدولة، وفي ظل عدم عناية الدولة بالفئات المحدودة الدخل والتي تعتبر الشريحة الأكبر في المجتمع سيخلق جو من عدم الرضا الشعبي وعدم الطمأنينة، وبالإضافة تكون رسالة واضحة لأفراد المجتمع على عدم حماية الدولة لحقوقهم ولا محاولتها في تحسين معيشتهم وحفظ كرامتهم وكل هذا يؤدي الى عدم استقرار النظام السياسي ويضعف قدرته على الاستمرار وتبقى مسالة استمرار النظام مسألة الوقت.[2]

ولهذا وجب من الدولة التدخل عبر سياسة الدعم الحكومي للتكفل بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وكذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي من اجل الاستقرار السياسي في البلاد

7.2 نمو الوعي الاجتماعي:

إن انتشار التعليم أدى إلى تزايد وعي الأفراد بحقوقهم مما تسبب في زيادة انتشار ونمو الوعي الاجتماعي، فازدادت معها مطالب الأفراد للدولة من اجل القيام بوظائفها، مثل تامين الأفراد ضد البطالة والفقر والعجز والمرض والشيخوخة وإعانة اليتامى والأرامل، مما أجبر الدولة على الرضوخ لمطالبهم وقيامها بهذه الواجبات الجديدة،[3] من خلال تقديم الدعم اجتماعي في إطار شبكة الرعاية الاجتماعية.

المطلب الثاني: أهداف سياسة الدعم الحكومي وعواقب إلغاءه:

من خلال مبررات الدعم الحكومي والتي تصب في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فان الدعم الحكومي كذلك تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1اهداف وأهمية الدعم الحكومي:

أصبحت سياسة الدعم الحكومي وسيلة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الاستقرار ونذكر منها:

1.1 أهداف اقتصادية:

نظرا لان سياسة الدعم الحكومي هي من أدوات السياسة الاقتصادية ولذا فان الدعم يسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية ومن أبرز هذه الأهداف فإنها تسعى لتحسن الوضع الاقتصادي في الدولة والذي كان مبرر لاعتماد سياسة الدعم الحكومي وهذا عبر الآليات التالية:

1.1.1 كأداة لإعادة التوازن الاقتصادي:

يمكن للدولة من خلال سياسة الدعم الحكومي تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والتوازن في ميزان المدفوعات حيث يمثل هدف سياسة التوازن الاقتصادي. ففي وجود فائض في عرض السلع يمكن للدولة التدخل لدعم تصدير فائض السلع عن طريق منح إعفاءات ضريبية للمصدريين أو عن طريق دعم وتقديم إعانات للمستهلكين من

---

[1] مصطفى عبد الباسط حسن محمد، **سياسات الدعم الحكومي في مصر وأثرها على استقرار السياسي والاجتماعي**، المجلة العلمية كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد 64 جوان 2018، ص256

[2] مصطفى عبد الباسط حسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص256

[3] مجدى شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 222

اجل تشجيع الاستهلاك لامتصاص الفائض وإعادة الأسعار إلى التوازن. أما في حالة زيادة الطلب الكلي توجه الدولة نحو مشاريع لزيادة الإنتاج بواسطة تقديم دعم مباشر عند الكساد.[1]

أما فيما يخص في ميزان المدفوعات الذي يمثل فيه الميزان التجاري الجزء الأكبر، يمكن لسياسة الدعم الحكومي أن تلعب دورا محوريا في توازنه، ففي حالة زيادة الطلب على السلع المستوردة بالمقابل انخفاض على السلع المحلية والتي تؤدي في هذه الحالة إلى حدوث الكساد وعجز في ميزان المدفوعات وتسرب جزء كبير من الدخل القومي إلى الخارج لان ما يتم تصديره اقل ما نستورده. هنا تتدخل الدولة عن طريق سياسة الدعم الحكومي لتشجيع الإنتاج والتصدير بواسطة منح إعانات اقتصادية للمصدريين وتحفيزات ضريبية. وفي حالة فائض في ميزان التجاري يؤدي هذا إلى أثار ايجابية على النشاط الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي.[2]

2.1.1 كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية:

على غرار الضرائب وسياسات مالية أخرى يمكن للدولة توجيه سياسة الدعم الحكومي كأداة تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية بمنحها إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة، خاصة الاستثمارات على مشاريع مختلفة في القطاع الخاص، والتي تؤدي إلى التطور التكنولوجي، مع الحرص على أن يكون استخدام هذه الأدوات بشكل مدروس ووفقا لخطة اقتصادية واجتماعية مناسبة، فمثلا إحداث توازن بين هذه الاستثمارات المحفزة والأرباح المحققة والتحويلات إلى الخارج. ويمكن لسياسة الدعم توجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة المرغوب فيها وفي المناطق التي تشكو من نقص الإنتاج والتشغيل، وتسمى هذه السياسة بالسياسة المحلية للتنمية. كما شرعت العديد من الدول النامية في إعداد قوانين لإعطاء تحفيزات ضريبية للأنشطة الاقتصادية كالصناعة والزراعة.[3]

3.1.1 تصحيح سلوك السوق الحر:[4]

في حالة ما يكون الهدف من الدعم هو تصحيح سلوك السوق الحر المتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية بالنسبة للسلع أو الخدمات التي تصاحبها منافع خارجية مثل خدمات التعليم ويفشل ويعجز نظام السوق الحر في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وفي تخصيص الموارد الاقتصادية في حالة سلع وخدمات عامة والتي يصاحب استهلاكها وإنتاجها أو تقديمها منافع أو تكاليف خارجية ولهذا تعتمد الحكومة على سياسة الدعم لتصحيح سلوك نظام السوق سعيا منها لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بالنسبة للمنتجات العامة.

4.1.1 توجيه الاستهلاك:

يستخدم دعم الأسعار بشكل أساسي من أجل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج عبر تغيير الأسعار النسبية التي تفرضها يسددها المستهلكون ويتلقاها المنتجون لغرض تحقيق أهداف عامة مثل معالجة العوامل الخارجية.[5] ويكون التأثير على الاستهلاك من

---

[1] محمد عبد العزيز المعرك، علي شفيق، **أصول وقواعد الموازنة العامة مع الإشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، مملكة العربية السعودية، سنة 2003، ص 254

[2] محمد عبد العزيز المعرك، علي شفيق، مرجع سبق ذكره، ص 255

[3] مرجع سابق، ص 257

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص517 -520

[5] INTERNATIONAL MONETARY FUND, **Fuel and Food Price Subsidies**: **Issues and Reform Options**, 2008, p5

جهتين، الجهة الأولى تتمثل في تحسين مستويات وأنماط استهلاك لمواطنين وأفراد المجتمع، وخاصة الشريحة الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود، وهذا بواسطة دعم هذه الشريحة والرفع من المستوى الغذائي الصحي لهم. وتمارس الحكومة هذا الدور عبر إعادة توزيع الدخل الوطني على المستوى الشخصي ولصالح الشريحة الفقيرة وهذا لتمكينها من اقتناء والحصول على حاجياتهم الأساسية من المواد الغذائية. أما الجهة الثانية تهدف إلى تحديد وتوجيه أنماط الاستهلاك (سواء كان استهلاك نهائي أو وسيطي) وكذلك تهدف إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة مع التأثير على الأنماط الاستهلاكية الموجودة وهذا بغرض تحقيق انسجام بين الإنتاج والاستهلاك.[1]

باعتبار أن الهدف الأساسي لسياسة الدعم هو من اجل توفير السلع الضرورية والمواد الغذائية الأساسية للمستهلكين وخاصة الشريحة الفقيرة والدخل الضعيف بأسعار مناسبة لهم و ثابتة وهذا باعتبار أن الجزء الأكبر من انفاق هذه الشريحة هو إنفاق على السلع الأساسية والضرورية، ولهذا نجد أن اغلب الدول تخصص الدعم لسلع معينة مثل السكر ،القمح، الزيت وهي منتجات زراعية ويكون الهدف من هذه السياسة أيضا هو التأثير على معدل الاستهلاك الفردي لزيادة الإنتاج في المحاصيل الزراعية المختلفة والمنتجة محليا، وهذا ما ينتج عنه سد في عجز الميزان التجاري و كذلك زيادة في رصيد الدولة من العملة الصعبة وهذا بواسطة إحلال السلعة المستوردة بسلعة منتجة محليا و تراجع الطلب المحلي على سلع لتصدير وكذلك التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي و ترسيخ مفهوم الأمن الغذائي.[2]

ومن أبرز أثارها المباشرة للإعانات العينية هي إعطاء الدولة الأولوية في تشجيع استهلاك سلع وخدمات محددة ومعينة ترى أنها تتوافق مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتتحكم الدولة في سوق السلع والخدمات حتى تتمكن من توجه هذا السوق بالإتجاه الذي يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة ويتم ذلك بواسطة علاقاتها مع المنتجين لهذه السلع والخدمات وتمارس حقها بصفتها مشتريه وصاحبة سلطة عامة معا. فمثلا تدخلها في مجال الإسكان وبناءها لمساكن اقتصادية للفئات الهشة ومحدودة الدخل فإنها بذلك تشجع الإنتاج الصناعي لمواد البناء وتنقص من استغلال الأملاك العقارية للمستأجرين في نفس الوقت. كما أن شراء السلع والخدمات تتعلق بالدعم الصحي والتعليمي والثقافي يؤدي إلى الرفع من المستوى الاجتماعي للمواطنين مما يسمح لهم بممارسة أعمالهم بكفاءة أعلى والرفع من إنتاجية العمل.[3]

إن التغيير في مستويات الأسعار السائدة له دور كبير في توجيه الاستهلاك، ويلعب دور في التأثير على مستويات التفضيل عند المستهلكين وهذا من خلال اثر الإحلال واثر الدخل، إلا أن السعر ليس هو المحدد الوحيد في طلب المستهلكين على سلعة ما، ولهذا لتحقيق هدف توجيه الاستهلاك والتأثير على مستويات التفضيل لا بد من استراتيجية طويلة الأمد حتى تتمكن هذه السياسة أن تأتي ثمارها.[4] وان الإعانات الاقتصادية لبعض الصناعات تهدف إلى تخفيض أسعار منتجاتها ويترتب عن هذا الدعم، زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك، لهذا من الضروري أن تقوم الدولة بتوجيه الدعم الحكومي وفق سياسة محددة تنسجم مع متطلبات وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية للتأثير على حجم الاستهلاك القومي.[5]

---

[1] سعود محمد اللوزي، مرجع سبق ذكره ص38

[2] حنصال ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 42

[3] طاهر الجانبي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، بدون سنة النشر، ص47

[4] حنصال ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 42

[5] طاهر الجانبي، مرجع سبق ذكره، ص47

5.1.1 تحقيق استقرار في الأسعار:

سياسة الدعم الحكومي تعمل على تحقيق استقرار في الأسعار بالشكل الذي تتناسب مع الأجور المتحصل عليها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للطبقات المحدودة الدخل والفقيرة، وهذا عبر تثبيت الأسعار وخاصة أسعار السلع الغذائية الضرورية والتقليل من عبئ الضغوط التضخمية والتزايد المستمر في الأسعار للفئات محدودة الدخل.[1]

وكذلك تعمل سياسة الدعم الحكومي على تحقيق الاستقرار النسبي لأسعار السلع المستوردة، والتي تتقيد لشروط التجارة والتبادل الدولي وتزايد الأسعار الدولية، وكذلك تعمل على حماية السلع الضرورية وتكاليف السلع ومستلزمات الإنتاج المستوردة من انعكاسات الأسعار العالمية المرتفعة. [2]

كما أن الدعم يستطيع أن يحافظ على استقرار الأسعار من خلال ما يلي:[3]

- ✓ أن السلع والخدمات المدعمة تكون أسعارها اقل مما هي عليه لو كانت تباع في السوق الحرة وبدون دعم، وعليه فان الدعم يعمل على استقرار أسعار السلع والخدمات التي هي محل الدعم.
- ✓ استقرار أسعار السلع والخدمات المدعمة تنعكس على أسعار السلع والخدمات أخرى غير المدعمة، وهذا نتيجة لدخول السلع المدعمة كسلع وسيطة في إنتاج سلع أخرى غير مدعمة مثل المواد الطاقوية.

6.1.1 حماية المنتجين المحليين من منافسة السلع الخارجية:

إن حماية السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية تعتبر من أهم أهداف الدعم، والتي تكون عندما لا يتمكن المنتجين المحليين من مجابهة أسعار السلع الأجنبية لانخفاض تكاليف الأخيرة، حيث يتم دعم المنتجين على إنتاج السلع بأسعار منخفضة بالشكل الذي يمكنهم من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية، وهذا النوع من الدعم هو مباشر بالنسبة للمنتجين هو غير مباشر بالنسبة للمستهلكين. ويكون الدعم بشكل دعم الإنتاج ووسائل الإنتاج (دعم لمدخلات الإنتاج)، أو تخفيضات في الرسوم الجمركية لصادرتها، أو الإعفاءات الجمركية، أو دعم الطاقة، أو دعم نقدي مباشر.[4] بالإضافة الى ان سياسة دعم الطاقة تعمل على حماية صناعات الطاقة المحلية بهدف الحفاظ على فرص العمل وتحفيز النشاط الإقليمي (خاصة في مجال إنتاج الفحم) ، وتعزيز الصناعات الوطنية. يمكن أن يهدف دعم تطوير تقنيات الطاقة الجديدة مثل (الطاقة النووية ، وطاقة الرياح ، والطاقة الكهروضوئية ، وما إلى ذلك) والحفاظ على أسعار منخفضة للطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في البلدان ذات الموارد الوفيرة (الهيدروليك ، الهيدروكربونات).[5]

2.1 الاهداف الاجتماعية:

لا يقتصر دور سياسة الدعم الحكومي على تحقيق اهداف اقتصادية وفقط بل هي أداة لتحقيق اهداف اجتماعية تتمثل في:

---

[1] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-44

[2] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص43

[3] حمود شافي العجمي، **إلغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي رؤية شرعية**، مجلة كلية دار العلوم، المجلد 37، العدد 131، 2020، ص 45

[4] سيف الملا، مرجع سبق ذكره، ص911

[5] Dominique FINON, **Les subventions à l'énergie dans le monde** : **Leur ampleur**, **leur efficacité et leur nécessaire recentrage**, CIRED, octobre 2010, p 9

1.2.1 كأداة لتحقيق التنمية الاجتماعية:

يعمل الدعم الحكومي على توفير خدمات اجتماعية ضرورية كالتعليم والصحة والسكن والتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتقديم الرعاية الاجتماعية ودعم التعاونيات الخيرية.[1]وهذه الخدمات تعتبر من أهم مجالات التنمية الاجتماعية وبالتالي توسيعه يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية وسنتطرق إلى هذا الموضوع بإسهاب في الفصل الموالي.

2.2.1 كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية وتمثل ضمانات العدالة التوزيعية للإيرادات الناتجة عن فرض الضرائب التصاعدية والعقارية، والتي يتم استغلالها وفقا لأدوات وآليات عدالة التوزيع للدولة، إلى جانب تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع.[2]وبالتالي إن سياسة الدعم الحكومي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال استهدافها لسياسة إعادة توزيع الدخل وإحداث تغيير في المستويات المعيشية والحد من تفاوت الدخل في المجتمع، أو المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد والفئات الاجتماعية. فالنفقات الاجتماعية المتمثلة في الدعم ذو الطابع الاجتماعي وتساهم كثيرا في التقليل من تفاوت الدخل بين فئات المجتمع، فمثلا إعانات البطالة أو المرض ودعم قطاع التعليم، والصحة، والسكن، وإعانات الضمان الاجتماعي تمثل سياسة الدعم ذات طابع اجتماعي، وتؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد وتعتبر وسيلة فعالة في إعادة توزيع ومساواة الدخل. وتلجأ الدولة أيضا عن طريق سياسة الدعم ذات طابع اقتصادي كأداة لإعادة توزيع الدخل وعن طريق دعم وتخفيض أسعار السلع والخدمات الضرورية كالكهرباء والماء والاتصالات.[3] كما أن زيادة أجور العمال بنسب مختلفة فمثلا تحديد نسب إعانات اجتماعية، كنسبة من الأجر بحيث يستفيد منها أكثر الأفراد ذوي الدخل الضعيف، وتنخفض الاستفادة من الإعانة كلما ارتفع الأجر، إلى أن تصل إلى مستوى لا يصرف فيها إعانة، وبالتالي يتمتع أصحاب الدخل الضعيف بالدعم.[4]

هناك بعض الأثار الجانبية لسياسة إعادة توزيع الدخل، وقد تحد من القدرة الادخارية للمجتمع، لان تحويل الدخل من فئات ذات الدخل الكبير وذات ميل للادخار المرتفع يمكن أن ينتج عنه انخفاض في القدرات الادخارية الكلية للمجتمع، غير انه يمكن تعويضه بواسطة سياسات نقدية أو مالية أخرى.[5]

3.2.1 تحسين المستوى المعيشي:

إن الهدف من سياسة الدعم الحكومي هو رفع المستوى الغذائي للفئات الاجتماعية غير المتمكن من الحصول على السلع الضرورية، وذلك عبر توفيرها بأسعار مناسبة لهم وتكون في متناول الفئات المحدودة الدخل، وهذا لضمان حصولهم على حد أدنى من

---

[1] ممدوح عوض الخطيب، **أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد السابع العدد 14، 2008، ص 15

[2] احمد هريدي محمد مرعى، مرجع سبق ذكره، ص 202

[3] محمد عبد العزيز المعرك، علي شفيق، مرجع سبق ذكره، ص 256

[4] خديجة الأعسر مرجع سبق ذكره، ص101

[5]مرجع سابق، ص103

السلع الضرورية، لمنع تدهور المستوى المعيشي باعتباره واجب اجتماعي مستحق أداءه.[1] بالإضافة الى الدافع الرئيسي لدعم الوقود الأحفوري في معظم البلدان هو الدافع الاجتماعي، حيث أن الوصول إلى خدمات الطاقة الأساسية يرفع مستويات معيشة الفقراء.[2]

4.2.1 توفير حد أدنى من الغذاء:

يعتبر تامين حد أدنى من الغذاء من متطلبات لحياة الإنسان، في إطار إشباع حاجاته الأساسية، ومن واجب الدولة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية إشباع الحاجات الأساسية، وفي إطار مسؤوليتها على تحقيق الأمن الغذائي لسكانها، وهو ما يستلزم قيامها بإنفاق عام عبر سياسة الدعم الحكومي[3]

حيث يرى الكثيرون أن أضمن وأفضل وسيلة لتوفير حد أدنى من الغذاء هي سياسة الدعم الحكومي وخاصة في الأجل القصير، وهذا نتيجة أن الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل في الدول النامية تنفق جزء كبير من دخلها على الغذاء، لذا فان دعم السلع الغذائية يساهم بدرجة كبيرة في زيادة استهلاك هذه الفئات، ومن ثم تحسين مستوى التغذية لديهم بشكل كبير، مما يؤدي إلى رفع وتحسين المستوى الصحي لأفراد المجتمع، والرفع في قدرتهم على العمل، ورفع المستوى المعيشي، والزيادة الإنتاجية.[4]

كما أن توفير ودعم المدخلات الضرورية والأساسية للقطاع الزراعي من أسمدة وبذور وأعلاف وغيرها بأسعار مناسبة لتشجيع الفلاحين والمستثمرين في القطاع على استمرارية عملية إنتاجهم يؤدي إلى توفير المنتجات الفلاحية من الحبوب والخضروات واللحوم بكميات وافرة وكافية وبأسعار مناسبة وهذا لتحقيق الأمن الغذائي.

5.2.1 حماية تكوين الأسرة:

يساهم الدعم الحكومي على حماية تكوين الأسرة ومساعدتها على مجابهة بعض المشكلات المادية والتي يمكن أن تعصف ببنائها.[5]وهذا من خلال مساهمة الدعم الحكومي في تحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وتوفير السكن المناسب، استغلال الفرص المتاحة في التشغيل.

2.عواقب إلغاء الدعم:

أصبح الدعم ضرورة اقتصادية واجتماعية، من خلال الأدوار التي يؤديها في توفير الأمن الغذائي للأسر الفقيرة، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد عبر توفير المأكل والتعليم والصحة وكساء لهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر تقليل تفاوت في الدخل بين فئات الاجتماعية. ونظرا لأهميته فسؤال المطروح هو ماذا لو قررت الدولة استغناء عن الدعم فما هي العواقب ذلك، وللإجابة على السؤال سنتطرق إلى انعكاسات على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى الاجتماعي وعلى المستوى السياسي:

1.2عواقب إلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي:

لإلغاء الدعم له عواقب وخيمة على المستوى الاقتصادي حيث انه يؤدي إلى:

---

[1] محمود احمد محمود أمين، **سياسة الدعم الحكومي في مصر (مشاكل والحلول)**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد3، 2013، ص6

[2] Ambrus Bárány and Dalia Grigonytė, **Measuring Fossil Fuel Subsidies**, ECFIN Economic Brief, European Union, Issue 40, March 2015 p2

[3] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص11

[4] محمود احمد محمود أمين، مرجع سبق ذكره، ص7

[5] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 7

1.1.2 رفع أسعار السلع الاستهلاكية وزيادة حدة التضخم:

إن الدعم له دور مهم من خلال التأثير على النشاط الاقتصادي، والمحافظة على استقرار الأسعار، والذي يعتبر من الأهداف المهمة للدعم الحكومي وخاصة في البلدان النامية، من أجل المحافظة على مستويات الدخول الحقيقية للفئات المحدودة الدخل، وهو أيضا يمثل من وسائل استقرار الأسعار ومحاربة التضخم. وبالتالي رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.[1]

كما أن رفع الدعم عن السلع الاستراتيجية مثل المواد الطاقوية كالكهرباء والطاقات الاحفورية سيتسبب في ارتفاع أسعار الطاقة، والذي سينعكس على كل السلع الإنتاجية والاستهلاكية، من خلال تسببه في إحداث تغييرات في التكلفة الصناعات والمحاصيل الزراعية وفي النقل، مما يؤدي إلى ارتفاع في التكلفة الإنتاجية، ويحدث ارتفاعات في أسعار السلع التي يتحصل عليها المستهلك، وبالتالي ارتفاع عام في الأسعار، وينتج ضغوط تضخمية واسعة، والتي تعتبر من ابرز مخاوف الحكومات.[2]

2.1.2 انخفاض مستوى إنتاجية الأفراد:

إلغاء الدعم يؤدي كما قلنا إلى تدهور المستوى المعيشي للأفراد، وان لم يتم تعويض الانخفاض في الاستهلاك الحقيقي الذي سيحدث للفئات المحدودة الدخل، فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم نتيجة تدهور وضعهم الصحي نتيجة انخفاض الغذاء اللازم لهم، وكذلك انخفاض درجة رضاهم، مما يؤدي إلى نتائج وخيمة في النهاية.[3]

3.1.2 المطالبة بزيادة الأجور:

الدعم يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية، وبالتالي إلغاءه سيتسبب في انخفاض هذا الدخل وخاصة بالنسبة للفئات المحدودة الدخل، مما يؤدي إلى ارتفاع حدة المطالبة بزيادة الأجور والتي تعد من أبرز عناصر تكاليف الإنتاج، وبالتالي عدم استقرار أسعار السلع والخدمات المختلفة.[4]

4.1.2 انخفاض معدلات المحاصيل الاستراتيجية:

يعتبر الدعم المحلي الزراعي من أبرز العناصر تأثيرا على مستوى التجارة الزراعية الدولية، وهذا النوع من الدعم الموجود بكثرة في الدول المتقدمة والذين يعتبرون من أكثر مانحين لهذا الدعم، خاصة دول اتحاد الأوروبي، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والولايات المتحدة الأمريكية، عبر سياستهم الزراعية. وبالتالي إلغاء هذا النوع من الدعم السعري للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية يؤثر في انخفاض معدلات نمو الإنتاجية الزراعية وبالتالي انخفاض التجارة الزراعية ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الصناعة.[5]

5.1.2 انخفاض الكفاءة في استخدام وتخصيص الموارد والقدرة الانتاجية:

يستخدم مقياس الكفاءة الاقتصادية من طرف الاقتصاديين للحكم على إجراءات السياسة العامة وعلى السوق، وهو عبارة عن الحصول على أكبر مقدار من المنافع بمقابل اقل قدر من النفقات، أو يجب أن يحقق النشاط الاقتصادي الذي تتم ممارسته بمقدار

---

[1] حمود شافي العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 44

[2] علي سيد اسماعيل، **الآثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، مجلة الدراسات العربية، المجلد 33 العدد 5،2016، ص 2774 و2775

[3] حمود شافي العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 46

[4] علي سيد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 2776

[5] حمود شافي العجمي، نفس المرجع، ص 46 و47

من المنافع أكبر من التكاليف بالنسبة لأفراد المجتمع وهو شرط تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي يرفع هذا النشاط من مستوى رفاهية بعض الأفراد دون أن يخفض من مستوى رفاهية البعض الأخر.[1]

أما فيما يخص موضوع الدعم فيقصد بالكفاءة الاقتصادية هو تحقيق استخدام أفضل لموارد الدعم أو السلع المدعمة، تحقيق أعلى مستوى من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل مقبول لنموه، والوصول إلى أقصى درجة إشباع للحجات الفردية والمجتمعية وذلك عن طريق إنتاج تشكيلة مثلى من السلع والخدمات.[2]

وإلغاء الدعم يؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام وتخصيص الموارد، بسبب أن قضية الدعم مرتبطة بشكل مباشر بالقدرة الإنتاجية في المجتمع، وبالكفاءة التي تنفذ بها العمليات الإنتاجية المختلفة، فارتفاع كفاءة استخدام الموارد يؤدي إلى ارتفاع كلا من الإنتاج والإنتاجية وسينتج عنها:[3]

- ✓ ارتفاع متوسط الدخل للأفراد بالشكل الذي يسمح للحكومة بالرفع التدريجي للدعم.
- ✓ ارتفاع إيرادات الحكومة من الضرائب وفوائض القطاع العام بالشكل الذي يؤدي إلى التقليل من التمويل التضخمي للدعم.
- ✓ تقليل الفروق السائدة بين الأسعار التي تحددها الدولة وبين تكاليف الإنتاج التي تكون على عاتق المؤسسات الإنتاجية، وبالتالي التقليل من قيمة الدعم.

ويشير المنتقدون لسياسة الدعم الحكومي إلى التشوهات الاقتصادية التي تنتج عنه، وخاصة الدعم التي تُستخدم للترويج لقطاعات أو صناعات محددة. بشكل عام، تميل هذه الإعانات إلى تحويل الموارد من الاستخدامات الأكثر إنتاجية إلى الاستخدامات الأقل إنتاجية، وبالتالي تقليل الكفاءة الاقتصادية[4].

2.2عواقب الدعم على المستوى الاجتماعي:

مثل ما قلنا ان الدعم يؤثر على المستوى الاجتماعي وبالتالي إلغاءه له عواقب كذلك على مستوى الاجتماعي والتي هي:

1.2.2 التأثير على رفاهية الأفراد ومستوى دخولهم واطمئنانهم:

الدعم يساهم في التأثير على مستوى الدخل الحقيقي، مما يساهم في التأثير على رفاهية الأفراد عبر جهاز الثمن، فالدعم هو عبارة عن أداة نجعل بها السلعة متوفرة ومتاحة للطبقات الاجتماعية المعينة، والتي قدرتهم الشرائية لا تمكنهم من الحصول عليها بالأسعار القائمة في السوق الحر وفق لتقلبات العرض والطلب، وهذا عبر تحمل الدولة الفرق بين سعر السوق والسعر الذي تريد أن توفره به السلعة للمستهلك.[5] او من خلال دعم الإنتاج لدى المنتج للتقليل من تكاليف الإنتاج لديهم، ومن ثم انخفاض في أسعار السلع النهائية. ولذا إلغاء الدعم سيتسبب في تدهور رفاهية الأفراد ومستوى دخولهم وطمأنينتهم.

---

[1] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 143

[2] مرجع سابق، ص 143

[3] علي سيد اسماعيل، نفس المرجع ، ص 2777

[4] Ronald Steenblik, **A Subsidy Primer**, **Global Subsidies Initiative of the International Institute for Sustainable Development**, Geneva, Switzerland, p13

[5] حمود شافي العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 47 و48

2.2.2 تدهور واضح في المستوى المعيشي للفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة:

إن إلغاء الدعم سينتج عنه انهيار واضح في المستوى المعيشي للطبقات والفئات الاجتماعية المحدودة الدخل، بسبب أن نسبة إنفاق هذه الفئات على الغذاء والسلع الضرورية كبيرة من مجموع نفقاتها الاستهلاكية، وخاصة أن الدعم هو أداة من أدوات الحكومة تلجا إليها لإعادة توزيع الدخل.[1]

3.2.2 تعرض الفقراء ومحدودي الدخل لسلب حقوقهم وعدم حمايتهم:

يعتبر دعم المستهلك حق من حقوق المواطنين يحتمه العقد الاجتماعي (دستور) المبرم بين الحكومة والمواطنين، ومن واجب الحكومة تنفيذه اتجاه مواطنيها، نظيرة ما تقتطعه من إيرادات ضريبية عليهم بالإضافة إلى الموارد النفطية.[2] كما أن حماية محدودي الدخل والفقراء هي من الأسباب الأساسية التي تجبر الحكومات على تنفيذ سياسات الدعم الحكومي، من خلال دعم المنتجات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يشكل ذلك عبئ على الدولة والحكومات.[3] فمسؤولية الدولة هي في وضع البرامج والتشريعات التي تمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق المساوات بين فئات المجتمع الغنية والمتوسطة والفقيرة.[4] كما أن للمواطنين حقوقا في الناتج من الدخل والثروات النفطية و الثروات معدنية، ولهم كذلك حقا في المال العام، ويجب أن توزع عليهم هذه الحقوق سنويا، وهي ليست بالإيرادات الخاصة بالدولة، وبالإضافة إلى أن للأفراد حقوقا مالية من عائدات التجارة الخاصة بالعملات التي تقوم بها الدولة، وزيادة على ذلك يمثل تحقيق الأمن الغذائي في توفير الغذاء إلى كل أفراد المجتمع باختلاف فئاته، بحيث يتحصلون على المتطلبات الأساسية من السلع الغذائية بسعر مناسب لدخله.[5]

كما أن حمايتهم وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم هي مسؤولية اجتماعية للدولة اتجاه مواطنيها وأي إخلال بهذه المسؤولية يعتبر سلب لحقوق الفئات المحدودة الدخل.

4.2.2 انعدام التكافل الاجتماعي:

الدعم هو أحد الإجراءات التي تنفذها الحكومات بهدف مساعدة الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل على تمكنهم من ارتفاع أسعار السلع والخدمات، فالدعم يسمح لمحدودي الدخل والفقراء من الحصول وزيادة استهلاكهم لبعض السلع، من دون اضطرار إلى تقليل استهلاكهم لسلع أخرى، زيادة على ذلك انه يشجع المنتجين على استمرارية عملية الإنتاج، وذلك لان:[6]

- ✓ الدعم هو أحد أبرز أدوات السياسة الاقتصادية والتي تستخدمها الدولة في متابعة آليات السوق، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لخطط التنمية وبدون إخلال بتلك الآليات.
- ✓ الدعم يحمي الفئات الاجتماعية التي تسحقها موجة الغلاء على أسعار السلع الأساسية، والدعم وفق لهذا المنطلق هو ترجمة عملية لفكرة السلم الاجتماعي والذي تقوم الدولة بالحرص عليه.

---

[1] علي سيد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص2775

[2] وفاء المهداوي، انعام مزيد، مرجع سبق ذكره، ص

[3] أميرة احمد، احمد عبد الوهاب، **سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي، المركز المصري لدراسات السياسات العامة**، بدون سنة النشر، ص 2

[4] احمد هريدي محمد مرعى، مرجع سبق ذكره، ص 202، ص202

[5] علي سيد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 2778

[6] مرجع سابق، ص 2778 2779

✓الدعم هو أحد الوسائل الأساسية المضمونة الفاعلية، فيما يخص تعويض محدودي الدخل عن الخسائر التي يتكبدونها جراء التضخم، ولا يوجد بديل حتى الآن ذات كفاء في تحقيق هذا الدور.

5.2.2 النقص في تلبية الحاجات الأساسية:

تهدف سياسة الدعم وخاصة دعم المستهلك في علاج انعكاسات مشكلة الفقر، والتي تتمثل في نقص إشباع الحاجات الأساسية وأهمها الغذاء وخدمات التعليم والصحة والإسكان وهذا عبر منح مجموعة من السلع والخدمات الأساسية للأفراد بأسعار مدعمة تكون أقل من تكلفتها الفعلية، والفقر يقصد به عجز الموارد المالية للفرد من تلبية الحاجات الأساسية الاقتصادية، فمن أهم الوظائف الواجبة على الدولة هي تلبية الضروريات، وعلاج مشكلة الفقر، وتوفير الحكاية والأمن للبلاد والعباد.[1]

3.2 عواقب إلغاء الدعم على المستوى السياسي:

إن الدعم يلعب دورا هام في تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي إلغاءه سيتولد عنه اضطرابات سياسية والمتمثل في:

1.3.2 اندلا ع الثورة من الجياع :

إلغاء الدعم سيؤدي إلى ثورات من الجياع بسبب اعتماد قوت يومهم على السلع المدعمة وبالتالي استمرارية الصراع أمام المسؤولين، كما قامت عدة ثورات من اجل الطعام والشراب، ودحر الجوع. وهذا بسبب أن الدعم هو ظاهرة لجأت إليها الأنظمة السياسة عند مواجهتها لظروف استثنائية وفجائية أجبرتها على المحافظة على توفير كم سلعي وسعري محدد، لا يتغير بتقلبات العرض والطلب، وكانت بداية حدوث مثل هذه المواقف عندما اندلعت الحربين العالمتين الأولى والثانية، ولذلك فان إلغاء الدعم سيضع المسؤولين والسياسة أمام عدة مشكلات أبرزها: قضية العدالة الاجتماعية، وقضية حقوق محدودي الدخل، وسبل إعانتهم، وقضيا الحد الأدنى والأعلى للأجور وغيرها.[2]

وبالتالي فان عملية إلغاء الدعم أصبح أمر مستبعدا نهائيا، وأصبح من المسلمات نتيجة تسببه في واختلالات وانهيار الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي. وهو ما يجبر الحكومة على اعتماده في تحسين هذا الوضع، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق السلام الاجتماعي، إضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي من خلال توفير احتياجات أساسية للأفراد والأمن الغذائي لهم.

المطلب الثالث: أثر سياسة الدعم الحكومي على المتغيرات الاقتصادية ووفق النظرية الاقتصادية

بالرغم من المبررات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية لنفقات سياسة الدعم الحكومي فإنها لها انعكاسات على بعض المتغيرات الاقتصادية.

1.الاثار الإيجابية لسياسة الدعم الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

سياسة الدعم الحكومي هي من الآليات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي كالاتي:

[1] حمود شافي العجمي، مرجع سبق ذكره، ص 50 و51

[2] علي سيد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 2781

1.1آثارها على الإنتاج:

تحسين المستوى المعيشي بواسطة دعم مجالات التعليم والصحة والسكن، يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للأفراد وزيادة دخلهم، وبالتالي زيادة نسبة الادخار وتحويلها إلى الاستثمار. مما ينتج عنه ارتفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع.[1]

2.1 أثر سياسة الدعم الحكومي على الاستهلاك والادخار:

يمكن أن تتحقق أثار سياسة الدعم الحكومي على الاستهلاك من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي للأفراد والقطاعات المختلفة من الاقتصاد وهذا بواسطة الزيادة في دخولهم التي يحصلون عليها والناجمة عن الدعم الحكومي مثل الإعانات، علما ان الشريحة والأفراد الذين يتحصلون على هذه الإعانات يكون ميلهم الحدي للاستهلاك مرتفعا، وهو ما يؤدي إلى رفع الطلب الاستهلاكي، ويزيد معه حجم الاستهلاك، ويوجد العديد من العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار لتأثير الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر على الاستهلاك ومن بينها:[2]

- ✓ ينبغي الأخذ في الاعتبار نمط الاستهلاك الذي يتحقق من خلال تأثير الدعم الحكومي، حيث ان تقديم إعانات للشريحة الأقل دخلا ينتج عنه ارتفاع في دخولهم ويؤدي ذلك في الغالب الى ارتفاع استهلاك السلع الضرورية أساسا، وهذا بسبب أن معظم استخدامات دخول تلك الشريحة من المجتمع ينسب الى هذه السلع. في حين الإعانات التي تستفيد منها الشريحة المتوسطة والمرتفعة الدخل يكمن أن ينتج عنه زيادة في استهلاك السلع شبه الضرورية والضرورية، ولذلك فان الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات يجب ان تتم بحيث تحقق أثار على طبيعة الاستهلاك، بحيث إذا تم تقديم الدعم للأقل دخلا من أجل الحصول على السلع الضرورية يجب أن يرعى توفير في العرض الكافي من هذه السلع، وعند تقديم الدعم إلى متوسطي الدخل يجب توفير العرض الكافي من السلع الشبه الضرورية، وعند تقديم الدعم إلى الفئة ذات الدخل المرتفع يجب ان يراعى توفير السلع الكمالية.

3.1 أثر الدعم على المنافسة:

الهدف من الدعم هو إعادة توزيع الموارد لتحسين المستوى المعيشي للأفراد أو بهدف تصحيح فشل السوق وبهذا يتسبب الدعم في زيادة إنتاج الشركة المدعمة أو تغيير طريقة إنتاجها بالتالي ارتفاع السلع المعروضة والدخول في المنافسة السوقية وذلك عبر:[3]

- ✓ مساعدة الشركات في إقامة مشاريع في المناطق النائية عن طريق منح تقدمها الحكومة.
- ✓ القروض الميسرة التي تمنح بسعر فائدة اقل من القروض المصرفية العادية أو بمدة أطول من المعتاد.
- ✓ ضمانات حكومية للقطاع الخاص مثل ضمانات القروض للمشاريع الصغيرة.
- ✓ الإعفاءات الضريبية مثل إعفاء الضريبة للشركات التابعة للجمعيات الخيرية.

2. الاثار السلبية لسياسة الدعم الحكومي على متغيرات الاقتصادية:

بالإضافة الى انعكاسات إيجابية لسياسة الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الا انه له اثار سلبية على بعض منها حيث يتسبب بضغوط وعلى بعض التوازنات في الاقتصاد الوطني ومن بينها:

---

[1] خديجة الاعسر، مرجع سبق ذكره، ص 98

[2] فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص140-142

[3] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 67

1.2اثار الدعم على تأكل الادخار:

إن تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك والذي ينتج عنه زيادة في الاستهلاك وفي ظل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الادخار في ظل انخفاض الميل الحدي للادخار، وبالذات الشريحة والفئة التي ترتبط بالدعم الحكومي، وهذا ما ينجم عنه انخفاض في القدرة على الاستثمار، وتأثر سلبا نتيجة لذلك على القدرة الإنتاجية في الاقتصاد، وينتج عنه إعاقة في تطوير النشاطات الاقتصادية.[1]

وأثار الدعم الحكومي على الاستهلاك، ينبغي أن تؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية للفئات والأفراد في المجتمع الأقل دخلا وزيادة استهلاكهم عبر تحقيق هذه الإعانات في زيادة دخولهم الحقيقية أي ارتفاع كمية السلع والخدمات الضرورية التي يتمكنون من الحصول عليها بواسطة دخولهم النقدية. وبالشكل الذي لا ينتج عنه الأثار سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية كادخار، والاستثمار، والإنتاج والدخل القومي، بحيث يتم ضمان تطور واستمرارية وتوسع عمل النشاطات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي واستقراره.[2]

2.2 .عبء على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات:

زيادة الإنفاق العام للدولة نتيجة ارتفاع مخصصات الدعم المختلفة، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وخاصة إذا كانت الدولة تعاني أصلا من العجز، مما يجبر الدولة على إصدار نقود جديدة كأحد سبل سد عجز الموازنة العامة وهذا ما يدعى بالتمويل التضخمي للدعم وبالتالي حدوث مجموعة من المضاعفات الناتجة عن ضغوط تضخمية تتمثل في:[3]

- زيادة في ثراء الفئات الغنية الغير المستهدفة والمستحقة من الدعم مثل التجار والوسطاء وأصحاب الأموال الذين يستغلونهم في نشطات أخرى
- نقص في قيمة الدعم الذي يستهدف الفئات الفقير، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة نتيجة هذه المضاعفات زيادة على ذلك مطالبة بمزيد من الدعم.

كما ان الدعم الحكومي يؤدي إلى ظهور ضغوط على ميزان المدفوعات للدولة، وخاصة التي تدعم السلع التي تستوردها وهذا لسد العجز الناتج عن عدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي لهذه السلع.[4]

إن الدعم يمثل عبئا ماليا متزايدا على الموازنة العامة ويعد من أحد أسباب الخلل في الموازنة العامة وميزان المدفوعات بسبب تزايد الاستهلاك نتيجة الإسراف والتبذير، وهذا ما يؤدي إلى تزايد استيراد السلع المدعمة، مما يتسبب بالتهام جزء أكبر من إيرادات الدولة.

---

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، نفس المرجع، ص ص141-142

[2] مرجع سابق، ص143

[3] طارق محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص68

[4] حنصال ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص44

3. أثر الدعم وفق النظريات الاقتصادية:

1.3. أثر الدعم الحكومي وفق النظرية الاقتصادية الكلية:

وفقا للنظرية الاقتصادية الكينزية يطلق على مساهمة الدعم الحكومي في زيادة الناتج الوطني الإجمالي بمضاعف التحويلات وتفسر كما يلي:[1]

تؤدي التحويلات الحكومية إلى زيادة جزء إلى الدخل الوطني، وهي كضريبة سالبة وتعتبر طرف معاكس للضرائب التي تقود إلى اقتطاع جزء من الدخل المكتسب، وبالتالي التحويلات الحكومية تؤدي إلى زيادة في الدخل المكتسب، ولهذا توجب أن تكون أثرها على الدخل الوطني معاكسا لأثر الضرائب، ولنفرض أن الاقتصاد الوطني يتكون من 3 قطاعات المستهلك والمنتج والدولة وحسب النظرية الكينزية فان معادلة الدخل التوازني تكتب بالشكل:

$$Y = \frac{1}{1+b}(a - bT + bR + I + G) \qquad (1)$$

بحيث:

Y : تمثل الدخل الوطني

B : الميل الحدي للاستهلاك

T : الضرائب

R : التحويلات الحكومية

I : الاستثمارات

G : الإنفاق الحكومي

ولإيجاد أثر للتحويلات الحكومية في الدخل الوطني نفترض أن التحويلات قد ازدادت من (R)إلى$(R+\Delta R)$ ونتج عنها تغير في مستوى الدخل الوطني من (Y) إلى $(Y+\Delta Y)$ اذن نكتب معادلة التوازن حسب التغييرات الجديدة لكل من الدخل و التحويلات الحكومية :

$$Y+\Delta Y = \frac{11+b}{}(a - bT + bR + b\Delta R + I + G) \qquad (2)$$

وبطرح معادلة (1) من (2) نجد: $\Delta Y = \frac{b}{1+b}(\Delta R)$

وعليم نستنتج أن الزيادة في التحويلات بمقدار ΔR، يؤدي إلى تغيير الدخل الوطني بمقدار التغيير الحاصل للتحويلات الحكومية ΔR مضروبا بالكسر $\left(\frac{b}{1+b}\right)$ ويدعى الكسر الأخير بالمضاعف للتحويلات، وبما أن الكسر موجب فان ذلك يشير إلى وجود علاقة طردية بين الدعم الحكومي المتمثل في التحويلات الحكومية والدخل الوطني، أي أن كل زيادة في التحويلات الحكومية يقابلها زيادة في الدخل الوطني، وكل انخفاض في التحويلات الحكومية يؤدي إلى انخفاض في الدخل الوطني.

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، سنة 2008، ص ص 110-111

2.3 أثر الدعم الحكومي وفق النظرية الاقتصادية الجزئية:

ان النظرية الاقتصادية الجزئية تهتم بتوازن السوق وسلوك المنتج والمستهلك على مستوى سلعة او خدمة معينة والشكل الموالي يوضح أثر الدعم الحكومي على توازن السوق وعلى المستهلك والمنتج والإنتاج.

الشكل رقم (01-02): أثر الدعم على توازن السوق

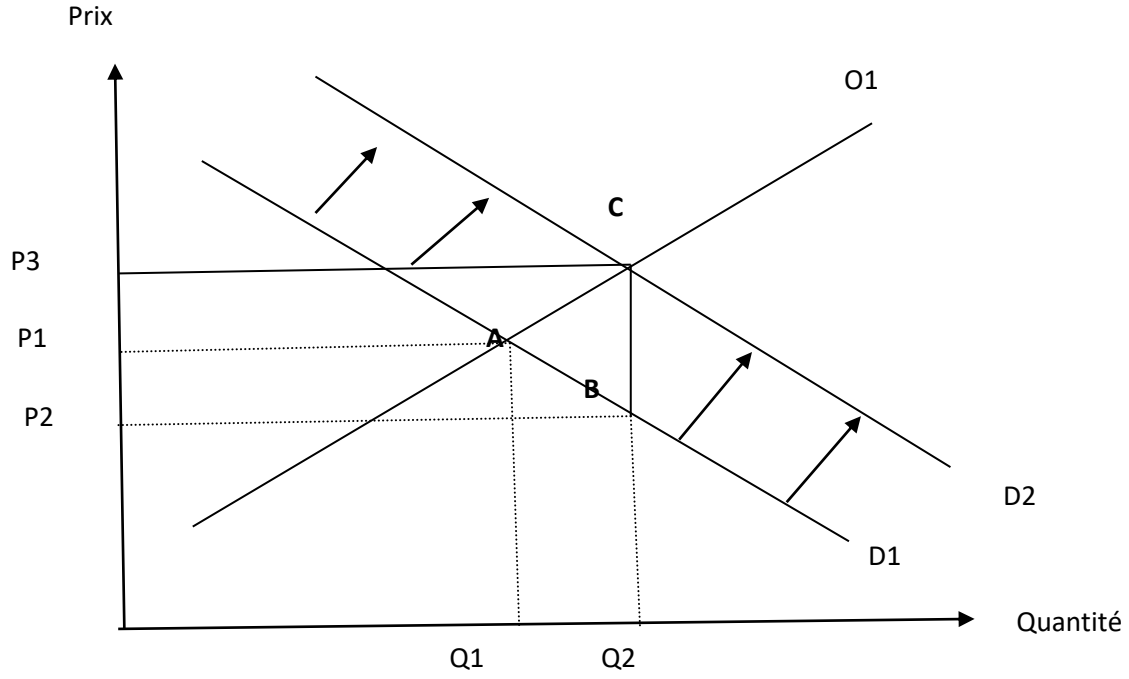

المصدر: عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 39

نلاحظ في الشكل السابق أن قبل منح الدعم كان توازن في نقطة A (P1,Q1) وعند قيام الدولة بمنح إعانة فان منحنى الطلب انزاح إلى الأعلى في الوضع التوازني الجديد هي نقطة C(P3,Q2) ومقدار الدعم هو يساوي (P3-P2) وبالتالي السعر الذي يدفعه المستهلك هو P2 والسعر الذي يستلمه المشتري هوP3 وكذلك نلاحظ أن مقدار استفادة المنتج من الدعم هو P3-P1 ومقدار استفادة المستهلك من الدعم هوP1-P2.

وفق المنحني فانا لدينا ثلاثة معادلات وهي:[1]

1. $Ps = fs(Q)$ دالة العرض
2. $Pd = fd(Q)$ دالة الطلب
3. S=P3-P2 مقدار الدعم

أما في حالة معرفة من الذي يستفيد أكبر من الدعم المنتج او المستهلك فان هذا يعتمد على نسبة المرونة $\left(\frac{ED}{ES}\right)$ حيث ED تمثل مرونة الطلب وES تمثل مرونة العرض وهذه النسبة هي التي تحدد من الذي يستفيد من الجزء الأكبر فإذا كانت هذه

[1] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 40

النسبة صغيرة فان هذا يعني أن المستهلك هو الذي يتسلم النصيب الأكبر من الدعم وإذا كانت النسبة كبيرة فان المنتج هو الذي سيتسلم الجزء الأكبر من الدعم.[1]

وبالتالي نقول أن حجم الاستفادة من الدعم بالنسبة للمستهلك والمنتج له علاقة عكسية مع مرونة الطلب والعرض على التوالي فكلما كانت مرونة احدهم مرتفعة مقارنة بالأخرى انخفضت استفادته من حجم الدعم.[2] ومن المنحني نجد كذلك أن الدعم ساهم في زيادة الإنتاج بمقدار (Q2-Q1)وساهم في انخفاض الأسعار بقيمة الدعم الذي يستفيد منه المستهلك والذي هو P1-P2 وبالتالي الدعم الحكومي له أثر على تخفيض الأسعار والحد من التضخم وزيادة الإنتاج والاستهلاك.

خلاصة الفصل:

من خلال قراءتنا للفصل توصلنا الى نقاط مهمة هي:

- ✓ ان سياسة الدعم الحكومي لاقت قبول من طرف العديد من المدارس والمفكرين والأنظمة الاقتصادية، إلا النظام الرأسمالي النظري والفكر التقليدي والمدرسة النقدية الحديثة، أما النظام الرأسمالي الليبرالي والإسلامي والاشتراكي شجع على اعتماد سياسة الدعم، وكذلك نفس الأمر بالنسبة للفكر التجاري والكينزي ومدرسة جانب العرض.
- ✓ الدعم جزء أساسي من المسؤولية الاجتماعية للدولة، وعليها تحقيق العدالة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة وغير القادرة على توفير الحاجات الأساسية لها.
- ✓ للدعم عدة تعاريف ومفاهيم حسب الأهداف التي وجد لها والجهة التي تبنت المفهوم الخاص بها، إلا انه اجتمعوا على أن الدعم يكون على عاتق الدولة سواء من إيراداتها أو من مصادر أخرى، لتحقيق أهداف تكون إما اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية او مجتمع معا.
- ✓ أن الدعم هو ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية ونظرا للحاجة للدعم ونظرا لتوجه اغلب المشاريع إلى الاستثمارات التي تحقق المنافع الاقتصادية ولا تحقق المنافع الاجتماعية للمجتمع، واتساع فجوة الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع والإخلال بالعدالة الاجتماعية زيادة على ذلك عدم تحقيق التوازن الاقتصادي والتخلف الاقتصادي وكذلك اتساع رقعة الفقر وارتفاع الأسعار مقارنة بالأجور والمداخيل وعدم قدرة السلع المحلية على منافسة السلع الخارجية يسبب انخفاض أسعار الأخيرة.
- ✓ تطورت وظيفة الدعم ليصبح أداة في يد الدولة لتحقيق الأهداف والمتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفقراء، وأصحاب الدخل الضعيف من ارتفاع الأسعار، وأداة لزيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وتخصيص الموارد الاقتصادية نحو إنتاج السلع والخدمات التي تحقق منافع اجتماعية، وحماية المؤسسات المحلية من نظيرتها الخارجية.
- ✓ وإلغاء الدعم يتسبب في مشاكل عدة فزيادة على عدم تحقيق الأهداف السابقة، فان رفع الدعم ينتج عنه ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وتزايد حدة التضخم، وتهرب الدول من المسؤولية الاجتماعية اتجاه أفرادها وسلب حقوقهم، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية والتراجع في مستوى الإنتاجية، وكذلك يتسبب في انعدام التكافل الاجتماعي، واندلاع عدة ثورات داخلية تدعى بثورات الجياع.

[1] مرجع سابق، ص 40

[2] غراب رزيقة، **الاقتصاد الجزئي المرونات محاضرات مدعمة بأعمال تطبيقية بحلولها النموذجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2014، ص 115

- ✓ الدعم يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفي الاستهلاك وفق النظرية الاقتصادية الكلية، أما فيما يخص النظرية الاقتصادية الجزئية يساهم الدعم كذلك في زيادة الاستهلاك، والإنتاج ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم كذلك في معالجة حدة التضخم عبر انخفاض أسعار السلع، ويكون حجم الاستفادة من الدعم بالنسبة للمستهلك والمنتج له علاقة عكسية مع مرونة الطلب والعرض على التوالي فكلما كانت مرونة أحدهم مرتفعة مقارنة بالأخرى انخفضت استفادته من حجم الدعم.
- ✓ كما أن الدعم يساهم في زيادة الإنتاج والاستهلاك، من خلال دعم بعض الخدمات الاجتماعية التي تسمح بالتطور الفني للفرد مثل دعم التعليم والصحة للأفراد وتوفير الغذاء، والدعم له أثر سلبي على معدلات الادخار والتزايد في عجز الميزانية، والتي تعتبر من سلبيات الدعم الحكومي.

وبالتالي سياسة الدعم الحكومي أصبح من المسلمات يستحيل التخلي عنها، وموضوع رفع الدعم أصبح خارج النقاش، نتيجة اهتمامها بمعالجة مشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وأصبح الدعم أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ونظرا لشمولية التنمية الاقتصادية وارتباطها بالتنمية الاجتماعية ومحاولة فهم أهمية الدعم في ذلك، ارتأينا أن نتوسع في فهم مساهم سياسة الدعم الحكومي في عملية التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والآليات المتبعة في ذلك. وبالتالي سنتناول في الفصل الموالي موضوع دور الدعم الحكومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

تمهيد:

ان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشغل الشاغل لكل الدول النامية، من أجل الخروج من حالة التخلف التي تتخبط فيها هذه الدول، وتلبية الحاجيات الأساسية لأفرادها، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهم. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي عملية طويلة الأمد، وجب التخطيط لها من خلال توظيف مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق عملية التنمية، ومن أبرز السياسات التي تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية هي سياسة الدعم الحكومي، ولذا ارتأينا أن نوضح دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يدور حول التنمية الاقتصادية، والمبحث الثاني يتناول موضوع التنمية الاجتماعية، أما البحث الثالث يوضح دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية:

ومن اجل إنجاز عملية التنمية يجب توفر متطلباتها وتحديد أهدافها والاستراتيجية المتبعة والبيئة المناسبة وإلا تعثرت عملية التنمية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية

1.مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد عرف مفهوم التنمية الاقتصادية في فترة السبعينات من القرن الماضي تغييرات جذرية، حيث أصبح أكثر من مجرد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي مما كانت عليه قبل تلك الفترة، بحيث دلت بعض تجارب التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (خاصة بلدان أمريكا اللاتينية) أنها تمكنت من تحقيق ارتفاع في معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، غير أن المستويات المعيشية لمعظم السكان خاصة المناطق الريفية تدهورت إلى مستويات اقل مما كانت عليه، وهذا ما يؤكد أن المفهوم الضيق للتنمية لم تعد كافي لحل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان، والمتمثلة في البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل، وبدأ اهتمام الاقتصاديين وأصحاب القرار في هذه البلدان في تلك الفترة يتحول نحو التنمية الشاملة، وذلك عبر اعتماد على سياسات تهدف إلى تقليل من البطالة والفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وأصبحت تمثل معايير حقيقية لإقرار نجاح أو فشل السياسة الإنمائية لأي بلد.[1]

وعرفت الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية بأنها "العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة على أكبر قدر ممكن من مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه"، أما الاقتصادي كيندل برقر kindle berger قد أكد على أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن الزيادة التي تحدث على الناتج القومي في فترة معينة، مع وجوب مصاحبتها للتغيرات الفنية والتنظيمية والتكنولوجية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي هي في طريق إنشائها.[2]

ولقد عرف البعض التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يكون بمقتضاها الانتقال من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم، هذا الانتقال يلزمه خلق العديد من التغييرات الجوهرية والجذرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. وعرفها الآخرون على أنها هي العملية

[1] عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ، سنة 2000، ص18

[2] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية(نظريات–نماذج–استراتيجيات)**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2012، ص ص 6-7

التي تحقق ارتفاع مستمرة في الدخل القومي الحقيقي، وارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل، زيادة عن إجراء مختلف التغييرات في هيكل الإنتاج، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، ونوعية السلع والخدمات المنتجة.[1]

ويتم إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي من خلال تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، عبر الاهتمام بالصناعة وتقديمها دفعة قوية ابتداء بالصناعات التي تكون مستلزمات إنتاجها متاحة ومتوفرة مثل المنتجات الأولية والزراعية والعمل، ومن خلالها تلبي احتياجات السوق المحلية من مختلف المنتجات، بحيث لا يقتصر الأمر على إنتاج المنتجات الأولية والزراعية منها ويتم تصديرها على حالها أو إجراء تحسينات قليلة عليها، بل يجب الاهتمام بالإنتاج الصناعي. حيث يقوم الاقتصاديون في الوقت الحالي بالربط بين حالة التخلف والتخصص في الإنتاج الأولي.[2]

وهناك مفهومين يتقاربان فيما بينهما وهما النمو والتنمية، ويجرى حاليا التفريق فيما بينهما فالنمو يشمل بالأساس زيادة في الناتج القومي دون حدوث تغييرات ملموسة ومهمة في الجوانب الأخرى، أما التنمية فهي زيادة على النمو حدوث تغييرات واسعة ومهمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.[3]

ومن خلال المفاهيم السابقة فان التنمية الاقتصادية هي عملية تغييرات هيكلية في الإنتاج والبنيان الاقتصادي، والذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني الحقيقي وتوسيع مصادره، مع التوزيع العادل للدخل الوطني والثروة، مما يسمح بالقضاء على البطالة والفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

ويقصد بالتغيير في هيكل الإنتاج والبنيان الاقتصادي تنويع مصادر الإنتاج الوطني ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، من بينها تطوير إنتاج في القطاع الصناعي، وعدم اعتماد على مصادر واحدة للدخل خاصة في الدول المنتجة للنفط، لتفادي وقوع في مصيدة ركود الأسواق إنتاج معين، والذي يعتبر مصدر دخل الأكبر من طرف الدول، وهذا من اجل زيادة وتوسيع في الإنتاج الوطني.

2.أهداف التنمية الاقتصادية:

تتعدى أهمية التنمية الاقتصادية لكونها معالجة للمشكل الاقتصادي في البلد، بل تمتد إلى معالجة مشاكل اجتماعية وسياسية، لما تلعبه عملية التنمية من دور مهم في تحسين الظروف معيشية لأفراد المجتمع، وتحقيق حياة كريمة لهم، ومن أبرز أهداف التنمية الاقتصادية نذكر منها:

1.2 زيادة في الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل القومي الحقيقي من أهم أهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، والسبب في ذلك هو تحسين الظروف المعيشية ومجابهة الفقر لأفراد المجتمع، وزيادة النمو السكاني لا يتم إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، خاصة إذا كانت هذه الزيادة نتيجة إحداث تغيرات هيكلية وعميقة في البنية الاقتصادية.[4]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية واخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص النظريات الاستراتيجية المشكلات**، مطبعة البحيرة الإسكندرية، سنة 2008 ص ص 82-81

[2] مرجع سابق، ص82-83

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، اربد، سنة 2006، ص 178

[4] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، سنة 2014، ص 26

ولكي تكون الزيادة في الدخل الوطني، يجب أن تكون الزيادة في كمية السلع والخدمات هي سبب الزيادة في الدخل الوطني وليس الارتفاع في الأسعار، أي يكون الدخل حقيقي وليس نقدي.[1] وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحددها مجموعة من العوامل في تلك الدول، كتوفرها على الإمكانيات المادية والفنية والتكنولوجية، ومعدل زيادة السكان، بحيث يعتبر السكان مصدر مهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية في حالة توظيفهم بشكل مدروس مع التدريب على المهارات، فكلما كان معدل ارتفاع السكان كبير كلما أجبرت الدولة على العمل على زيادة الدخل الحقيقي من اجل توفير الحاجيات الأساسية للزيادة السكانية.[2]

وبالتالي فان الزيادة الحقيقية للدخل الوطني تعد من المظاهر الأساسية للتنمية الاقتصادية، باعتبارها تؤدي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخل وإلى تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، والقضاء على البطالة والفقر. والزيادة الحقيقية للدخل يجب أن تكون نتيجة تغييرات هيكلية في الإنتاج وعدم الاعتماد على مصدر معين للدخل.

2.2 الزيادة في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد:

تتمثل زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الزيادة في المستوى المعيشي المادي لأفراد المجتمع، بحيث يعتبر انخفاضها عن المستوى المطلوب من المظاهر الأساسية لتخلف الدول.[3]

ولقد تطرقنا في مفهوم التنمية الاقتصادية في حقبة السبعينيات كيف نادى الاقتصاديون بضرورة رفع المستوى المعيشي للسكان في الدول التي حققت مستويات كبيرة في الدخل الوطني إلا أن المستويات المعيشية فيها تدهورت. بحيث يعتبر من الأهداف الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولكي يتمكن أفراد المجتمع من توفير الحاجيات الأساسية المادية للحياة مثل المأكل والملبس والمسكن وتحسين المستوى المناسب للصحة والثقافة والتعليم، يجب رفع مستوى المعيشي للأفراد بدرجة كافية، ويحدث ذلك بواسطة الزيادة في الدخل الوطني بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان مما يسمح بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل من أجل تمكينهم من تحقيق هذه الغايات.[4]

ولهذا فان الزيادة في رفاهية الأفراد لا تتم إلا من خلال زيادة دخولهم الحقيقية من السلع والخدمات، وتلبية الحاجات الأساسية لهم للحياة، وهذا ما يسمح من رفع المستوى المعيشي وتوفير حياة كريمة لهم.

3.2 تقليل التفاوت وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة:

إن التوزيع العادل للدخل والثورة الناتجة عن عملية التنمية الاقتصادية ضرورة مهمة لتحقيق الزيادة في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وهذا بسبب أن زيادة الدخل الوطني الحقيقي لا تعني بالضرورة زيادة الدخول الحقيقية للأفراد إلا إذا صاحبها التوزيع العادل للثورة والدخل، والذي يعتبر هدف مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وهذا ما تعاني منه اغلب الدول النامية، حيث تعرف انخفاضا في الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد منه، واختلالات في توزيع الثروات والدخول، بحيث تستحوذ الفئة الغنية القليلة من أفراد المجتمع على اغلب تلك الثروة والدخل، وفي المقابل غالبية السكان يعانون من الفقر وانخفاض في مستوى الدخل الحقيقي لديهم، مما ينتج عنه تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، ويزداد الأمر خطورة كلما ارتفع حجم السكان، وهذا ما يؤدي إلى هدر واكتناز الأموال لدى الطبقات الغنية. ولذلك فان الزيادة في

---

[1] محمد خليل برعي، على حافظ منصور، **التخلف والتنمية**، دار الثقافة العربية، سنة 1990، ص41

[2] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 26

[3] محمد خليل برعى، على حافظ منصور، نفس المرجع، ص 41

[4] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، نفس المرجع، ص 26

القدرة الإنتاجية الناتجة عن عملية التنمية الاقتصادية يجب أن يصاحبها خلق الطلب عليها بسبب الحاجة إليها، ومن أهم أدوات خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الفقيرة، والتي تعتبر الأوسع والأكثر حجما في المجتمع.[1]

ومنه نستخلص أن عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي، وان يصاحبها توزيع الدخل لصالح الفقراء بشكل عادل، لرفع من مستوى معيشي والحاجات الأساسية لأغلب أفراد المجتمع، وزيادة إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال خلق الطلب على الإنتاج الناتج عن عملية التنمية.

4.2 تعديل وتوسيع الهيكل الإنتاجي:

إن الهدف من التنمية الاقتصادية هو توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لان التنمية ليست مجرد زيادة في الدخل الوطني أو الرفع من متوسط الدخل الفردي، بل يجب التوسع ليشمل مختلف القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، ونتيجة لاعتماد كثير من الدول النامية على القطاع الزراعي وجعلها عرضة للعديد من التقلبات في الأسعار والإنتاج، يجب على الدولة بناء صناعات تحويلية وتوسع في الهيكل الإنتاجي لإمداد الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة، وتسعى التنمية الاقتصادية إلى تحسين قاعدة التخلف الإنتاجي وتقادمها في ظل ضعف درجة التشابك بين القطاعات ووجود تبعية للخارج.[2]

ولذلك تهدف التنمية الاقتصادية إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، من خلال الاهتمام بالصناعة وتوسيع الطاقة الإنتاجية، فزيادة على وجوب الاهتمام بالزراعة أو الفلاحة عموما يتعين كذلك الاهتمام بالصناعة، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتنوع الإنتاج في المجتمع. ومما لا شك فيه أن تقدم القطاع الصناعي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية بصورة ذاتية، وهذا نتيجة ما يقدمه من أساليب ومعدات وأدوات ومستلزمات الإنتاج، تؤدي إلى ارتفاع الطاقة الإنتاجية في القطاع الصناعي والزراعي معا، نتيجة لوجود تبادل للمنافع بينهما، فالزراعة تمد الصناعة بعناصر عديدة للإنتاج مثل المواد الأولية، والصناعة تمد الزراعة بعناصر عديدة للإنتاج كالآلات والمعدات التي تساعد على الزراعة، مما ينتج عنه زيادة كبيرة في إنتاجيتهما.[3]

5.2 تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي:

يعتبر الاستقلال الاقتصادي من أهم مظاهر التنمية الاقتصادية، والتبعية الاقتصادية للخارج من مظاهر التخلف الاقتصادي، وهذا بسبب تأثير القرارات الخارجية على المؤشرات الاقتصادية داخل البلد، وبالتالي لا يمكن للاستقلال السياسي أن يكون استقلالا كامل إلا إذا صاحبه الاستقلال الاقتصادي.

وما يقصد بالاستقلال الاقتصادي في الدول المتخلفة ليس الاكتفاء الذاتي بالنسبة للعالم الخارجي، باعتبار أن التنمية الاقتصادية تستلزم التعاون مع الدول الخارجية، وإنما المقصود هو تغيير طريقة وكيفية التعامل. والاستقلال الاقتصادي يتمثل في:[4]

- ✓ الحرية الكاملة في بيع منتجاتها لمن يقدم أحسن الأسعار، والحرية التامة في شراء مستورداتها من الدول التي تتقدم بأفضل العروض من حيث الأسعار المنخفضة ووجود المنتوج.

---

[1] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 27

[2] مرجع سابق، ص ص 27-28

[3] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83

[4] محمد خليل برعى، على حافظ منصور، مرجع سبق ذكره، ص39-40

- ✓ عدم تمركز الاحتياط النقدي للدولة في دولة أجنبية أخرى، وعدم ارتباط نقدها بنقد دولة أجنبية، فغالبا ما تكون السياسة النقدية في الدول المتخلفة تابعة للسياسة النقدية بالدولة الأجنبية، وبالتالي أي اضطرابات تشهدها العملة في الدول الأجنبية ستؤثر على عملة الدول المتخلفة.
- ✓ لا وجود للسيطرة والتحكم الأجنبي على موارد الدولة الوطنية ولو جزء منه، بحيث لا يؤدي ذلك على حساب التطور الاقتصاد الأجنبي، لأنه من المعروف أن الدول المتقدمة تسعى إلى استغلال موارد الدول المتخلفة لصالح اقتصادها القومي، وهذا عبر سيطرة شركات وبنوك الدول المتقدمة على استغلال الموارد القومية للدولة المتخلفة والتحكم فيها وتحويلها لصالحها.

المطلب الثاني: مستلزمات ومقاييس التنمية الاقتصادية

1.مستلزمات التنمية الاقتصادية:

لتحقيق التنمية الاقتصادية يجب توفر عدة مستلزمات والتي تعتبر من ضروريات عملية التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المتطلبات نذكر:

1.1 تجميع رأس المال:

لقد اتفق معظم الاقتصاديون بدور تجميع رأس المال الحقيقي كأحد للمتطلبات الكبرى في عملية التنمية الاقتصادية، ويستلزم ذلك زيادة حجم المدخرات الحقيقية، ونظاما ائتمانيا وماليا يسمح للمستثمرين بالحصول على الموارد اللازمة ثم القيام بعملية الاستثمار، ومن اجل أن تستخدم تلك الموارد لإنتاج السلع الرأسمالية، ولذا في ظل عدم وجود مدخرات حقيقية إضافية فان الزيادة الموارد النقدية قد تخلق تضخم، ومن ابرز النقاط الأساسية هي أن تكاليف التنمية يجب أن لا تقاس على أساس نقدي بل على أساس حقيقي، والتكاليف الحقيقية للتنمية هي تكاليف الموارد التي تخصص لتنفيذ برنامج التنمية والخدمات الداخلية والخارجية، والمعدات اللازمة لعملية التنمية، والسلع والخدمات الإضافية التي يرتفع الطلب عليها في فترة الإنفاق على التنمية، وبصفة عامة لزيادة الإنتاج يتطلب الأمر زيادة الموارد والمدخرات و تجميع رأس المال بدرجة اكبر.[1]

ورأس المال يعتبر من حيث معدل تراكمه وتوفره على المحددات الأساسية للقدرة الإنتاجية في الدول ومعدل تغيرها، ولذا يمثل أحد مظاهر مستوى التقدم الذي وصلت إليه هذه الدول، وعنصر حاسم في الوصول إلى نسب نمو اقتصادية مرتفعة، وتدعى الإضافات إلى رأس المال في الدولة بالاستثمار الوطني. ولا شك أن ارتفاع معدل الاستثمار في المجتمع ما يدل على أن الدولة تقوم بمجهودات كبيرة لزيادة الطاقات الإنتاجية فيها، وهذا عبر إقامة مصانع جديدة. زيادة على ذلك الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمبتكرات التي تساعد كثيرا في الرفع من إنتاجية العمل، وهنا تظهر الأهمية البالغة لرأس المال في خلق القدرات والطاقات الإنتاجية ومن ثم رفع وزيادة مستوى الإنتاج الوطني.[2]

[1] ميير بالدوين، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة جرانت اسكندر، مراجعة حسن زكي احمد، الدار القومية للطباعة والنشر، لا يوجد سنة النشر، ص 108

[2] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2017-2018، ص ص73-74

2.1 الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية أحد العناصر الأربعة للإنتاج والمحددة في النظرية الاقتصادية (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم)، وسميت بعنصر الأرض أي بما موجود فيها، وتشمل الأراضي الفلاحية على: المياه، الغابات، ومصادر الطاقة الأحفورية...الخ، زيادة على ذلك مصادر الطاقة الطبيعية المتجددة مثل الريح والشمس، ويشمل مفهوم الموارد الطبيعية المناخ المعتدل والموقع الجغرافي المتميز. ولذا تشكل الموارد الطبيعية كل شيء يدخل في العملية الإنتاجية يدرُّ منفعة يكون دور الطبيعة حاسم في تفعيل وجوده لا للبشر. ويعرف joseph stiglitz المورد الطبيعي بأنه المورد المتاح في الطبيعة ولم ينتج من طرف الإنسان.[1]

لقد اختلفت أراء الاقتصاديين حول دور الموارد الطبيعية في عملية التنمية الاقتصادية، فمنهم من يتشاءم من أن النقص المستمر في الموارد الطبيعية قد يهدد وقف التنمية، وانتشار البؤس بدرجة لم يعهدها الإنسان ويهدد بقاءه، ويرى البعض انه لا يوجد دلائل على الاستنفاذ العاجل لأي مورد طبيعي من المواد الأولية الأساسية باعتبار أن العالم وحدة واحدة، وحججهم في ذلك هو أن الأرض ممتلئة بالسلع بدرجة أكبر بكثير مما ننتج.[2]

وفي المقابل يرى الآخرون أن الموارد الطبيعية ليس لها دور أساسي وحاسم لتحقيق التنمية، بالرغم من

استطاعتها المساهمة في ذلك وتيسره، وحججهم على ذلك هو وجود بعض الأقطار التي تمكنت من تحقيق التقدم بالرغم من افتقارها النسبي لتلك الموارد، في المقابل هناك عديد من الدول النامية تحوز على موارد طبيعية وفيرة إلا أنها لم تتمكن من تحقيق التنمية. والملاحظ أن البلدان المتقدمة لها القدرة على تعويض النقص في الموارد الطبيعية أكثر من قدرة الدول المتخلفة على ذلك، ويرجح السبب في ذلك إلى حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها الدول المتقدمة، والتي تمكنها من الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج أثناء العملية الإنتاجية، إذ يحل عنصر إنتاج الوفير لديها محل عنصر الإنتاج النادر، وهو الأمر الغير موجود لدى الدول النامية، حيث قدرتها على إحلال عنصر إنتاج محلي آخر ضعيف، وهذا نتيجة نقص في رأس المال وانخفاض كفاءة العنصر البشري، وتأخر الفن الإنتاجي.[3]

3.1 الموارد البشرية:

يرى معظم الاقتصاديين أن الموارد البشرية هي المحدد الأساسي والنهائي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الغرار الاقتصادي فردريك هاربسون الذي يرى أن:" الموارد البشرية هي المكون الأساسي لثروة الأمم فالفرد هو المحرك الأساسي النشط والفعال، والذي يقوم بالعمل على تراكم رأس المال واكتشاف الطبيعة".[4] بحيث يعتمد استغلال الموارد الطبيعية و رأس مال في عملية التنمية الاقتصادية على الموارد البشرية والتي بدونها لا يمكن استغلال تلك الموارد، وبالتالي فان البلد الذي لا يتمكن من تطوير مهارات أفراده وتسخيرها بشكل فعال لخدمة الاقتصاد الوطني لا يكون بمقدوره تحقيق التنمية بمفهومها الشامل.[5]

---

[1] بن رمضان انيسة، بلمقدم مصطفى، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الخامس عشر جوان 2014، ص 295

[2] ميير بالدوين، ترجمة جرانت إسكندر، مراجعة حسن زكي احمد، مرجع سبق ذكره، ص 108

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 188-189

[4] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، 2006، ص 365

[5] عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 133

والموارد البشرية تلعب دور مهم في عملية التنمية، وذلك أن الإنسان هدفه التنمية ووسيلتها، والسبب في كون الإنسان هدف التنمية هو أن الغاية الأساسية للتنمية الاقتصادية هي رفع مستوى معيشة الإنسان بواسطة رفع مستوى دخله الحقيقي عبر رفع الإنتاج وتطويره وضمان توزيعه بشكل عادل، أما السبب في كون الإنسان وسيلة للتنمية فهو أن عملية التنمية تقدم وتنفذ وتجني ثمارها عبر نشاط الإنساني، ومن المستحيل وضع رؤية الحصول على التنمية بدون الاعتماد على العامل البشري كمصمم ومنفذ لها. وبما أن النظرية الاقتصادية تربط بالارتفاع في الإنتاج الحقيقي لأربع عناصر وهي التراكم الرأسمالي للموارد طبيعية والنمو السكاني والتقدم التكنولوجي، فان دور الموارد البشرية في تلك العناصر يكون واضحا حيث أن التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمجهودات سبق وان قام الإنسان بها في الماضي، والموارد الطبيعية يتم اكتشافها وتطويرها واستخدامها من طرف الإنسان، والتقدم التكنولوجي هو نتيجة لزيادة مهارات الإنسان ومعارفه وقدراته للتقدم العلمي والفني الذي يكون فيه الإنسان دور مهم، والنمو السكاني يمثل أساس في نمو الموارد البشرية. ومن هنا يتبين الدور المهم التي تلعبه الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية.[1]

4.1 التكنولوجيا:

يجرى تعريف تكنولوجيا على أساس أنها " الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء عملية الإنتاجية، بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع"[2]

وللتكنولوجيا دور مهم من خلال مساهمتها في:[3]

- ✓ زيادة القدر المتوفر من الموارد الطبيعية بواسطة الاكتشاف والاستكشاف وإضافة موارد جديدة، أو عن طريق ابتكار طرق أكثر فعالية في الكشف عما هو موجود من موارد الطبيعية.
- ✓ إضافة عناصر جديدة للموارد الاقتصادية، تتيح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد، أي ارتفاع درجة الانتفاع الاقتصادي منها.
- ✓ ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتوفرة في العمليات الإنتاجية.
- ✓ اكتشاف أساليب وطرق إنتاج جديدة تسمح بزيادة الإنتاج وتقليل الكلفة وتحسين نوعية الإنتاج.

وفي الوقت الراهن تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا لعوامل عديدة من بينها:

- ✓ اعتماد معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.
- ✓ الاهتمام بتطوير المعدات والأجهزة الحربية، وكذلك في المجالات الأخرى مما أدى إلى الاهتمام أكثر لإحداث تطور تكنولوجي.
- ✓ أصبح التطور التكنولوجي كأداة للمنافسة بين المشروعات، والتي لا تكون الفروقات في أسعارها كأساس في المنافسة فحسب، بل القدرة على ابتكار سلع جديدة ووسائل إنتاج جديدة تساهم في تطور نوعية وجودة الإنتاج.

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 192-193

[2] قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 74

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، نفس المرجع، ص ص 197-198

2.مقاييس التنمية:

يوجد عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية لقياس التنمية ومن أهمها:

1.2المقاييس الاقتصادية:

1.1.2 الناتج القومي الإجمالي:

لقد اعتبر في البداية بأن التنمية ما هي إلا زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي في مدة زمنية طويلة، بحيث يجب أن تكون الزيادة حقيقية وتستبعد التغيرات الموجودة في الأسعار واحتساب الناتج بأسعار ثابتة، ما يعاب على هذا المقياس أن النمو السكاني لا يؤخذ بعين الاعتبار، ولا يظهر التكلفة التي يتحملها أفراد المجتمع من جراء التحضر والتلوث والتصنيع، كما أن هذا المقياس لا يعكس توزيع الدخل بين فئات المجتمع، زيادة على ذلك صعوبة مفاهيمية في قياس الدخل.[1]

2.1.2 الناتج القومي للفرد:

أصبح مقياس التنمية هو حدوث زيادة في ناتج الفرد لمدة زمنية طويلة، وفي هذا المقياس يؤخذ معدل النمو السكاني بعين الاعتبار، بحيث يجب أن تكون نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من نسبة زيادة السكان لكي تتمكن من تحقيق زيادة الناتج القومي للفرد. وما يؤخذ على هذا المقياس هو إمكانية حدوث زيادة في الفقر رغم ارتفاع الناتج القومي، إذا ما توجه الجزء الأكبر من الدخل إلى فئة قليلة من الأغنياء. وقد أثبتت الدراسات أن عدم العدالة في توزيع الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.[2]

3.1.2الحاجيات الأساسية:

بعد موجة الانتقادات التي وجهت لمقياس دخل الفرد نتيجة لخيبة الأمل مع مقاربات النمو وتوزيع الدخل، قام المفكرون بالتوجه نحو استخدام معيار إشباع الحاجيات الأساسية. ويؤكد هذا المفهوم على وجوب تلبية وتوفير حاجيات الأساسية للسكان من الغذاء والكساء والماء والخدمات الصحية والتعليمية. وبذلك أصبح مقياس التنمية هو حجم إشباع الحاجيات الأساسية للسكان والوصول إلى أعلى مستوى من الرفاهية.[3]

2.2 المقاييس الاجتماعية:

هناك عدة مقاييس تعكس الوضع الاجتماعي للأفراد ومدى رفاهيتهم ومن بين هذه المعايير هي مؤشر الخدمات الصحية ومؤشر خدمات التعليم ومؤشر التغذية، وما يعاب عليها أنها معايير فردية وتحسن مقياس واحد لا يعني تحسن باقي المعايير، لذا قام المفكرون بوضع مقياس للتنمية يشمل أكثر من معيار من معاير الرفاهية الاجتماعية ويتمثل في:

1.2.2. مؤشر نوعية الحياة:

قام موريس (D Morris) والذي يعد من المفكرين في هذا المجال بتطوير مقياس للتنمية جديد وهو مقياس نوعية الحياة، والذي يتكون من ثلاث جوانب اجتماعية وهي الوفيات عند الأطفال، وتوقع الحياة عند الميلاد، ومعرفة القراءة والكتابة عند العمر 15 سنة، ويقيس هذا المؤشر حجم الانجاز المحقق من إشباع الحاجيات

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص23

[2] مرجع سابق، ص 23

[3] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية (مفاهيم– نظريات– تطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا، الإسكندرية، 2012، ص17

الأساسية، وزيادة مستوى الرفاهية للسكان، وبحسب متوسط المكونات الثلاثة، يحمل كل واحد منهم وزن 33%. ويقيس هذا المؤشر مستوى تحقيق التنمية للبلد من واحد إلى مئة، حيث يمثل الأول مستوى متدني والثاني مستوى أعلى. [1]

فبخصوص مؤشر توقع الحياة فان العمر 77 سنة هو الحد الأعلى، والذي يمثل مئة و28 سنة هو الحد الأدنى ويمثل واحد، وبالتالي ضمن هذه الحدود فانه يتم ترتيب البلد وفق مؤشر توقع الحياة من واحد إلى مئة. أما بالنسبة لوفيات الأطفال فإن مؤشر 9 الوفيات من كل ألف طفل يمثل الحد الأعلى، والحد الأدنى يمثل 229 وفاة لكل ألف طفل. أما بالنسبة لمعدلات القراءة والكتابة فتقاس من واحد إلى مئة بالمائة. وحالما يتم ترتيب حالة الدولة بالنسبة إلى المؤشرات الثلاثة على المقياس ضمن حدود من واحد إلى مئة، فإن الرقم القياسي المركب بالنسبة للبلد المعني يقاس من خلال المكونات الثلاثة، مع تقديم وزن متساوي لكل منهم.[2]

ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذا المقياس هو انه مؤشر محدود، ولا يستبدل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بل يكمله، كما انه لا يعطي تفسير الهيكل المتغير للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي ولا يقيس النمو الاقتصادي، ولا يمثل الرفاهة الكلية أي مستوى إشباع الحاجات الأساسية بل هو مؤشر يقيس نوعية الحياة.[3]

2.2.2مؤشر التنمية البشرية:

يعتبر مقياس التنمية البشرية حديث نسبيا وتم التوصل إليه في برنامج الأمم المتحدة في سنة 1990، وهو كذلك من المعاير المركبة إلى جانب مؤشر نوعية الحياة، ويتكون من ثلاث معايير فرعية وهي معيار العمر المتوقع عند الميلاد كمؤشر صحي، ومعيار التحصيل العلمي كمؤشر تعليمي والذي يتفرع إلى معيارين وهما معرفة القراءة والكتابة بوزن ثلثين (3/2) ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن الثلث (3/1)، أما المعيار الثالث والذي يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي كمؤشر اقتصادي.[4]

وكما هو الحال مع مقياس مؤشر نوعية الحياة يتم بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية بحيث ترتب كل الدول على مقياس يبدأ من صفر وهي مرتبة متدنية حتى يصل إلى واحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية، وباستخدام هذه المكونات الثلاثة وبالاستعانة بمعادلة معقدة إلى البيانات العائدة ل 175 دولة مختلفة، فان مقياس مؤشر التنمية البشرية يقوم بتقسيم كل الدول إلى ثلاثة أقسام وهي التنمية البشرية المتدنية (0-0.5) والتنمية البشرية المتوسطة من (0.5-0.79) والتنمية البشرية المرتفعة من (0.8-1.0).[5]

ومن الانتقادات التي وجهت لهذا المقياس أن ثلاث مؤشرات لا تعد كافية لقياس التنمية البشرية، كما انه يعتبر مقياس نسبي وغير مطلق، بحيث إذا تحسنت كل الدول بنفس المعدل فان البلدان الفقيرة لا يتغير موقعها، كما أن المقياس لا يعير الاهتمام إلى

---

[1] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص ص17-19

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص24-25

[3] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص ص18-19

[4] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2000، ص ص 79-80

[5] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، نفس المرجع، ص19

عدم المساواة الكبيرة، كما انه يغفل مؤشر الحرية الإنسانية والشعور بالأمان. وفي الأخير يري بعض المفكرين أن المقياس ناتج فردي حقيقي بالإضافة إلى بعض المؤشرات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والسكن والتغذية قد يكون الأفضل لقياس التنمية.[1]

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية الاقتصادية.

يقصد بالإستراتيجية التنموية بأنها المسار الذي يجب أن تسير عليه جهود التنمية لتحقيق أهدافها والخروج من بؤرة التخلف، مع تحديد الطرق والوسائل المناسبة لتحقيقها.[2]ومن هذا التعريف نستخلص أن إستراتيجية التنمية الاقتصادية هي رؤية موضوعية، تأخذ العناصر والموارد والوسائل المتاحة التي تدخل في عملية التنمية بعين الاعتبار، مع وضع طريقة مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل. وبالتالي إستراتيجية التنمية الاقتصادية ترتكز على عدة قطاعات وجوانب أهمها:

1. الاستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية (دور قطاع الزراعي في التنمية):

يعتبر القطاع الزراعي مساهم مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يكون له دور كبير في خلق الناتج القومي في معظم الدول النامية، ويمكن أن تكون مساهمتها أكثر من القطاعات الأخرى، كما أن القطاع الزراعي يستوعب اكبر عدد من اليد العاملة في الاقتصاد، كما تمثل الصادرات الفلاحية الجزء الأكبر من صادرات في الدول النامية، وهذا نظرا لأهمية القطاع الزراعي رغم اختلاف درجة أهمية القطاع في اقتصاديات الدول النامية.[3]

إلا انه يوجد كثير من الدول النامية لها قيمة الصادرات الفلاحية قليلة مقارنة بالصادرات الكلية خاصة الدول المنتجة للنفط، وكثير من تلك الدول تستورد نسبة عالية من المنتجات الفلاحية، على غرار القمح والسكر والبن، مقارنة بصادراتها الفلاحية التي تكون قليلة جدا.

ويكمن دور القطاع الزراعي في عملية التنمية من خلال مساهمته في:

1.1دور قطاع الزراعي في مساهمته في الناتج الوطني:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي توضح مدى التقدم الاقتصادي لأي دولة، ويتكون الناتج الوطني القومي من مساهمة مجموعة من القطاعات، ويعتبر القطاع الزراعي في أكثرية الدول النامية من أكبر المساهمين له.[4]وبالتالي كلما تطور وتقدم القطاع الزراعي، كلما زاد الإنتاج وزادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

2.1 دور القطاع الزراعي في تمويل التنمية الاقتصادية:

الزارعة تساهم في عملية تمويل التنمية الاقتصادية عبر مساهمتها المهمة في تكوين الدخل القومي، وبالتالي الدخل الفردي في معظم الدول النامية، مما يؤدي إلى تكوين مصدر رئيسي للادخارات المحققة في المجتمع سواء كانت هذه الادخارات خاصة أو عامة، وهذا باعتبار أن ادخارات الأفراد تعتمد على مداخيلهم الناتجة عن ممارسة النشاط الفلاحي، والادخارات العامة هي الناتجة عن الدخل الذي يتولد في الاقتصاد من مساهمة القطاع الزراعي بجزء مهم منه. وبالأخص أن هناك تجارب تاريخية أثبتت أن الدول المتخلفة والتي تمكنت من تحقيق التقدم الاقتصادي، اعتمدت في مختلف خطوات تنميتها وخاصة في المرحلة الأولى على الإنتاج

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص27

[2] هدى عبد الحميد على، **اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية**، مجلة دراسات، المجلد 20 العدد 2 /2019، ص48

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 226

[4]عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره، ص147

الفلاحي، باعتباره يشكل مصدرا فعالا في تمويل التنمية الشاملة بصفة عامة وخاصة تمويل التنمية الصناعية، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي لتلك الدول.[1]

3.1 دور القطاع الزراعي في توفير اليد العاملة:

إن معظم الدول النامية تحتوي على العمالة زائدة في القطاع الزراعي، مما تشكل مصدرا مهم يمنح القطاعات الأخرى وخاصة الصناعية بما يستلزمهم من القوى العاملة، ولذا فان تقدم وتطور القطاع الزراعي عبر استخدامه للآلات والماكينات الزراعية المتطورة، يؤدي إلى تقليل حاجتها في اليد العاملة، وتوفيرها لقطاعات أخرى خاصة القطاع الصناعي ولهذا فإن التطور الزراعي يساهم في توفير القوى العاملة للقطاعات الأخرى والصناعية.[2]

ومن خلال استقراء "كلارك" للتاريخ الاقتصادي، استنتج وجود علاقة قوية تربط بين التقدم الاقتصادي وانتقال اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى، فكلما حدث تطور في قطاع ما فسيكون للزراعة مصدر مهم في مد حاجاته من القوى العاملة.[3]

وبالتالي فإن تطور وتنمية القطاعات الأخرى يتطلب توفير اليد العاملة، إلا أن القطاع الفلاحي لا يكون عائق على ذلك باعتبار وجود نسبة البطالة مرتفعة في الدول النامية، بحيث تطور القطاعات الأخرى لا يكون بحاجة إلى اليد العاملة المشتغلة في القطاع الفلاحي.

4.1 دور القطاع الزراعي في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي:

تعتبر الزراعة المصدر الغذاء الوحيد والذي لا يمكن الاستغناء عنه أو تعويضه، مهما وصلت إليه الدولة والإنسان من تقدم، ولذا فإن تراجع القطاع الزراعي سيكون له تأثير كبير ومباشر على مختلف القطاعات الأخرى، مما يستلزم الرفع من الإنتاج الزراعي لمجابهة الزيادة السكانية والطلب المتزايد على الغذاء، وتعتبر تنمية القطاع الزراعي عبر تنفيذ سياسات زراعية مسألة إستراتيجية في توفير الغذاء وفي تحقيق الأمن الغذائي.[4]

5.1 دور القطاع الزراعي في توفير العملات الأجنبية:

الزراعة له دور مهم في تأمين النقد الأجنبي عبر توسيع المنتجات الزراعية الموجهة للتصدير وبالتالي وزيادة النقد الأجنبي من جهة، والحد من الصرف الأجنبي لهذا النقد على الواردات الزراعية الأجنبية من خلال توفيرها عبر الزراعة المحلية.[5]

6.1 دور القطاع الزراعي في تجهيز القطاع الصناعي:

القطاع الزراعي يساهم في تجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية، والقطاع الصناعي يعتمد بشكل كبير في نشاطاته على إمداد القطاع الزراعي بالمواد الأولية الضرورية لاستعمالها في الإنتاج الصناعي، واغلبها تكون في المراحل الأولى لعملية التصنيع، وخاصة أن الصناعات الزراعية تمثل اغلب الصناعات التي تكون في بداية تطور البلدان النامية، من خلال اعتمادها على المنتجات الزراعية

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، نفس المرجع، ص ص 226-227

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 227

[3] احمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص126-127

[4] كرار محمد عبد الغني، لعوج بن عمر، **أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطا**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2018/07، ص 134

[5] احمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، نفس المرجع، ص127

كمستخدمات الإنتاج الصناعي، بسبب ضعف تلك الدول على استيراد مستخدمات أخرى لقلة احتياطات العملة الصعبة المتاحة لديها.[1]

ويجب التنويه إلى أهمية نشاط الصناعات التحويلية الغذائية لتطور القطاع الزراعي، مثل تجفيف المنتجات الزراعية وإنتاج المصبرات الزراعية على غرار الطماطم، وتعتبر هذه الصناعات التحويلية مهمة جدا في عملية التنمية، من اجل تفادي إتلاف كميات مهمة من المنتجات الزراعية، مما لا يتكبد عليه خسائر للمستثمرين الزراعيين، واستغلالها في زيادة الإنتاج الصناعي وتصديره، وفي المقابل يتم استغلال فائض الإنتاج الزراعي.

2. الإستراتيجية المعتمدة في التنمية الصناعية (دور القطاع الصناعي في التنمية):

التصنيع هو عبارة عن تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية، وباعتبار أن القطاع الصناعي ديناميكي فان التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية ويحرص على تنمية العديد من القطاعات.[2] ويكمن دور الصناعة في التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1.2 مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي:

للقطاع الصناعي القدرة في المساهمة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي لتعزيز الاستقلال السياسي، والذي أصبح ضرورة ملحة لا غنى عنها في ظل وجود عالم تتضارب فيه المصالح، بحيث تتواجد به العديد من مراكز القوى التي تعمل على الضغط في مختلف الدول أو هذا البلد أو ذاك، بحيث تقوم هذه القوى باستغلال الحاجة الاقتصادية التي تظهر لدي بعض الدول في تلبية احتياجاتها من الخارج، وبالتالي تعمل عملية التصنيع على تحقيق القدرة الذاتية لتحقيق التطور الاقتصادي والتقليل قدر الإمكان من التأثير على استقلالها الاقتصادي.[3]

ولعل أبرز هذه القوى ظهور مجموعة من التكتلات للدول المتطورة صناعيا على غرار الاتحاد الأوروبي وإنشاء المجموعة العشرين التي تعتبر أكثر20 دول متقدمة وتعمل هذه التكتلات سويا حفاظا على مصالحها الاقتصادية والسياسية وتطويرها على حساب الدول النامية والمتخلفة.

2.2 مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن تطور وتنمية القطاع الصناعي يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال مساهمته في تقليص الاعتماد على تصدير السلع والمواد الأولية، والتي تكون خاضعة إلى تقلبات عائدات صادراتها، مع ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المصنعة، كما أن أسعار المنتجات والسلع المصنعة أعلى من أسعار السلع والمواد الأولية، مما ينعكس على الناتج المحلي الحقيقي ونسب التبادل التجاري وعلى ميزان المدفوعات، وبالتالي فان تطور وتنمية الصناعة يؤدي إلى تجنب التقلبات وأثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.[4]

---

[1] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نفس المرجع، ص 230

[2] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص 98

[3] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 233

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 172

ومن الأمثل على ذلك نجد أن صادرات البترول تخضع إلى تقلبات كثيرة لأسعار السوق الدولية، وبالتالي من الأفضل أن يتم تصنيع وتصدير منتجات نفطية نهائية للاستهلاك، مما يساهم في تفادي التقلبات في الأسعار وزيادة مداخيل العملة الصعبة وتحسن ميزان المدفوعات والناتج المحلي الحقيقي.

3.2. مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التغيير الهيكلي في الاقتصاد الوطني:

إن التوسع والتقدم الصناعي يساهم في توسيع وتنويع الإنتاج والدخل الوطني، مما يؤدي إلى إحداث التغييرات الهيكلية والمقصودة في الاقتصاد، وإزالة التشوهات في الهيكل الاقتصادي والذي يوجد في اغلب الدول المتخلفة وتعاني منه، والمعروف أن صلب التنمية هو في التغييرات الهيكلية والذي يرافقها النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاديات المتقدمة.[1]

4.2. مساهمة القطاع الصناعي في تعزيز الصادرات وتنميتها:

ينتج القطاع الصناعي مختلف أنواع السلع المصنعة، جزء منها مخصص للأسواق المحلية وجزء آخر مخصص للتصدير، كما أن الفائض من السلع المخصص نحو الأسواق الداخلية يوجه للتصدير، مما ينعكس الأمر بالإيجاب على ميزان التجاري وميزان المدفوعات، ويرفع من توفير العملة الصعبة للاستفادة منها لاستيراد الأنواع أخرى التي تحتاجها الأسواق المحلية والاقتصاد الوطني.[2]

ويجب أن ننوه إلى أن الأمر ليس من السهل أن كل فائض في الإنتاج المحلي يتم تصديره، بسبب سيطرة اللولبيات والدول المتقدمة على الأسواق الخارجية، وإجبار دول الأخرى على القيام باستيراد منتجاتها، خاصة إذا كانت الدول المستوردة الخاضعة للدول المتقدمة سواء بالاتفاقيات المبرمة بينهم أو بالوصاية أو الحماية الأمنية، ولذا يجب التخصيص في إنتاج السلع التي تعرف ندرة عالمية أو تكون لها ميزة في الإنتاج غير المتوفر في الدول الأخرى.

5.2. مساهمة القطاع الصناعي في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة:

القطاع الصناعي يساهم في التشغيل باعتبار أن نشاط الإنتاج الصناعي ديناميكي بطبيعته مقارنة بالنشاط الإنتاج الأولي والزراعي، وبالتالي تنمية وتطور القطاع الصناعي سوف تمكن من القدرة على استيعاب عنصر العمل الفائض، والذي يكون بصورة بطالة المقنعة في القطاع الزراعي والذي تعاني منه اغلب الدول النامية.[3]

وبالتالي هنا تبرز أهمية القطاع الصناعي في مرافقة عملية التنمية الزراعية، والعمل على فعاليتها الاقتصادية من خلال احتواءها لليد العاملة الزراعية، والتي أحيلت للبطالة جراء استبدالها بالآلات والمعدات والتقنيات لزيادة الإنتاج الزراعي، ومما يؤدي القطاع الصناعي إلى التقليل من الأضرار الجانبية لعملية تحقيق التنمية الزراعية الواجبة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

6.2. مساهمة القطاع الصناعي في توفير احتياجات الأفراد:

القطاع الصناعي يساعد على توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الغذائية، ويساهم من خلال ذلك في رفع المستوى المعيشي لهم وتطويره، وهو الغرض الذي تستهدف انجازه عملية التنمية، وخاصة أن هذا الاستهلاك يرتفع نتيجة ارتفاع الدخول وزيادة عدد السكان وزيادة درجة التحضر، وارتفاع المستويات الثقافية وهو ما يشمل عملية التنمية. [1]

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 171

[2] على جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق سبل النهوض**، الطبعة الاولى، دار جليس الزمان، عمان، 2014 ، ص225

[3] محمد عبد العزيز عجمية واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 166

7.2 تقوية الروابط مع القطاع الزراعي وبقية القطاعات:

إن الصناعة تقوم بتوفير العديد من السلع المصنعة كمتطلبات للإنتاج الزراعي، وفي الوقت نفسه تستخدم المنتجات الزراعية كمواد خام، ولذا فان تطور الصناعة يساهم في تعزيز الروابط بين القطاعين الصناعي والزراعي لما في ذلك منفعة لكليهما وللاقتصاد الوطني ككل. ونفس الأمر فيما يخص القطاعات الأخرى حيث يوفر القطاع الصناعي العديد من السلع المصنعة الموجه إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، على غرار قطاع النقل، قطاع الإسكان وقطاع إنتاج الطاقة. ولذا فان تطور القطاع الصناعي من شانه أن يعزز الخلفية والأمامية مع القطاع الزراعي ومع بقية القطاعات الاقتصادية، وارتفاع الإنتاجية والنمو في الصناعة التي يتحول أثرهما إلى القطاعات الأخرى ثم إلى الناتج المحلى الإجمالي.[2]

8.2 مساهمة القطاع الصناعي في عملية تحديث وتطوير التكنولوجيا:

القطاع الصناعي يعتبر أهم القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بالقدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات التكنولوجية والعلمية واستغلالها، وهذا نتيجة ارتباطه باستعمال رأس المال بشكل أوسع من غيره، الأمر الذي يمكنها من إدخال إنجازات التكنولوجية والعلمية من خلال ذلك، علما أن هذا الأمر لا يكون أثره على عملية الانتفاع منها فقط، وإنما يستطيع على إحداث التكييف والتحوير في المجالات التكنولوجية، ويمكن من جراء استخدام رأس المال من تحقيق المساهمة في إحداث تطور في المجال العلمي والتكنولوجي.[3]

9.2 مساهمة القطاع الصناعي في اكتساب المهارات:

التصنيع يساعد على تطوير مهارات وقدرات العاملين بسبب اعتماد التصنيع على طرق ووسائل إنتاج حديثة تشمل تحسين وتطوير العاملين، مما يؤدي إلى تطوير العنصر البشري في الاقتصاد، ولا يقتصر تأثير ذلك على القطاع الصناعي وإنما يساهم في توفير المهارات والقدرات ليشمل قطاعات أخرى للعمل فيها، عبر انتقال بعض العاملين الماهرين من القطاع الصناعي إلى القطاعات الأخرى ولذلك يساعد القطاع الصناعي في عملية التطور للقطاعات الأخرى[4]

ومن خلال كل ما تم التطرق إليه، فان تحقيق التطور في القطاع الصناعي من شانه أن يساهم في تحسن الوضعية الاقتصادية للدول من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا من خلال مساهمته في تكوين الناتج المحلي أو الزيادة في التشغيل أو في الصادرات، والاهم مساهمته في التغييرات الهيكلية للاقتصاد الوطني. ولهذا فإن تطور وتقدم هذا القطاع يعتبر ضرورة ملحة لتحقيق التقدم في قطاعات الأخرى ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3. إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية:

إستراتيجية الحاجات الأساسية هي إحدى الاستراتيجيات الحديثة التي تهدف إلى ضمان الحاجات الأساسية للأفراد المجتمع من غذاء وسكن وكساء وتعليم وخدمات صحية وغيرها، وبرزت هذه السياسة نتيجة خيبة الأمل التي لحقت الاستراتيجيات المرتبطة بمقاربات النمو والعمالة وتوزيع الدخل، وقد ظهرت هذه الإستراتيجية في فترة السبعينات من القرن الماضي وأيدها البنك الدولي، وقد

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 235

[2] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-100

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 237

[4] مرجع سابق، ص ص 237-238

برّر أصحاب هذه الإستراتيجية حججهم في أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شانه أن يساهم في التقليل بدرجة اكبر من الفقر المطلق مما تحققه الاستراتيجيات الأخرى والتي تسعى إلى تعجيل النمو ورفع إنتاجية ودخل الفقراء.[1]

وتبنت منظمة العمل الدولية (ILO)مفهوم الحاجات الأساسية سنة 1976 في إطار المؤتمر العالمي للاستخدامات، وقامت الهند بتنفيذ هذه الإستراتيجية لأول مرة في خطتها الخماسية قبل سنتين من انعقاد المؤتمر، واستهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق الأهداف التالية:[2]

- ✓ توسيع الإنتاج الكثيف للعمل، لزيادة الإنتاجية ودخل السكان في المدن والريف، وخاصة الفئة الفقيرة منهم.
- ✓ تقديم الخدمات الصحية والتعليم والماء الصحي للتأكيد من محاربة الفقر
- ✓ تمويل هذه الخدمات يكون على عاتق الحكومات.

ولتبني هذه الإستراتيجية قدمت المبررات التالية:[3]

- ✓عادة ما تفشل استراتيجيات التنمية في تحقيق منفعة المقصودين.
- ✓أن دخل وإنتاجية الفئة الفقيرة يعتمد على تقديم خدمات التعليم والصحة.
- ✓استراتيجيات التنمية قد تستغرق وقتا طويلا لزيادة دخل الفقراء من اجل الحصول على الحاجات الأساسية.
- ✓أن الفقراء يسرفون في إنفاق دخولهم، وان توفير الخدمات الصحية والماء يمكن أن يقدم من طرف الحكومة
- ✓إيجاد صعوبة في مساعدة كل الفقراء في آن واحد دون منحهم الحاجات الأساسية.

وقد أشير إلى أن تلبية الحاجات الأساسية هو بمثابة التوجه نحو الاستهلاك بدل الاستثمار، وان ذلك يؤثر سلبا على النمو، وقد لا تكون هذه الاستراتيجية مستدامة على المدى الطويل. إلا انه في المقابل إن تلبية الحاجات الأساسية هو نوع من أنواع الاستثمار في رأس المال البشري والذي قد يكون منتجا، كالاستثمار في الصناعة.

وأشار (sing) إلى ضرورة أن يكون هناك تداخل وتكامل بين مواجهة الحاجات الأساسية وتشجيع التصنيع والتعجيل للتغيير الهيكلي، فهناك ضرورة تنفيذ كلا الاستراتيجيتين، ولكي تكون الحاجات الأساسية بشكل استدام هناك الحاجة إلى أن تتغير هياكل الإنتاج باتجاه الصناعة، وتنفيذ استراتيجية الحاجات الأساسية المناسبة لتحقيق التوزيع العادل للدخل ويمكنها أن تدعم عملية التصنيع.

وتتميز استراتيجية الحاجات الأساسية بما يلي:[4]

- ✓ عملية التنمية تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية لقاعدة عريضة من أفراد المجتمع وهي الفئة الفقيرة: بحيث تعمل التنمية من خلال هذه الإستراتيجية على توفير المتطلبات المعيشية، والتي لم تتمكن الفئات الفقيرة من الحصول عليها بفعل قوى السوق، وقد تكون هذه المتطلبات عبارة عن سلع وخدمات لا يتيسر لغير الحكومة تقديمها مثل خدمات التعليم والصحة ومياه والصرف الصحي.

---

[1] على جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، عمان، ص 228

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص176

[3] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107

[4] محمد عبد العزيز عجمية واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص201-202

- ✓ النهوض بمستوى القدرات وكفاءات القوة العاملة: بحيث يعمل هذا المدخل على ضمان توفير حد أدنى من الغذاء والعلاج والكساء والسكن للفئات الفقيرة، مما يزيد من قدراتهم الإنتاجية، وبالتالي فان الإنفاق على تلبية الحاجات الأساسية لا يعد تخصيصا للموارد من اجل استهلاك الأفراد بقدر ما يعد استثمارا في الموارد البشرية لما ينتج عنه ارتفاع في القدرة الإنتاجية للأفراد.

وفي بداية الثمينات شهدت الدول النامية تزايد في مديونيتها، وتراجع في نسب التبادل التجاري لديها، وأدى ذلك إلى إهمال استراتيجية الحاجات الأساسية لتلك الدول، من خلال التخلي عن سياسة الدعم الحكومي ومنح الإعانات. وفتح اقتصاداتها على العالم للتخفيض من العجز المالي، وتوجهت نحو برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي والذي عرفت ببرامجه الإصلاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي والخوصصة، مما أدى إلى التخفيض في الإنفاق على التعليم والصحة وارتفاع البطالة واتساع رقعة الفقر.[1]

4.إستراتيجية التنمية البشرية:

ظهر مفهوم التنمية البشرية من خلال إصدار أول تقرير حول التنمية البشرية من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1990، وقد تطرق التقرير إلى تعريف التنمية البشرية على انه "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس" ويعتمد هذا التعريف على ثلاثة خيارات للناس وهي: [2]

- العيش الطويل وبدون علل (يعبر عنها بمؤشر العمر المرتقب عند الولادة)
- اكتساب المعرفة (يعبر عنها بمؤشر الإلمام بالكتابة والقراءة)
- التمتع بالعيشة الكريمة (يعبر عنها بمؤشر متوسط الدخل الفردي الحقيقي)

وقد ربط تقرير الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي بأنهم متصلان ببعضهما وأن الأخير ضروري للتنمية البشرية، فاعتبر أن النمو وسيلة والتنمية البشرية غاية، ويعتبر المفهوم الجديد للتنمية البشرية أن الإنسان هو جوهر التنمية، ويجب أن تستجيب التنمية للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا.

1.4 دور التنمية البشرية على التنمية:

يعتبر الإنسان قائد التنمية الاقتصادية ومحورها وغايتها ووسيلتها في آن واحد، وأي تقصير في حياته سواء ارتبط الأمر بمعيشته أو صحته أو معرفته سوف يؤثر سلبا ومباشرة على التنمية الاقتصادية حدوثا وتدهورا، فالتنمية البشرية تعمل على توفير يد عاملة مؤهلة ومتدربة ومتعلمة وبصحة جيدة، وبالتالي الحصول على تعظيم الإنتاجية والعمل على الابتكار والتجديد.[3]

ولقد أصبح الاستثمار في رأس المال البشري في الدول المتقدمة بمختلف أنواعه أكثر من الاستثمار في رأس المال المادي، الأمر الذي أوجد القاعدة الضرورية لبناء ما يعرف اليوم التنمية البشرية، وأصبح واجبا قوميا ملحا. والاستثمار في العنصر البشري وتنميته كغيره من نواحي الاستثمار يحقق أقصى إنتاجية حدية ممكنة، ويعود بالنفع الاقتصادي على الفرد والمجتمع.[4]

إن مفهوم التنمية البشرية يعتمد على مجموعة من المرتكزات:[1]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 178

[2] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 19

[3] مرجع سابق، ص 180

[4] بكاري مختار، **الاستثمار في رأس المال البشري كخيار إستراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 2 (2019)، ص 30

- ✓ المرتكزات الاقتصادية وتشمل استثمار الموارد الطبيعية، من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والقضاء على البطالة وبناء البنى التحتية
- ✓ المرتكزات الاجتماعية والثقافية وتشمل العدالة الاجتماعية، التعليم، الرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي...
- ✓ المرتكزات السياسية وتشمل تحقيق الاستقرار السياسي البناء المؤسساتي، احترام حقوق الإنسان، النهج الديموقراطي.
- ✓ زيادة على ذلك هناك مرتكزات أخرى كالبيئية وغيرها

ومن خلال هذه المرتكزات فإن التنمية البشرية تعمل على تحقيق بيئة ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الاستقرار السياسي الذي يضمن للمستثمر استمرارية استثماراته وعدم تعرضه إلى تقلبات سياسية، والتي تؤدي اغلبها إلى تغيير القوانين العضوية، كما أن الاستقرار الاجتماعي للأفراد الذي تضمنه التنمية الاجتماعية والتعليم، والرعاية الصحية التي تقدم لهم، يخلق يد عاملة مؤهلة مستقرة اجتماعيا. فاليد العاملة المتعلمة والمهارية أفضل من اليد العاملة غير المتعلمة وغير المهارية، فالأولى تكون أكثر عطاء وبالتالي زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الوطني. وتعتبر البني التحتية ضرورة أساسية للمستثمر خاصة المستثمر الأجنبي، الذي يستورد مستلزمات الاستثمار ويصدر منتجاته. كما أن هذه الركائز تعتبر من مؤشرات التنمية الاقتصادية، ولهذا فان التنمية البشرية من الضروريات الأساسية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

2.4 أسس التنمية البشرية:

للتنمية البشرية أربع أسس وهي:[2]

- ✓ الإنتاجية: توسيع قدرات ومهارات الأفراد التعليمية والصحية والتدريبية يستهدف زيادة إنتاجهم وبالتالي دخولهم مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على إشباع حاجياتهم
- ✓ العدالة: بمعنى أن على جميع أفراد المجتمع أن تتاح لهم فرص متساوية من اجل المساهمة في العملية التنموية في المرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية فتكون استفادة عادلة من ثمار عملية التنمية.
- ✓ الاستمرارية: يعني أن تحقيق العدالة يمتد إلى الأجيال القادمة ولا يقتصر على الأجيال الحالية.
- ✓ المشاركة: وتتمثل في المساهمة الفعالة من طرف أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات التي تهمهم، من أجل ضمان أن تكون التنمية بهم ولهم.

المطلب الرابع: سياسات التنمية الاقتصادية.

1.السياسة المالية:

تمتلك السياسة المالية دور مهم في الحياة الاقتصادية وفي الأغلب عملية التطور وخاصة في البلدان النامية التي يكون فيه دور الدولة متزايد بشكل كبير، ويمكن أن تلعب السياسة المالية دور مؤثرا في جوانب عديدة في حالة ضمان فعالية استخدام الإجراءات التي تعتمدها، ومن بين تلك الجوانب نذكر:[3]

---

[1] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 180

[2] عياش بلعطال، **أثر سياسة التوسع في الانفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على التنمية البشرية في الجزائر**، Revue des Réformes MondialeK Economiques et Intégration En Economie، عدد 13 رقم 01 /2019، ص396

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 261-262

- ✓ التأثير في توزيع الموارد عن طريق توجيهها نحو مجالات معينة عن طريق سياسة الدعم الحكومي، كما يمكن تقليل الموارد إلى مجال معين عن طريق زيادة الضرائب في ذلك المجال، كما يمكن للدولة أن تلعب دور محوري عن طريق إقامة مشاريع في النشاط الذي ترغب توجيه الموارد فيه واستخدامها، أو تقوم بعدم إقامة المشاريع في النشاطات التي لا ترغب بتوجيه الموارد فيها.
- ✓ يمكن للسياسة المالية التأثير في توزيع الدخول وهذا من خلال نفقات الدولة عبر تحديد الدخل الذي يتم توزيعه على العمال الذين يشتغلون لديها مباشرة. ويمكن كذلك أن تؤثر على دخول الآخرين من خلال الضرائب عبر زيادتها أو تقليلها والإنفاق نحو المجالات التي تكون متعلقة بتقديم الخدمات للطبقات المحدودة الدخل.
- ✓ سياسة المالية تشجع عملية تكوين رأس المال عبر نفقات الدولة أو التنازل عن إيراداتها، عن طريق تنفيذ سياسة الدعم الحكومي لتشجيع القيام بالمشاريع الإنتاجية لتكوين رأس المال أو قيام الدولة بذلك بصورة مباشرة في مختلف المجالات.
- ✓ يمكن للسياسة المالية أن تحد من التضخم والتخفيف منه، بحيث تعمل على التوازن بين التدفقات العينية بما يؤدي إلى الاستقرار والثبات النسبي للأسعار وهذا عبر إيراداتها ونفقاتها.

وتلعب سياسة الدعم الحكومي دورا أساسيا في اختيار النشاطات التي يتم توجيه الموارد إليها وتكون ذات منفعة على المجتمع ككل وتقل فيها الأثار الجانبية. كما أنها تساعد على تقديم خدمات للفئات المحدودة الدخل مثل خدمات التعليم والصحة، والسكن، والنقل، وكذلك المرافق العمومية من اجل إعادة توزيع الدخل، والحد من التضخم عبر دعم الأسعار إلى جانب بعض الإجراءات الضريبية.

وبالتالي فإن لسياسة الدعم الحكومي دور محوري في التأثير على كل الجوانب العديدة السالفة الذكر، وسنتطرق إلى الموضوع بالتفصيل وتوضيح آلية عمل ذلك في المبحث الأخير من هذا الفصل.

2.السياسة النقدية:

تمثل السياسات النقدية مختلف النشاطات التي يؤديها البنك المركزي، من أجل التأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقود وأسعار الفائدة. أما التعريف الشامل والأوسع للسياسة النقدية هي كل الوسائل والأدوات التي يستعملها البنك المركزي للسيطرة والتحكم على عرض النقد وحجم الائتمان المقدم للنشاط الاقتصادي، والسيطرة على هيكل أسعار الفائدة بما يسمح ضمان استمرارية نمو النشاط الاقتصادي، والوصول إلى استخدام الكامل للعمالة بالإضافة إلى استقرار المستوى العام للأسعار.[1].

والسياسة النقدية تلعب دورا مهما في تعجيل التنمية وخاصة في الدول النامية عبر تأثيرها على توفير تكاليف الائتمان، والمحافظة على ميزان المدفوعات، والتحكم على التضخم.[2]وتلعب السياسة النقدية دور مهم في تسريع عملية التنمية من خلال:

1.2. تحديد المستوى المناسب لمعدلات الفائدة:

يتم تحديد معدلات الفائدة العالية في الدول النامية، بالإضافة إلى وجود تفاوت كبير بين معدلات الفائدة الطويلة الأجل ومعدلات الفائدة القصيرة الأجل، وكذلك فيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، والمعروف أن معدلات الفائدة المرتفعة تعيق عملية النمو الاقتصادي، أما معدلات الفائدة المنخفضة تساهم في تشجيع وتحفيز الاستثمارات الخاصة في النشاطات الاقتصادية، بحيث

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 221

[2] على جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 231

إتباع هذه السياسة الأخيرة والتي تساهم في تخفيض تكاليف الاقتراض، والتقليل من تكلفة خدمة الدين العام تؤدي إلى تسهيل عملية تمويل التنمية. وتؤدي كذلك إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي بسبب توفير تمويل غير مكلف للمستثمرين الأجانب.[1]

وفي المقابل تنفيذ سياسة معدلات الفائدة المنخفضة لها أضرار كذلك، حيث يمكن أن تشجع الاقتراض لأغراض المضاربة، والتي هي بدورها تعرقل تمويل الاستثمارات المنتجة من جهة وتؤثر سلبا على زيادة الادخارات من جهة أخرى. ولهذا يجب على البنوك المركزية أن تنتهج سياسة تمييزية لمعدلات الفائدة بحيث يفرض معدلات الفائدة المنخفضة لأغراض إنتاجية ومعدلات الفائدة المرتفعة لأغراض أخرى.[2]

2.2. توفير الائتمان لتشجيع النمو الاقتصادي:

إن استخدام وسائل الكمية والنوعية المعروفة لدى السياسة النقدية للسيطرة على الائتمان يجب أن تهدف إلى التأثير على نمط الاستثمار والإنتاج، والتحكم في ضغوط تضخمية هو هدف رئيسي من ذلك. وتعتبر الوسيلة الوحيدة الفعالة في الدول النامية للسيطرة على الائتمان هي نسبة الاحتياط القانوني باعتبارها وسيلة مباشرة ومؤثرة، أما وسيلة عمليات السوق المفتوح ووسيلة استخدام سعر الصرف غير الناجعة، باعتبار أن الأولى لا تؤثر في البلدان النامية لصغر حجم الأسواق المالية فيها وعدم تطورها واحتفاظ البنوك التجارية بنسبة سيولة كبيرة لعدم السيطرة الكاملة للبنوك المركزية عليها، أما الوسيلة الثانية غير فعالة بسبب قلة الأوراق المخصومة، احتفاظ البنوك التجارية باحتياطات نقدية كبيرة وكذلك قدرة هذه البنوك على خلق الائتمان هي اكبر في البلدان النامية.[3]

3.2تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود:

إن عدم تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود ينعكس على مستوى الأسعار وأي نقص في عرض النقود سيؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي، وكذلك مع تطور النشاط الاقتصادي سوف يصاحبه زيادة في الطلب على النقود لأغراض المعاملات والمضاربة، ولذا يجب على الدولة السيطرة على نشاطات المضاربة عبر وسائل التحكم المادية المباشرة، وكذلك التحكم على عرض النقود والقرض، من اجل منع إمكانية ارتفاع الأسعار شريطة ألا يؤثر ذلك على الاستثمار والإنتاج بشكل سلبي.[4]

4.2 فعالية في إدارة الدين العام:

تعتبر إدارة الدين العام من مهام البنك المركزي حيث تقوم بإصدار سندات الحكومية والتقليل من تكلفة خدمة الدين العام بهدف خلق الظروف المواتية لرفع من الاقتراض العام. وتعتبر سياسة معدلات الفائدة المنخفضة ضرورية لاستقرار وتعزيز سوق السندات الحكومية، ونجاح إدارة دين العام باعتبارها وسيلة لسياسة النقدية يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية متطورة.[5]

ويتمثل دور معدلات الفائدة المنخفضة في إنعاش سوق السندات الحكومية في عزوف الأفراد على الادخار أموالهم في البنوك التجارية لانخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي يزيد الطلب على السندات الحكومية في الأسواق المالية، أما إذا ارتفعت أسعار الفائدة في

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 222

[2] على جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 232

[3] مدحت القريشي، نفس المرجع، ص 223

[4] على جدوع الشرفات، نفس المرجع، ص 231

[5] مرجع سابق، ص ص233-234

البنوك التجارية فإن الأفراد يكون لهم جاذبية على ادخار أموالهم لدى تلك البنوك، وبالتالي أسعار الفائدة المنخفضة يساعد على التقليل من تكلفة الدين العام.

وبالتالي السياسة النقدية تلعب دور مهم في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال عرض النقود، والذي يمثل كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، بحيث ارتفاعها يؤدي الطلب على الاستهلاك من جهة وانخفاض معدلات الفائدة من جهة أخرى، مما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي. ولكن في المقابل يجب أن يكون التوسع النقدي يقابله مرونة في الإنتاج وإلا يكون هذا التحفيز نقدي وليس حقيقي. وهذا ما هو مفقود في الدول النامية حيث تنعدم فيه كفاءة ومرونة استخدام الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج لدى تلك الدول.

والسياسة النقدية عموما لا تعمل بشكل مناسب في الدول النامية وذلك للأسباب التالية:[1]

- ✓ ضعف ومحدودية الأسواق المالية.
- ✓ إن قرارات الاستثمار لا يكون تأثيرها كثيرا بالتغييرات في أسعار الفائدة.
- ✓ الحكومات تفتقد إلى القدرة على التحكم في عرض النقود والودائع بسبب عدم وجود المؤسسات المصرفية وأسواق مالية منظمة وذات فعالية عالية.

3.السياسة التجارية:

السياسة التجارية تمثل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم علاقاتها التجارية مع الخارج وبالأخص نشاط الاستيراد والتصدير.[2]وتلعب السياسات التجارية أهمية بالغة وخاصة في الدول النامية، والتي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية في توفير العوائد من العملات الأجنبية والفائض الاقتصادي لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية. ولذا يجب على الدول النامية أن تصمم سياستها التجارية بالشكل الذي يؤدي إلى توسيع عوائد الصادرات والتخفيض من الأثار السلبية للتجارة الخارجية.[3]

وبسبب تدني الطلب العالمي على السلع الأولية، يجب تركيز الدول النامية على زيادة إنتاجيتها لسلع محددة لتوجيهها إلى التصدير وتصبح منافسة في الأسواق الدولية، ومن المفيد أن تعمل الدول النامية على تصنيع وتحويل السلع الأولية لزيادة فرص الصادرات، وكذلك الاستفادة من هذه السلع كعناصر الإنتاج لعديد من الصناعات.[4]

في ظل عدم وجود حالة تجارة الحرة، يجب على الحكومات في الدول النامية أن تلعب دورا مهما في خدمة التجارة الخارجية من خلال دعم وترويج الصادرات، أما من جهة الاستيراد فيكون تدخل الحكومة في المحافظة على حجمها في حدود احتياط الصرف الأجنبي المتاح لها والسماح باستيراد السلع الضرورية، ويعتبر هذا التدخل من العناصر الأخرى للسياسة التجارية في الدول النامية.[5]

ولتعزيز التجارة الخارجية من المفيد إتباع الوسائل التالية:[6]

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص224-225

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 274

[3] مدحت القريشي، نفس المرجع، ص 236

[4] على جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 239

[5] مدحت القريشي، نفس المرجع، ص 237

[6] على جدوع الشرفات، نفس المرجع، ص ص239-240

- ✓ تنويع وتوسيع الصادرات والعمل على تقليل التكلفة، وتحسين نوعية السلع، وهناك عدة بلدان حققت توسعا في الصادرات تمثل تجربة حديثة، مثل هونج كونج وسنغافورة وتايوان ويوغسلافيا وغيرها، والتي أثبتت أن أساس أداء الصادرات هي السلع الصناعية الجديدة، وزيادة على أهمية تنويع السلع المصدرة هناك أيضا إلى ضرورة تنويع أسواق الصادرات.
- ✓ الرفع من الادخار المحلي عبر زيادة الدخل وتقليل الاستهلاك بما يمكن من رفع حجم الصادرات.
- ✓ السعي على إلغاء القيود والعراقيل التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية. كما أن نظام التعرفة الجمركية المطبق في الدول المتقدمة، والتي تتصاعد معدلاتها وفقا لدرجة التصنيع، لا تشجع عمليات التصنيع في الدول النامية.
- ✓ السعي على ضمان استقرار أسعار المنتجات الداخلة في التجارة الخارجية عبر إبرام اتفاقات دولية.
- ✓ توسيع التجارة فيما بين الدول النامية نفسها.
- ✓ السعي على إصلاح الهيئات والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والعمل على تغيير محتوى المساعدات لتكون حقيقية للدول النامية.[1]

1.3 مساهمة التجارة في التنمية الاقتصادية:

لقد أشار هابرلر(haberler1964) إلى مساهمة التجارة الدولية في تأثيراتها على التنمية الاقتصادية وهي:[2]

- ✓ تساهم التجارة الدولية في الاستغلال الكامل للموارد المحلية، والتي يمكن أن تكون معطلة في حالة عدم وجود تجارة الدولية.
- ✓ التجارة تؤدي إلى إمكانية تقسيم العمل ووفرات الحجم (economie of scale)، من خلال توسيع حجم السوق، وهذا الأمر مهم وقد حدث عمليا في الاقتصاديات الصغيرة في إنتاج الصناعات الخفيفة، مثل تايوان وهونج كونج وسنغافورة.
- ✓ تعتبر التجارة الدولية أداة أو وسيلة لتطوير الأفكار والتكنولوجيا الجديدة، والمهارات الإدارية وغير الإدارية الجديدة.
- ✓ التجارة تساهم في تحفيز وتسهيل التدفق الدولي لرأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. وتمتلك الشركات الاستثمارية الأجنبية التحكم والسيطرة الإدارية على استثماراتها في حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعادة ما يرافق رأس المال الأجنبي أعداد من الموظفين المهاريين الأجانب لتشغيل الاستثمارات، بحث يمكن التعلم منهم.
- ✓ إن استيراد سلع صناعية تحويلية جديدة قد يحفز الطلب المحلي، مما يؤدي إلى إمكانية إنتاج تلك السلع محليا وبكفاءة، وهذا ما حدث في دول نامية كبيرة على غرار البرازيل والهند.
- ✓ يمكن للتجارة الخارجية أن تكون أداة وسلاح ممتاز لمحاربة الاحتكار، نتيجة منافسة المنتجات الخارجية للمنتجات المحلية وجعل الأخيرة أكثر كفاءة، وهذا الأمر مهم للمحافظة على الكلفة والسعر المنخفض للسلع الوسيطة أو التي تمثل مدخلات الإنتاج في الإنتاج المحلي لبقية المنتوجات والسلع.

بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا فلسياسة التجارة الخارجية أهمية في توفير وزيادة احتياطي العملات الأجنبية، والذي يساعد على جلب رأس المال الضروري كمستلزمات التنمية الاقتصادية.

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 237

[2] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى**، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 245-246

ومن الملاحظ في تطرقنا إلى التنمية الاقتصادية انه يمس كثير الجوانب الاجتماعية من خلال تطرقنا إلى أهدافه في تقليل فوارق الدخل في المجتمع، وإستراتيجية التنمية البشرية وتوفير الحاجات الأساسية للأفراد في مساهمتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها، ولذا لابد من التطرق إلى التنمية الاجتماعية ودراسة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، لمعرفة العلاقة التي تربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعقبات التي تواجههما.

المبحث الثاني: التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية والاقتصادية والعقبات التي تواجههما

أصبح من الضروري لتحقيق أي تنمية يجب أن تشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وإلا سيخلق عدة مشكلات تعيق تحقيق التنمية إن لم يتم تناول جميع الجوانب. لم تحظى الجوانب الاجتماعية بدراسة عميقة من طرف الاقتصاديين عكس ما تناولتها الجوانب الاقتصادية، وإن كانت حظيت بدارسة كافية من طرف أخصائيين الاجتماعيين، وهذا ما دفع بعض الاقتصاديين مثل كلارنسايدس وجون جامبز بإعطاء أهمية كبيرة للعوامل الاجتماعية من خلال الدراسة الخاصة التي ترتبط بالجوانب الاقتصادية.[1]

ونظر لتعدد الجوانب الاجتماعية في التنمية الاقتصادية ارتأينا أن تقتصر الدراسة على الجوانب الاقتصادية من التنمية الاجتماعية، لفهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية وأهدافها وحجم العلاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية. والعقبات التي تواجههما

المطلب الأول: ماهي التنمية الاجتماعية

1.مفهوم التنمية الاجتماعية:

يعتبر مفهوم التنمية الاجتماعية من بين المفاهيم غير المحددة المعالم والفضفاضة بتعدد تعاريفها واختلاف كبير في مفهومها. فالمفكرون الرأسماليون عرفوا التنمية الاجتماعية بأنها عبارة عن إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، بواسطة وضع برامج تنموية وإصدار التشريعات والتي تعتمدها وتنفذها الهيئات الحكومية. أما المفكرون الاشتراكيون فقد عرفوا التنمية الاجتماعية، بأنها عبارة عن تغيير اجتماعي مسطر بغرض القضاء وإزالة مكونات البناء الاجتماعي في المجتمعات المتخلفة، بسبب عدم تمكنها من مجابهة الأبعاد المتغيرة للعلاقات في المجتمع الجديد الذي يهدف للوصول إليه. ويرى الفكر الاشتراكي أن هذا التغيير لا يحصل إلا بواسطة ثورة حتمية تزيل البناء الاجتماعي القديم وتشيد بناء اجتماعي جديد، تنتج عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة. [2]

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية الاجتماعية بأنها استخدام مجموعة من الأساليب والطرق، من اجل توحيد جهود السلطات العامة والأهالي، بهدف تحسين المستوى المعيشي من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات الوطنية والمحلية، والمشاركة الايجابية لهذه المجتمعات في الحياة القومية، وإخراجها من عزلتها مما يؤدي إلى مساهمتها في تقدم البلاد.[3]

---

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2006، ص 229

[2] مرجع سابق، ص ص 215-216

[3] جميلة اللعبون، امل الفريخ، **دور الخدمة الاجتماعية في الحد من تأثير الأعراف الاجتماعية السلبية على التنمية الاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، 2018، ص210

وقد أشار مؤتمر وزارة الشؤون الاجتماعية لدول إفريقيا والذي انعقد في أفريل 1967 بالقاهرة، على أن التنمية الاجتماعية هي عملية شاملة للتغيير والنمو، حيث تتطلب علاجا متوازنا وكاملا بالنسبة لكل مظاهر الرفاهية الخاصة بأفراد المجتمع، وإدخال التغييرات المناسبة في البناء الاجتماعي للوصول إلى هذا الهدف.[1]

كما عرف التنمية الاجتماعية على أنها عبارة عن" تغيير اجتماعي يستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية، وإزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين، وإيجاد علاقات جديدة، ونظم مستحدثة تفي باحتياجات الأفراد، وتلبي رغباتهم، وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من إشباع تلك الاحتياجات والرغبات، كما أنها تستهدف إزالة العقبات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية، ومعالجة المشكلات التي قد تترتب عليها.[2]

ثم عرفت التنمية الاجتماعية على أنها عبارة عن الترجمة الحقيقية لمفهوم العدالة الاجتماعية، والمتمثلة في المشاركة والتعاون وتحمل المسؤولية الاجتماعية، والتي تبنى بها التنمية وتقدم المجتمع.[3] وعرفت كذلك بأنها تنمية للروابط والعلاقات السائدة في المجتمع، وتحسين مستوى الخدمات التي تؤمن الفرد في الحصول على احتياجات يومه وغده، وترفع من مستواه الصحي والمعيشي والثقافي، وتحسن إمكانياته في فهم مشاكله وضرورة تعاونه مع أفراد المجتمع لتحقيق حياة أفضل لهم [4]

وتعريف التنمية الاجتماعية الأكثر شيوعا هو الاستثمار في رأسمال البشري، من اجل السعي إلى تقديم الخدمات التي ينتج عنها فائدة مباشرة على أفراد المجتمع، وينعكس أثر هذه الخدمات على رفع المستويات المعيشة الاجتماعية لأفراد لمجتمع من جهة، ورفع كفايتهم الإنتاجية من ناحية الأخرى.[5]

ومن هذه المفاهيم نستنتج أن التنمية الاجتماعية تشمل العناصر التالية:

- ✓ عبارة عن إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق تغيير اجتماعي مسطر بغرض القضاء وإزالة مكونات البناء الاجتماعي القائم في المجتمعات المتخلفة.
- ✓ إزالة العقبات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية، ومعالجة المشكلات التي قد تترتب عليها.
- ✓ رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والرفع من كفاءتهم والاستثمار في رأس المال البشري.
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع سواء في الدخل أو توفير الخدمات الأساسية لهم والتقليل من الفوارق بين فئات المجتمع

2.أهداف التنمية الاجتماعية:

من التعريف نجد أن التنمية الاجتماعية تهتم بالدرجة الأولى بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان في المجتمع لتمكنه من العيش الكريم، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للإنسان، والتي تعتبر غاية التنمية الاجتماعية وفي نفس الوقت هي من أهداف التنمية الاقتصادية.

---

[1] طلعت مصطفى السروجي، فؤاد حسين حسن، **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2002، ص41

[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 235

[3] طلعت مصطفى السروجي واخرون، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان،2001، ص 37

[4] عيسات العمري، **معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي**، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 07، العدد 2، 2016، ص 167

[5] هشام مصطفى الجمل، نفس المرجع، ص 217

ولكي تتحقق رفاهية أفراد المجتمع يجب تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:[1]

- ✓ رفع من قدرة أفراد المجتمع على تشغيل الموارد والاستثمار الأمثل، والبحث عن عناصر وموارد جديدة يمكن استثمارها.
- ✓ توفير الخدمات الاجتماعية لتلبية احتياجات أفراد المجتمع مثل الخدمات الصحية والتعليمية والضمانة .... وغيرها.
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في الحصول على احتياجات الأفراد من الخدمات.
- ✓ السعي على حل المشكلات الاجتماعية لأفراد المجتمع وجماعاته والتي يعاني منها.
- ✓ السعي على تغيير بعض العادات والقيم والاتجاهات والتقاليد وأنماط السلوك، والتي تعتبر عقبة أمام مسيرة تقدمه وغير مناسبة مع حركة المجتمع.
- ✓ السعي على تغيير بعض النظم الاجتماعية من اجل أن تكون أكثر ملائمة بهدف إشباع احتياجات أفراد مجتمع.
- ✓ العمل على النهوض بالأحوال الاجتماعية والظروف المعيشية لأفراد المجتمع مما يؤدي الى تحسين المستويات المعيشية.
- ✓ وقد حدد مؤتمر وزارة الشؤون الاجتماعية أهداف التنمية الاجتماعية في:
- ✓ محو الأمية وتحسين وتعميم التعليم، والتدريب المهني وعلى مختلف المستويات، وتوفير التسهيلات التعليمية والثقافية لمختلف قطاعات السكان.
- ✓ ضمان حق كل فرد وإنسان في العمل، والقضاء على البطالة، وزيادة معدلات العمالة في كل المناط الريفية منها والحضرية مع توفير العدالة في ظروف العمل الملائم.
- ✓ النهوض بمستويات الصحة، العمل على توسيع نطاق الخدمات الصحية المناسبة لتوفير حاجات السكان بأكملهم.
- ✓ رفع مستوى التغذية والقضاء على الجوع.
- ✓ النهوض بخدمات المجتمع والظروف السكنية وخاصة بين الفئات ذات الدخل المحدود والمنخفض.

3.ركائز التنمية الاجتماعية:

إن نجاح عملية التنمية الاجتماعية في تحقيق أهدافها يتوقف على توفر عدة ركائز ومتطلبات منها:

1.3 العمل على إشراك أفراد المجتمع والجماعات في وضع وتنفيذ البرامج التي تسعى إلى النهوض بهم، وهذا من خلال نشر الوعي بالوصول إلى مستوى أفضل من حياتهم التقليدية، ومن خلال إقناعهم بالحاجات الجديدة، والعمل على تدريبهم بمهارات استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتتغير أنماطهم من العادات الاقتصادية والاجتماعية، وتعويدهم على أنماط جديدة.[2] فمثلا تغيير عادات الاستهلاك والادخار وتشجيع الأفراد على ادخار أكثر، وتوعيتهم على أهميته توسيع المشاريع الإنمائية ومنافعها في زيادة الدخل ومستوى رفاهيتهم.

2.3 التكامل بين مشاريع الخدمات والعمل على التنسيق بين أعمالها لتفادي أن تكون متكررة أو في حالة تضاد، وإحداث تكامل بين المشروعات التي أنشأت أساسا لعلاج وحل مشكلات المجتمع.[3]

---

[1] طلعت مصطفى السروجي، فؤاد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص40

[2] سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية مفهومات اساسية ورؤية واقعية**، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، 1981، ص16

[3] مرجع سابق، ص16

3.3 العمل على الإسراع في الوصول إلى النتائج المادية الملموسة تكون ذات منفعة عامة للمجتمع. حيث يرى بعض المفكرين في التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى التنمية هو إنشاء برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج مثل الخدمات الطبية والإسكان.[1]

4.3 الاعتماد على الموارد المحلية سواء كانت مادية أو البشرية، مما ينتج عنه نفع اقتصادي يتمثل في تخفيض تكلفة المشروعات ويقدم لها مجالا وظيفيا أوسع. بحيث يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من آليات التغيير الحضاري المستهدف، باعتبار أن ذلك يتم بواسطة إدخال الأنماط الحضارية الجديدة عبر الأنماط القديمة. فاستخدام الموارد المألوفة في شكل جديد أسهل على المجتمع من استخدام الموارد الجديدة غير مألوفة. [2]

4.عناصر التنمية الاجتماعية:

تتمثل عناصر التنمية الاجتماعية في التغيير البنائي والدفعة القوية واستراتيجية الملائمة وهي في نفس الوقت ضرورية للتنمية الاجتماعية.

1.4 التغيير البنائي:

ويقصد بالتغيير البنائي بأنه ذلك النوع من التغيير الذي يتطلب بروز أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة، تكون مختلفة نوعيا عن الأدوار والتنظيمات السائدة في المجتمع، ويستلزم هذا النوع من التغيير بروز تحول كبير في النظم والظواهر والعلاقات القائمة في المجتمع. [3] وهذا التغيير في بناء المجتمع متعلق بالتغيير في القيم والاتجاهات والعادات والذي يعقب بدوره تغيير في السلوك[4] ومن أبرز التغييرات البنائية هي:[5]

- ✓ التغيير في الادوار والمراكز الاجتماعية داخل المجتمع، مثل تغيير المستوى التعليمي لدى أفراد المجتمع وتغيير المستوى المهني وتغيير مستوى الدخول وغيرها.
- ✓ التغيير في القيم الاجتماعية، والقيم المقصودة وليست القيم المجردة بل القيم التي تؤثر مباشرة في صلب الأدوار والعلاقات الاجتماعية، ولقد قدم جونسون بعض الأمثلة للتغيرات القيمية من بينها، عندما يكون تقييم أفراد المجتمع على أساس معايير ذاتية كالشريحة والطبقة والطائفة، والتحول إلى التقييم على أساس معايير موضوعية كالتعليم والجهد والمهارات وغيرها من المعايير.
- ✓ التغيير في النظم الاجتماعية مثل تحول النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، أو تحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الاشتراكي أو الرأسمالي.
- ✓ التغيير في العلاقات الاجتماعية: مثل علاقة العمال بأرباب العمل بسبب استحداث تنظيمات عمالية جديدة.

---

[1] احمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية– نماذج ممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص31

[2] مرجع سابق، ص 32

[3] طلعت مصطفى السروجي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص67

[4] جميلة اللعبون، امل الفريخ، مرجع سبق ذكره، ص 212

[5] طلعت مصطفى السروجي، فؤاد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-51

والتغيير البنائي هو مرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن غير الممكن أن تحدث التنمية الاجتماعية في داخل المجتمعات المتخلفة بدون تغيير البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات. ولقد ورثت الدول النامية مجموعة من المشاكل التي تراكمت وترسبت عبر السنين وأصبحت تمثل سمات الدول النامية نفسها، مثل انخفاض مستويات التعليم وسيطرة الطبقة العليا على زمام الحكم والسلطة.[1]

وبالتالي يعتبر التغيير البنائي أحد العناصر الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من اجل التخلص من مشاكل الدول النامية والتي تراكمت وترسبت لسنين طويلة وأصبحت من خصائص الدول النامية.

2.4الدفعة القوية:

يرى بوليرز نشتاين رودان في نظريته "الدفعة القوية" انه لا يمكن القضاء على التخلف في الدول النامية إلا إذا تحقق دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية، والتي تسمح بالخروج من حالة التخلف، كما يؤكد كذلك أن سلسلة من الدفعات الصغيرة ليس باستطاعتها أن تؤدي إلى نفس النتائج ولا يمكن لها القضاء على التخلف، وهذا من خلال قراءته إلا أن تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعي وإنشائها تدريجيا لا يمكن الاستفادة منها وتعتبر تبديدا للموارد النادرة[2]

وتتمثل الدفعات القوية في:

- ✓ الدفعة القوية في المجال الاجتماعي، وهذا عبر إحداث تغييرات تعمل على تخفيض تفاوت في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد أو الفئات، وهذا عبر توزيع الخدمات بشكل عادل بينهم. وجعل التعليم مجانيا وإلزاميا بقدر الإمكان وضمان العلاج والتوسع في برامج الإسكان وغيرها من البرامج المتعلقة بالخدمات.[3]
- ✓ الدفعة القوية في تنمية الموارد البشرية بحيث لا يمكن لخطط التنمية أن تتحقق بدون وجود قوة العمل المدربة والماهرة، والتي يمكنها أن تغطي مستلزمات التنمية في مجالات العمل المتشعبة.[4]
- ✓ الدفعة القوية في محاربة الأمية في الفئات الكبيرة في السن، وهذا عبر تهيئة كل الطاقات والإمكانيات المتاحة في المجتمع، والاستعانة بالفئات الشبانية المتعلمة وتجنيدها في حملات محو الأمية.[5]
- ✓ الدفعة القوية في إزالة ظاهرة الثنائية الإقليمية، وهي عبارة عن وجود فجوة متزايدة وكبيرة بين المناطق الحضرية والريفية داخل المجتمع الواحد، وهذا عبر توفير الخدمات الضرورية والوقائية للمناطق الريفية، مثل توفير مياه الشرب النقي والمرافق الصحية.[6]

3.4الإستراتيجية الملائمة:

الإستراتيجية هي الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي." وتعني إستراتيجية التنمية التصور العام بعيد المدى للمسارات والطرق المثلى والذي يمكن للمجتمع أن ينتهجها لتحقيق التنمية. [1] ويجب أن

---

[1] سميرة كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص19

[2] طلعت مصطفى السروجي، فؤاد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 52

[3] احمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 34

[4] طلعت مصطفى السروجي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 67

[5] سميرة كامل محمد، نفس المرجع، ص20 و21

[6] طلعت مصطفى السروجي، فؤاد حسين حسن، نفس المرجع، ص 53

تقوم إستراتيجية التنمية في الدول النامية على مبدأ تدخل الدولة في كل الشؤون من اجل توجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اجتماعية عادلة، مما يسمح لها بتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية والرقي لكافة أفراد المجتمع. يجب أيضا أن تقوم الاستراتيجية الملائمة على أساس التوازن والتكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بمعنى تحقيق التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.[2]

ويكون اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاجتماعية وفق الاعتبارات التالية:[3]

- ✓ طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع.
- ✓ الأهداف المقصود تحقيقها والمنشودة من عملية التنمية.
- ✓ الأسس والمعايير التي سطرت على ضوئها أولوية تلك الأهداف.
- ✓ الوسائل والأساليب المنتهجة لتحريك عجلة التنمية.
- ✓ الفترات الزمنية المطلوبة لإنجاز الأهداف.
- ✓ القطاعات ذات الأولوية في عملية التنمية.
- ✓ أساليب التخطيط المنتهجة لتحقيق التنمية.

ونجد أن معظم خطط التنمية في الدول النامية تتمحور حول توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، والتقليل من تفاوت توزيع الدخل والثروة، ورفع المستويات المعيشية.

المطلب الثاني: التنمية الاجتماعية مجالاتها وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

1.مجالات التنمية الاقتصادية:

تتعدد مجالات التنمية الاجتماعية التي تسعى إلى توفير وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان من حيث نوعية الخدمات إلى :

1.1 خدمات التعليم:

قطاع التعليم هو من أهم مجالات التنمية الاجتماعية على الإطلاق، إذ بدونه هو وقطاع الصحة لا يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بسبب أن رأس المال المادي لا يمكن أن ينتج إلا إذا تحقق قدر من الخبرة والتدريب والمهارة والقدرة على العمل لساعات طويلة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا في حالة حصول الفرد على قدر كبير من التعليم والصحة.[4]

كما أن هناك علاقة وطيدة بين التعليم والتنمية، فالدول النامية يهيمن عليها التفكير التقليدي، وتسيطر عليها القيم الجامدة تكون عائق في سبيل التغيير وتعترض مجراه، ولهذا فان التعليم يعمل ويساعد على إزالة المعوقات الثقافية، وخلق مسارات علمية حديثة تساهم في انتقال المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث المعاصر، وهذا عبر وسائل متعددة، فالتعليم يساهم في

[1] طلعت مصطفى السروجي واخرون، نفس المرجع، ص 71

[2] سميرة كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 22

[3] طلعت مصطفى السروجي، فؤاد حسين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 55

[4] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 273

اكتشاف وتنمية قدرات ومواهب الأفراد، مما يهيئ لهم مسار التفكير الموضوعي في اغلب المسائل ويرفع من قدرتهم على الابتكار والخلق.[1]

كما ينظر إلى النفقات في مجال التعليم والبحث العلمي كالاستثمار في رأس المال البشري، والذي يعتبر أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون هذا القطاع من أكثر المجالات تكلفة للموارد، إلا انه من أكثرها عائدا، وذلك باعتبار ان الانجازات في قطاع التعليم والبحث العلمي والتأهيل من مؤشرات التنمية في أي بلد.[2]

وقد أشار ادم سميث في كتابه ثروة الأمم على أهمية التعليم، واعتبر نفقات التعليم كرأس مال محقق بقوله: "فاكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها أثناء تعليمه ودراسته أو تدريبه، يكلف دائما نفقات حقيقية تعتبر رأس مال ثابت متحقق في الواقع في شخصه، وكما أن هذه المواهب تعتبر جزاء من ثروة الشخص، فإنها أيضا تشكل جزءا من ثروة الأمم التي ينتمي إليها". وأعتبر الفريد مارشال "أن أعظم قيمة من بين رأس المال هو الذي يستثمر في الإنسان.[3]

فراس المال البشري هو مفتاح التطور والتقدم الاقتصادي وخلق الثروة وهو محور أساسي للتنمية، حيث أنها تعتمد بدرجة أكبر على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات الفنية المناسبة للإنتاج الصناعي المعاصر، فالتعليم يعتبر عملية صناعة الأجيال المستقبلية، وان هذا النوع من استثمارات الصناعية هو من أفضل وأحسن أنواع الاستثمارات وأكثرها عائد، وهذا لان المؤسسات التعليمية تسعى إلى تدعيم المجتمع بالقيادات المستقبلية في كل المجالات، ويضمن حد معين من الناتج عبر توفير القوى العاملة الماهرة ومدربة ورفع كفاءة إنتاجيتهم.[4]

وهذا ما أكده البروفسور شولتز بقوله" إن أكثر من 50% من الصعود الذي طرأ على الدخل الأمريكي في السنوات الخمسينية من القرن الحالي، إنما يرجع إلى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم أدى بدوره إلى تقدم مناظر إنتاجية العامل".[5]

2.1 خدمات الصحة:

الخدمات الصحية هي تقديم مجموعة من الخدمات الطبية منها والوقائية لكافة مكونات وأفراد المجتمع، لغرض منع انتشار الأوبئة والأمراض، ورفع المستوى الصحي للمواطنين، على أن تتضمن كل الخدمات التي تساهم وتساعد بالنهوض بالمستوى الصحي، ومن ضمن هذه الخدمات التربية الصحية، التغذية والماء الصالح للشرب، التطعيم، وتوفير الأدوية والعلاجات، وغيرها من الخدمات.[6]

وتعتبر الرعاية الصحي محور رئيسي من محاور التنمية البشرية، والقطاع الصحي هو قطاع أساسي، ومن أهم المجالات التي تمس حياة ووجود الإنسان وتمكينه من التمتع بحياة مثمرة اقتصاديا واجتماعيا. ولهذا فان توفير أعلى درجات ممكنة من الرعاية الصحية هو يعتبر من الأولويات الأساسية لعملية التنمية في هذا العصر[1]

---

[1] احمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 236

[2] عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 132

[3] عزاق فاكية، **التربية كأحد أوجه تفعيل التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية**، المجلد 5 العدد19، 2020، ص 185

[4] سكنه جهيه فرج، **دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004–2015)**، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد 34، 2017، ص ص93 -95

[5] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 273

[6] ملاحي رقية واخرون، **اثر الجودة في ترقية خدمات الرعاية الصحية: دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بماسرى–مستغانم**، Revue algérienne d'économie et gestion، المجلد 15 العدد 1، 2021،

ويؤثر المستوى الصحي للأفراد تأثيرا مباشرا على إنتاجية القوى العاملة في البلد، بحيث إذا ارتفع المستوى الصحي للأفراد يؤدى إلى التقليل من وقت العمل الذي يمكن فيه زيادة الإنتاج. لان الهدف من تحسين المستوى الصحي من خلال القضاء على الأمراض المتوطنة والتي تؤدي إلى تراخي عدد كبير من الأفراد هو زيادة نشاط وحيوية المصابين بالأمراض مما يؤدي إلى زيادة كفايتهم الإنتاجية.[2]

وبالتالي فان تحسين المستوى الصحي لأفراد المجتمع سيكفل بدون شك المحافظة على رأس مال البشري من ناحية، ومن ناحية أخرى تحسين الوضعية الصحية للفرد تؤدي إلى تحسن فعاليته في الإنتاج وما يتعقبها من ارتفاع في الناتج القومي، ولذا فان الحرص على توفير الخدمات الصحية ليس له دافع إنساني أو اجتماعي فحسب وإنما له دافع اقتصادي كذلك.[3]

واعتبر أحد خبراء التنمية أن الإنسان هو المحدد الرئيسي لعملية التنمية في الدول النامية، ولذا إن لم يرتفع مستوى إمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والصحية إلى أعلى مستوياتها، فستظل إنتاجية هذا الإنسان منخفضة ولسنوات قادمة أخرى، ولا يشارك في خدمة قضية التنمية.[4]

3.1خدمات الإسكان:

من خلال مفهوم التنمية الاجتماعية لدى المصلحين والذي اعتبروها بأنها هي "توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان"[5] فان السكن يعتبر أحد المؤشرات المهمة في التنمية الاجتماعية على غرار التعليم والصحة.

والسكن هي من الحاجات الأساسية للإنسان، نتيجة لحمايته من قسوة الطبيعة وتهيئته عالما خاصا به يحس فيه بالهدوء والراحة، ويوفر له الطمأنينة والحرية والاستقرار. وأصبح هناك علاقة وثيقة بين المسكن الملائم وبين ارتفاع الكفاية الإنتاجية، بسبب انه كلما كان المسكن ملائم كلما انخفضت نسبة الإصابة بالأمراض وارتفعت قدرة الأفراد على العمل.[6]

ويعرف "حسين رشوان" السكن بأنه أحد الحاجات الأساسية للإنسان والأفراد، وعامل مهم يحدد نوعية الحياة، بحيث يمنح المأوى ويلبي مختلف الإمكانيات والتسهيلات التي تزيد على الحياة المنزلية الطمأنينة والراحة والأمان، وهو ما يؤثر في صحة الفرد ومن ثم إنتاجيته وحالته النفسية.[7]

ويمكن أن يلعب السكن دورا اخر مهم في التنمية عبر تحقيق العدالة الاجتماعية، وفقا لما يراه "ساونديرس saunders) (1984" في أن السكن يلعب دورا مركزيا بحيث أن توفير السكن بأسعار معقولة يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية، وسيؤدي توفير المساكن للأفراد والعائلات إلى حياة أكثر استقرارا بالنسبة لهم مما يدفعهم إلى الإحساس بالمساواة والثقة بالنفس، وهذا ما ينتج

---

[1] مديوني جميلة، **تحليل مكامن القوة والضعف التي تواجه الرعاية الصحية في ظل الظروف الاقتصادية العربية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 92

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 555

[3] هديلي احمد، **دور الخدمات الصحية في تحقيق الرعاية الاجتماعية –قراءة قانونية في ضوء توجهات المنظومة الوطنية للصحى في الجزائر–**، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 8 العدد 1، 2021، ص 418

[4] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 277

[5] سميرة كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10

[6] هشام مصطفى الجمل، نفس المرجع، ص 282

[7] بن احمد جيلالي، **سياسة إعادة توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية في الجزائر–إشكالية واليات–**، أطروحة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2019-2020، ص93

عنه المساهمة في بناء المجتمع من خلال بذل مزيدا من جهد في الوصول إلى مستوى أعلى في التعليم وجودة الحياة، والمشاركة في المجتمع والصحة. [1]

4.1خدمات المرافق العامة:

إلى جانب مجالات التعليم والصحة والسكان، توجد مرافق عامة أخرى على قدر كبير من الأهمية وهي من متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه المرافق في خدمات الكهرباء وطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والمواصلات، وغيرها من المرافق التي تساهم في تحقيق التنمية.[2]

وفي ظل عدم وجود هذه المرافق بحجم ونوعية مناسبة لحاجيات المجتمع، سينتج عنه تدني فعالية التنمية الاجتماعية نتيجة تعثر خدمات التعليمية بعوائق وحواجز مرتبطة بخدمات الكهرباء والماء الصحي والوقود والاتصالات والمواصلات، والذي من المفروض أن توظف هذه الخدمات لدعم العملية التعليمية، وكذلك بالنسبة للعمل فإن تدني هذه الخدمات يؤدي إلى انخفاض ساعات العمل و تردي نوعيته ونسبة الانجاز، وعلى غرار التعليم فان خدمات الصحة والسكن تتأثر كذلك بتدني نوعية خدمات المرافق العامة المقدمة لها باعتبارها عوامل مساعدة في تطويرها.[3]

فالتنمية لا تتحقق في ظل عدم وجود شبكة طرق مستوية وممهدة تربط بين مناطق الدولة ببعضها البعض، ونفس الشيء بالنسبة لشبكة الاتصالات السلكية ولاسلكية حتى تمكننا من توفير الوقت وتخفيف الجهد لتحقيق التنمية، كما انه لابد من توفير الطاقة حتى تتمكن المصانع من تشغيل آلاتها ومعداتها وغيرها من المرافق العامة.[4]

5.1خدمات الرعاية الاجتماعية:

تعرف الرعاية الاجتماعية بأنها إجراءات وآليات تكون رسمية أو طوعية أهلية، والتي تهدف إلى منح الدعم لفئات معينة من، والتي تعاني من ضعف تمكنها من المشاركة في حياة المجتمع نتيجة انخفاض الفرص المتاحة لها أو هشاشة منزلتها في المجتمع، مع انخفاض إمكاناتها الذاتية والتي لا يمكنها من استغلال الفرص المتاحة. ولقد عرف البنك الدولي الحماية الاجتماعية بأنها الإجراءات الداخلية لمساعدة الأسر والأفراد والمجتمعات المحلية في تحسن إدارة المخاطر، ومنح المساعدة للفقراء والمعوزين.[5]

الكثير يرى أن الرعاية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة من الأدوات الفعالة للحماية والوقاية من مخاطر الفقر، في حين أن استخدام هذه الأدوات في السعي لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة ليست دائما واضحة. وقد اهتمت المناقشات الدولية لموضوع الفقر وكيفية معالجته، على برنامج خاص للتامين الاجتماعي وشبكات الأمان لاستهداف الفقراء والمعرضين للفقر.[6]

---

[1] وجدان ضياء واخرون، **دور السكن في تحقيق التنمية الحضرية –دراسة في معايير الإسكان الولزية(WHQS) وملحقي (the can Do Toolkit) 1&2 في مقاطعة ويلز في المملكة المتحدة**، المجلة العراقية للهندسة المعماري، العدد 3، 2017، ص 57

[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 284

[3] مرح مؤيد حسن، **تردي خدمات البنية التحتية في مدينة الموصل وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 8، العدد 4، ص ص 422 -423

[4] هشام مصطفى الجمل، نفس المرجع، ص 284

[5]علي جواد وتوت، نعيم عبد الرضا حسان، **شبكة الحماية الاجتماعية في العراق (انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية) دراسة ميدانية**، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 18 العدد 4، 2015، ص 351

[6]الأمم المتحدة الاسكوا، **الحماية الاجتماعية أداة للعدالة**، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، ص1

والحماية الاجتماعية هي عنصر أساسي ومهم في العقد الاجتماعي، والذي تفرض بمقتضاه على الدولة قانونيا بتنفيذ واحترام واجباتها عبر توفير الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات، من التعليم والرعاية الصحية والسكن، ومن واجب الدولة أيضا أن تحمي الشرائح والفئات التي تحتاج إلى الحماية، كما تستخدم الموارد المتوفرة لضمان حقوق جميع أفراد المجتمع في الحماية الاجتماعية.[1]

ومن خلال ما سبق فان الرعاية الاجتماعية تعمل على مساعدة الفئات الهشة نتيجة انخفاض الفرص المتاحة لديها، بسبب تدني مستواها التعليمي والمهارات أو نتيجة الوضع الصحي المتدني، وهذا ما لا يمكنهم من إيجاد فرص التوظيف، والتي تعتبر من مخرجات فشل آلية السوق في توفير سلع ذات عائد اجتماعي، ويجب تدخل الدول لتصحيح فشل السوق عبر آليات الدعم من بينها شبكة الحماية الاجتماعية، والتي تعمل على تلبية حاجات الفئات الفقيرة من الرعاية الصحية والتعليم واكتساب المهارات بالشكل الذي يمكنهم من استغلال الفرص المتاحة لهم.

2. العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية:

لفهم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب معرفة أوجه التكامل بينهم ومتطلباته وحقيقته.

1.2 أوجه التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية تأتي من أن الأفراد يؤثرون ويتأثرون بالتنمية الاقتصادية، وبالموازاة مع الوظيفة الاقتصادية التي تقوم بها التنمية الاقتصادية فهي تقوم كذلك بوظيفة اجتماعية. من خلال استهدافها لرفاهية الإنسان في المدى البعيد وزيادة مستوى المعيشة. وإلى جانب الوظيفة الأساسية للتنمية الاجتماعية فإنها تقوم كذلك بالوظيفة الاقتصادية من خلال استهدافها لتحقيق أعلى استثمار ممكن للإمكانات والطاقات البشرية الموجودة في المجتمع. [2]

فالوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية من مستلزمات الإنتاج ورأس المال وغيرها من الوسائل، تحتاج إلى إنسان مدرب ومعد لاستخدام تلك الوسائل بكفاءة عالية ورشيدة وكافية وعدم إهدارها والإسراف فيها، وهذا ما تفعله التنمية الاجتماعية فهي تقوم بإعداد القوة البشرية المدربة، وتسعى إلى تغيير اتجاهات والسلوك والقيم التي تعيق جهود التنمية الاقتصادية، إلى جانب اهتمامها بمعالجة المشكلات التي قد تسببها التنمية الاقتصادية.[3]

ومن هنا ظهر دور التنمية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية وأصبحت ضرورة ملحة لدفع عجلتها وضمان استمرارية نجاحها، فالمهارات الإنسانية أصبحت أكثر اعتمادا من رأس المال في عمليات التنمية، والفرد ذوي الكفاية الإنتاجية المرتفعة الذي لديه تعليم كافي ويتمتع بصحة جيدة ويقطن في سكن مريح ويتوفر له مختلف الضمانات الكاملة للحياة الآمنة في حاضره ومستقبله هو بإمكانه أن يساهم بإيجابية في تنمية المجتمع وبنائه.[4]

فالتنمية الاجتماعية تقوم بإعداد الإنسان بما يؤهله من الاستفادة القصوى مما هو متاح في البيئة المحيطة به من إمكانيات وموارد وتغيير وتطويع هذه الإمكانيات لصالحه، بحيث يحدث تغيير الظروف الطبيعية المحيطة به من فترة زمنية إلى أخرى، بسبب

---

[1] الأمم المتحدة الاسكوا، **الحماية الاجتماعية أداة للعدالة**، مرجع سبق ذكره، ص2

[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 229

[3] سميرة كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 73

[4] هشام مصطفى الجمل، نفس المرجع، ص ص 229 -230

الجهد الذي يقوم به حسب درجة إعداده ومستوى مهارته. ومن هذا المنطلق تستطيع التنمية الاجتماعية أن تساعد في استكمال وظيفة التنمية الاقتصادية بما يسمح لها من تحقيق التنمية الشاملة.[1]

حيث أشار مارشال في كتابه أصول الاقتصاد على قيمة العنصر البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قال انه لا يمكن للشريحة المتعلمة من الناس أن تعيش فقيرة بحجة أن الإنسان الذي يكتسب المعرفة والعلم، والطموح، والوعي، والقدرة على العمل، والإنتاج، والإبداع يستطيع أن يستغل ويسخر بمختلف القوى والمصادر الطبيعة، وما في أعماق الأرض وباطنها، وما في سطحها لصالحه ليرفع مستوى معيشته وتوفير حياة كريمة له. والتنمية الاجتماعية هي ضرورية لدفع عجلة التنمية، وضرورية لعلاج المخلفات والمشاكل التي تنتج عن التنمية الاقتصادية، لان التنمية السريعة التي تحصل في المدينة، تسبب حدوث انفصال حضاري بين الريف والمدينة، كما أنها ترغم الريفيين بالنزوح إلى المدن، مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة في المدن.[2]

2.2 متطلبات التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن التكامل والترابط بين جانبي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن يكون إلا إذا توفرت العوامل التالية:[3]

- ✓ إحداث التغيير البنائي اللازم في تركيب وهيكلة البنيان الاجتماعي القائم، ويجب في هذا النوع من التغيير في ظهور ادوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تكون مختلفة على الأدوار والتنظيمات التي كانت تسود المجتمع، وينتج عن هذا التغيير القضاء على الطبقات المستغلة والطفيلية (مثل قانون الإصلاح الزراعي والذي كان يسعى إلى إعادة صياغة النظام الطبقي)، وإعادة تشكيل القوة وتكوين رأس المال الاجتماعي المدرب والكفء، وكذلك الهياكل الأساسية الضرورية لانطلاق برامج التنمية.

- ✓ تعبئة الموارد الذاتية المادية والبشرية في إطار بناء اجتماعي واقتصادي متحرر من التبعية الاقتصادية والثقافية، وغيرها من أشكال التبعية، بحيث يتم إعداد مجتمع من الداخل قادر على دفع عمليات التنمية، ويتطلب ذلك القضاء على كل المعوقات التي تعيق التنمية من الداخل.

- ✓ مشاركة الأفراد أصحاب المصلحة في وضع خطط التنمية ومرافقة تنفيذها، فالمشاركة في عملية التنمية تشعر الأفراد بان عائداتها سوف تؤول إليهم ولن تستحوذ عليها فئة قليلة، كما أنها توفر لهم إشباعا لحاجاتهم الأساسية.

- ✓ وجوب حدوث دفعة أو سلسلة من الدفعات القوية حتى يتمكن بمقتضاها الخروج من وضعية الركود المتعلقة لكل جانب من جوانب الحياة، ومن المهم حدوث دفعة قوية متعلقة بجوانب التنمية الاقتصادية ويصاحبها ذلك حدوث دفعة قوية مماثلة متعلقة بجوانب التنمية الاجتماعية في المجتمع، وهذا ما يمكن من تجنب حدوث الهوة الثقافية أو مشكلات اجتماعية كبيرة تكون اقل ضررا هو مجابهة التغيير الذي يحدث في الجوانب الاجتماعية، ووضع العراقيل والعقبات في طريق هذا التغيير مما يهدد نجاحه ويضعف فعاليته.

- ✓ توفير إستراتيجية مناسبة بمعنى الأسلوب الذي يتم اختياره، من اجل تحقيق أهداف محددة، وعبر تعميم الوسائل البديلة التي تستطيع بواسطتها تحقيق هذه الأهداف باستخدام الموارد المتاحة لها والحالة المناخية المحيطة، أي إن استراتيجية تحديد آلية

[1] احمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص84

[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص230

[3] سميرة كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص75-77

الدولة في استغلال مواردها وكيف يمكن التصرف في مجابهة التغيرات التي تطرأ على المناخ. بحث يعتبر إعداد الاستراتيجيات من المراحل الحيوية من اجل التخطيط الطويل الأجل، أي أنها تعتبر خطوط عريضة أو الإطار العام الذي تهدف إلى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم أو النمو الذاتي.[1]

- ✓ تحقيق الاستقلال السياسي كمرحلة أساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في الدول النامية، والحاجة إلى رؤية جديدة لمشاكلها الاقتصادية، حيث يوجد نظام عالمي متشابك، بحيث تقوم الدول الكبرى في هذا العالم والتي لها اقتصاد قوي بالسيطرة على الدول النامية والتابعة لهم. ولذلك فان على البلدان النامية أن تعتمد على قدراتها الذاتية إلى جانب توفير سبل التكامل الإقليمي، والعمل على التعاون بين مجموعات الدول المتشابهة من اجل التقليل على اعتمادها على الدول الكبرى.[2] بحيث تقوم تلك الدول بإنشاء التكتلات الاقتصادية فيما بينها، وتقوم بإبرام اتفاقيات تسمح بوضع سياسات اقتصادية تكون لصالحهم، على غرار مجموعة رابطة جنوب شرق أسيا والمعروف باسم الآسيان ASEAN والذي يظم هذا التكتل ستة دول هي تايلاند وسنغافورة، ماليزيا، بروناي، اندونيسيا والفلبين

ومن خلال ما سبق فان تلك العوامل هي ضرورية لإحداث الترابط والتكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمثلا لا يمكن إحداث دفعة قوية في جوانب التنمية الاقتصادية بدون أخرى مماثلة لها لجوانب التنمية الاجتماعية، فحدوث التنمية الاقتصادية تتأثر بالجوانب التعليمية والصحية والاجتماعية، وبالتالي يجب مواكبة التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى الظروف الاجتماعية للأفراد، لكي يتمكنوا من مرافقة الدفعة القوية للتنمية الاقتصادية.

3.2 واقع تكامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن الفكر الاقتصادي والإداري المعاصر يعتبر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية شاملة ومتكاملة، تسعى إلى إحداث تغييرات أساسية وعميقة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية، من اجل تحقيق مستويات متصاعدة من الإنتاج والدخل والذي ينتج عنه الرفاهية العامة لكل فئات المجتمع. وفي إطار هذا المعنى تتضح بعض المعايير الهامة عن عملية التنمية:[3]

- ✓ أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي نشاط مترابط ومتدفق يسعى إلى خلق تراكمات متزايدة من الانجازات السلوكية والمادية، يستطيع المجتمع من خلالها استخدام تلك الانجازات للتخلص من معوقات وقيود التخلف، ويتجه إلى مراحل النمو والتقدم. وبالتالي فان التنمية ليست عبارة عن عدد من المشروعات غير المرتبطة والمنفصلة، بل هي مجموعة من الأنشطة المتفاعلة والمتداخلة، والتي تتطلب تخطيط متوازن ودقيق وقيادة ذو كفاءة عالية.
- ✓ التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي شكل من أشكال التغيير المخطط planned change، والذي يهدف إلى تحويل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الموجودة، إلى أوضاع أخرى تكون أكثر تناسبا مع مستلزمات توفير مستويات الإنتاج والاستهلاك المطلوبة والمستهدفة، وفي العادة تشمل عمليات التغيير المخطط مجالات رئيسية مثل توزيع مكونات هيكل الاقتصاد القومي بين قطاعات النشاط الإنتاجي (صناعة إستراتيجية، صناعة تحويلية ، زراعة، صيد ، تجارة، خدمات

[1] احمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص87

[2] مرجع سابق، ص ص85-86

[3] سميرة كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص82-75

مختلفة)، أو توزيع هيكل الإنتاج القومي بين المجموعات السلعية الرئيسية (سلع استهلاكية، سلع إنتاجية، سلع وسيطية). وغيرها من المجالات.

- ✓ التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استهدافها احداث تغييرات عميقة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تتعامل مع ظروف متحولة وغير مستقرة، وجهود التنمية وفعاليتها تتأثر سلبا أحيانا وإيجابا أحيانا أخرى من جراء تفاعل العديد من المتغيرات الخارجية والمحلية. وبالتالي يمكن لأهداف التنمية المحددة ألا تتحقق كلها وبنفس المستويات المخططة. ومن جهة أخرى يوجد احتمالية تحقق نتائج أخرى تكون غير مرغوب فيها.
- ✓ التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي عملية مكلفة للمجتمع، وتتمثل في الإشباع والمنافع العاجلة والتي يضحى بها الجماعات والأفراد للادخار والاستثمارات في برامج التنمية. ومن ثم إن اعتماد البرامج الإنمائية يستلزم الحرص الشديد على معرفة وعرض وتحليل كل البدائل الممكنة والمتاحة للعملية الإنمائية، ويتم اختيار البدائل التي ينتج عنها تحقيق أقصى منافع اقتصادية واجتماعية.
- ✓ التنمية هي عملية مستقبلية وتستغرق وقت طويل حتى تتمكن من إظهار أثارها الايجابية المرغوب فيها، ويجب أن تكون التنمية متوازنة ومتناسقة بحيث يتم إنشاء المشروعات الإنمائية بشكل عادل، ويتوافق مع منطق المدخلات والمخرجات بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة.

المطلب الثالث: عقبات التنمية.

يوجد عدة عقبات ومعوقات تعترض عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من أن لكل الدول المتخلفة أسبابها في بقائها متخلفة نظرا للموارد وموقعها، من حيث المقومات المناخية والبحرية وظروف كل دولة شهدت حقبة استعمارية، إلا أنها هناك سمات مشتركة بينهما ومن أبرز عقبات التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة نجد:

1. الحلقة المفرغة للفقر:

الاقتصادي Nurkse هو صاحب الفكرة والذي يؤكد على أن الحلقة المفرغة للفقر، تساهم في بقاء مستوى التنمية منخفض في الدول النامية ومواصلة بقاء تلك البلدان فقيرة. وأن أصل الفكرة يعود إلى حقيقية انخفاض الإنتاجية الكلية في الدول الفقيرة، وذلك نتيجة انخفاض مستوى الاستثمار بسبب انخفاض المدخرات ومستوى الدخل زيادة إلى عدم كمال السوق نتيجة حالة التخلف الاقتصادي. وأن حلقات الفقر المفرغة تعمل من جهة الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات)، ولذا تجد هذه الدول صعوبة في القيام بالادخار والاستثمار بالقدر الملائم للخروج من وضعية الفقر، ولاسيما أن للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل.[1]

وتفسر حلقة الفقر المفرغة بان الانخفاض في حجم الاستثمارات يؤدي إلى انخفاض في حجم الناتج القومي بسبب قلة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، مما ينتج عنه تقليل وضعف الإنفاق على الاستهلاك وتقليل وضعف الادخار، إن ضعف الاستهلاك يؤدي إلى ضعف الاستثمارات نتيجة ضعف القدرة الشرائية وضعف الادخار يؤدي إلى ضعف الاستثمار كذلك. وبالتالي انخفاض في الاستثمار المحلي.[2]

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 152

[2] محمد خليل برعى، على حافظ منصور، مرجع سبق ذكره، ص 66

ويشير مضمون الحلقة المفرغة إلى أن الدول النامية لا تواجه عقبات منفصلة، بل تتبادل التأثير فيما بينها، بحيث أي عقبة تتأثر وتؤثر في العقبات الأخرى، أي أن كل عقبة هي سبب ونتيجة للعقبات الأخرى في نفس الوقت، والنمو السكاني المرتفع في الدول النامية يزيد من حدة هذه المشكلة، مما يؤدي إلى البقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ومن اجل فك هذه الحلقة يجب على الدول النامية أن تجد وسيلة لانتزاع اكبر حجم من الادخارات من الفقراء أو تتحصل على موارد من خارج بلدانها، ويعلل البعض على هذه الفكرة بأنه بالرغم من غالبية أفراد السكان لتلك الدول الفقيرة إلا انه هناك شريحة غنية ولو أنها قليلة يمكنها أن تدخر وتستثمر وتكسر هذه الحلقة المفرغة، مما يؤدي إلى تحقيق تراكم الرأس المالي المطلوب.[2] ويرى الآخرون انه يمكن تكسير هذه الحلقة بالاستعانة بالاستثمارات الأجنبية لو أحسن استخدامها في المشروع الإنمائي بإمكانها أن ترفع من حجم الاستثمارات، وبالتالي الرفع من الناتج القومي الحقيقي والدخل، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية المحلية والادخار المحلي، وينتج عنه الرفع من الاستثمارات المحلية والتي يمكن أن تحل محل الاستثمارات الأجنبية بالتدريج.[3]

2. محدودية السوق:

إن الرابط بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تعتمد على فكرة أن وفرات الحجم في الصناعة من المظاهر الرئيسية للتنمية الاقتصادية. وإذا كان على الشركات الصناعية أن تكون بشكل كبير الحجم لكي تتمكن من استغلال التكنولوجيا الحديثة، فان توجب على أن يكون حجم السوق كافيا لاستيعاب كمية كبيرة من الإنتاج، وبالتالي محدودية السوق في دول نامية عديدة تعتبر عقبة في طريق التصنيع وبالتالي عائق للتنمية الاقتصادية.[4]

كما أن هذه الفكرة لاقت انتقاد في صحتها بالقول هذه الوافرات في الحجم تكون في بعض الصناعات وليس كلها، كما ان حجم الدخل الكلي وحجم الطلب يكون كبير في البلدان النامية، بالرغم من انخفاض مستوى دخل الفرد وهذا راجع إلى وجود أعداد كبيرة من السكان في تلك البلدان، وزيادة على ذلك فانه لا يوجد سوق واحدة متكاملة في الدول النامية بل مجموعة من الأسواق المجزأة بسبب انعدام تطور وسائل النقل والأنظمة التجارية في هذه الدول. ولهذا يمكن القول إن محدودية السوق تمثل عقبة لبعض الصناعات في بعض الدول، وفي الحالات النادرة يمثل السوق من الأسباب الرئيسية لتعثر تحقيق التنمية.[5]

3. الازدواجية الاقتصادية:

الازدواجية الاقتصادية تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في الاقتصاد الوطني، والتي تعكس الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين الأقاليم أو القطاعات أو درجة التطور فيما بينهما، بالإضافة إلى التقاليد والعادات الاجتماعية فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والمفروض من الخارج. وهذه الظاهرة تظهر إما بشكل طبيعي نتيجة التخصص، أو تفرض من الخارج عبر استيراد نظام اقتصادي مختلف وهو النظام الرأسمالي.[6]

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 204

[2] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص 154

[3] محمد خليل برعى، على حافظ منصور، مرجع سبق ذكره، ص 67

[4] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، نفس المرجع، ص155

[5] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص153

[6] مرجع سابق، ص153-154

والازدواجية الاقتصادية لها تأثير سلبي في إعاقة عملية التنمية، وذلك أن القطاع المتقدم (غالبا ما يكون قطاع زراعي أو استخراجي) يكون مثل الجزيرة الأجنبية مقارنة مع باقي القطاعات في الاقتصاد الوطني، ولا يوجد ارتباط وثيق فيما بينها وباقي القطاعات. ولذا فإن التطور والتوسع في القطاع المتقدم لا يؤدي إلى انتشار ذلك التطور إلى بقية القطاعات في الاقتصاد الوطني. فالجزء الأكبر من الأرباح المحقق في القطاع سيعاد إلى البلد الأصلي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الادخارات المحلية والاستثمارات، كما أن تطور القطاع المتقدم سوف يؤدي إلى ارتفاع عوامل الإنتاج من الخارج.[1]

والأمر يكون أكثر خطورة فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تستثمر في القطاعات الحساسة كاستخراج واستخدام الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز، مستغلين التطور التكنولوجي في هذا المجال مما يسمح بتحويل أرباح مالية ضخمة نحو الشركة الأم المتواجدة بالخارج، وبالتالي وجب إعداد قوانين خاصة بالاستثمارات الأجنبية بالشكل الذي يضمن عدم تسرب كميات كبيرة من الادخارات المحلية نحو الخارج، وتحويلها إلى استثمارات جديدة في قطاعات أخرى لكي تواكب التطور الحاصل في القطاع المتطور بالتدريج.

4. محدودية الموارد البشرية:

تعتبر عدم ملائمة الموارد البشرية وكفايتها عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية. بحيث تؤدي إلى عدم الحصول على معدلات نمو مرتفعة وتدني مستوى الإنتاجية، وكذلك ضعف حركة عوامل الإنتاج (المهنية والجغرافية). كما أن ندرة نسبية في مختلف التخصصات المهنية والمهارات تكون عائق في تحقيق التنمية وتنويع الإنتاج وتوسعه، زيادة على ذلك وجود القيم التقليدية البالية والهيئات الاجتماعية التقليدية قد تؤدي إلى ضعف الحوافز اللازمة لدفع عملية التنمية، كما أن الدول النامية غير قادرة على استغلال رأس المال بالمستوى المطلوب والكفء بسبب المشكلات المرتبطة بقلة المهارات والمعرفة الفنية الموجودة فيها. وبالتالي فان محدودية الموارد البشرية نوعا كما تمثل عائق في تحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

5 ندرة في الادخار:

الادخار يمثل جزء من الدخل الذي لا ينفق للاستهلاك، وانخفاض الدخل القومي في الدول المتخلفة ينتج عنه انخفاض في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع ميل الاستهلاك وانخفاض ميل الادخار، ومن ثم نقص في الادخار المتوفرة في الدول المتخلفة.[3]

6 عدم الاستقرار السياسي:

في كثير من الأحيان حدوث حالة عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى عدم تشجيع الاستثمارات، وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي نتيجة امتناع وتخوف أصحاب رؤوس الأموال من استثمار أموالهم، وبالتالي كل ما كانت الدول أكثر أمانا واستقرار في الحاضر والمستقبل كان تكوين رأس المال أكبر. ويعتبر الفقر من العوامل المهمة في عدم الاستقرار السياسي والذي ينتشر في كثير من

[1] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص ص156-157

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص155

[3] احمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، ص225

الدول النامية، وخاصة التي تتميز بأعداد كبيرة من السكان. كما أن خلق بيئة غير مستقرة ينتج عنه أداء إقتصاد مقيد ويجعل تنميته أمرا صعبا ومستحيلا في كثير من الأحيان.[1]

7 الاستقلال السياسي:

من المعروف أن الاستقلال السياسي في كثير من الحالات يعد أمرا ضروريا لحدوث نمو اقتصادي حديث، لأنه في ظل وجود الاستقلال السياسي تستطيع الدول أن ترسم السياسات الاقتصادية المطلوبة لمصلحة البلد، وفي خلاف ذلك فإنها تعتمد على سياسات اقتصادية في غير صالح الدولة.[2]

وبالتالي في وجود تبعية سياسية لدولة أخرى أو حتى منظمة أو هيئة دولية يؤدي إلى رسم سياسات اقتصادية تراعى فيها مصلحة البلد الآخر أو الهيئة الضاغطة على حساب مصلحة البلد، على غرار ما يحدث لدول إفريقيا وتبعيتها لدول فرنسا وفق اتفاقيات مبرمة بينهم مثل دول المالي والسنغال.

8 التنظيم:

يتمثل هذه العقبة في ضعف إمكانيات الأجهزة الإدارية والتنظيمية على رسم وتنفيذ سياسات تنموية مختلفة، بسبب نقص كفاءة الكوادر الإدارية والتنظيمية، ونقص في درجة الجدية والحرص والأمانة في اغلب جوانبه، بالإضافة إلى وجود نظم وتشريعات غير ملائمة وفيها كثير من الجمود وعدم مواكبتها للتغييرات التي تحدث في الواقع، مما يعيق العمل على تحقيق التنمية.[3]

ومن خلال دراستنا لموضوع التنمية الاجتماعية نجد أنها تهتم بتلبية كل ما يحتاجه الإنسان، وبالتالي هي متعلقة برأس المال البشري. أما التنمية الاقتصادية فتهتم بتلبية الحاجيات الاقتصادية أي رأس المال المادي، وهناك علاقة وثيقة بينهما باعتبار عملية التنمية الاقتصادية تعتمد على توفير رأس المال البشري الذي ينتج عن عملية التنمية الاجتماعية، والأخيرة تعتمد على الدخول الذي ينتج عن التنمية الاقتصادية. والملاحظ كذلك من الدراسة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تصبو إلى نفس الهدف وهو تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد.

المبحث الثالث: دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

من خلال استعراضنا لمختلف الجوانب التي تعالجها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ابتداء من زيادة الإنتاج والدخل ومرورا بالتوزيع العادل للدخل، والثروة، وتحسين المستوى الاجتماعي للأفراد، وتوفير الحاجيات الأساسية لهم، وغيرها. ارتأينا في دراستنا شرح دور سياسة الدعم الحكومي في معالجة هذه الجوانب ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقسمنا هذه الدراسة إلى أربع مطالب تمثل دور سياسات الدعم في تحقيق النمو الاقتصادي، أما المطلب الثاني يتناول دور سياسة الدعم في تغيير الهيكل الاقتصادي وتنويعه، وفيما يخص المطلب الثالث يدور حول دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل ومجابهة الفقر، وفي الأخير فإن المطلب الرابع يناقش دور سياسة الدعم الحكومي في توفر الخدمات الاجتماعية للأفراد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

---

[1] على جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص214-215

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص158

[3] احمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص230

المطلب الأول: دور الدعم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي

وفق ما تطرقنا إليه في الفصل الأول في موضوع أثر الدعم الحكومي على المتغيرات الاقتصادية في إطار النظرية الاقتصادية، فقد تبين لنا مساهمة سياسة الدعم الحكومي في زيادة الناتج الوطني في إطار النظرية الاقتصادية الكلية الكينزية، وأثبتت لنا النظرية الاقتصادية الجزئية أن سياسة الدعم الحكومي تؤثر ايجابيا في زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار في الأسواق. وسنقوم بتحليل كيفية تأثير سياسة الدعم الحكومي في زيادة الناتج والإنتاج الوطني بإسهاب.

1.دور سياسة الدعم الحكومي في زيادة الإنتاج الوطني:

للدعم الحكومي دور كبير في استمرار وانتعاش عمل القطاع الإنتاجي، والذي يعتبر من أحد اهم المراكز المهمة في توليد الدخل والناتج لاستمرارية عملية التنمية الاقتصادية خصوصا في الدول النامية، لكون الدعم الحكومي يساعد في إيجاد البيئة الملائمة والأفضل للاستثمار في القطاعات الإنتاجية.[1]

ويجب أن ننوه إلى أن دور الدعم الحكومي في زيادة الإنتاج القومي يتوقف على طبيعة وهدف الدعم واللذان يمثلان دعم ذا طابع اجتماعي ودعم ذا طابع اقتصادي

1.1 دور الدعم الاجتماعي في تحفيز الإنتاج وزيادة الكفاية الإنتاجية للعمل:

الدعم الاجتماعي يسعى إلى توفير السلع والخدمات الأساسية للأفراد لتحقيق الأهداف الاجتماعية ويساهم في زيادة الإنتاج إما من خلال زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن طريق زيادة الدخول الحقيقية للأفراد أو الزيادة في الكفاءة الإنتاجية للعمل عن طريق رفع المستوى الاجتماعي للأفراد.

1.1.1 دور الدعم الاجتماعي في زيادة الطلب الكلي وتحفيز الإنتاج:

يعمل الدعم على زيادة الدخول الحقيقية للأفراد والفئات الأقل دخلا أو غير القادرة على التشغيل أو ظروفهم المعيشية الصعبة، مما يؤدي إلى رفع قدرتهم الشرائية ومن ثم إلى زيادة الطلب الاستهلاكي وخاصة في ظل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لتلك الفئات، وبالتالي زيادة الطلب الكلي للسلع الاستهلاكية، وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجهم وشجعهم على الرفع من مستوى استخدام وتشغيل المزيد من الموارد وعناصر الإنتاج العاطلة، والزيادة في الإنتاج والناتج القومي.

ومن بين الآليات التي تعمل عليها منظومة الدعم لزيادة دخول الفئات المستفيدة هي:

- ✓ تقديم الدعم النقدي والذي يهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية الى الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل مثل إعانات البطالة والمساعدات المختلفة للرعاية الاجتماعية يصعب معرفة دور هذا النوع من الدعم في زيادة حجم الإنتاج ولكن بالنظر الى ارتفاع الميل الاستهلاكي لهذه الفئات الفقيرة فان من هذه التحويلات تتجه نحو استهلاك السلع والمواد الاستهلاكية، وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع وهو ما يؤدي إلى زيادة إنتاجها وبالتالي زيادة الإنتاج الوطني.[2]
- ✓ دعم الأسعار سواء كان دعم عيني أو تخفيضات ضريبية على سلع ضرورية، هو الذي يسمح بتوفير السلع للأفراد بأسعار اقل مما هي متداولة في السوق، مما يؤدي إلى زيادة دخول حقيقية للمستفيدين نتيجة تخفيض تكاليف الحصول على تلك

[1] مهدي علوان رحيمة العقابي، فاضل جواد دهش، **واقع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق للمدة (2004–2016)**، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد ،115، 2019، ص 694

[2] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 113

السلع،[1] وكذلك نجد من أثارها المباشرة هو تحفيز استهلاك الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل لسلع معينة[2] وبالتالي زيادة استهلاكهم لتلك السلع نتيجة انخفاض أسعارها، وزيادة الطلب عليها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال والإنتاج الوطني.

- ✓ الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية لأصحاب الدخل الضعيف، مما يؤدي إلى زيادة مداخيلهم الحقيقية ورفع مستوى معيشتهم.[3] ورفع قدرتهم الشرائية والذي يسمح كذلك بزيادة الطلب الفعال والإنتاج الوطني
- ✓ إن دعم الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والسكن والصحة، يؤدي إلى تخفيض تكاليف هذه الخدمات أو مجانيتها، مما يؤدي إلى تقليل إنفاق المستفيدين لتلك الخدمات وزيادة دخولهم حقيقية. وبالتالي زيادة قدرتهم الشرائية وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع ميل الاستهلاك للفئات المستفيدة. والإنتاج الوطني.[4]
- ✓ دعم المنتجين من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج مثل مستلزمات الإنتاج الزراعي (الأسمدة/ المبيدات/البذور...الخ)، والذي يؤدي إلى تخفيض الأسعار في الأسواق المحلية مما يسمح بزيادة الدخول الحقيقية للأفراد، وزيادة الطلب على السلع الأساسية وزيادة الإنتاج.[5] تكون هذه السياسة أكثر فعالية في الأسواق التي تتمتع بالمنافسة التامة بسبب أن الأسعار مرتبطة بتكاليف الإنتاج، أما في الأسواق الاحتكارية يكون الأمر صعبا بسبب قدرة المحتكر على تحديد السعر المناسب له ولذا يجب على الدولة القيام بتحديد الأسعار المصاحبة لهذا النوع من الدعم.

كما أن دعم الإنتاج للسلع الاستهلاكية مثل ما قلنا سابقا يترتب عليه زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية (الاثر المعجل)، ومن ثم ارتفاع معدل الاستثمار في الاقتصاد، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة إضافية في الدخل القومي ويتبعه زيادة في الاستهلاك مرة ثانية (الاثر المضاعف). وبالتالي يؤدي التفاعل المعجل والمضاعف إلى ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي وإلى الزيادة في معدلات التنمية الاقتصادية.[6]

ويجب أن ننوه لأمر مهم وهو أن دور الدعم الحكومي يتوقف عند زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الطلب الكلي ودور التفاعل المعجل والمضاعف في ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي إلى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد فكلما كان الجهاز الإنتاجي قادر على التجاوب مع الزيادات المستمرة في الاستهلاك ويقابله العرض اللازم له كلما زاد دور الدعم في زيادة الإنتاج الوطني وزاد الأثر المضاعف بشكل ملموس. وإذا عجز الجهاز الإنتاجي على توفير العرض اللازم للطلب المتزايد على الاستهلاك يكون الأثر المضاعف ضعيف،[7] والدعم النقدي سيؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار.

2.1.1 دور الدعم في الرفع من إنتاجية العمل:

يكمن دور الدعم الاجتماعي في زيادة الكفاية الإنتاجية للعمل في رفع المستوى الاجتماعي للأفراد من خلال:[8]

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000، ص 355

[2] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 113

[3] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 220

[4] حامد عبد المجيد دراز، نفس المرجع، ص 355

[5] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، مرجع سبق ذكره، ص165

[6] حامد عبد المجيد دراز، نفس المرجع، ص406

[7] عادل احمد حشيش، نفس المرجع، ص 118

[8] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 292

- ✓ مساهمة الدعم في زيادة رفاهية العامل عبر مساهمته في زيادة الدخل الحقيقي ورفع المستوى المعيشي للعمال، وتحسين مستوى التغذية، والصحة وظروف سكن العمال، وهذا النوع من الدعم يؤدي إلى رفع إنتاجية العمال.
- ✓ مساهمة الدعم في رفع المستوى الفني للعمال من خلال دعم التعليم الفني والتدريب المهني، مما يسمح للعمال من اكتساب مهارات وقدرات إنتاجية عالية، وبالتالي زيادة إنتاجياتهم وارتفاع كفاءة أدائهم. ويعرف هذا النوع من الدعم بالاستثمار في رأسمال البشري.
- ✓ دعم الخدمات الصحية وتوفير السلع الغذائية للسكان يسمح بالمحافظة على صحتهم وخفض عدد الوفيات، وبالتالي زيادة معدل اليد العاملة، مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي، ويلعب هذا النوع من الدعم أهمية بالغة في الدول التي تشهد نقص في اليد العاملة.

2.1 دور الدعم ذو الطابع الاقتصادي في زيادة الإنتاج والناتج الوطني:

الإعانات الاقتصادية هي ذلك الدعم الذي يمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للدعم وتمثل الأهداف التقليدية لهذه الإعانات الاقتصادية في الحد من الأثار التضخمية وتخفيض التكاليف المعيشية خاصة الطبقات الفقيرة عن طريق تخفيض الأثمان خاصة أسعار السلع الضرورية. إلا انه لم يقتصر الغرض من الدعم الاقتصادي على الأهداف التقليدية بصفة أساسية بل إلى الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي.[1] كما تقوم الإعانات بإنتاج رؤوس الأموال العينية لغرض الاستثمار وبهذا فان الدعم الحكومي بشقيه الاستهلاكي أو استثماري يوضع ضمن النفقات المنتجة والتي تساهم في الرفع في الكفاءة الاقتصادية والإنتاج القومي.[2] ويتم ذلك بعدة طرق أهمها:

1.2.1 إن توفير الدعم للسلع المصدرة والذي من شانه أن يجعل أسعار تصدير السلع هي اقل ما هو موجود في الأسواق الدولية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة المصدرين على التنافس في الأسواق الخارجية لاكتسابه ميزة تنافسية وهي السعر، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المصدرة، ويشجع المنتجين على زيادة إنتاج السلع والخدمات التصديرية.[3] وتتمثل أدوات الدعم الحكومي في تخفيض السعر للسلع المصدرة فيما يلي:

- ✓ تخفيض أو إعفاءات الرسوم الجمركية على السلع المصدرة.
- ✓ دعم سعر صرف السلع المصدرة بالشكل الذي يسمح بتخفيض أسعارها في الأسواق الخارجية.
- ✓ إعفاءات أو تخفيض في الضرائب للسلع الموجهة للتصدير.
- ✓ دعم تكاليف الإنتاج من خلال دعم مدخلات إنتاج السلع المصدرة سواء المواد الأولية أو مستلزمات الإنتاج مثل دعم استهلاك الطاقة. أو الأسمدة، المبيدات، البذور ...الخ.

2.2.1 تقديم الدعم للمنتجين يحفزهم ويساعدهم على الاستمرار في قيامهم بنشاطاتهم الإنتاجية، وكذلك التوسع فيها، وهو ما ينتج عنه زيادة في استخدام وتوظيف الموارد وعناصر الإنتاج، وكذلك زيادة في الإنتاج بصورة غير مباشرة.[4] وتجهيز نفسها بالمعدات

---

[1] عزت قناوي، مرجع سبق ذكره، ص66

[2] طاهر الجانبي، مرجع سبق ذكره، ص46

[3] عزت قناوي، نفس المرجع، ص66

[4] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 139

والوسائل المناسبة لنشاطها الإنتاجي ومن أهم أثارها المرجوة منها هو توجيه الاستثمارات نحو الوجهة التي تراها الحكومة كفيلة بتحقيق أهدافها، سواء ارتبط الأمر بالتنمية الاقتصادية او توازن الميزان التجاري.[1] يتم ذلك عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج عبر دعم مستلزماته. أو الإعفاءات الضريبية أو الدعم النقدي المباشر، أو حتى التخفيضات في الرسوم الجمركية إذا كانت السلع المنتجة موجهة للتصدير.

3.2.1 رغبة الدولة في استمرارية إنتاج بعض المشروعات ذات النفع العام، بحيث تقوم الحكومة بقديم الدعم لهذه المشروعات..[2] وتأخذ إعانة في هذه الحالة شكل إعانة سالبة، مثلا إنشاء فراغ ضريبي (إعفاءات ضريبية) حول هذا النشاط، والذي بدوره يجذب إليه رؤوس أموال أخرى. حيث يحصل المستثمرون في هذا النشاط على ما يشجعهم للاستمرار به. أو إعانة موجبة بحيث تؤمن للمستثمرين حد أدنى لأسعار منتجات المشروع لتحقيقهم أرباح معقولة، وتكون الإعانة ايجابية أيضا إذا كان الغرض من تغطية عجز المشروع الناشئ هو القيام بالنشاط الاقتصادي المحدد والمعين.[3]

4.2.1 دعم البحث والتطوير والتسويق والبنى التحتية، بالإضافة إلى دعم المعلوماتية والتكنولوجيا وغيرها، للحد من تذبذب الإنتاج، وتعتبر وسيلة لتوجيه الإنتاج المحلي حسب متطلبات السوق والتنمية الاقتصادية.[4]

2.دور الدعم في رفع معدلات الاستثمارات:

الاستثمار له دور في تحقيق التنمية بحيث يعتبر المحرك الرئيسي لدفع عجلة التنمية، والمحدد الأساسي لتطور النشاط الاقتصادي في الدولة، ويساعد الاستثمار على رفع مستوى معيشة الأفراد وحمايتها، حيث يسعى لتوفير فرص العمل والقضاء على مشكلة البطالة والتي هي منتشرة بكثرة في الدول النامية.[5] ويوجد نوعان من الاستثمار وهما الاستثمار المحلي والذي يكون تحت إشراف مؤسسات محلية ووطنية، أو استثمار أجنبي والذي يكون تحت إشراف مؤسسات خارج البلد والدولة.

1.2 دور الدعم في زيادة الاستثمارات المحلية:

سياسة الدعم الحكومي تعمل على زيادة الاستثمارات المحلية من خلال:

الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة يؤدي إلى الزيادة في الدخول للجهات التي تستفيد من الدعم، وزيادة الدخول تؤدي إلى توفير زيادة في الطلب على السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يحفز ويشجع على الزيادة في الاستثمارات التي تقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات، والتي تقوم بتلبية الزيادة في الطلب. كما أن تقديم الدعم للمستثمرين، وكذلك للمنتجين والمصدرين، تحفز وتشجع المشروعات الاستثمارية للمنتجين، وتدفع على التوسع فيما هو قائم منها، وهو الأمر الذي تتحقق بواسطته زيادة في الاستثمار.[6]

وتبرز أهمية هذا الدعم لتشجيع الاستثمار خاصة في الدول النامية، إذ يصبح من اللازم دعم الصناعات التي تعتبر مهمة وضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي لا يمكن استطاعتها إنشاء أو نجاح المشاريع الصناعية بدون دعم حكومي. ويؤدي هذا

---

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 112

[2] عزت قناوي، مرجع سبق ذكره، ص66

[3] طاهر الجانبي، مرجع سبق ذكره، ص46

[4] مهدي علوان رحيمة العقابي، فاضل جواد دهش، مرجع سبق ذكره، ص 685

[5] شلابي نعيمة، **دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 6، العدد2، ص245

[6] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 144

الدعم إلى توسيع الاستثمارات ويمكن أيضا من إعانات توجيه الاستثمارات إلى بعض القطاعات المهمة والازمة للتقدم الاقتصادي ولتشغيل بعض الموارد المعطلة مثل اليد العاملة.[1]

كما أن الدعم الحكومي الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع، ينتج عنها زيادة في القدرة على الادخار وبالأخص الشريحة المتوسطة الدخل وبدرجة أكبر الطبقة المرتفعة الدخل، وهذا بسبب انخفاض ميلها الحدي للاستهلاك وكذلك ارتفاع ميلها الحدي للادخار، وهو ما ينجم عنه زيادة في ادخار هذه الفئات، وبالتالي يوفر قدرة أكبر على الاستثمار عبر زيادة في الادخار، والتي بدورها تمول عملية التوسع في الاستثمارات.[2]

2.2 دور الدعم في جذب الاستثمارات الأجنبية:

ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى المساهمة في زيادة مستوى الاستثمار القومي، بالإضافة إلى ذلك الرفع من فرص التوظيف وجلب تكنولوجيا جديدة في عملية الإنتاج، ويمكن أن تعمل على حفز مستوى الصادرات.[3] ويمكن أن تلجأ الدول النامية إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بسبب العجز في توفير رؤوس الأموال والحاجة إليها لتمويل مشاريعهم الإنمائية، ولذا تلجا تلك الدول إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية عبر سياسات الدعم الحكومي التالية:

1.2.2 الإعفاءات والتحفيزات الجمركية على الأصول الرأسمالية والمعدات، والآلات، والتركيبات، والمواد الأولية، ووسائل النقل، والمستلزمات السلعية التي تدخل في مشروع المستثمر الأجنبي. كما يستلزم أن تتوسع التحفيزات الجمركية على مختلف ما يستورده في حياة مشروعه من مستلزمات الإنتاج والآلات، والمواد، وقطع الغيار، ووسائل النقل التي تتناسب مع طبيعة نشاطه.

والهدف من التحفيزات الأخيرة هو تشجيع المستثمر الأجنبي على جذب أحدث الآليات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، بحيث تعد الشركات الدولية الأجنبية هي المصدر الأساسي لنقل المعرفة والابتكارات إلى الدول الأخرى، بما يؤدي إلى تحسن في الإنتاجية و تحديث الآلات والمعدات داخل الاقتصاد، وقد استطاعت دول جنوب أسيا (مثل سنغافورة) الرفع من درجة الاستفادة من التكنولوجيا على المستوى المحلي عبر الشركات الدولية، بواسطة إتباع سياسة جذب استثمارات أجنبية مباشرة استهدفت مجالات إنتاجية وخدماتية ذات قيمة اضافة، مما أدى إلى تعميق المهارات المتعلقة برأس المال البشري على المستوى المحلي، و الزيادة من كفاءة الشركات المحلية.[4]

ويمكن على الدول أن تفرض على المستثمر الأجنبي القيام باستيراد أنواع معينة من مستلزمات الإنتاج، في إطار خطط التنمية الاقتصادية لإنشاء مشروعات معينة من اجل الاستفادة من الإعفاءات والتحفيزات الجمركية، وقد تشترط كذلك الدولة مواصفات معينة على الآلات والمعدات مثل سنة الصنع أو القدرة الإنتاجية أو طاقة الاستيعابية، حتى يتمكن المستثمر الأجنبي من حصوله على الإعفاء الجمركي، ويمكن أن يكون إعفاء كلي أو جزئي.[5]

إن هذه الشروط والضوابط ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأنها تساهم في تحفيز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في المشاريع التي تكون ذات فعالية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية، مثل الاستثمار في القطاعات التي

---

[1] عزت قناوي، مرجع سبق ذكره، ص66

[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 144

[3] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص144

[4] احمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص148

[5] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، دار فاروس العلمية، 2016، ص 238

تتطلب يد عاملة كبيرة (استثمار في قطاع الصيد البحري وتشييد أحواض تربية اسماك)، وتجنب الاستثمارات التي لا تتطلب تشغيل يد عاملة من اجل توفير مناصب شغل أكثر.

2.2.2 الحافز الثاني للدعم الحكومي الذي يجذب المستثمر الأجنبي هو الذي يؤدي إلى ارتفاع العائد الصافي للاستثمار.[1] وهنا تكون إعفاءات الضريبية التي تؤدي إلى التقليل من حجم الاقتطاعات الضريبية، ولكن سياسة الدعم الحكومي الضريبية الناجحة في جذب الاستثمار ليست بالضرورة هي منح تحفيزات ضريبية عبر التخفيض من حجم الاقتطاعات الضريبية، وإنما هي دمج بين حجم التخفيضات الضريبية وبين المتغيرات الضرورية التي تسيطر على قرارات الاستثمار، ولكل نوع من أنواع الامتيازات الضريبية تأثيره الخاص على اتخاذ قرارات الاستثمار وعلى اجتذاب أنواع معينة من الاستثمارات، ومن هنا فان الدول النامية تختار أنواع معينة من الحوافز الضريبية في سياسة الدعم الحكومي للجذب وفي نفس الوقت هي اختيار للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الدول النامية.[2]

كما يمكن للدول النامية أن تحدد المناطق التي تكون مستفيدة من الامتيازات الضريبية أكبر حجما من المناطق الأخرى خاصة إذا كانت المناطق المعنية تنخفض فيها التنمية وبالتالي الهدف من الامتيازات الضريبية للاستثمارات الأجنبية هي التنمية الاقتصادية وإنعاش المنطقة من خلال توفير مناصب عمل لسكان المنطقة وتنشيط التجارة فيها.

من خلال المناقشة حول التفضيل بين سياستين للدعم الحكومي: الإعفاءات في الرسوم الجمركية أو الإعفاءات الضريبية التي ينتج عنها تخفيض في الضريبة المقتطعة، فيرى البعض أن النوع الأول هو الأفضل باعتبار أن الإعفاء في استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج الضرورية للتشغيل وإقامة المشروع يؤدي إلى تخفيض التكاليف الثابتة له، بينما يروا ألا يتأثر المستثمر كثيرا من دفع الضرائب في حالة تحقيقه الربح. والبعض يفضل الإعفاءات الضريبية باعتبارها ترفع في العائد الصافي للاستثمارات مقارنة بالإعفاءات الجمركية، وخاصة إذا كانت الرسوم الجمركية على الواردات منخفضة في الدول النامية، وبالتالي إعفاءها لا يمثل ميزة حقيقية للمستثمر الأجنبي.[3]

3.دور الدعم الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تلعب سياسة الدعم الحكومي دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر محاربتها للكساد والتضخم، وتأثيرها على عدة متغيرات اقتصادية كمستوى التشغيل التام وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدخل الوطني وعلى مستوى الدولة، وذلك باستخدامها مجموعة من الأدوات والإجراءات وأبرزها سياسة الدعم الحكومي، من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ارتفاعا، باستخدامها سياسة توسعية عبر زيادة مخصصات الدعم، وهذا حسب الوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد (الكساد)، ففي حالة العجز في الطلب الكلي دون أن يتناسب مع العرض الكلي، يكون تدخل الدولة بأدوات سياسة الدعم الحكومي لمنع زعزعة الاستقرار الاقتصادي و استفحال المشاكل عبر الرفع من مستوى الطلب الكلي إلى مستوى معين يحقق التشغيل التام يتم استخدام سياسة الدعم الحكومي بشقيها الإنفاق والإعفاءات الضريبية، وهذا إما بتوسيع نفقات الدعم الحكومي من خلال تقديم إعانات اجتماعية أو دعم الأسعار مما يؤدي إلى زيادة في الدخول الحقيقية وزيادة المقدرة الانفاقية لدى الأفراد وتحفيز الاستثمار وينتج

[1] هنا وجب التقسيم بين الحوافز التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف والحوافز التي تؤدي إلى زيادة العائد الصافي أي الربح الصافي للاستثمار بحيث أن تخفيض تكاليف قد لا يؤدي إلى ربح بالضرورة أما الحوافز التي تؤدي إلي زيادة الربح الصافي هي الذي يزداد تأثيرها بعد تحقق الربح مثل الضريبة على أرباح الشركات

[2] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 240 و241

[3] مرجع سابق، ص 240

عنه زيادة في مستوى العمالة، كما يمكن استخدام إعفاءات ضريبية لمجابهة الكساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا ما يساهم في زيادة الاستهلاك والاستثمار.[1]

المطلب الثاني: دور سياسة الدعم الحكومي في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وتخصيص الموارد الاقتصادية وتحسين ميزان المدفوعات

1.دور الدعم الحكومي في تعزيز استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتغيير هيكل الاقتصاد الوطني:

يمكن لسياسة الدعم الوطني أن تساهم في تعزيز إستراتيجية التنمية الاقتصادية وتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، وتنويع مصادر الدخل والقاعدة الانتاجية، وعدم الاعتماد على مصدر واحد ومتمثل في عائدات القطاع النفطي، وهذا من خلال تطوير وتنمية القطاعات المختلفة ومن أهمها نذكر القطاع الزراعي والصناعي والمؤسسات الصغير والمتوسطة والمؤسسات الناشئة خاصة في المجال الخدماتي.

1.1 دور الدعم الحكومي في تنمية القطاع الزراعي:

يكون الدعم للقطاع الزراعي في بدايات خطط التنمية الاقتصادية بحيث تولى معظم الدول النامية بهذا القطاع لتطويره وزيادة إنتاجه، من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية، وكذلك تبرز أهمية القطاع من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الزراعية والغذائية الحيوية، ويتمثل مجالات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في القروض الزراعية للتمويل والتكوين الرأسمالي والتشغيل بالإضافة إلى تقديم مختلف الإعانات الزراعية.[2]

ويمكن تقسيم الدعم الزراعي إلى ثلاث أنواع وهي:[3]

- ✓ دعم مدخلات الإنتاج الزراعي: ويساهم هذا الدعم في التقليل من تكاليف الإنتاج بواسطة خفض تكاليف المعدات والآلات وأدوات التشغيل، مما يساعد على استمرارية الاستثمار الزراعي من طرف المستثمرين بسبب تحقيقهم للأرباح، وأبرز أنواع هذا الدعم هي القروض الزراعية، إعانة تربية الماشية، إعانة الآلات والمعدات، توزيع أراضي البور، إعانات الأسمدة الكيماوية والأعلاف،
- ✓ دعم مخرجات الإنتاج الزراعي: تتمثل مساهمة الدعم الحكومي لمخرجات الإنتاج في تحفيز المزارعين والمنتجين في توسيع وزيادة الإنتاج وتقديم تسهيلات تسويقية، ويتم ذلك عبر شراء السلع الزراعية أو جزء منها بأسعار تشجيعية أعلى من الأسعار الدولية، أو بمنح إعانة مقطوعة لبعض المنتجات الزراعية المختارة، وتتضمن أبرز المنتجات الزراعية المدعومة والمختار في القمح والحبوب والشعير والذرى والتمر والأرز وغيرها من المنتجات الاستراتيجية.
- ✓ دعم برامج الخدمات الحكومية للقطاع الزراعي: وهذا عبر تقديم خدمات البحوث والاستشارات للمزارعين في مراكز البحوث التابعة للدولة، وكذلك خدمات الحجر الزراعي والبيطري، وتشييد السدود، المخازن الحكومية لتخزين المحاصيل الزراعية لتحقيق الامن الغذائي، وكذلك خدمات التدريب والابتعاد.

---

[1] اوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2015-2016، ص14

[2] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 10

[3] مرجع سابق، ص 11

وبلغت نسبة الإعانات السنوية المقدمة للقطاع الزراعي في المملكة السعودية نسبة 22.42% حوالي ربع الناتج الزراعي، وبدون احتساب عن القروض الميسرة التي تحصل عليها بدون فوائد.[1] وهذا نظرا لأهمية القطاع في مساهمته في التنمية الاقتصادية، عبر توفير مناصب العمل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتوفير الغذاء اللازم للأفراد، وتمويل التنمية الاقتصادية وغيرها، ولذا لابد من توسيع الدعم ليشمل كذلك دعم مخرجات الإنتاج الأخرى، مثل دعم الصادرات الزراعية وتقديم الحماية الجمركية للمنتجات الزراعية المحلية.

2.1 دور الدعم الحكومي في تنمية القطاع الصناعي

يكمن دور الدعم في تطور القطاع الصناعي من خلال دعم الصناعات التي تعتبر مهمة وضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتي لا يمكن إنشاء أو نجاح المشاريع الصناعية بدون دعم حكومي. ويؤدي هذا الدعم إلى توسيع الاستثمارات، ويمكن أيضا للإعانات توجيه الاستثمارات إلى بعض القطاعات المهمة واللازمة للتقدم الاقتصادي، ولتشغيل بعض الموارد المعطلة مثل اليد العاملة.[2] وكذلك تجهيز المشروعات ببعض الآلات والمعدات اللازمة لاستمرار نشاطها الإنتاجي، عن طريق إعانات اقتصادية تكون في شكل إعانة إيجابية. والزيادة في معدل تكوين رأس المال في المجموع الكلي للقطاعات عن طريق مساعدة الاستثمارات على الاستهلاك الاقتصادي لمعداتها وآلاتها القديمة، وتغيرها بتقنيات وفنون إنتاجية حديثة محافظة على معدل نمو الناتج الاجتماعي.[3]

وبالتالي يساهم الدعم الحكومي في زيادة الإنتاج الصناعي وتغيير الهيكل الاقتصادي وتنويع الإنتاج في القطاعات المختلفة، ويمكن أن يشمل هذا الإجراء عدة القطاعات على غرار قطاع الصيد البحري والسياحة، وهذه السياسة تمكننا من تنويع مصادر الدخل في عدة قطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد، مما يسمح لنا بالتقليل من تأثير تقلبات الأسعار الدولية على الدخل الوطني.

يشتمل دعم القطاع الصناعي على ثلاث أشكال:

- ✓ دعم مدخلات الإنتاج الصناعي: الهدف لهذا النوع من الدعم هو تخفيض تكاليف الإنتاج، ليمكنها من المنافسة والاستمرارية داخليا وخارجيا. ويشمل هذا الدعم تقديم القروض الصناعية، وتأجير وبيع الأراضي في المدن الصناعية بأثمان رمزية، وكذلك إعانة الكهرباء والمياه والإعفاءات الجمركية لمختلف المستلزمات الصناعية اللازمة في خط الإنتاج.[4] ولا ننسى أنواع أخرى من الدعم على غرار دعم الطاقة بمختلف أنواعها مثل الوقود لأنها ضرورية في تشغيل الآلات، وإعفاءات الضريبية لمختلف مستلزمات الإنتاج ولا يقتصر الأمر على الإعفاءات الجمركية فقط.
- ✓ دعم مخرجات الإنتاج الصناعي: يتمثل في الإعانات والتسهيلات من أجل شراء المنتجات الصناعية الوطنية، وجعلها قادرة على منافسة المنتجات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني وخارجه، ومن أشكال دعم المخرجات للمنتجات الصناعية دعم الصادرات الصناعية وتقديم الحماية الجمركية لها، وإعطاء الأولية لاقتناء مشتريات حكومية للمنتجات المصنعة الوطنية.[5] أو منح محفزات مادية للمستهلك من اجل اقتناء منتجات تلك الصناعة أو غيرها[6]

---

[1] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 12

[2] عزت قناوي، مرجع سبق ذكره، ص66

[3] طاهر الجانبي، مرجع سبق ذكره، ص46

[4] ممدوح عوض الخطيب، نفس المرجع، ص 13

[5] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 13

[6] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص11

- ✓ دعم برامج الخدمات الحكومية للقطاع الصناعي: وذلك عبر إعانة تدريب العمال، ودعم خدمات توصيل الكهرباء والماء ومختلف خدمات المساندة.[1]

3.2 دور الدعم في تنمية المشروعات الصغيرة:

يعتبر دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ابرز روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم وخاصة في الدول النامية، حيث تكمن أهمية هذه المؤسسات في قدرتها وتمكنها على المساهمة الفعالة في عملية التنمية، بالإضافة إلى تحقيقها لأهداف اقتصادية واجتماعية منها دعم نمو وتطوير النشاط الاقتصادي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد من خلال مضاعفة القيمة المضافة، وتعزيز سياسات الحد من الفقر ومكافحة البطالة، وتشجيع روح الابتكار والإبداع، وتطوير وتنمية القدرات البشرية والتقنية وغيرها من الأهداف، حيث ثبت عالميا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عصب اقتصاد للدول النامية منها والمتقدمة، بحيث تمثل 90% من أعداد المؤسسات وتساهم ما يقارب 75% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما توفر على 70% من مجموع فرص العمل في معظم اقتصاديات العالم.[2]

وتكمن مساهمة الدعم الحكومي في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:[3]

- ✓ السياسة الائتمانية وتشمل توفير التمويل الحكومي، ومنح ضمانات حكومية، ودعم الحكومة لفوائد الإقراض، وتقديم القروض الميسرة عبر مؤسسات الإقراض التابعة للحكومة.
- ✓ منح التحفيزات الضريبية وتتضمن إعفاءات ضريبية على الأرباح والمخصصة لإعادة الاستثمار، الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وإعفاءات مالية أخرى (رسوم التسجيل، ضريبة الأعمال، التأمينات الاجتماعية).
- ✓ تقديم منح وإعانات نقدية لمساعدة الوحدات المتعثرة، أو لتوطين بعضها لغرض تحقيق أهداف التنمية المناطقية.
- ✓ تقديم الحوافز التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات أو تخفيض التكاليف بواسطة دعم أسعار المدخلات والمعاملة الجمركية التفضيلية للمستلزمات المستوردة، إعانة الصادرات أو دعم مستلزمات الإنتاج المحلية
- ✓ توفير العمالة اللازمة ورفع كفاءتها من خلال توفير الخدمات التعليمية والتدريب المهني والخدمات الصحية، وتوفير السكن والتأمينات الاجتماعية للعمال.

ومن خلال ما تم التطرق إليه: تعمل سياسة الدعم الحكومي (بشقيه الإنفاقي والتنازل عن الإيرادات) على تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4.1 دور الدعم الحكومي في حماية الصناعات الناشئة والخدماتية:

إن الصناعات الناشئة في الدول النامية لا تقدر على النمو والتطور في وجود المنافسة الشديدة من طرف الصناعات العريقة في الدول المتقدمة، ولذا من الضروري حمايتها من المنافسة الأجنبية حتى تتمكن من الوصول إلى مرحلة النضج، ولا يجب أن تمنح الحماية لكل أنواع الصناعات الناشئة، وإنما للصناعات التي تنفرد بمقومات النجاح في المستقبل في حالة تم حمايتها خلال فترة معينة. ويكمن

---

[1] ممدوح عوض الخطيب، نفس المرجع، ص 14

[2] صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، 2018، ص 3

[3] مرجع سابق، ص 76

دور الدعم في الحماية لتلك الصناعات من خلال منح الدعم للصادرات أو فرض رسوم جمركية مرتفعة بالنسبة لواردات السلع المشابهة للصناعة الناشئة.[1]

وبالتالي يكمن دور الدعم في حماية الصناعات الناشئة في تقديم الدعم للصادرات عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية للصادرات أو منح الدعم للواردات فيما يخص إيراداتها من رأس المال ومستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية في الأسواق المحلية، ويعطي ميزة تنافسية لتلك الصناعات للمنافسة في الأسواق الخارجية مما يسمح لها بزيادة الإنتاج والنمو.

من خلال قراءتنا لما سبق فان الدعم الحكومي له دور أساسي وضروري في تنمية القطاعات إستراتيجية، وخاصة القطاع الزراعي والصناعي، وأصبح الأمر من المسلمات لمواصلة تنميتها وتحقيق الأمن الغذائي والخروج من التبعية الاقتصادية، في ظل قدرة الدول المتقدمة في هذا المجال، خاصة في توفير السلع بأسعار جد تنافسية مما يشكل عائقا على المنتج المحلي.

ولذا فان الدعم الذي يمنح لبعض المنتجين في القطاعات الإستراتيجية المختلفة، والذي يمكنهم من إنتاج السلع الزراعية والصناعية وحتى الخدماتية بأسعار منخفضة، من شانها أن ترفع قدرتهم التنافسية في السوق المحلية والدولية، وبيع منتجاتهم من السلع والخدمات بأسعار منخفضة واقل من تكلفتها الحقيقية، وهذا الدعم من أنواع الدعم المباشر للمنتجين. ونجد هذه السياسة بكثرة في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث بلغ الدعم الزراعي لوحده في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية قيمة 350 مليار دولار سنويا، حيث تساعد المنتجين الأمريكيين والأوروبيين على إنتاج الحبوب والقمح عموما ومختلف المنتجات الزراعية الأخرى مثل القطن بأسعار تنافسية، بالشكل الذي يمكنهم من السيطرة والتحكم في الأسواق الدولية لهذه السلع الإستراتيجية، وبيع الحبوب ومنتجاتهم بأسعار منخفضة وتمكن الفقراء من الحصول عليها بأسعار معتدلة.[2]

2. دور سياسة الدعم الحكومي في تخصيص الموارد:[3]

أحيانا جهاز السوق يعجز عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وهذا بسبب أن لو تركت قوى السوق لوحدها قد ينتج عنه سوء تخصيص الموارد، وهذا عبر الإسراف والمبالغة في إنتاج السلع الكمالية وغير الأساسية، وهذا بهدف السعي إلى أرباح أكبر أو عدم الرغبة في إنتاج السلع الضرورية نتيجة قلة هامشها الربحي، ولذا تسعى سياسة الدعم الحكومي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، من خلال إعادة تخصيص الموارد عبر تقديم الدعم للوحدات الإنتاجية التي تنتج السلع المرغوب في إنتاجها، والذي عجز جهاز السوق في توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع.

كما تعمل سياسة الدعم الحكومي على التوجيه الأمثل في تخصيص الموارد عندما يحدث قصر النظر من طرف الوحدات والأفراد، وهناك حالات متعددة تبرز فيها الزامية تخصيص الموارد منها:

- ✓ حالة أن تكون الموارد بالغة الأهمية والاستراتيجية ولا يمكن تجديدها كالنفط والغاز.
- ✓ حالة الموارد التي يمكن أن تزيد ندرتها على المدى البعيد كالموارد المائية.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص189

[2] سيف الملا، مرجع سبق ذكره، ص911

[3] عماد السخن، **التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016 ص99-102

ويستلزم في هذه الحالة تنظيم إنتاج هذه لموارد وضرورة ترشيد استهلاكها حسب الآلية التي يراها صانع السياسات الاقتصادية المناسبة، وهذا عبر البحث عن بدائل هذه الموارد ودعمها، لان في حالة ما كانت أسعار هذه الموارد متدنية فانه سيؤدي بلا شك إلى الإسراف والتبذير في استفادتها، مثلا دعم التحول الطاقوي عوضا عن استخدام الطاقة الاحفورية.

في الحديث عن السلع الجماعية وجب التفرقة بين الإنتاج العام للسلع الجماعية وتوفيرها من قبل الحكومة، فيمكن أن تقوم الدولة بإنتاجها مباشرة عن طريق المشروعات العامة، وقد يتم إنتاجها من طرف القطاع الخاص لحساب الدولة.

1.2 إجراءات سياسة الدعم الحكومي لإعادة تخصيص الموارد:

هناك إجراءات تساهم في تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق مع أولويات وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وهذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين:

-**بالنسبة للمنتجين:** الإجراءات التي يعتمدها المقررون في إطار سياسة الدعم الحكومي لتخصيص الموارد، تتمثل في تحفيزات مالية للمنتجين لتشجيعهم على الاستثمار واهم هذه التحفيزات هي:

- ✓ الإعفاءات الضريبية خاصة على أرباح الأعمال بالنسبة للاستثمارات الجديدة ولفترة محدودة.
- ✓ إعفاء جزئي للرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة.
- ✓ إعفاء على الأرباح المحتجزة من الضرائب في حالة استثمارها في تجسيد وإنشاء مشاريع جديدة وتوسيعها.
- ✓ تقديم دعم وإعانات استثمارية(رأسمالية) للمؤسسات الصغيرة.
- ✓ دعم برامج التدريب والتأهيل والمواصلات وغيرها والتي توصف بالدعم المتعلق بالبنية الأساسية للاقتصاد.

-أما بالنسبة للمستهلكين: وقد تتدخل الدولة من خلال سياسة الدعم الحكومي لصالح المستهلكين، حيث بطبيعتهم البشرية يسعون إلى الحصول على سلع ذات نوعية جيدة وبأسعار منخفضة، والمنتجون في نفس الوقت يسعون إلى البيع بأسعار عالية، خاصة إذا كانت لهم القدرة على احتكار السلع، حيث تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد ويتم استغلالها من طرف الاحتكاريين، ولهذا تتدخل الدول عبر سياسة الدعم الحكومي بدعم أسعار السلع، وقد تكون هذه الأسعار مساوية لتكلفة إنتاجها وقد تكون اقل من ذلك. وفي كلا الحالتين تقوم الدولة بتقديم إعانة مالية للمنتجين تدعى إعانة الاستغلال.

وفي الأخير نجد أن سياسة الدعم الحكومي تلعب دورا إيجابيا ومهما في تخصيص الموارد، وعليه تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك.

3.دور الدعم في تحسن الميزان التجاري:

نظرا لدور الدعم في توسيع وتنويع الإنتاج الفلاحي وخاصة الإنتاج الزراعي المخصص للتصدير يؤدي إلى زيادة الصادرات كما أن زيادة الإنتاج الفلاحي يقلل من فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية مما يساهم الدعم في زيادة الصادرات من جهة وخفض الواردات من الجهة الثانية وهذا ما يؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري. وبالتالي دعم الإنتاج المحلي للسلع والخدمات التي تستورد من الخارج ويقلل من فاتورة الاستيراد لتلك السلع مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وتخفيف الضغط علية والذي يعتبر أمر ضروري للتنمية الاقتصادية خاصة توفير الادخار لتنفيذ استراتيجية التنمية.

كما أن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة على حساب الطبقات الغنية يؤدي إلى التقليل من إنفاق الفئة الأخيرة على الترف من السلع الكمالية، والتي يكون استيرادها من الخارج وهذا ما يؤدي إلى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وهو أمر مطلوب ومرغوب فيه في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.[1]

تشجيع الصادرات عن طريق منح إعانات للمصدرين، وتكون طبقا لحجم الصادرات. ومن الواضح أن الهدف من هذه الإعانات هو تحسين ميزان المدفوعات وتشجيع الإنتاج. وعليه فان نتائج دعم الصادرات في تحسين ميزان المدفوعات تقاس بكمية ونوعية العملات التي تحققها.[2]

المطلب الثالث: دور سياسة الدعم الحكومي في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المحتاجة.

تستخدم الحكومة سياسة الدعم الحكومي كأحد اليات في إطار تحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه افرادها، ولذا هي تهدف الى محاربة الفقر من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحتاجة وتقليل التفاوت في الدخل داخل المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المحتاجة وتوفير فرص العمل.

1.دور الدعم الحكومي في إعادة توزيع وتقليل التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع:

إن تحقيق وارتفاع العدالة في هيكل توزيع الدخول أصبح أمرا حيويا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتقدمها بطريقة سليمة. وهذا أن السياسات التي تؤدي إلى زيادة دخول الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، لا تعني أنها بعيدة كل البعد عن تحقيق العدالة فقط وإنما هي أيضا تحمل في طياتها بذور الفشل القاتل، وهي تحرض إلى حد ما إلى العنف وتغير التنمية الاقتصادية إلى حالة عدم الاستقرار الاجتماعي وتكون باهظة التكاليف.[3]

ويتحقق التوزيع الأولي للدخل من خلال آلية السوق وخاصة في الدول الرأسمالية، ويمكن أن تؤدي إلى تفاوت واسع وحاد في توزيع الدخل، وهذا ما يفرض على الدولة التدخل لإعادة توزيع الدخل والتقليل من حدة تفاوته في التوزيع الأولي، وهذا من خلال الدعم الحكومي الذي تقدمه للفئات المنخفضة الدخل، والخدمات التي يتم تقديمها بأسعار رمزية اقل من تكاليف إنتاجها أو بصورة مجانية وهذا من اجل رفع مستويات معيشتهم وحياتهم.[4]ويمكن لسياسة الدعم الحكومي أن تلعب دور المؤثر في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال ما يلي:

1.1الإعفاء أو التخفيضات الضريبية على الدخل لأصحاب الدخول الضريبية من اجل توفير حد أدنى من مستوى المعيشة وبالتالي زيادة دخولهم الحقيقية. وإذا كان إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء يتطلب تخفيض دخول لبعض المهن مثل الأطباء فيمكن للدولة أن تقوم بزيادة المعروض من تلك المهن عن طريق الزيادة في تقديم دعم ومنح التعليم والتدريب لهذه المهن.[5] مما يساعد على تخفيض أسعار تلك الخدمات نتيجة زيادة الكمية المعروضة منها في السوق، ويؤدي هذا إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 337

[2] عزت قناوي، مرجع سبق ذكره، ص66

[3] حامد عبد المجيد دراز، نفس المرجع، ص 301

[4] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 148

[5] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص348-350

2.1 تقديم المنح والدعم النقدي في إطار الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة و محدودي الدخل وإعانة الشيخوخة والعجزة والتأمينات الاجتماعية...الخ، وتقديم منح والدعم العيني من اجل توفير بعض السلع والخدمات مجانا أو بأسعار منخفضة مما هو في السوق مثل السلع الأساسية، وتقديم خدمات التعليم والخدمات الطبية وتوفير مساكن مدعمة لبعض شرائح المجتمع المعوزة ..الخ، ومما لا شك فيه أن هذا الدعم سواء كان نقدي أو عيني يؤدي إلى زيادة مباشرة في دخول تلك الشرائح الفقيرة، وبالتالي ينتج عنه تقليل الفوارق في الدخل بين فئات المجتمع ويساهم في تعديل هيكل توزيع الدخل إلى الوضع المرغوب فيه.[1]

3.1 تقديم الدعم العيني أو النقدي من اجل توفير الخدمات التعليمية والصحية والتدريبية وبالذات عندما يستخدم الدعم بالشكل الذي يحقق تحسن في القدرات المهارية والإنتاجية للطبقات الفقيرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من كفاءة أدائهم وإنتاجياتهم ومن ثم الزيادة في دخولهم، مما يؤدي إلى المساهمة في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخول.[2]

4.1 إعادة توزيع الدخل لرأس المال من خلال التخفيض النسبي في دخول رأس المال، بحيث تلجا الدولة في التأثير من جانب العرض لعناصر الإنتاج عن طريق تقديم إعفاءات جمركية على الآلات والمعدات والأصول الرأسمالية المستوردة، من اجل تدفق هذه العناصر الإنتاجية إلى السوق المحلية وتخفيض أسعارها.[3] وهنا يكون إعادة توزيع الدخل لصالح المؤسسات المتوسطة والصغيرة بسبب تخفيض تكاليف إنشاء المؤسسة وبالتالي زيادة دخولها الحقيقية.

5.1 إن الدعم الحكومي المقدم للمنتجين في بعض الأنشطة أو الأقاليم يؤدي إلى زيادة دخولهم، وبالتالي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صورة عينية على حساب أنشطة أو أقاليم أخرى.[4]

كما أن توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة عن طريق الدعم وزيادة دخولهم الحقيقية يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك لديهم، مما ينتج عنه زيادة في الطلب الفعال، والذي يعتبر أحد عوامل أساسية للقضاء على ضيق نطاق السوق، وكذلك كسر حلقة الفقر في الدول النامية. ويؤدي إلى إشعارهم بمكاسب التنمية مما يفتح أمامهم الأمل في المزيد من هذه المكاسب، ويدفعهم إلى الإقبال على العمل بجد وإخلاص. كما أن إعادة توزيع الدخل بواسطة دعم وتوفير الخدمات التعليمية والصحية، وارتفاع استهلاك السلع الغذائية الضرورية، وتحسين المستوى المعيشي للطبقات الضعيفة يعد بمثابة استثمار في رأس المال البشري والذي يعتبر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية.[5]

2 دور الدعم الحكومي في تحسين المستوى المعيشي:

يكمن الفقر في عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[6] وتعتبر سياسة الدعم الحكومي من أهم الآليات المناسبة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد. بالإضافة إلى مساهمة الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، ومع دوره في إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء، مما يساهم في زيادة الدخول الفردية الحقيقية للفئات الفقيرة والمحدودة الدخل. وتستطيع سياسة الدعم الحكومي من تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومجابهة الفقر من خلال:

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، ص 355

[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 148

[3] حامد عبد المجيد دراز، نفس المرجع، ص 348

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 199

[5] حامد عبد المجيد دراز، نفس المرجع، ص 337

[6] فوزي حليم رزق، **اليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه**، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 100 العدد 489، ص59

- ✓ منح الإعفاءات الضريبية على السلع الضرورية من اجل تخفيض أسعارها، مما يؤثر إيجابا على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد.[1]
- ✓ منح إعفاءات ضريبية على الدخول المنخفضة مما يسمح لهذا الإجراء من زيادة دخولهم الحقيقية، ويؤدي إلى توفير وتحسين المستوى اللائق اجتماعيا بهم.[2]
- ✓ الدعم في الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال التعليم، الصحة والسكن المجاني والغذاء، والذي يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. فالتعليم المجاني لكل أفراد المجتمع يتيح فرصة لاكتشاف القدرات والمواهب والتي كان يعوقها ارتفاع تكاليف التعليم بمقابل دخلهم.[3]
- ✓ سياسة الدعم الحكومي التي تؤدي إلى تقديم الدعم للمنتجين أو المستوردين الذين يرتبط نشاطهم بتوفير سلع وخدمات للطبقة المنخفضة الدخل، وبالأخص السلع الضرورية منها، والتي تنفق تلك الشريحة معظم دخلها في الحصول عليها، مما يساعد المنتجين والمستوردين على تخفيض الأسعار التي يتحصلون عليها مقابل هذه السلع، ويؤدي إلى رفع المستويات المعيشية والحياتية للفئات المنخفضة الدخل. [4]

3.دور الدعم في توفير فرص العمل:

إن تقديم الدعم النقدي يؤدي إلى زيادة الدخول للطبقات الفقيرة، ويؤدي كما أشرنا إليه سابقا إلى زيادة الطلب الفعال وبالتالي تزايد النشاط الاقتصادي، وبالتالي فان ذلك يمثل زيادة في مستويات العمالة ودخول أفراد جدد في العمل والزيادة معدل التشغيل في المجتمع، وبالتالي سياسة الدعم الحكومي تؤدي إلى توفير فرص العمل.

دعم المنتجين والمستثمرين على توفير موارد مالية، من خلال منح امتيازات ضريبية أو إعانات نقدية أو دعم أسعار مستلزمات الإنتاج، مما يسمح لهم بإعادة استثمار تلك الموارد المالية في شكل فروع إنتاجية أو إقامة مشاريع أو إنشاء مؤسسات مصغرة، مما يؤدي إلى المزيد من فرص العمل وتقليص البطالة.[5]

كما أن من أهم أسس معالجة الفقر هي مجابهة البطالة وخلق وتوفير مناصب عمل لليد العاملة، والذي يعتبر حل أساسي لمشكلة الفقر باعتبار أن البطالة هي السبب الأساسي في ارتفاع عدد الفقراء.[6]و يساهم الدعم الحكومي في خلق مناصب الشغل عبر دوره في زيادة فرص الاستثمارات والإنتاج من خلال زيادة الطلب الكلي او جذب الاستثمارات الأجنبية، أو تنمية القطاع الصناعي والزراعي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل أكثر القطاعات طلبا لليد العاملة، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى تشغيل الفقراء وإخراجهم من قاع الفقر.

---

[1] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 144

[2] مرجع سابق، ص 220

[3] خديجة الأعسر، مرجع سبق ذكره، ص 103

[4] فليح حسن خلف، نفس المرجع، ص 149

[5] يلس شاوش فاطمة الزهراء واخرون، **واقع امتيازات الجبائية في الجزائر بين الدعم الاقتصادي للمؤسسات والتهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب تلمسان**، الملتقى الوطني أثر استحداث نظم واليات الدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 03 جوان 2021، ص 4

[6] فوزي حليم رزق، **اليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه**، مرجع سبق ذكره، ص60

كما أن دعم التعليم والصحة والسكن يساهم في زيادة الدخول الحقيقية وتحسين المستوى المعيشي والاجتماعي، ويؤدي إلى تنمية القدرات البشرية لهم، مما يساعد على توظيفهم وتوفير لهم الدخل الملائم لتحسين كذلك مستوى معيشتهم والقضاء على الفقر.

45.دور الدعم في الرعاية الاجتماعية للأفراد:

على غرار دعم قطاع التعليم والسكن والصحة، يعمل الدعم الحكومي على تقديم خدمات اجتماعية أخرى تتمثل في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وكذلك دعم التعاونيات والجمعيات الخيرية ورعاية الشباب، ويشمل هذا النوع من الدعم إعانات أو قروض ميسرة لتوفير تلك الخدمات، والهدف من هذا الدعم تجاوز المشكلات الاجتماعية التي يمر بها الفرد في حياته اليومية مثل العلاج والزواج...الخ.[1]

وتتجسد الرعاية الاجتماعية كذلك في الإعانات التي تمنح إلى الأسر المحتاجة إليها، وتشمل عدة قنوات منها إعانة الأيتام وإعانة المعوقين وإعانة الشيخوخة والزواج ...الخ، وتكون في إطار برنامج دعم شبكة الحماية الاجتماعية والتي تساعد الأسر، وأفراد المجتمع على تجاوز حالة العسر، والأزمات التي تحيط بهم نتيجة عدم العمل، أو عند العجز أو بسبب تغير الوضع الاجتماعي للأفراد، أو كما في حالة وفاة معيل الأسرة أو الطلاق أو الترمل، أو عند الشيخوخة ووصول العمر إلى نهاية الإنتاجية وبداية مرحلة التقاعد، أو عند الأزمات الطارئة التي تسود الأمم نتيجة الحرب أو الحصار الاقتصادي أو المجاعة. ويكون دعم شبكة الحماية الاجتماعية على شكل نقدي أو عيني للأفراد السالفة الذكر.[2] والهدف من هذه الشبكة هو الرعاية الاجتماعية للأفراد التي لا تسمح ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية بتوفير حد أدنى من المعيشة، والتخفيف من حدة الفقر مما يؤدي إلى حياة كريمة لهم.

. المطلب الرابع: دور الدعم في تنمية القدرات البشرية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي:

للدعم دور مهم في توفير وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، من خلال توفير خدمات التعليم والصحة، والسكن بالإضافة إلى توفير الخدمات العامة، وتقديم الرعاية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تنمية القدرات البشرية. كما أن الدعم يساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويتم ذلك من خلال:

1.دور الدعم في تحسين مستوى التعليم:

يمكن أن تساهم سياسة الدعم الحكومي مساهمة فعالة في مجال التعليم، وذلك عبر ما تمنحه من إعانات لهذا القطاع من خلال إقرار تخفيضات بمعدل الضريبة والذي يسمح بتقديم خدمة أفضل من اجل التمكين من رفع مستويات المجتمع، وتقريب مستوى الدخول وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.[3]

وتكون الامتيازات الضريبية إما على المؤسسات التي تقدم تلك الخدمة، أو المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي تستعمل في القطاع مثل مستلزمات التعليم أو دور النشر أو غيرها من الوسائل المختلفة، وهذا من اجل توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة للفئات المحرومة.

والهدف من هذا الإعفاء الضريبي هو تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التعليم، من خلال إنشاء المعاهد التعليمية، والتي تقوم على وضع برامج تعليمية وفق المناهج التي وضعتها الدولة من خلال وزارة التربية والتعليم العالي وتحت إشرافها

[1] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 15

[2] عدي سالم علي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص ص128-129

[3] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص269

حتى تتمكن من الاستفادة من إعفاء ونشر العلم بين طبقات المجتمع الفقيرة التي لا تقدر على التوفير لأولادها مستلزمات التعليم، وحرص الدولة على تلقي جميع أفراد المجتمع التعليم الكافي حسب قدرة الفرد ومواهبه الفكرية بغض النظر عن مستواه المادي.[1]

ويمكن لدعم التعليم ان يخفض من تكلفة التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة وهذا عبر منحهم منح عينية تمكنهم من تخفيض نسب الرسوب المدرسي، وتقديم تغذية مدرسية مستمرة، ودعم الطلبة عبر توفير ومنح الاحتياجات الخاصة مثل تجهيز الكتب المدرسية، والإعفاء من رسوم التسجيل في المدارس العامة، ودعم التدريب التقني والمهني في مختلف الميادين.[2] أو من خلال تقديم دعم نقدي مباشرة للفئات المحرومة، يكون مخصص لمرافقة تلك الفئات على مزاولة أبناءهم للدراسة ومحاربة التسرب المدرسي، وفي غالب الأحيان يكون هذا الدعم مشروط بتحسن المستوى التعليمي للأولاد لمواصلة منح الدعم، وهذا بهدف حرص الأولياء على توفير مستلزمات الدراسة ومراقبة ومرافقة أبنائهم في مختلف مسارهم الدراسي لإنجاح هذا البرنامج.

2.دور الدعم في تحسين الخدمات الصحية:

ويكمن دور الدعم من توفير الخدمات الصحية المتقدمة وتحسينها خاصة في الطب الوقائي، والذي يقدم للمجتمع عناصر فعالة تساعد وتساهم في عملية الإنتاج، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويستفيد منه غالبية أفراد المجتمع، وتساهم تقارب الدخول

من أهم آليات الدعم للنهوض بالقطاع الصحي وتوفير الخدمات الصحية للأفراد:

- ✓ دعم التامين الصحي من اجل رفع كفاءة التامين الصحي.[3]
- ✓ تقديم دعم الأدوية والحليب للأطفال من اجل توفير الأدوية بأسعار مناسبة[4]
- ✓ الإعفاءات الضريبية على الأفراد والمؤسسات التي تقوم بالإنفاق على هذا المجال عبر التبرعات والإعانات التي تقدمها إلى مؤسسة اجتماعية أو هيئة خيرية.

3.دور الدعم في توفير السكن الملائم للفئات المحرومة:

ولقد عرف مركز استراتيجيات الرعاية الصحية دعم السكن بأنه عبارة عن مساعدات مقدمة من طرف الدولة للمواطنين من اجل تمكينهم من الحصول على سكن بغرض تحقيق الاستقرار الاجتماعي.[5] بالتالي سياسة الدعم الحكومي تلعب دورا محوريا في حل مشكلة السكن، بحيث تستفيد الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل من الدعم لاقتناء السكن لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتتم وفق الآليات التالية:[6]

- ✓ منح مساكن عامة يتم تدعيم إيجارها.

---

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص ص269 -302

[2] عدي سالم علي الطائي، **واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانية تطويرها (محافظة نينوا نموذجا)**، مجلة بحوث مستقبلية، عدد 24، 2008، ص133

[3] احمد عرفة احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[4] مرجع سابق، ص98

[5] مميش سلمى، عيدودي فاطمة الزهراء، **اثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال الفترة (1986–2017)**، revue des reformes économique et intégration en économie mondiale، العدد 13 رقم 26، 2018،ص4

[6] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص527

- ✓ تقديم الدعم لمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل لاقتناء مساكن خاصة، من خلال دعم معدلات الفائدة على قروض مخصصة لشراء المنازل.

وكذلك عبر:[1]

- ✓ دعم أسعار مواد البناء من خلال إعفاءات أو تخفيضات ضريبية على الأسعار من اجل تمكين طلبي السكن من تشييد سكناتهم.
- ✓ تقديم الدعم النقدي مباشرة إلى الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل لمساعدتهم على اقتناء السكنات.
- ✓ تحسين مصادر التمويل وتوفير القروض بمعدلات الفائدة المنخفضة. [2]

والهدف من تقديم الدعم هو الرغبة في المحافظة على أسعار السكنات عند مستوى منخفض في وجود تفاعل قوى العرض والطلب السوقي،[3] من أجل حصول الفئات الفقيرة والضعيفة الدخل على سكنات وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والذي هو من متطلبات التنمية.

4.دور الدعم في تحسين المرافق العامة الأخرى:

تهدف الدولة إلى استكمال عملية تجهيز البنية الأساسية الواجبة لدفع عملية التنمية الشاملة، ويتم ذلك عبر توفير خدمات عامة مثل خدمات النقل والخدمات السلكية واللاسلكية والبريد...الخ.[4] يتم توفير هذه الخدمات عبر الدعم كالاتي:

1.4 النقل:

هناك صيغة قديمة للدعم في هذا المجال وهي إعانات التجارة البحرية، وهي صيغة لدعم الأساطيل وكذلك نفس الأمر في مجال الملاحة الجوية، وكذلك دعم مرافق السكك الحديدية والذي هو عبارة عن مرفق حيوي أيضا. يرتبط هذا النوع من المرافق ارتباطا وثيقا مع التنمية الاقتصادية وأثرها المباشر في تطور وتقدم المجتمع.[5]

2.4 دعم الكهرباء والطاقة والمياه الصالح للشرب:

فقر الطاقة هو عدم إمكانية الأسر في الحصول على الكهرباء أو مختلف الأنواع الحديثة للوقود لتحقيق أهداف حياتية أساسية، ولهذا تسعى الدول النامية إلى توسيع فرص الحصول عليها عن طريق دعمها لتصل إلى الجميع وخاصة الفئات المحدودة الدخل[6] هذا الإجراء يمكن الأسر من توفير الطاقة اللازمة لمجابهة الظروف القاسية التي تجابهها، فحصولها على الغاز الطبيعي يمكنها من زيادة توفير الغذاء الصحي و يمكنها من الحصول على التدفئة الملائمة لمجابهة برودة الطقس، وحصولها على الكهرباء كما يمكن

[1] مميش سلمى، مرجع سبق ذكره، ص4

[2] هشام مصطفى الجمل مرجع سبق ذكره، ص305

[3] مميش سلمى، نفس المرجع، ص4

[4] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 16

[5] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص269

[6] أميرة احمد، مرجع سبق ذكره، ص 3

الأسر من تشغيل مختلف الأجهزة الضرورية من اجل حياة كريمة لهم. بالإضافة الى مساهمة الدعم في تخفيض أسعار المياه من اجل ضمان وصوله الى كافة فئات المجتمع.

5.دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي:[1]

في ظل الحالة الاقتصادية المتردية والمزرية وفي ظل الارتفاع المتزايد لمختلف أسعار السلع فان قيام الدولة بالاعتماد على السياسة الاقتصادية من شانها إلغاء وتقويض الدعم الحكومي بمختلف أنواعه سيولد اثرا بالغا على الطبقات الوسطى والفقيرة، وقد ينتج عنه اثرا سلبيا للفئات الوسطى ونزولها إلى الفئات الفقيرة، ونزول الطبقة الفقيرة إلى طبقة اشد فقرا، وقد يؤدي ذلك إلى اختفاء الطبقة الوسطى في حالة استمرار الوضع، وهذا ما يؤدي إلى خلل في التوازن المجتمعي باعتبار أن الطبقة الوسطى هي أساس هذا التوازن.

ويجب الإشارة إلى مفهوم مهم والذي يفسر لنا ما قد يحدث وهو الاستبعاد الاجتماعي، حيث يقصد به "تهميش بعض فئات المجتمع مع عدم مقدرتهم على المشاركة بشكل فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية." ويعتبر الاستبعاد الاجتماعي مجموعة من المشاكل التي تحدث للأفراد أو الطبقات أو الجماعات: كالبطالة والسكن الرديء، وارتفاع معدلات الجريمة، وضعف المهارات، والدخل المنخفض، وسوء الحالة الصحية، والتفكك الأسري. ونظرا لدور الدعم الحكومي في مجابهة هذه الظواهر، يتبين لنا مدى أهمية سياسة الدعم المقدمة من قبل الدولة لمواطنيها في المحافظة على تماسك وتوازن النسيج المجتمعي. ولذلك فان الاستقرار الاجتماعي مستمد من قدرة الدولة ورغبتها في المحافظة على توازن الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع لكي لا يتزعزع الاستقرار الاجتماعي

والاستبعاد الاجتماعي يمثل استبعاد فئة أو شريحة وحرمانها وعدم تمكنها من الاستفادة من موارد الدولة أو الجوانب الأخرى التي تستفيد منها الطبقات الأخرى، وهو نتيجة حتمية لقيام الحكومات باتخاذ قرارات خاطئة وغير صائبة تخص سياسات الدعم الحكومي، وبشكل متكرر وهذا ما يؤدي إلى تهديد تماسك النسيج المجتمعي، ويؤدي كذلك إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي.

إن صرف نظر النظام السياسي عن دور وأهمية سياسة الدعم الحكومي في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي سيولد أثار اجتماعية سلبية على النظام السياسي نفسه. وفي حالة عدم وجود استجابة من نظام السياسي لعلاج ما يحدث من خلل واضح لهذه الطبقات سيولد صدى سلبي على استقرار النظام السياسي، وسيرفع من حدة احتقان الشعب، وينتج عنه زيادة حفيظة للمواطنين ضد النظام السياسي مع إمكانية ظهور احتجاجات ومظاهرات تندد وترفض ما يقوم به النظام، وما تتخذه من قرارات تخص سياسة الدعم الحكومي، وترتفع نبرة الأنين للمواطنين ومناداتهم برحيل النظام السياسي في حالة فشل هذا النظام من احتواء هذه المدخلات وعدم التعامل معها.

كما أن اعتماد الدولة لسياسة الدعم الحكومي وفق الإطار الاجتماعي يكون لها أثار مباشرة على استقرار النظام السياسي، وعليه فان ديناميكية ومرونة النظام السياسي في هذه المواقف، هو ما يبين ويؤكد نجاح النظام في التعامل مع متطلبات ومستجدات الموقف، والتعامل مع متغيرات المفاجئة وغير محسوبة في حالة اتخاذ سياسة ما أو إقرارها. ومن بين أهم مؤشرات الاستقرار السياسي هو استجابة الدولة لضغوط واحتياجات الجماهير، وتعظيم مبادئ وقيم العدالة الاجتماعية كأهم مبادئ أساسية في تعامل الدولة في

[1] مصطفى عبد الباسط حسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص256-260

سياستها في مختلف الجوانب الحياة، وقدرة النظام السياسي على المحافظة وحماية المجتمع، وهذا ما يؤكد على دور وأهمية دولة الضمان الاجتماعي للمحافظة على الاستقرار السياسي للنظام السياسي.

وعليه فان لسياسة الدعم الحكومي أثار سياسية، فإنها قد تشكل ضغط على السلطة السياسية، ولهذا هناك علاقة وطيدة بين الاستقرار السياسي و سياسة الدعم الحكومي، حيث إذا كان هناك انضباط في تطبيق سياسة دعم الحكومي ومناسب للفئات الفقيرة والمستحقة له، كلما نتج عنه تمتع النظام السائد بالاستقرار السياسي، وفي حالة تغاضي وإهمال النظام السياسي لسياسات الدعم الحكومي واعتباره سياسات تسييرية لن تلحقه أضرار في شيء، فانه قد يكون ارتكب خطأ فادحا لأنها قد تكون قاتلة بالنسبة للنظام السياسي، وعليه فانه توجب على النظام السياسي أخذ الحيطة والحذر عند اتخاذ القرار من عدم لسياسة الدعم الحكومي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه حول دور الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فانه قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ هناك علاقة تكاملية وثيقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية باعتبار أن عملية التنمية الاقتصادية تعتمد على توفير رأس المال البشري الذي ينتج عن عملية التنمية الاجتماعية، والأخيرة تعتمد على الدخول التي تنتج عن التنمية الاقتصادية.
- ✓ للدعم دور مهم في زيادة الإنتاج الوطني عبر زيادة الطالب الكلي في الاقتصاد، والرفع من الكفاية الإنتاجية للأفراد، وزيادة الاستثمار عبر تقديم الدعم للمستثمرين، كما أن له دور كبير في جلب الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى تشغيل أكثر للموارد الاقتصادية وتخصيصها بالكفاءة، وتوفير فرص العمل.، وتحقيق استقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار في الأسعار وحد من تزايد معدلات التضخم.
- ✓ للدعم الحكومي دور مهم في تغيير الهيكل الاقتصادي للإنتاج في الدول، من خلال مساهمته في تنمية القطاع الصناعي والفلاحي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ للدعم الحكومي دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة، وتحويل جزء من قدرة الشرائية من الفئات الغنية إلى الفئات الفقيرة، عبر سياسات الدعم المختلف مثل الدعم النقدي والعيني والإعفاءات الضريبية وتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة واكتساب المهارات للفئات المحرومة.
- ✓ للدعم الحكومي دور مهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على الفقر من خلال زيادة الدخول الحقيقية لهم وتوفير فرص العمل.
- ✓ للدعم الحكومي دور مهم في تقديم الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة والتي ظروفهم الاجتماعية لا تمكنهم من مجابهة الحياة مثل العجز والمرض.
- ✓ للدعم الحكومي دور كبير في تحسين المؤشرات في مجالات التنمية الاجتماعية مثل قطاع التعليم والصحة والسكن وتوفير المرافق العمومية.
- ✓ للدعم الحكومي دور مهم في تحقيق الاستقرار الأساسي والاجتماعي، من خلال محاربته لظاهرة الاستبعاد الاجتماعي والذي يؤدي إلى زيادة تفكك البنيان الاجتماعي والنسيج الاجتماعي، وإلى عدم الاستقرار السياسي لزيادة رقعة الاحتقار.

ومن خلال الدور المهم الذي تلعبه هذه السياسة (سياسة الدعم الحكومي) في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها على الاستقرار السياسي وحتى الأمني، وعلى غرار عدة دول فان الجزائر سعت الى تحقيق ذلك، ولذا سنتطرق في الفصل الموالي الى اهم اشكال سياسة الدعم الحكومي المطبقة بالجزائر واهم أنواعها والى تقييمها وفق مقاربة اجتماعية من خلال مساهمتها في تحسين المؤشرات الاجتماعية والمقاربة الاقتصادية من خلال تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

الفصل الثالث

تمهيد:

نظرا للدور الايجابي الذي تلعبه سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكافل الاجتماعي، فقد أقدمت الجزائر على غرار عديد من الدول على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه أفرادها، وتنفيذ هذه السياسة في إطار منظومة الدعم الحكومي، وهذا سعيا منها لتحسين الظروف المعيشية وتلبية الحاجات الاساسية للأفراد ومحاربة الفقر، ولذا سنتطرق في هذا الفصل إلى سياسة الدعم الحكومي في الجزائر وتقييم أداءها وفق المقاربة الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الأول: سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

ما يميز سياسة الدعم الحكومي في الجزائر بأنه شهد عدت مراحل مختلفة وفق الظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية، وتحول الذي شهدته الجزائر من اقتصاد شامل إلى اقتصاد موجه قد انعكس على هذه السياسة من حيث تغير أشكالها وحجمها، ولذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أشكال منظومة الدعم والمراحل التي مرت عليها، وتقييم مخصصاتها وحجمها.

المطلب الأول: أشكال منظومة الدعم الحكومي في الجزائر:

أخذت منظومة الدعم في الجزائر شكلين مختلفين وهما الدعم الضمني والدعم الصريح وفق الشكل الموالي

الشكل رقم (03-01): أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

المصدر: حنصال ابو بكر، بن احمد سعدية، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2018/08، ص 115

1.الدعم الصريح:

وهو عبارة عن نفقات عامة تكون مسجلة بصورة صريحة وواضحة في الموازنة العامة وتندرج هذا البند كمصروفات على عاتق الموازنة العامة للدولة.[1] ويتكون من التحويلات الاجتماعية والإعانة الموجهة لتخفيض المعدلات الفائدة والإعانة الخاصة للشركات العمومية.

1.1التحويلات الاجتماعية :

إن التحويلات الاجتماعية تمثل جانبا مهم وديناميكي في الموازنة العامة للدولة، نتيجة لتخصصها في الفصول وتوزع في عدة أقسام من الموازنة العامة للدولة (خاصة التدخلات العمومية وإعانات التسيير ونفقات المستخدمين كالمنح العائلية واشتراكات الاجتماعية) وكذلك في بعض صناديق التخصيص الخاصة مثل الصندوق الوطني للسكن.[2]

1.1.1دعم حصول على السكن:

يتكفل صندوق الوطني للسكن (CNL) بمنح نفقات الدعم للحصول الفئات الهشة والمتوسطة الدخل على السكن: [3]

ا. الصندوق الوطني للسكن:

إن الصندوق الوطني للسكن (CNL) مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري. نشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 91- 145 المؤرخ في12 ماي 1991 المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-111 المؤرخ في 18 ماي 1994 ومن مهامه:

- ✓ تسيير المساهمات والإعانات التي تقدمها الدولة لصالح السكن لاسيما فيما يخص الإيجار وامتصاص السكن غير اللائق وإعادة الهيكلة العمرانية وإعادة تأهيل إطار المبني وصيانته وترقية السكن ذو الطابع الاجتماعي.
- ✓ ترقية كل أشكال تمويل السكن خاصة ذو الطابع الاجتماعي عن طريق البحث عن موارد التمويل غير تلك المتأتية من الميزانية وتجنيدها.
- ✓ المشاركة في تحديد سياسة تمويل السكن لاسيما السكن ذو الطابع الاجتماعي منه.
- ✓ استلام موارد المؤسسة لصالحه بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما ويسيرها.
- ✓ اقتراح كل الدراسات الرامية إلى تحسين عمل السلطات العمومية لصالح السكن لا سيما ذو الطابع الاجتماعي منه.
- ✓ إنجاز كل الدراسات والخبرات والتحقيقات والأبحاث المرتبطة بالسكن وتقديم خبرته الفنية والمالية للمؤسسات العمومية والهيئات المعنية وتشجيع الأعمال الإعلامية وتبادل التجارب واللقاءات من أجل ترقية السكن وتطويره.

ب. صيغ السكنات المدعمة:

يوجد عدة صيغ للسكنات المدعمة وفق الظروف المالية ومداخيل الأسرة المستفيدة من الدعم وهي:

---

[1] حنصال ابو بكر، بن احمد سعدية، مرجع سبق ذكره، ص114

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018**، ص 57

[3] موقع الإلكتروني لوزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية https://www.mhuv.gov.dz تم التصفح بتاريخ 2021/12/02

ب.1. السكن العمومي الإيجاري:

السكن العمومي الإيجاري يتم إنجازه على أساس ميزانية خاصة وذلك من قبل المقاولين الذين يتم تكليفهم بذلك من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري. وهو موجه فقط لفائدة الأشخاص أصحاب الدخل الذين يتم تصنيفهم في خانة الطبقة الاجتماعية الأكثر حرمانا أو الذين يقطنون في ظروف هشة و/أو غير صحية، وان لا يتعدى الدخل الشهري للعائلة 24 ألف دينار.

آليات الدعم في السكن العمومي الإيجاري:

بالإضافة على مبلغ الإيجار الرمزي فان الدول تقوم بمنح دعم من اجل اقتناء نهائي للمسكن للفئات الهشة والمتمثل في:[1]

- ✓ إعانة مالية من الدولة خاصة بالسكن وفق للمرسوم التنفيذي رقم 07-10 المؤرخ في 11 جانفي 2007.
- ✓ تطبيق نسبة تخفيض تقدر بـ 10% من ثمن التنازل في حالة الدفع الفوري.
- ✓ تعويض مبلغ الضمان في حالة الدفع بصيغة الدفع الفوري.
- ✓ تخفيض في مبلغ التنازل قدره 7 % :عندما تكون المدة المتفق عليها أقل من ثلاث (03) سنوات أو تساويها. و 5 %عندما تكون المدة المتفق عليها تزيد عن ثلاث (03) سنوات أو تقل عن خمس (05) سنوات أو تساويها.
- ✓ تطبيق نسبة فائدة تحدد بـ 1% في السنة للمبلغ المتبقي.
- ✓ المترشح المجاهد أو ذوي الحقوق في الحالتين يستفيد من تخفيض قدره 40 % من ثمن التنازل
- ✓ تخفيض سعر التنازل المرجعي للمتر المربع من 14000 دج إلى 12000 دج قصد تحفيز المستأجرين المعنيين من أجل اقتناء سكناتهم. بموجب المقرر المؤرخ في 14 ماي 2013

ب.2 السكن الريفي:

يندرج السكن الريفي في إطار مرسوم تنفيذي رقم 10-235 مؤرخ في 26 شوال عام 1431 الموافق 5 أكتوبر سنة 2010 يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء السكن الجماعي أو بناء السكن الريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعد. ويساهم السكن الريفي في حد من ظاهرة النزوح الريفي في إطار سياسة التنمية الريفية، وتشجيع الأسر على إنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي. وتتمثل مشاركة المستفيد في توفير قطعة أرض، ومشاركته في تنفيذ وإنجاز الأشغال. وتكون موجهة للفئة ذات الدخل المتوسط والضعيف ومتمثل في دخل الزوجين يقل أو يساوي ست (06) مرات الدخل الأدنى الوطني المضمون (SNMG). ويمنح الدعم المباشر من طرف الصندوق الوطني للسكن وفق المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 والقرار المؤرخ في 19 جوان 2013، المحدد كيفيات الحصول على الإعانة المباشرة التي تمنحها الدولة لبناء سكن ريفي، المعدل والمتمم بالقرار المؤرخ في 18 جوان 2014. وبحيث يكون دعم مباشر من خلال الصندوق الوطني للسكن (CNL) وتكون إعانة بمبلغ 1.000.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب العشرة وغرداية)، و700.000 دج بالنسبة لباقي الولايات.

او الدعم الغير مباشر حيث يمكن للمستفيد الحصول كذلك على قرض بنكي بنسبة فائدة مدعومة من قبل الخزينة العمومية ب 1 ٪.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 07-10 المؤرخ في 11 جانفي 2007 والمرسوم التنفيذي رقم 03-269 المؤرخ في 07 أوت 2003 المعدل،.

ب.3 السكن الترقوي المدعم: (السكن الاجتماعي التساهمي سابقا):

يستفيد منه أصحاب الدخل ما بين مبلغ يفوق أربعة وعشرين (24) ألف دينار ويساوي ست (6) مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون. وهو موجه لذوي الدخل المتوسط وتتم الاستفادة من هذا النوع من السكنات عن طريق التركيبة المالية يتكون من المساهمة الشخصية لصاحب الطلب، قرض بنكي بنسبة فائدة مدعمة ومساعدة مباشرة من الصندوق الوطني للسكن.

والإعانة المباشرة التي تمنحها الدولة لاقتناء سكن ترقوي مدعم تتمثل في:

- ✓ 700.000دج عندما يكون الدخل أقل من أو يساوي أربعة (04) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- ✓ 400.000دج عندما يتجاوز الدخل أربعة (4) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون و أقل من أو يساوي (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

أما فيما يخص الإعانة الغير المباشرة فتكون على شكل:

- ✓ تخفيض يتراوح من 80%إلى 95% (حسب المنطقة) من سعر التنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والذي يهدف إلى تقليص بشكل معتبر السعر المرجعي للسكن.
- ✓ التخفيض من نسبة الفائدة للقروض البنكية المحتملة الممنوحة للمقتنيين المستقبليين والحصول على قرض بنكي بسعر فائدة مدعم من قبل خزينة الدولة. حدد سعر الفائدة بنسبة 1 بالمائة بالنسبة للمستفيدين من إعانة الدولة
- ✓ إعانات غير مباشرة أخرى ممنوحة للسكن والمتعلقة بالجباية منها تخفيضات في نسبة الضريبة على القيمة المضافة، الإعفاء من الرسوم التسجيل والإشهار العقاري.[1]

ب.4.السكن الترقوي العمومي

يمثل السكن الترقوي العمومي، صيغة جديدة من السكن، تستفيد من دعم الدولة، وموجهة للمواطنين الذين تفوق مداخيلهم الشهرية هم وأزواجهم، ست (6) مرات الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون و (12) مرة الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 14-204 المؤرخ في 15 جويلية 2014 المحدد لشروط وكيفيات اقتناء السكن الترقوي العمومي.

ب.5.البيع بالإيجار:

توجه صيغة البيع بالإيجار للمكتتبين الذين لا يملكون مسكن أو قطعة أرض صالحة للبناء والذين ينحصر دخلهم الشهري ما بين (24.000 دج) وستة (06) مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون وتكون الإعانة في هذه الصيغة مباشرة من الدولة تقدر بـ 700.000 دينار جزائري لكل مستفيد من هذه الصيغة

2.1.1دعم العائلات:

يمثل هذا النوع من دعم العائلات كلا من: المنح ذات الطابع العائلي، دعم التعليم، دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية (كالحبوب والحليب، الزيت والسكر)، ودعم الحصول على الكهرباء، والغاز والماء.

[1] التعليمة وزارية مشتركة رقم 01 مؤرخة في 2018/02/06 متعلقة بكيفيات تجسيد برنامج السكنات الترقوية المدعمة

أ. **المنح ذات الطابع العائلي(les allocation familière)**

تمثل التعويضات العائلية دخلا تكميليا لفائدة العمال الأجراء، حيث تتضمن كلا من المنح العائلية ومنحة التمدرس، ويكلف صندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS)بتقديمها للمستفيدين كالتالي:[1]

أ.1 المنح العائلية: ويكون مخصصة للعائلات التي لديها أطفال، للمساهمة في زيادة قدرتهم الشرائية والتي تكون ب600 د.ج شهريا للطفل الواحد فيما يخص الافراد الذين يكون دخلهم الشهري الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي يساوي او يقل عن 15000 دينار جزائري، و300 دينار جزائري شهريا للطفل الواحد فيما يخص الافراد الذين يكون دخلهم الشهري الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي يتجاوز 15000 دج.

أ.2 منحة التمدرس: يستفيد منها العائلات التي لديها الأطفال يتابعون دراستهم (ما بين 6 سنوات و17 سنة أو 21 سنة) وتكون ب800 دينار جزائري للطفل الواحد في كل سنة دراسية بالنسبة للأفراد الذين يكون دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي يساوي أو يقل عن 000 15 دينار جزائري، و400 دينار جزائري للطفل الواحد في كل السنة دراسية بالنسبة للأفراد الذين يكون دخلهم الخاضع لاشتراكات الضمان الاجتماعي يتجاوز000 15 دج.

ب. دعم التعليم

من اجل تشجيع أفراد المجتمع على مزاولة أطفالهم للتعليم سواء في المؤسسات التربية أو الجامعات، خصصت الدولة إضافة إلى مجانية التعليم دعم إضافي متمثل في تقديم منح لفائدة العائلات وأبنائهم ومساعداتهم، وتدعى هذه المنح بدعم التعليم، ويتم عبر التكفل بمصاريف الإضافية للنفقات التعليم، أو توفير الظروف المناسبة للدارسة لغرض الوصول إلى نسب عاليا من التمدرس، ومكافحة ظاهرة الأمية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل دعم التعليم كلا من منح دراسية، والإطعام المجاني، الإيواء والنقل، دعم الكتب المدرسية.

ب.1 أشكال الدعم في قطاع التربية:[2]

يتكون الدعم في قطاع التربية لعدة أشكال ليشمل كل من:

- ✓ المنح المدرسية تقدر ب 3000 دج لكل طفل بالنسبة لأولياء التلاميذ ذات الدخل الضعيف والمعوزين، والذي يقل أو يساوي دخلهم الصافي عن ضعفين ونصف الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- ✓ مجانية الاستفادة من الكتب المدرسية للفئات التي تستفيد من المنح المدرسية وتلاميذ أقسام التعليم التحضيري، والسنة الأولى الابتدائي وكذلك أبناء عمال القطاع التربية، وقد بلغ عدد الكتب المطبوعة 59 مليون كتاب في نهاية سنة 2018
- ✓ النقل المدرسي لجميع التلاميذ مهما كان وضع أوليائهم المادي والذي أولت وزارة التربية أهمية بالغة من اجل التشجيع على التمدرس خاصة البنات منهم القاطنين في أماكن بعيدة عن مؤسساتهم التربوية، كما انه يساهم في تحسين المردود التربوي والحد من ظاهرة التسرب المدرسي. وبلغت حظيرة القطاع حوالي 12000 حافلة للنقل المدرسي في الخدمة[3]

---

[1] مريم بن دهينة واخرون، **تأثير حجم الدعم الاجتماعي من خلال الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)**، ملتقى الوطني حول اثر استحداث نظم واليات الدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 03 جوان 2021، ص 4

[2] وزارة التربية، معلومات مفيدة: تم التصفح يوم 2022/01/20، الرابط: https://www.education.gov.dz/معلومات-مفيدة/

[3] مصالح الوزير الاول، **وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة امام البرلمان**، فبراير2019، ص22

- ✓ الدعم المقدم للديوان الوطني للمحو الأمية من اجل تشجيع الدولة لاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية.[1]
- ✓ المطاعم المدرسية حيث يستفيد منه حوالي 80% من مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية ويتم تحديدهم وفق المرسوم 65-70 المؤرخ في 11 مارس 1965 والمرتبط بتنظيم المطاعم المدرسية في التعليم الابتدائي ويخص الفئة ذات الأولوية وهما المعوزين واليتامى والمعوقين والقاطنين بعيدا عن المؤسسة بالإضافة إلى كل التلاميذ حين تتوفر أماكن الإطعام. والهدف منه هو محاربة ظاهرة نقص التغذية عند التلاميذ من اجل التحسن في مردوديتهم الدراسية، ورفع من نسب التمدرس.

ب.2 أشكال الدعم في قطاع التكوين المهني:

كما يستفيد قطاع التكوين المهني من الاعتمادات المخصصة للتحويلات الاجتماعية. حيث يستفيد الطلبة المتربصون من منح محددة لتغطية جزء من التكاليف المتعلقة بتدريبهم، وتشمل هذه المساعدات دعم موجه بالأساس نحو المنح الدراسية، وأجور ما قبل التوظيف والإطعام لفائدة المتربصين.

ب.3 أشكال الدعم في قطاع التعليم العالي:

ويستفيد الطلبة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من مزايا اجتماعية عدة، بأسعار رمزية يشرف عليها الديوان الوطني للخدمات الجامعية، مثل:[2]

الاستفادة من المنحة الجامعية: هو نفسه بالنسبة لكل الشعب، ونسبة الاستفادة منها المرتبطة بمداخيل الأولياء. حيث استفاد926.311 طالب من هذه المنحة في سنة 2021 ومن مقاييس الاستفادة من المنحة يجب أن تكون مسجلا في إحدى شعب التعليم العالي. ويستفيد كل طالب من المنحة الجامعية طيلة فترة دراسته ابتداءً من سنة الحصول على شهادة البكالوريا. ويتم توقيف المنحة في حالة الرسوب للمرة الثانية، ولا تمدد لمستفيديها إلا بعد الانتقال إلى السنة الموالية. والاستفادة من المنحة تخضع للمداخيل السنوية للأولياء.

الاستفادة من الإيواء: يستفيد الطلبة من الايواء ومبيت في الاقامات الجامعية بالنسبة للطلبة القاطنين على بعد 50 كلم بالنسبة للذكور و30 كلم بالنسبة للإناث من الأماكن البيداغوجية. حيث استفادة 490.769 طالب من إيواء في السنة الجامعية 2020-2021.

الاستفادة من النقل الجامعي: من المهام التي يضطلع بها الديوان هو ضمان تنقلات الطلبة إلى المرافق البيداغوجية انطلاقا من الإقامات الجامعية والمعروف بالنقل الحضري، إضافة إلى النقل الشبه الحضري المخصص للطلبة الذين يستوفون شروط الاستفادة من الإيواء، ونظرا للعجز المسجل في هياكل الاستقبال في الإقامات تم اللجوء إلى هذا الإجراء لضمان تنقلهم من مقرات سكناهم إلى المجمعات البيداغوجية. وتسهر على هذه الخدمة مديريات الخدمات الجامعية من خلال مخططات النقل التي تعد مع المصالح المختصة وتضبط بناء على عدد البطاقات السنوية للاشتراك في النقل الموزعة على الطلبة، وتضمن مؤسسات النقل والشركة الوطنية للسكك الحديدية هذه الخدمة بناء على عقود اتفاقيات مع الديوان وفق ما يقتضيه قانون الصفقات العمومية. وتمكن923.480 طالب من هذه الخدمة في السنة الجامعية 2020-2021.

---

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014**، ص65

[2] مديرية الخدمات الجامعية، تم التصفح يوم 2022/01/25، الرابط: http://onou.dz/old_web_site/ar1

الاستفادة من الإطعام الجامعي: يسهر الديوان من خلال المطاعم الجامعية المنتشرة في الإقامات وفي المرافق البيداغوجية "المطاعم المركزية" على تقديم خدمات الإطعام لفائدة الطلبة المقيمين والخارجيين عبر شبكة من وحدات الإطعام . ويمكن لكل طالب مقيم أو الخارجي أن يستفيد من وجبة بالمطعم الجامعي مقابل تذكرة الإطعام، شرط استظهار بطاقة الطالب أو المقيم. حيث بلغت عدد الوجبات في يوم الواحد 1.155.900 وجبة موزعة على 108 مطاعم مركزية و448 مطاعم مدمجة.

الاستفادة من الرعاية الصحية: تحظى الوقاية الصحية باهتمام بالغ، ويشرف على هذه المهمة مجموع من مستخدمي الصحة و الشبه الطبي وأطباء الأسنان عبر مختلف الإقامات، وتجهز الإقامات الجامعية بسيارات الإسعاف والعيادة الطبية.حيث تسهر مصلحة الطب الوقائي في كل إقامة الجامعية بالتنسيق مع مصالح مديرية الصحة على ضمان المتابعة الدائمة والمستمرة لاحترام شروط النظافة والوقاية الصحية في محيط الإقامة وفي الغرف والمطاعم بالمراقبة اليومية لدخول السلع والمواد الغذائية الموجهة للمطاعم وظروف تخزينها، وشروط إعداد الوجبات، وإلزام أعوان المطاعم احترام شروط النظافة.كما تضمن فحصا طبيا منتظما والمتابعة الصحية المستمرة لكل الطلبة القاطنين بالإقامة الجامعية، وتقديم الإسعافات الأولية. بالإضافة إلى ذلك تنظم مصالح الطب الوقائي بالإقامات الجامعية عدة محاضرات وندوات وملتقيات لفائدة الطلبة والعمال، وموظفي المصلحة.

ت. دعم أسعار الحبوب، والحليب، والسكر والزيت:

تقوم الدولة الجزائرية بدعم أسعار سلع واسعة الاستهلاك، والتي هي مادة الحبوب والحليب والسكر بالإضافة إلى زيت المائدة بحيث تفرض الدولة البيع بسعر محدد على مختلف نقاط توزيع هذه السلع. وهذا من اجل الحد من ارتفاع الأسعار لتلك المواد واستقرارها وتوفير الحد الأدنى من الغذاء للفئات الفقيرة والهشة.

وتتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بإدارة عملية دعم أسعار مواد الحبوب والحليب، من خلال تغطية الفارق في سعر شراء الحبوب ومسحوق الحليب وسعر البيع لوحدات التحويل، وتتكفل الدواوين المختصة بذلك. حيث بلغت اعتمادات المخصصة لدعم هذه السلع في سنة 2016 مبلغ قدره 222.499 مليار دج استفادة ديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) مبلغ 178.988 مليار دج أي أكثر من 80% من اعتمادات مخصصة لوزارة الفلاحة من اجل دعم الأسعار، أما الباقي فكانت موجهة للديوان الوطني المهني للحليب (ONIL) بمبلغ قدره 43.511 مليار دج.[1]

تحدد أسعار الدقيق وفق المرسوم التنفيذي رقم 132-96 المؤرخ في 13أبريل سنة 1996، في مختلف مراحل التوزيع ب 2000,00 دج/ق للخبازيين و2080.00 دج/ق للتجار بالتجزئة أما فيما يخص الحليب فحدد بسعر 25 دج لكيس يسع لواحد لتر[2]

وبالنسبة لدعم أسعار السكر الأبيض وزيت المائدة فقد جاء على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار هذه المواد مما اضطرت الدولة على اتخاذ قرار دعم السلع من اجل استقرار الاسعار في بداية شهر مارس من سنة 2011، بحيث حدد سعر الزيت الغذائي المكرر العادي ب 650 دج لصفيحة 5 لتر، و250 دج لقارورة 2 لتر و125 دج لقارورة 1 لتر، أما فيما يخص السكر الأبيض فحدد ب 90 دج للكيلوغرام بالنسبة لغير الموضب و95 دج للموضب. وتقوم اللجنة بدارسة طلبات

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018**، ص61

[2] مرسوم تنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فبراير سنة 2001، و المتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر و الموضب في الأكياس عند الإنتاج و في مختلف مراحل التوزيع).ج.ر 0 9المؤرخة في 17 فباير(2016

التعويض وتتشكل من عدة ممثلين عن القطاعات وهم ممثل عن وزارة التجارة يتولى أمانة اللجنة وممثل عن وزارة المالية وممثل عن وزارة النقل ويترأس اللجنة وزير التجارة أو ممثله. بحيث تحدد هوامش الأرباح بالنسبة للإنتاج ب 8%، وعند الاستيراد ب 5%، أما بالنسبة لهوامش الربح عند البيع بالجملة ب 5% وعند البع بالتجزئة 10%، وتكون هوامش الربح المذكورة محددة بالنسبة للتكلفة.[1]

ث. دعم الحصول على الكهرباء، والغاز والمياه:

يعتبر الكهرباء والغاز من اهم مصادر الطاقة التي يحتاج إليه الانسان باعتباره من ضروريات الحياة إلى جانب سلع الحبوب والحليب، وهذا لاعتبار ان الغاز أداة لمجابهة قساوة المناخ والبرد، والحصول على غذاء ساخن وصحي من اجل المحافظة على صحة الإنسان، والكهرباء هي تعتبر وسيلة لتشغيل الآلات التي تساعد الأفراد في مجابهة حياتهم اليومية وتشغيل آلاتهم وزيادة الإنتاج والخدمات المتعاملين الاقتصاديين بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

ويشمل هذا البند من الدعم فيما يخص الكهرباء والغاز في تخفيض فوترة الكهرباء لصالح ثلاث ولايات من الهضاب العليا وباقي ولايات الجنوب.[2] وكهربة المناطق الريفية التوزيع العمومي للغاز[3] وتقوم الدولة بتحمل تكاليف توسيع شبكة الكهرباء على مستوى القطر الوطني، وسعيا منها إلى تحقيق نسبة 95% وما فوق كنسبة التغطية بالكهرباء.[4]

أما فيما يخص خدمات المياه، فأولت الجزائر أهمية لها حيث يتم تسعيرها وفق قواعد تستجيب لمبادئ الضمان الاجتماعي والتحفيز على ترشيد واقتصاد الماء، وتكون أسعار مياه الشرب إلى معايير محددة تتمثل في:[5]

- ✓معيار الإدماج الاجتماعي بواسطة تلبية الاحتياجات الحيوية للأسر وفق شريحة الاستهلاك ووفق التسعيرة السارية المفعول.
- ✓معيار التفريق بين التسعيرات حسب الفئات المستخدمين (الأسر– الإدارات – القطاعات الصناعية والسياحية).

وتقوم الدولة بتعويض سعر المياه الصادرة عن وحدات تحلية مياه البحر[6]والتي تدخل ضمن الاستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المالية من اجل تلبية احتياجات السكان والقطاع الفلاحي للمياه، حيث كانت مساهمة 12 محطة في إنتاج 500 مليون متر مكعب إلى غاية سنة 2017، وقدرت مبلغ مخصص لدعم سعر المياه لسنة 2018 بـ 44 مليار دج.[7]

3.1.1 دعم معاشات المتقاعدين:

تمثل نفقات معاشات التقاعد نسبة أكثر من 96% من نفقات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المخصصة للتحويلات الاجتماعية، وهي عبارة عن دعم الدولة لفائدة معاشات التقاعد الصغيرة وكذلك أصحاب العجز الخاضعة لنظام الأجراء وغير الأجراء. حيث قدرت المبلغ المخصص لهذه النفقات في سنة 2015 مبلغ قدره 122.270 مليار دج ويتوزع هذه المخصصات على المستفيدين حسب طبيعة الدعم على النحو التالي:[8]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس سنة 2011

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018**، ص 59

[3] Rapport de présentation du projet de loi de finances 2004, ministère de finance, septembre 2003, p41

[4] حنصال ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 72

[5] مريم بن دهينة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 9

[6] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014**، ص65

[7] مريم بن دهينة واخرون، نفس المرجع، ص9

[8] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**، ص61

- ✓ العلاوة التكميلية الشهرية لفائدة أصحاب منح التقاعد (**ICPRI**)
- ✓ العلاوة التكميلية الشهرية لفائدة أصحاب المنح (**ICAR**)
- ✓ التعويض التكميلي للمنح والريوع (**ICPR**)
- ✓ التعويض التكميلي التفاضلي من أصحاب المعاشات الصغيرة
- ✓ الزيادة الاستثنائية بنسبة 5% على المعاشات ومنح التقاعد من نظام الأجراء وغير الأجراء
- ✓ إعادة التثمين الاستثنائي لمعاشات منح التقاعد لنظام الأجراء وغير الأجراء
- ✓ التكميلي التفاضلي لفائدة أصحاب معاشات العجز

4.1.1 دعم الصحة:

تكتسي نفقات التحويلات الاجتماعية لقطاع الصحة أهمية بالغة حيث شكلت هذه النفقات في الفترة ما بين 2014 و2016 المكون الأساسي وذات نسب عالية تراوحت بين 83% إلى 85% من ميزانية وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وتتوزع هذه النفقات أساسا على الإعانات مقدمة إلى المؤسسات الاستشفائية المتخصصة، والمؤسسات العمومية الاستشفائية والمراكز الاستشفائية الجامعية، والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وقد بلغت نسبة 97.15 % من تلك النفقات في سنة 2016 بمبلغ قدره 307 مليار دج[1]. والنفقات الموجهة للخدمات المقدمة في إطار اتفاقات التعاون الطبي طبقا للاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية كوبا والدولة الجزائرية والموقع في 2009/06/02 والمعدل في 2014/05/29 والذي يرتبط بتقديم الخدمات الطبية عبر مؤسسة الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة الطبية الكوبية (cubanos medicos serviciois) في عدة ميادين طبية. ونفقات موجهة للصحة المدرسية وكذلك المعوزين غير المؤمنين إجتماعيا في المستشفى المركزي العسكري.[2]

7.1.1 دعم المجاهدين:

وهي منح مخصصة لذوي حقوق الشهداء والمجاهدين، وضحايا المتفجرات وذوي حقوقهم وكذلك كبار الضحايا المدنيين. وتخضع هذه الاعتمادات لطابع تقييمي ويشمل مختلف الدعم الذي يتحصل عليه المعنيون من المعاشات، ومجانية العلاج، التكفل بمصاريف النقل، إلخ [3]

6.1.1 دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة:

ويشمل هذا النوع من الدعم في مساهمة الدولة:

في وكالة التنمية الاجتماعية للتكفل برامج الشبكة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية للعمال والموظفين. ومساهمة في صندوق الكوارث الطبيعية والمخاطر التكنولوجية الكبرى. بالإضافة الى دعم الحركة الجمعوية، وحماية الطفل والطفولة المدعومة. ومنحة الصندوق للتعويض عن الضحايا والممتلكين لحقوق ضحايا الحركة لاسترداد الهوية الوطنية.[4]

---

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016**، ص60

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**، ص ص58 -60

[3] مرجع سابق، ص66

[4] ministère de finance, **Rapport de présentation du projet de loi de finances 2004**, septembre 2003, p42

بالرغم من تنوع هذا الشكل من الدعم الحكومي إلا ان مساهمة الدولة لدى وكالة التنمية الاجتماعية هي التي أخذت حصة الأسد، ولها دور كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر وهذا لأنها تشمل على عدة برامج الشبكة الاجتماعية المهمة وهي: [1]

أ. المنحة الجزافية للتضامن:

المنح الجزافية للتضامن هو من أهم برامج الدّعم الاجتماعي التي وضعتها الدولة (الشبكة الاجتماعية) سنة 1994 من أجل التكفّل بالفئات الاجتماعية الهشّة والمعوزة التي ليس لديها دخل والغير القادرة على العمل على غرار الأشخاص المسنّين، الأشخاص المعوقين، النّساء ربّة عائلة بدون دخل وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة تسبب العجز، وتم توسيع المنحة الجزافية للتضامن لذوي العاهات، المسنين، المرضى العضال والمكفوفين.

الهدف من هذا الجهاز هو تحقيق الإدماج الاجتماعي للشريحة الاجتماعية المعوزة والهشة، وتحسين ظروف التكفل بهم ومجابهة كل أنماط تهميشهم وإقصائهم، ومرافقتهم عبر تخصيص إعانة مباشرة في شكل منحة شهرية لكل فرد مسجل، زيادة على ذلك ضمان الحماية والتغطية الاجتماعية من خلال استفادتهم من بطاقة الشفاء والمزايا المرتبطة بالرعاية الطبية والمساعدة الفنية والمعدات للأشخاص المعوقين، وبالإضافة إلى ذلك يقوم هذا الجهاز بتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والاستفادة من المزايا الممنوحة، والذي يخص أرباب العائلات والأشخاص من كلى الجنسين.

المزايا الممنوحة:

- ✓ منحة شهرية بقيمة 10.000 دج مخصصة للأشخاص المعاقين والحائزين على بطاقة الإعاقة بدون دخل والذي يقدر سنهم 18 سنة على الأقل، ولديهم إعاقة بصرية أو سمعية بنسبة 100%، وكذلك العائلات التي لا تحوز على الدخل، وتكون في ذمتها شخص أو أشخاص من ذوي إعاقة بنسبة 100% ويقل سنهم عن 18 سنة، وكذلك يكون من المتحصلين على بطاقة المعاق، وتدفع هذه المنحة لكل شخص متكفل به ومعاق بنسبة 100%.
- ✓ منحة شهرية قدرها 3000 دج لبقية الفئات المستفيدة من هذه المنحة وفقا للتنظيم المعمول به، بالإضافة إلى مبلغ قدره 120 دج مخصص لكل شخص تحت الكفالة في حدود ثلاثة أفراد.
- ✓ التكفل بالتغطية والحماية الاجتماعية بالنسبة للضمان الاجتماعي، ويحسب مبلغ الاشتراكات الممنوح لمصالح الضمان الاجتماعي وفق الأجر الوطني المضمون بنسبة 6% أي 1080 دج لكل شهر.

ب. برنامج التنمية الجماعية (DEV-COM):

الهدف من هذا البرنامج هو محاربة الفقر، التهميش والإقصاء الاجتماعي بالإضافة إلى العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق الفقيرة، مع تلبية احتياجاتهم وضمان الحرص الاجتماعي للفئات الفقيرة والمحرومة، وهذا من خلال إشراكهم في أطوار مختلفة من إنجاز المشاريع الإجتماعية والإقتصادية.

المستفيدون من البرنامج:

- ✓ بشكل مباشر: التجمعات السكانية ولجان القرى، الجمعيات، الجماعات المحلية المبادرة بالمشاريع.

[1] وكالة التنمية الاجتماعية، تم التصفح يوم 2022/02/05 الرابط: https://www.ads.dz

- ✓ بشكل غير مباشر: مقدمو الخدمات والمتدخلون في مختلف مراحل الدراسات، الانجاز وكذا سير المشاريع. (مكاتب الدراسات، مؤسسات الانجاز...) بالإضافة إلى المستخدمون الذين يتم تدريبهم وتكوينهم خصيصا لضمان سير نجاح مختلف النشطات بهدف السير الحسن والصيانة.

يتم تمويل مشاريع التنمية الجماعية من طرف وكالة التنمية الاجتماعية والمحددة من قبل المستفيدين أنفسهم بتوجيه من الشركاء الراعيين للمشروع (جمعيات البلديات ولجان المحلية)، وكذلك بمساعدة الخلايا الجوارية للتضامن، وذلك وفق نمط التساهمي التشاركي ويكون اقصى تكلفة المشروع 4 ملايين دج 90% منها تكون على عاتق الوكالة التنمية الاجتماعية و10% المتبقية تكون على عاتق المستفيد من المشروع. وتتمثل المشاريع في تهيئة وتوسيع المراكز الصحية الجوارية، وتهيئة المحيط ... وغيرها من المشاريع.

ت. الخلايا الجوارية للتضامن(CPS):

تتشكل الخلية الجوارية للتضامن من فريق متعدد الاختصاصات متكون من: طبيب، أخصائي نفساني، أخصائي اجتماعي، مساعد اجتماعي ومهندس زراعي أو اقتصادي، حسب منطقة تدخل الخلية، بالإضافة إلى سائق. وتهدف الى تحديد جيوب الفقر التي ستوجه إليها نشاطات وكالة التنمية الاجتماعية، إذ يتم نشاط الاستهداف هذا بالاتفاق مع مديريات النشاط الاجتماعي على مستوى الولايات، تحديد حاجيات الفئات السكانية المعنية وذلك من خلال المقاربة الاشتراكية، بالإضافة الى إعداد مخطط العمل للتكفل بالمشاكل والصعوبات التي تعاني منها الفئات السكانية المعنية بالتحقيق الميداني.

تكلف الخلايا الجوارية للتضامن بما يلي:

- ✓ تنمية كل نشاط يرمي إلى التكفل بالفئات السكانية المحرومة وترقيتها وتحسين ظروف معيشتها وتحديد مناطق وجيوب الفقر
- ✓ المساهمة في تنفيذ النشاطات ذات الطابع الإنساني، الاجتماعي، الطبي والنفساني، لا سيما في حالات الكوارث والنكبات
- ✓ إنجاز تحقيقات وتقارير خاصة حول الفقر والآفات الاجتماعية، اقتراح نشاطات قابلة للإدراج في برنامج التنمية المحلية.
- ✓ إعلام الفئات السكانية المعنية ببرامج المساعدة ونشاطات التنمية الاجتماعية والتضامن الوطني وتقريبها من الإدارات المعنية، قصد استفادتها من هذه البرامج والنشاطات. والمساهمة في إعداد وتحين الخريطة الاجتماعية للبلديات. تحديد احتياجات الفئات السكانية المحرومة وإحصائها.
- ✓ مرافقة الفئات السكانية المحرومة والحركة الجمعوية بالاتصال مع السلطات المحلية في تحديد وإنجاز مشاريع التنمية المحلية.
- ✓ مرافقة الأشخاص المحرومين للاستفادة من الإعانات والخدمات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ✓ إعداد مخطط العمل وتقارير النشاطات لكل ثلاثة (03) أشهر والحصيلة السنوية للخلية.

ث. جهاز نشاط الادماج الاجتماعي (DAIS):

يهدف هذا الجهاز إلى ضمان الإدماج الاجتماعي للأشخاص في حالة هشاشة اجتماعية (لاسيما منهم المتسربين من المدارس)، البالغين من العمر بين 18 وأقل من 60 سنة، في مناصب شغل مؤقتة ناتجة عن أشغال أو خدمات المنفعة العمومية والاجتماعية المبادر بها من طرف كل من الجماعات المحلية، المصالح التقنية التابعة للقطاعات وكذا شركاء آخرين في التنمية المحلية والمؤسسات العمومية والخاصة، حرفيون من القطاع الخاص وكذا المؤسسات والمتعاقدين الذين يتدخلون في الميدان الاجتماعي والخدماتي.

. **مزايا البرنامج:** للبرنامج عدة مزايا وهي كالاتي:

- ✓ يحق للمستفيدين المدمجين في إطار جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، الاستفادة من أداءات الضمان الاجتماعي في مجال التكفل بالمرضى والأمومة وحوادث العمل والأمراض المهنية، وفقا للتنظيم المعمول به
- ✓ مدة الإدماج سنتين (02) قابلة للتجديد مرتين (02)
- ✓ مبلغ المنحة 6.000 دج/شهريا، بالإضافة الى استفادتهم من الراحة القانونية والعطل السنوية.

ج. أشغال المنحة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO):

تم إنشاء هذا الجهاز في إطار اتفاقية القرض المبرم بين الجزائر والبنك العالمي للإنشاء والتّعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الاجتماعية (الفترة بين 1997-2000). تمت المواصلة في تنفيذ هذا الجهاز منذ سنة 2001 على نطاق أوسع اعتمادا على الأموال العمومية للدولة. يستهدف هذا الجهاز الفئات السكانية الموجودة بالولايات والبلديات ذات نسبة بطالة مرتفعة وتفتقر إلى المنشآت القاعدية. وتكون مخصصة للمؤسسات المصغرة والمقاولين الصغار في الولايات المعنية.

والهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو استحداث مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في مجال الصيانة وترميم المنشآت القاعدية العمومية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي. وترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة الصغرى المحلية. وتحدّد مبالغ أجور مناصب الشغل في إطار جهاز أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (بما في ذلك الأعباء الاجتماعية) حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون، والتي يجب أن تمثل حوالي 60% من الكلفة الإجمالية للمشاريع. وتقدر قيمة المشاريع ب مليونين دج كحد اقصى وتمنح المشاريع عبر منافسة (شراء دفاتر الشروط يتم على مستوى مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن).

ويختص هذا البرنامج بالنشاطات المحلية البسيطة والتي تستخدم اليد العاملة المكثفة مثل الورشات الخاصة بتحسين المحيط والمحافظة على البيئة والري والغابات، والعناية بالطرق.[1]

2.1 الإعانات الموجهة لتخفيض معدلات الفائدة للبنوك:

تقوم الدولة بدعم معدلات الفائدة من اجل تشجيع الاستثمارات، حيث تستفيد جميع الشركات الجزائرية من تخفيض معدلات الفائدة بالنسبة للقروض الاستثمارية، زيادة على منحها مدة سماح بمعدلات فائدة صفرية لفترة تصل إلى خمس سنوات وتظهر معدلات الفائدة المدعومة في مختلف البرامج الحكومية، وتكون مخصص لأنشطة أو مناطق معينة ويخضع هذا النوع من الدعم ل:[2]

1.2.1التدابير والإجراءات العادية:

يسمح للخزينة العمومية بالتكفل بما يلي:

- ✓ الفوائد المرتبطة بمدة تأجيل الدفع بالإضافة إلى تخفيض معدلات فوائد القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية إلى الهيئات والمؤسسات العمومية، وهذا في إطار برنامج تمويل وإعادة هيكلة وتطوير المؤسسات التي تكون محل موافقة من طرف قانون مجلس مساهمات الدولة.

[1] عبد الباقي روابح، **البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية**، عدد 37 جوان 2012 ص 251

[2] حنصال ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 74

- ✓ الفوائد المرتبطة بفترة الإعفاء والتخفيض في معدلات الفوائد للقروض المقدمة من طرف المؤسسات المالية والبنوك إلى المؤسسات الجزائرية، من اجل تمويل برامجها الاستثمارية. حيث تحدد فترة الإعفاء بتعليمه من طرف الخزينة العمومية لفترة تتراوح بين 03 و05 سنوات وتخفيض في معدلات الفائدة ب 02% وفق استحقاق القروض ونسب الفائدة المحدد.
- ✓ الفوائد المرتبطة بمدة تأجيل 03 سنوات من اجل إعادة جدولة قروض المؤسسات الجزائرية، والتي تعرف صعوبات مع المؤسسات المالية والبنوك. يخصص مبلغ الفوائد المدعمة في حساب التخصيص الخاص التابعة لوزارة العمل رقم 062-302 "تخفيض نسبة الفائدة على الاستثمارات".[1]

2.2.1 التدابير والإجراءات الخاصة:

وهذه الإجراءات متعلقة ببعض القطاعات وفي بعض الفئات الخاصة من المجتمع أو في بعض المناطق المعينة مثل تخفيض في معدلات الفائدة بنسبة 1% بالنسبة للقروض من أجل اقتناء السكن الجماعي وبناء السكن الريفي واقتناء السكن الترقوي المدعم[2]

3.1 الإعانات الخاصة للشركات:

تقوم الدولة بتقديم دعم إلى المؤسسات والهيئات العمومية نظيرة تقديم لها خدمات عمومية بأسعار محددة، لتعويض الخسائر الناتجة عن هذه الأسعار وهذه المؤسسات هي:

1.3.1الإعانات المخصصة لشركات النقل العمومية:

وتعبأ هذه الإعانات في الحساب الخاص التابع لوزارة النقل والأشغال العمومية تحت رقم 125-302 ويدعى هذا الحساب بصندوق تطوير النقل العمومي، ويهدف هذا الحساب إلى تمويل الفارق المسجل بين التعريفة الحقيقية والسعر المطبق من طرف مؤسسات النقل الوطنية وهي الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية مترو الجزائر، مؤسسة النقل الحضري وخطوط الجوية الجزائرية. وبلغت استهلاكات هذا الصندوق في سنة 2017 ما قيمته 23.854 مليار دج [3]

2.3.1 الإعانات المخصصة للشركة الجزائرية للمياه:

وهي التعويضات المخصصة للتعويض المالي الممنوح من قبل ميزانية الدولة والمرتبط بالفرق في تسعيرة الماء" الفرق الموجود بين التسعيرة الحقيقية والتسعيرة الإدارية".[4]

2.الدعم الضمني:

الدعم الضمني هو يمثل تنازل جزء من إيرادات الدولة المستحقة بهدف تخفيض التكلفة المالية عن بعض السلع والخدمات المعنية بالدعم إلى أقل من تكلفة التوزيع والإمداد.[5] ويتكون الدعم الضمني من:

---

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017**، ص111

[2] والمرسوم التنفيذي رقم 13-389 المؤرخ في 20 محرم عام 1435 الموافق ل 24 نوفمبر سنة 2013.

[3] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017**، ص113

[4] حنصال ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 75

[5] غرديان حسام، حفوظ عبد القادر، **كفاءة وعدالة نظام الدعم الحكومي الجزائري**، ملتقى الوطني حول مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص3

1.2الدعم ذو الطبيعة الجبائية (الإعفاءات الجبائية):

وتمثل عبئا أو نقصا ماليا تتحمله الميزانية العامة، وبلغت حجم الإعفاءات الجبائية في سنة 2017 مبلغ قدره 957.193 مليار دج أي ما يعادل 5.15 % من الناتج المحلي الخام[1] كما أنها تمثل مختلف امتيازات الضريبية المقدمة من طرف الدولة، ويتضمن أكثر من 500 إجراء من اجل خفض الضرائب، وهذه التدابير معنية ب 16 قطاع في النشاطات الإقتصادية والإجتماعية.[2]بالإضافة إلى انه يوجد عدة هيئات مانحة للامتيازات الجبائية في الجزائر تتمثل في:

- ✓ المجلس الوطني للاستثمار: وهو يمثل جهاز استراتيجي يسعى إلى دعم وتطوير الاستثمار.
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANSEJ ANADE سابقا.
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.
- ✓ الوكالة الوطنية لترقية القرض المصغر ANJEM.

2.1.2 الامتيازات الممنوحة في إطار التحفيزات الجبائية:

تستفيد المستثمرات في إطار الهيئات المانحة للتحفيزات الجبائية، والداعمة للاستثمار من عدة مزايا في مرحلتي الانجاز ومرحلة الاستغلال وهي:

- ✓ الإعفاء الضريبي الكلي للرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة للمشتريات والعتاد والتجهيزات التي تدخل مباشرة في خلق المؤسسة
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل، ومبالغ الأملاك الوطنية والتي تشمل حق الامتياز على الأملاك العقارية، سواء كانت مبنية أو غير مبنية والموجهة لخلق المشاريع الاستثمارية، وكذا مصاريف الاشهار العقاري.

2.2الدعم المرتبط بالعقار: وهو الدعم من اجل الاستفادة من الوعاء العقاري، وبالإضافة إلى بيع الأراضي المخصصة لبناء السكنات العمومية بسعر مدعم.

3.2الدعم الضمني للمواد الطاقوية:

ويتضمن الدعم من اجل الحصول على المواد الطاقوية، ويشمل الوقود بمختلف أنواعه، ودعم الغاز الطبيعي الموجه للاستهلاك العائلي أو لتوليد الطاقة الكهربائية. والكهرباء والغاز الطبيعي وتتحدد أسعارها بأقل من قيمتها السوقية من خلال مراسيم تنفيذية تحتوي على أسعار محددة، وهوامش الربح لكل مراحل المواد الطاقوية من إنتاج إلى توزيع ووصوله إلى المستهلك بما يعرف بالتسعير الإداري وفق منهج تثبيت الأسعار وتحديد هوامش الربح، فمثلا بالنسبة لمادة الوقود يتم تحديد أسعارها في مختلف نقاط سلسلة التوريد بداية من الإنتاج إلى التكرير حتي يصل إلى التوزيع، ونفس الأمر فيما يتعلق لباقي مواد الطاقة من غاز طبيعي وكهرباء، حيث تعتبر الأسعار النهائية لمنتجات الطاقة في الجزائر من بين ادنى في العالم. فبالرغم من الزيادات الضريبية على الوقود الذي أدرجت في قوانيني المالية لكل من سنوات 2016و2017، 2018 والتي كانت مجمدة منذ سنة 2005 إلا أن أسعارها اقل بكثير من

[1] مجلس المحاسبة، نفس المرجع، ص 64

[2] حنصال ابو بكر، بن احمد سعدية، مرجع سبق ذكره، ص117

تكاليف العرض، وهذا ما جعل مختلف الهيئات العمومية المكلفة بالطاقة مثل شركة سونلغاز وشركة نفطال من بين الهيئات التي تعاني من اختلالات في توازناتها المالية وهيكلها المستدام.[1]

1.3.2أسعار المواد الطاقوية:

دعم الطاقة هو إجراء متعمد تقوم به الحكومة على منتجات الوقود والكهرباء والغاز ومن اجل تحسين نوعية حياة ورفاهية الحياة وزيادة فرص الطبقات الهشة في الحصول على مصادر الطاقة اتخذت السلطات الجزائرية عدة قرارات سمحت بتحديد أسعار الكهرباء والغاز والماء. فقد حدد الغاز الطبيعي ب780 دج لكل 1000 متر مكعب[2] أما فيما يخص الكهرباء فدعمها يكون من خلال تحديد أسعار الغاز الموجه لتوليد الكهرباء حسب نمط استعماله، بحيث اذا كان الكهرباء مخصص للأسر التوزيع العمومي يكون سعر الغاز ب 780دج/1000 متر مكعب، اما اذا كان الكهرباء مخصص للاستهلاك الصناعيين او من قبل منتج للكهرباء لا يملك شبكة نقل الغاز و/أو الكهرباء فيكون سعر الغاز ب1.560:دج/1000 متر مكعب، وتسعيرتها تكون تناسبية بحيث تسعيرة مخصصة للاستهلاك في القطاع الصناعي ليست هي نفس تسعير مخصصة للأسرة،[3]وتقوم شركة سونلغاز بتوزيع وإنتاج هذه المواد.

اما بالنسبة للوقود فسعره في محطة التوزيع للبنزين الممتاز41.97دج/ل، للبنزين العادي38.95دج/ل للبنزين بدون رصاص41.62دج/للوقود ديزيل 23.06دج/ل. حيث حددت سعر قارورة الغاز البوتان بحجم 13 كغ يصل إلى المستهلك بسعر 200 دج أما قارورة 35 كغ موضب فتباع ب 400دج.[4] وتشرف على العملية شركة نفطال.

2.3.2 قياس دعم المواد الطاقوية:

قياس دعم الطاقة هو الذي يمثل "الفارق بين مستويات الأسعار المحلية للطاقة ومستويات الأسعار المرجعية مثل الأسعار العالمية للطاقة أو سعر استرداد تكلفة الإنتاج" يطلق عليه ب قياس الدعم وفق منهج الفجوة السعرية وبمعادلة التالية:

الدعم= الفجوة السعرية (سعر الوحدة المرجعية المعدل–سعر الوحدة المحلية) × الوحدات المستهلكة.

حيث توضح المعادلة الفرق بين الأسعار المرجعية وبين الأسعار المحلية المخصصة للمستخدم النهائي للطاقة سواء كان هذا المستخدم منتجا او مستهلكا. وفيما يخص المواد التي تندرج في إطار سلع التجارة الدولية كالمنتجات البترولية والغاز، فيكون السعر المرجعي المستعمل في قياس الدعم هو السعر الدولي المعدل وذلك باحتساب مصاريف النقل والتوزيع، أما فيما يخص المواد غير تجارية مثل الكهرباء فيكون السعر المرجعي هو يمثل سعر استرداد منتجها المحلي وما تحمله من تكاليف.[5]

4.2 دعم توازن شركة سونلغاز" الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء":

ان عملية ضبط أسعار الغاز والكهرباء من صلاحيات لجنة ضبط الكهرباء والغاز والتي حددت بموجب قرار سعر الوحدة الحرارية بـ 34,17 سنتيم، غير أن السعر الحقيقي المستحق للوحدة الحرارية يقدر في واقع الأمر بـ 42,89 سنتيم . واكد السيد

---

[1] حنصال ابو بكر، عدالة العجال، **سياسة دعم أسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية ام تكريس الظلم الاجتماعي؟ –دراسة استقصائية على عينة من الأسر الجزائرية–**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد2(2019)، ص 139

[2] مرسوم تنفيذي رقم 05-128 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1426 الموافق 24 أبريل سنة 2005، يتضمن تحديد أسعار البيع الداخلي للغاز الطبيعي

[3] مرسوم التنفيذي رقم 05-128 المؤرخ في 24 أفريل 2005 ومرسوم تنفيذي رقم 10-21

[4] مرسوم التنفيذي رقم07-60 المؤرخ في 11 فيفري 2007.

[5] لعيسوف سمير، لحول كمال، **تقييم سياسة دعم الطاقة في الجزائر وفق مؤشرات الكفاءة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 04/ العدد 02، 2021، ص ص 90-91

عطار وزير الطاقة الجزائري، بأن سعر الغاز المعمول به وطنيا يقل عشر مرات مقارنة بالسعر المتداول على المستوى الدولي بفضل الدعم المالي للدولة، لاسيما في ظل ارتفاع الاستهلاك الوطني للغاز والذي بلغ 47 مليار متر مكعب في 2020، ." وتعتمد" سونلغاز" في تسعيرتها الى أربعة أشطر تأخذ من خلالها بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك، إذ تقدر تعريفة الشطر الاول والتي تدعى بالشطر الاجتماعي بـ 16,82 سنتيم للوحدة الحرارية) في حالة استهلاك يقل عن 375 وحدة حرارية (بينما تقدر تسعيرة الشطر الثاني 32,45 سنتيم للوحدة الحرارية. ويمثل دعم الدولة نسبة 65 بالمائة من قيمة استهلاك العائلات في مناطق الجنوب . حسب الوزير . الذي أشار إلى أن قيمة المبالغ المالية المخصصة من طرف الدولة لدعم الكهرباء في المناطق الجنوبية للبلاد فاقت 18 مليار دج في2019.[1]

المطلب الثاني: النبذة التاريخية لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر

لقد شهدت سياسة الدعم الحكومي عدة مراحل، تختلف باختلاف الإمكانيات المالية والظروف الاقتصادية التي كانت تعرفها،

حيث يمكن تقسيم مراحل الدعم الحكومي في الجزائر الى ثلاث مراحل وهي مرحلة ما بعد الاستقلال من 1967 إلى1989 أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإصلاحات وإعادة الهيكلة الاقتصادية ما بين سنة 1990-1999 اما المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما بعد الاصلاح الوطني في الفترة 2000 -2021.

1. سياسة الدعم الحكومي في ظل النظام الاشتراكي 1965-1989:

كانت سياسة الدعم الحكومي في الجزائر في الفترة 1965-1989 موجهة لدعم خمسة قطاعات ودعم الأسعار وهي:

.1.1 المساعدة الاجتماعية والتضامن: توفير النقل المجاني للمعوزين، وتحمل تكاليف النقل للمكفوفين والحالات الخاصة وذوي الحقوق، والتكفل بالمعاقين، وحماية الطفولة، والحماية الاجتماعية للمكفوفين، ومساعدة المرضى الجزائريين والمحتاجين في الخارج، والشبكة الاجتماعية، والمنح ذات الطابع العائلي

2.1 دعم التعليم: تقديم الدعم المالي لمراكز الخدمات الجامعية (منح الطلبة، والإطعام، والإيواء والنقل)، ومنح المعاهد والمدارس والتكوين المهني، ومنح تلاميذ مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي، والإطعام المدرسي، دعم التلاميذ والطلاب والشباب.

3.1 دعم الصحة: ويتضمن دعم ميزانية الدولة للمؤسسات الصحية، الصحة المدرسية والعمل على الحفاظ على الصحة العمومية.

4.1 دعم الشغل: دعم الحكومة للصندوق الوطني لترقية الشغل.

5.1 دعم الفلاحة: الدعم المقدم من الدولة لتشجيع الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني، وتوفير الإمكانيات لتنفيذ الثورة الزراعية

6.1 سياسة دعم الأسعار في النظام الاشتراكي: مرت سياسة دعم الأسعار في النظام الاشتراكي الى نظاميين وهما نظام الأسعار المخطط ونظام الأسعار الحديث

1.6.1. نظام الأسعار المخطط: في هذه المرحلة عرفت ثلاث أشكال من الأسعار المدعمة وهي[2]

---

[1] يومية المساء، الوزير الطاقة عبد المجيد عطار في مداخلته أمام البرلمان، تم التصفح يوم 2022/02/03، الرباط:
يجب-اتخاذ-تدابير-خاصة-لتوجيه-الدعم-مباشرة-للفئات-الهشة/https://www.el-massa.com/dz/news

[2] خبابه عبد الله، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، كتاب جماعي، جامعة الجزائر، العدد 16، الجزء الثاني، 2006، ص ص 66 -67.

- ✓ **الأسعار الثابتة:** تنفذ على السلع والخدمات التي هي محل الاستفادة من التعويضات خلال الفترة المعينة، وتحدد قائمة السلع بموجب مرسوم، وهي متعلقة بالسلع والخدمات الواسعة الاستهلاك. من اجل دعم القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الضعيفة.
- ✓ **الأسعار الخاصة:** تحدد بشكل مستقل عن سعر التكلفة خلال المدة المحددة، بغرض تموين بالمواد الأولية وسلع التجهيز المخصصة للتعاونيات الفلاحية والمؤسسات الصناعية، وكذلك لتموين السلع التي تكون محل الاستهلاك الواسع لمجموعة من السكان وهذه الأسعار غير معنية بالتعويض.
- ✓ **الأسعار المستقرة:** وهذه الأسعار تكون ثابتة عند مستوى محدد بهدف إنجاز برنامج الاستثمار المحددة وفق التقديرات المخططة، وقد تحدد بمرسوم مشترك بين وزارة الوصية والمعنية ووزارة التجارة.

2.6.1 نظام أسعار حديث للسلع المدعمة: جاء نظام الأسعار الحديث لتصحيح الأخطاء التي شهدها نظام الأسعار القديم والمخطط ليمنح فعالية أكثر للجهاز الإنتاجي من اجل رفع الإنتاجية والوصول إلى الرشادة الاقتصادية وبهذا تم التخلي عن نظام الأسعار المدعمة الثلاثة والإبقاء على نظام السعر الثابت، والمتمثل في تحديد أسعار السلع المدعمة من طرف السلطات المركزية، والمتعلقة بسلع ذات طابع صناعي وزراعي وكذلك الخدمات الواسعة الاستهلاك سواء مصنوعة محليا أو المستوردة وتحدد قائمة السلع والخدمات المعنية بهذا الإجراء وفق المخططات السنوية والمتوسطة الأمد، مما يسمح بترجمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمخطط.[1]

ولكن في نهاية الثمانينات شهدت الجزائر عدة صعوبات ومشاكل ذات طابع المالي والإيديولوجي والإجتماعي منها انهيار أسعار البترول إلى اقل مستوى لها، مما وجدت الدولة صعوبات في تمويل البرامج الاستثمارية، وبداية انهيار المعسكر الشرقي وقيام الدول الاشتراكية بالإصلاحات الإقتصادية وكذلك حدوث إضطرابات إجتماعية مختلفة كأحداث 05 أكتوبر 1988، والإضرابات مما عجل بالدولة إلى إسراع في إدخال الإصلاحات الاقتصادية في الدولة.

2.سياسة الدعم الحكومي في مرحلة الإصلاح الوطني وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني (1990– 1999):

ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي، تم إجراء بعض التعديلات على هيكل التحويلات الاجتماعية، بإضافة بنود مثل دعم الإسكان، ودع المجاهدين، ودعم كهربة الريف وتوزيع الغاز العام، والإعفاء من الضرائب عل القيمة المضافة للمواد الأساسية والأدوية، وغيرها من المنح التي تهدف إلى دعم العمال والزراعة، والحفاظ على دعم الصحة والتعليم والمساعدة الاجتماعية والتضامن:[2]

1.2المساعدة الاجتماعية والتضامن: مساعدة الفقراء والمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة (المكفوفين المعاقين،)

2.2دعم التعليم والثقافة: دعم الخدمات الجامعية ودعم طلاب الجامعات وتلاميذ مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي

3.2دعم الحصول على الرعاية الصحية: دعم ميزانية الدولة للمؤسسات الصحية، الصحة المدرسية، إلخ

4.2دعم السكن: الدعم المقدم للحصول على السكن أو إعادة تأهيله، ودعم الحصول على سكن اجتماعي

5.2دعم الكهربة الريفية والتوزيع العمومي بالغاز.

6.2التكلفة الميزانية الخاصة بالإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة للمواد الأساسية والأدوية.

7.2دعم المجاهدين: معاشات، التكفل بمصاريف النقل، مجانية العلاج، والتكفل بمصاريف العلاج بالمياه المعدنية، إلخ

[1] خبابه عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 67

[2] غرديان حسام، حفوظ عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص5

8.2 سياسة دعم الأسعار في مرحلة الاصلاح الوطني: شهدت هذه المرحلة فيما يخص سياسة دعم الاسعار مرحلة تغييرات جذرية نتيجة ارتفاع ديون الخارجية، ما أجبرت الدولة على تفاوض وتوقيع على عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، من اجل إعادة جدولة الديون والحصول على القرض، حيث اطلق برنامج الاستقرار في الفترة (01 أفريل 94-31 مارس 1995) في اطار إعادة جدولة الديون مع نادي باريس بقيمة 5.3 مليار دولار، وكانت من مخرجاته الاستمرار في تحرير الأسعار والاستغناء عن الدعم الأسعار لكثير من السلع، واقتصر الدعم على ثلاث مواد غذائية وهي القمح، السميد والحليب و مواد طاقوية وأجور النقل العام.[1]

وبعدما تم تنفيذ برنامج الاستقرار انتقل إلى الخطوة الثانية وهي برنامج التعديل الهيكلي للفترة الممتدة بين 22ماي 1995 إلى 21ماي 1998، حيث استفادت الجزائر من جراء تنفيذ هذا البرنامج على الدعم المالي وإعادة جدولة ديونها للمرة الثانية والتي مست أكثر من 15 مليار دولار، حيث إشترط صندوق النقد الدولي تحرير الأسعار ورفع الدعم حيث بلغ الدعم 05 % من الناتج المحلي الإجمالي، وطالب صندوق النقد الدولي بإلغاء الإعانة الموجهة للاستهلاك.[2]وفي بداية 1998 قامت الدولة بالتخلي تماما عن دعم أسعار السلع الأساسية وماعدا القمح الصلب واللين والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع الأساسية والمواد الطبية.

3.سياسة الدعم الحكومي ما بعد إصلاح الاقتصاد الوطني (2000 – 2021):

مع بداية الألفية الثالثة شرعت الحكومة في تطبيق السياسة الإنفاقيه التوسعية، مست الجانبين، الاقتصادي والاجتماعي، وفي سياق ذلك شهدت التحويلات الاجتماعية تطورا ملحوظا سواء على مستوى الهياكل أو حجم المبالغ المرصودة لهذه التحويلات، وهذا وفق ما تم التطرق اليه في الأشكال الدعم.

المطلب الثالث: دراسة تطور منظومة الدعم الحكومي في الجزائر:

تتمحور الدراسة التقييمية حسب أشكال سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ليشمل التحويلات الاجتماعية والدعم الضمني.

1.دراسة تطور التحويلات الاجتماعية:

من اجل تقييم مكونات التحويلات الاجتماعية، قمنا بدراسة تطور الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة لكل نوع من أنواع التحويلات الاجتماعية في الفترة الممتدة بين 2010 و2020، والجدول والشكل المواليين يوضحان حجم الدعم لكل نوع مع الأنواع الأخرى من التحويلات الاجتماعية كالتالي:

نلاحظ الجدول رقم(03-01) والشكل رقم (03-03) أن:

- ✓ استفاد دعم العائلات من حصة الأسد من مجموع التحويلات الاجتماعية، بحيث سجلت في سنة 2011 أعلى قيمة لها قدرت ب492.365 مليار دج بمعدل 24%، بسبب تزايد الاعتمادات التي خصصت لدعم أسعار السلع الأساسية بحيث تم إدراج مواد أخرى ضمن المواد المدعمة ليشمل مادة الزيت والسكر حسب المرسوم التنفيذي رقم 11-108 مؤرخ في 6 مارس سنة 2011.وأدنى قيمة لها كانت في سنة 2010 ب 318.630 مليار دج بحصة قدرها 26% من التحويلات الاجتماعية، والسبب في ارتفاع الحصة المخصصة لدعم العائلات تكمن في ان سياسة دعم الأسعار هي لا تستهدف الفئات الفقيرة والمحتاجة لها، وتعتبر سياسة شاملة يستفيد منها كافة أفراد المجتمع بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي

[1] سيد احمد كبداني، مرجع سبق ذكره، ص 136

[2] سيد احمد كبداني، مرجع سبق ذكره ، ص 140 و141

- ✓ أعلى قيمة لدعم السكن هي 754,15 مليار دينار جزائري وكانت في سنة 2011 بمعدل 36% من إجمالي التحويلات الاجتماعية، ولكن سرعان ما إنخفضت وأصبحت بقيمة 250.63 مليار دج في سنة 2013 بحصة حوالي 16%، ثم عادت للارتفاع مرة أخرى لتتساوى تقريبا مع الدعم المخصص للعائلات في سنة 2016 بنسبة حوالي 25% من إجمالي التحويلات الاجتماعية، ثم تنخفض مجددا لتستقر في سنة 2019 و2020 في حدود 21%.
- ✓ الأمر نفسه ينطبق على الدعم الصحي، حيث تم تخصيصها قيمة كبير من الإنفاق على التحويلات الاجتماعية، وبلغ ذروته حوالي 365 مليار دينار في 2011 و2012، وهو ما يمثل 17.8٪ و19.5٪ من إجمالي التحويلات الاجتماعية في 2011 و2012 على الترتيب، وعلى الرغم من تراجع الدعم المخصص للصحة في عام 2013 وبقيمته 263.708 مليار دينار، إلا أن حصته من إجمالي التحويلات الاجتماعية ظلت محافظة عند نسبة 16.7٪ حتى سنة 2020 حيث ارتفعت الى 19%.

جدول رقم (03-01): تطور التحويلات الاجتماعية في الفترة الممتدة بين 2010-2020 الوحدة: مليار دج

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
دعم السكن		324,52	754,15	461,71	250,63	255,19	403,28	471,29	304,93	396,07	396,98	384,33
دعم العائلات	1- المنح ذات الطابع العائلي	44,43	41,64	41,41	41,89	42,48	41,81	42,72	41,59	36,30	34,33	41,84
	2- دعم التعليم	87,60	89,23	90,19	100,31	103,01	109,48	114,43	116,72	111,84	121,46	130,81
	3- دعم اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية (الحليب، الحبوب..)	96,15	279,12	215,63	197,41	213,69	246,82	224,50	182,13	197,72	208,41	198,79
	4- دعم الكهرباء والغاز والماء	90,45	82,37	76,02	65,97	62,96	81,52	62,84	65,11	81,75	88,85	81,92
	المجموع	318,63	492,37	423,24	405,58	422,14	479,64	444,48	405,54	427,59	453,05	453,36
دعم معاشات المتقاعدين		144,03	139,52	249,95	257,94	252,10	251,31	243,51	236,78	256,21	281,97	288,38
الدعم الصحي		199,28	367,82	364,85	263,71	320,48	325,20	321,34	330,19	330,21	336,87	354,68
دعم المجاهدين		124,05	125,70	156,93	171,94	180,56	198,22	197,72	197,86	200,45	198,90	198,40
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب		128,76	185,53	211,82	224,57	178,66	172,67	163,22	149,63	153,29	153,00	168,37
مجموع التحويلات الاجتماعية		1239,26	2065,07	1868,50	1574,36	1609,12	1830,31	1841,57	1624,92	1763,82	1820,77	1847,52

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على:

لمديرية العامة لتقديرات والسياسات، تقارير تقديم مشاريع القوانين المالية لسنة 2015-2019-2020

الشكل رقم(03-02): حجم مخصصات الدعم لكل نوع من أنواع التحويلات الاجتماعية

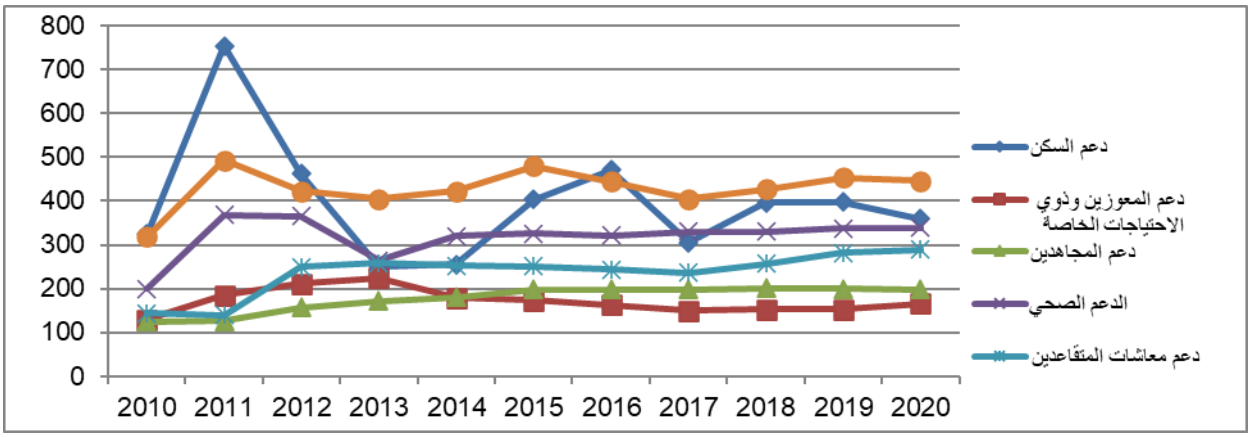

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على الجدول رقم 01

نلاحظ الجدول رقم(03-01) والشكل رقم (03-02) أن:

- ✓ دعم معاشات المتقاعدين، وهو ما يمثل الدعم لصندوقي معاشات التقاعد للأجراء وغير الأجراء، حيث يتحصل على اعتمادات معتبرة لسد عجز الصندوق في تسديد دعم نقدي مباشر لفئة المتقاعدين، وارتفع مبلغ مخصص لهذه الفئة الى الضعف في فترة

2010-2020 حيث بلغ قيمتها 288 مليار دج بعدما كان حصة مخصصة في حدود 144 مليار دينار. وبالرغم من تراجع حصة الدعم المخصصة لهذه الفئة من مجموع التحويلات الاجتماعية في سنة 2011 في حدود 7% الا انه ارتفعت في الفترة 2013-2020 في حدود 13% و16%.

- ✓ أما فيما يخص الدعم المخصص للمجاهدين والفئات المعوزة والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف فنلاحظ أن قيمتها متقاربة، حيث كان المبلغ مخصص لدعم المجاهدين 124,05 مليار دينار والمبلغ المخصص لدعم الفئات المعوزة 128,758 مليار دينار في سنة 2010 بنسبة حوالي 10% من إجمالي التحويلات اجتماعية لكليهما، وفي الفترة (2011-2013) كانت قيمة دعم المعوزين أكثر من قيمة دعم المجاهدين، ولكن سرعان ما تقاربت القيمة في 2014 بمعدل حوالي 11% من إجمالي التحويلات الاجتماعية، أما فيما يخص الفترة 2015-2020 كان هناك ارتفاع قليل في مخصصات المجاهدين مقارنة بما خصص لدعم المعوزين، حيث كانت اعتمادات الفئة الأولى تتراوح بين 198 إلى 200 مليار دينار أما اعتمادات الفئة الثانية كانت تتراوح بين150 الى170 مليار دينار.
- ✓ أما بخصوص حجم التحويلات بمجموع نفقات الدولة فنلاحظ انه بالرغم من ارتفاعها في سنة 2010 و2011 بمعدل 26.6% و34.8% على الترتيب الا انها شهدت تذبذب في الفترة 2012-2020 وكانت النسبة تتراوح بين 21% و24% وبالنسبة لحجم مخصصات التحويلات الاجتماعية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فكانت في سنة 2011 مرتفعة بنسبة 14.3% من الناتج الوطني الاجمالي إلا أن النسبة شهدت انخفاض خاصة في الفترة 2015-2020 من نسبة 11% الى نسبة 8.4% إلا أن هذه النسب تبقى معتبرة جدا.

2. دراسة تطور سياسة الدعم الضمني:

نظرا لعدم توفر المعطيات الكافية فيما يخص مخصصات الدعم الضمني لأسباب مجهولة ارتأينا أن نناقش ما هو متاح من المعطيات والتي كانت في الفترة 2012-2015 والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (03-02): تطور مخصصات الدعم الضمني في الفترة الممتدة بين 2012-2015 الوحدة: مليار دج

التعيين		2012	2013	2014	2015
الإعفاءات الجبائية		942.6	1081	957	867.484
الدعم المرتبط بالعقار		65.8	66.85	56.3	/
تدخلات الخزينة العمومية		/	/	10	/
الدعم الضمني لأسعار المواد الطاقوية:	الدعم الضمني لأسعار الوقود	777.5	818.20	630	
	الدعم الضمني لأسعار للغاز موجه لإنتاج الكهرباء	622	684.20	315	
	الدعم الضمني لأسعار الغاز الموجه للاستهلاك النهائي	525.5	578.05	441	
	المجموع	1923	2080.45	1386	1300
الدعم لتوازن شركة سونلغاز" الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء":		0	0	154.3	0
المجموع		2931,4	3228,3	2560,6	2167,48
حجم الدعم الضمني من ناتج المحلي الإجمالي		18.1	19.4	14.9	12.83

المصدر: حنصال ابو بكر، بن احمد سعدية، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2018/08، ص122

ما نلاحظه من الجدول رقم (03-02) ان دعم المواد الطاقوية هو يمثل أعلى حصة من مجوع الدعم الضمني بمعدل يقارب 65% في الفترة 2012 -2013 وبنسبة 55% و60% في سنة 2014 و2015 على الترتيب. وهذا نتيجة انخفاض كبير في أسعار الطاقة مقارنة ما هو في الأسواق الدولية، واستفادة جميع أفراد المجتمع من مواد الطاقوية مثل الوقود والكهرباء والغاز، باعتبار ان منظومة دعم الطاقة هي شاملة ولا تستهدف الفئة المحتاجة له، حيث ذكر وزير الطاقة الجزائري أن سعر الغاز المعمول به وطنيا يقل عشر مرات مقارنة بالسعر المتداول على المستوى الدولي بفضل الدعم المالي للدولة. بالإضافة إلى أن الكهرباء اقل ب 10مرات عما هو في دول أخرى.[1]كما ان أسعار الوقود هي من بين الدول الأقل سعرا في العالم. وهذا ما أدى الى عجز في التوازنات المالية لشركة سونلغاز التي تشرف على الإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز على المستهلكين والمؤسسات، مما اضطر الى دعم الشركة في سنة 2014 بقيمة 154.3 مليار دولار وفق آليات دعم عجز التوازن.

أما بخصوص الدعم المرتبط بالإعفاءات الجبائية فنلاحظ أن النسبة المخصصة لها من مجوع الدعم الضمني تتراوح بين 32% و40%، وكانت هذه النسب في تزايد مستمر في الفترة 2012-2014، وهذا بسبب رغبة الدولة في زيادة الاستثمارات والمؤسسات والابتعاد عن التبعية النفطية للدخل الوطني.

أما بالنسبة لحجم الدعم الضمني فنلاحظ أنها قد كلفته ما نسبته 18.1% و19.4% من حجم ناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2012-2013 على الترتيب، والتي تعتبر كلفة كبيرة إلا أن هذه الحصة سرعان ما تراجعت في سنة 2014-2015 إلى نسبة 14.9% و12.83% على التوالي وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 52.8 دولار للبرميل بعد ما كان 110.7 و109 دولار للبرميل في سنة 2012 و2013 على الترتيب[2] وهذا ما أدى بدوره إلى انخفاض أسعار الوقود والكهرباء وبالتالي انخفاض دعم المواد الطاقوية.

المبحث الثاني: المقاربة الاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي:

وفق ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة، والذي يثبت أن سياسة الدعم الحكومي لها دور محوري ومهم في معالجة المشاكل الاجتماعية لأفراد المجتمع، من خلال تحسين وتطوير مجالات التنمية الاجتماعية من أهمها التعليم والصحة، الإسكان، الحماية الاجتماعية وحتى تحسين المرافق الاجتماعية وغيرها. ولذا ارتأينا أن نتطرق الى تقييم منظومة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر، ومدى مساهمتها في تحسين الظروف الاجتماعية في البلد، وتحليل النتائج المتوصل إليها وفق المقاربة الإجتماعية.

المطلب الاول: تقييم سياسة الدعم الحكومي في قطاع التعليم:

لا تقتصر أهمية التعليم باعتباره أهم مجالات التنمية الاجتماعية بل يتعداه ويصبح يشمل أهم مجالات التنمية الشاملة، وهذا باعتباره مساهما أساسيا في تحقيق التنمية البشرية، ومورد رئيسي للتنمية الاقتصادية. ولذا سعت الدولة إلى توفير التعليم المجاني والشامل[3]من جهة، ومن جهة أخرى مساعدة كل فئات المجتمع على مزاولة أطفالهم الدراسة. والتعليم في الجزائر يشرف عليه ثلاثة

[1] حنصال ابو بكر، بن حمد سعدية، مرجع سبق ذكره، ص118

[2] La direction générale de la prévision et des politiques, principaux indicateur de l'économie algérienne 2000-2019

[3] بموجب الدستور الذي يكرس حق الأطفال الجزائريّين في التربية والتعليم "بموجب القانون التوجيهي رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتضمن حق الأطفال الجزائريين في التربية والتعليم

قطاعات وهي قطاع التربية الوطنية وإذا نجح التلميذ فيه فإنه يتوجه إلى قطاع التعليم العالي أما إذا رسب فخصصت الدولة لهذه الفئة تكوين في قطاع التكوين والتعليم المهنيين من اجل اكتساب مهارات فنية يستطيع بها الفرد إيجاد فرص العمل.

1.الدعم في قطاع التربية الوطنية:

يعتبر قطاع التربية الوطنية من أكثر قطاعات المعقدة في المجتمع بسبب تعاملها مع فئات أكثر حساسية في المجتمع وهي فئات صغار السن (الأطفال)، بحيث يلوج الطفل عن عمر 6 سنوات فقط في المؤسسات هذا القطاع حتى يكبر، ويتم في خلال هذه الفترة تلقينه التعليم الإبتدائي مدة 5 سنوات وتعليم المتوسط مدة 4 سنوات والتعليم الثانوي مدة 3 سنوات.

1.1اهمية الدعم في قطاع التربية:

تكمن اهمية الدعم في قطاع التربية في المساعدة على توفير البيئة وظروف المناسبة للمزاولة والنجاح في الدراسة والتخفيف من المعوقات المادية والمالية والإقليمية التي تتلاقاها العائلات في مزاولة أبناءهم الدراسة، وهذا من خلال تقديم منح المدرسية، ومجانية الاستفادة من الكتب المدرسية خاصة السنة التحضيرية والاولى، وتوفير النقل المدرسي لجميع التلاميذ مهما كان الوضع المالي لأوليائهم، حيث أولت وزارة التربية أهمية بالغة للنقل المدرسي من اجل التشجيع على التمدرس خاصة البنات منهم والقاطنين في أماكن بعيدة عن مؤسساتهم التربوية.

حيث قدرت حظيرة النقل ب12000 حافلة، وقد بلغت نسبة استفادة تلاميذ من مجانية كتب المدرسية ب 34% و40% في سنوات الدراسية 2018/2017 و2019/2018 على الترتيب[1] بالإضافة إلى تقديم وجبات الغذاء لإطعام التلاميذ اثناء مزاولتهم الدراسة، والهدف من توفير المطاعم المدرسية هو محاربة نقص التغذية عند التلاميذ من اجل التركيز أكثر على مردوديتهم في دراسة.[2] والجدول موالي يبين عدد المطاعم المدرسية والتلاميذ المستفيدين منه.

الجدول رقم (03-03): تطور عدد التلاميذ المستفيدين من مطاعم المدرسية من سنة المدرسية 2011/2010 الى 2018/2017

	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014	/2014 2015	/2015 2016	/2016 2017	/2017 2018
عدد المطاعم	13 712	13025	13044	13445	13 735	10438	11324	11386
عدد التلاميذ المستفيدين بالألف	2 884	3021	3184	3291	3 463	3610	3773	3420

Source : ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, chapitre éducation N° :30-32-34 , année 2010-2017

ومن الجدول رقم (03-03) نلاحظ تراجع عدد المطاعم المدرسية، فبعدما كان 13712 مطعم في السنة الدراسية 2011/2010 و13735 مطعم في السنة الدراسية 2015/2014 انخفض إلى 11386 مطعم في السنة الدراسية 2018/2017 بأكثر من 2600 مطعم، إلا أن هذا لم يؤثر في عدد المستفيدين من الإطعام في المدارس الابتدائية حيث ارتفع عدد المستفيدين إلى أكثر من 880 ألف إلى غاية السنة الدراسية 2017/2016 وأكثر من 535 ألف حتى السنة الدراسية 2017/ 2018 مقارنة بالسنة الدراسية 2011/2010.

وفي مداخلة لوزير التربية الوطنية ضمن مشاركته في الطبعة السابعة لليوم الأفريقي للتغذية المدرسية، والذي نظمه قسم التربية والعلوم والتكنولوجيا والابتكار بمفوضية الاتحاد الأفريقي، اعتبر أن الإطعام المدرسي هو مكملا للفعل التربوي يهدف إلى تمكين جميع

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019**، ص 77

[2] موقع وزارة التربية، معلومات مفيدة : /معلومات-مفيدة https://www.education.gov.dz تم التصفح يوم 2022/01/20

الأطفال بمختلف فئاتهم من الالتحاق بمقاعد الدراسة بالإضافة إلى توفير البيئة الصحية تنعدم فيها الأمراض، وتنمية قدرات التلاميذ العقلية والعلمية والبدنية بغية تحسين المردود التربوي، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والحد من الفوارق الاجتماعية.[1]

2.1 تقييم مؤشرات المردودية الداخلية لمنظومة الدعم في قطاع التربية:

مثل ما تم التطرق اليه سابقا فإن سياسة الدعم الحكومي من خلال توفير الكتب والإطعام والنقل المجاني تسعى إلى تحسين المردودية الداخلية لقطاع التربية في زيادة مؤشرات المتدرسين في مختلف أطوار الدراسة وخاصة بالنسبة للإناث، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الرسوب والتسرب المدرسي.

1.2.1تقييم نسبة الرسوب والتسرب المدرسي:

يعتبر التعليم الابتدائي أكثر المراحل أهمية في قطاع التربية والتعليم ككل، بحيث هي اول مرحلة يتم تلقين الفرد فيها التعليم، ويكون من خلالها ملم بالقراءة والكتابة، وهو الطور الذي يعول عليه من اجل التخفيض والقضاء على الأمية في المجتمع. والجدول الموالي يوضح نسبة الراسبون والمتسربون من المدارس الابتدائية في الفترة 2000-2018.

جدول رقم(03-04): تطور نسبة الرسوب والتسرب المدرسي في الطور الابتدائي في الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الرسوب في المدارس الابتدائية (%)	14,21	12,52	11,73	11,6	11,76	11,17	11,95	11,04	7,79	10,84	7,47	7,44	6,84	6,85	6,9	6,22	5,84	5,65	5,5
نسبة التسرب المدرسي في المدارس الابتدائية (%)	5.43	6.51	5.48	6.53	6.79	9.08	7.98	7.04	/	4.96	5.44	7.23	3.79	6.58	6.19	6.40	5.15	3.73	8.44

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على معطيات البنك الدولي

ما نقرأه من الجدول رقم (03-04) والشكل رقم (03-03) أن نسبة التسرب المدرسي في المدارس الابتدائية شهدت تذبذب في فترات متفرقة وبلغت ذروتها في سنة 2015 بنسبة اكثر من 9% ، وشهدت تحسن في السنوات الاربع التالية حيث وصلت الى نسبة اقل من 5% في سنة 2009، ولكن سرعان ما بدأت النسبة بالارتفاع حتى بلغت 7.23 % في سنة 2011، وفي سنة 2012 حدث تحسن كبير لهذه الظاهرة حيث وصلت الى مستويات دنيا بمعدل 3.79%، إلا أن هذا التحسن لم يصمد طويلا حيث استفحلت ظاهرة التسرب المدرسي في المدارس الابتدائية وبلغت نسبة بين 5.15% و 8.44% في الفترة الممتدة بين 2013-2018، بالرغم من تراجعه إلى مستوى ادنى لها على الإطلاق في سنة 2017 بنسبة 3.73%.

وبلغ عدد التلاميذ المتسربين خلال الفترة 2012/2009 أكثر من مليون و40الف تلميذ.[2]وهذا يبين ان الحكومية فشلت في السيطرة والحد من هذه الظاهرة الخطيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، بسبب عدم فعالية سياسة الدعم التعليم في تحسين مؤشرات هذه الظاهرة، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها أن المنح المدرسية والمقدرة ب3000دج تعتبر رمزية، ولا ترتقي إلى مستوى التكفل بتكاليف الدراسة الكلية خاصة لدى الفئات المحدودة الدخل، حيث يصعب عليها أن تقوم بالتكفل الكامل بمصاريف تعليم

[1] موقع الالكتروني لوزارة التربية الوطنية /مشاركة-وزير-التربية-الوطنية-في-الطبعة https://www.education.gov.dz/activity تم التصفح يوم 2022/03/03

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي**، 2012، ص128

أولادهم من شراء المستلزمات و متطلبات دراسة، في مقابل عدم كفاية دخلهم في الحصول على الغذاء، مما يدفع الأولياء إلى التخلي عن التكفل بهم، ودفع أبنائهم الى الولوج في عالم الشغل وتراجعهم على استمرارية مزاولة الدراسة.

الشكل رقم (03-03): المنحنى البياني لتطور نسبة الرسوب والتسرب المدرسي في الطور الابتدائي

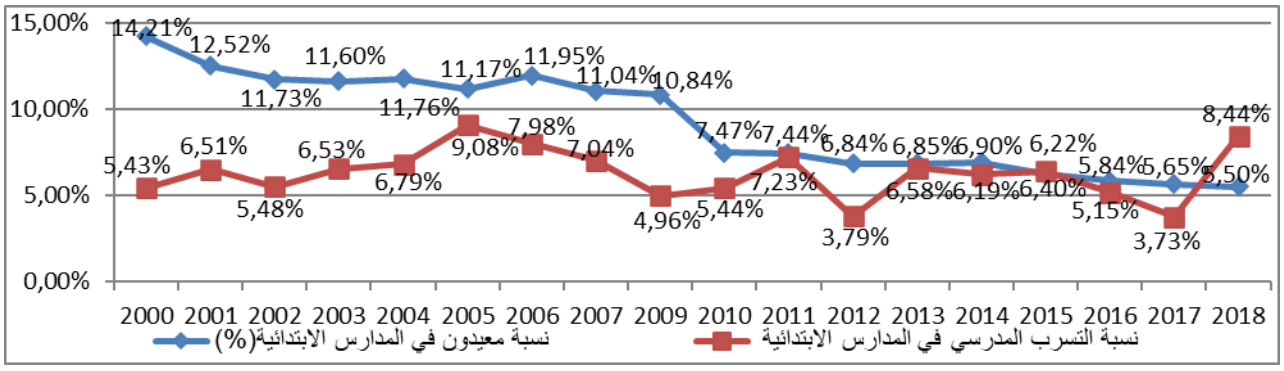

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على جدول رقم06

أما فيما يخص الرسوب في المدارس الابتدائية ومن خلال قراءتنا للجدول رقم (03-04) والشكل رقم (03-03)، كانت نتائجها عكس نتائج ظاهرة التسرب المدرسي ونلاحظ تحسن مستمر في أداء التلاميذ من سنة لأخرى، حيث انخفضت نسبة الرسوب المدرسي في الفترة (2000-2018) من 14.21% الى 5.5%، بالرغم من تراجع في أداء التلاميذ في سنة 2006 حيث ارتفعت نسبة الرسوب التلاميذ في المدارس الابتدائية من 7.79% الى 10.84%. وبالتالي فان سياسة دعم التعليم لعبت دور في توفير المناخ المناسب للتلميذ من حيث توفير النقل، والكتب المجانية من أجل اكتساب المعرفة أكثر ومحاربة نقص التغذية عند التلاميذ من خلال توفير الطعام. حيث انه لا يمكن للتلميذ ان يجتهد داخل الأقسام الدراسية وهو يتضور جوعا. ولهذا تمكنت سياسة الدعم من تحسين فعالية استيعاب الدروس لدى التلاميذ.

أما بالنسبة للتعليم المتوسط والتعليم الثانوي كانت نسب اعلى من التعليم الابتدائي، حيث شهدت سنة الدراسية 2015-2016 نسبة إعادة الدراسة ب 19.34% و19.57% في تعليم المتوسط والثانوي على التوالي، اما بالنسبة للتخلي عن الدراسة فكانت بمعدل 7.28% و 17.32% على مستوى التعليم المتوسط والتعليم الثانوي، وبلغ عدد التلاميذ الذين تخلو عن الدراسة في تلك السنة الدراسية 248818 تلميذ وهذا قبل السن القانوني المحدد وفق القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04.[1] أما فيما يخص السنة الدراسية 2017-2018 فان نسبة الرسوب في التعليم المتوسط كانت 18.76%. وبالنسبة للتسرب المدرسي فكانت النسبة تتراوح بين 6.37% في سنة الأولى و12.27% في سنة الرابعة من تعليم المتوسط.[2] وبالتالي وفق النتائج المسجلة فإن سياسة الدعم الحكومي في مجال التربية لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من حيث التسرب المدرسي والفشل الدراسي وبالتالي هناك ضعف في منظومة الدعم في تجسيد الأهداف المرجوة منها.

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**، ص56

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017**، ص73

2.2.1 تقييم التمدرس ونسبة الإناث في الأطوار الثلاثة:

لتقييم مردودية منظومة التعليم في قطاع التربية يجب التطرق إلى تطور عدد المتمدرسين في مختلف الأطوار الثلاثة، ومعرفة تمكن نظام الدعم الاجتماعي من استدراج أكبر عدد من الأطفال خاصة في المدارس الابتدائية، من خلال توفير لهم الغذاء والإطعام وتوفير النقل المجاني، والجدول الموالي يوضح تطور أعداد الملتحقين في مختلف مراحل التربية الوطنية.

الجدول رقم (03-05): تطور عدد المتمدرسين في أطوار التعليم وحصة الإناث منهم الوحدة تلميذ

السنوات الدراسية	المتمدرسون في المدارس الابتدائية		المتمدرسون في المدارس المتوسطة		المتمدرسون في المدارس الثانوية		مجموع متمدرسون في كل مدارس التربية الوطنية
	عدد	نسبة الإناث	عدد	نسبة الإناث	عدد	نسبة الإناث	
2000/2001	4720950	46,82	2015370	48,06	975862	56,15	7712182
2001/2002	4691870	46,98	2116087	48,04	1041047	56,24	7849004
2002/2003	4612574	46,96	2186338	48,39	1095730	56,73	7894642
2003/2004	4507703	47,02	2221795	48,75	1122395	57,54	7851893
2004/2005	4361744	47	2256232	49,03	1123123	57,73	7741099
2005/2006	4196580	47,04	2221328	48,99	1175731	58,38	7593639
2006/2007	4078954	47,23	2443177	49,77	1035863	57,57	7557994
2007/2008	3931874	47,31	2595748	49,33	974748	58,56	7502370
2008/2009	3247258	47,29	3158117	48,73	974736	57,94	7380111
2009/2010	3307910	47,28	3052523	48,74	1171180	58,25	7531613
2010/2011	3345885	47,37	2980325	48,95	1198888	57,56	7525098
2011/2012	3429361	47,47	2921331	48,43	1263097	57,27	7613789
2012/2013	3580481	47,58	2647500	47,51	1497875	57,57	7725856
2013/2014	3730460	47,68	2605540	47,62	1499740	58,22	7835740
2014/2015	3886773	47,71	2575994	47,55	1526779	57,63	7989546
2015/2016	4081546	47,69	2614393	47,72	1378860	56,72	8074799
2016/2017	4231556	47,65	2685827	48	1286808	56,64	8204191
2017/2018	4373459	47,76	2811648	48,05	1227055	53,44	8412162
2018/2019	4513749	47,84	2979737	47,94	1222673	54,81	8716159
2020/2019	4669417	47,92	3123435	48,12	1262641	57,87	9055493

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على معطيات تقارير الديوان الوطني للإحصاء

1. L'Algerie en quelques chiffres 2012 -2018
2. Rétrospective Statistique 1962 – 2011
3. Le principal indicateur du secteur de l'éducation nationale année scolaire 2019-2020

بالنسبة لتعددا المتمدرسين فنلاحظ من الجدول رقم (03-05) والشكل رقم (03-04) تراجع عدد التلاميذ الملتحقين في المدارس التعليم والتربية في الفترة بين السنة الدراسية (2001/2000) و(2009/2008)، حيث انخفض عدد التلاميذ من 7 ملايين و712 ألف تلميذ الى 7 ملايين و380 ألف تلميذ أي أكثر من 400 ألف تلميذ وهذا راجع إلى أن هذه الفترة شهدت نسب عالية من التسرب المدرسي حيث بلغت 9.08% (في سنة 2005) ونسب عالية من الراسبين بنسبة 11.95% و11.04% (2006 2007) في المدارس الابتدائية.

أما في الفترة ما بين السنة الدراسية (2009/2008) و(2020/2019) فشهدت تحسن مستمر في التحاق التلاميذ في المدارس في كل اطوار التعليم حيث ارفع عدد المتمدرسين من 7 ملايين و380 ألف تلميذ الى 9 ملايين و55 ألف تلميذ بارتفاع قدره مليون و675 ألف تلميذ. وشهدت منظومة التربية الوطنية إصلاحات هيكلية في سنة الدراسية (2009/2008) حيث قلصت مدة الدراسة في التعليم الابتدائي من 6 سنوات إلى 5 سنوات، وتم انتقال أقسام سنة الخامسة والسادسة من سنة الدراسية 2008/2007 إلى طور المتوسط، وهذا ما أدى إلى تراجع عدد المتمدرسين في المدارس الابتدائية بأكثر من 684 ألف تلميذ في موسم واحد، وفي المقابل تزايد عدد المتمدرسين في مدارس المتوسط بأكثر من 562 ألف تلميذ، وأصبحت مدة الدراسة في هذه المرحلة 4 سنوات بعدما كانت المدة مقتصرة على 3 سنوات. وكانت الطور الإبتدائي أكثر تحسن في مؤشر تزايد التحاق التلاميذ حيث ارتفع الى مليون و422 ألف تلميذ مقابل ما يقارب 388 ألف تلميذ في المرحلة الثانوية، وتراجع عدد الملتحقين في المرحلة التعليم المتوسط الى ما يقارب 35 ألف تلميذ نتيجة لزيادة نسب نجاح في امتحان شهادة تعليم المتوسط، حيث أصبحت في حدود 70% بعد ما كانت في حدود 50% قبل السنة الدراسة2008/2007، وهذا راجع إلى عدم قدرة مدارس الطور التعليم المتوسط على استيعاب صدمة تدفق تلاميذ الطور الابتدائي لديها في السنة الدراسية 2009/2008 نتيجة الإصلاحات.

الشكل رقم (03-04): تطور عدد المتمدرسين في لمختلف أطوار التعليم

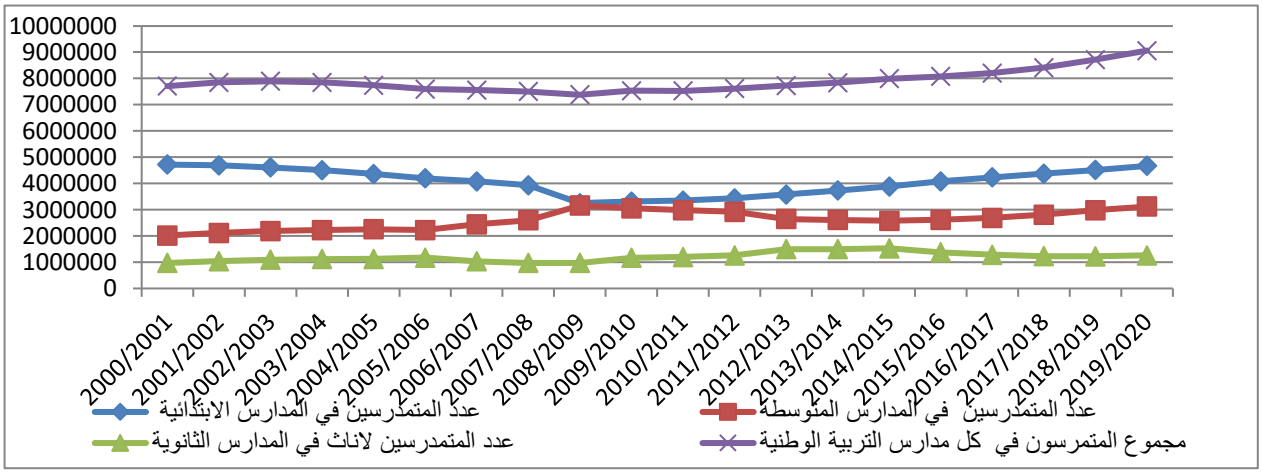

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على الجدول رقم 07

اما بالنسبة لحصة الإناث من التمدرس فنلاحظ من الجدول رقم (03-05) ان نسبة تمدرس الإناث في المدارس الابتدائية هي الأضعف من بين الأطوار التعليمية في قطاع التربية، حيث قدرت النسبة ب 46.82% و47.9% في سنة الدراسة 2001/2000 و2020/2019 على التوالي، وبالتالي كان هناك تحسن في نسبة التحاق الإناث ومردوديتهم في المدارس الابتدائية مقارنة بالذكور إلا هذا أن الأخير يمثل أكثر تعداد. وبالنسبة للطور المتوسط فان نسبة تمدرس الإناث فيها مرتفع مقارنة بالطور الابتدائي حيث تراوحت بين 47.9%و49.77%. أما فيما يخص الطور الثانوي نلاحظ أن عدد الإناث مرتفع مقابل الذكور ونسبة تمدرس الإناث فيها هي الأكثر ارتفاعا مقارنة بالأطوار الأخرى، حيث أصبحت بين 53% و57% وبلغت حد أقصاه في السنة الدراسية 2008/2007 بمعدل أكثر من 58%، وبالتالي نسبة التحاق الإناث في المدارس تتحسن من طور لآخر وهذا ما يثبت قابلتيهن على الانتقال من طور إلى آخر أفضل من الذكور، وهذا بسبب تقديمهن مردود وذكاء أحسن. كما لا يمكن إغفال أمر مهم وهو أن الذكور الأكثر فقرا يميلون إلى العمل في سن مبكر بسبب ظروفهم المعيشية التي تجبرهم على التوقف عن الدراسة لمساعدة عائلاتهم على مجابهة حياتهم القاسية.

اما بالنسبة لمؤشرات التمدرس الأخرى فقط ارتفع نسبة تمدرس الأطفال البالغ سنهم 6 سنوات من 92.5% في سنة 1999 الى 98.6% في جوان 2018 أي تحسن بنسبة 6%اما فيما يخص الأطفال البالغ سنهم بين 6 سنوات الى 15 سنة فقد تحسن نسبة تمدرسهم من 87.6 % في سنة 1999 الى 96.1% في جوان 2018.[1] أي ان هناك تحسن ملحوظ في مؤشرات التمدرس لدى الأطفال اقل من 16 سنة، وهو ما يساعد على محاربة والقضاء على ظاهرة الامية بالجزائر.

3.2.1فعالية الدعم الحكومي في التقليل من الفوارق الاجتماعية:

يعتبر دعم التعليم من اهم اليات لإعادة توزيع الدخل والتقليل من الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع، حيث يهدف الدعم الى استفادة الفئات الهشة ومحدودة الدخل من الخدمات وتوفير ظروف التعليم بالمجان. ولمعرفة فعالية الدعم في تقليل من الفوارق الاجتماعية سنقوم بتقسيم المجتمع إلى خمس فئات تصاعدية حسب الدخل من الفئة الخمسية الأولى هي أكثر فقرا الى الفئة الخمسية الخامسة وهي الأكثر ثراء بين فئات المجتمع.

والجدول الموالي يوضح نسبة انتقال التلاميذ إلى مرحلة التعليم المتوسط حسب كل فئة التي ينتمون إليها، ولتعزيز الدراسة ارتأينا أن نتطرق إلى سنتين مختلفتين والتي هي 2006 و2012. وكانت النتيجة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-06): نسبة الانتقال الى مرحلة التعليم المتوسط وفق فئات الدخل في سنة 2006 و2012

فئات الدخل	الفئة الخمسية الأولى	الفئة الخمسية الثانية	الفئة الخمسية الثالثة	الفئة الخمسية الرابعة	الفئة الخمسية الخامسة	فجوة مردودية التلاميذ الذين ينتمون إلى العائلات أكثر ثراء واقل فقرا
نسبة الانتقال إلى مرحلة التعليم المتوسط في سنة 2006	69.7	75.4	75.1	77.8	86.7	17
نسبة الانتقال إلى مرحلة التعليم المتوسط في سنة 2012	83.2	88.7	88.2	93.0	93.4	10.2
فارق التحسن في نسبة الانتقال الى مرحلة التعليم المتوسط بين سنتين 2006 و2012	13.5	13.3	13.1	15.2	6.7	

Source : C.E.N.S, rapport nationale sur le développement humain 2013-2015, Alger 2016, page 55

من الجدول رقم (03-06) نلاحظ تحسن في نسبة انتقال التلاميذ إلى مرحلة المتوسط في سنة 2012 مقارنة بسنة 2006 حيث أصبحت 83.2% بعد ما كانت 69.7% بالنسبة للتلاميذ الذين ينتمون إلى الفئات الأكثر فقرا، ونلاحظ كذلك ان النسبة تتحسن كلما كان تحسن دخل عائلات التلاميذ، أي وجود علاقة طردية بين الظروف المعيشية للتلاميذ ونسبة انتقال التلاميذ إلى المرحلة الثانوية، ولكن الفجوة بين نسبة انتقال التلاميذ الأكثر فقرا والأكثر غنى تقلصت إلى فارق 10.2%في سنة 2012 بعدما كان الفارق 17% في سنة 2006، أي تحسن بنسبة ما يقارب 7%. وبالتالي لم تتمكن منظومة الدعم الحكومي من فرض تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع والحد من الفوارق الاجتماعية، بالرغم أن هناك تحسن من سنة إلى أخرى.

وكخلاصة للنتائج المتحصل عليها نلاحظ ضعف منظومة الدعم في الوصول الى الأهداف المرجوة خاصة في مكافحة ظاهرة التسرب المدرس والتي بلغت أكثر من مليون و40 ألف تلميذ وبلغت نسبة 8.44% في المدارس الابتدائية وكانت أكثر في الطور الثاني والثالث، والتي هي من أبرز المشاكل الشائكة والتي لها دور في ارتفاع نسبة الامية، كما ان أداء التلاميذ في المدارس بالرغم من تحسنها الا انها تبقى معتبرة حيث بلغت نسبة الرسوب فب الدراسة مستويات مرتفعة بين 5.5 % و18.76% في طور الابتدائي

[1] مصالح الوزير الأول، مرجع سبق ذكره، ص 17

والمتوسط على الترتيب. الا انها ساهمت في حد من الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع الفقيرة والغنية فيما يخص استفادتهم من التعليم.

4.2.1 مساهمة الدعم في محاربة ظاهرة الامية:

تعمل منظومة الدعم الحكومي في الجزائر على تشجيع الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية، وقد خصصت لها في سنة 2015 قيمة 2.9مليار دينار[1] و2.374 في سنة 2014،[2]حيث أطلق الديوان الوطني لمحو الأمية في سنة 2007 الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية بهدف وضع ديناميكية مهمة لنشاط محو الأمية، ومن اجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة في وقت معين، وكانت الأهداف المسطرة وأولويات الاستراتيجية هي استهداف الفئة العمرية بين 15 و49 سنة والإناث وسكان المناطق الريفية والنائية والمعزولة.[3]

أ. تقييم النتائج المحققة من تنفيذ الاستراتيجية:

من بين الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة الجزائرية في إطار سياسة الدعم الحكومي لفئة الأميين هي تقليص الأمية ب 50% في أفاق 2012 والقضاء عليها نهائيا في سنة 2016، ومن أبرز الوسائل التي استعملتها الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف هي توظيف 8000 شخص من المعلمين والذين كلفوا بجمع وإقناع عدد معين من الأميين بين 20 إلى 40 أمي لمزاولة الدروس كشرط أساسي لتوظيفهم.[4]ولتقييم الأهداف المحققة قمنا بوضع الجدول الذي يبين تطور عدد ومعدلات الأمية في الجزائر ونصيب الإناث منهم كانت النتائج كالتالي:

من خلال الجدول رقم (03-07) الموضح أعلاه تبين أن الأهداف المسطرة من قبل القائمين على إستراتيجية لم تتحقق، حيث لم يتم القضاء على الأمية في سنة 2016، بل بلغ عددهم أكثر من 3 ملايين و723 ألف أمي ولم يتم تخفيض عدد الأميين إلى 50% في سنة 2012، حيث كان مستهدف الوصول إلى 3092453 أمي في حين بلغ عدد الأميين في تلك السنة 4883968 أمي. وبالتالي إن النتائج المتحصل عليها بعد تطبيق الاستراتيجية لا تعتبر تطور جدير بالذكر بالنظر للأهداف المسطرة وديناميكية المهمة التي وضعت لهذا الغرض.

ومن الشكل رقم (03-05) نلاحظ ان نسبة الامية قبل سنة 2008 كانت مرتفعة خاصة في أعقاب الاستقلال وهذا بسبب مخلفات الاستعمار، والذي تعمد خلق مجتمع غير متعلم حيث بلغ معدل الامية في سنة 1966 حوالي 75% من تعدادا السكان، ولكن سرعان ما انخفضت النسبة لتصبح 31% في نهاية 1998، أما بعد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتي كانت تستهدف فئة الإناث والمناطق الريفيين والمعزولة، فلاحظنا انخفاض بطيء في معدلات الأمية عكس ما كان مخطط له، بالإضافة الى أن نسبة الإناث الأميين مقارنة بمعدل الأمية الإجمالي هي أكبر خلال الفترة 2007-2014، حيث لم تستطع الاستراتيجية استهداف الإناث أكثر وبلغ عدد الإناث أميين في سنة 2015 أكثر من مليونين و44 ألف أمية مقابل مليون 923000 أمي من الذكور، وقد تطلب الأمر 9 سنوات من الاستراتيجية لترجيح كفة الإناث على الذكور من حيث انخفاض عدد

---

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**، ص65

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014**، ص45

[3] ديوان الوطني لمحو الامية وتعليم الكبار، تم التصفح يوم 2022/03/07، الرابط: http://onaea.education.gov.dz12.82/

[4] مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي**، 2012، ص113.

الأميين، ومنذ سنة 2016 وحتى يومنا هذا أصبح تعداد الأميين الذكور أكبر من الإناث، حيث بلغ في سنة 2022 تعداد الأخير 993085 أمية مقابل 1810435 أمي من الذكور أي اقل من نصف تقريبا.

الجدول رقم (03-07): تطور عدد ومعدلات الأمية في الجزائر ونصيب الإناث منهم في الفترة 1966-2022

السنوات	إجمالي عدد الأميين	معدل الأمية الإجمالي	عدد الأميين الإناث	نسبة الإناث من الأميين من عدد سكان الاناث
1987	3763163	43.60	/	/
1998	7074827	31.66	/	/
2008/2007	6184906	22.3	3997156	29,01
2009/2008	6092748	21.81	3918610	28,63
2010/2009	5668424	19.95	3547361	25,48
2011/2010	5297214	18.34	3223591	22,77
2012/2011	4883968	16.54	2855377	19,74
2013/2012	4544158	15.10	2557394	17,21
2014/2013	4239403	13.91	2285301	15,12
2015/2014	3968741	12.82	2044839	13,32
2016/2015	3729931	11.86	1832612	11,75
2017/2016	3514331	10.99	1638477	10,33
2018/2017	3305727	10.16	1450723	9
2019/2018	3131494	9.44	1292051	7,86
2020/2019	2946549	8.71	1124639	6,71
2021/2020	2946549	8.71	1124639	6,71
2022/2021	2803520	7.96	993085	5,69

المصدر: 1. معطيات من موقع ديوان الوطني للإحصاء. تقرير رقم 45، نشرة 2015،

2. معطيات من موقع الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار. http://onaea.education.gov.dz

الشكل رقم (03-05): تطور نسبة الامية الاجمالية وعند فئة الاناث في الفترة 1966-2022

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على الجدول رقم 06

وعلى العموم هناك نجاح يذكر من انخفاض معدلات الأمية خاصة من فئة الإناث، حيث استطاعت الاستراتيجية من تخفيض معدل الأمية لهذه الفئة من 29.01% في سنة 2007 إلى 5.69%في سنة 2022 رغم أن تحقيق هذه النتائج تطلب وقت أكثر من اللزوم وفق أهداف إستراتيجية المسطرة.

وكانت المساهمة الاستراتيجية في تخفيض تعداد الأميين في الجدول رقم (03-08) حيث نلاحظ ان الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية استطاعت استقطاب أكبر عدد من فئات الإناث حيث تراوحت نسبة الإناث المسجلين في دروس محو الأمية بين 87%

و91% في 10 سنوات الأخيرة وكانت ترتفع باستمرار مما أدى إلى تحريرهم من الأمية بنسب مرتفعة تراوحت بين 85%في بداية تطبيق الاستراتيجية ووصلت إلى نسبة 91.98% في سنة 2021، واستطاعت أن تحرر عدد كبير منهم قدر بأكثر من 3 ملايين امرأة منذ تطبيق الاستراتيجية في حين تحرر 377315 ذكر من الأمية فقط.[1] أما بخصوص فئة المناطق الريفية فلم تنجح الاستراتيجية في الاستمرار في استقطاب أكبر عدد ممكن من الأميين في المناطق الريفية وتراجعت حصتهم من التسجيل من 41.48% في بداية تطبيق الاستراتيجية إلى 25.23% في سنة 2021 هذا بسبب عدم توفير النقل لهم.

الجدول رقم (03-08): تطور عدد المسجلين والمتحررين ونسبة الإناث والريف منهم

السنوات	عدد مسجلين	نسبة الإناث من مسجلين	نسبة الريف من مجموع المسجلين	عدد المتحررين من الأمية	نسبة الإناث المتحررين من الأمية
2008/2007	539158	83,22	41,48	92158	85,23
2009/2008	805901	85,09	43,8	424324	87,49
2010/2009	876507	86,99	45,22	371210	87,22
2011/2010	919295	87,56	44,76	413246	89,10
2012/2011	874911	87,61	46,79	339810	87,69
2013/2012	684073	87,92	47,89	304755	89,28
2014/2013	581645	88,53	44,71	270662	88,84
2015/2014	517474	88,9	45,7	238810	88,87
2016/2015	476742	88,59	43,1	215600	90,04
2017/2016	478391	89,08	36,29	208604	90,00
2018/2017	422389	90,24	31,29	174233	91,07
2019/2018	420883	90,34	26,95	184945	90,52
2020/2019	384535	90,89	26,58		
2021/2020	372193	91,24	25,23	143029	91,98
مجموع	8354097			3381386	
معدل المحررين من الأمية من المسجلين في دروس المحو الامية					%40.47

المصدر: موقع الديوان الوطني لمحو الامية وتعليم الكبار .http://onaea.education.gov.dz تم التصفح يوم 2022/03/07

وفيما يتعلق بتقييم مردودية تطبيق استراتيجية محو الأمية في تخفيض معدلات الأمية فنجد من الجدول انه تم تحرير أكثر من ثلاث ملايين و381 ألف شخص من الأمية في مقابل تقدم إليها للتسجيل في دروس محو الأمية 83454097 شخص أمي وبالتالي الاستراتيجية استطاعت تحرير 40.47% شخص فقط من أمية بمعدل ضئيل جدا لا يتطلع الى طموح نحو القضاء على الأمية وبالتالي فشل الاستراتيجية في تحقيق المساهمة الفعالة من اجل القضاء على الأمية. إلا أنها كان لها تأثير مهم وايجابي على المرأة الريفية حيث تراوح معدل المرأة الريفية للمسجلين في دروس محو الأمية من بين عدد الريفيين المسجلين في الفترة الممتدة بين 2007-2012 بين 82.5% إلى 97.73%.[2]

ومن خلال تقييمنا لمساهمة سياسة الدعم في دعم قطاع التربية، فنلاحظ انها ساهمت في تحسين مؤشرات تمدرس التلاميذ من خلال تزايد تعداد المتمدرسين في القطاع، وارتفاع نسب التمدرس بالنسبة للأطفال البالغين 6 سنوات والاقل من 16 سنة، وساهمت

[1] ديوان الوطني لمحو الامية وتعليم الكبار، تم التصفح يوم 2022/03/07، الرابط: http://onaea.education.gov.dz12.82/

[2] مجلس المحاسبة، التقرير السنوي، 2012، ص128

كذلك في انخفاض نسبة الرسوب في المدارس الابتدائية والتقليل من الفوارق الاجتماعية عبر إستفادة الفئات المحدودة الدخل في حصول ابنائهم على التعليم وتحسن مردوديتهم، كما ساهمت سياسة الدعم في الحد والتقليل من ظاهرة الامية بالجزائر. الا انها لم تكن لها فعالية في محاربة والحد من ظاهرة التسرب المدرسي في مختلف اطوار التعليم في قطاع التربية.

2.الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

تشرف مديرية الخدمات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تسيير سياسة الدعم الحكومي في قطاع التعليم العالي، من خلال تقديم خدمات مجانية او بمبالغ رمزية للطلاب

1.2 أهمية الدعم في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

تكمن أهمية الدعم في توفير الخدمات التي تكون عائق في التحاق الطلبة بالجامعات، وتتمثل هذه الخدمات في الاستفادة من الايواء النقل والاطعام الجامعي بالإضافة الى المنحة الجامعية وتوفير الرعاية الصحية. وبالتالي منظومة الدعم الحكومي تعمل على إزالة الصعوبات التي تواجه طلبة التعليم العالي، وتشجيع الطلاب على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. والجدول الموالي يوضح حجم عدد المستفيدين من الايواء والمنحة الجامعية.

الجدول رقم (03-09): تطور عدد الاجمالي والاناث المستفيدين من الايواء ومنحة الجامعية ونسبة الاناث في الفترة الممتدة بين 2010-2018 الوحدة: طالب (ة)

نوع الدعم		2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018
الإيواء	عددهم	442 538	449169	445248	424181	433 415	468 397	493 257	**499 327**
	منهم الإناث	278 972	285006	288597	278285	290 494	319 867	336 402	/
	نسبة الإناث (%)	63,04	63,45	64,82	65,61	67,02	68,29	68,2	/
المنحة الجامعية	عددهم	796 414	804127	809015	819550	841 334	850 801	926 311	**966 360**
	منهم الإناث	506 476	523309	524602	535677	552 628	561 722	625 551	/
	نسبة الإناث (%)	63,59	65,08	64,84	65,36	65,68	66,02	67,53	/

Source : ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, chapitre éducation N° :30-32-34 , année 2010-2018

من الجدول رقم (03-09) نلاحظ أن عدد الطلبة الذين استفادوا من الإيواء قد شهد ارتفاع طفيف قدر ب 6631 طالب في الفترة بين السنتين الدراسيتين (2010-2011) و(2011-2012)، وانخفض العدد في الموسمين الجامعيين الموالين بأكثر من 24 ألف طالب، ولكن سرعان ما شهد عدد الطلبة الذين استفادوا من هذه المنحة تحسن مستمر حيث ارتفع العدد إلى 499 ألف 327 طالب في السنة الجامعية 2017-2018 أي ما يقارب نصف مليون طالب، وكانت نسبة الإناث الذين استفدن من هذا الدعم في تزايد مستمر كل سنة حيث ارتفعت النسبة من 63.04% في السنة الجامعية 2010-2011 إلى 68.2 % في السنة الجامعية 2016-2017 اي ارتفعت النسبة بما يقارب 5% حيث استفادت 336402 طالبة من الإيواء في الأحياء الجامعية.

أما فيما يخص عدد الطلبة الذين استفادوا من المنحة الجامعية فكانت في تزايد مستمر حيث ارتفع عدد الطلبة المتحصلين على هذه المنحة إلى 966360 طالب في السنة الجامعية 2017-2018 مقارنة ب 796414 طالب في السنة الجامعية 2010-2011 أي بارتفاع قدره 169946 طالب بنسبة 21.3%، وعلى غرار الاستفادة من الإيواء الجامعي فقد كانت حصة الإناث من المنحة الجامعية اكبر من الذكور، وكانت في ارتفاع مستمر إلا في السنة الجامعية 2012-2013 الذي شهد تراجع

طفيف في النسبة بالرغم من تزايد عدد الإناث الذين استفادوا من المنحة، وعلى العموم ارتفعت حصة الإناث في السنة الجامعية 2016-2017 إلى 67.53% مقارنة ب 63.59%في السنة الجامعية 2010-2011 أي بارتفاع ما يقارب 4%. بحيث استفادت 625551 طالبة من هذه المنحة.

2.2 تقييم مساهمة الدعم في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي:

مثل ما تم التطرق اليه فان دور سياسة الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي هو تغطية جزء كبير من تكاليف التعليم، من خلال توفير خدمات الإيواء والغذاء والنقل بغض النظر عن المستوى المعيشي للطالب، من اجل استقطاب أكثر عدد ممكن الى التعليم في مؤسسات التعليم العالي. والجدول الموالي يوضح تطور نسبة التحاق الطلبة ووفق الجنس بالتعليم العالي:

الجدول رقم (03-10): معدل التحاق بالتعليم العالي الذكور والإناث

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإجمالي (%)	31.2	32.2	33.9	34.5	36.8	42.6	47.6	51.4	52.6	52.5
الإناث (%)	37.1	38.6	40.9	41.9	45	53.6	57.2	64.4	66.1	66.4
الذكور (%)	25.5	26	27.1	27.3	28.8	32	38.4	38.8	39.7	39.2

المصدر: موقع يونيسكو، http://uis.unesco.org/country/DZ ، تم التصفح يوم 2021/12/20

من خلال قراءتنا للجدول رقم (03-10) نلاحظ أن هناك تحسن في نسبة الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، حيث ارتفعت النسبة الى 52.5%في سنة 2020 مقارنة ب 31.20%في سنة 2011 أي بارتفاع قدره أكثر من 20%، وفي المقابل كانت قابلية الالتحاق بالجامعات عند فئة الإناث أفضل من فئة الذكور، حيث بلغ معدل الالتحاق الأخير في سنة 2020 ب 39.2% في حين بلغ معدل فئة الإناث 66.4%، وكانت الفجوة بينهما قدرت ب 27.2 %. وبلغت نسبة الإناث الملتحقين في قطاع التعليم العالي في سنة 2011 ب 37.1% مقارنة ب 25.5% متعلقة بفئة الذكور وكانت الفجوة بينهما ب 11.6%، وبالتالي كانت الفجوة بين فئة الذكور والإناث في الالتحاق من اجل التعليم العالي في تزايد لصالح الجنس الأخير لذا نجد أن هذه الفئة تستحوذ على أكبر حصة من منظومة الدعم الحكومي.

الجدول الموالي يوضح تقييم وتطور تعداد الطلاب الذين يزاولون التعليم العالي:

من الجدول رقم (03-11) والشكل رقم (03-06) نلاحظ أن هناك تزايد مستمر في عدد الطلبة المقبلون على التعليم في الجامعات الجزائرية، حيث ارتفع العدد من 488617 طالب المسجلون في السنة الجامعية 2000-2001 إلى 1530953 في السنة الجامعية 2018-2019 أي ازداد العدد ب 1042336 طالب جامعي بأكثر من ثلاث مرات، ومن ابرز أسباب تحسن مردودية قطاع التعليم العالي هو تكفل منظومة الدعم الحكومي بإنجاز أماكن الإيواء جديدة حيث كانت حظيرة أماكن الإيواء المخصصة للطلبة قبل سنة 1999 ب 192000 سرير، في حين تم تشييد 495000 سرير في الفترة الممتدة بين 1999 و2018 حيث وصل العدد الى 700100 سرير في جوان 2018 أي ارتفع بنسبة 264.63%في ظرف 19 سنة، في حين كانت الأشغال جارية في انجاز 76000 سرير في جوان 2018 لم تكتمل بعد[1] وقد تم انجاز 15414 سرير في سنة 2020.[2]وهذا ما سمح بارتفاع عدد المقيمين في الأحياء الجامعية ليبلغ قرابة نصف مليون طالب أي قرابة ثلث عدد الطلبة المسجلون

[1] مصالح الوزير الاول، مرجع سبق ذكره، ص 18

[2] موقع وزارة السكن والعمران، حصيلة 2020:2020 https://www.mhuv.gov.dz/fr/bilan-2020/ تم تصفح يوم 2022/03/06

في مؤسسات التعليم العالي. وبالتالي سياسة الدعم الحكومي تتمكن من استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلبة والرفع في مردودية منظومة الدعم لقطاع التعليم العالي في خلق مزيد من النخبة في البلد وتراكم راس المال البشري

جدول رقم (03-11): تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج وما بعد التدرج في المؤسسات الجامعية الوحدة: طالب (ة)

السنوات الدراسية	الطلبة المسجلون في التدرج	الطلبة المسجلون فيما بعد التدرج	مجموع الطلبة المسجلون في الجامعات
2001-2000	466 084	22 533	488617
2002-2001	543 869	26 060	569929
2003-2002	589 993	26 279	616272
2004-2003	622 980	30 221	653201
2005-2004	721 833	33 630	755463
2006-2007	820 664	43 458	864122
2008-2007	952 067	84 764	1036831
2009-2008	1 048 899	54 924	1103823
2010-2009	1 034 313	58 945	1093258
2011-2010	1 077 945	60 617	1138562
2012-2011	1 090 592	64 212	1154804
2013-2012	1 124 434	67 671	1192105
2014-2013	1 119 515	70 734	1190249
2015-2014	1 165 040	76 510	1241550
2016-2015	1 315 744	76 961	1392705
2017-2016	1 356 081	76 202	1432283
2018-2017	1 447 064	76 921	1523985
2019-2018	1 449 106	81 847	1530953

Source : ONS , L'Algérie en quelques chiffre résultat 2002-2018

الشكل رقم (03-06): منحنى تطور عدد الطلبة المسجلون في مرحلة التدرج وما بعد التدرج

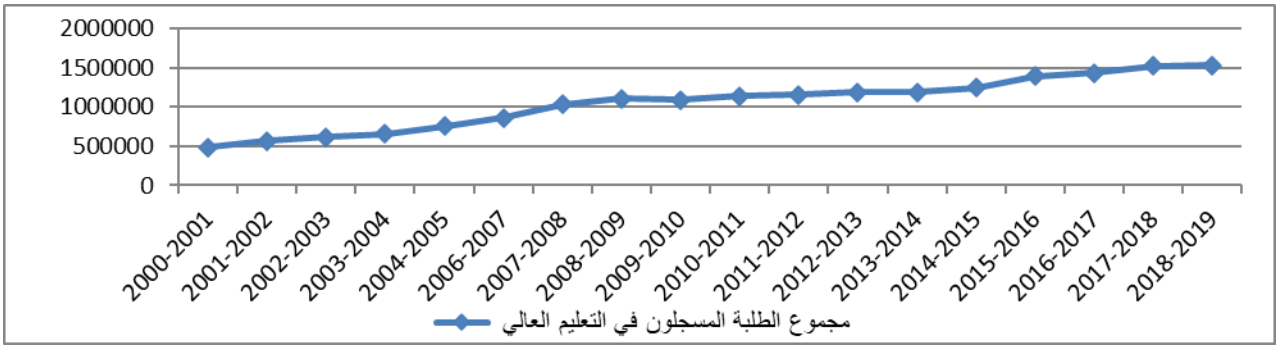

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على الجدول رقم 13

المطلب الثاني: تقييم سياسة الدعم الحكومي لقطاع الصحة والسكن وتوفير المرافق العمومية

1.دور الدعم في توفير الرعاية الصحية:

تتمثل سياسة الدعم الحكومي لقطاع الصحة في مساهمتها في نفقات تسيير المؤسسات الاستشفائية العمومية، والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية، المؤسسات الاستشفائية المتخصصة بالإضافة إلى المراكز الاستشفائية الجامعية.[1]وبالتالي تعمل منظومة الدعم على تقديم الرعاية الصحية للأفراد من اجل تحسين وضعهم الصحي وتحقيق التنمية الشاملة.

1.1 أهمية منظومة الدعم الحكومي في التسيير القطاع الصحي:

لمعرفة أهمية منظومة الدعم في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين، يجب معرفة حصة مساهمتها في نفقات تسيير القطاع، ولذا قمنا بجمع بيانات نفقات التسيير لقطاع الصحة وقيمة الدعم الحكومي المخصص للقطاع في الفترة الممتدة بين 2000-2020، وقمنا بحساب حجم الدعم الحكومي من نفقات تسيير القطاع وكانت النتائج حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-12): مساهمة منظومة الدعم لميزانية التسيير لقطاع الصحة الوحدة مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	200	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التسيير لقطاع الصحة	41.83	53.08	65.97	78.37	80.28	80.16	94.49	130.1	179.4	213.9	235.2	406.1	441.2	412.1	418.3	446.3	436.1	455.2	438.0	398.9	408.2
الدعم المخصص لقطاع الصحي	33,296	42,167	49,989	60,02	63,4	60,44	67,41	79,62	151,73	176,948	199,275	367,823	364,852	263,708	320,478	325,204	321,343	330,186	330,212	336,873	338,262
نسبة الدعم الصحي من مجموع نفقات التسيير %	79,60	79,44	75,77	76,58	78,97	75,39	71,34	61,17	84,55	82,71	84,69	90,56	82,69	63,97	76,60	72,86	73,68	72,53	75,38	84.44	82.85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

1. الموقع مديرية العامة لتقديرات والسياسات: تقارير تقديم مشاريع القوانين المالية من سنة 2000 الى سنة 2020
2. بن احمد جيلالي، سياسة إعادة توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية في الجزائر-إشكاليات وأليات، أطروحة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص 190

من الجدول (03-12) نلاحظ ان منظومة الدعم الحكومي تمثل أكبر حصة في نفقات التسيير في القطاع، وعرفت هذه الحصة تذبذب في فترة الدراسة وكانت أعلى نسبة لها في سنة 2011 بمعدل 90.56% وأدنى حصة لها في سنة 2007 بنسبة 61.17%، واستقرت النسبة في سبع سنوات الأخير في حدود 72% و84%. وبالتالي تلعب منظومة الدعم الحكومي أهمية كبيرة في توفير الرعاية والوقاية الصحية للأفراد، وهو يمثل عصب أساسي في تسيير المنظومة الصحية وتحسينها، بالإضافة إلى أن له أهمية كبيرة في إعادة توزيع الدخل والثروة لدى الأفراد نظرا لنسبته الكبير المخصصة للقطاع.

2.1 تقييم مردودية منظومة الدعم في تحسين الرعاية الصحية:

يتم تقييم الدور الذي تلعبه منظومة الدعم في تقديم الرعاية الصحية باعتبارها من أكبر المساهمين في المنظومة الصحية، من خلال دراسة تحسن المؤشرات الصحية في الجزائر والتغطية الصحية للأفراد بالإضافة إلى توفير الوقاية الصحية.

[1] مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014، ص44

1.2.1 تقييم مردودية الدعم من وجهة تحسن المؤشرات الصحية:

يتم تقييم تحسن منظومة الصحية عبر بعض المؤشرات التي تعكس الوضع الصحي في البلاد، والجدول الموالي يوضح تطور تلك المؤشرات في الفترة الممتدة بين سنة 2000-2020.

الجدول رقم(03-13): تطور مؤشرات الرعاية الصحية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الوفيات الإجمالي‰	4,961	4,882	4,814	4,757	4,71	4,674	4,651	4,639	4,637	4,643	4,656	4,67	4,685	4,699	4,709	4,715	4,717	4,717	4,716	4,716	4,961
احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة	72.5	72.4	73.4	73.9	74.8	74.6	75.7	75.7	75.6	75.5	76.3	76.5	76.4	77	77.2	77.1	77.6	77.6	77.7	77.8	76.3
احتمال وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إجمالي ب‰	43,0	43,5	40,2	38,0	35,7	35,5	31,6	31,0	29,7	29,0	27,5	26,8	26,1	26,1	25,6	25,7	24,0	24,0	24,2	24,2	21,3
عدد وفيات الرضع	21072	22455	20608	21090	20300	21334	19845	20513	20793	21076	21046	21055	22088	21586	22282	23150	22271	22240	21846	21030	18717
معدل وفيات الرضع إجمالي ب ‰	36.9	37.5	34.7	32.5	30.4	30.4	26.9	26.2	25.5	24.8	23.7	23.1	22.6	22.4	22.0	22.3	20.9	21.0	21.0	21.0	18.9
معدل وفيات المواليد عند الولادة	14891	15654	17 135	16 944	17 116	16 973	16 137	17 150	16 588	15 937	16 444	15 480	15 795	15 009	15 077	14 620	14 236	13 412	12 712	12540	13 686
معدل المواليد أموات	24.7	24.7	27,0	25,5	25.0	23,6	21.4	21.4	19.9	18.4	18.2	16.7	15.9	15.4	14.6	13.9	13.2	12.5	12.1	12.0	13.6

SOURCE : ONS. DONNEE STATISTIQUES, DEMOGRAPHIE,2020

من خلال قراءتنا للجدول رقم (03-13) والشكل رقم (03-07) نجد ان هناك تحسن في مؤشرات الوضع الصحي بالرغم من أن الوضع تدهور قليلا في بين الفترة 2000 -2001 فيما يخص مؤشر معدل وفيات الأطفال الأقل من خمسة سنوات ومؤشر معدل وفيات الرضع، أما مؤشر معدل مواليد الأموات فقد احتاج إلى سنة أخرى ليتعافى وأسباب ذلك هي ضعف مخصصات الدعم الذي كان في ادني مستوى لها في الدراسة بقيمة 33 مليار دج في سنة 2000 و42 مليار دج في سنة 2001، إلا انه في بداية سنة 2003 بدا الوضع يتحسن تدريجيا حيث انخفض معدل وفيات الرضع من 37.5‰ في سنة 2001 إلى 18.9‰ في سنة 2020، وتراجع معدل وفيات الأطفال الاقل من خمسة سنوات الى21.3‰في سنة 2020 بعدما كان 37.5‰ في سنة 2001.

أما بالنسبة لمعدل المواليد الأموات فتحسنت النسبة إلى 12‰ في سنة 2019 بعدما كانت 27‰ في سنة 2002، ولكن في سنة 2020 تدهور مؤشر المواليد أموات ليرتفع معدل إلى 13.6‰، اما بالنسبة لمعدل الوفيات الإجمالي لم يشهد نفس التحسن الذي شهدته المؤشرات الأخرى بل بالعكس بدأ المؤشر في تدهور منذ بداية 2008 حيث ارتفع إلى 4.71‰ في سنة 2019 بعدما كان 4.63‰.[1]وبالرغم من تدهور مؤشر معدل الوفيات الإجمالي فانه يعتبر طفيف ولا يعكس الوضع الصحي في البلاد وهذا بسبب أن معدل المؤشر أدنى من معدلات المؤشرات الأخرى، بالإضافة الى أن المؤشر تتحكم فيه عوامل أخرى ومن

[1] لم نتطرق الى سنة 2019 و2020 بسبب انتشار جائحة كورونا في الجزائر وما سببته من وفيات كبيرة

أبرزها حوادث المرور التي خلفتها في الفترة ممتدة بين 2011-2018 قرابة 33948 وفاة.[1]وبالتالي من خلال تحسن المؤشرات الصحية فان منظومة الدعم استطاعت أن تحسن في الوضع الصحي وتوفير الرعاية الصحية في البلاد. ومؤشر احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة يثبت ذلك حيث تحسن المؤشر وارتفع من 72.5 سنة في 2000 إلى 77.8 في سنة 2019 وانخفض إلى 76.3 في سنة 2020 بسبب انتشار وباء كورونا والذي كان يستهدف أكثر الفئات العمرية الكبيرة.

الشكل رقم (03-07): تطور بعض مؤشرات تحسن الوضع الصحي

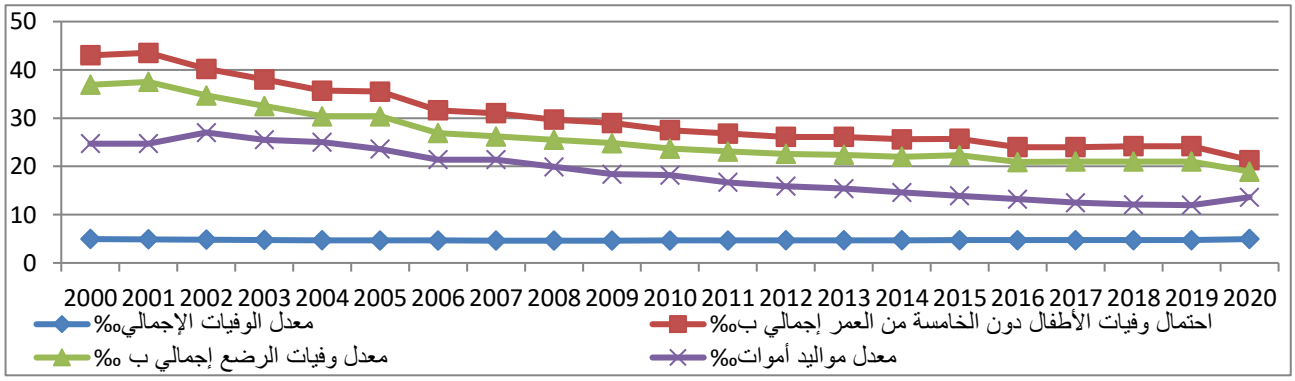

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم 19

2.2.1 دور منظومة الدعم في توفير التغطية الصحية:

في ظل تزايد عدد السكان والحرص على تحسين خدمات الرعاية الصحية، خاصة أن فترة التسعينات في القرن الماضي شهدت تدهورا ملحوظا في الوضع الصحي، كان لزام على الدولة تخصيص مزيد من الدعم الحكومي لنفقات تسيير القطاع لتمكينها من تجنيد مزيد من الموارد البشرية والمادية، ومن اجل توظيف هذا الدعم إلى الخدمات الصحية. والجدول الموالي يوضح تطور التغطية الصحية في الجزائر حول قدرة استيعاب الأطقم الطبية لعدد الأشخاص بالإضافة إلى عدد الأسرة المخصصة.

من الجدول رقم (03-14) نلاحظ تحسن مستمر في توفير التغطية الصحية للمواطنين حيث تحسن مؤشر تغطية الطبيب من 941 لكل شخص في سنة 2000 إلى 521 لكل شخص في سنة 2018 أي انخفض عبئ التكفل ل421 شخص للطبيب واحد، ونفس الشيء حدث مع طبيب الأسنان حيث كان طبيب أسنان واحد يقوم بالتكفل ب3711 شخص في سنة 2000 وانخفض العدد إلى 2837 شخص في سنة 2018 أي انخفاض قدره 874 شخص، وكذلك فيما يخص الصيدلي حيث أصبح يشرف على 3303 شخص بعدما كان 6318 شخص وبالتالي تراجع العدد إلى 3015 شخص، أما بالنسبة لعددٍ الأسرَّ فقد ارتفع من 54618 سرير إلى 75552 سرير في سنة2018 أي ارتفع عدد الأسر ب 20934سرير في ظرف 18 سنة.

وبالتالي تمكنت مساهمة سياسة الدعم الحكومي للقطاع الصحي من توفير مزيد من الموارد البشرية من أطقم الطبية والصيدلانية، وموارد المادية من زيادة عدد الأسر من اجل توفير تغطية الصحية أفضل والذي يمكنه من تقديم خدمات أحسن، لأنه كل ما كانت ظروف العمل مناسبة وتوفر الموارد كلما كانت مردودية توفير الرعاية الطبية أحسن.

[1] موقع الديوان الوطني للإحصاء https://www.ons.dz/spip.php?rubrique127 تم التصفح يوم 2022/03/07

الجدول (03-14): تطور التغطية الصحية وعدد الأسرَّة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000-2018

السنوات	طبيب واحد لكل (عدد الأشخاص)	صيدلي واحد لكل (عدد الأشخاص)	طبيب أسنان واحد لكل (عدد الأشخاص)	عدد الأسرَّة
2000	941	6 318	3 711	54 618
2001	918	6 206	3 673	54 869
2002	887	6 033	3 639	55 233
2003	876	5 582	3 681	57 086
2004	858	5 321	3 660	58 906
2006	849	4 607	3 457	57 597
2008	721	4 314	3 248	60 532
2009	677	4 148	3 167	61 690
2010	640	3962	3093	61 779
2012	590	3686	3018	68638
2013	578	3634	2996	69913
2014	566	3531	2970	71046
2015	544	3483	2929	71826
2016	545	3435	2971	72401
2017	529	3382	2925	74431
2018	521	3303	2837	75552

Source : ONS,

Rétrospective statistique 1962-2011

annuaire statistique de l'algérie, chapitre santé n° :30-32-34 , année 2010-2018

3.2.1 تقييم مردودية منظومة الدعم من وجهة توفير الوقاية الصحية:

لا يقتصر الأمر على دراسة تطور تحسن المنظومة الصحية على دراسة تحسن المؤشرات الصحية والتوفير التغطية الصحية، بل يشمل توفير الوقاية الصحية من الأمراض الصحية، لأنه يعتبر أول معركة يخوضها القطاع الصحي لتحسن المنظومة الصحية في البلاد، وتكمن أهمية الوقاية الصحية بالإضافة لتحسن الوضع الصحي في توفير المبالغ الضخمة والكبيرة التي قد تسببها مصاريف العلاج من الأمراض المقدمة للأفراد. ودراسة تطور الوقاية الصحية تتم عبر مؤشرات انتشار الأمراض المعدية والأكثر انتشارا فكلما انخفضت كلما كانت الوقاية الصحية أفضل، من خلال تقديم استشارات صحية وإعلانات واكتشاف مبكر للأمراض وتفادي انتشارها، وتكون الوقاية الصحية كذلك عبر الصحة الجوارية وفي الأرياف وفي الصحة المدرسية عبر إجراء فحوصات روتينية ودورية وفي الجامعات والاقامات الجامعية. والجدول الموالي يوضح تطور انتشار بعض الأمراض المعدية والأكثر انتشارا

من الجدول رقم (03-15) نلاحظ أن بعض الأمراض المعدية وسريعة الانتشار لم تشهد تحسنا، بل عرفت تزايد على غرار مرض السل الذي أصيب حوالي 22680 شخص به في سنة 2018 بعدما كان 20589 شخص مصاب به في سنة 2007، ونفس الشيء بالنسبة لمرض الحمى المالطية حيث ارتفع عدد الأشخاص مصابين بها من 8032 الى 11031 شخص في سنة 2018 بالرغم من انخفاضها في السنوات 2011-2016 إلا انه سرعان ما تزايد انتشار هذا المرض، والأمر ذاته فيما يخص مرض التهاب السحايا الذي عرف تذبذب إلا انه ارتفع عدد الأشخاص المصابين بنسبة 83.32% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2005، وتزايد العدد بأكثر من 1000 شخص في سنة 2017. أما بالنسبة لمرض الحصبة بالرغم من تحسنه في الفترة 2014-2017 إلا انه ارتفع بمعدل 10 أضعاف في سنة 2018 مقارنة ما كان عليه في سنة 2005. إلا أن مرض تيفويد شهد تحسن

ملحوظ في عدد الإصابات حيث انخفض عدد مصابين ب 857 شخص في سنة 2018 و797 فرد في سنة 2017 ليصبح 61 و121 مصاب على الترتيب. وبالنظر إلى تزايد الإصابات بالأمراض المعدية فان ذلك يثبت ان المنظومة الصحية في البلاد لم تتمكن من توفير الوقاية اللازمة من الامراض من خلال المنظومة الصحية المطبقة، وبالتالي هناك سوء في توظيف الموارد المالية للدعم في هذا الشأن.

الجدول رقم (03-15): تطور انتشار الامراض المعدية في الفترة الممتدة بين 2005-2018 الوحدة: إصابة واحدة

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التهاب السحايا	3580	2880	3565	3941	3671	3369	5284	3455	3313	6563	3967	5015	4531	4675
التيفويد	918	945	637	806	781	223	217	232	177	123	97	78	121	61
الحصبة	2589	932	823	1547	2248	1438	1899	1891	3544	154	197	342	779	26945
الحمى المالطية	8032	7812	7733	5056	6655	10014	6123	4500	3936	5533	6456	8575	10191	11031
مرض السل	/	/	20589	19375	18526	21786	21887	21413	21973	22449	23562	22226	22357	22680

Source : ONS, L'Algérie en quelques chiffre résultat 2005-2018

2. مساهمة منظومة الدعم في مجال السكن:

يتمثل دعم السكن في مساعدة العائلات على اقتناء السكن من خلال تخفيض تكاليف الحصول على السكن سواء كان دعم نقدي مباشر سواء عن طريق الصندوق الوطني للسكن (CNL)، أو الدعم غير المباشر من خلال منح قروض ميسرة بتخفيض أسعار الفائدة لاقتناء السكن، وهناك عدة صيغ سكنية مدعمة تعتمدها الدولة وتمنح حسب مداخيل الأسرة من ضعيفة ومحدودة الدخل إلى متوسطة الدخل وفق ما تم التطرق إليه سابقا.

1.2 تقييم مردودية منظومة الدعم في توفير السكن لفئات المجتمع:

يكمن الهدف من دعم السكن في تخفيف تكاليف حصول على السكن، وجعله في متناول أغلب أفراد المجتمع من اجل إسكان أكبر عدد من العائلات وتحقيق التنمية الاجتماعية. والجدول الموالي يوضح السكنات المدعمة والموزعة

من خلال ما نلاحظه من الجدول رقم (03-16) أن هناك تزايد في عدد صيغ السكن الموزعة للفئة الهشة والدخل الضعيف بنسبة 20% في سنة 2011 مقارنة بسنة 2004، حيث أخذت هذه الفئة حصة الأسد من حيث عدد السكنات الموزعة لهذه الفئة، أما الطبقة المتوسطة الدخل (تستفيد من السكن التساهمي الاجتماعي وسكن البيع بالإيجار) فكانت عدد السكنات موزعة لهم في تزايد حتى سنة 2009، وبعدها عرفت تراجع في عدد الحصة المخصصة لهم. وبالتالي فان دعم السكن هو منحاز للفقراء وأصحاب الدخل الضعيف، وسكان الريف حيث بلغت نسبة استفادتهم من الدعم من 67% حتى 92% في الفترة 2000-2019 و58% في سنة 2020، وبالتالي استطاعت منظومة دعم السكن من توفير السكن للفئات المعوزة وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية

جدول رقم (03-16): عدد أنواع السكنات المدعمة والموزعة بين فترة 2000-2020 الوحدة: سكن

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السكن العمومي الايجاريLPL (فئة محدودة وضعيفة الدخل	60484	48941	54310	37208	24668	25834	43527	44079	57657	55550	56501	71932	64465	76851	92387	118472	115275	95159	105934	64275	52918
السكن الريفيHR (فئة متوسطة ومحدودة الداخل القاطنة في المناطق الريفية)	34493	29933	22283	13068	24045	42907	76287	88336	104968	91492	76239	66521	85562	152668	208730	151353	142388	112308	63900	83752	49 292
السكن الاجتماع التساهميLPA (فئة متوسطة الدخل)	23535	17099	19048	15090	17285	15787	23769	19325	37123	37924	28889	28114	24732	17915	23401	27630	24871	20371	18633	14868	11 051
سكن بيع بالإيجار	0	0	0	0	5885	12350	7128	8491	1827	9043	7777	6816	2422	3016	1623	3204	17120	49908	64048	49353	57 497
السكن الترقوي العمومي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4381	9535	6113	2581	3778
مجموع السكن المدعم	120512	95973	95641	65366	71883	96878	150711	160231	201575	194009	169406	173383	177181	250450	326141	300659	304035	287281	258628	214829	174536
نسبة استفادة الطبقة الهشة والريفية من السكن%	78,81	82,18	80,00	76,91	67.77	70.96	79.49	82.64	80.67	75.79	78.36	79.85	84.67	91.64	92.33	89.74	84.75	72.22	65.67	68.90	58.56

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على

1. موقع وزارة السكن والتهيئة العمرانية: التصفح يوم 2020/09/28 ويوم 2022/01/27
2. معطيات الديوان الوطني للإحصاء rétrospective statistique 1962-2011

2.2دور دعم السكن الريفي في كبح ظاهرة النزوح الريفي:

السكن الريفي يمثل محور استراتيجي وأساسي في عملية التنمية الريفية وتهدف كذلك الى تقليص الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية[1]ولذا خصصت الدولة برامج مهمة لها من اجل تنمية المناطق الريفية ويعتبر السكن الريفي اهم الأليات الأساسية في محاربة ظاهرة نزوح الريفي والجدول الموالي يوضح تطور معدل نمو سكان المناطق الريفية وعدد سكنات الريفية المدعمة وحصتها من مجموع السكن المدعم.

من الجدول رقم (03-17) والشكل رقم (03-09) نلاحظ ان سياسة دعم السكنات الريفية كانت انطلاقتها الفعلية من سنة 2004 حيث كانت حصة برنامج السكن الريفي بأكثر من 33% من مجموع البرامج الأخرى المدعمة وصولا إلى نسبة أكثر من 60% في سنة 2016، وهذا نتيجة حرص الدولة الجزائرية على تنمية المناطق الفلاحية من اجل الحد من ظاهرة النزوح الريفي، وقد تمكنت هذه السياسة التقليل والحد من هذه الظاهرة وهذا من خلال التحسن الملحوظ في معدل نمو سكان الريف في الفترة 2003 -2017 حيث تحسن معدل نمو سكان الريف من 0,778- الى 0,066- وقدرت نسبة التحسن ب 0.709%، ولو ان معدل نمو سكان الريف ولم يصل إلى مستوى التزايد إلا ان ظاهرة النزوح الريفي تم تخفيف حدتها. حيث لا يمكن لسياسة دعم السكن الريفي وحده القضاء عليه لأنها قضية تنمية شاملة ومستديمة تشمل عدة قطاعات بالرغم من ان السكن هو أكثرهم

[1] اسية هتشان، السكن الريفي كألية للتنمية (دراسة قانونية)، مجلة دراسات القانونية، العدد 02 رقم 1، 2016، ص 151

تأثير على الظاهرة. وما نلاحظه كذلك أن عدد سكان الريف في تراجع المستمر وكان اقرب من الثبات في عدد السكان في سنة 2017، إلا أنها سرعان ما انخفض معدل نمو سكان الريف وهذا بسبب تنفيذ الدولة لبرنامج سكن البيع بالإيجار (سكنات عدل)، والذي استفاد منه سكان الريف والحضري على حد سواء، ولم يراعى هذا البرنامج محاربة ظاهرة النزوح الريفي حيث شهدت فترة(2016- 2020) توزيع كثير من سكنات وصل إلى حد 64 ألف وحدة سكنية بأكثر من 19 مرة مقارنة بسنة 2015 وأكثر من 39 مرة من سنة 2014، حيث كان لا يتجاوز 1650 وحدة سكنية في 2014 و3204 وحدة سكنية في سنة 2015.

الجدول رقم (03-17): تطور نسبة نمو سكان الريف وتوزيع السكانات الريفية وحصتها من مجموع السكن المدعم في الفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل نمو عدد سكان الريف	-0,62	-0,688	-0,753	-0,778	-0,763	-0,713	-0,66	-0,604	-0,549	-0,451	-0,37	-0,284	-0,209	-0,146	-0,109	-0,082	-0,066	-0,054	-0,078	-0,133	-0,213
عدد السكنات الريفية المدعمة	34493	29933	22283	13068	24045	42907	76287	88336	104968	91492	76239	66521	85562	152668	208730	151353	142388	112308	63900	83752	49292
عدد السكنات الحضرية المدعمة	86019	66040	73358	52298	47838	53971	74424	71895	96607	102517	93167	106862	91619	97782	117411	149306	161647	174973	194728	131077	125244
نسبة حصة السكن الريفي من مجموع السكن المدعم (%)	28,62	31,18	23,29	19,99	33,45	44,29	50,62	55,13	52,07	47,16	45	38,37	48,29	60,96	64	50,34	46,83	39,09	24,7	39	28,24

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي والجدول رقم 22

الشكل رقم (03-09): تطور معدل نمو عدد سكان الريف في الفترة 2000-2020

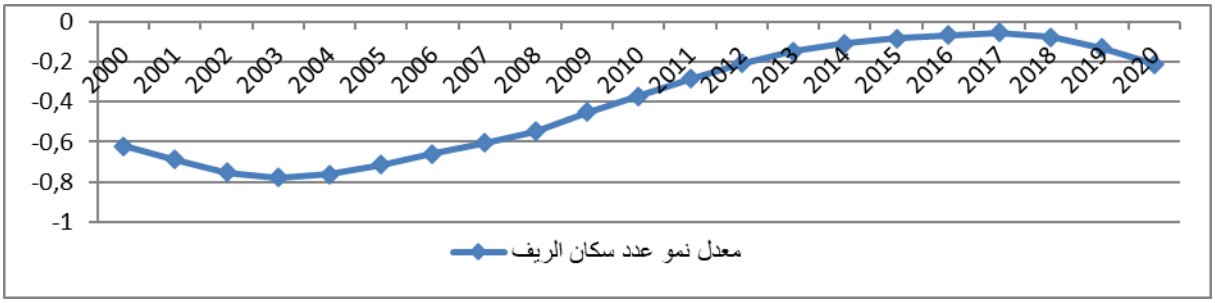

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (03-17)

3.دور منظومة الدعم في توفير المرافق العامة:

بالإضافة إلى دعم مجالات التنمية الاجتماعية تقوم الدول بتحسين المرافق العامة للأفراد، من خلال دعم حصولهم على المياه ودعم الحصول على الكهرباء والغاز باعتبارها من ضروريات الحياة وزيادة فرصة الحصول عليها خاصة الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل.

1.3. دور الدعم الحكومي في توفير المياه:

تقوم الدولة بتعويض لصالح وحدات تحلية مياه البحر نتيجة تخفيض أسعار الماء بالشكل الذي يكون متاح لكل افراد المجتمع

بحيث تعتبر المياه مصدر حياة لا يمكن للإنسان البقاء على قيد الحياة بدونه ولو لمدة قصيرة من الزمن. والجدول الموالي يوضح حجم استفادة الاسر من هذا المصدر الحيوي

الجدول رقم (03-18): تطور طول الشبكة تزويد بالماء ونسبة الربط بالشبكة والتزويد اليومي لكل ساكن

	1999	2010	جوان 2018
طول الشبكة الوطنية للتزويد بالماء الشرب (كلم)	50000	95000	127000
نسبة الربط بشبكة الماء الشروب (%)	78	93	98
التزايد اليومي المتوسط لكل ساكن (لتر)	123	170	180

المصدر: مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فبراير 2019 ص21

ما نستخلصه من الجدول رقم (03-18) انه هناك تطور كبير في طول الشبكة الوطنية للتزويد بالماء صالح للشرب، بحيث ارتفع في ظرف 10 سنوات بما يقارب مرتين في الفترة(1999-2010)، وبلغ طول الشبكة حوالي 127 ألف كلم في جوان 2018 بعدما كان 50 ألف في سنة 1999، ونتيجة لاستقرار أسعار المياه وعدم ارتفاعها فقد تمكنت حوالي 98% من العائلات بالربط بشبكة الماء الشروب بعدما كانت النسبة 78% في سنة 1999 و93 % في سنة 2010، ونظرا لان النسب مرتفعة فهذا يدل على أن الفقراء قد تمكنوا من الحصول على الماء الصالح للشرب، وقد ارتفع معه نصيب الفرد من المياه من 123 لتر يوميا في سنة 1999 إلى 180 لتر يوميا في النصف الأول من سنة 2018. وبالتالي دعم أسعار الماء الصالح للشرب قد مكن من رفع في حصص الفرد من المياه، وحصول حوالي 98% من إجمالي سكنات الفقيرة والغنية من الحصول على المياه.

2.3 دور الدعم الحكومي في توفير الغاز والكهرباء:

تقوم الدولة بدعم أسعار مواد الطاقة ومنها الكهرباء والغاز تحت بند الدعم الضمني وفق ما تم التطرق إليه سابقا، وتخفيض الدعم الصريح بالنسبة لسكان مناطق الجنوب، من اجل تمكين أكبر عدد من أفراد المجتمع من الحصول على هاتين الماديتين الأساسيتين في حياتهم اليومية. والجدول الموالي يوضح حجم حصول الأسر على الكهرباء والغاز، ونسبة ربطهم بشكة هاتين المادتين الحيويتين.

الجدول رقم (03-19): تطور عدد السكنات التي تم ربطهم بشبكة الغاز والكهرباء ف الفترة 1999-2018 الوحدة: سكن

	الحظيرة الموجودة الى نهاية 1998	الانجازات من 1999 الى 2009	الانجازات من 2010 الى جوان 2018	مجموع الانجازات من 1999 الى 2018	الانجازات الجارية الى نهاية جوان 2018
عدد المساكن التي تم ربطها بشبكة الكهرباء	1335161	1481802	2565209	4047011	27847
عدد المساكن التي تم ربطها بشبكة الغاز	3885311	1299234	2058318	3357552	26283

المصدر: مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة امام البرلمان، فبراير 2019 ص23

ما نستنتجه من الجدول رقم (03-19) والشكل رقم (03-09) ان هناك ارتفاع مستمر في عدد المساكن التي تم ربطها بشبكة الغاز الطبيعي والكهرباء، بحيث تم التزويد في الفترة (1999-2018) أكثر من 4 ملايين سكن بالغاز الطبيعي وأكثر من 3 ملايين سكن بالكهرباء، وهذا ما يدل على أن الأسعار كانت في متناول الأفراد، والذي مكنهم من تقديم طلبات تزويدهم بهاتين المادتين على مستوى مؤسسة سونلغاز، بحيث كانت نسبة الربط بشبكة الكهرباء ب 99.7 % من إجمالي السكنات و 58.4%

بالنسبة للغاز الطبيعي، وهذا بعد ما كانت في سنة 1999 ب86.5% بالنسبة للأولى و30.5% بالنسبة للثانية، ويرجع السبب في ان نسب التزويد بالغاز الطبيعي اقل من الكهرباء، في انه كان اقتناء الغاز يتم عن طريق القارورة وليس عبر شبكة الربط، وهذا ما جعل عدد المساكن التي تم ربطها بالغاز قبل سنة 1999 هو اقل من مليون 400 ألف سكن، أما بالنسبة للكهرباء فكانت ما يقارب 4 ملايين. بالإضافة إلى أن سكان الأرياف غالبيتهم غير مزودين بشبكة الغاز الطبيعي. وبالرغم من هذا ومن خلال النسب المرتفعة في التزويد بالكهرباء والغاز فان هذا يؤكد على الدور الايجابي لمنظومة الدعم في توسيع فرص حصول الأفراد على الطاقة سواء كانوا فقراء أو أغنياء. وهذا عبر جعل أسعارها تتناسب مع مداخيلهم

الشكل رقم(03-09): نسبة ربط السكنات بشبكة الغاز والكهرباء ف الفترة 1999-2018

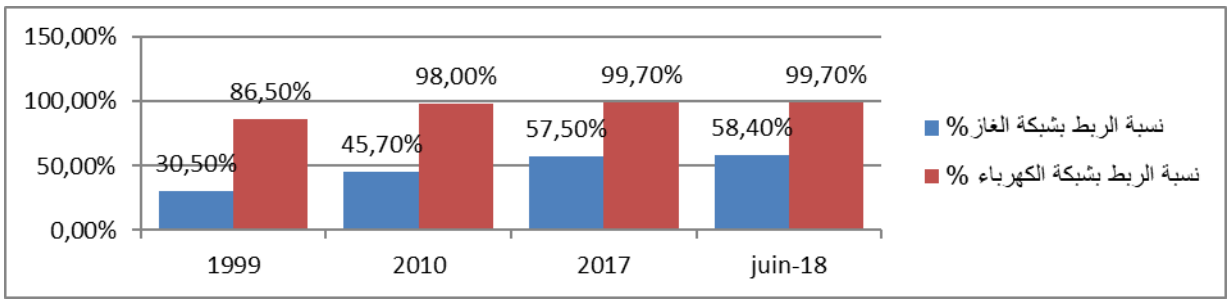

المصدر: مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فبراير 2019 ص23

المطلب الثالث: دور الدعم في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الحماية الاجتماعية:

إن الفقر والتهميش هو أصل المشكلة التي انبثقت منها سياسة الدعم الحكومي من اجل محاربته والقضاء علية او على الأقل الحد منه، حيث تسعى منظومة الدعم إلى توفير الحماية الاجتماعية للفئات والأفراد التي ليس بمقدورها التكفل بنفسها في مواجهة ظروف الحياة القاسية، بحيث تقوم بمساعدتهم سواء من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار في متناولهم او عن طريق منح دعم نقدي مباشر وتوفير لهم التغطية الإجتماعية أو توفير لهم عقود عمل مدعمة. والفئات المعنية بالحماية من طرف سياسة الدعم الحكومي هي:

1. الفئات المعوزة والمحدودة الدخل من خلال توفير حد أدنى من الغذاء:

إن مهمة سياسة الدعم الحكومي هي توفير الحماية للفئة الفقيرة والمحدودة الدخل من خطر الارتفاع المتزايد لأسعار السلع وضمان حد ادنى من الغذاء لهم من اجل عدم وقوعهم في خطر نقص التغذية، ولذا منظومة الدعم الجزائري قامت عن طريق سياسة دعم الأسعار بتوفير السلع الأساسية بأسعار اقل مما هي في السوق وحتى اقل من تكلفتها الحقيقية بحيث تتناسب مع مداخيل الأسر الفقيرة والمعوزة وتوسيع فرص حصولهم على الحبوب والحليب والسكر وزيت المائدة بالإضافة إلى مواد الطاقة مثل الكهرباء والغاز والوقود، وهذا من أجل محاربة الفقر ونقص التغذية

2.الحماية الاجتماعية لفائدة المتقاعدين وأصحاب معاشات العجز عن العمل:

إن ظاهرة الشيخوخة والعجز عن العمل هي أكبر التخوفات التي تؤرق المواطنين وتسبب اضطرابات بين المجتمع تنعكس مباشرة على النمو الاقتصادي، كما أن شريحة المسنين والعجز هي أكثر عرضة لخطر الفقر والتهميش بسبب عدم قدرتهم عن العمل والعطاء لتراجع قوتهم البدنية والجسدية، وليس بمقدورهم العناية بأنفسهم في مواجهة التزايد مستمر لأسعار أغلب السلع، حيث ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك من 100 في سنة 2001 إلى 18,211 في سنة 2020 مما أدى الى انخفاض القدرة الشرائية إلى أكثر من الضعف.

1.2 تدخلات الدولة لتوفير الحماية الاجتماعية للمتقاعدين وأصحاب المعاشات الصغيرة:

مقارنة مع الممارسات الدولية، نجد التشريع الجزائري ضمن التشريعات القليلة التي تنتهج مبدأ إعادة التثمين السنوي المنتظم للمعاشات والمنح، بالإضافة إلى إعادة التثمين الاستثنائي الممنوح من طرف السلطات العمومية. وسمحت إعادة التثمين السنوي للمعاشات والمنح الممولة من طرف صناديق التقاعد في إعادة التثمين الشامل للمعاشات التي تقدر بـ 65 % خلال فترة 2000-2011.[1]

وكان نشاط الدولة المرتبط بدعم القدرة الشرائية لأصحاب معاشات التقاعد الصغيرة ومعاشات العجز الخاضعة لنظام الأجراء وغير الأجراء تمثل أكثر من 96% من قيمة التحويلات المخصصة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في سنة 2015 والتي تم تحويلها إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، حيث تحصل 4126194مستفيد من تدابير الدعم يتوزعون على حسب طبيعة الدعم كما يلي:[2]

- ✓ التكميلي التفاضلي لفائدة أصحاب المعاشات الصغيرة واستفاد منها 965005 متقاعد بمبلغ 52.506 مليار دج، يتوزعون على 794154 متقاعد في الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)و170851 متقاعد في الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء(CASNOS)
- ✓ علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب منح التقاعد (ICPRI) بقيمة 1.791 مليار دج واستفاد منها 223044 متقاعد في الصندوق الوطني للتقاعد.
- ✓ علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب المنح (ICAR) بمبلغ قدره 2.625 مليار دج واستفاد منها 179553 متقاعد يتوزعون على 178304 متقاعد في صندوق الوطني للتقاعدو1.249 متقاعد في صندوق الوطني للعمال غير الأجراء
- ✓ التعويض التكميلي للمنح والريوع (ICPR) استفاد منه 10431 متقاعد بمبلغ قدره 18.972 مليون دج، يتوزعون على 9546 متقاعد في الصندوق الوطني للتقاعد و885 متقاعد في الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء
- ✓ زيادة استثنائية بنسبة 5% على المعاشات ومنح التقاعد من نظام الأجراء وغير الأجراء بمبلغ قدره 1.519 مليار دج لصالح 459400 متقاعد منها 448400 مستفيد من الصندوق الوطني للتقاعد و11000 مستفيد من الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء
- ✓ إعادة تثمين استثنائي لمعاشات منح التقاعد لنظام الأجراء وغير الأجراء لصالح 2342000 مستفيد بقيمة 63.150 مليار دج استفادة 2127000 متقاعد من الصندوق الوطني للتقاعدو215000 من الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء
- ✓ التكميلي التفاضلي لفائدة أصحاب معاشات العجز بمبلغ قدره 659.915 مليون دج لفائدة 14693 متقاعد من بينهم 13049 مستفيد من الصندوق الوطني للتقاعد و1644 مستفيد من الصندوق الوطني لعمال الغير الأجراء

---

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي**، تم التصفح يوم 2022/02/06، الرابط: https://www.mtess.gov.dz/ar/2/السياسة-الوطنية-للضمان-الاجتماعي/

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**، ص61

وفي سنة 2014 قد استفاد 2342000 متقاعد من نظام التعويض للأجراء وغير الأجراء من إعادة تثمين معاشات ومنح التقاعد، وتم دفع التعويضات التكميلية والمرجعية وزيادات استثنائية مقدرة ب5% لفائدة 1954999 متقاعد من كلا النظاميين.[1]وقد وصل عدد المستفيدين من هذا النوع من الدعم في سنة 2016 إلى 4180536 مستفيد.[2]كما قررت الحكومة رفع من قيمة الدعم لفائدة المتقاعدين في إطار تثمين المعاشات ومنح التقاعد بعنوان سنة 2020 بهدف رفع وتحسين القدرة الشرائية لهذه الفئة وتم حساب دعم جديد وفق المبلغ الإجمالي للمعاشات ومنح التقاعد وكانت الزيادة ب:[3]

7%بالنسبة للمعاشات والمنح التي تقل أو تساوي 20.000 دج

- ✓ 4%بالنسبة للمعاشات والمنح التي تفوق 20.000 دج وتساوي 50.000دج.
- ✓ 3%بالنسبة للمعاشات والمنح التي تفوق 50.000 دج وتساوي 80.000 دج.
- ✓ 2%بالنسبة للمعاشات والمنح التي تفوق 80.000 دج.

3.الحماية الاجتماعية لفائدة البطالين:

تتمثل المهمة الأساسية لبرامج الشبكة الاجتماعية وخاصة برامج التشغيل في مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للفقراء والذين يقطنون في مناطق داخلية فقيرة،[4]وهذا من خلال توفير لهم مناصب الشغل والدخل الدوري يخفف عنهم معاناتهم في الحياة. وتتمثل برامج التشغيل في الشبكة الاجتماعية ببرنامج الإشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة وبرنامج الإدماج الاجتماعي المهني.

1.3التوظيف في إطار برنامج الاشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO):

تم تكييف برنامج الجزائر البيضاء مع برنامج(TUP-HIMO)، ويهدف البرنامجين إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بواسطة إنشاء مشاريع صيانة والبنية التحتية والأنشطة الأخرى بالنسبة للبرنامج الثاني، أما البرنامج الأول فهو تشجع الباحثين عن مناصب الشغل والمهتمين بإنشاء مشروعات متناهية الصغر من أجل مساهمة وتحسين الظروف المعيشية للسكان، ويتم اختيار المشاريع والمستفيدين بالشراكة مع خلايا التضامن الجوارية والجماعات المحلية والجمعيات، ويتم تحديد الرواتب على مستوى الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون بالإضافة إلى انه يجب أن تمثل 60% من التكلفة الإجمالية للمشاريع.[5]

ومن الجدول رقم(03-20) والشكل رقم (03-11) نلاحظ أن المشاريع التي أنجزت في إطار(TUP-HIMO) وبرنامج الجزائر البيضاء في الفترة 2006-2018 قد خلقت 301492 منصب شغل مؤقتة، وقد كلف مبلغ أكثر من 155 مليار دج، وتخللتها هذه الفترة عدة مراحل. المرحلة الأولى شهدت فيها تذبذب في عدد المناصب والتي كانت في الفترة 2006-2010 بحيث أعلى معدل نمو سجلته هو في سنة 2009 بزيادة في عدد المناصب قدره 1613 شخص في السنة، واقل معدل نمو سجل في سنة 2008 حيث تراجع عدد المناصب ب 5296 شخص في السنة. أما المرحلة الثانية فشهدت تزايد مستمر في عدد الأشخاص

---

[1] مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014، ص 49

[2] مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015، ص60

[3] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التثمين السنوي لمعاشات ومنح التقاعد بعنوان سنة 2020، https://www.mtess.gov.dz/ar/. تم الصفح يوم 2021/03/02

[4]CNES, RAPPORT NATIONALE SUR DEVLOPPEMENT HUMAIN 2013-2015, P :112

[5] الديوان الوطني للاحصاء، الجزائر بالارقام نتائج 2016-2018، رقم 49 ،2021، ص19

الموظفين في إطار هذين البرنامجين. والتي كانت في فترة 2010-2014 حيث تزايد معدل نمو التوظيف إلى أن وصل إلى نسبة 61.27% في سنة 2014 بزيادة في عدد توظيفات تقدر ب أكثر من 17 ألف شخص تلك السنة ووصل العدد الى 44827 شخص، أما المرحلة الثالثة فهي في الفترة 2014-2018 حيث شهدت تراجع مستمر في معدل نمو التوظيف حتى بلغ -93.96%في سنة 2018 بحيث انخفض العدد ب 32626 شخص مقارنة ب 2016. وقد استحوذ برنامج الجزائر البيضاء على 34.27%من توظيف الأشخاص، أما برنامج اليد العاملة المكثفة فقد استحوذ على 65.73%. وتم إنشاء 64499 مشروع وورشة لكلا البرنامجين بين الفترة الممتدة بين 2008 و2014.[1]

جدول رقم (03-20): تطور توظيف الأشخاص وتكلفة الورشات في إطار برنامجي (TUP-HIMO) في الفترة 2006-2018

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018	الفترة (2006-2018)
برنامج الجزائر البيضاء	67056	78516	49428	60768	68928	125232	13884	29394	37516	39096	28945	0	598763
برنامج (TUP-HIMO)	172392	154716	120252	128268	99216	76011	97236	83196	87732	51780	69348	8393	1148540
مجموع عدد الأشخاص الذين استفادوا من تشغيل (أشخاص لكل شهر)	239448	233232	169680	189036	168144	201243	111120	112590	125248	90876	98293	8393	1747303
مجموع عدد الأشخاص الذين استفادوا من تشغيل (أشخاص لكل عام)	19954	19436	14140	15753	14012	16770	21987	27796	44827	43411	34724	2098	274908
تكلفة البرنامج بمليون دج	5834,75	6078,82	6294,85	6235	6300	22350	9287,63	14705,51	19444,38	18708,78	14747,53	1017,63	131004,88

Source : ONS, L'Algérie en quelques chiffre résultat 2006-2018

الشكل رقم(03-10): معدل نمو عدد الاشخاص الذين استفادوا من التشغيل في إطار برنامج (TUP-HIMO)

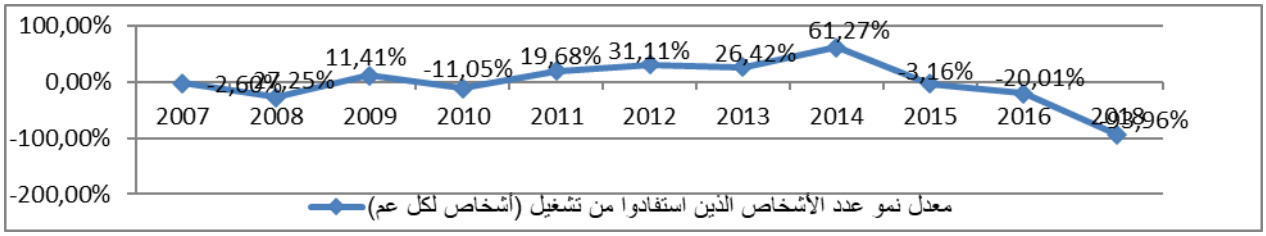

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على الجدول رقم

2.3 التوظيف في إطار برنامج الإدماج الاجتماعي المهني:

برنامج الإدماج المهني هو إحدى آليات التشغيل في إطار برامج الشبكة الاجتماعية، والغرض منه اكتساب الفرد لخبرة مهنية والحصول على التغطية الاجتماعية، بالإضافة إلى دخل رمزي يقدر ب 6000 دج. والجدول الموالي يوضح تطور عدد المناصب في إطار هذا البرنامج وعدد المناصب الجديدة وتكلفة البرنامج.

من الجدول رقم (03-21) نلاحظ أن هناك تزايد في عدد الموظفين في إطار جهاز النشاطات المساعدة على الإدماج الاجتماعي (DAIS)، حيث بلغ عددهم في سنة 2018 حوالي 601 ألف شخص بعد ما كانوا 120 ألف شخص أي بارتفاع

[1]CNES, OP,CIT,P:191

أربع أضعاف، وقد سجل في سنة 2011 قفزة نوعية في معدل نمو التوظيف في إطار هذا الجهاز بنسبة 215% بحيث تم خلق أكثر من 308 ألف منصب جديد، ولكن سرعان ما بدأ معدل النمو بالتراجع الى أن وصل الى 0.48% في سنة 2017، أما في سنة 2018 تزايد المعدل ليصبح 13.45% وهذا عبر استحداث أكبر من 71 ألف منصب شغل في تلك السنة.

الجدول رقم (03-21): تطور عدد الموظفون في إطار برنامج DAIS وتكلفته في الفترة 2006-2018

السنوات	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع عدد مناصب الشغل للإدماج (أشخاص لكل عام مجمعة)	120151	126266	129894	143414	451969	488609	502842	512818	523348	527581	530092	601404
عدد المناصب الجديدة في السنة		6115	3628	13520	30855	36640	14233	9976	10530	4233	2511	71312
تكلفة البرنامج بمليون دج	3321.33	3971.68	4441.95	4603.58	31692.84	39650.00	39650.00	39650.00	39730.00	33120.10	19566.19	22333.36

Source : ONS, L'Algérie en quelques chiffre résultat 2006-2018

4.للحماية الاجتماعية للمعوقين والمعوزين والمسنين:

تتمثل الحماية الاجتماعية لفائدة المعوقين والمعوزين والمسنين في تقديم دعم نقدي مباشر تتمثل في منحة التضامن الجزافية، والتغطية الاجتماعية من خلال التأمين الصحي لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، وتتفاوت قيمة الدعم من شخص لأخر مثل ما تم التطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل وكان عدد المستفيدين إلى غاية سنة 2018 كالتالي:[1]

- ✓ **الحماية الإجتماعية لفائدة المعاقين:** حيث يستفيد حوالي 270 ألف معاق من منحة الجزافية للتضامن تقدمها الدولة في إطار منظومة الدعم الحكومي، بالإضافة إلى التغطية الاجتماعية من خلال حصولهم على التأمين الصحي، وقد كلف هذا الإجراء قيمة 14 مليار دج في السنة.
- ✓ **الحماية الإجتماعية لفائدة المعوزين:** تتم حماية العائلات والأشخاص المعوزين في تقديم لهم منحة التضامن الجزافية، حيث استفاد منه حوالي 950 ألف شخص في سنة 2018 منهم 300 ألف معيل وبالإضافة إلى توفير التغطية الإجتماعية لهم.
- ✓ **الحماية الإجتماعية لفائدة المسنين:** يستفيد قرابة 300 ألف مسن والذين لا يتحصلون على الدخل من منحة التضامن الجزافية.

وبلغ عدد المستفيدين من منحة الجزافية للتضامن 929399 مستفيد إلى غاية سنة 2021،[2] بعد ما كان 720 ألف مستفيد في الثلاثي الأول لسنة 2011 و670 ألف تقريبا في سنة 2009 وأكثر من 589 ألف مستفيد في سنة 2005.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن منحة الدعم المخصصة للمعوزين والمسنين تبقى زهيدة والتي قدرها 3000 دج في الشهر أي ما قيمته 36000 دج في السنة وهذه المنحة تمثل 16.66% من الحد أدنى للأجر.

[1] مصالح وزارة الاولى، مرجع سبق ذكره، ص 26،27

[2] الموقع الرسمي للوكالة التنمية الاجتماعية https://www.ads.dz/ تم التصفح يوم 2021/03/05

5.انعكاسات برامج الدعم في الحد من ظاهرة نقص التغذية والفقر:

إن الهدف الحقيقي من الدعم الحكومي هو مساعدة الفقراء والدخل الضعيف على مجابهة ظروف الحياة، وتحسين المستوى المعيشي لهم، ولم تستغني الدولة على البعد الاجتماعي لها ولو على حساب البعد الاقتصادي، حيث سعت عن طريق منظومة الدعم في مساعدة الفئة الهشة والفقيرة من خلال توفير الحماية الاجتماعية لهم، وكانت انعكاساتها على ظاهرة نقص التغذية والفقر كالاتي:

1.5 انعكاسات الدعم الحكومي في محاربة ظاهرة نقص التغذية:

ان سياسة دعم الحكومي تهدف الى ضمان حد أدنى من الغذاء عبر توفير السلع الأساسية بأسعار منخفضة بواسطة سياسة دعم الأسعار. كما ساهمت في توفير الحماية الاجتماعية ورفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الشرائية لفئة الشيوخ والمعاقين والمتقاعدين عن طريق تقديم منح نقدية مباشرة وهو ما ينعكس إيجابا على ظاهرة الفقر ونقص التغذية. والجدول الموالي يوضح تطور تعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية

الجدول رقم (03-22): تطور قيمة ظاهرة نقص التغذية في الفترة 2001-2019 الوحدة: مليون شخص

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الذين يعانون من نقص التغذية	8	7,3	7	7	6,7	6,4	5,9	5,6	5,3	4,6	4	3,3	3,1	2,9	2,8	2,8	2.7	<2.5	<2.5

Source : FAO, Statistics Division

يشير الجدول رقم (03-22) الى انخفاض عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية من 8 مليون في سنة 2001 الى اقل من مليونين ونصف في سنة 2018 و2019، وبالتالي سياسة دعم الأسعار استطاعت توفير حد أدنى من الغذاء لأكثر من 5 ملايين ونصف من الأشخاص وخروجهم من مستنقع نقص التغذية، ليصبح عدد الذين يعانون منه الى اقل من مليونين ونصف شخص، وعلى الدول تقديم عناية خاصة لهذه الفئة من اجل القضاء نهائيا على مشكلة نقص التغذية عند المواطنين.

1.5 انعكاسات الدعم على تطور الفقر غير النقدي في الجزائر:

تطورت فكرة الفقر وأصبحت أكثر شمولية وتعكس التقدم في مختلف الأبعاد، ويدعى هذا المؤشر بالفقر متعدد الأبعاد، وهو نهج غير نقدي لقياس درجة الحرمان عبر التركيز على ثلاثة أبعاد شاملة وهي الصحة والتعليم والبعد الثالث هو الظروف المعيشية ويتم شملهما في مؤشر واحد بين 0 إلى 100، حيث يقاس بعد الصحي عبر مؤشر التغذية ووفيات الرضع، أما مؤشر التعليم يقاس من خلال مؤشر السنوات الدراسة والانتظام في الدراسة، أما مؤشر المستوى المعيشي فيقاس عبر المؤشرات التالية :كالحصول على طاقة الطبخ و الصرف الصحي، مياه الشرب والغاز، والسكن، والعديد من السلع الأساسية لمستوى المعيشة.[1]

ومنظومة الدعم في الجزائر هي الأكثر شمولية بحيث هي المؤثر والمساهم المباشر في تحسن هذه المؤشرات التي تدخل في قياس مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد وبالتالي هذا الأخير يمثل أحسن مؤشر لقياس فعالية منظومة الدعم في تحسن الظروف معيشية للأفراد.

من الشكل رقم (03-11) نلاحظ أن هناك تراجع في توزيع حصة معدل الفقر المتعدد الأبعاد للمناطق الحضرية حيث كان 29.4% في سنة 2013 وأصبح ب 20.5% في سنة 2019 وهذا عكس ما حدث في توزيع نصيب معدل الفقر المتعدد

[1] Rapport de suivie de la situation économique Algérie, groupe de la banque mondiale, autonome 2021, page 16 et 23

الأبعاد في المناطق الريفية حيث كان ب 70.6% في سنة 2013 وارتفع إلى 79.50% في سنة 2019، وهذا راجع إلى أن التحسن في معدل الفقر المتعدد الأبعاد الذي كان ب 2.1 % في سنة 2013 وانتقل إلى 1.4% في سنة 2019، وكان التحسن في المناطق الحضرية أكثر منه في المناطق الريفية بسبب كثرة البرامج التنموية مثل المدارس والجامعات والمستشفيات في المناطق الحضرية بالإضافة إلى النزوح الريفي. وأصبح أكثر الأفراد حرمانا هم المتمركزون في المناطق الريفية، وبالتالي فان برامج الشبكة الاجتماعية غير كافية في صد ظاهر الحرمان والتهميش في تلك المناطق، وان المناطق الحضرية أكثر استفادة من منظومة الدعم، كما أن هناك فجوة التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، حيث أن معدل الالتحاق بالثانوية في المناطق الريفية هو 46% مقارنة ب 60% في المناطق الحضرية.

الشكل رقم (03-11): توزيع فقر متعدد الأبعاد حسب مناطق الريفية والحضرية في سنوات 2013 و2019

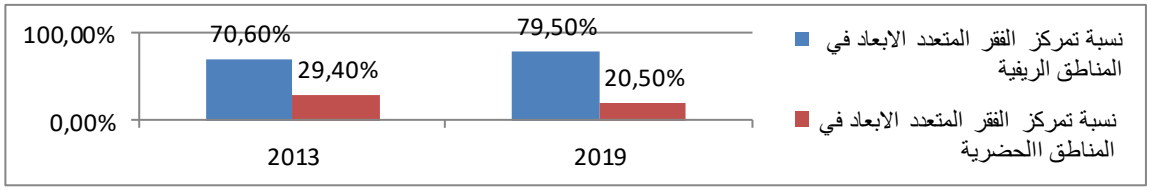

Source: Rapport de suivie de la situation économique Algérie, groupe de la banque mondiale, automne 2021, page 23

وبالتالي يمكن القول أن سياسات الدعم الحكومي من خلال تقديم الدعم النقدي المباشر للفئات المحتاجة وتخفيض أسعار المواد الأساسية والطاقوية قد تمكنت من تخفيف حدة الفقر، حيث تراجع من 2.1%في سنة 2013 إلى 1.4%في سنة 2019.

المبحث الثالث: المقاربة الاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي

بالإضافة إلى الدور الاجتماعي الايجابي لمنظومة الدعم في تحسين التعليم والصحة، وتوفير السكن إلى جانب توفير الحماية الاجتماعية، ومحاربة الفقر، فان لمنظومة الدعم الحكومي دور ايجابي في تحسين المؤشرات الاقتصادية وفق النظرية الاقتصادية، والتي سوف نتطرق إليها والمتمثل في النمو الاقتصادي والبطالة، وتحقيق الاستقرار في الأسعار والاستهلاك وزيادة الرفاهية واعادة توزيع الدخل.

المطلب الاول: انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على الانتاج

تعد منظومة الدعم الحكومي أداة حقن العائدات النفطية في الاقتصاد الوطني، وتعتبر من الطرق المهمة في توزيع تلك الإيرادات بين مختلف الشرائح الإجتماعية والإقتصادية، وهو يعتبر من العوامل الأساسية التي تأثر على زيادة الانتاج في إقتصاديات الدول النفطية من حيث التحفيز على الزيادة في الإنتاج أو توفير الموارد البشرية التي تسمح بذلك. وبالتالي تكتسي اهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1. مساهمة الدعم الحكومي في التحفيز على زيادة الانتاج:

تحفز منظومة الدعم الحكومي على زيادة الإنتاج ومن ثم على الرفع من نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وهذا من خلال التأثير على الطلب النهائي أو تكاليف الإنتاج، بحيث تمثل هذه الإعانات قوة شرائية إضافية لقطاع العائلات أو نوع من الدخل الإضافي على غرار دعم العائلات المعوزة والمعاقين والمتقاعدين، أو عبر تقليص تكاليف الإنتاج في القطاعات التي تستفيد من

الإعانات غير المستوردة.[1] والجزائر على غرار الدول النفطية تعول كثيرا على منظومة الدعم في زيادة القوة الشرائية للعائلات عن طريق منحهم إعانات، بالإضافة الى تقليص من تكاليف الإنتاج في قطاعات مختلف وهذا ما يزيد في الناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع النفطي، ومن بين هذه القطاعات هي:

- ✓ قطاع البناء: تعمل سياسة دعم السكن على زيادة الطلب في قطاع البناء، من خلال تخفيض أسعار السكن ليصبح في متناول مختلف شرائح المجتمع، وقد تحصلت أكثر من ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف عائلة على السكن الفردي في الفترة 2000-2020، وكانت الحصة مخصصة لسكان الريف أكثر من 40% والتي تكون على عاتق الدعم الحكومي. كما ان دعم التعليم يعمل على توفير الإيواء للطلبة حيث تم بناء أكثر من 700 ألف سرير في الفترة 2000-2018.[2]
- ✓ أما بالنسبة لقطاع إنتاج معدات البناء: فهو مرتبط بقطاع البناء، فكلما زاد إنتاج الأخير فانه يحفز الطلب على مواد البناء، وبالتالي يزيد الإنتاج على المواد التي تدخل في البناء مثل الاسمنت القضبان الحديدية ومواد أخرى.
- ✓ أما بالنسبة للقطاع النقل فتسعى سياسة دعم الطاقة الى تخفيض تكاليف الخدمات التي يقدمها وباعتبار الوقود في هو أهم مدخلات الإنتاج في قطاع النقل والذي يكلف كثيرا، وتخفيض اسعار الطاقة من شانه ان يؤدي إلى تخصيص الموارد الاقتصادية لهذا القطاع، ويعتبر سعر الطاقة في الجزائر من بين الأرخص في دول العالم، حيث نجد ان سعر اللتر من البنزين في محطة الوقود في جزائر في سنة 2016 قدر ب 0.28 دولار أما في المغرب وتونس فقدرت ب 0.99 و0.73 دولار على الترتيب، أي أكثر بضعفين ونصف في المغرب وأكثر من الضعف والنصف في تونس، أما وقود الديزل الذي هو أكثر استخداما في قطاع النقل فقد كان ارتفاع سعره في المغرب مقابل سعره في الجزائر بأكثر من أربع أضعاف وأما في تونس بأكثر من ضعفين ونصف.
- ✓ أما بالنسبة لقطاع الصناعة فهو قطاع كثيف لاستخدام الطاقة ويستفيد من دعم الطاقة على غرار قطاع النقل، كما ان تخفيض تكاليف الانتاج في القطاع الصناعي عبر تخفيض اسعار الطاقة يعطيه القدرة والميزة التنافسية في السوق المحلية مقارنة مع السلع الخارجية وحتى في الاسواق الخارجية، والجزائر تستخدم دعم الطاقة كأداة تحفيز للمستثمرين خاصة الاجانب للاستثمار في قطاع الصناعي. وهذا ما يشجع الاستثمار وزيادة الإنتاج في هذا القطاع، ومن ثم تخصيص الموارد الاقتصادية لهذا القطاع.

وبالتالي فان منظومة الدعم الحكومي تعمل على تحفيز الإنتاج من خلال زيادة الطلب الكلي او تخفيض تكاليف إنتاج السلع والخدمات والجدول الموالي يبين تطور الإنتاج الوطني للقطاعات التي تم تحفيز إنتاجها.

من الجدول رقم (03-23) والشكل رقم (03-12) نلاحظ انتعاش قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع النقل وبنسبة اقل قطاع إنتاج مواد البناء، حيث ارتفع الإنتاج الوطني للقطاع الأول من 292 مليار دج في سنة **2000** إلى **2400** مليار دج في سنة 2019 أي زيادة بأكثر من 7 مرات، أما بالنسبة لقطاع النقل فهو كذلك شهد نمو الإنتاج بأكثر من 7 مرات في تلك الفترة من 276 مليار دج إلى **2245** مليار دج، أما بخصوص قطاع إنتاج مواد البناء فارتفع الإنتاج من **26** مليار دج إلى **117** مليار دج أي بزيادة قدرها أكثر من 3 مرات، أما فيما يخص قطاع الصناعة فقد عرف نمو في الإنتاج الوطني بنسبة 2 مرات ونصف تقريبا، حيث ارتفع من **211** مليار دج في سنة 2000 إلى 772 مليار دج في سنة 2020

[1] ممدوح عوض الخطيب، المرجع سبق ذكره، ص7

[2] مصالح وزارة الاولى، مرجع سبق ذكره، ص16

الجدول رقم (03-23): تطور الإنتاج الوطني لقطاعات البناء وإنتاج مواد البناء والنقل والصناعة في الفترة 2000-2020 الوحدة: مليون دج

السنوات	الإنتاج الوطني لقطاع البناء والإشغال العمومية	الإنتاج الوطني لقطاع إنتاج مواد البناء	الإنتاج الوطني لقطاع النقل	الإنتاج الوطني للقطاع الصناعي
2000	292 046,30	26 737,10	275 929,70	211 722,0
2001	320 507,10	32 476,80	303 693,50	224 322,0
2002	369 939,30	36 085,40	340 983,30	240 528,8
2003	401 014,40	33 331,70	390 551,20	251 117,7
2004	458 674,00	41 711,30	512 569,90	273 060,7
2005	505 423,90	45 970,70	645 028,90	291 198,5
2006	610 071,10	50 869,50	730 238,40	307 470,6
2007	732 720,70	58 482,30	808 380,90	322 992,5
2008	869 988,60	60 402,40	830 341,50	348 463,9
2009	1 000 054,90	66 864,80	865 214,50	399 542,1
2010	1 194 113,50	70 523,30	933 707,60	430 053,9
2011	1 262 566,70	74 846,90	1 074 147,70	459 199,5
2012	1 411 159,60	75 897,50	1 194 841,70	508 313,5
2013	1 569 313,50	80 347,10	1 462 802,20	536 828,3
2014	1 730 198,10	88 038,10	1 559 347,70	583 995,2
2015	1 859 784,50	109 152,20	1 665 379,80	629 451,5
2016	1 993 653,10	115 544,20	1 800 357,00	656 837,2
2017	2 117 392,90	121 221,20	1 973 037,90	694 106,2
2018	2 254 104,90	126 152,10	2 157 095,20	740 832,9
2019	2 400 389,60	117 010,50	2 244 879,10	787 134,7
2020	2 285 088,50	113 415,60	2 044 064,70	772 182,8

SOURCE: ONS, Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2019

ONS, Les Comptes Economiques de 2018 à 2020

الشكل رقم (03-12): تطور الإنتاج الوطني لقطاعات البناء وإنتاج مواد البناء والنقل والمياه والطاقة في الفترة 2000-2020

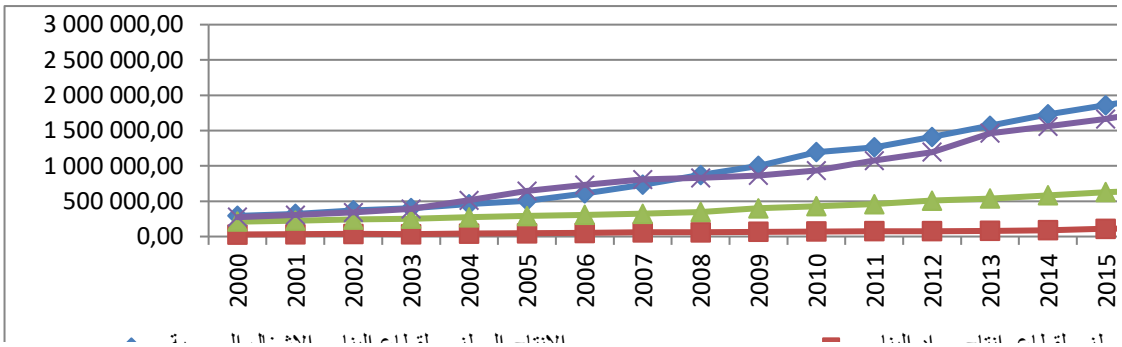

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على الجدول رقم (03-23)

وبالتالي يمكن القول أن سياسات الدعم الحكومي قد ساهمت في الرفع من الإنتاج الوطني لهذه القطاعات سواء من خلال تشجيع الطلب عليه أو تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي أدت إلى الانتعاش الاقتصادي وزيادة في نموه.

2 مساهمة الدعم الحكومي في زيادة الكفاءة الانتاجية للعامل وتراكم راس المال البشري:

راس المال البشري يعرف على انه " رصيد من القدرات البشرية المنتجة إقتصاديا" ويكون تراكم راس المال البشري عبر الانفاق على التعليم والتدريب وإكتساب المهارات والاستثمار في الرعاية الصحية والتغذية، بحيث لا يمكن تحسين المستوى المعيشي أسرع وأفضل من الاستثمار المباشر في رفاهية الانسان، بحيث لا يضمن الفرد الذي يتمتع بالصحة والتعليم الجيد جودة حياته وحياة افراد عائلاته فحسب، بل يساهم في تحقيق الثروة والتقدم في البلد.[1]

ويتكون رأس المال البشري من مهارات ومعارف تتمتع بالقدرات الصحية التي تتكون لدى الافراد على مدار حياتهم ويتطلب ذلك توفير الرعاية الصحية والتغذية، والتعليم الجيد، وبناء المهارات.[2] كما أن مساهمة منظومة الدعم الحكومي في الاستثمار في رأس المال البشري تكمن في دوره في مجال التعليم وسعيه في القضاء على الأمية، من خلال مساعدة التلاميذ على الدراسة خاصة الذين ليس باستطاعتهم الالتحاق بالمدارس بسبب وضعهم الاجتماعي المتدني. والفرد المتعلم أحسن وأفضل من الفرد الذي لا يمكنه القراءة. ويساهم الدعم كذلك في تراكم راس المال البشري ذا تعليم عالي عبر توفير المبيت والغذاء والنقل للطلاب من اجل توفير أكبر عدد ممكن من الحاصلين على شهادات عليا، بالإضافة إلى تدريب الأفراد المتسربين من الدراسة في مراكز التكوين المهني من اجل اكتسابهم مهارات ومعارف تمكنهم من العمل وتطوير إنتاجهم. كما أن الاستثمار المبكر في الأطفال هو من بين أهم الاستثمارات التي تستطيع الدولة القيام بها من اجل ان تعود عليها بالنفع في المستقبل، ويعتبر الإستثمار فعال في التكلفة وقد أشارت التقديرات إلى أن رفع مستوى الالتحاق بمقاعد الدراسة في مرحلة ما قبل الأساسية بنسبة 25% ينتج عنه مستقبلا ارتفاع في تدفق الدخل الفردي بأكثر من 2.4 مرات من تكاليف توفير التعليم ما قبل الأساسي للتلميذ الواحد.[3] وخاصة التلاميذ الفقراء الذين تكون عندهم نسب التسرب عالية ولذا فمنظومة الدعم الحكومي تعمل على زيادة معدلات التمدرس عبر مساعدة الفقراء محدودي الدخل من اجل التحاق أبنائهم بالدراسة والذي سيؤدي حسب الدراسات على زيادة في الدخل الفردي والنمو الاقتصادي.

وعلى غرار التعليم تعمل منظومة الدعم الحكومي على رفع مستوى الكفاءات العملية والبدنية للأفراد من خلال توفير الرعاية الصحية بالمجان مثل ما تم التطرق إليه سابقا، فالعامل الذي يتمتع بصحة جيدة أفضل من العامل الذي لديه صحة متدهورة، حيث الأول يمكنه العطاء وزيادة الإنتاج اما الثاني فكلما كانت صحته متدهورة أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج، وبالتالي تحسن الوضع الصحي للأفراد يساهم كثيرا في زيادة الإنتاج. زيادة على ذلك تقوم وتعمل سياسة الدعم على محاربة نقص التغذية وهذا من خلال توفير الغذاء الأساسي بأسعار اقل بحيث تكون متاحة لأكبر عدد ممكن من الأفراد.

بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية تسعى سياسة الدعم الحكومي على توفير الرعاية الاجتماعية من خلال تقديم منح عائلية لدعم التقاعد عن طريق زيادات دورية في المعاشات ومنح التقاعد، والذي يعتبر ضروري جدا في النمو الاقتصادي لأنه يساهم في الاستقرار الاجتماعي، لان التقاعد هو من أهم المشاكل التي تؤرق الأفراد في التفكير وتزيد من مخاوفهم من المستقبل. والجدول رقم (03-24) يوضح تطور بعض مخرجات منظومة الدعم الحكومي في مؤشرات الإستثمار في رأسمال البشري.

---

[1] إسحاق خديجة، **اصلاح دعم الطاقة واستثمار التكلفة البديلة لترقية الاستثمار في راس المال البشري في الجزائر**، مجلة افاق علمية، المجلد 13، العدد 2021/03، ص 686

[2] إسحاق خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 687

[3] بكاري مختار، مرجع سبق ذكره، ص40

الجدول رقم (03-24): تطور مؤشرات الاستثمار في رأسمال البشري في الفترة 2001-2020

السنوات	الإستثمار في رأس المال البشري		احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة (سنة)	انتشار نقص التغذية (مليون شخص)
	نسبة الأمية (%)	عدد الأشخاص الذين تحصلوا على الشهادات الجامعية		
2001	/	65192	72.4	8
2002	/	72737	73.4	7,3
2003	/	77972	73.9	7
2004	/	91828	74.8	7
2005	/	107515	74.6	6,7
2006	/	112932	75.7	6,4
2007	22.3	121905	75.7	5,9
2008	21.81	146889	75.6	5,6
2009	19.95	150014	75.5	5,3
2010	18.34	199767	76.3	4,6
2011	16.54	246743	76.5	4
2012	15.10	233879	76.4	3,3
2013	13.91	288602	77	3,1
2014	12.82	271430	77.2	2,9
2015	11.86	311976	77.1	2,8
2016	10.99	/	77.6	2,8
2017	10.16	292683	77.6	2,7
2018	9.44	303100	77.7	2,5
2019	8.71	/	77.8	2,5
2020	8.71	/	76.3	/

Source:

1. ONS, Rétrospective Statistique 1962 – 2011
2. ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie n° :30-35, (2010-2017)
3. Tableaux n° (03-13)
4. Tableaux n° (03-21)

ومن الجدول رقم (03-24) نلاحظ تحسن في مؤشرات رأس المال البشري حيث انخفضت نسبة الأمية من 22.3% إلى 8.71 %، وبالرغم من أن سياسة دعم التعليم لم تستطع القضاء على هذه الظاهرة إلا انه إستطاعت أن تخفض من عدد الأشخاص غير ملمين بالقراءة والكتابة إلى 2946549 أمي، من بينهم 968018 سنهم بين 15 و49 سنة، وهذا يساعد في الرفع من كفاءة العامل في الإنتاج باعتبار أن العامل الملم بالقراءة والكتابة يحمل كفاية حدية للإنتاج أفضل من العامل غير الملم بالكتابة والقراءة.

وفي قطاع التعليم العالي نلاحظ أن هناك تزايد في عدد الاشخاص الذين يكتسبون المعارف العلمية والمهارات العليا، حيث ارتفع من 65 ألف شخص في سنة 2001 إلى 303 ألف شخص في سنة 2017 أي بارتفاع بنسبة 36%، وهذا ما مكن من تراكم رأس المال البشري ذا تكوين عالي بأكثر من 3 ملايين بين الفترة 2000-2017.

أما بالنسبة لتوفير الرعاية الصحية فما نلاحظه كذلك ان هناك ارتفاع مستمر في احتمال بقاء الإنسان على قيد الحياة من 72.4 سنة إلى 77.8 سنة في سنة 2019، أي ازداد احتمال بقاء الإنسان على قيد الحياة ب 5.4 سنة، وهذا ما يؤكد على تحسن مستمر في الوضع الصحي لأغلب أفراد المجتمع. كما أن ضمان حد أدنى من الغذاء عبر توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار منخفضة ادى الى تراجع نسبة نقص التغذية من 8% الى 2.5% من التعداد السكاني، وهو ما يؤكد على التحسن في السلامة البدنية والجسدية لدى الافراد وبالرغم أن النسبة ليست جيدة بالنظر لحجم التحويلات الاجتماعية الا انها تحسنت نتيجة سهولة الحصول على الغذاء. فبالإضافة إلى مساهمة دعم التعليم بتنمية القدرات البشرية العلمية والمهارية، وتنمية قدرات الجسدية والبدنية وتوفير الرعاية الصحية وتوفير الغذاء الأساسي بأسعار في متناول اغلب فئات المجتمع وتوفير السكن من خلال تقديم تسهيلات من اجل اقتناء السكن وبأسعار اقل او بناء السكن المجاني خاص بالمنطقة الريفية. وهذا ما يؤكد ان سياسة الدعم الحكومي كنوع من الاستثمار في راس المال البشري، وأدت الى تزايد وتراكم راس المال البشري.

المطلب الثاني: مساهمة سياسة الدعم الحكومي في زيادة الاستهلاك الحقيقي وتحقيق الاستقرار في الأسعار وزيادة في الدخول الحقيقية وإعادة توزيع الدخل.

تعمل منظومة الدعم الحكومي في الجزائر على زيادة وتحسين القدرة الشرائية للأفراد المحتاجة والمعوزة مثل ما تم التطرق إليه في المبحث السابق وهذا من خلال الدعم نقدي مباشر وهي مخصصة لفئات المتقاعدين والعجزة عن العمل والمعاقين وكبار السن والدعم ضمني من خلال دعم أسعار السلع الأساسية وهي موجهة لكافة أفراد المجتمع، وهذا بهدف تحقيق الاستقرار في الاسعار وزيادة في الاستهلاك الحقيقي والمستوى المعيشي للأفراد.

1.مساهمة سياسة الدعم الحكومي في زيادة الاستهلاك الحقيقي:

المعلوم ان الطبقة المحدودة الدخل والفقيرة لديها ميل في الاستهلاك أكثر وبالتالي مخصصات الدعم المباشرة ستذهب إلى الاستهلاك. ولكي نعرف انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على الاستهلاك في الجزائر يجب أن ندرسه من ناحية الاستهلاك الحقيقي وليس النقدي والجدول الموالي يبين تطور الاستهلاك الحقيقي للأفراد.

من الجدول رقم (03-25) والشكل رقم (03-13) نرى أن هناك ارتفاع مستمر في الاستهلاك الحقيقي والنقدي حيث شهدت الفترة 2007-2015 نمو أكثر في الاستهلاك الحقيقي حيث تراوحت بين 5% و7% بحيث ارتفع من 2460 مليار دج في سنة 2007 إلى 3906 مليار دينار جزائري في سنة 2015 أي تزايدت ب 1446 مليون دينار جزائري. ونلاحظ كذلك أن الاستهلاك الفردي عرف تزايد مستمر في الفترة 2000-2018 حيث ارتفع من 57 ألف دج إلى 97 ألف دج بمعدل 61.10% إلا انه في سنة 2019 شهد تراجع طفيف وفي سنة 2020 تراجع بفارق أكثر من 5 ألف دج وبالتالي يمكن القول أن الفترة 2000-2020 شهدت زيادة في رفاهية الأفراد من خلال الزيادة في كمية الاستهلاك. وبالتالي فان الزيادة في دخل الأسر لم تكن اسمية بل حقيقية وهذا من خلال عمل منظومة الدعم الحكومي على الزيادة في مداخيل الفقراء وفي المقابل الحد من ارتفاع الأسعار عن طريق تحديد بعض المنتجات الأساسية لاستقرار الأسعار ولذا سنتطرق لدور سياسة دعم الأسعار في استقرار الأسعار وما ينتج عنه من زيادة في الاستهلاك الحقيقي والدخل الحقيقي

الجدول رقم (03-25): تطور الاستهلاك النهائي النقدي والحقيقي للأسر واستهلاك النهائي الحقيقي للفرد في الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دج

السنوات	الاستهلاك النهائي النقدي للأسر	مؤشر أسعار الاستهلاك	الاستهلاك النهائي الحقيقي للأسر	الاستهلاك النهائي الحقيقي للفرد الواحد (دج)
2000	1 684 862,80	95,97	1 755 614,05	57 720,08
2001	1 817 277,40	100	1 817 277,40	58 851,56
2002	1 955 242,00	101,43	1 927 676,23	61 475,15
2003	2 090 638,00	105,75	1 976 962,65	62 074,94
2004	2 333 218,50	109,95	2 122 072,31	65 568,91
2005	2 510 479,40	111,47	2 252 156,99	68 442,14
2006	2 647 004,70	114,05	2 320 916,00	69 320,39
2007	2 908 907,00	118,24	2 460 171,68	72 154,26
2008	3 274 309,90	123,98	2 640 998,47	76 349,30
2009	3 677 560,60	131,1	2 805 156,83	79 538,30
2010	4 043 142,10	136,23	2 967 879,40	82 491,51
2011	4 470 710,10	142,39	3 139 764,10	85 512,54
2012	5 123 908,50	155,05	3 304 681,39	88 136,59
2013	5 674 376,50	160,10	3 544 270,14	92 546,94
2014	6 162 718,60	164,77	3 740 194,57	95 622,91
2015	6 745 300,20	172,65	3 906 921,63	97 763,47
2016	7 330 482,00	183,70	3 990 463,80	97 719,26
2017	7 913 253,80	193,97	4 079 627,67	97 783,55
2018	8 438 416,70	202,25	4 172 270,31	97 991,22
2019	8 748 021,60	206,20	4 242 493,50	97 699,28
2020	8 688 577,80	211,18	4 114 299,55	92 991,13

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على

معطيات مديرية التقدير والسياسات التابعة لوزارة المالية الجزائرية http://www.dgpp-mf.gov.dz تم التصفح يوم 2022/02/05

ONS, Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2019 et Les Comptes Economiques de 2018 à 2020

الشكل رقم (03-13): تطور الاستهلاك النهائي الحقيقي الفردي

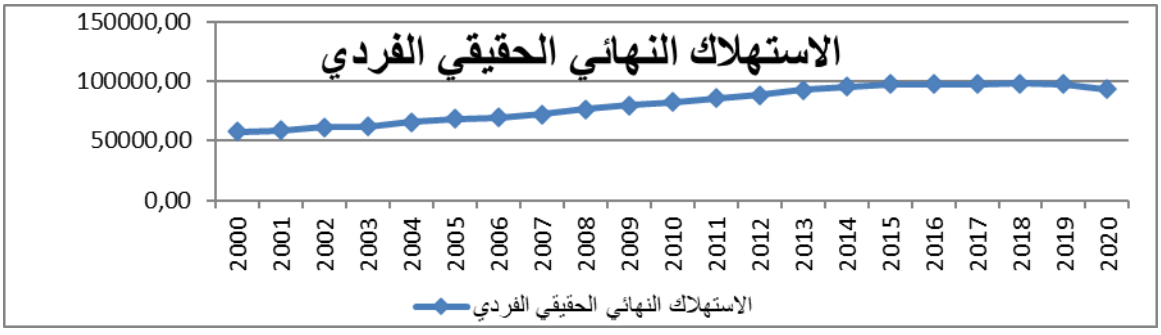

المصدر من اعداد الباحث وبالاعتماد على الجدول رقم 06

2.دور سياسة دعم الأسعار في استقرار الأسعار وزيادة الدخول الحقيقية:

ان أفضل طريقة لمعرفة تأثير سياسة دعم أسعار السلع الأساسية في تحقيق استقرار الأسعار، هي تحديد مؤشر أسعار الاستهلاك في حالة إلغاء الدعم. والمعلوم ان السلع المدعمة تستورد بنسب كبيرة من الأسواق الدولية وهذا على غرار زيت المائدة والسكر والحبوب والحليب وبالتالي أسعارها تتأثر مباشرة بأسعار الأسواق الدولية أي كلما ارتفعت الأسعار في الأسواق الدولية ترتفع الأسعار في السوق المحلية وكلما انخفضت تنخفض الأسعار في السوق الوطنية، وبالتالي فان مؤشر أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية هو نفسه مؤشر الأسعار في السوق الوطنية في حالة رفع الدعم والجدول الموالي يوضح ذلك عبر تعويض مؤشر الأسعار المحلية بمؤشر الأسعار الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ان الاخيرة تحتسب بالدولار الأمريكي، حيث قمنا بتغييرها إلى الدينار الجزائري عبر معدلات سعر الصرف التي كانت في تلك السنوات وقمنا بإحتساب الفجوة بين مؤشر أسعار السلع بين تطبيق الدعم ورفع الدعم في كل سلعة وكانت النتائج في جدول الموالي.

جدول رقم (03-26): دور سياسة الدعم الحكومي في استقرار الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2011-2020) سنة الأساس 2001

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
م-ا-ا[1] الحبوب في الأسواق العالمية (أسعار بالدولار-ا)	274,18	265	249,01	223,38	184,9	170,32	175,47	194,45	186,31	198,88
م-ا-ا الحبوب في الأسواق العالمية (الأسعار ب دج)	258,57	266,03	255,77	232,92	240,39	241,27	251,97	291,80	286,82	325,98
م-ا-ا الحبوب في الجزائر (الأسعار ب دج)	121,98	126,59	130,42	132,62	139,1	147,04	148,41	153,13	156,19	159,27
فجوة مؤشر أسعار الحبوب (الأسعار ب دج)	136,59	139,44	125,35	100,30	101,29	94,23	103,56	138,67	130,63	166,71
م-ا-ا الحليب في الأسواق العالمية (الأسعار بالدولار-ا)	213,37	183,41	231,46	213,88	143,15	135,76	177,41	176,2	168,89	167,26
م-ا-ا الحليب في الأسواق العالمية (الأسعار ب دج)	201,22	184,12	237,75	223,01	186,11	192,31	254,75	264,41	260,00	274,15
م-ا-ا الحليب في الجزائر (الأسعار ب دج)	121,32	124,27	125,69	133,98	138,35	140,81	142,34	147,81	150,66	152,06
فجوة مؤشر أسعار الحليب	79,90	59,85	112,06	89,03	47,76	51,50	112,41	116,60	109,34	122,09
م-ا-ا الزيت والدهون في الأسواق العالمية (الأسعار بالدولار-ا)	368,36	325,59	281,31	260,4	211,72	234,09	239,9	206,6	195,95	234,09
م-ا-ا الزيت والدهون في الأسواق العالمية (الأسعار ب دج)	347,39	326,85	288,95	271,52	275,26	331,60	344,49	310,03	301,66	383,69
م-ا-ا الزيت والدهون في الجزائر (الأسعار ب دج)	174,49	181,35	186,51	188,46	189	189,78	191,35	194,71	196,84	198,84
فجوة مؤشر أسعار الزيت والدهون (الأسعار ب دج)	172,90	145,50	102,44	83,06	86,26	141,82	153,14	115,32	104,82	184,85
م-ا-ا السكر والسكريات في الأسواق العالمية (الأسعار ب دج)	300,92	249,34	204,69	196,75	155,56	208,75	185,36	144,75	147,04	148,74
م-ا-ا مادة السكر والسكريات في الأسواق العالمية (الأسعار ب دج)	283,79	250,30	210,26	205,15	202,25	295,71	266,16	217,22	226,36	243,79
م-ا-ا مادة السكر والسكريات في الجزائر (الأسعار ب دج)	176,03	184,03	182,36	182,19	185,16	191,78	201,46	205,93	196,16	184,37
فجوة مؤشر أسعار السكر وسكريات	107,76	66,27	27,90	22,96	17,09	103,93	64,70	11,29	30,20	59,42

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على

1. ONS, Indice des Prix à la Consommation 2011 - 2020

[1] م-ا-ا هو مؤشر اسعار الاستهلاك

2. FAO Food Price Index https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en date de consultation 05/03/2022

من الجدول رقم (03-26) نلاحظ أن سياسة دعم الأسعار استطاعت أن تخفف من حدة ارتفاع الأسعار فيما يخص مادة الحبوب بما يقارب النصف خاصة في سنوات 2011 و2012 وثلاث سنوات الأخيرة، حيث انخفضت الأسعار إلى أكثر من النصف، وقدرت الفجوة ب 138 و133 و166 في الفترة 2018-2020. أما بالنسبة لمادة الحليب فكانت الفجوة اقل من الحبوب ولكن كانت كبيرة حيث استطاعت أن تخفض في الأسعار بأكثر من 112% في سنة 2017 إلى أن وصلت إلى 122% في سنة 2020 مقارنة بالسوق الدولية، ونفس الأمر يتعلق بشعبة الزيت والدهون حيث كان الارتفاع في الأسعار في السوق الدولية في سنة 2011 بمعدل 247% مقابل 74% في السوق الوطنية مما أدى إلى فجوة قدرها 172، وبدأت هذه الفجوة في التراجع لأن الأسعار شهدت تراجع في الأسواق الدولية حتى سنة 2015، ولكن سرعان ما بدأت بالارتفاع إلى أن وصلت الفجوة إلى184 مقارنة بالأسواق الخارجية. وبالنسبة لمادة السكر فلم تكن الفجوة كبيرة خاصة في سنة 2018 والتي كانت 11.29 وأعلى فجوة لها كانت في سنة 2015 ب 103.93 ولكن استطاعت ان تحافظ على استقرار الأسعار مقارنة بما يتم تداوله في السوق الخارجية.

لتوضيح فعالية سياسة الدعم الحكومي في زيادة الدخول الحقيقية من خلال الدعم الصريح للسلع وفق النظرية الاقتصادية، مع العلم أن هذه السلع يتم استيراد حصة كبيرة منها للأسواق الوطنية وسنقوم بمحاكاة مؤشر الأسعار العالمية في السوق الوطنية، وذلك بتعويض مؤشر الأسعار العالمية على مؤشر الأسعار المحلية وسنستخدم في هذه الحالة فجوة مؤشر الأسعار ووزن السلع في قياس مؤشر أسعار الاستهلاك. [1] ومن خلال هذا نستخلص فجوة مؤشر أسعار الاستهلاك للسلع والخدمات وفق الجدول الاتي.

الجدول رقم (03-27): محاكاة إسقاط مؤشرات الأسعار في الأسواق العالمية على الأسواق الوطنية

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تأثير فجوة الحبوب على مؤشر أسعار الاستهلاك	15,98	16,31	14,67	11,73	11,85	11,02	12,12	16,22	15,28	19,50
تأثير فجوة الحليب على مؤشر أسعار الاستهلاك	3,81	2,85	5,35	4,25	2,28	2,46	5,36	5,56	5,22	5,82
تأثير فجوة الزيوت والدهون على مؤشر أسعار الاستهلاك	4,41	3,71	2,61	2,12	2,20	3,62	3,91	2,94	2,67	4,71
تأثير فجوة السكر والسكريات على مؤشر أسعار الاستهلاك	1,61	0,99	0,42	0,34	0,25	1,55	0,96	0,17	0,45	0,89
مجموع تأثير الفجوة للسلع المدعمة على مؤشر أسعار الاستهلاك	25,81	23,87	23,04	18,44	16,58	18,65	22,35	24,90	23,62	30,93
قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك عند رفع الدعم	168,20	178,92	183,14	183,21	189,23	202,35	216,32	227,15	229,82	242,11

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على الجدول رقم **34**

ومن الجدول رقم (03-27) نلاحظ أن سياسة الدعم الحكومي استطاعت ان ترفع من القدرة الشرائية للأفراد بنسبة 25.81% في سنة 2011، وبدأت هذه النسبة بالتراجع إلى أن وصلت إلى 18.65% في سنة 2015. ولكن سرعان ما بدأت سياسة دعم أسعار السلع تلعب دور مهم في زيادة القدرة الشرائية إلى أن وصلت بنسبة 30.93% في سنة 2020 وهذا في ظل

[1] يستخدم ديوان الوطني للإحصاء الوزن السلع في قياس مؤشر اسعار الاستهلاك للسلع والخدمات ويكون وفق ثقل السلع لدى انفاق الاستهلاكي أي اقبال عليها ومعدل إنفاق عليها من طرف الأفراد ويكون الوزن بمعدل 1000‰ وكان الوزن الحبوب هو 117.0‰ و الحليب ومنتجات الالبان ب 47.7‰ اما الزيوت ودهون ب 25.55‰

تزايد الأسعار على المستوى الدولي. وبالتالي استطاعت منظومة الدعم الحكومي التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار والعمل على استقراره والذي له دور مهم في زيادة الاستهلاك الحقيقي والدخول الحقيقية وبالتالي زيادة الرفاهية للأفراد.

3.دور سياسة الدعم الحكومي في إعادة توزيع الدخل والثروة:

لا يقتصر دور منظومة الدعم الحكومي على إعادة توزيع الدخل في الجزائر بل يشمل أيضا توزيع الثروة، بسبب ان من بين إيرادات الدولة هي عبارة عن ضرائب العائدات البترولية وتخصص قرابة 22% من نفقات الدولة لمنظومة الدعم الحكومي، وبالتالي الأخير أيضا يمثل توزيع الدخل ومن اهم المؤشر الذي يقيس العدالة في التوزيع العادل للدخل والثروة هو المعامل الجيني والجدول الموالي يوضح تطور المعامل الجيني.

الجدول رقم (03-28): تطور معامل الجيني في الفترة 1995-2015

السنوات	1995	2011	2015
المعامل الجيني	35.3	27.6	28

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على

1. قاعدة بيانات البنك الدولي
2. موقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي

من الجدول رقم (03-32) نلاحظ ان المعامل الجيني عرف انخفاض وتحسن حيث بلغ 27.6 في سنة في سنة 2011 بعدما كان 35.3 في سنة 1955 الا ان الفترة بين 2011-2015 فلم تشهد تحسن بل تراجع المعامل ب 0.4 وهذا ما يدعون الى تساؤل حول فعالية سياسة دعم الاسعار في اعادة توزيع الدخل لفائدة الفئات المحدودة الدخل حيث شهدت الفترة الاخير مبالغ مرتفعة مخصصة لهذا النوع من الدعم وتوسع قائمة السلع المعنية بالدعم ليشمل مادة السكر وزيت المائدة.

وعموما هناك تقليل من الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع بالرغم انه يوجد تفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي استطاعت منظومة الدعم الحكومي من تحسين توزيع الدخل والثروة، وهذا من خلال الاعتماد على دعم المجالات الأكثر فعالية في ذلك وهي دعم التعليم والصحة وتوفير السكن للفئات المحدودة الدخل، وكذلك الدعم النقدي المباشر للمعوزين والمعوقين وأصحاب المعاشات الصغيرة والمسنين وحتى البطالين، وكل هذا سمح بالحد من الفوارق الاجتماعية وتقليل استفادة الأغنياء ن الدخل.

خلاصة الفصل:

من خلال قراءتنا للفصل نستخلص ان منظومة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر قد مرت بعدة مراحل وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر عليها البلاد، وقد اخذت عدة أشكال في المرحلة الأخيرة، وأصبحت أكثر استهلاكا لنفقات الدولة خاصة في الفترة ما بعد سنة 2010، وهذا نظرا لعدة عوامل أهمها ارتفاع الموارد المالية للدولة نتيجة ارتفاع مداخيل النفط، وهذا ما ساعد هذه السياسة على تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي حيث تمكنت من تحسن مؤشرات الاجتماعية أهمها:

- ✓ تحسن في المردودية الداخلية للتعليم خاصة فيما يخص نسبة الرسوب ونسبة الأمية، وزيادة حصة الإناث من التعليم، والتقليل من الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع اما فيما يخص التسرب المدرسي في المدارس لم تكن في مستوى تطلعات سياسة الدعم الحكومي وبقيت متذبذبة. إلا أن سياسة التكوين المهني استطاعت استيعاب ما يقارب 70% من هذه الفئة.
- ✓ استطاعت سياسة الدعم الحكومي من زيادة توافد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي مما يقارب نصف مليون طالب في سنة 2000-2001 الى أكثر من ثلاث اضعاف في السنة الدراسية 2018-2019.

- ✓ استطاعت سياسة الدعم من خلال تمويل ميزانية تسيير المؤسسات الاستشفائية بحصة قدرها أكثر من 70% في توفير الرعاية الصحية عبر زيادة التغطية الصحية وتحسن الوضع الصحي خاصة فيما يخص مؤشرات زيادة العمر المتوقع للإنسان وانخفاض احتمال وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ومعدل مواليد الاموات. الا انها لم تتمكن من زيادة فعالية الوقاية الصحية.
- ✓ وفيما يخص قطاع السكن فقد استطاعت منظومة الدعم الحكومي من إستفادة الفئات المحدودة والضعيفة الدخل بأكثر من مليون وثلاثمائة وستة وستون ألف سكن في الفترة 2000-2020 وأكثر من مليون وستمائة وواحد وسبعون سكن للفئات التي تقطن في المناطق الريفية، حيث كانت حصة هذين الفئتين من مجموع السكنات الموزعة في إطار سياسة الدعم الحكومي ما يقارب 90% في الفترة 2013-2015، وتراجعت تدريجيا الى ان أصبحت ما يقارب 60% في سنة 2020 وهذا ما مكن منظومة الدعم الحكومي من التخفيف من حدة ظاهرة النزوح الريفي خاصة في الفترة 2013 -2017.
- ✓ وقد ساهمت منظومة الدعم الحكومي من تخفيف من حدة الفقر من خلال سياسة الحماية الاجتماعية المطبقة لفائدة المعوزين والمعاقين والبطالين والشيوخ والمتقاعدين.

فبالإضافة الى الوضع الاجتماعي فقد تمكنت سياسة الدعم الحكومي من تحسن الوضع الاقتصادي عبر:

- ✓ تنشيط الاقتصاد الوطني عبر مساهمتها في زيادة الطلب الفعال في قطاع البناء وارتفاع الإنتاج إلى سبع مرات في الفترة 2000-2020 وقطاع إنتاج مواد البناء بزيادة قدرها أكثر من ثلاث مرات. وساهمت سياسة دعم الطاقة في زيادة الإنتاج في قطاع النقل فقد ارتفع الإنتاج بأكثر من 7مرات في تلك الفترة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية. أما فيما يخص الصناعة فقد استطاعت سياسة الدعم الحكومي من الزيادة في الإنتاج بأكثر من أربع مرات تقريبا.
- ✓ وقد ساهمت منظومة الدعم الحكومي في زيادة تراكم راس المال البشري عبر تخفيض نسبة الامية من 18.34% في سنة 2010 الى 8.71% في سنة 2020 وارتفاع عدد الأشخاص الذين اكتسبوا المهارات وكفاءات التعليم العالي في المؤسسات الجامعية بما يقارب مليونين في سنة 2010 الى أكثر من ثلاث ملايين في 2017.
- ✓ وساهمت منظومة الدعم في زيادة الاستهلاك الحقيقي للأفراد وتحقيق الاستقرار في الاسعار مما ساهمت من ارتفاع الدخل الحقيقي بنسبة تتراوح بين 16% و30%. وكان لها دور مهم في تحسن المؤشر الجيني وإعادة توزيع الدخل من خلال دعم قطاعات التنمية الاجتماعية وسياسة دعم الأسعار وبلغ المعامل الجيني الى 27 في سنة 2011 بعدما كان 39 في سنة 1995 ولم يتحسن المؤشر في الفترة 2011-2015.

بالرغم من مساهمة سياسات الدعم الحكومي في تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي، الا ان هذه النفقات قد كلفت خزينة العمومية مبالغ كبيرة، حيث قدرة قيمة التحويلات الاجتماعية وحدها في الفترة 2010-2020 أكثر من 19 ألف مليار دينار، وهو ما يدعونا الى تساؤل حول انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على موازنة العامة والادخار الحكومي، بالإضافة الى انعكاساته على الميزان التجاري وميزان المدفوعات. كما دفعتنا حجم النفقات المخصصة لسياسة الدعم الى تحليل وتشخيص منظومة الدعم من حيث فعاليتها وكفاءتها الاجتماعية والإقتصادية.

الفصل الرابع

تمهيد:

بعد تقييمنا لسياسة الدعم الحكومي بالجزائر وفق المقاربة الاجتماعية والاقتصادية، ودورها الإيجابي في حل بعض المشاكل الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالخدمات المرتبطة بالتنمية البشرية، بالإضافة إلى تحفيز الإنتاج خاصة في قطاع البناء وصناعة مواد البناء والنقل، ومساهمتها في استقرار الأسعار وزيادة الاستهلاك والدخل الحقيقي للأفراد. الا ان لهذه النفقات انعكاسات أخرى على الاقتصاد الجزائري نظرا لحجم مخصصات الدعم الحكومي، وهو ما دفعنا الى البحث نحو تقييم وتحليل سياسات الدعم الحكومي من حيث مشكلتها وأثرها في الاقتصاد الجزائري، واهم الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في هذا الشأن، واهم المعوقات التي تواجه هذه التحديات، بالإضافة

المبحث الأول: تشخيص وتحليل مشكلة الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري

لقد استطاعت سياسة الدعم الحكومي من التخفيف من حدة الفقر وزيادة رفاهية الأشخاص، وتوفير الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية للأفراد بالمجان ومزايا اجتماعية أخرى عدة، إلا انه لا يمكن أن يكون تقييم شامل وموضوعي إلا إذا تطرقنا إلى تحليل كفاءته الاقتصادية وفعاليته في تحقيق العدالة الاجتماعية، والانعكاسات الأخرى الذي تسبب بها.

المطلب الاول: مخرجات سياسة الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة والادخار الحكومي والميزان التجاري وميزان المدفوعات.

إن سياسة الدعم تعتبر أحد بنود الانفاق فبالرغم من الإيجابيات فان لديها انعكاسات أخرى على بعض المتغيرات الاقتصادية وتتمثل في:

1. حجم انعكاسات التحويلات الاجتماعية على الموازنة العامة والادخار الحكومي:

ان الدور المهم الذي تلعبه سياسة الدعم الحكومي في دفع عجلة التنمية الاجتماعية خاصة في مجال التعليم والصحة والسكن والذي لابد منه، واستفادت كافة فئات المجتمع من دعم أسعار السلع الأساسية من جهة، وتعدد أنواع النفقات المخصصة لسياسة الدعم الحكومي وشموليته لأغلب فئات المجتمع وعدم توجيهه إلى فئات معنية ومخصصة له من جهة أخرى، أدى إلى تخصيص اعتمادات كبيرة ومعتبرة في الموازنة العامة للدولة لها والجدول والشكل المواليين يبين قيمة التحويلات الاجتماعية وحجمها من مجموع النفقات العامة وعجز الموازنة وكذا صندوق ضبط الايرادات.

يتضح من الجدول رقم (04-01) والشكلين رقم (04-01) أن عجز الموازنة العامة للدولة في الفترة 2010-2012 قد تزايد بأكثر من الضعف في ظرف سنتين بمقدار أكثر من 1653.2 مليار دج حيث بلغ في سنة 2012 قيمة 3254 مليار دينار، وتزامن هذا مع زيادة في قيمة مخصصات التحويلات الاجتماعية حيث ارتفعت في ظرف سنة واحدة ب قيمة825.81 مليار دح في سنة 2011 بنسبة أكثر من 66%. والتي كانت تمثل ذروة التحويلات الاجتماعية حيث بلغت قيمتها 2065.07 مليار دينار ما يمثل نسبة 34.8% من مجموع حجم النفقات العامة والتي تعتبر اكبر نسبة حققتها التحويلات الاجتماعية، وهذا بسبب احتواء مزيد من السلع تحت مظلة الدعم الحكومي من جهة وارتفاع أسعار السلع الأساسية بدرجة قياسية من جهة أخرى، حيث ارتفع مؤشر اسعار مواد الحبوب إلى 142.2 بعدما كان 107.5 في السنة السابقة له وارتفع مؤشر الأسعار إلى 129.9 مقابل 111.9 في سنة 2010 ونفس الشيء بالنسبة لمادة السكر وزيت المائدة والتي ارتفع مؤشرات أسعارها إلى 156.5 و160.9 واعتمدت منظمة الفاو في احتسابها إلى هذه المؤشرات إلى الفترة 2014-2016 في فترة الأساس وهذا ما جعل مخصصات دعم

أسعار السلع الأساسية يرتفع ثلاث مرات ما كان عليه في سنة 2010 بالإضافة إلى زيادة في مخصصات السكن، وقد ساهمت التحويلات الاجتماعية بعجز في موازنة العامة للدولة بمعدل 84% و57% في سنة 2011 و2012 على الترتيب، وتم تمويل جزء من العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات حيث تم ضخ 1761.45مليار دج ثم تلتها 2283.26 مليار دينار في تلك الفترة وبالرغم من ذلك فان صندوق ضبط الإيرادات لم يشهد تراجع في رصيده بسبب ارتفاع إيرادات الدولة نتيجة أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل في سنة 2011 إلى 112 دولار حيث بلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات 5633.75 مليار دينار في سنة 2012.

الجدول رقم(04-01): تطور انعكاسات التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة من 2010- 2020. الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التحويلات الاجتماعية (مليار دج)	1239,2	2065	1868	1574,3	1609,1	1830,3	1841,5	1624,9	1763.8	1820.6	1847.5
النفقات العامة للدولة	4657.6	5930.4	7058.2	6024.1	6995.8	7656.3	7297.5	7282.6	7726.3	8200.1	7372.7
التحويلات الاجتماعية /النفقات العامة للدولة (%)	26.6	34.8	26.4	26.1	23	23.9	25.2	22.3	22.8	22.2	25
عجز الميزانية العامة للدولة	1600.9	2456.7	3254.1	2128.8	3068	3103.8	2285.9	1234.7	1346.1	1438.1	2381.5
التحويلات الاجتماعية /عجز الميزانية العامة (%)	77.4	84.0	57.4	73.9	52.4	58.9	80.5	131.6	131	126.6	128.9
تمويل عجز الموازنة العامة	791.9	1761.4	2283.2	2132.4	2965.6	2886.5	1387.9	784.4	131.9	0	/
رصيد صندوق ضبط الإيرادات بعد تمويل العجز	4842.8	5381.7	5633.7	5563.5	4408.1	2073.8	784.4	0	305.5	305.5	/

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على:

1. وزارة المالية: تقارير تقديم مشاريع القوانين المالية لسنة 2015-2019-2020
2. Direction générale de prévision et politiques, rétrospective, situation du fonds de régulation des recettes (FRR) 2000-2019

الشكل رقم(04-01): تطور نسبة التحويلات الاجتماعية من عجز الميزانية والنفقات العامة (2010-2020)

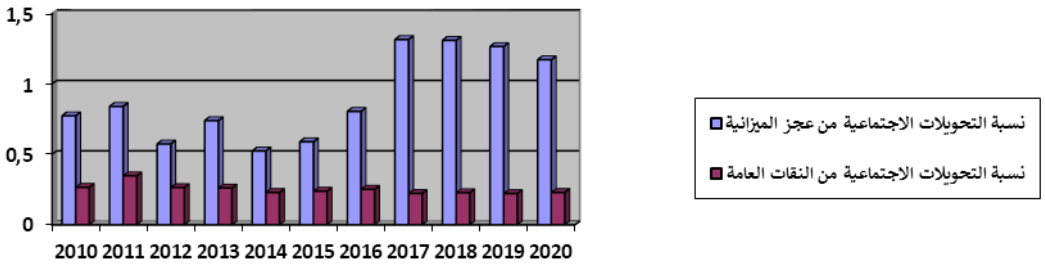

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04-01)

أما في سنة 2013 تراجعت مخصصات التحويلات الاجتماعية بقيمة 196 مليار دج، وقد أدى ذلك إلى تراجع في عجز الموازنة العامة بقيمة 1125مليار دينار أي بمعدل 35% مقارن بسنة 2012 وأصبحت 2128.8 مليار دج وبالرغم من ذلك فإنها تسببت بذلك العجز بنسبة 73.9%، وتم اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز حيث فقد الأخير ما قيمته 2132.47 مليار دج وهذا ما أدى إلى تراجع رصيده إلى 5563.51 مليار دج وبقيت التحويلات الاجتماعية محافظة على حجمها من مجموع النفقات العامة مقارنة من سنة 2012 بنسبة 26%.

وفي بداية سنة 2014 بدأت قيمة مخصصات التحويلات الاجتماعية في ارتفاع ملحوظ حتى سنة 2016، بالرغم من انخفاض حصتها من الإنفاق بين 23% و25% في تلك الفترة وقد كانت السبب في عجز الموازنة العامة بمعدل 52.4% و58.9% و80% في سنوات 2014 و2015 و2016 على التوالي وبلغت قيمة 3068 و3103.8 و2285.9 مليار دج على الترتيب، قد تم تمويل العجز عبر صندوق ضبط الإيرادات بقيمة 7240 مليار دج في ظرف ثلاث سنوات مما ادى الى تراجع الادخار الحكومي إلى 784.46 مليار دج.

وبالرغم من محاولة الدولة في سنة 2017 من ترشيد الدعم الاجتماعي عبر تخفيض مخصصات التحويلات الاجتماعية إلى 1624 مليار دينار بمعدل 12% مقارنة بسنة 2016، إلا أنها ساهمت كذلك في عجز الموازنة العامة بنسبة 130% حيث بلغت 1234.7 مليار دج والتي تعتبر اقل قيمة عجز في فترة الدراسة وهذا راجع إلى نفاذ مصادر تمويل الخزينة حيث تم ضخ كل ما بحوزة صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز وأصبح الاخير بدون رصيد.

اما في فترة 2017-2020 فقد حافظ الدعم الاجتماعي على نصيبه من مجموع النفقات العامة بمقدار 22% تقريبا، بالرغم من زيادة مخصصاته حيث ارتفعت في سنة 2020 بنسبة 12% مقارنة بسنة 2019. وفي المقابل تتسبب في عجز الموازنة العامة بنسبة 128% تقريبا. ومع نفاذ الادخار الحكومي (رصيد صندوق ضبط الإيرادات) انتهجت الجزائر سياسية التمويل الغير التقليدي من اجل تمويل هذا العجز حيث صرح وزير المالية انه تم صك ما قيمته 2185 مليار دج في سنة 2017 و1555 مليار دج منذ بداية سنة 2018 حتى 2018/11/15[1]. و1000 مليار دج في سنة 2019[2]

2.انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

لدراسة انعكاسات منظومة الدعم الحكومي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، يجب اولا معرفة انعكاساتها على زيادة واردات السلع المدعمة.

2.1 انعكاسات سياسة دعم الأسعار على واردات السلع المدعمة:

لتحديد انعكاسات سياسة الدعم على واردات السلع المدعمة يجب تقييم التطور وفق عدد الافراد داخل الاقتصاد الجزائري، والجدول (04-02) يوضح حجم الواردات للسلع المدعمة والكمية المستوردة لكل ألف شخص.

من الجدول رقم (04-02) نلاحظ أن حجم استيراد السلع المدعمة تزايد في الفترة 2001-2019 حيث ارتفعت كمية القمح المستوردة إلى أكثر 8698 ألف طن في سنة 2018 بعدما كان 4514 الف طن في سنة 2001 بالرغم من تزايد سعر الطن من 12.24 ألف دينار إلى 28.91 ألف دج في تلك الفترة أي ارتفع السعر تقريبا بنسبة 13% وهذا يدل على أن استقرار أسعار مادة القمح عن طريق سياسة دعم الأسعار أدت إلى زيادة استيراد هذه المادة أما في سنة 2019 تراجع حجم الاستيراد لكل ألف شخص إلى 164.40 طن وهذا بسبب تزايد إنتاج القمح إلى 3981 ألف طن بعدما كان في سنة 2018 ب2436 ألف طن.

وعلى غرار القمح تزايد استيراد مسحوق الحليب في الفترة 2001-2019 فبالرغم من ارتفاع الأسعار ب 168 ألف دج للطن بمعدل 94% إلى أنه تزايد حجم الاستيراد من 6.82 طن لكل ألف شخص في سنة 2001 إلى 10.42 ألف طن في سنة

[1] موقع الخبر، **مال والاعمال**، تم التصفح يوم 2021/04/29، الرابط: https://www.elkhabar.com/press/article/146364/

[2] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019**، ص75

2018 وفي سنة 2019 تراجع حجم الاستيراد إلى 8.69 طن لكل ألف شخص وهذا ما أدى إلى ندرة حادة في مادة الحليب نتج عنه طوابير كبيرة عند المحلات التجارية لاقتناء الحليب.

الجدول رقم (04-02): تطور الكمية المستوردة من القمح ومسحوق الحليب والمادة الأولية لزيت المائدة والسكر في الفترة 2001-2019

الوحدة بالطن

	كمية مستوردة من القمح		كمية مستوردة من مسحوق الحليب		كمية مستوردة من زيت الصوجا		كمية مستوردة من قصب السكر	
	الإجمالي	لكل ألف شخص	الإجمالي	لكل ألف شخص	الإجمالي	لكل ألف شخص	الإجمالي	لكل ألف شخص
2 001	4 514 748,0	146,21	210 676,0	6,82	316 786,80	10,26	960 719,60	31,11
2 002	6 000 038,2	191,35	235 089,2	7,50	142 229,00	4,54	1 024 028,2	32,66
2 003	5182776,5	162,73	211 075,2	6,63	240 325,80	7,55	946 833,4	29,73
2 004	5017853,8	155,04	251 790,6	7,78	233 885,8	7,23	1 078 747,5	33,33
2 005	5 685 248,3	172,77	250 929,5	7,63	278 328,5	8,46	993 375,9	30,19
2 006	7 804 165,2	233,09	249 975,7	7,47	328 177,1	9,80	1 052 440,4	31,43
2 007	4 855 880,9	142,42	252 351,0	7,40	309 327,0	9,07	1 189 303,3	34,88
2 008	6 486 531,1	187,52	257 684,0	7,45	330 991,3	9,57	1 096 650,7	31,70
2 009	5 719 727,6	162,18	293 009,0	8,31	391 095,5	11,09	1 214 719,4	34,44
2 010	5 232 372,4	145,43	265 483,3	7,38	426 777,7	11,86	1 225 837,2	34,07
2 011	5 550 463,1	151,17	202 891,2	5,53	484 482,3	13,20	1 346 695,3	36,68
2 012	6 347 231,3	169,28	300 429,9	8,01	464 720,8	12,39	1 672 489,2	44,61
2 013	6 311 435,4	164,80	262 164,9	6,85	622 640,5	16,26	1 790 472,2	46,75
2 014	7 416 999,7	189,63	373 465,4	9,55	624 671,5	15,97	1 901 173,2	48,61
2 015	8 504 847,6	212,82	360 817,3	9,03	622 445,8	15,58	1 904 963,9	47,67
2 016	8 225 654,5	201,43	345 822,4	8,47	696 006,2	17,04	1 999 147,7	48,96
2 017	8 079 164,0	193,65	425 677,9	10,20	743 699,8	17,83	2 242 585,1	53,75
2 018	8 698 726,1	204,30	443 676,0	10,42	761 226,6	17,88	2 345 340,7	55,08
2 019	7 138 791,1	164,40	377 213,9	8,69	868 176,6	19,99	2 267 399,1	52,22

Source: ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2019

أما بالنسبة للمادة الأولية التي تدخل في إنتاج زيت المائدة فبدأت بدعم أسعار هذه الأخيرة مع مادة السكر في بداية سنة 2011 على اثر المظاهرات التي شهدتها الجزائر احتجاجا على ارتفاع الأسعار الذي سببته ارتفاع أسعار في الأسواق الدولية، وهنا نلاحظ تغيير واضح في حجم الاستيراد بين الفترة التي لم تشهد تطبيق سياسة دعم أسعار هذه المواد (2001-2010) و الفترة التي شهدت تنفيذ سياسة دعم أسعار هذه المواد (2011-2019) حيث كان متوسط الكمية المستوردة لكل الف شخص في الفترة الأولى من المواد الأولية لصناعة زيت المائدة والسكر ب 8.94 طن و32.35 طن على الترتيب اما الفترة الأخيرة كان متوسط الكمية المستوردة لكل ألف شخص هي 16.23 طن و48.27 طن على الترتيب وهذا يدل على أن سياسة دعم الأسعار أدت إلى الزيادة في استيراد كميات بأكثر من 82% من المادة الأولية لزيت المائدة وتقريبا ب50% من المادة الأولية لسلعة السكر بالرغم من تزايد سعر السلعة الأولى بأكثر 148% و0.66% من السلعة الثانية.

2.2 انعكاسات واردات السلع المدعمة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

الجدول الموالي سيوضح تطور قيمة الواردات للسلع المدعمة ونسبتها من مجموع واردات ورصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري. والجدول والشكل المواليين يوضحان ذلك:

الجدول رقم (04-03): تطور قيم وارادات السلع المدعمة ونسبتها من مجموع الواردات ورصيد الميزان التجاري والمدفوعات الوحدة: مليون دج

السنوات	قيمة القمح المستورد	قيمة الحليب المستورد	قيمة زيت المائدة المستورد	قيمة السكر المستورد	قيمة الوقود المستورد	مجموع قيمة السلع المدعمة المستوردة	حجم واردات السلع المدعمة من مجموع الواردات	حجم واردات السلع المدعمة من رصيد الميزان التجاري	حجم واردات السلع المدعمة من رصيد ميزان المدفوعات
2 011	207 544,8	64 066,7	44 821,4	67 997,4	66,3	384 496,6	11,17%	20%	26%
2 012	165 127,4	84 801,8	44 352,4	74 527,1	259 384,0	628 192,7	16,08%	34%	67%
2 013	168 544,6	85 162,2	52 620,3	69 926,0	301 558,3	677 811,4	15,52%	80%	6372%
2 014	191 011,5	144 943,7	45 605,3	67 699,1	176 399,6	625 659,2	13,26%	312%	132%
2 015	240 599,8	100 586,9	46 634,0	69 814,1	198 955,9	656 590,7	12,64%	40%	24%
2 016	195 965,4	87 875,1	57 475,6	92 893,3	146 254,7	580 464,1	11,26%	31%	20%
2 017	198 496,6	137 535,5	66 656,4	109 686,3	177 964,5	690 339,3	13,51%	58%	29%
2 018	244 380,5	142 574,5	67 984,8	91 943,9	67 358,1	614 241,8	11,37%	121%	33%
2 019	206 389,7	130 434,2	72 364,9	83 819,2	115 152,0	608 160,0	12,15%	82%	30%

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على معطيات:

1. Source: ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2019
2. BANQUE D'ALGERIE, bulletin statistique de la banque algerie serie retrospective ,juin 2022

الشكل رقم (04-02): انعكاسات قيمة واردات السلع المدعمة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات

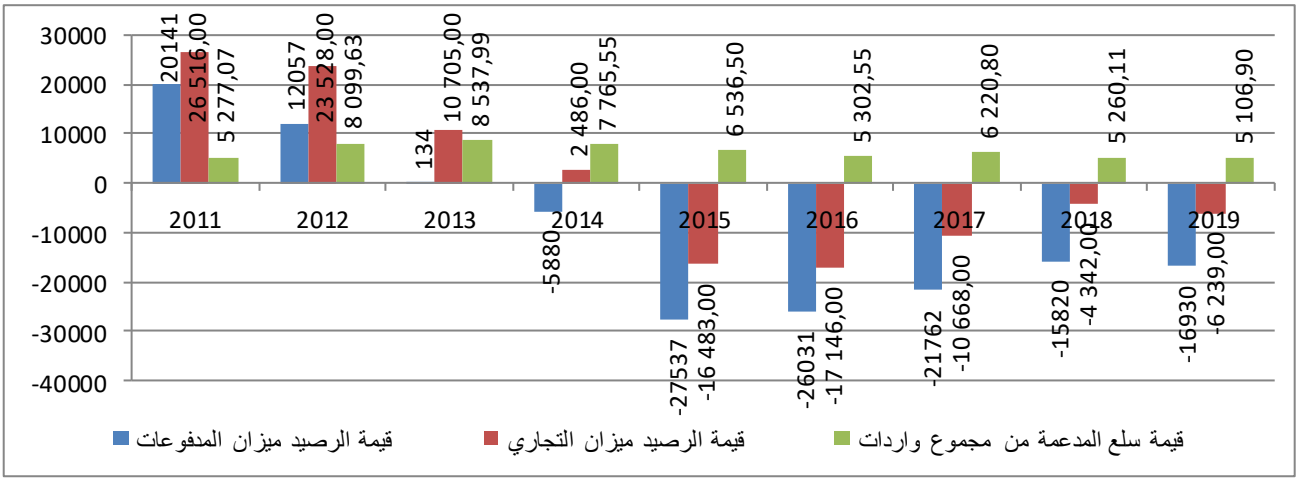

المصدر من اعداد الباحث وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

من الجدول رقم (04-03) والشكل رقم (04-02) نلاحظ أن السلع المدعمة كانت مكلفة جدا حيث بلغت ما بين 690 مليار دج في سنة 2017 وكانت في الفترة 2012 و2019 تتراوح بحوالي 600 مليار دج مما أدت الى تزايد فاتورة

الاستيراد بنسبة تتراوح بين 16% و 11% في تلك الفترة، وهذا ما نتج عنه صعوبات في تراجع الميزان التجاري حيث تسبب في تراجع كبير في الميزان التجاري بنسبة 80% في سنة 2013 وأكثر من ثلاثة أضعاف في سنة 2014، أما في الفترة 2015-2017 فقد تسبب استيراد السلع المدعمة والتي كان مقدارها بين 6.5 و5.3 مليار دولار بعجز في الميزان تجاري بمقدار 40% و31% و58% في سنوات 2015 و2016 و2017 والتي كانت ب 16.4 و17.1 و10.6 مليار دولار على التوالي، أما في سنة 2018 فكان أثرها أكثر ضررا بالنسبة لعجز الميزان التجاري حيث تسبب في زيادته بأكثر من 120% أي بقيمة 5.26 مليار دولار وخلف عجز مقداره أكثر من 4.3 مليار دولار، وفي سنة 2019 فكانت قيمة عجز الميزان التجاري أكثر من 6.2 مليار دولار وكانت مساهمة السلع المدعمة بنسبة 82%

أما فيما يخص ميزان المدفوعات فقد تسبب استيراد السلع المدعمة بتراجع ميزان مدفوعات بأكثر من 6 مرات مما هو عليه في سنة 2013 وأصبحت قيمته 134 مليون دولار. وفي الفترة 2014-2019 كان له اثر بليغ في عجز ميزان المدفوعات خاصة في سنة 2014 كانت فاتورة استيراد السلع مدعمة ب 6.35 مليار دولار وتسببت بعجز في ميزان مدفوعات بقيمة 5.8 مليار أي بنسبة أكثر من 130%، أما في سنوات 2015-2019 فكان انعكاس استيراد السلع المدعمة في عجز ميزان المدفوعات بنسبة تتراوح بين20% و30%. وتراوح العجز في ميزان المدفوعات في تلك الفترة بين 27.5 و16.9 مليار دولار.

وبالتالي سياسة دعم أسعار السلع الأساسية شجعت على زيادة في نصيب الفرد من السلع المستوردة نتيجة زيادة الطلب عليها، وهذا نظرا لانخفاض أسعارها مقارنة بالسوق الدولية، مما أدى إلى زيادة في فاتورة الاستيراد خاصة بالنسبة للقمح والحليب والزيت والسكر، وقد خلق هذا تراجع في الميزان التجاري في الفترة 2011-2014 بنسبة تراوحت بين 20% و312% مما هي عليه وتراجع في ميزان المدفوعات في الفترة 2011-2013 بنسبة تراوحت بين26% و60 مرة مما هي عليه .وساهم في عجز في الميزان تجاري في الفترة 2015-2019 بمعدل تراوح بين 31% و121% أما فيما يخص ميزان المدفوعات فساهمت فاتورة استيراد السلع المدعمة في العجز بمعدل 20% و132%. وبالتالي نقول أن منظومة الدعم الحكومي كانت من ابرز المساهمين في عجز الميزان التجاري وعجز ميزان المدفوعات. وجب إعادة النظر فيها لتخفيض فاتورة استيراد هذه السلع المدعمة والحد من إهدار الموارد المالية للدولة.

المطلب الثاني: انخفاض الكفاءة الاقتصادية لسياسات الدعم الحكومي

وفق ما تم التطرق إليه سابقا، يستخدم مقياس الكفاءة الاقتصادية من طرف الاقتصاديين للحكم على الإجراءات السياسة العامة على السوق، وهو عبارة عن الحصول على أكبر مقدار من المنافع بمقابل اقل قدر من النفقات، أو يجب أن يحقق النشاط الاقتصادي الذي تتم ممارسته مقدار من المنافع أكبر من التكاليف بالنسبة لأفراد المجتمع وهو شرط تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي يرفع هذا النشاط من مستوى رفاهية بعض الأفراد دون أن يخفض من مستوى رفاهية البعض الأخر.

أما فيما يخص موضوع الدعم فيقصد بالكفاءة الاقتصادية هو تحقيق استخدام أفضل لموارد الدعم أو السلع المدعمة، وتحقيق أعلى مستوى من الناتج المحلي الإجمالي والمعدل المقبول لنموه، والوصول إلى أقصى درجة إشباع للحاجيات الفردية والمجتمعية، وذلك عن طريق إنتاج تشكيلة مثلى من السلع والخدمات. ووفقا لبعض المدارس الاقتصادية التي ترى أن الدعم يؤدي إلى تشوهات اقتصادية، وبالأخص ذلك الدعم الحكومي المقدم من طرف الدولة لتشجيع صناعات أو قطاعات محددة، نظرا لان الدعم يؤدي إلى

تحويل استخدام الموارد من الإنتاجية المرتفعة إلى الإنتاجية منخفضة، وبالتالي تقل الكفاءة الاقتصادية[1]ونظرا لان سياسة الدعم الحكومي تعمل على التشوه في أسعار السلع فان ذلك سينعكس على سلوكيات الاستهلاك والإنتاج وتخصيص الموارد الاقتصادية، لذا سنتطرق إلى الكفاءة الاقتصادية من عدة جهات وهي:

1.انخفاض الكفاءة الاستهلاكية لسياسات الدعم الحكومي:

يقصد بالكفاءة الاستهلاكية تحقيق أفضل استهلاك ممكن للمنتجات المدعمة وعدم المغلات والتبذير والإسراف في استهلاك تلك المنتجات، ولكن سياسة الدعم تؤدي إلى التبذير والإسراف في استهلاك السلع المدعمة بسبب عدم تحمل المستهلك للتكاليف الحقيقية للإنتاج وسعرها الحقيقي في الأسواق.[2] ففي الجزائر ادى دعم مادة الحبوب إلى الإسراف في استهلاك الفرد الجزائري من هذا المنتج حيث بلغ إلى 780 غ في اليوم، وهو يفوق ما أوصت به المنظمة العالمية للصحة ب 300 غ في اليوم أي ارتفاع بأكثر من ضعف ونصف. وفي نفس السياق يزيد استهلاك الفرد الجزائري السنوي مقارنة بالدول المجاورة (تونس والمغرب...) بأكثر من 100 كغ من الحبوب وأكثر من 47 لتر من الحليب، حيث يكون حجم الاستهلاك السنوي للحبوب للفرد الواحد ما يقرب 247 كغ مقابل 140 كغ للفرد في الدول المجاورة، ويستهلك الفرد الجزائري مادة الحليب بقدر 147 لتر مقابل اقل من 100 لتر للدول المجاورة[3]

وقد كشف وزير التجارة سعيد جلاب في نوفمبر من سنة 2019 في إطار تنصيب اللجنة الوزارية المتعددة القطاعات والتي كلفت بمهمة إطلاق الحملة الوطنية التحسيسية لمجابهة ظاهرة تبذير مادة الخبز 2019، أن الجزائريون يبذرون يوميا 10 ملايين من هذه المادة من أصل 50 مليون منتج يوميا أي 20% من الإنتاج تذهب إلى القمامة، وتصل في شهر رمضان إلى 13 مليون يوميا، حيث كمية القمح اللين المبذر تصل إلى مليون طن يوميا.[4]

أما بالنسبة لاستهلاك المواد الطاقوية فعرفت هي أخرى اسراف في الاستهلاك والجدول الموالي يوضح كمية نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون (**CO2**) نتيجة استهلاك الطاقة في الجزائر مقارنة مع دول المغرب وتونس ومصر

من الجدول رقم (04-04) نلاحظ ان حصة الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر في تزايد مستمر من 2.579 الى3.978 طن المتري في فترة 2000-2019 أي ارتفاع بنسبة 54.24% وهي اقل مقارنة من دولة المغرب والتي كانت بنسبة 71.62%، اما دول تونس ومصر فكانت بنسبة ب 20% و49% على التوالي. نلاحظ كذلك أن الفرد الجزائري هو أكثر استهلاكا من بين هذه الدول حيث قدرت فجوة حصة الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون بين الجزائر ودول تونس ومغرب ومصر في سنة 2019 ب1.420 و2.017 و1.493 طن المتري على الترتيب اي زيادة بنسبة 35.70% و78.89% و76.20% على التوالي، وهو ما يؤكد وجود الإفراط في استهلاك الطاقة نتيجة انخفاض أسعار الطاقة في إطار سياسة دعم المواد الطاقوية في الجزائر.

---

[1] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 143

[2] محمود احمد محمود أمين، مرجع سبق ذكره، ص 13

[3] خليفة الحاج، زقاي وليد، **ترشيد تدعيم الخبز للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك، مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد 5 العدد 08، ص 302، ص ص303-319

[4] الاذاعة الجزائرية، **على خلفية تبذير 340 مليون دولار في الخبز**، تم التصفح يوم 2022/05/20، الرابط:https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20191107/183939.html

الجدول رقم (04-04): تطور نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر والمغرب وتونس ومصر الوحدة بالطن المتري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	2,579	2,501	2,587	2,733	2,737	2,841	2,967	3,007	3,102	3,175	3,174	3,295	3,609	3,645	3,796	3,933	3,820	3,826	3,920	3,978
تونس	2,132	2,202	2,199	2,162	2,243	2,273	2,343	2,402	2,425	2,403	2,588	2,452	2,562	2,543	2,707	2,726	2,619	2,620	2,584	2,558
مغرب	1,142	1,245	1,272	1,251	1,361	1,431	1,461	1,487	1,542	1,527	1,600	1,706	1,747	1,708	1,716	1,743	1,717	1,785	1,803	1,960
مصر	1,665	1,806	1,811	1,827	1,948	2,148	2,221	2,344	2,385	2,436	2,420	2,434	2,488	2,419	2,423	2,448	2,448	2,512	2,519	2,484

المصدر: من معطيات البنك الدولي، 2022

وبالتالي سياسة الدعم الحكومي لم تسمح باستقرار الأسعار وزيادة الاستهلاك فقط مثل ما تم التطرق إليه سابقا، بل أدت إلى الإفراط والتبذير في الاستهلاك، وأصبحت موارد الدعم تذهب إلى القمامات نتيجة أن الأسعار لا تعكس التكلفة الحقيقية للسلع. وبالتالي انخفاض الكفاءة الاستهلاكية لسياسة الدعم الحكومي.

2.انخفاض الكفاءة الإنتاجية لسياسات الدعم الحكومي:

يقصد بالكفاءة الإنتاجية زيادة القدرات الإنتاجية وذات الجودة العالية في الوحدات الإنتاجية وقدرتهم على تغطية تكاليفهم.[1] الا ان سياسة الدعم الحكومي بالجزائر تؤدي إلى عدم تحقيق الكفاءة الإنتاجية نتيجة تسببها في عدم قدرة المنتجين على زيادة وتغطية تكاليف الإنتاج وتدني نوعية وجودة المنتجات من سلع وخدمات مدعمة، علما أن الهدف من سياسة الدعم الحكومي هو زيادة القدرات الإنتاجية. ولكن سياسات الدعم الحكومي بالجزائر تميزت بانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومن أبرزها:

1.2 انخفاض الكفاءة الإنتاجية لسياسة دعم أسعار الطاقة:

لقد تميزت سياسة دعم الطاقة بانخفاض كفاءتها الانتاجية نتيجة تسببها في:

1.1.2التسبب في مخاطر مالية وتآكل أصول إنتاجية للشركات والهيئات الاقتصادية العامة:

أدت سياسة الدعم إلى العديد من المخاطر المالية بالإضافة إلى تهديدات الاستدامة المالية نتيجة تآكل الأصول الإنتاجية في المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامة من خلال تآكل حقوق الملكية، وهذا بسبب أن أسعار السلع والخدمات التي تقدمها تلك الشركات لا تعكس تكلفتها الاقتصادية الحقيقية لاعتبارات اجتماعية، وعلى الرغم من قيام الدولة بتحديد أسعار منتجاتها إداريا إلا أن الدعم المقدم لها غير كافي لتغطية خسائرها، مما نتج عنه تفاقم العجز المالي لتلك الشركات.

بحيث أن أسعار استهلاك طاقة الكهرباء للكيلوات الواحد هو تقريبا في حدود 4 دج للوحدة في حين سعر تكلفتها الحقيقية يفوق 10.5 دج للوحدة، وبالتالي هذه الفجوة التي هي موجودة بين سعر التكلفة وسعر البيع تمثل خسائر تتحملها الشركة المنتجة لها والتي هي الشركة الوطنية لإنتاج وتوزيع الغاز والكهرباء(SONALGAZ)،كما أن إيرادات الشركة من بيع مواد الغاز والكهرباء لا تكفي لتغطية تكلفة الإنتاج إلا في حدود 40% من تكلفة الكهرباء و55% من تكلفة الغاز، حيث أصبحت شركة سونلغاز

[1] محمود احمد محمود أمين، مرجع سبق ذكره، ص 12

بحاجة لفرق يقدر ب 178 مليار دينار سنويا لضمان سد العجز المالي لها، مما اجبر الدولة الجزائرية على تقديم الدعم في كل مرة لهذه الشركة في إطار آلية دعم توازن الشركة[1] إلا أن الدعم المقدم لها لا يكفي لتعويضها عن خسائرها نتيجة تقديم خدمات وسلع بأسعار مدعمة حيث بلغت قيمة دعم توازن سونلغاز خلال فترة (2012-2015) 154.3 مليار دينار منحت سنة 2014اي بمعدل 38.57 مليار في السنة وهذا المبلغ لا يمكن ان يغطي العجز السنوي و المقدر ب178 مليار دينار.

وأجبرت الشركة في ظل تأزم الوضع المالي عن البحث عن مصادر تمويل أخرى والذي كان أبرزها القرض السندي، حيث أصدرت شركة سونلغاز في الفترة (2004-2008) أربعة سندات بمبلغ 66.65 مليار دينار، الأول كان في سنة 2004 بمبلغ قدر ب 20 مليار دينار، والثاني في سنة 2005 بمبلغ 10 مليار دينار، والثالث في سنة 2006 بمبلغ 11.65 مليار، والرابع في سنة 2008 بمبلغ 25 مليار دينار.[2]وهذا لتمويل استثماراتها المسطرة بخطة التنمية لتوسيع شبكات الكهرباء والغاز. وقد أثرت مديونية شركة سونلغاز المتفاقمة والمتزايدة على تآكل حقوق الملكية لديها مما شكل عبئا ضمنيا على الموازنة العامة.

وقد أدى تراجع إيرادات الشركة بسبب بيعها لمنتجاتها بأسعار مدعومة اقل من تكلفتها الحقيقية، إلى انخفاض استثماراتها1.1 مليار دينار في الفترة ما بين (2013-2017) وفقا للحصيلة التي تم عرضها بالجزائر خلال لقاء جمع بالجزائر الرئيس المدير العام لسونلغاز محمد عرقاب وإطارات المجمع الممثلين لمنطقة الوسط بتاريخ 2017/11/20.[3] أي بمعدل 220 مليون دينار جزائري في السنة. مما يبين عدم قدرة الشركة على الاستثمارات وزيادة الإنتاج نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع في الشركة، ويؤدي ذلك إلى عدم قدرتها على تجديد المرافق وصيانتها بالرغم من تزايد الطلب عليها، بحيث يعتبر الكهرباء والغاز من أهم منتجات الطاقة الضرورية لتشغيل المصانع والشركات وزيادة الاستثمارات، وبالتالي سياسة دعم الطاقة أدت الى انخفاض قدرات الإنتاجية لشركات، مما أدى الى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لسياسة دعم الطاقة وانعكاس سلبا على الانتاج نمو الاقتصاد الجزائري.

2.1.2 انخفاض جودة خدمات التزويد بالطاقة:

اما بالنسبة لجودة الطاقة المدعمة فقد قام منتدى الاقتصاد العالمي بالدراسة جودة خدمة التزويد بالكهرباء سواء كانت للأسر او القطاعات الاقتصادية على مجموع الدول ومن بينها الجزائر، وقامت بترتيب الدول من الأحسن إلى الأسوأ خدمة للتزويد بالكهرباء وفيها عدة مؤشرات منها الانقطاع المتكرر للكهرباء وكانت النتائج في الجدول التالي:

من الجدول رقم (04-05) نلاحظ ان ترتيب الجزائر في التزويد بالكهرباء في تراجع مستمر في الفترة 2010-2019 حيث بعدما كان في الترتيب المتوسط بين الدول أصبح بالتقريب في الثلث الأخير من الدول، حيث كانت تنقيط جودتها 31.91% أي أن هناك 68% من الدول المعنية بالمسح أفضل من الجزائر في خدمة التزويد بالكهرباء للأفراد والهيئات والمؤسسات، ولذا هناك انخفاض في جودة منتوج الكهرباء وهذا بسبب تراجع استثمارات شركة سونلغاز نتيجة تآكل أصولها الإنتاجية بسبب العجز المالي الناجم عن توفير الكهرباء والغاز بأسعار اقل من تكلفتها الحقيقية لتحقيق أهداف اجتماعية

---

[1] حنصال ابو بكر، بن احمد سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 132

[2] قحايرية سيف الدين، **القرض السندي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة شركة سونلغاز-الجزائر-**، مجلة جامعة القدس المفتوح للابحاث والدراسات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد التاسع والثلاثون تشرين الاول 2016، ص ص 366- 367

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز: توقع بلوغ العجز المالي إلى أكثر 48 مليار دينار مع نهاية 2017**، تم التصفح بتاريخ 2021/12/26، الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/50088-48-2017

الجدول رقم (04-05): ترتيب الجزائر في أحسن جودة تزويد بالكهرباء من بين الدول خلال الفترة (2008-2019)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الدول	134	133	139	142	144	148	144	140	138	137	140	141
جودة تزويد الكهرباء	74	76	69	75	80	90	91	90	92	93	99	96
تنقيط جودة[1] تزويد الكهرباء	44,78	42,86	50,36	47,18	44,44	39,19	36,81	35,71	33,33	32,12	29,29	31,91

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير التنافسية لسنوات 2008-2019 الصادرة من منتدى الاقتصاد العالمي

2.2 انخفاض الكفاءة الإنتاجية لسياسة دعم أسعار المواد الأساسية:

لقد تميزت سياسة دعم أسعار مواد الأساسية واسعة الاستهلاك بانخفاض كفاءتها الإنتاجية من خلال:

1.2.2 التسبب في تآكل الأصول المالية والإنتاجية لدى المستثمرين وانخفاض قدراتهم الانتاجية:

لم يقتصر تسبب سياسة الدعم الحكومي في تآكل الأصول الإنتاجية لدى الهيئات والشركات العامة فقط بل أصبح يشمل المنتجين الخواص. وهذا من خلال ملاحظتنا أن سياسة دعم السلع الأساسية تسببت بزيادة الفجوة الاستيرادية بالرغم من أن السلع تنتج محليا، والسبب هو ان منظومة الدعم لا تحفز المنتجين المحليين على زيادة قدرات إنتاجهم لتلبية الطلب المحلي المتزايد، وسنأخذ حالة إنتاج القمح على سبيل المثال ولا حصر لنوضح ذلك، ونقوم بتحديد تطور درجة اعتماد القمح المستورد لتغطيته للطلب المحلي وتطور سعره والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (04-06): تطور نسبة تغطيته القمح المستورد للطلب المحلي في الفترة 2010-2018

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة تغطية القمح المستورد للسوق المحلية (%)	63,93	65,60	64,90	65,67	75,28	76,20	77,12	76,83	68,60

Source : ONS, Collections Statistiques: Evolution des échanges exterieurs de marchandises de 2005 à 2018

بالنظر إلى أن الأسعار التي حددها الديوان الوطني المهني للحبوب لاقتناء القمح من الفلاحين والذي تراوح بين (3500 - و4500) دج/ق، وان مبلغ دعم الدولة هو ما يقارب 2200 دج/ق ويمثل في فارق السعر بين الشراء من الفلاحين وبيعه للمطاحن.[2] نلاحظ من الجدول رقم (04-06) ان أسعار الشراء لم تكن حافز للفلاحين في زيادة الإنتاج المحلي حيث أن تغطية القمح المستورد للطلب المحلي في تزايد مستمر في الفترة 2010-2017 بالرغم من تراجع في سنة 2018 إلا أن نسبتها والتي تراوحت بين 63.93% و76.83% تبقى مرتفعة والتي تمثل انحراف خطير للأمن الغذائي، والسبب في عزوف الفلاحين عن زراعة القمح هو أن الأسعار التي حددها ديوان الحبوب لشراء القمح من الفلاحين هو لا يعكس السعر الحقيقي للقمح في السوق المحلية، لان مردودية الإنتاج المحلي للحبوب هي من بين الأضعف بين دول العالم حيث قدرت في فترة سنة 2017 ب 17.58 ق/للهكتار بينما كانت مردودية الإنتاج في مصر ب 71.48 ق/هكتار وفي ولايات المتحدة الأمريكية كانت ب86.91 ق/هكتار وفرنسا ب68.84 ق/هكتار وفي الصين ب60.81 ق/للهكتار،[3] وهو ما يمثل اقل من ثلاث مرات ونصف من مردودية الصين وما

[1] هو مؤشر تنقيط الجودة، وهو محصور بين (1-100) بحيث تتحصل الدولة التي تحتل مرتبة الاولى في الجودة على علامة كاملة وهي 100 نقطة اما الدولة الاخيرة في الترتيب تتحصل على نقطة 1، وهذا تفاديا لمشكلة تغير في عدد الدول المعنية بالمسح لكل سنة.

[2] حنصال ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 135

[3] معطيات البنك الدولي، تم التصفح يوم 2022/05/21، الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator

يقارب 5 مرات من مردودية الولايات المتحدة الأمريكية، ومتوسط المردودية العالمية لإنتاج الحبوب بلغ 40.1 ق/هـ وهو ما يمثل أكثر من ضعف ونصف مردودية الجزائر وبالتالي هذه الأخيرة تعتبر من بين الأضعف في العالم.

وبالتالي فان منظومة الدعم المطبقة في الجزائر من خلال تحديد أسعار القمح في كل مراحل التوزيع، وعدم تحمل الفارق في الأسعار وفق سعرها الحقيقي في السوق المحلية، أدى إلى تآكل الأصول الإنتاجية لدى الفلاحين وتراجع إيراداتهم مما أدى إلى انخفاض قدرتهم على زيادة الإنتاج وعزوفهم عن انتاج القمح مما نتج عنه زيادة في استيراد القمح لتلبية الطلب المحلي وانخفاض كفاءة الإنتاجية لسياسة دعم الأسعار.

2.2.2 انخفاض جودة ونوعية السلع المدعمة:

ان سياسة دعم الأسعار تسببت في تدني نوعية و وجودة السلع المدعمة فمثلا دعم الخبز وتحديد السعر أدى إلى تلاعب المخابز في الوزن القانوني المحدد ب250غ للرغيف حيث يتراوح الوزن الحقيق المتعامل به في السوق الوطنية بين 170 غ و 210غ،[1] وهذا راجع إلا أن منظومة الدعم تعتمد على تحديد أسعار السلع المدعمة وفق تسعيرة تحددها في مختلف مراحل التوزيع، وليس وفق أسعار السوق الحقيقية، كما ان دعم المخابز يقتصر على توفير السلع المدعمة (مادة الفرينة والزيت) وليس كل السلع التي تدخل في عملية الإنتاج، مما أدى الى ارتفاع تكاليف انتاج الخبز في مقابل لم يقابله ارتفاع في سعر البيع، مما اجبر الخبازين على التلاعب في جودة ونوعية الخبز وفق المعايير التي حددتها الدولة لتعويض هامش الربح المفقود جراء ارتفاع أسعار السلع الأخرى التي تدخل في الإنتاج، مثل الارتفاع التدريجي لأسعار الطاقة منذ بداية 2015 ومادة الخميرة والتي هي أساسية في إنتاج الخبز.

وقد قررت الفدرالية الوطنية للخبازين في شهر مارس من سنة 2022 في اجتماع لها مع الخبازين مكالبة لرفع من سعر الخبز المدعم إلى 15 دج وهذا نظرا للأسباب المذكور أعلاه، وأكدت الفدرالية أن السعر الحالي سيؤدي إلى غلق مزيد من المخابز.[2]ولذا فان منظومة الدعم في الجزائر تعمل على أن لا تتحمل الحكومة مبلغ الدعم وحدها بل تتوزع على المنتجين والمزارعين والمحولون هذا نظرا لان مبلغ الدعم المقدم من طرف الدولة والذي يمثل فارق في الأسعار يكون محددا مسبقا في مختلف مراحل التوزيع وليس حسب الأسعار الحقيقية وفق آليات سوق العرض والطلب، وهذا ما أدى إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي وتوسع فجوة استيراد السلع المدعمة.

3.2 انخفاض الكفاءة الإنتاجية لسياسة دعم السكن:

اما بالنسبة لسياسة دعم السكن وبالرغم من مساهمتها في توفير السكن للفئات المعوزة، الا ان دخول الشركات الأجنبية وخاصة الصينية في السوق المحلية قد أدى الى عدم قدرت الشركات المحلية على منافستها، بسبب انخفاض كلفة البناء لدى هذه الشركات الأجنبية واستفادتهم من اليد العاملة الأجنبية ذات الخبرة الكبيرة وتكلفة المنخفضة، حيث استطاعت الشركات الصينية الاستحواذ على اغلب مشاريع البناء في الجزائر على غرار مشروع مليون سكن.[3] وهو ما جعل استفادة المؤسسات المحلية في الاقتصاد الجزائري من دعم السكن اقل مما أدى الى تآكل الأصول المالية والإنتاجية لدى هذه المؤسسات وعدم قدراتهم على زيادة الإنتاج.

---

[1] خليفة الحاج، زقاي وليد، مرجع سبق ذكره، ص299

[2] الشروق اون لاين، **الخبازون يقررون رفع سعر الخبز الى 15دج**، بلقاسم حوام، تم التصفح يوم 2022/05/14، الرابط : الخبازون-يقررون-رفع-سعر-الخبز-إلى-15-دج/ https://www.echoroukonline.com

[3] الشروق اون لاين، **العمال الاجانب في نجدة مشاريع الجزائريين**، تم التصفح يوم 2022/01/20، الرابط: العمال الاجانب في نجدة مشاريع الجزائريين https://www.echoroukonline.com/

بالإضافة الى ان سياسة دعم السكن لم يتميز بالكفاءة الانتاجية في استفادة الاقتصاد الجزائري من ارتفاع الطلب على معدات ومواد البناء الناتج عن الطلب المتزايد لبناء السكنات، وهذا بسبب انخفاض مرونتها الإنتاجية في القطاع، مما أدى ارتفاع فاتورة الاستيراد للمواد ومعدات البناء، حيث تم الاستيراد في سنة 2014 أكثر من 3 ملايين طن من الحديد والفولاذ وأكثر من 6 ملايين و600 ألف طن من الاسمنت غير مسحوق.[1] وقدرة قيمة استيراد الصلب والحديد في الفترة 2010-2019 بأكثر من 3749 مليار دج و489 مليار دج بالنسبة للخشب. اما بالنسبة لمواد البناء الأخرى فكانت فاتورة الاستيراد في الفترة 2010-2019 ب أكثر من 734 مليار دج[2] وهو ما غطى ما نسبته 43% من الطلب المتزايد على معدات البناء.

وهو ما أدى الى انخفاض الكفاء الإنتاجية لسياسة دعم السكن نتيجة تسببها في زيادة الإنتاج في اقتصاديات الدول الأخرى على حساب الاقتصاد الجزائري. وعدم استغلال الأخير لكامل تحفيزات الإنتاج لسياسة دعم السكن.

4.2 انخفاض الكفاءة الإنتاجية لسياسة دعم التعليم:

نظرا لدور سياسة الدعم الحكومي في توفير الخدمات وظروف التعليم في بعض الأحيان مجانا فان ذلك نتج عنه انخفاض في كفاءتها الإنتاجية نتيجة تسببها في:

1.4.2 انخفاض في جودة التعليم وراس المال البشري والكفاءة الإنتاجية للعامل:

قام منتدى الاقتصاد العالمي بإعداد تقارير تنافسية سنوية لمقارنة جودة الخدمات والوضع الاقتصادي والسياسي بين الدول وغالبا ما تكون أكثر من 131 بلد، ومن بين الخدمات المعنية بالمسح بين الدول هي جودة التعليم، وكانت النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-07): تطور ترتيب الجزائر في جودة نظام التعليم والابتكار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الدول	131	134	133	139	142	144	148	144	140	138	137
جودة التعليم الابتدائي	90	103	104	96	113	129	131	121	115	102	95
تنقيط في مؤشر جودة التعليم الابتدائي (1)	31,30	23,13	21,80	30,94	20,42	10,42	11,49	15,97	17,86	26,09	30,66
جودة تعليم الرياضيات والعلوم	85	99	101	84	96	129	132	113	105	99	92
تنقيط مؤشر جودة التعليم الرياضيات والعلوم (2)	35,11	26,12	24,06	39,57	32,39	10,42	10,81	21,53	25,00	28,26	32,85
جودة مؤسسات البحث العلمي	93	108	111	96	126	141	133	127	112	99	99
تنقيط مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي (3)	29,01	19,40	16,54	30,94	11,27	2,08	10,14	11,81	20,00	28,26	27,74
جودة نظام التعليم	92	122	118	117	123	131	133	114	91	85	97
تنقيط مؤشر جودة النظام التعليم (4)	29,77	8,96	11,28	15,83	13,38	9,03	10,14	20,83	35,00	38,41	29,20
تنقيط جودة التعليم= (1+2+3+4)/4	31,30	19,40	18,42	29,32	19,37	7,99	10,65	17,54	24,47	30,26	30,11

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على

1. معطيات البنك الدولي 2007-2017
2. Globale competitive repport 2007-2017, world economic forum

[1] office nationale de statistique, evolution des echanges exterieurs de marchandises de 2014

[2] Office National des Statistiques, Collections Statistiques: Evolution des échanges exterieurs de marchandises de 2005 à 2015 et 2014 à 2019

من الجدول رقم (04-07) نلاحظ ان جزائر تتمركز في المستويات الدنيا من بين الدول المعنية بالمسح من حيث جودة نظام التعليم، بالرغم من تحسين طفيف في بعض الأحيان حيث تراوح ما بين 8.9 و38.41 نقطة. وشهدت جودة التعليم الابتدائي تراجع كذلك وكانت تقييم جودتها تتراوح بين 11.49 و31.30 نقطة. اما بالنسبة لجودة تعليم الرياضيات والعلوم والتي هي مؤشر على ذكاء الفرد، وجودة بحث مؤسسات البحث العلمي والتي هي تمثل إنتاجية مؤسسات البحث العلمي فشهدا هما كذلك تذبذب في ترتيب الجزائر بالنسبة للدول المعنية بالمسح، حيث كانت الجزائر أفضل تمركز بالنسبة لجودة الأول والثاني في سنة 2010 بحصولهما على مؤشر 39.57 نقطة و30.94 نقطة على الترتيب، وكان أسوء تموقع لهما في سنة 2012 حيث تحصلت على 10.42 نقطة بالنسبة لمؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم و2.08 نقطة بالنسبة لمؤشر جودة بحث مؤسسات البحث العلمي.

ولمعرفة التحسن في جودة التعليم ككل قمنا بحساب متوسط المؤشرات الأربعة ومن خلال قراءتنا لهذا المتوسط لاحظنا أن هناك انخفاض في جودة التعليم مقارنة بالدول المعنية بالمسح بحيث لم تصل حتى إلى المستوى المتوسط في الترتيب وفي أفضل أحوالها لم تتجاوز عتبة أفضل من 33% من الدول المعنية بالمسح. وبالتالي منظومة دعم التعليم تنعدم فيها الكفاءة الإنتاجية بسبب انخفاض جودة ونوعية خدمة التعليم.

وفي مسح piza 2015 احتلت الجزائر المرتبة ما قبل الأخير في مجال المعرفة العلمية من بين 72 دولة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث حصل الطلاب البالغون 15 عاما على 376 نقطة مقابل متوسط المؤشر 493 نقطة في المسح. وعلى الرغم من أداء الإناث أفضل من أداء الذكور، إلا أن الأداء العلمي هو من أضعف الأداءات في الاقتصاديات والدول التي شاركت في استطلاع piza.

أما فيما يخص القراءة والرياضيات والأداء العام فبقوا منخفضين، حيث كانت نسبة الطلاب الذين تحصلوا على نتائج سيئة هي من بين أعلى النسب، وقد تحصلوا على 360 نقطة في الرياضيات مقابل متوسط 490 نقطة في مسح Piza، وقد سجل أن أكثر من نصف الطلبة تحصلوا على اقل من مستوى 1 في مقابل مستوى أعلى وهو مستوى 6، وعلى غرار الرياضيات كان أداء القراءة ضعيف حيث تحصل الطلاب على 350 نقطة في مقابل متوسط 493 نقطة من المسح piza، وفي كل من الرياضيات والقراءة كان أداء الإناث أفضل من أداء الذكور.

وبالتالي سياسة دعم التعليم تميزت بانخفاض كفاءتها الإنتاجية من خلال تسببها في انخفاض جودة التعليم المقدمة للأفراد، ومن ثم انخفاض في جودة وراس المال البشري وكفاءة الإنتاجية للعامل.

2.4.2عدم التوافق بين مخرجات خدمات الدعم ومتطلبات سوق العمل:

بالرغم من الخدمات التي توفرها سياسة الدعم التعليم من النقل والمبيت والمنح من اجل وضع الطالب في أحسن الظروف لإتمام دراساته الجامعية والعلمية، إلا أن هناك عدد كبير من خريجي التعليم العالي يواجهون صعوبة في الحصول على العمل. والجدول الموالي يوضح معدل البطالة للفئات التي تحمل شهادات الجامعية والتي ليس لديها أي مؤهلات.

الجدول رقم (04-08) : تطور معدل البطالة للفئة بدون مؤهلات والفئة الذين لديهم شهادات تعليم العالي في الفترة (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018	2019
بدون مؤهلات	8,2	9,2	8,1	8,5	9,8	7,7	9,0	8,7
الذين لديهم شهادات تعليم العالي	16,1	15,2	14,3	13,0	14,1	17,7	18,5	18,0

Source: ONS, Données Statistiques, activité, emploi & chômage, 2011-2019

من الجدول رقم (04-08) نلاحظ ان معدل البطالة للفئة الذي لديها مؤهلات جامعية مرتفعة مقارنة بالفئة التي لا تكتسب أي مؤهلات، وحيث كانت معدلات البطالة للفئة الأولى تتراوح بين 13% و18.5% في الفترة 2011-2019 في مقابل بلغ معدل البطالة للفئات التي ليس لديها اي مؤهلات ما بين 7.7% و9.8% في نفس الفترة، وبالتالي هناك عدم توافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

وبالتالي تبقى إنتاجية دعم التعليم متدنية وهذا بسبب ذهاب عدد كبير من خريجي التعليم العالي والمهني نحو البطالة وعدم استغلالهم وبالتالي انخفاض كفاء الإنتاجية لسياسة دعم التعليم. وهو ما يفسر اهتمام نظام التعليم بزيادة عدد المتخرجين على حساب جودة ونوعية التعليم.

5.2 انخفاض كفاءة إنتاجية لسياسة دعم الصحة:

لقد تميزت سياسة دعم الصحي بانخفاض كفاءتها الإنتاجية من خلال تسببها في:

1.5.2 تحفيز وزيادة الإنتاج لاقتصاديات الدول الأخرى على حساب اقتصاد الجزائري:

ان اغلب قيمة مخصصات دعم الصحي تتجه لتغطية نفقات بالمؤسسات الصحية وشراء الادوية لصالحها، ونظرا لعدم قدرت الاقتصاد الجزائري على تغطية الطلب المتزايد للمستشفيات عن المنتجات الطبية والصيدلانية، كان لابد على الدولة التوجه نحو اقتصاديات أخرى لتوفير الطلب عن طريق استيراد، حيث بلغت فاتورة استيراد المنتجات الطبية والصيدلانية في الفترة 2010-2019 ما قيمته 2052 مليار دج[1]. وهو ما أدى الى تحفيز وزيادة الإنتاج في اقتصاديات دول أخرى على حساب اقتصاد الجزائري لان جزء من الدعم المخصص للصحة تذهب نحو اقتصاديات دول أخرى لتحفيز انتاجاتهم. وبالتالي كان هناك ضعف في استغلال الاقتصاد الجزائري من كامل التحفيزات التي تمنحها سياسة دعم الصحي في زيادة قدرات الإنتاجية التي تمنحها المؤسسات المحلية، بل تم استغلال اغلب هذه التحفيزات من طرف اقتصاديات الدول الأخرى.

2.5.2 انخفاض جودة الرعاية الصحية:

لمعرفة جودة الرعاية الصحية يجب ان نقارن ترتيب الجزائر مع بعض الدول فيما يخص بعض المؤشرات الرعاية والوقاية الصحية في البلاد حيث قدم منتدى الاقتصاد العالمي تقارير في هذا الشأن، وكان تموقع الجزائر من حيث هذه المؤشرات في الجدول الموالي:

من الجدول رقم (04-09) نلاحظ أن هناك تحسن في الرعاية التي يتلقاها البالغين خاصة في الفترة 2014-2019 حيث ارتفع تنقيط الجزائر من 37.5 نقطة من إلى ما يقارب 61 نقطة، وهذا راجع الى عدة أسباب تم التطرق إليها سابقا منها ما هو راجع إلى انخفاض نسبة نقص التغذية والمساعدات النقدية الدورية التي يتلقاها الأفراد الكبار السن في إطار تثمين التقاعد مما يجعلهم في اريحية مالية وصحية، ولكن في المقابل نجد أن هناك انخفاض في جودة الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضع بالرغم من التحسن الملحوظ في سنة 2014 حيث تبين تنقيط الوفيات الرضع في الجزائر أن هناك تذبذب في الفترة 2008-2013 في تنقيط ترتيب الجزائر إلا ان الفترة 2014-2015 شهدت تراجع إلى أن وصلت إلى 32.85 نقطة أي أن 67.15% من الدول المعنية بالمسح فيها نسبة الوفيات اقل من الجزائر، وعلى العموم من خلال التنقيط الإجمالي للمؤشرين نلاحظ انخفاض في جودة الرعاية الصحية المقدمة للأفراد في الجزائر، حيث أفضل تحسن في الجودة الرعاية الصحية كان بتنقيط 43.80 اي ان هناك 57.20% من الدول المعنية بالمسح هي أفضل من الجزائر من حيث التحسن في المنظومة الصحية.

[1] Office National des Statistiques, Collections Statistiques: Evolution des échanges exterieurs de marchandises de 2005 à 2015 et 2014 à 2019

الجدول رقم (04-09): تطور ترتيب الجزائر في تحسن الرعاية الصحي في الفترة 2008-2019

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الدول	134	133	139	142	144	148	144	140	138	137	140	141
أحسن العمر المتوقع	76	80	77	79	83	85	90	90	65	62	65	55
تنقيط جودة مؤشر العمر المتوقع	43,28	39,85	44,6	44,37	42,36	42,57	37,5	35,71	52,9	54,74	53,57	60,99
وفيات الرضع	95	94	104	98	102	100	83	89	93	92	/	/
تنقيط جودة مؤشر وفيات الرضع	29,1	29,32	25,18	30,99	29,17	32,43	42,36	36,43	32,61	32,85	/	/
تنقيط جودة الرعاية الصحية (1+2)/2	36,19	34,59	34,89	37,68	35,77	37,50	39,93	36,07	42,76	43,80		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية لسنوات 2008-2019 الصادرة من منتدى الاقتصاد العالمي

3.انخفاض الكفاءة التخصيصية:

الكفاءة التخصصية يقصد بها تحقيق أفضل تخصيص للموارد المتاحة والاستخدام الأمثل لها، وفقا للتكاليف والأسعار النسبية للموارد المستخدمة في الانتاج.[1] وقد تميزت سياسات الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري بانخفاض كفاءة التخصيصية ومنها:

1.3 انخفاض الكفاءة التخصيصية لسياسة دعم الاسعار:

ويوجد عدة أشكال لانخفاض كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية لسياسة الطاقة وهي:

1.1.3 انخفاض الكفاءة التخصيصية وفق نمط الاستثمارات:

دور الدعم هو التخصيص الموارد الاقتصادية نحو الاستثمارات الأكثر كفاءة، وبسبب التشوهات في الأسعار للسلع المدعمة فان نظام الدعم يساهم في عدم الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية، حيث يشجع دعم الطاقة والمواد البترولية على تفضيل المستثمرين خاصة الأجانب على الاستثمار في النشاطات الكثيفة الاستعمال للطاقة ورأسمال على حساب النشاطات كثيفة العمالة وهو ما يمثل التخصيص الغير الكفء لنمط الاستثمار.[2] والجدول الموالي يبين تفضيل المستثمرين النشطات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2016

الجدول رقم (04-10): عدد المشاريع الاستثمارية المتوجهة نحو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2016)

	الزراعة	البناء	الصناعة	النقل	نشاطات ا لأخرى
عدد المشاريع	1316	11389	11256	31097	8739
نسبة (%)	2.06	17.85	17.64	48.74	13.71
نسبة استحواذ القطاعات على اليد العاملة في الفترة (2003-2016) (%)	12.70	16.45	13.11	/	/

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على

1.حسيبة عليوات يوسف قاشي، سياسة الاستثمار في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06 العدد02، جانفي 2020، ص283

2. مديرية العامة للتقدير والسياسات التابع لوزارة المالية، 2022

[1] امين محمود احمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص12

[2] عبد الحليم عصام حسني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 581

الشكل رقم (04-03): نسبة استهلاك القطاعات الاقتصادية للطاقة في الفترة 2010-2019

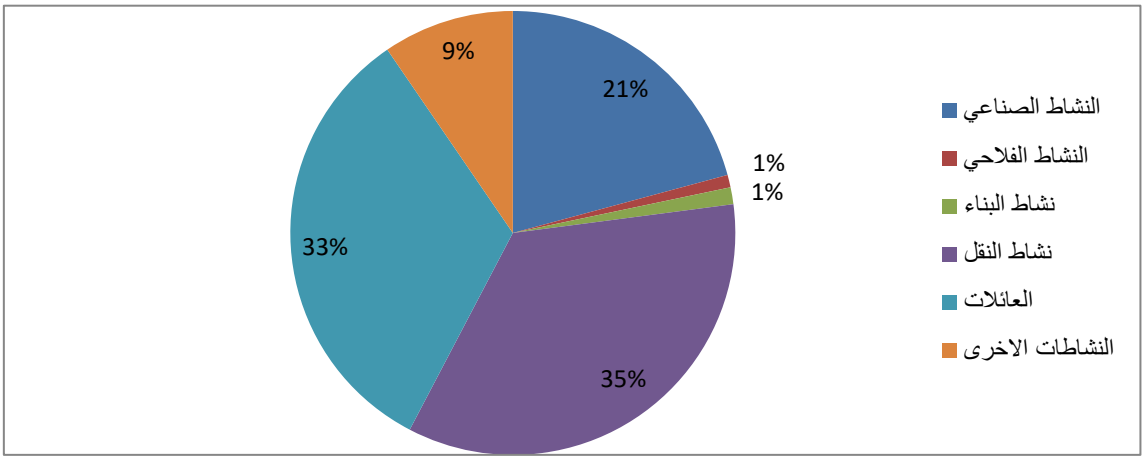

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على موقع وزارة الطاقة والمناجم

1. -ministère d'énergie, bilan énergétique nationale des années 2010-2019

من الجدول رقم (04-10) والشكل رقم (04-03) نلاحظ أن:

قطاع النقل قد استحوذ على أكبر عدد من المشاريع قرابة 31097 مشروع بنسبة 48.74% من إجمالي عدد المشاريع المستحدثة في الفترة 2002-2016، حيث استفاد هذا القطاع بما نسبته 35% من الطاقة المدعمة، نظرا لان قطاع النقل يعتمد على الطاقة بشكل كبير لممارسة نشاطاته، وتعتبر من اهم التكاليف التي تحدد مردودية وربحية المشروع، ولذا فان دعم الطاقة ساعد على تخفيض تكاليف المستثمر في هذا القطاع وزيادة ربحيته.

أما بالنسبة للأنشطة الصناعية فهو كذلك معروف عليه استخدامه كثيف للطاقة ورأسمال، حيث قدرة استفادته من الطاقة المدعمة ب 21% ما أدى إلى تفضيل المستثمرين إلى الاستثمار في هذا القطاع، واستحوذ على أكثر من 11 ألف مشروع بنسبة 17.64% من اجمالي المشاريع في الفترة 2001-2016، إلا انه كانت نسبة مساهمته في التشغيل في الاقتصاد ب **11.13**% فقط.

أما النشاط الفلاحي والذي يتطلب استخدام كثيف لليد العاملة فنلاحظ عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع، وكان عدد المشاريع المستحوذ عليها محتشم وقدر ب 1316 مشروع. واستحواذ على نسبة 1% من الطاقة مدعمة.إلا أن مساهمته في التشغيل كانت كبيرة وفعالة بنسبة 12.7% مقارنة بنسبة استقطابه للمشاريع ب2.06%.

بالرغم من أن عدد المشاريع في القطاع الصناعي هو أكبر ب 8مرات ونصف مما هو متواجد في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2002-2016، إلا أن مساهمتهما في التشغيل هي نفسها بالتقريب (12.7% بالنسبة للقطاع الفلاحي، 13.11% بالنسبة للنشاط الصناعي)، وهذا ما يؤكد ان القطاع الفلاحي هو قطاع كثيف العمالة عكس القطاع الصناعي. وبالتالي سياسة دعم الطاقة أدت الى تفضيل المستثمرين الاستثمار في قطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة وراس المال على حساب قطاعات كثيفة العمالة، وهو ما يمثل التخصيص غير الكفء لنمط الاستثمارات والذي نتج عنه انخفاض الطلب على عنصر العمل وتفضيل الاستثمارات على مشاريع ذات مرونة منخفضة بين التشغيل والإنتاج.

وبالتالي سياسات الدعم الحكومي نتج عنها انخفاض قدرة الاقتصاد الوطني على خلق مزيد من فرص العمل وعدم استيعاب الوافدون الجدد في سوق العمل مما جعله غير قادر على الاستفادة من الوفرة النسبية لعنصر العمل في الجزائر، والتسبب في سوء تخصيص الموارد المتاحة في الاقتصاد، وبالتالي انخفاض في كفاءة التخصيص لهذه السياسة.

2. انخفاض الكفاءة التخصيصية وفق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية:

ان المشتقات البترولية من الموارد الطبيعية النادرة والغير متجددة والتي وجب المحافظة عليها وليس إهدارها وتبذيرها، والتي تعد مورد أساسي للحياة والنمو والنقل[1] وقد ادت سياسة دعم الطاقة بالجزائر الى سوء استغلال الموارد الاقتصادية من خلال:

أ. **اهدار موارد الطبيعية:**

وهذا من خلال انخفاض كثافة الطاقة في الاقتصاد الجزائري وعدم الاستخدام الامثل لموارد الطاقة والجدول الموالي يوضح كمية انبعاثات ثاني اكسيد الكربون لتحصيل 1 دولار من الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول رقم (04-11): تطور كثافة الطاقة بنسبة 1 دولار من الناتج المحلي الإجمالي الوحدة كغ/ 1 دولار سنة الأساس 2010

السنوات	الجزائر	تونس	مصر	المغرب	اسبانيا	المانيا	إيطاليا	فرنسا
2005	0,7573	0,6783	0,7589	0,6689	0,3071	0,2755	0,2458	0,1711
2006	0,789	0,6706	0,7476	0,642	0,2876	0,2694	0,2378	0,163
2007	0,7856	0,6508	0,7499	0,6387	0,2881	0,2518	0,2306	0,1554
2008	0,8045	0,6369	0,7247	0,6327	0,2611	0,2513	0,2256	0,153
2009	0,8243	0,6191	0,7205	0,6084	0,2405	0,2479	0,2125	0,1512
2010	0,8099	0,6543	0,6944	0,6222	0,2283	0,2503	0,2133	0,1501
2011	0,8327	0,6393	0,701	0,639	0,2311	0,2326	0,2073	0,1415
2012	0,8995	0,6472	0,7165	0,644	0,2337	0,2359	0,2029	0,1424
2013	0,9016	0,6332	0,6975	0,6109	0,2138	0,2398	0,1901	0,1417
2014	0,923	0,6605	0,6944	0,6064	0,2093	0,2225	0,1797	0,1269
2015	0,9415	0,6658	0,687	0,5971	0,2144	0,2211	0,184	0,1276
2016	0,9044	0,6396	0,6728	0,5899	0,2005	0,2177	0,1792	0,1273
2017	0,9125	0,633	0,6765	0,5959	0,2077	0,2077	0,174	0,126
2018	0,9436	0,6154	0,6574	0,5908	0,1981	0,1986	0,1702	0,1195
2019	0,9665	0,6078	0,6265	0,6335	0,1812	0,1826	0,1654	0,1148

المصدر : معطيات البنك الدولي، 2022

من الجدول رقم (04-11) نلاحظ ارتفاع في مؤشر كثافة الطاقة في الجزائر من**0,7573** الى **0,9665** كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل 1 دولار (باحتساب سنة الأساس 2010) من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2005-2019، وتعتبر هذه كمية مرتفعة جدا مقارنة مع الدول الأخرى سواء كانت المتقدمة او النامية والتي استطاعت ان تحسن من انخفاض كثافة الطاقة. فمثلا في دول تونس والمغرب ومصر ومن اجل الحصول على دولار واحد في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019 تم انبعاث كمية من غاز ثاني أكسيد الكربون قدرها **0,6078** و**0,6335** و**0,6265** كغ على الترتيب أي استهلاك طاقة اقل بنسبة 37% و34% و35% على التوالي مقارنة بالجزائر

[1] مرجع السابق، ص 575

اما بالنسبة للدول المتقدمة مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا واسبانيا فكان من اجل الحصول على دولار واحد في الناتج المحلي الإجمالي تم انبعاث 0,1148 و0,1826 و0,1654 و0,1812 كغ من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، بحيث كانت الكمية المستهلك من الطاقة اقل بكثير وبنسبة 649% و368% و400% و386% على الترتيب مقارنة مع الجزائر، وهذا ما يؤكد ان هناك اسراف في استهلاك الطاقة المدعمة وسوء استخدام موارد الطاقة الاحفورية غير المتجددة وانخفاض في كفاءة استخدام الطاقة في الاقتصاد الجزائري والاسراف في استهلاكها نتيجة سياسة دعم الطاقة.

ب. إهدار المواد المالية:

وقد ساهمت سياسة دعم الأسعار في الزيادات والإفراط في الاستهلاك وزيادة الواردات للسلع المدعمة، مما أدى عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومن ثم إلى هدر العملة الصعبة حيث كشف وزير التجارة سعيد الجلاب في نوفمبر من سنة 2019 ان كمية القمح اللين المبذر قد كلفت الخزينة مبلغ 340 مليون دولار سنويا واعتبر الوزير هذه الأرقام صادمة.[1]

وكشف وزير التجار السيد كمال رزيق 50% من مادة الفرينة لا تذهب لإنتاج الخبز بل يتم تهريبها او تحويلها لإنتاج الحلويات،[2] وهذا ما يجعل الدول المجاورة والتي تهرب لها السلع المدعمة تستفيد من الدعم وكل هذا يعتبر إهدار للموارد المالية. وبالتالي سياسة دعم السلع أدت إلى توجيه الموارد المالية نحو الاستهلاك والتبذير ومزاحمتها لمشاريع تنموية.

كما انها تسببت تآكل الكلي للادخار الحكومي في سنة 2017 حيث تآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2017. وبالتالي فان سياسة الدعم الحكومي أدت الى توجيه الموارد المالية نحو التبذير والى الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي بدل الادخار الحكومي والخاص ومن ثم الاستثمار، مما أدى الى عدم قدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاج وخلق مناصب العمل.

2.3 انخفاض الكفاءة التخصيصية لسياسة دعم السكن:

لقد تميزت سياسة دعم السكن بانخفاض كفاءتها الإنتاجية نتيجة تسببها بمزاحمة الشركات الأجنبية للشركات المحلية، واستحواذهم على مشاريع كبرى في مجال البناء على غرار مشروع مليون سكن، بالإضافة الى تفضيلها اليد العاملة الأجنبية على حساب اليد العاملة المحلية، حيث قدر عدد العمال الصينيين الذين يعملون في مجال البناء في جزائر في سنة 2007 في حدود 13 ألف عامل ليصل في سنة 2015 قرابة 40 ألف عامل لتمثل نسبة 45%من عمالة الأجنبية[3]. وبالتالي سياسة الدعم السكن أدت الى توظيف موارد الاقتصادية لاقتصاديات الدول الأخرى على حساب الاقتصاد الجزائري والى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وعدم قدرت الاقتصاد الجزائري على استيعاب الوافدون الجدد في سوق العمل مما جعله غير قادر على الاستفادة من الوفرة النسبية لعنصر العمل في الجزائر. وبالتالي سياسة الدعم السكن تميزت بانخفاض الكفاءة التخصيصية

3.3 انخفاض الكفاءة التخصيصية لسياسة الدعم الصحي:

لقد أشارت تقارير مجلي المحاسبة الى ان توزيع موارد المالية للمؤسسات الاستشفائية يرتكز على معايير كالإحتياجات التي يتم تدوينها من طرف المسيرين وكذلك الاستهلاكات ن-2، لا يتم وفق مؤشرات النشاط المرتبط بنسبة شغل الأسرة المستغلة ولا عدد

[1] الاذاعة الجزائرية، **على خلفية تبذير 340 مليون دولار في الخبز**، تم التصفح يوم 2022/05/20، الرابط: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20191107/183939.html

[2] خليفة الحاج، زقاي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 316

[3] الشروق اونلاين، العمال الاجانب في نجدة مشاريع الجزائريين، تم التصفح يوم 2022/01/20، الرابط: https://www.echoroukonline.com/العمال الاجانب في نجدة مشاريع الجزائريين

التدخلات الجراحية المنجزة في المؤسسة بعين الاعتبار أو كأحد المعايير في توزيع الموارد المالية للدعم، والذي يعتبر مهم في التوجيه الأمثل للدعم نحو الهياكل الصحية النشطة والمستغلة، وقام مجلس المحاسبة بتقدير حصة الاسرة وفق الموارد المالية الموزعة على المؤسسات وكان هناك تباينا هاما حيث تراوحت الحصة المالية للسرير بين 1065776 دج و27127161 دج لكل سرير في سنة 2015 وأشار كذلك الى ان نفس الملاحظة تنطبق على نسبة شغل الاسرة حيث تتراوح بين 6.71% و197%.[1] وبالتالي فانه منح اعتمادات الدعم الصحي تنقصه فعالية ولا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد.

4.انخفاض الكفاءة السعرية:

الكفاءة السعرية يقصد بها الكفاءة في تحديد الأسعار بالإضافة إلى وجود سعر واحد فقط للسلعة،[2]ومثل ما تم التطرق إليه سابقا فان سياسة الدعم تؤدي إلى حدوث تشوهات في السعر، بحيث تكون تسعيرة السلع والخدمات المدعمة بأقل من سعرها الحقيقي مما ينتج عنه زيادة الطلب عليه، واستخدامها بعضها (مثل ما هو حال منتجات الطاقة) في إنتاج السلع يكون حساب كلفتها اقل من تكلفتها الحقيقية [3]

وقد رأينا كيف لنظام الأسعار في منظومة الدعم الحكومي في الجزائر تسببت في سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وقصور في الإنتاج المحلي، وعدم قدرة الاقتصاد على خلق مناصب العمل، كما نتج عن سياسة تسعير المطبقة في سياسة دعم السلع الأساسية في توسع الاستيراد على حساب توسع في الإنتاج، وأدت كذلك إلى إهدار موارد مالية كبيرة وتقديم المنتجات بجودة ونوعية منخفضة.

كما أن الدعم يؤدي إلى ازدواجية الأسعار، فمثلا إنتاج الخبز الخاص والمحسن من مادة الفرينة المدعمة وبأسعار حرة مقابل أسعار محدودة فيما يخص إنتاج الخبز العادي مما يشكل منافسة غير عادلة، كما أن سعر الفرينة المدعمة المخصصة للمخابز هو نفسه الموجه لإنتاج الصناعات الغذائية الأخرى مثل البسكويت مما يساهم أكثر في توجيه الدعم عن وجهته الحقيقية.[4]

وقد أكدت مصالح وزارة التجارة أن من خلال عمليات المراقبة الميدانية في الأسواق انه قد تم ضبط عدة مخالفات فيما يخص ازدواجية الأسعار المدعمة، حيث تكون تلك الأسعار أعلى في الأسواق الموازية مما هو عليه في الأسواق الرسمية، وسجلت تلك المصالح قرابة 1583 مخالفة في هذا الشأن لمادة الحليب المدعم فقط في الفترة الممتدة بين 08 مارس إلى غاية نهاية ديسمبر من سنة 2021، حيث تم من خلالها حجز ما يقارب 9 طن من هذه السلعة. وأما في الثلاثي الأول من سنة 2022 فقد سجلت مصالح التجارة حوالي 579 مخالفة في التلاعب بأسعار الحليب المدعم وحوالي 1042 بالنسبة لكل السلع المدعمة بعد ما كانت 574 في الثلاثي الأول من السنة التي قبلها، حيث تزايدت التجاوزات بنسبة 81.5%.[5]وهذا ما أدى إلى ضعف الكفاءة السعرية لمنظومة الدعم الحكومي.

5. انخفاض الكفاءة التوزيعية لسياسة دعم الاسعار:

ويقصد بالكفاءة التوزيعية باستهداف وتوجيه الدعم للفئات المستحقة له والتي هي الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من اجل إعادة توزيع الدخل لصالح هذه الفئات. وقد قام الديوان الوطني للإحصاء بإعداد مجموعة من التقارير الإحصائية لسنة 2011

---

[1] مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**، ص 59

[2] محمود احمد محمود أمين، مرجع سبق ذكره، ص13

[3] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 143

[4]خليفة الحاج، زقاي وليد، مرجع سبق ذكره، ص316

[5] وزارة التجارة وترقية الصادرات، ، تم التصفح يوم 2022/05/15، الرابط: https://commerce.gov.dz/ar/statistiques/le-bilan-de-controle-

تتناول سلوك الأسرة اتجاه النفقات الاستهلاكية، وكان من بين هذه النفقات بعض المواد الأساسية المدعمة، حيث قسمت هذه الدراسة الأُسرة إلى 5 مجموعات أو طبقات من الأكثر فقرا وممثلة في الخمسية الأولى إلى الأكثر غنى وممثلة في الخمسية الخامسة، والهدف من هذه الدراسة هي معرفة أكثر فئة تتحصل على السلع المدعمة ومستفيدة منها وكانت نتائجه في الجدول الموالي.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (04-12) أن الفئة الأكثر فقرا (الفئة الخمسية الأولى) أقل استهلاكا للسلع المدعمة بحيث اقتصر استهلاكها على الحبوب بنسبة 14% بالنسبة للخمسية الأولى و17.8% للخمسية الثانية بينما كان استهلاك الخمسية الأكثر ثراء هو أكثر من ربع إجمالي الحبوب، وكانت الفجوة بين إنفاق الفئة الخمسية الأولى والخامسة هي 38412 مليون دج من الحبوب وهو ما يمثل14.27% من إجمالي الدعم المخصص للحبوب.

جدول رقم (04-12): الإنفاق الاستهلاكي على المواد الأساسية المدعمة لسنة 2011 الوحدة: مليون دج

المواد الغذائية المدعمة	فئات الدخل	فئة الخمسية الأولى	فئة الخمسية الثانية	فئة الخمسية الثالثة	فئة الخمسية الرابعة	فئة الخمسية الخامسة	الفجوة بين الفئة الأولى والخامسة
الحبوب	القيمة	45627	58320	65857	73599	84039	38412
	النسبة المئوية	%14	%17,8	%20,1	%22,4	%25,7	%14,27
الحليب	القيمة	18117	26502	31264	36671	45481	27364
	النسبة المئوية	%11,5	%16,8	%19,8	%23,2	%28,8	%20,80
السكر	القيمة	9075	11982	14433	17461	21980	12905
	النسبة المئوية	%12,1	%16	%19,3	%23,3	%29,3	%20,50
الزيت الغذائي	القيمة	15573	21794	26735	30930	38406	22833
	النسبة المئوية	%11,7	%16,3	%20	%23,3	%28,8	%20,45
الوقود	القيمة	2496	4417	8253	11653	24711	22215
	النسبة المئوية	%4,8	%8,6	%16	%22,6	%48	%47,15
الكهرباء وغاز المدينة	القيمة	4626	7241	11205	13589	21460	16834
	النسبة المئوية	%7,9	%12,5	%19,3	%23,4	%36,9	%33,09
نصيب الحصول على إجمالي السلع المدعمة		10,33%	14,67%	19,08%	23,03%	32,92%	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ديوان الوطني للإحصاء سنة 2011

أما بالنسبة لاستهلاك الحليب والسكر والزيت الغذائي المدعمين فكانت الفجوة بين الفئتين الخمسيتين الأكثر فقرا والأكثر غنى هي 27364 و12905 و22833 مليون دج على الترتيب أي بنسبة 20% من اجمالي الانفاق الاستهلاكي لهذه السلع، وبالتالي فقد كان حجم استفادة الفئة الخمسية الأكثر غنى من الدعم المخصص لهذه السلع الأساسية ما يقارب مرتين ونصف مما تستفيد منه فئة الخمسية الأولى (الأكثر فقرا).

أما بخصوص للوقود فالأمر أكثر تباينا بحيث كان حجم استهلاك الفئة الخمسية الأكثر غنى على الوقود المدعم مخصص للأفراد وهو ما يقارب نصف من اجمالي الكمية المستهلكة وهو ما يمثل 10مرات ما تستهلكه الفئة الخمسية الأكثر فقرا، وبالتالي الفئة الخمسية الخامسة (الأكثر غنى) تستحوذ على ما يقارب نصف الدعم المخصص للوقود، اما نسبة 40% من السكان الأكثر فقرا فلم تستحوذ سوى على 13.4% من هذا الدعم

وفيما يتعلق بالكهرباء وغاز المدينة فان حجم استفادة الفئة الخمسية الأكثر غنى من الدعم المخصص لهذه المواد هي بنسبة 36.90 % وهو ما يمثل أكثر من 4 مرات ونصف ما تستهلكه الفئة الخمسية الأكثر فقرا بنسبة 7.9%.

أما بالنسبة لإجمالي الدعم المخصص للسلع الأساسية فكان حجم استفادة 20% من السكان الأكثر فقرا من الدعم هو 10.33%، وكان استفادة 40% من الأفراد الأكثر فقرا من الدعم يمثل ربع الدعم فقط، أما الفئة ذات نسبة 20% من السكان الأكثر غنى فكان حجم استفادتهم من الدعم هو أكثر بكثير وما تستفيد منه 40% من سكان الأكثر فقرا وهو ما يعادل 32.92% من إجمالي الدعم. وهذا بسبب شمولية سياسة دعم الأسعار وقدرة الفئة الغنية على شراء كميات أكبر من السلع، ولذا فان سياسة دعم الأسعار كانت موجهة للفئات الغنية مما أدى الى زيادة دخولهم الحقيقية وحدوث اختلالات في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة، وبالتالي فان سياسة الدعم الحكومي تميزت بانخفاض في الكفاءة التوزيعية للدخل.

المطلب الثالث: انخفاض فعالية سياسات الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية

تعرف العدالة الاجتماعية وفق الفيلسوف الأمريكي "جون رولز" بأنها تمتع كل فرد من افرد المجتمع بالمساواة في الحصول على الفرص المتاحة للفئات المميزة"، وبالتالي هي عبارة عن إزالة الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع. وتضمن العدالة الاجتماعية الحصول على تكافؤ الفرص والمساواة وعدم التمييز وتحقق الضمان الاجتماعي، ومحاولة التقليل من الفجوات وربط نسيج الشعب بينهم من خلال منح مساعدات مالية للفئات الأكثر احتياجا وتوفير لهم الرعاية الصحية الجيدة، وتعرف العدالة الاجتماعية أيضا بالتوزيع العادل للموارد والتكاليف[1] ويعتبر الدعم من أبرز أدوات الدولة التي يمكنها تحقيق أركان العدالة الاجتماعية، وتنقسم فئات المجتمع إلى فئات بين مناطق المجتمع وفئات بين طبقات المجتمع.

1. عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بين مناطق المجتمع:

1.1 العدالة في الاستفادة من دعم التعليم:

يعتبر التعليم من أهم وأبرز وأفضل أدوات العدالة الاجتماعية فعاليةً لما يحققه من إعادة توزيع الدخل وتقليل فوارق المجتمع وتكافؤ الفرص، ولمعرفة حصول ذلك في الجزائر قمنا باستخراج فرص التحاق تلاميذ المناطق الحضرية والريفية بالتعليم الثانوي خلال موسمين منفصلين وكانت النتائج كالتالي:

الشكل رقم (04-04): معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي حسب مناطق في الموسمين 2012-2013 و2018-2019

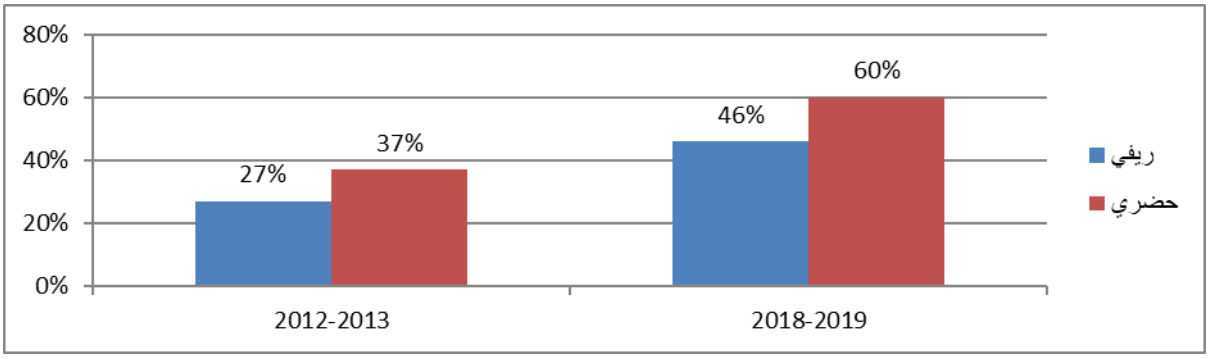

Source : banque mondiale, rapport du suivi de la situation économique Algérie, automne 2021, page 20

من الشكل رقم (04-04) نلاحظ ان نسبة التلاميذ من سكان المناطق الحضرية الذين يلتحقون بالتعليم الثانوي قد تحسنت من 37% في السنة الدراسية 2012-2013 إلى 60% في السنة الدراسية 2018-2019، أما تحسن المناطق الريفية كان اقل

[1] حنصال ابو بكر، عدالة العجال، **سياسة دعم الاسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية ام لتكريس الظلم الاجتماعي؟ – دراسة استقصائية على عينة من الأسرة الجزائرية–**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 08، العدد 2019/2، ص142-143

منه حيث ارتفعت النسبة من 27%إلى 46%، ولكن في كلتا الحالتين نلاحظ أن المناطق الحضرية الأكثر استفادة لسياسة دعم التعليم من المناطق الريفية حيث ان نسبة 54% من تلاميذ الأخيرة لا يلتحقون بالتعليم الثانوي، اما بالنسبة لتلاميذ المناطق الحضري فانه 40% منهم لا يلتحقون بالتعليم الثانوي، وارتفعت الفجوة بينهم من 10% في الموسم الأول الى 14%في الموسم الثاني، بالتالي فان فرصة حصول المناطق الحضرية على دعم التعليم أفضل من المناطق الريفية، وهذا لعدم توفير حافلات النقل المدرسي لتوفير النقل اللازم لتلاميذ المناطق الريفية، لان اغلب مدارس التعليم الثانوي تتواجد في المناطق الحضرية، وبالتالي دعم التعليم لا يؤدي دوره في تكافؤ الفرص بين المناطق الريفية والحضرية ولا يحقق العدالة الاجتماعية بينهم.

2.1 العدالة في الاستفادة من الدعم الصحي:

الدعم الصحي هو كذلك من أبرز الأدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق إعادة توزيع الدخل وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وبالتالي يحقق العدالة الاجتماعية، ولمعرفة دوره في ذلك قمنا بتحديد التغطية الصحية للأطباء المختصين التي تتمتع بها مختلف ولايات الوطن وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (04-13) : توزيع التغطية الصحية من طرف الأطباء الأخصائيين في ولايات الوطن الى غاية سنة 2017

الفئات	عدد الأطباء لكل 10000ساكن	نسبة التغطية الطبية مقارنة بالمعدل الوطني 4.28 طبيب لكل 10000 ساكن	عدد الولايات
الفئة الأولى	اقل من طبيب	اقل ب أكثر من 4 مرات من المعدل الوطني	4 ولايات (تندوف، غليزان، تبسة، الجلفة)
الفئة الثانية	ما بين 1 إلى 3 أطباء	ما بين اقل ب 4 مرات إلى اقل ب 0.70 مرة من المعدل الوطني	29 ولاية (ادرار، الشلف، الاغواط، ام بواقي، بجاية، بسكرة، بشار، البويرة، تمنراست، تيارت، جيجل، سعيدة، سكيكدة، قالمة، المدية، مستغانم، المسيلة، معسكر، ورقلة، البيض، بومرداس، الطارف، الوادي، خنشلة، سوق اهراس، ميلة، عين دفلى، النعامة وغرداية)
الفئة الثالثة	ما بين 3 إلى 5 أطباء	ما بين اقل ب 0.7 مرة إلى أكثر من 1.16 مرة من المعدل الوطني	7 ولايات (بجاية، برج بوعريريج، تيزي وزوو، تيبازة، باتنة، سطيف، عين تموشنت)
الفئة الرابعة	ما بين 5 إلى 8 أطباء	ما بين أكثر من 1.16مرةالى أكثر ب 1.86 مرة من المعدل الوطني	4 ولايات (البليدة، ايليزي، تلمسان وسيدي بلعباس)
الفئة الخامسة	ما بين 9 الى 14 طبيب	ما بين أكثر بمرتين إلى أكثر ب 3.27 مرة من المعدل الوطني	4 ولايات (وهران، عنابة، قسنطينة والجزائر العاصمة)

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على معطيات مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017، ص 70

ونلاحظ من الجدول السابق أن 51% من الأطباء الأخصائيين على مستوى المؤسسات الاستشفائية المنتشرة عبر الوطن تتواجد في الفئة الأخيرة أي في ولايات وهران، عنابة، قسنطينة، والجزائر العاصمة بمعدل 9 الى 14 طبيب اخصائي لكل 10 ألف شخص. أي 8913 طبيب مختص مقابل 17701 طبيب على المستوى الوطني.[1] وبالتالي توزيع الموارد البشرية وتقديم الخدمات الطبية يستحوذ عليه الأشخاص القاطنين في الفئة الخامسة وبالتالي هي أكثر استحواذا على الدعم الصحي، وقارئ لهذه المعطيات يدرك أن توزيع الأطباء الاخصائيين مقسمة الى 5 مناطق، المنطقة الأولى وهي صاحبة الفئة الأولى في الجدول السابق وهم الأشخاص

[1] مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017، ص 70

الاقل من ناحية التغطية الطبية للأطباء الاخصائيين بمعدل اقل من طبيب لكل 10 الف شخص وهي تمس 4 ولايات، اما المنطقة الثانية والثالثة فقد قردت معدل تغطية الأطباء الاخصائيين لكل 10 شخص ب من 1 الى 3 طبيب اخصائي و من 3 الى 5 طبيب اخصائي على الترتيب، اما المنطقة الرابعة فكانت التغطية الطبية من 5 الى 8 طبيب لكل 10 الف شخص. وكانت الفجوة في التغطية الطبية للأطباء الاخصائيين بين الفئة الاولى والفئة الخامسة بأقل من 15 مرة

وبالتالي فان توزيع الرعاية الصحية لمعالجة الأمراض والتشخيص الصحي والتغطية الصحية لا تخضع للعدالة الاجتماعية بين مناطق الوطن وأفرادهم، بحيث هناك تباين وتوزيع غير عادل للأطباء الاختصاصين حسب الكثافة السكانية، فسياسة تسيير القطاع قد قسمت الوطن إلى مناطق تكاد تنعدم فيها الرعاية الصحية وهي هشة، وإلى المناطق الراقية وأصحاب الشأن كبير من ناحية الرعاية الصحية بحيث وفرت لهم أكثر من 51% من تعداد الأطباء الأخصائيين لهم. وبالتالي الدعم الحكومي للدولة الجزائرية الموجهة لتسيير المؤسسات والهياكل الصحية يذهب أغلبه إلى مناطق الفئة الخامسة. وبالتالي دعم الرعاية الصحية لا يعمل على تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع في الحصول على التغطية الصحية ولذا فانه لا يحقق العدالة الاجتماعية بين مناطق المجتمع.

2. العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع:

مثل ما هناك عدالة بين مناطق المجتمع هناك مثيلتها بين طبقات المجتمع المحتاجة والغنية. والخبرة الدولية تؤكد انه يجب ان تكون سياسة الدعم الحكومي تصاعدية لصالح فئة الفقراء لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية وهو ما معناه انه يتحصل 40% من فقراء المجتمع على ما بين 50% و80% من حجم الدعم [1]

1.2 فعالية سياسة دعم الأسعار في تحقيق العدالة الاجتماعية:

وقد رأينا سابقا ان حجم استفادة 20% من السكان الأكثر فقرا من الدعم هو 10.33%، وكان استفادة 40% من الأفراد الأكثر فقرا من الدعم يمثل ربع الدعم فقط، أما الفئة ذات نسبة 20% من السكان الأكثر غنى فكان حجم استفادتهم من الدعم هو أكثر بكثير ما تستفيد منه 40% من السكان الأكثر فقرا وهو ما يعادل 32.92% من إجمالي الدعم وبالتالي سياسة دعم الأسعار لا تحقق العدالة الاجتماعية في التقليل من الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع.

2.2 فعالية سياسة الدعم الصحي في تحقيق العدالة الاجتماعية:

انخفاض كفاءة سياسة الدعم الصحي في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع بسبب انها سياسة شاملة ولا تستهدف الفئات المحدودة الدخل، بحيث يمكن لأي فرد مهما كان مستوى دخله ان يلقى رعاية الصحية في المؤسسات الاستشفائية والصحية بالمجان. وبالتالي مخصصات الدعم الصحي لا تذهب للفئات المحتاجة والمخصصة لها وهو ما يؤدى الى عدم تحقيق سياسة الدعم الصحي للعدالة الاجتماعية.

3.2 فعالية سياسة دعم التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية:

على غرار سياسة الدعم الصحي فان سياسة دعم التعليم ليست لها فعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات بسبب انها سياسة شاملة ولا تستهدف الفئات المحدودة الدخل خاصة في قطاع التعليم العالي. حيث يستفيد جميع التلاميذ الابتدائي من الاطعام، وبلغت نسبة تغطية الاطعام لتلاميذ التعليم الابتدائي 80% من مجموع التلاميذ على المستوى الوطني.[2] بالإضافة الى ان

[1] حنصال أبو بكر، عدالة العجال، مرجع سبق ذكره، ص ص142-143

[2] وزارة التربية الوطنية، معلومة مفيدة، تم التصفح يوم 2022/06/20 https://www.education.gov.dz/

الحصول على الايواء والنقل والاطعام في مؤسسات التعليم العالي هي شاملة لكافة الطلاب وفق شروط معينة لا يأخذ بعين الاعتبار مستوى دخل عائلاتهم او اولياءهم. مما سمح في سنة 2019 باستفادة ما نسبة 80% من اجمالي الطلاب من منحة خدمات الاطعام و 72% من الطلاب استفادوا من المنحة الدراسية، وحوالي 96% و30% من اجمالي الطلاب استفادوا من النقل الجامعي الايواء على الترتيب.[1] وبالتالي سياسة دعم التعليم تتمز بانخفاض الكفاءة في استهداف الفئات المحدودة الدخل دون سواهم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الرابع: الاضرار الجانبية لسياسة الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري

لا تقتصر مشكلة الدعم في الاقتصاد الجزائري على تدني المؤشرات الاقتصادية وانخفاض كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية بل تمتد الى تسببها في مختلف الأضرار الجانبية وهي:

1. تسببها في اختلال التوازنات المالية لدى الصندوق الوطني للتقاعد:

إن إقرار الدعم المخصص للمتقاعدين وبصورة دورية هو إثبات على حرص الدولة على التكفل بهذه الفئة العجزة من اجل تحسين ورفع قدرتهم الشرائية وإقرار الدور الاجتماعي لها، ولكن لكي يكون تقييم موضوعي يجب أن نتطرق إلى مخلفات هذا الدعم على التوازنات المالية لصناديق التقاعد، ولكي نكتشف ذلك ارتأينا أن تطرق إلى مدى تغطية الاعتمادات المخصصة لنوعين من دعم لمبالغ المدفوعة للمستفيدين في سنة 2018 والعجز الذي سببه لدى صناديق التقاعد وكانت النتائج التالية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-14): تغطية الدعم الممنوح من قبل الدولة لصناديق التقاعد لعدد المستفيدين منه لسنة 2018 الوحدة: مليار دج

طبيعة الدعم	الهيئة	عدد المستفيدين	مبلغ الدعم المدفوع للمستفيدين	اعتمادات الممنوحة لسنة 2018	العجز المسجل في سنة 2018	العجز المسجل من السنوات السابقة
التعويض التكميلي الشهريICAR	الصندوق الوطني للتقاعد	246027	2,856	1.350	-1.506	-5.219
إعادة تقييم استثنائي للمنح ومعاشات التقاعد الخاصة بالأجراء وغير الأجراء	الصندوق الوطني للتقاعد	2224707	92,755	57.400	-35.355	-251.875
	صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء	115188	6,609	5.750	-0.859	-2.203
	المجموع	2585922	102,220	64.500	-37.720	-259.298

المصدر: مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018، ص 40

من الجدول رقم (04-14) نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة لهذين النوعين من الدعم من قبل الدول لسنة 2018 لم تستطع أن تغطي القيمة الممنوحة للمستفيدين منه، حيث بلغت قيمة الدعم المدفوع للمستفيدين والبالغ عددهم أكثر من 246 ألف ب2.856 مليار للتعويض التكميلي الشهري (ICAR) في المقابل خصصت الدول لهذا النوع من الدعم قيمة 1.350 مليار دج مما تسبب بعجز قدره 1.506 مليار دج تلك السنة في هذا النوع من الدعم، أما فيما يخص النوع الثاني وهو إعادة تقييم استثنائي للمنح ومعاشات التقاعد الخاصة بالأجراء وغير الأجراء فقد كلف الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للأجراء وغير الأجراء مبلغ 92.755 مليار دج في سنة 2018 واستفاد منه أكثر 2224 ألف متقاعد في حين خصصت له الدولة

[1] مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019، ص 60

اعتمادات قدرها 57.4 مليار دج وهذا ما أدى إلى العجز بمقدار 35.355 مليار دج. وقد تم تسجيل العجز المتراكم من السنوات السابقة لهذين نوعيين فقط من الدعم قدر ب أكثر من 259 مليار دج، وهذا مبلغ كبير جدا. وبالتالي مخصصات الدعم الحكومي الممنوحة لمعاشات التقاعد لا تغطي كافة مصاريف الدعم التي يتلقاه المستفيدين منهم والتي أقرتها لهم الدولة، وبالتالي يمكن القول أن الاعتمادات المخصصة في الميزانية العامة للدولة لدعم معاشات التقاعد غير دقيقة بشكل وتتسم بالعشوائية. وساهمت في عجز التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد حيث بلغت في فترة 2015-2018 ما يقارب قيمة 1634 مليار دج [1]

2.تسببه في تزايد الاعتماد على الخارج:

وهذا نتيجة تسبب سياسة الدعم في زيادة استيراد السلع المدعمة وعدم كفاية الإنتاج المحلي لضعف القدرة الإنتاجية وعدم مقدرتهم على تلبية طلبات الاستهلاك، وقد رأينا أن عمل منظومة الدعم الحكومي بالجزائر هو من تسبب في عزوف الفلاحين والمنتجين على الإنتاج. مثل ما هو موجود في حالة مادة القمح، بحيث نلاحظ من الجدول رقم (04-06) أن نسبة تغطية القمح المستوردة تمثل من 63% الى 77% في الفترة 2010-2018، وبالتالي نسبة التبعية الخارجية للغذاء هي كبيرة جدا وهذا ما ينعكس سلبا على الامن الغذائي ويضعف من استقلالية القرار السياسي للدولة الجزائرية

3.التسبب في تزايد ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية للأفراد:

ان سياسة دعم الأسعار تسببت في ممارسات غير أخلاقية سواء بالنسبة للتاجر او المستهلك، فتخوف بعض التجار من ندرة السلع المدعمة وحرصا منهم على توفيرها لزبائنهم أدى بهم الى تخزين المواد الغذائية قصد تمكنهم من تلبية كل رغبات زبائنهم والمحافظة عليهم، وفي بعض الأحيان كون رغبتهم هي الطمع في الربح غير القانوني من خلال بيعها بأسعار أعلى مما هو قانوني، حيث قامت مصالح وزارة التجارة بعمليات المراقبة على السلع المدعمة والتي كانت محل المضاربة والتي اسفرت عن حجز أكثر من 32 طن من مادة الزيت المدعم، ومختلف المواد الأخرى مثل السميد، الدقيق، السكر، الحليب خلال الثلاثي الأول من سنة 2022.[2] كما تمكنت مصالح العملاتية للشرطة القضائية من معالجة 257 قضية للمضاربة والاحتكار في الفترة الممتدة بين 01 سبتمبر من سنة 2021 الى غاية 07 جانفي من سنة 2022 وأسفرت العملية عن حجز أكثر من 40 ألف لتر من مادة زيت المائدة المدعم وأكثر من 132 قنطار من المواد الغذائية.[3]

وعلى غرار التاجر يتخوف المستهلك من نفاذ السلع المدعمة وندرتها في الأسواق فيهرع إلى تخزين هذه السلع وشراء أكثر مما يحتاج ويغير سلوكياته الشرائية، حيث حمله وزير التجارة امام أعضاء مجلس الأمة جزء من مسؤولية ظهور أزمة ندرة ومضاربة أسعار مادة زيت المائدة من خلال تغيير نمط استهلاكه وتخزين كميات إضافية[4]

[1] office national des statistiques, l'algérie en quelques chiffres resultats : 2016 – 2018, n° 49, edition: 2021, page 20

[2] وزارة التجارة وترقية الصادرات، مرجع سبق ذكره.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **تورد 295 شخص في 257 قضية متعلقة باحتكار المواد الغذائية عبر التراب الوطني**، تم التصفح يوم 2022/05/17، الرابط: https://www.aps.dz/ar/societe/119703-295-257

[4] إذاعة الجزائرية، **وزير التجارة: ادراج 25 منتوج ضمن البطاقية الوطنية**، تم التصفح يوم 2022/05/15، الرابط: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210325/209101.html

4.التسبب في انتشار السوق الموازي:

إن الدعم الحكومي ينتج عنه بيع السلع بأسعار اقل من كلفتها الحقيقية مما يشجع السماسرة والتجار إلى تحويلها في الأسواق الموازية من أجل بيعها بأسعار مرتفعة. وبالتالي سياسة الدعم الحكومي تتسبب في انتشار السوق الموازي. فقد أحصت المديرية الجهوية للتجارة بباتنة عدد الاسواق الموازية في الثلاثي الاخير لسنة 2015 فقط حوالي 76 فضاء للسوق الموزاية في الولايات التابعة لها إدارية (باتنة، بسكرة، تبسة، قسنطينة، خنشلة)[1]

5. التسبب في تنامي ظاهرة التهريب:

أصبحت ظاهرة التهريب أحد الجرائم الاقتصادية التي تؤرق الحكومة الجزائرية بسبب خطورتها على الاقتصاد الوطني وعلى الموارد الاقتصادية والسلع المدعمة هي أبرز المواد التي يشملها التهريب بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بدول الجوار والشكل موالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (04-05): سعر استهلاك مواد الديزل والبنزيل في سنة 2016 بالدولار الأمريكي

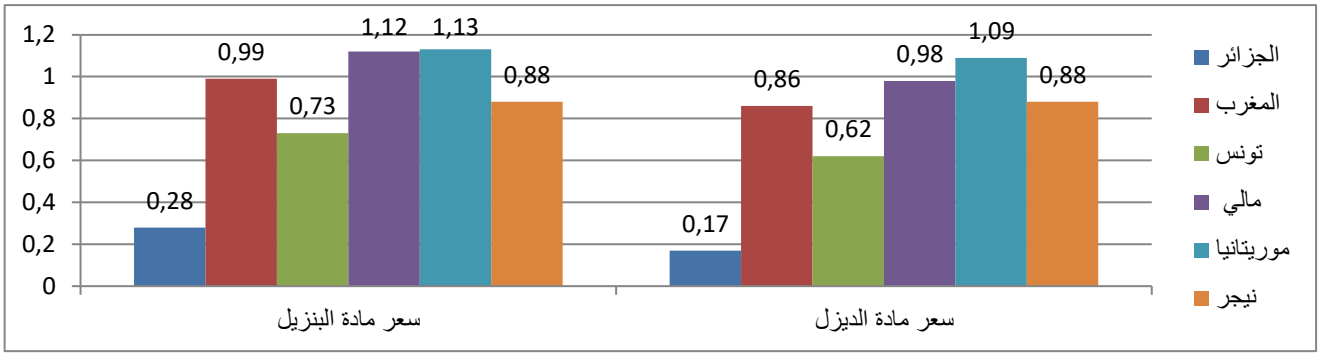

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الملاحظ من الشكل رقم (04-05) ان أسعار الوقود سواء البنزين او الديزل في الجزائر هو أقل بكثير مما هو في الدول المجاورة خاصة في دولة المالي وموريتانيا والمغرب، حيث قدرت نسبة ارتفاع الأسعار في مادة ديزل في هذه الدول مقارنة بالجزائر ب 82% و84% و80% على الترتيب، اما في تونس والتي تعتبر اسعارها اقل نسبيا مقارنة من الدول الاخرى فكان ارتفاع أسعارها بنسبة 72%. وبالتالي فان سياسة دعم الوقود في الجزائر أدت الى حدوث فجوة كبيرة في أسعار هذه المواد بينها وبين دول الجوار، مما شجع على ممارسة تهريب الوقود وتشكيل لوبيات مختصة في ذلك، وهذا سعيا منها لتحقيق الربح السريع، ونفس الامر بالنسبة للسلع المدعمة الأخرى.

وقد أكد وزير الطاقة يوسف يوسفي أن ما يقارب 1.5 مليار لتر من الوقود يهرب سنويا إلى دول الجوار، وهذه الكمية المفقودة في الاقتصاد الوطني تسمح بتزويد ما يقرب 600 ألف سيارة، وقد أحصت مصالح الجمارك لولاية تبسة وحدها معالجة 1062 مخالفة مرتبطة بتهريب المواد الطاقوية في سنة 2016، وتمكنت من حجز ما يقارب 690 ألف لتر من الوقود. كما أن ولاية تبسة وحدها تستهلك أكثر من 10 أضعاف مما تستهلكه ولايات داخلية من الوقود. وقد أكدت إحصائيات غير رسمية أن 30%

[1] مديرية الجهوية للتجارة باتنة، تم التصفح يوم 2022/07/14، الرابط: https://www.drcbatna.dz/index.php/regulation-marche

من سكان الولاية يعيشون من مداخيل التهريب.[1] كما أشار وزير التجارة إلى أن 50% من مادة الفرينة المدعمة غير موجهة لإنتاج الخبز. من خلال التهريب أو تحويلها إلى إنتاج الحلويات وغيرها من المنتجات غير المعنية بالدعم[2]

أحبطت مفارز الجيش الوطني الشعبي في البيان الصادر لها بتاريخ 20 جويلية 2018 عن محاولة تهريب ما يقارب 16 طن من مادة الفرينة المدعمة و4 شاحنات محملة بأكثر من 65 ألف لتر من الوقود. وفي تاريخ 28 من نفس الشهر والسنة أحبطت كذلك محاولة تهريب 10 أطنان من المواد الغذائية و10 آلاف لتر. كما أنها ضبطت بتاريخ 25 ماي من سنة 2018 ثلاثة مهربين بصدد تهريب 14600 لتر من الوقود و400 لتر من زيت المائدة المدعمة و3.3 طن من المواد الغذائية.[3]

6. التسبب في التلوث البيئي:

ان الإفراط في استهلاك الطاقة المدعمة الاحفورية وانخفاض كفاءتها مقارنة من بعض الدول خاصة الجوار سيؤدي لا محالة إلى التسبب في مخاطر على البيئة والتي هي في تزايد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ولكي نوضح حجم هذه المخاطر سنقوم بدراسة مقارنة نصيب الفرد من هذا الغاز بين الجزائر والدول المجاورة وهي المغرب وتونس ومصر والشكل الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04-15): تطور كمية انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر الوحدة كيلو طن المتري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	80050	78650	82400	88190	89490	94190	99810	102750	107750	112170	114180	120790	134930	139020	147740	156270	154910	158340	165540	171250

المصدر: من معطيات البنك الدولي، 2022

الشكل رقم(04-06) : حجم نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في جزائر مقارنة مع دول المغرب ومصر وتونس

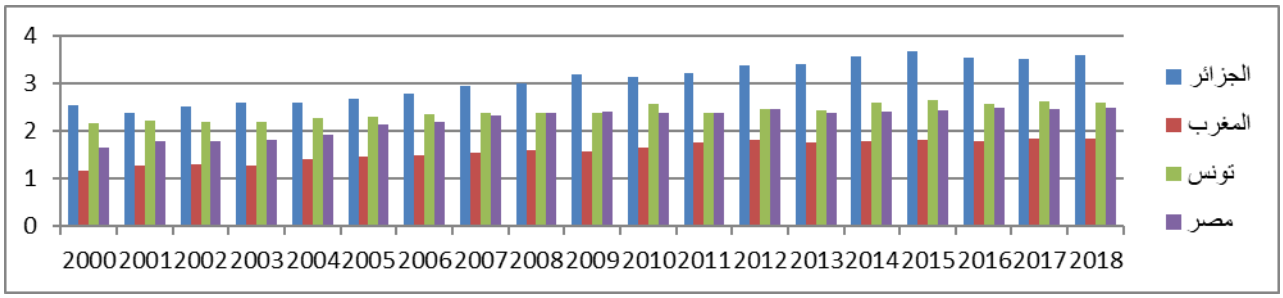

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 41

من الجدول رقم (04-15) والشكل رقم (04-06) نلاحظ أن الفرد الجزائري هو الأكثر تسببا في انبعاث ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالفرد التونسي والمغربي والمصري، وهذا وفق ما تم التطرق إليه سابقا وراجع إلى الإفراط في استهلاك المواد الطاقوية نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بهذه الدول، وبالرغم من أن هذه الدول الأكثر كفاءة في استعمال الطاقة مقارنة بالجزائر وهذا وفق ما تم دراسته سابقا. وهذا ما أدى إلى الإفراط في انبعاث ثاني أكسيد الكربون حيث ارتفع إلى 171250 كيلو طن في سنة 2019 مقارنة 80050 كيلو طن في سنة 2000 أي بنسبة تقارب 114% وفق الجدول رقم 52 وبالتالي سياسة دعم أسعار المواد

[1] احمد رشاد مرداسي واخرون، **تهريب الوقود وطرق مكافحته لتنمية المناطق الحدودية الفرقة المتنقلة للمديرية الجهوية للجمارك ولاية تبسة**، دفتر البحوث العملية، المجلد 09، العدد 01 ، 2021، ص ص 487- 500

[2] خليفة الحاج، زقاي وليد، مرجع سبق ذكره، ص316

[3] وكالة الانباء الجزائرية، تم التصفح يوم 2022/05/15، الرابط : https://www.aps.dz/ar/algerie

الطاقوية أدت إلى تزايد التلوث البيئي نتيجة ارتفاع في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والذي يشكل خطرا على التلوث البيئي وعلى مصدر من مصادر الحياة وهو الأكسجين وبالتالي أصبح يهدد البشرية.

من خلال تقييم وتحليل سياسة الدعم الحكومي بالجزائر لاحظنا أنها تتميز بانخفاض في الكفاءة الاقتصادية وعدم فعاليتها الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية وخاصة سياسة دعم الأسعار التي أصبحت أكثر تحيزا للأغنياء، كما انها تؤدي الى انعكاسات سلبية سواء على سلوكيات الافراد والتي تتسبب في مشاكل في الاقتصاد الجزائري وعلى مشاكل بيئية متمثلة في التلوث البيئي والذي لا يقل خطورة عن الأولى. وهو ما يدعون حول العوامل والظواهر التي ساهت في حدوث ذلك وهذا لتشخيص مشكلة الدعم. وهو ما سنتطرق اليه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: العوامل والظواهر التي تحد من فعالية سياسة الدعم الحكومي وسبل اصلاحه

المطلب الاول: العوامل والظواهر التي تحد من فعالية وكفاءة سياسة الدعم الحكومي بالجزائر

لا يمكن تشخيص سلبيات ومشكلات سياسات الدعم الحكومي وفعاليتها بدون التطرق الى العوامل والظواهر التي ساهمت في ذلك لان سياسة الدعم الحكومي تؤثر وتتأثر بها في نفس الوقت ومن أهم هذه الظواهر والعوامل هي كالتالي:

1.انتشار الاقتصاد الموازي:

ان انتشار الاقتصاد الموازي يؤدي الى فقدان الحكومة السيطرة على مختلف منافذ التوزيع من خلال السوق الموازي والسوداء ويزيد من قدرة المنتجين والتجار والسماسرة الانتهازيين على التحكم فيه، ومن ثم تسريبه بسهولة الى السوق الموازي.[1]مما يؤدي الى:

1.1. التسبب في انخفاض الكفاءة السعرية وعدم قدرة الفئات المحدودة الدخل على توفير حد أدنى من الغذاء:

وهذا عن طريق تعمد احداث ندرة في السلع المدعمة عبر المضاربة وتزايد الطلب عليها مما يؤدي الى ارتفاعها بأسعار مضاعفة في السوق الموازي وبيعها بأثمان مرتفعة مستغلين حاجة المواطنين لتلك السلع المدعمة[2] وفي هذا الصدد صرح وزير التجارة السيد كمال رزيق ان مضاربة السلع المدعمة وتخزينها من قبل السماسرة في السوق الموازي هو من خلق ندرة في مادة زيت المائدة لغرض بيعها بأسعار اعلى من السعر الرسمي المدعم واكد الوزير ان مصالحهم قامت بحجز 15 الف لتر من هذه المادة وكانت موجهة للمضاربة في الفترة ما بين أكتوبر 2020 إلى جانفي 2021.[3]وهذا ما يؤدي الى صعوبة الفئات محدودة الدخل على اقتناء السلع المدعمة وبالتالي عدم القدرة على ضمان حد ادنى من الغذاء لهم.

2.1. التسبب في انخفاض الكفاءة الإنتاجية:

يزيد من قدرة تهريب السلع المدعمة وتحويلها الى وجهات مجهولة وغير مستحقة لها مما يؤدي الى ارتفاع الطلب عليها ومن ثم تزايد ديون المؤسسات الوطنية العمومية التي تنتج هذه السلع، وبالتالي يؤدي الى انخفاض الأصول الإنتاجية للمؤسسات العمومية التي تنتج السلع المدعمة وهذا بسبب أن أسعار السلع المدعمة تكون غالبا أقل من تكلفتها الحقيقية.

---

[1] فوزي حليم رزق، **مشاكل الدعم واثاره السلبية وبعض التوصيات لعلاجها**. مجلة المدير العربي، العدد 89، 1985، ص 81

[2] مرجع السابق، ص 81

[3] INDEPENDENTعربية ، **ندرة مفاجئة في سلع أساسية تربك الشارع الجزائري**، ايمان عويمر، تم تصفح يوم 2021/07/04، الرابط: https://www.independentarabia.com/node/205756/

3.1. التسبب في انخفاض الكفاءة التخصيصية:

إن السوق الموازي يعمل على انخفاض الكفاءة التخصصية لمنظومة الدعم الحكومي عبر مساهمته في تحويل السلع المدعمة الي جهات غير مخصصة لها واستخدامها كسلع وسيطية او أولية لإنتاج سلع أخرى مثل استعمال مادة الفرينة المدعمة في انتاج الحلويات والمرطبات، واستخدام الحليب المدعم في انتاج المثلجات ومختلف الاجبان والتي تعتبر من السلع الكمالية وبالتالي تنقص من قدرة الدعم على توجيه النشاطات واليد العاملة نحو استثمارات ذات استخدام كثيف لليد العاملة مثل قطاع البناء بالإضافة الى تبذير موارد اقتصادية ومالية.

إن القدرة على التهرب من دفع الضرائب والمرونة أكثر في إنشاء المؤسسات في الاقتصاد الموازي، يؤدي الى خلق منافسة غير عادلة بين الاقتصاد الموازي والرسمي، وهذا ما يؤدي الى توجيه المؤسسات نحو الاقتصاد الموازي واستنزاف اغلب الموارد الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي[1] لذا فان سياسة الدعم الحكومي في تخفيض الضرائب او دعم القطاع في النشاطات المراد الاستثمار فيها لا تؤدي الى تخصيص الموارد الاقتصادية نحو تلك النشاطات بسبب توجهها الى الاقتصاد الموازي، والتي تمتلك ميزة اكبر في الحصول على عناصر الإنتاج والاستثمار مع التهرب الضريبي بالإضافة الى تفضيل المستثمرين البقاء في الاقتصاد الموازي[2] وتحقيق أرباح مرتفعة نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج سواء من خلال عدم دفع الضرائب او استغلال اليد العاملة بدون دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي. ولذا فان الاقتصاد الموازي يقلل من فعالية الدعم الحكومي في منح ميزة تنافسية في النشاطات الأكثر كفاءة في الاقتصاد الرسمي نتيجة قدرته على منح ميزة تنافسية أفضل، وبالتالي توجيه وتخصيص الموارد الاقتصادية نحو نشاطات أكثر أرباحا على حساب كفاءتها الاقتصادية

4.1. التسبب في انخفاض فعالية إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية:

السوق الموازي يعمل على الحد من فعالية منظومة الدعم الحكومي في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحدودة الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر مساهمته في توجيه السلع المدعمة والموارد المالية إلى فئات غير محتاجة ومخصصة لها وتسهيل تحويل مادة الفرينة وزيت المائدة المدعمين إلى مخابز الحلويات والمطاعم الفاخرة، بالإضافة إلى استفادة محلات المقاهي من أكياس الحليب المدعم، وبالتالي يعمل السوق الموازي على زيادة اتساع الفواق الاجتماعية عبر استغلاله للسلع المدعمة إلى وجهات غير مخصصة لها.

بالإضافة الى أن تهريب السلع المدعمة نحو البلدان المجاورة وخارج الحدود الإقليمية يؤدي الى إعادة توزيع الدخل لفائدة سكان مجتمعات هذه البلدان واستفادتهم من الدعم واقتنائهم للسلع المدعمة بأسعار اقل مما هي موجودة في أسواقهم المحلية، وهو ما يضعف فعالية سياسة الدعم في تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع بسبب استفادة سكان مجتمعات الدول المجاورة من الدعم.[3]

2.عدم الكفاءة الإدارية في اتخاذ الاجراءات التي تسمح بالحد من التلاعب بأموال الدعم:

هناك إجراءات إدارية وقرارات اتخذت تنقصها كفاءة إدارية في تسيير موارد الدعم وتزيد من تفاقم مشكلة الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري ومثل ما تم التطرق إليه سابقا فان سياسة دعم الأسعار هي توفير السلع الأساسية بأسعار محددة وغالبا ما تكون

---

[1] بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي**، رسالة ماجيستير الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، سنة 2014 ص 73

[2] دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04 العدد 01 جوان 2021، ص560

[3] مرجع السابق، ص 560

بأقل من الأسعار الحقيقية، وهذا عبر قيام المستثمرين باستيراد هذه السلع وإعادة تحويلها إلى منتجات نهائية على ان تتحمل الدولة خسارة المستثمر وهوامش الربح المحددة، علما أن استيراد هذه السلع يمثل الحصة الأكبر في تغطية الطلب المحلي. ولكن في حقيقة الأمر فان هذه السلع المستوردة يتم إعادة تصدير جزء منها إلى الأسواق الخارجية مثل القصب السكري وزيت الصوجا والحليب والقمح او بعد إعادة تحويله مثل مشتقات الحليب أو مادة الفرينة والسميد والجدول موالي يوضح ذلك.

من الجدول رقم (04-16) نلاحظ ان هناك مبالغ هامة من السلع المدعمة يتم تصديرها إلى الأسواق الخارجية، وتزايد مستمر في قيمة السلع المدعمة المعنية بالتصدير خاصة في الفترة 2015-2019، حيث ارتفعت إلى ما يقارب الضعف حيث ووصلت إلى أكثر من 32 مليار دج في سنة 2019 بعد ما كانت أكثر من 15 مليار دج في سنة 2015، وتعتبر هذه المبالغ ضخمة ويعتبر تسريب اخر للدعم بطريقة مقننة، وفي ظل قوة انتشار الاقتصاد الموازي الذي يسهل تسريب كميات من الدعم لغير الوجهة المخصصة لها ويكون من السهل على المؤسسات ان تقوم بإعادة تصدير السلع المدعمة والاستفادة من الدعم بغير وجه حق. ونلاحظ كذلك من الجدول رقم (04-16) أن حصة مادة القصب السكري في مجموع السلع المدعمة المصدرة تتراوح بين 94% و98%علما أن هذه المادة تستورد ولا تنتج محليا وهذا ما جعلنا نتساءل عن حجم السلع المستوردة من مجموع السلع المصدرة. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (04-16) : تطور قيمة صادرات السلع المدعمة في الفترة الممتدة بين 2010-2019 الوحدة: مليون دج

السنوات	قصب السكري	الحليب	منتجات القمح والشعير	زيت الصوجا	مجموع قيمة السلع المدعمة المصدرة
2010	17 213	83,4	217,7	/	17 514
2011	19 325	59,6	259,5	/	19 644
2012	16 127	174,4	267,1	/	16 569
2013	21 602	389,9	96,3	/	22 088
2014	18 378	313,4	125,8	/	18 817
2015	15 051	260,9	296,8	/	15 609
2016	25 326	44,4	357	912,1	26 640
2017	25 015	47,3	592,5	925	26 580
2018	27 204	621,5	554,7	/	28 381
2019	31 051	200,8	780,1	/	32 032

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على معطيات ديوان الوطني للإحصاء، 2010-2019

الجدول رقم (04-17) : تطور كمية مستوردة والمصدرة لمادة قصب السكري المدعم وحجم الكمية المصدرة مقارنة بالمستوردة الوحدة: طن

السنوات	كمية المصدرة بالطن	كمية المستوردة بالطن	نسبة الكمية المصدرة من مجموع الكمية المستوردة
2010	366 784	1 225 837,20	%29,92
2011	333 374	1 346 695,30	%24,75
2012	313 384	1 672 489,20	%18,74
2013	474 610	1 790 472,20	%26,51
2014	476 487	1 901 173,20	%25,06
2015	372 830	1 904 963,90	%19,57
2016	472 402	1 999 147,70	%23,63
2017	499 047	2 242 585,10	%22,25
2018	648 185	2 345 340,70	%27,64
2019	718 520	2 267 399,10	%31,69

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على معطيات ديوان الوطني للإحصاء، 2000-2019

نلاحظ من الجدول رقم (04-17) أن الحصة المصدرة من مادة القصب السكري المدعم هي ما بين ربع و ثلث ما تم استيراده، وهذا يدل على أن اغلب الدعم يستفيد منه المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، ويتم توزيعه بطرق قانونية أي يتم استيراد السلع المدعمة بكميات أكثر من الطلب الإجمالي، وهذا يثبت وجود تخطيط مسبق للاستفادة من الدعم الذي يتحصل عليه ومن ثم إعادة تصديره بسبب عدم الحاجة اليه في الاسواق المحلية، وهذا ما يسمى باستنزاف أموال الخزينة العمومية بدون وجه حق، ولذا كان على مسؤوليين الدولة الجزائرية وضع قوانين او مراسيم تنفيذية أو حتى إصداء تعليمات من اجل وقف تصدير السلع المعنية من الدعم في ظل انتشار الاقتصاد الموازي، أو على الأقل منع تصدير المادة الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج والتي تم استيرادها، أي بدون إدخال تحويلها إلى إنتاج نهائي مثل ما هو الحال بالقصب السكري و زيت الصوجا والحليب والقمح. وهذا ما يجبر المستثمرين على استيراد ما يتم استهلاكه فقط.

3. ضعف أداء الاقتصاد الجزائري

1.3 القصور في الإنتاج المحلي:

إن عدم كفاية الإنتاج المحلي في التجاوب مع تزايد الطلب المحلي نتيجة ارتفاع استهلاك الأفراد أدى إلى التوسع في فجوة استيراد السلع المدعمة. وبالتالي فان القصور في الإنتاج المحلي هو ما أدى إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية للدعم وتزايد عجز الميزان التجاري ومثال على ذلك نأخذ حالة شعبة الحبوب فان دعم الدولة الذي تقدمه في إطار دعم أسعار الحبوب هو ما يقارب 2200دج للقنطار وهو تقريبا يمثل سعر شراء القمح المستورد بالنسبة لسنة 2015 و2017 إلا أن سعر شراء هذا المنتوج من الفلاح بقي ثابت وتراوح بين 3500 و4500 دج للقنطار ومن الجدول رقم (04-06) نلاحظ فرق واسع في السعر القمح المحلي الذي هو أعلى من السعر القمح المستورد. وبالرغم من أن السعر القمح الذي يتحصل عليه الفلاحون من الدولة هو أعلى بكثير من سعر القمح الأجنبي إلا أن لاحظنا عزوفهم وعدم رغبتهم في مواصلة إنتاج القمح وهذا ما يثبت أن السعر المقدم لهم غير محفز وغير مربح لهم والسبب في ذلك أن مردودية إنتاجيتهم التي تعد اقل مما هي موجودة في الدول المصدرة للقمح

2.3 ارتفاع معدلات التضخم:

تعتبر معدلات التضخم من أبرز الأسباب التي تجبر الحكومة على تنفيذ سياسة الدعم الحكومي من اجل استقرار الأسعار وتناسب مداخيل الافراد مع أسعار السلع وكلما زادت معدلات التضخم كلما كانت الزيادة في الدخول الناتجة عن سياسة الدعم الحكومي اسمية وغير حقيقية، ولذا فان ظاهرة التضخم من أبرز العوامل التي تعيق فعالية سياسة الدعم الحكومي في تلبية الحاجيات أساسية للأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية.

المطلب الثاني: إصلاح سياسة الدعم الحكومي بالجزائر

بالرغم من الدور المهم الذي لعبته سياسة الدعم الحكومي في التنمية الاجتماعية الا انها لم تتميز بالكفاءة الاقتصادية والاجتماعية وتسببت في تزايد العديد من الظواهر الاقتصادية السيئة وانتشار الفساد ولذا لا بد على الحكومة الجزائرية ان تعمل على التقليص من مشكلة الدعم والرفع من فعاليته الاقتصادية والاجتماعية عبر سياسة اصلاح الدعم الحكومي.

1. جهود الجزائر في إصلاح سياسة الدعم الحكومي.

في ظل انخفاض الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي والتسبب في استنزاف الموارد المالية والاقتصادية وانتشار الظواهر والعوامل التي أدت الى التقليل من أداء الاقتصاد الجزائري، عملت الدولة على اصلاح سياسة الدعم الحكومي باتخاذها الإجراءات التالية:

1.1.اصلاح سياسة دعم الطاقة:

الرفع التدريجي لأسعار الوقود للرفع من كفاءة الطاقة الاستهلاكية والتقليل من التبذير والاسراف في الاستهلاك وسعيا منها الى الاستثمار في القطاعات ذات الاستعمال لليد العاملة الكثيفة والاستخدام الأمثل للطاقة الاحفورية غير المتجددة بالإضافة الى التقليل من تهريب المواد الطاقوية والتي تبقى الارخص بين دول الجوار والحد من تزايد الهواء والدفع الى استخدام الطاقة النظيفة المتمثلة في الغاز بدلا من استخدام الطاقة غير النظيفة والجدول موالي يبين تطور ارتفاع اسعار الوقود في الجزائر:

من الجدول رقم (04-18) نلاحظ ان هناك ارتفاع تدريجي في أسعار الطاقة الاحفورية في ظرف 5 سنوات الى ما يقارب الضعف فيما يخص البنزين حيث ارتفع سعر البنزين العادي من 21.2 دج للتر الواحد في سنة 2015 الى 43.71 دج للتر الواحد في سنة 2022 والبنزين الممتاز ارتفع الى 45.97 دج/ل في سنة 2020 بعدما كان سعره يقدر ب 23دج/ل في سنة 2015، اما البنزيل بدون رصاص فكان بسعر 22.60 دج/ل في سنة 2015 واصبح ب 45.62 دج/ل في سنة 2020، اما فيما يخص الديزل والذي هو ذو استعمال كثيف خاصة في مجال النقل بكل انواعه فارتفع السعر الى اكثر من الضعف حيث ارتفع الى 29.01 دج/ل في سنة 2020 بعدما كان سعره لا يتعدى 13.7 دج/ل.

الجدول رقم (04-18) : تطور أسعار الوقود في الجزائر

	2015	2016	2017	2018	2020	نسبة ارتفاع 2015-2020
البنزين العادي (دج للتر الواحد)	21.20	28.45	32.69	38.95	43.71	%106,18
البنزين الممتاز (دج للتر الواحد)	23.00	31.42	35.72	41.97	45.97	%99,87
البنزين بدون رصاص (دج للتر الواحد)	22.60	31.02	35.33	41.62	45.62	%101,86
الديزل (دج للتر الواحد)	13.70	18.76	20.42	23.06	29.01	%111,75
غاز البترول المميع (gpl/c) دج/nm3	9.00	9.00	9.00	9.00	9.00	%0,00

المصدر: من اعداد الباحثين وانطلاقا من:

1. حنصال ابو بكر، سياسة دعم الأسعار: أسبابها، أثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعو طاهري محمد بشار،2020/2019، ص120

2. قانون المالية التكميلي لسنة 2020

اما بالنسبة لغاز البترول المميع (gpl/c) فقد حافظت الدولة على السعر في مقابل ارتفاع أسعار البنزين والديزل، وهذا سعيا منها لتوجيه استخدام واستهلاك طاقة نظيفة بدلا من استخدام طاقة غير نظيفة وتم اتخاذ عدة تدابير لتشجيع استخدام غاز الوقود المميع وهي :

- ✓ اعفاء المركبات التي تستخدم (gpl/c) من دفع قسيمة السيارات التي تتروح بين 300 الى 2000 دج سنويا وفق قانون المالية 2011
- ✓ التخفيض من الرسم على القيمة المضافة من 19% الى 9% بالنسبة لمعدات تحويل المركبات الى (gpl/c)

- ✓ التخفيض من قيمة تكلفة عملية تحويل السيارات الى (gpl/c) الى 50% من خلال تقديم الدعم من قبل الوكالة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة APRUE.

وكانت نتائج الاستهلاك الوطني للوقود في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-19): تطور الاستهلاك الوطني النهائي للمواد البترولية والغازية الوحدة بألف طن

المواد الطاقوية	2015	2016	2017	2018	2019	نمو استهلاك بين الفترة 2015-2019
البنزين	4428	4269	4147	3935	3917	-11,54%
الديزل	10196	9914	9856	10128	10301	1,03%
غاز (gpl/c)	291	352	457	650	858	194,85%

Source : bilan énergétique des années 2017et 2019, ministère d'énergie et des mines algerie

من الجدول رقم (04-19) نلاحظ ان سياسة اصلاح دعم الطاقة قد ساهمت في التقليل من ظاهرة التلوث البيئي والاحتباس الحراري حيث تزايد الاستخدام لغاز البترول المميع (gpl/c) من 291 ال طن الى 858 ألف طن أي بنسبة ما يقارب 200% في الفترة 4سنوات، وفي المقابل انخفض استهلاك البنزين من 4428 ألف طن الى 3917 ألف طن أي بنسبة 11.54% بالإضافة الى تزايد استهلاك وقود الديزل بنسبة 1.03%.

بالرغم من تزايد الاعتماد على لغاز البترول المميع الا انه لم تصل الى حجم 22% من استهلاك البنزين، ولم يحدث تراجع كبير في استهلاك البنزين وخاصة في سنة 2019 حيث كان حجم اقتصاد البزين حوالي 18 ألف طن فقط ولم يحقق الأهداف المسطر في برنامج التحول نحو الطاقة النظيفة 2018-2021 ب 168 ألف طن أي حقق نسبة 10.7% من اهداف البرنامج. ولذا يجب مواصلة إصلاح الدعم الموجه للطاقة.

2.1 إصلاح سياسة دعم الأسعار الأساسية (الحبوب والحليب):

في ظل تراجع الكفاءة الإنتاجية لدعم أسعار الحبوب وتسببه في تراجع انتاج هذه المادة الهامة، سعت الدول الى اصلاح سياسة دعم الحبوب من اجل تحفيز الفلاحيين على زيادة إنتاج ومردوديتها وتقليص الفجوة الاستيرادية لهذه المادة الحيوية، حيث اقرت الحكومة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 22-56 مؤرخ في 02 فيفري من سنة 2022 الزيادة في أسعار شراء الحبوب من الفلاحين في التي يسلمها الفلاحون مختلف نقاط الجمع التابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب، والجدول الموالي يوضح أسعار الشراء قبل وبعد المرسوم التنفيذي.

الجدول رقم (04-20): تطور الأسعار شراء الحبوب من الفلاحين الوحدة: دج/ق

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان
2008	4500	3500	2500	1800
2022	6000	5000	3400	3400
نسبة الزيادة في الاسعار (2008-2022)	%33,33	%42,86	%36,00	%88,89

المصدر: من اعداد الباحث وبالاعتماد على

1. المرسوم التنفيذي رقم 22-56 المؤرخ في 02 فبراير سنة 2022
2. خالد زوبيري، رفع أسعار شراء القمح اللين والصلب من الفلاحين.تم التصفح يوم 2022/06/22 الرابط:. https://www.ennaharonline.com/

من الجدول رقم (04-20) نلاحظ أن الحكومة الجزائرية قامت برفع أسعار شراء القمح الصلب من 4500 دج/ق الى 6000 دج/ق أي زيادة بنسبة 33.33%، وقامت بزيادة في سعر القمح اللين ب 1500 دج/ق بنسبة 42.86%، اما الشعير فارتفع السعر الى 3400 دج/ق بعدما كان لا يتجاوز 2500 دج/ق وبنسبة 36%، اما الشوفان فكان هو اعلى نسبة ارتفاع في الأسعار بحجم 88.89% حيث ارتفع السعر الى 3400 دج/ق بعد ما كان 1800 دج/ق. وبالتالي كانت نسبة الزيادة في الأسعار تتراوح بين 33% و88% وهذا من أجل تشجيع الفلاحيين والمزارعين على الاستثمار في هذه الشعبة (الحبوب) لتقليل الاعتماد عن الخارج. ولابد على الحكومة الجزائرية العمل على مرافقة الفلاحين من اجل الرفع من مردودية إنتاج الحبوب في الهكتار والتي تعتبر من الأضعف في دول العالم للتقليل من تزايد نفقات الدعم.

اما فيما يخص دعم مادة الحليب وفي ظل انخفاض الكفاءة السعرية واضطرار التجار لبيع هذه المادة بأسعار غير محددة ومقننة لانخفاض هامش الربح سعت الدول الى الرفع من الأخيرة وتعديل أحكام المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 01-50 وكانت أسعار الحليب المبستر والموضب في مختلف مراحل التوزيع كالتالي:

الجدول رقم (04-21): تطور الأسعار المحددة للحليب المبستر والموضب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع

	سعر بيع المسحوق للمحولين للطن	سعر البيع عند الرصيف	هامش ربح التوزيع بالجملة	سعر بيع المنتوج المسلم لبائع بالتجزئة	هامش التوزيع بالتجزئة	السعر للمستهلكين
2001	/	23.20 دج	0.9 دج	24.1 دج	0.90 دج	25.00 دج
2022	126000.00 دج	21.00 دج	2.00دج	23.00دج	2.00 دج	25.00 دج

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

1. مرسوم تنفيذي رقم 01-05 مؤرخ في 12 فبراير 2001
2. مرسوم التنفيذي رقم 22-186 مؤرخ في 15 ماي سنة 2022

نلاحظ من الجدول السابق ان هناك ارتفاع في هامش الربح خلال مراحل التوزيع حيث ارتفع في مرحلة البيع بالجملة من 0.9 دج لكيس حليب الواحد الى 2 دج وارتفع كذلك في مرحلة التوزيع بالتجزئة من 0.9 دج الى 2 دج فيما يخص بائع التجزئة.

3.1 .قانون الغاء الدعم والتوجه نحو الدعم موجه بدل الشامل:

لقد تم في قانون المالية 2022 المصادقة على انشاء جهاز وطني للتعويضات النقدية لفائدة العائلات المحتاجة والمؤهلة للاستفادة من الدعم في المادة 182، ويتشكل هذا الجهاز من الدوائر الوزارية المعينة والخبراء الاقتصاديين المعنيين وكذا المنظمات المهنية، حيث يتم من خلاله مراجعة وتعديل السلع المدعمة بعد تحديد الاليات والإجراءات من قبل الجهاز المذكور، اما نتائج اشغال الجهاز تعرض امام البرلمان بغرفتيه في شكل مشاريع قوانين للبث فيها، خاصة فيما يخص السلع المدعمة المعنية بمراجعة الأسعار، وكذلك الفئات والعائلات المستهدفة، ومعايير التأهيل من اجل الاستفادة من التعويض النقدي وكيفية تحويله.[1] والهدف من هذا القانون هو الرفع التدريجي للسلع المدعمة والدعم الشامل للأسعار والتوجه نحو الدعم موجه للعائلات المحتاجة. نظرا للأضرار التي تسببت بها سياسة دعم الأسعار على الاقتصاد الجزائري.

[1] المادة 188 من قانون المالية 2022

2. الصعوبات التي تواجه إصلاح سياسة الدعم الحكومي:

أصبح من الضروري ترشيد الدعم الحكومي بالجزائر لما له دور سلبي على الاقتصاد الجزائري ولكن أي سياسة اصلاح للدعم ستصطدم بعدة صعوبات وعراقيل تحول دون تنفيذ هذه الإصلاحات نظرا للطبيعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتصف بها الجزائر ومن أبرز هذه الصعوبات نجد:

1.2. صعوبة تحديد الفئة المستحقة في ظل انتشار الاقتصاد الموازي:

إن أهم الصعوبات التي تواجه إصلاح منظومة الدعم هو تحديد الفئة المحتاجة والفقيرة والمستحقة للدعم وهذا أمر يصعب تحقيقه في وجود اقتصاد موازي قوي حيث لا يمكن تحديد المداخيل الحقيقية للمتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون فيه، بالإضافة إلى أن وجود الإقتصاد الموازي قد يؤدي إلى مزاولة الشخص لنشاطين مختلفين الأول في الاقتصاد الرسمي والثاني في الاقتصاد الموازي.

2.2 قصور في المعلومات حول مبالغ الدعم في الموازنة العامة:

عند قيامنا بتقييم وتشخيص منظومة الدعم الحكومي لاحظنا وجود قصور في المعلومات الخاصة بالجزء المتعلق بالتنازل عن إيرادات الدولة حيث تقتصر الأرقام المقدمة على سنوات 2012 حتى 2015 فقط، بالإضافة إلى عدم وجود بيانات تفصيلية ودقيقة لكل عناصر منظومة الدعم وبالأخص الدعم الضمني مثل منح امتيازات ضريبية، وسعر الصرف وخسائر المؤسسات الاقتصادية التي تقدم الدعم، كما ان هناك عدة بنود من الدعم لا يتم الإفصاح عنها مثل دعم الحركات الجمعوية والمساعدات الاجتماعية، ومبالغ المالية للأندية الكروية، بالإضافة إلى غياب التكلفة الحقيقية للدعم حيث تقتصر الدولة على إدراج تكاليف مالية للدعم في الموازنة العامة بدون إضافة تكلفة الفرص البديلة او تكاليف بيئية بالنسبة لدعم الطاقة .

3.2 الآثار التضخمية التي تنتج عن تحرير أسعار السلع الأساسية والطاقة:

لقد رأينا سابقا كيف مكنت سياسة دعم الأسعار من تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة على مستويات الاستهلاك الحقيقي والدخل الحقيقي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي بالتالي فإن أي إصلاح يتسبب في إلغاء دعم الأسعار سيكون له تأثير مباشر في استقرار الأسعار مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع التضخم وتدهور القدرة الشرائية وانخفاض في الاستهلاك حقيقي للأفراد.

وارتفاع أسعار الطاقة الناتج عن إصلاحات الدعم سيؤدي الى ارتفاع تكلفة المنتجات الاستهلاكية والخدماتية فارتفاع أسعار الوقود والكهرباء سيؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج والنقل، ومن ثم ارتفاع أسعار المنتجات التي يتحصل عليها المستهلك، وبالتالي تخلق ضغوط تضخمية واسعة، والتي تعتبر من ابرز مخاوف الدولة التي تجعلها متمسكة بسياسة الدعم الحكومي، والدعم يستعمل كأداة لفرملة حلزونات الأجور والاسعار ومن ثم كبح جماح التضخم، وبالتالي الحفاظ على استقرار الأسعار.[1] حيث أن أي برنامج إصلاح الدعم الذي يتسبب في دخول أفراد جدد في مستنقع الفقر لا يعتبر إصلاح وتنعدم فيه الكفاءة.

4.2 التخوف من تدهور المستوى المعيشي للأسر الفقيرة:

المعلوم ان الفئات الفقيرة لها توجه اغلب نفقاتها نحو استهلاك السلع الضرورية، وبالتالي ان ارتفاع السلع المدعمة الأساسية الناتجة عن تنفيذ اصلاحات في الغاء الدعم يتسبب في زيادة إنفاق الفئات الفقيرة لاقتناء هذه المنتجات الضرورية، وبالتالي يزيد من متاعب الاسر الفقيرة ومن تدهور المستوى المعيشي للعائلات المحدودة الدخل والفقيرة.

---

[1] علي سيد إسماعيل، **الاثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم على مستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، سنة2019، ص ص73-74

5.2 التخوف من المطالبة بالزيادة في الأجور:

ان دعم الأسعار يؤدي كما تطرقنا اليه سابقا الى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد ويرفع من مستوى رفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي أي اجراء إصلاح الدعم الذي ينجر عنه الغاء الدعم سيتسبب في انخفاض قدرتهم الشرائية وينقص من رفاهيتهم. وهو ما يؤدي الى المطالبة بزيادة الأجور من قبل المواطنين للحفاظ على مستواهم المعيشي، وهذا ما تتخوف منه معظم الدول التي تباشر بعملية اصلاح الدعم خاصة في الاقتصاد الجزائري الذي لا يتميز بمرونة الإنتاج مما سينعكس سلبا على معدلات التضخم، لان أي زيادة في الأجور التي لا يقابلها نفس زيادة في الإنتاج سيتسبب في الإرتفاع العام للأسعار.

6.2. احتكار بعض السلع المدعمة من قبل منتجين:

إن سياسية منح الاعتمادات للمصانع من اجل بداية النشاط قد ساهمت في خلق سوق احتكاري لبعض السلع ومن بينها سلع مدعمة أساسية. وفقا لإحصائيات وزارة التجارة فان سوق زيت المائدة المدعمة يحتوي على 5 منتجين فقط وتستحوذ شركة سوفيتال على اكثر من 52% من عرض السوق بقدرة انتاج 25429 طن يوميا، ثم تليها شركة سيم ب 18.24% بطاقة انتاج 8884 طن يوميا اما شركة بروليبوس فكان انتجها يقدر ب 7930 طن يوميا بنسبة16.28% من حصة السوق. وقدر نصيب شركة عافية ولابال ب 9.11% و4.15 % بحجم انتاج 4438 و2020 طن يوميا على الترتيب.[1] بالتالي 3 شركات تستحوذ على أكثر من 86% من عرض السوق. وبالتالي تحرير الأسعار الناتجة عن اصلاح سياسة الدعم الحكومي سيخلق سوق احتكاري ويؤدي الى ارتفاع الأسعار وفق قدرة الافراد على الدفع مما يزيد متاعب المواطنين في التوسع في ارتفاع أسعار المواطنين وإنهاك قدرتهم الشرائية.

7.2.التخوف من فقدان الميزة التنافسية للشركات المحلية الكثيفة الاستخدام الطاقة وتراجع صادرات الجزائر:

لقد تمكنت الصناعات الكثيفة لاستخدام الطاقة من الاستفادة من دعم المنتجات الطاقوية في تخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم اكتسابها قدرة تنافسية والمتمثلة في سعر المنتوج من اجل تمكينها من حماية المنتجات المحلية ومنافسة الأسواق الخارجية ومن ابرز هذه الصناعات في صناعة الاسمنت والصناعة البترو كيميائية[2] ولذا فان رفع الدعم قد يتسبب في فقدان الميزة التنافسية للمؤسسات في الاقتصاد الجزائري و يؤدي الى تراجع حصة صادرات الجزائر للسلع التي تتطلب استخدام طاقة كثيفة.

8.2 .ضعف الاقتصاد الجزائري في زيادة مداخيل الافراد:

يعرف على الاقتصاد الجزائري انه اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع البترول وجزء كبير من إيرادات الموازنة العامة مصدره هو رسوم بترولية، والجدول الموالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.

---

[1] وكالة انباء الجزائرية، **زيت المائدة: إنتاج أزيد من 48 ألف طن خلال النصف الأول من أبريل الجاري**، تم التصفح يوم 2022/07/31، الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/105455-48

[2] علي سيد إسماعيل، **الآثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، دار التعليم الجامعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-53

الجدول رقم (04-22): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي خارج قطاع المحروقات والكلي بالدولار الأمريكي في الفترة (2007-2019)

السنوات	متوسط اسعار البترول للبرميل الواحد	نصيب ناتج الفرد (بالدولار الامريكي)	نصيب ناتج الفرد خارج قطاع المحروقات (بالدولار الامريكي)
2007	74,4	3 954,00	2 225,22
2008	99,1	4 943,50	2 706,42
2009	61,6	3 891,20	2 677,49
2010	80,0	4 479,40	2 918,51
2011	112,9	5 453,90	3 491,84
2012	110,7	5 574,50	3 668,26
2013	109,1	5 476,20	3 842,01
2014	99,1	5 469,80	3 995,46
2015	52,8	4 165,40	3 384,21
2016	44,8	3 916,90	3 240,27
2017	53,9	4 076,00	3 277,13
2018	71,3	4 119,60	3 203,40
2019	64,4	3 940,00	3 184,29

1. Source: ONS, Les Comptes Economiques de 1963 à 2020

من الجدول رقم (04-22) نلاحظ ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سواء الكلي او خارج قطاع المحروقات مرتبط بتطور أسعار البترول، فكلما ارتفعت الاخيرة زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث شهدت فترة 2009-2014 ارتفاع أسعار البترول ارقام قياسية بلغ متوسطها في سنة 2011 الى 112.9 دولار للبرميل مما ساهم في انتعاش مداخيل الدولة و الاقتصاد خارج المحروقات، خاصة في قطاع البناء وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من 2677.49 دولار الى ما يقارب 4000 دولار، وكانت مساهمة قطاع المحروقات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب ما يقارب 1400 دولار، ولكن ما اثبت هشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على تحسين مداخيل الافراد هي الفترة 2014-2019، حيث شهدت انخفاض في أسعار البترول وبلغ متوسط البرميل الى 44.8 دولار للبرميل في سنة 2016 وانعكس سلبا على مداخيل الافراد، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات مما يقارب 4000 دولار الى 3184.29 دولار في سنة 2019، وكانت مساهمة قطاع المحروقات في نصيب الفرد لا تتعدى 760 دولار، وهذا ما يؤكد ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وغير منتج وغير خالق للثروة، والفرد غير قادر على زيادة دخله ويعتمد بصفة كبيرة على المداخيل البترولية ومن ثم تمويل الدولة وبالتالي فان أي سياسة إصلاح الدعم الذي ينجر عنه رفع الدعم عن الافراد او تخفيض من مخصصاته في ظل عدم قدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاج والدخل سيؤدي الى تدهور مداخيل الافراد ووضعيتهم الاجتماعية.

9.2 نقص في ثقة المواطنين في المصداقية الحكومية:

حتى ولو كان هناك إدراك عام من قبل المواطنين لأضرار الدعم الحكومي وحجم القصور في كفاءته والإيجابيات الناتجة عن اصلاح الدعم، الا انه غالبا ما تكون فقدان الثقة من طرف المواطنين اتجاه الحكومات وتخوف من استخدام الايرادات الناتجة عن الإصلاح الدعم في الوجه المخصصة لها، خاصة في البلدان التي تعرف انتشار في الفساد وتراجع الشفافية في تطبيق السياسة العامة.

وعدم كفاءة النفقات العامة[1] وهو ما يحدث في حالة الجزائر التي عرفت قضايا فساد كبيرة لكبار مسؤولي الدولة من رؤساء الحكومات ووزراء وولاة حيث تجذرت ظاهرة الفساد كثيرا في دواليب السلطة وقد عالجت محاكم الجزائرية قضايا في هذا الشان.

ومنذ الحراك الشعبي في بداية سنة 2019 كشفت عدة قضايا فساد كبيرة مست عدة شخصيات ومسؤولين كبار في الدولة على غرار رؤساء الحكومات ووزراء وولاة ورجال اعمال، وصدر في حقهم أوامر إيداع بالسجن من طرف القضاء، حيث وجهت لهم تهما مرتبطة بالفساد وتبديد أموال عمومية والتي قدرت بأكثر من 200 مليار دولار في فترة 2000-2019، في حين قدر خبراء الاقتصاديون ان الأموال المنهوبة والتي هربت الى الخارج تراوحت بين 200 و300 مليار دولار. وقد اشار وزير التجارة سابقا الراحل بختي بلغياط علانية ان 30% من قيمة الواردات هي عبارة عن فواتير مضخمة لتهريب العملة الى الخارج.[2] وتحصلت الجزائر في سنة 2021 على 33 نقطة فقط من مؤشرات مدركات الفساد واحتلت مرتبة 117 من أصل 180 دولة في انتشار الفساد وفق منظمة الشفافية الدولية.[3] والذي أدى الى نقص الثقة المواطن بالحكومة مما يخلق معارضة المستمر لسياسات إصلاحية خاصة الدعم الذي يرتبط مباشرة بانخفاض القدرة الشرائية، واحساسهم انهم معنيون بالتقشف فقط.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية ما بين سياسات الدعم الحكومي ونمو الاقتصاد الجزائري

وفق النظرية الاقتصادية فان سياسة الدعم الحكومي لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الاجمالي سواء من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية للعمال ومن ثم الإنتاج او تحفيز الإنتاج عبر زيادة الاستهلاك والطلب الكلي وهذا ما تم تطرق اليه سابقا. الا ان نتائج الدراسات السابقة اختلفت في وجود علاقة إيجابية بين سياسات الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي. فبعض الدراسات اكدت وجود علاقة سلبية بين سياسة الدعم الطاقة والنمو الاقتصادي، وبعض الدراسات اكدت محدودية أثر سياسة الدعم على النمو الاقتصادي. وبعض الدراسات اكدت ان إلغاء دعم الطاقة سيؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على الطاقة وسيكون له آثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي.

وفي هذا المبحث سنقوم بتحديد العلاقة بين الدعم الحكومي لنمو الاقتصاد الجزائري، وفي هذه الدراسة سيتم ادراج سياسات الدعم الحكومي الصريح التي تم تنفيذها منذ سنة 1990 واغلبها تشمل قطاعات التنمية الاجتماعية، وهو ما جعل عدد مشاهدات السلسلة الزمنية هو 32 مشاهدة ، اما سياسة الدعم الضمنية فلا يوجد احصائيات الا في الفترة 2012-2015 وهذا بسبب صعوبة قياسها من طرف الحكومة.

المطلب الاول: منهجية الدراسة والنماذج المستعملة

تتمثل المنهجية المستعملة في هذه الدراسة باختبار مدى صحة الفرضية القائلة بوجود تأثير سياسة دعم الكهرباء والماء على نمو الاقتصاد الجزائري، وأيضا اختبار الفرضية القائلة بوجود تأثير دعم أسعار المواد الأساسية على نمو الاقتصاد الجزائري، كما سنقوم أيضا باختبار الفرضية القائلة بأن التغير في دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة له تأثير على النمو

[1] صندوق النقد الدولي، **اصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات**، جانفي 2013، ص26

[2] قسوري انصاف، **استرداد الأموال المتحصلة من الفساد المالي في الاقتصاد الوطني**، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 03 /العدد 02، 2021، ص ص 159-160

[3] منظمة الشفافية الدولية الائتلاف العالمي ضد الفساد، مؤشر مدركات الفساد 2021، 2020، ص3

الاقتصادي في الجزائر، كما سنختبر الفرضية القائلة بوجود الدعم الصحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي الأخير سنختبر الفرضية القائلة أن سياسة دعم السكن لها تأثير على نمو الاقتصاد الجزائري، ولاختبار مدى صحة الفرضيات السابقة سنقوم بتقدير نموذج قياسي وهو عبارة عن انحدار خطي متعدد بغية كيفية تأثير المتغيرات التفسيرية السابقة على المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي في الجزائر.

1. النموذج المستخدم في الدراسة:

إن حجم العينة التي سنعتمد عليها في دراستنا تساوي 32 مشاهدة أي أننا سنقوم باستخدام قاعدة بيانات زمنية (سلاسل زمنية) للجزائر حيث أن عدد السنوات يساوي 32 وحدة سنوية فهي بذلك تغطي الفترة السنوية من 1990 إلى غاية 2021 (T= 32)، وبهذا يكون عدد المشاهدات المستخدمة في هذه الدراسة هي 32 مشاهدة.

حتى يمكننا القيام بدراسة تطبيقية حول هذه الظاهرة يتوجب علينا أولا تعريف النموذج المستخدم في هذه الدراسة مع مراعاة ترتيب المتغيرات حسب طبيعتها، أي القيام بتحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة وهذا ما يجعل النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$PIB = f(SUB\ ELGAZEAU, SUB\ PRIX, SUB\ PBFR, SUB\ SAN, SUB\ EDU, SUB\ LOG)$$

ولتطبيق هذا النموذج نقوم باستخدام قاعدة بيانات زمنية (سلاسل زمنية) للجزائر حيث أن عدد السنوات يساوي 32 وحدة سنوية فهي بذلك تغطي الفترة السنوية من 1990 إلى غاية 2021(T= 32)، وبهذا يكون عدد المشاهدات المستخدمة في هذه الدراسة هي 32 مشاهدة، إذن انطلاقا من العينة المستخدمة في هذه الدراسة يمكننا كتابة الصيغة الأساسية للنموذج على الشكل التالي:

$$PIB_t = C + \beta_1 SUB\ ELGAZEAU_t + \beta_2 SUB\ PRIX_t + \beta_3 SUB\ PBFR_t + \beta_4 SUB\ SAN_t + \beta_5 SUB\ EDU_t + \beta_6 SUB\ LOG_t + \varepsilon_t$$

ملاحظة: سنقوم بحساب لوغاريتمية متغيرات الدراسة وهذا لدوره في تصغير البيانات ذات الحجم الكبير والتعبير عنها كمرونة ويجعل النموذج خطي.

الجدول رقم (04-23) : تعريف لرموز المتغيرات المستعملة في الدراسة

رمز المتغير	اســـــم المتغيـــــــر
PIB	يمثل إجمالي الناتج المحلي (القيمة بمليون دينار جزائري).
SUB ELGAZEAU	يمثل دعم الكهرباء والغاز والماء (القيمة بمليون دينار جزائري).
SUB PRIX	يمثل دعم اسعار المواد الاساسية (القيمة بمليون دينار جزائري).
SUB PBFR	يمثل دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة (القيمة بمليون دينار جزائري).
SUB SAN	يمثل الدعم الصحي (القيمة بمليون دينار جزائري).
SUB EDU	يمثل دعم التعليم (القيمة بمليون دينار جزائري).
SUB LOG	يمثل دعم السكن (القيمة بمليون دينار جزائري).

2. وصف وتعريف متغيرات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من أجل تحديد وتقييم تأثير هذه المتغيرات على نمو الاقتصاد الجزائري، وفيما يلي سيتم الشرح المفصل لمختلف هذه المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

1.2 إجمالي الناتج المحلي (PIB):

هو المؤشر الأكثر شيوعاً لقياس حجم النمو الاقتصادي، والذي يُعرف بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وهناك شرط لحدوث النمو ألا وهو أن يفوق معدل النمو نمو السكان، ويُقاس معدل النمو الاقتصادي بعدة مقاييس منها الآتي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

الشكل رقم (04-07): إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1990-2021

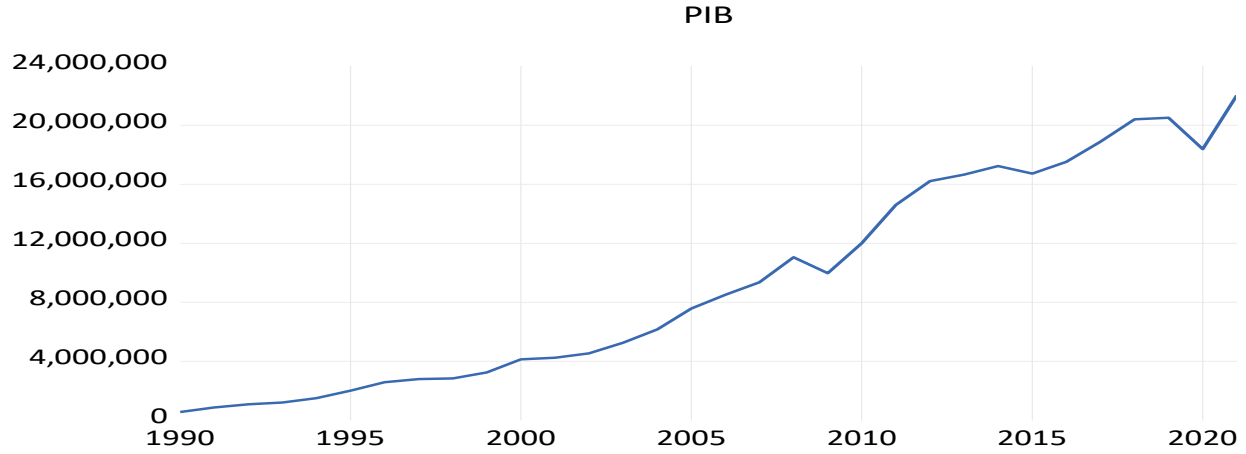

من اعداد الباحث باستخدام برنامج eviews 12

لقد شهد إجمالي الناتج المحلي في الجزائر تذبذب ملموس خلال الفترة 1990-2021، وبلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة 1990-2021 نحو 9386416 مليون دج وتبلغ أعلى قيمة للناتج الجزائري 22021500 مليون دج وكان ذلك سنة 2021، وأدنى قيمة للناتج كانت 554388.1 مليون دج سنة 1990، أي أن الناتج المحلي زاد بقيمة معتبرة مقارنة مع السنوات الماضية، وهذا يعكس درجة نمو الاقتصاد الجزائري وقدرته على تخطي تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

2.2 دعم الكهرباء والغاز والماء (SUB ELGAZEAU):

لقد شهد دعم الكهرباء والغاز والماء في الجزائر تغيرات ملموسة خلال الفترة 1990-2021، وبلغ متوسط إجمالي دعم الكهرباء والغاز والماء خلال الفترة 1990-2021 نحو 43375.53 مليون دج وتبلغ أعلى قيمة لهذا النوع من الدعم الجزائري 144605.0 مليون دج وكان ذلك سنة 2009، وأدنى قيمة للدعم كانت 3320 مليون دج خلال فترة التسعينيات, أي أن دعم الكهرباء والغاز والماء زاد بقيمة معتبرة مقارنة مع السنوات الماضية، وهذا يعكس درجة سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر بهدف التطور وأيضا تحسين مستوى المعيشة مما سيؤثر إيجابا على الاقتصاد أو على الدورة الاقتصادية في الجزائر.

الشكل رقم (04-08): دعم الكهرباء والغاز والماء في الجزائر للفترة 1990-2021

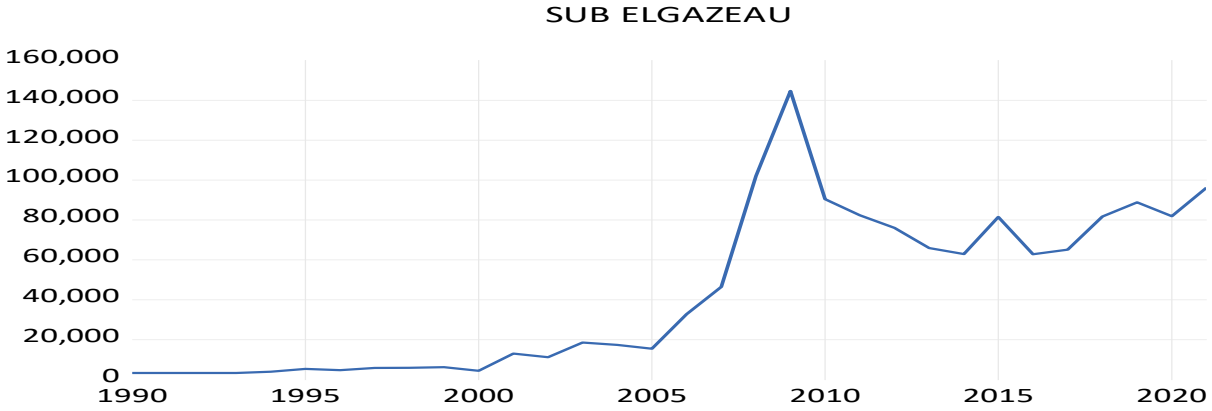

من اعداد الباحث باستخدام برنامج eviews 12

3.2 دعما أسعار المواد الاساسية (SUB PRIX):

الشكل رقم (04-09): دعم أسعار المواد الأساسية في الجزائر للفترة 1990-2021

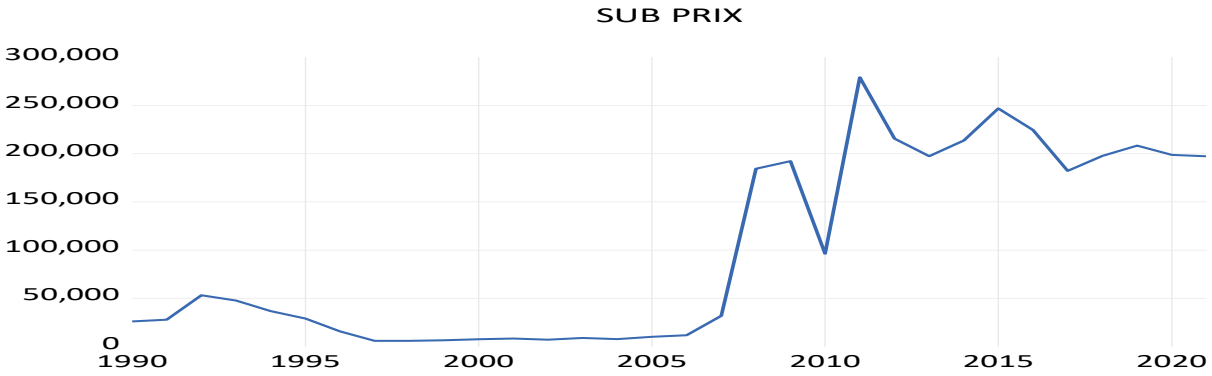

من اعداد الباحث باستخدام برنامج eviews 12

لقد شهد دعم أسعار المواد الاساسية في الجزائر تغيرات ملموسة خلال الفترة 1990-2021، وبلغ متوسط إجمالي دعم اسعار المواد الاساسية خلال الفترة 1990-2021 نحو 99386.19 مليون دج وتبلغ أعلى قيمة لهذا النوع من الدعم الجزائري 279115.0 مليون دج وكان ذلك سنة 2011, وأدنى قيمة للدعم كانت 5800 مليون دج سنة 1997, أي أن دعم اسعار المواد الاساسية زاد بقيمة معتبرة مقارنة مع السنوات الماضية، وهذا يعكس درجة سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر بهدف التطور وأيضا تحسين مستوى المعيشة مما سيؤثر إيجابا على الاقتصاد أو على الدورة الاقتصادية في الجزائر.

4.2 دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة (SUB PBFR):

لقد شهد دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة في الجزائر تغيرات ملموسة خلال الفترة 1990-2021، وبلغ متوسط إجمالي دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة خلال الفترة 1990-2021 نحو 103421.2 مليون دج وتبلغ أعلى قيمة لهذا النوع من الدعم الجزائري 224569 مليون دج وكان ذلك سنة 2013، وأدنى قيمة للدعم كانت 10000.00 مليون دج في سنة 1990، أي أن دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة زاد بقيمة معتبرة مقارنة مع السنوات الماضية, وهذا يعكس درجة سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر بهدف التطور وتحسين مستوى المعيشة وتدعيم الطبقة الهشة والفقيرة مما سيؤثر إيجابا على الاقتصاد أو على الدورة الاقتصادية بالجزائر.

الشكل رقم (04-10): دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة في الجزائر للفترة 1990-2021

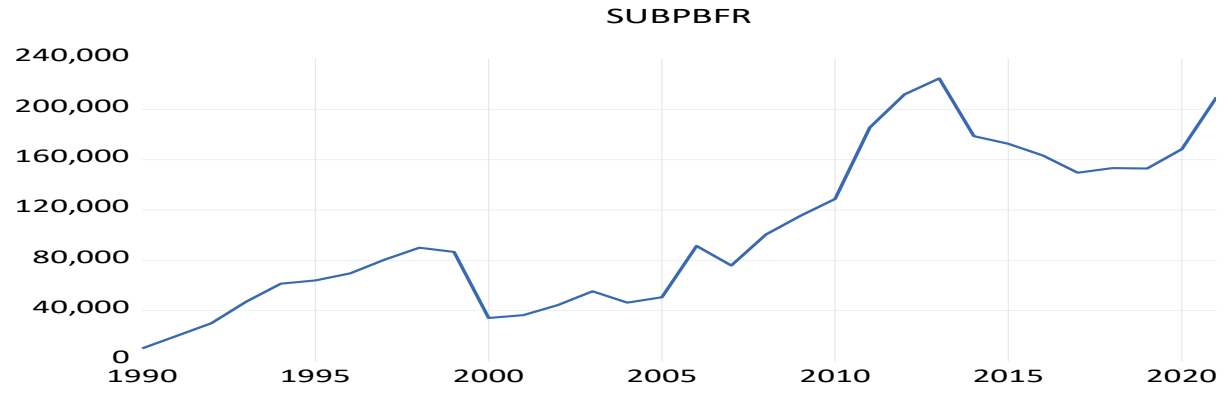

من اعداد الباحث باستخدام برنامج eviews 12

5.2 الدعم الصحي (SUB SAN):

الشكل رقم (04-11): الدعم الصحي في الجزائر للفترة 1990-2021

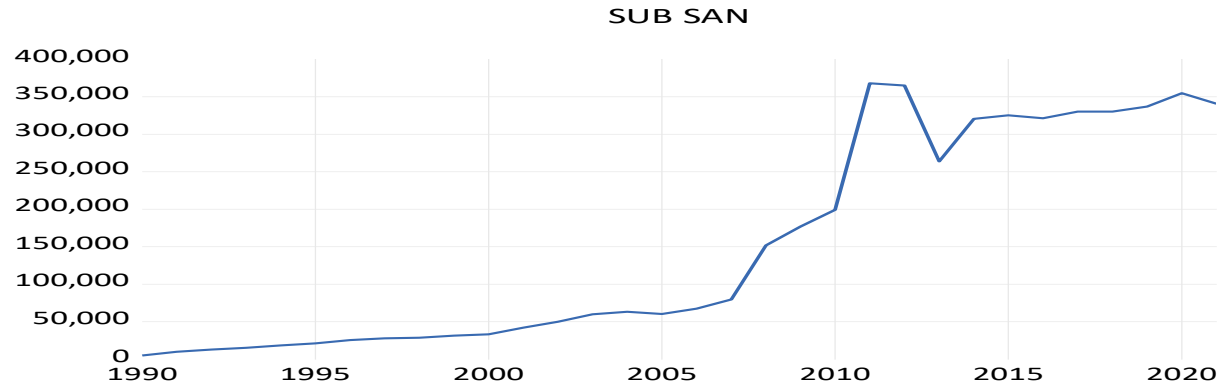

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

لقد شهد الدعم الصحي في الجزائر تغيرات ملموسة خلال الفترة 1990-2021، وبلغ متوسط إجمالي الدعم الصحي خلال الفترة 1990-2021 نحو 151155.8 مليون دج وتبلغ أعلى قيمة لهذا النوع من الدعم الجزائري 367823.0 مليون دج وكان ذلك سنة 2011، وأدنى قيمة للدعم كانت 5000 مليون دج سنة ، أي أن الدعم الصحي زاد بقيمة معتبرة مقارنة مع السنوات الماضية, وهذا يعكس درجة سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر بهدف التطور وأيضا تحسين مستوى الصحي مما سيؤثر إيجابا على مردودية العامل الجزائري ويساهم في تحسين أو تحقيق النمو في الاقتصاد الجزائري.

6.2 دعم التعليم (SUB EDU):

لقد شهد دعم التعليم في الجزائر تغيرات ملموسة خلال الفترة 1990-2021، وبلغ متوسط إجمالي دعم التعليم خلال الفترة 1990-2021 نحو 56403.81 مليون دج وتبلغ أعلى قيمة لهذا النوع من الدعم الجزائري 130814.0 مليون دج وكان ذلك سنة 2020، وأدنى قيمة للدعم كانت 2000.0 مليون دج سنة 1990، أي دعم التعليم زاد بقيمة معتبرة مقارنة مع السنوات الماضية، وهذا يعكس درجة سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر بهدف التطور وأيضا تحسين مستوى التعليم مما سيؤثر إيجابا على الاقتصاد أو على الدورة الاقتصادية في الجزائر.

الشكل رقم (04-12): دعم التعليم في الجزائر للفترة 1990-2021

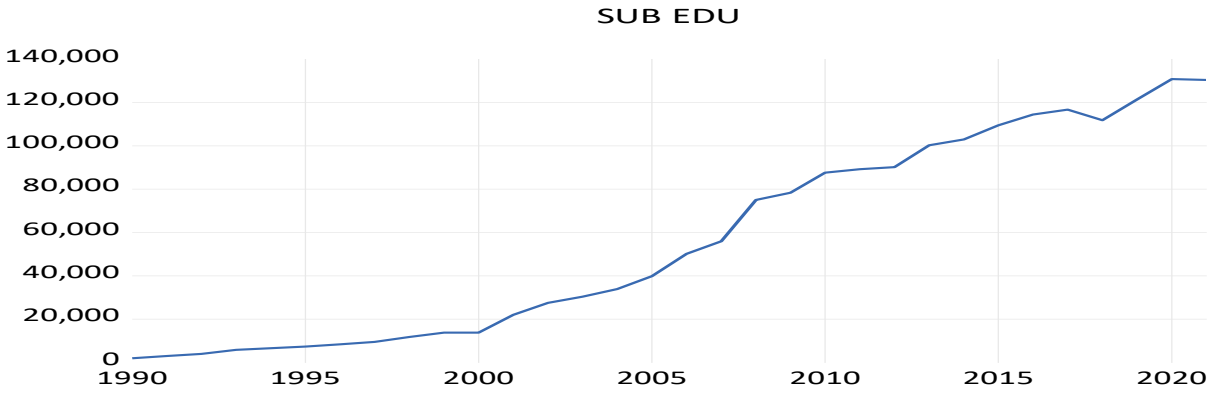

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

7.2 دعم السكن (SUB LOG):

الشكل رقم (04-13): دعم السكن في الجزائر للفترة 1990-2021

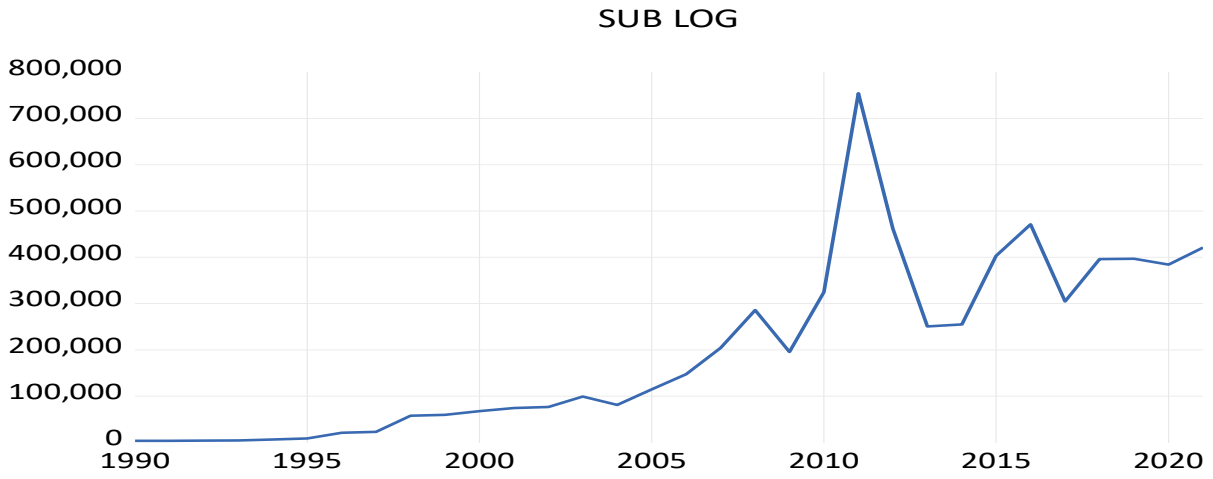

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

لقد شهد دعم السكن في الجزائر تغيرات ملموسة خلال الفترة 1990-2021، وبلغ متوسط إجمالي دعم السكن خلال الفترة 1990-2021 نحو 198889.8 مليون دج وتبلغ أعلى قيمة لهذا النوع من الدعم الجزائري 754145.0 مليون دج وكان ذلك سنة 2011، وأدنى قيمة للدعم كانت 3600 مليون دج سنة 1990، أي أن دعم السكن زاد بقيمة معتبرة مقارنة مع السنوات الماضية، وهذا يعكس درجة سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر بهدف التطور وأيضا تحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري مما سيؤثر إيجابا على مردودية العامل الجزائري ويساهم في تحسين أو تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: الحالة التحليلية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية المحتوات في النموذج

إن سياسة الدعم الحكومي (دعم الكهرباء والغاز والماء، دعم أسعار المواد الأساسية ودعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة، الدعم الصحي، دعم التعليم ودعم السكن) تؤثر على نمو الاقتصاد الجزائري، والمدة الزمنية المأخوذة هي من سنة 1990 إلى غاية 2021، ولتطبيق هذه الدراسة سنستعين بتقنية التحليل الشعاعي بالمكونات الأساسية (ACP)، حيث أنها تسمح لنا بمعالجة عدد غير محدود من المتغيرات الكمية وهذا بعرض التحليل السريع للارتباطات ما بين المتغيرات الكمية، كذلك عرض وتحليل المتغيرات على الرسم البياني ذو البعدين أو ثلاثة أبعاد.

1. الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

سنقوم في هذه المرحلة بعرض مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة وذلك لتحديد قوة الارتباط بين هذه المتغيرات، وكذلك تحديد علاقة الارتباط بينها بغية أن يكون النموذج المراد تقديره مبنيٌّ على متغيرات مفسرة ومرتبطة بالظاهرة ارتباطا تاما لكي نقلل من نسبة الخطأ وسوء التقدير.

الجدول رقم (04-24): مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

	PIB	SUB ELGA..	SUB PRIX	SUBPBFR	SUB SAN	SUB EDU	SUB LOG
PIB	1.000000	0.820475	0.871194	0.896724	0.962108	0.987954	0.865948
SUB ELGA..	0.820475	1.000000	0.452812	0.462861	0.212635	0.467343	0.386407
SUB PRIX	0.871194	0.452812	1.000000	0.376150	0.341259	0.367499	0.183554
SUBPBFR	0.896724	0.462861	0.376150	1.000000	0.124034	0.285703	0.140392
SUB SAN	0.962108	0.212635	0.341259	0.124034	1.000000	0.158118	0.320854
SUB EDU	0.987954	0.467343	0.367499	0.285703	0.158118	1.000000	0.467317
SUB_LOG	0.865948	0.386407	0.183554	0.140392	0.320854	0.467317	1.000000

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

من خلال ملاحظتنا للجدول السابق يمكننا القول أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الخام ودعم الكهرباء والغاز والماء يساوي 0.82 وهو ذو دلالة إحصائية، وهذا يتفق مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بينهما، وهذا يعطينا فكرة أن الارتباط بين هذين المتغيرين ايجابية، أي أن علاقة الارتباط التي تجمع بينهما هي علاقة طردية، كما أن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0.82 وهي أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط بين هذين المتغيرين قوي نسبيا، ويمكن القول بأن هناك علاقة ارتباط بين هذين المتغيرين لأن قيمة معامل الارتباط أكبر تماما جدا 0.5.

كما نلاحظ أيضا أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الخام ودعم أسعار المواد الأساسية يساوي 0.87 وهو ذو دلالة إحصائية، وهذا يوحي بأن علاقة الارتباط التي تجمع بينهما طردية، ويتفق هذا مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بينهما، وزيادةً على ذلك فإن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0.87 أي أنها أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط بين هذين المتغيرين قوي.

يُظْهِر لنا الجدول أيضا أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الخام ودعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة يساوي 0.89 وهو ذو دلالة إحصائية، وهذا يوحي بأن علاقة الارتباط التي تجمع بينهما طردية أيضا، ويتفق هذا مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بينهما، وزيادة على ذلك فإن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0.89 أي أنها أكبر تماما من 0.5 مما يجعلنا نستنتج أن الارتباط بين هذين المتغيرين قوي جدا.

كما نلاحظ أيضا أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الخام والدعم الصحي يساوي 0.96 وهو ذو دلالة إحصائية، وهذا يوحي بأن علاقة الارتباط التي تجمع بينهما طردية، ويتفق هذا مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بينهما، وزيادةً على ذلك فإن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0.96 أي أنها أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط بين هذين المتغيرين قوي جدا.

كما نلاحظ أيضا أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الخام ودعم التعليم يساوي 0.98 وهو ذو دلالة إحصائية، وهذا يوحي بأن علاقة الارتباط التي تجمع بينهما طردية، ويتفق هذا مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بينهما، وزيادةً على ذلك فإن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0.98 أي أنها أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط بين هذين المتغيرين قوي.

يُظْهِر لنا الجدول أيضا أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الخام ودعم السكن يساوي 0.86 وهو ذو دلالة إحصائية، وهذا يوحي بأن علاقة الارتباط التي تجمع بينهما طردية أيضا، ويتفق هذا مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بينهما، وزيادة

على ذلك فإن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0.86 أي أنها أكبر تماما من 0.5 مما يجعلنا نستنتج أن الارتباط بين هذين المتغيرين قوي جدا.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط الذي يجمع بين المتغيرات التفسيرية نلاحظ أنه ضعيف نسبيا، حيث أن معامل الارتباط الذي يجمع بين دعم السكن مع دعم الأسعار للمواد الاساسية ضعيف جدا وهذا يعني أنه ليس هناك علاقة ارتباط تجمع بينهما، وأيضا بالنسبة لمعظم معاملات الارتباط الذي يجمع باقي المتغيرات التفسيرية، فمن الشيء الجيد أن تكون المتغيرات التفسيرية مستقلة احصائيا، أي أنه "إذا وجد أكثر من متغير تفسيري فإن الارتباط بينهم يكون إلزاميا معدوما أو ضعيفا جدا، فلو أن هناك متغيرين تفسيريين مرتبطين ارتباطا خطيًا تامًا لاعتبرنا متغيرًا واحدًا، ومن ثم فإن إدراجهما سويا في معادلة الانحدار يؤدي إلى عدم الدقة في قياس المعلمات"[1].

2. اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة إذا كانت المتغيرات التابعة تتبع التوزيع الطبيعي، فإذا كان المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي في الانحدار الخطي كما هو في حالتنا فهذا يسمى الانحدار الخطي العام أما إذا كان المتغير التابع لا يتبع التوزيع الطبيعي فهذا يسمى بالانحدار الخطي المعمم فلهذا قبل القيام بأي تقدير يجب أولا معرفة هذه الخاصة من أجل دقة التقدير وعدم التحيز أيضا.

الجدول رقم (04-25): يمثل اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability
PIB	-0.594089	2.211983	2.710318	0.257906
SUB ELGAZEAU	-0.189777	1.385181	3.668933	0.159699
SUB PRIX	-0.129122	1.379286	3.591205	0.166027
SUB PBFR	-0.744891	3.206955	3.016374	0.221311
SUB SAN	-0.260719	1.839312	2.158791	0.339801
SUB EDU	-0.579693	2.021159	3.069739	0.215484
SUB LOG	-0.782780	2.329694	3.867048	0.144638

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (04-25) أن المتغير التابع PIB يتبع التوزيع الطبيعي مما يجعلنا نستنتج أن الانحدار الذي سنعتمد عليه في النموذج الأول هو الانحدار الخطي العام، كذلك بالنسبة للمتغيرات التفسيرية والتي تظهر قيمتها الاحتمالية أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البدلية وعليه يمكن القول إن كل المتغيرات التفسيرية تتبع التوزيع الطبيعي مما يجعلنا نستنتج أن الانحدار المستخدم في هذا النموذج هو أيضا الانحدار الخطي العام.

3. دائرة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04-14) أن المتغيرات ستُمثَل على مستوي ذو بعدين (F1 وF2)، وهذا لأن مجموع القيمة الذاتية للمحور الشعاعي الأول F1 والمحور الشعاعي الثاني F2 يمتلك نسبة كبيرة من الكثافة الاجمالية (Inertie totale)[2] ما

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا فنيم بالإسكندرية، مصر، 2000، ص 108.

[2] $\mathcal{I}_{t(o)} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} d^2(i,0) = p(le\ nombre\ des\ variable)$

يقارب 95,5 بالمئة، أي أننا سنُمثِل على المستوي محاور شعاعية ذات قيمة ذاتية أكبر من الواحد، كما نلاحظ أيضا أن باقي القيم الذاتية عرفت انخفاضا حادا أو سقوط حر في نسبة تمثيلها من الكثافة الاجمالية، فهذا يوحي أن نتائج هذه الدراسة التحليلية ستكون مرضية جدا.

الشكل رقم (04-14): دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور

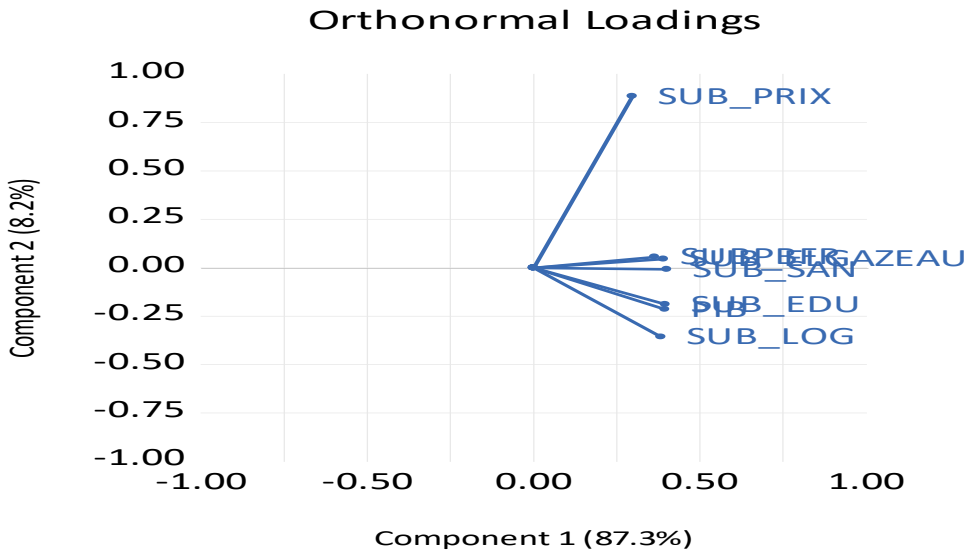

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن كل المتغيرات التفسيرية لها علاقة ارتباط مع المتغير التابع(الناتج المحلي الإجمالي)، حيث أن هذه العلاقة تكون إما علاقة طردية أو علاقة عكسية كما سبق ووضحناه في مصفوفة معامل الارتباط الخطي، أي أننا نؤكد مرة أخرى صحة النتائج التي تحصلنا عليها سابقا أن دعم الكهرباء والغاز والماء ودعم التعليم ودعم الأسعار للمواد الاساسية تتمتع بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك لباقي المتغيرات التفسيرية الأخرى التي هي أيضا تتمتع بعلاقة طردية مع المتغير التابع حيث أن هذه النتائج مطابقة لما تظهره دائرة معامل الارتباط الخطي.

كما يمكننا تأكيد صحة استقلالية المتغيرات التفسيرية الملاحظة سابقا في مصفوفة معامل الارتباط الخطي، حيث أن المسافة التي تربط النقطة الممثلة لدعم الأسعار للمواد الأساسية مع النقطة الممثلة للدعم الصحي تساوي بالتقريب الجذر التربيعي للرقم إثنين،[1] ما يؤكد لنا أنهما غير مرتبطان خطيا أي مستقلان، ونفس الشيء بالنسبة لباقي المتغيرات المفسرة الأخرى.

المبحث الرابع: دراسة قياسية تطبيقية لأثر سياسات الدعم الحكومي على نمو الاقتصاد الجزائري

إن الخطوة الأولى تتمثل في تقدير النموذج القياسي السابق ذكره بطريقة المربعات الصغرى العادية لنقوم بعد ذلك بتقييم بسيط للنتائج المتحصل عليها عن طريق اختبارات عديدة التي ستسمح لنا من أن نقول أن هذا النموذج القياسي تتوفر فيه الخصائص المرغوبة للمقدرات والتي هي عدم التحيز، أقل تباين، الكفاءة، الخطية، المثلية الخطية، أدنى متوسط للمربعات الصغرى والكفاية عن طريق اختبارات عديدة على النموذج القياسي، ومن هذه الاختبارات المعنوية، تحديد فترات الثقة، اختبار وولد، معايير درجة التبسيط، معيار معامل التحديد، اختبارات معنوية الاختلاف بين معلمات من عينات مختلفة وأيضا اختبار إذا ما كانت بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ولكن الشيء المهم هو الكشف عن المشاكل القياسية التي يمكن أن يحتويها النموذج القياسي، فلهذا

[1] $d^2(j',j) = 2(1 - cor(j',j))$

سنقوم بالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بطرق عديدة لدعم نتائجنا ثم سنقوم بالكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين كل هذا الاختبارات العديدة ستسمح لنا من تحديد معايير جودة النموذج القياسي لكي يكون تفسير النتائج المحصل عليها تفسيرا منطقيا مطابقا للتفسير النظري أو التفسير الاحصائي أو كلاهما معا.

المطلب الاول: التقدير الأولي للنموذج القياسي

تعرض نتائج هذا التقدير في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-26): نتائج تقدير النموذج بطريقة مربعات الصغرى العادية

Prob.	T-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات التفسيرية
0.0000	18.60063	0.361312	6.720632	C
0.0011	-4.662270	0.026707	-0.124532	SUB ELGAZEAU
0.0007	-4.373853	0.003643	-0.015942	SUB PRIX
0.0001	4.543369	0.007356	0.033427	SUB PBFR
0.0000	5.598485	0.041815	0.234143	SUB SAN
0.0001	4.639492	0.132165	0.613178	SUB EDU
0.0000	4.340118	0.019146	0.083112	SUB LOG
/	/	/	0.892136	معامل التحديد
/	/	/	0.890248	معامل التحديد المعدل
/	/	/	1.996454	ديربن واتسون

المصدر من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

في هذه الخطوة سيتم تحديد معايير الجودة اللازمة لتقييم النموذج، أي أننا سنقوم بغربلة النتائج المحصلة لكي نأخذ قرار حول مساوئ هذا النموذج ومزاياه، حيث نلاحظ من الجدول رقم (04-26) أن جل المعاملات المقدرة أي المعاملات الانحدارية للمتغيرات التفسيرية والمعلمة التقاطعية ذو دلالة إحصائية بصورة مستقلة عند عتبة واحد بالمئة وخمسة بالمئة، فهل يمكن الاعتماد على هذه المعلمات لتفسير الظاهرة محل الدراسة، بالطبع لا، لأنه يجبذ أولا النظر في قيمة معامل التحديد في النموذج، حيث أن النموذج يحتوي على معامل تحديد أكبر من 0.5 (0.892136) أي 89 بالمئة وكذلك بالنسبة لمعامل التحديد المصحح الذي لا يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية بحيث ان قيمته تتساوى بالتقريب مع معامل التحديد(0.890248) أي 89 بالمئة، ما يعني أن النموذج المختار أو بالأحرى المتغيرات التفسيرية الموضوعة في النموذج أو المتخذة في الدراسة ذات قوة تفسيرية كبيرة و لها تأثير قوي على المتغير التابع، كما يمكننا استنتاج أنه بسبب ارتفاع معامل التحديد وبلوغه هذه القيمة يؤكد لنا أن النموذج المختار في الدراسة لا يحتوي نسبيا على متغيرات مهملة وهو شيء أساسي في دقة التقدير، كما يمكننا النظر أيضا في احتمالية إحصائية "فيشر" التي تظهر أنها أصغر تماما من 0.05 و 0.01 مما يدل على أن المتغيرات التفسيرية كمجموعة تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع أي أن النموذج ذو جودة عالية، إذن هل يمكن اعتبار أن معايير تحديد جودة النماذج في تفسير ظاهرة الدراسة هي المعايير التي سبق وذكرناها؟، بالطبع لا حيث أننا نلاحظ في الجدول أن قيمة إحصائية "ديربنواتسون" قد أكدت عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي من الرتبة الأولى(قيمة ديربن واتسون 1.996454تساوي بالتقريب 2) و هو أمر جيد في تقدير وتفسير النتائج، فلهذا يجب علينا أولا أن

نكشف عن هذه المشاكل التي تأثر سلبا في التقدير الدقيق لمعلمات النموذج، حيث أن الخطوة الموالية تتمثل في تصحيح أو تعديل النموذج الذي سنعتمد عليه في دراستنا إيجاد حل للمشاكل القياسية التي من الممكن أن يحتويها النموذج.

1. تحديد فترات الثقة:

نعني بحدود أو فترات الثقة لمعاملات الانحدار، تقدير مدى الثقة التي تقع ضمنها القيمة الحقيقية للمعلمة أي معلمة المجتمع، ويراد بحدي الثقة الحد الأدنى Lower Limit الذي يرمز له بالرمز (L) والحد الأعلى Upper Limit الذي يرمز له بالرمز(U) ، ويعني ذلك تحديد مدى تتراوح فيه قيمة B بين هذه الحدين. بمعنى آخر يمكن القول إلى أي مدى ممكن تحريك توزيع t إلى اليسار أو اليمين قبل ان تصل إلى القيمة الحرجة، Critical Value؟، والصيغة الرياضية لتقدير حدود الثقة هي:

المجتمع معلمة = المقدرة المعلمة $\pm$ ($t^{(\alpha/2)}$)(المقدرة للمعلمة معياري الانحراف)

تتراوح قيمة معامل الثقة بين 90 %، 100 %. كما ان مستوى المعنوية هو احتمال تكميلي لمعامل الثقة، هذا يعني أن حاصل جمع معامل الثقة ومستوى المعنوية يساوي 1. فإذا كان معامل الثقة 95 %، فان مستوى المعنوية يكون 5 % وهكذا. وبناء على ما جاء أعلاه، يمكن تعريف فترة الثقة بأنها " الفترة التي توجد فيها القيمة الفعلية لـ By بين حد أدنى وأعلى وباحتمال معين.

وتتمثل نتائج هذين الاختبارين في الجدول رقم (04-27)

عندما نقبل فرض العدم القائل أن معلمة النموذج تساوي الصفر، فإن هذا يعني أن معلمة المجتمع الحقيقية تساوي الصفر، وفي هذه الحالة لا تظهر هناك حاجة لتحديد فترة الثقة لمعلمة المجتمع، حيث أننا قد عرفنا قيمتها وهي الصفر، ولكن عندما نرفض فرض العدم، فإن هذا يعني أن معلمة المجتمع تختلف عن الصفر، و إنما تساوي قيمة أخرى غير صفرية، وفي هذه الحالة تظهر مشكلة جديدة وهي ضرورة تقدير حدود للقيمة الحقيقة للمجتمع، وهذه هي ما تسمى بمشكلة تحديد فترة الثقة، ولكن يتعين ملاحظة أننا عندما نرفض فرض العدم ونقبل تقدير العينة على أن له معنوية إحصائية هذا لا يعني أن تقدير العينة لمتغيرات الدراسة هي نفسها معلمات المجتمع، وإنما يعني فقط أن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة معلمته الحقيقية لا تساوي الصفر، كما يعني أننا يمكن أن نثق في تقدير العينة كأساس جيد لتقدير فترة الثقة لمعلمة المجتمع، وفترة الثقة هي الحدود النهائية التي يكون من المتوقع أن تقع معلمة المجتمع في داخلها بدرجة ثقة معينة، ومن خلال نتائج الجدول السابق يمكن أقول أن كل معلمات المجتمع للمتغيرات التفسيرية المستخدمة في هذه الدراسة قد تقع داخل حدود فترة الثقة المقدرة باحتمال 95 بالمئة، و هناك احتمال 5 بالمئة أن تقع خارجها.

الجدول رقم (04-27): تحديد فترات الثقة لمعلمات المجتمع

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	القيمة الدنيا عند مستوى 95%	القيمة العظمى عند مستوى 95%
C	6.720632	5.976496	7.464769
SUB ELGAZEAU	-0.124532	-0.278827	0.029762
SUB PRIX	-0.015942	-0.103766	0.071882
SUB PBFR	0.033427	-0.093273	0.160127
SUB SAN	0.234143	-0.067534	0.535820
SUB EDU	0.613178	0.340979	0.885376
SUB LOG	0.083112	-0.044617	0.210842

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج (دراسة معنوية للمتغيرات التفسيرية بصورة مجتمعة):

يمكننا استخدام تحليل التباين في اختبار معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية ككل (مجتمعة) على المتغير التابع، وبمعنى آخر من الممكن اختبار ما إذا كانت المتغيرات التفسيرية كمجموعة تحدِثْ تأثيرا جوهريا على المتغير التابع، فبهذا يمكن القول أن الفرض المراد اختباره في هذه الحالة هو فرض العدم الذي ينص على أن المعلمات الانحدارية ككل أي مجتمعة تكون مساوية للصفر في مواجهة الفرض البديل والذي ينص أنه توجد على الأقل معلمة انحدارية تختلف عن الصفر، فإذا تم قبول فرض العدم فإن هذا يتضمن أن المتغيرات التفسيرية كمجموعة لا تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع، أما إذا تم رفض فرض العدم وقبول فرض البديل فإن هذا يتضمن أن المتغيرات التفسيرية كمجموعة تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع، وعليه يمكن أن نجري اختبار المعنوية باستخدام اختبار وولد[1] حيث كانت نتائج هذا الاختبار على الشكل الآتي:

1.2 اختبار فيشر:

الجدول رقم (04-28): نتائج اختبار فيشر لمعنوية معلمات النموذج

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	525.6458	(25, 7)	0.00000

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-28) أن احتمالية احصائية فيشر أصغر تماما من 0.01 و0.05 ما يسمح لنا أن نقول إن للنموذج معنوية إحصائية ككل، أي كل معلمات النموذج كمجموعة تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع مما يدل على جودة وقوة النموذج المقدر في تفسير الظاهرة.

2.2 اختبار وولد

الجدول رقم (04-29) : نتائج اختبار وولد لمعنوية النموذج

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	100041.6	(7, 25)	0.0000
كاي المربع	700291.1	7	0.0000

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أيضا أن احتمالية احصائية فيشر واحتمالية إحصائية كاي المربع أصغر تماما من 0.01 و0.05 ما يسمح لنا أن نقول أن للنموذج معنوية إحصائية ككل، أي كل معلمات النموذج كمجموعة تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع مما يدل على جودة وقوة النموذج المقدر في تفسير الظاهرة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 367.

المطلب الثاني: اختبار معنوية الاختلاف بين المعلمات من عينات مختلفة (اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج)

إذا قمنا بتقدير نموذجنا القياسي مثلا من عينة مأخوذة من فترة زمنية تميزت ببحوحة مالية وتطور اقتصادي معتبر ومستقر ثم قمنا بتقدير نفس النموذج من عينة مأخوذة من فترة زمنية تميزت بأزمات اقتصادية كما عرفتها بلادنا سنة 2008 وسنة 2014 وأردنا اختبار هل هناك اختلاف جوهري في تأثير المتغيرات التفسيرية للدراسة في الفترة الزمنية الأولى وتأثير المتغيرات التفسيرية للدراسة في الفترة الزمنية الثانية فإن تحليل التباين يساعدنا على إتمام ذلك، أي أن تحليل التباين يساعدنا على اختبار مدى استقراريه النموذج القياسي عبر الزمن، ولتحديد ذلك سنقوم باختبار شوو واختبار CUSUM اللذان سيسمحان لنا من التحقق من ذلك.

1. اختبار شوو:

الجدول رقم (04-30): نتائج اختبار شوو (عند نقطة الانكسار 2008)

Probability	Df	Value	
0.5240	(18,7)	0.905131	إحصائية فيشر
0.5011	7	6.335917	إحصائية وولد

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لإحصائية "فيشر" والقيمة الاحتمالية لإحصائية "وولد" أكبر تماما من 0.05 و0.01 مما يعني أننا سنرفض فرض البديل ونقبل فرض العدم القائل إن المعلمات المقدرة في النموذج في الفترة الأولى من 1990 إلى غاية 2008 لم تتغير جوهريا بالنسبة للمعلمات المقدرة في النموذج للفترة 2009 إلى غاية 2021، مما يوحي أن النموذج القياسي الذي سنعتمد عليه في دراستنا هو نموذج مستقر عبر الزمن وهذه نتيجة ممتازة لجودة وصحة النموذج في تفسير النتائج.

الجدول رقم (04-31): نتائج اختبار شوو (عند نقطة الانكسار 2014)

Probability	Df	Value	
0.5831	(18,7)	0.820225	إحصائية فيشر
0.5702	7	5.741576	إحصائية وولد

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر والقيمة الاحتمالية لإحصائية وولد أكبر تماما من 0.05 و0.01 مما يعني أننا سنرفض فرض البديل ونقبل فرض العدم القائل إن المعلمات المقدرة في النموذج في الفترة الأولى من 1990 إلى غاية 2014 لم تتغير جوهريا بالنسبة للمعلمات المقدرة في النموذج للفترة 2014 إلى غاية 2021، مما يوحي أن النموذج القياسي الذي سنعتمد عليه في دراستنا هو نموذج مستقر عبر الزمن وهذه نتيجة ممتازة لجودة وصحة النموذج في تفسير النتائج.

2. المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM

الشكل رقم (04-15): اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM

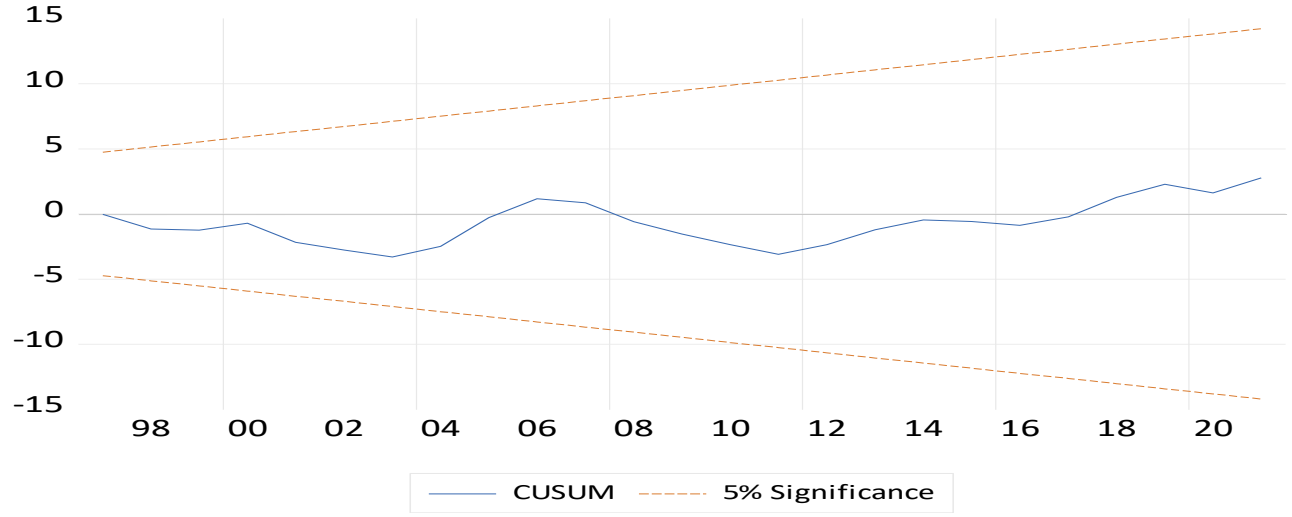

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المنحنى البياني للمجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM يقع داخل مجال الثقة 95 بالمئة مما يؤكد أو يبرهن على الانحراف المعياري للبواقي وتباينه المستقر وعليه يمكننا أن نقول على أن النموذج يتمتع بميزة استقراريه.

3. المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ:

الشكل رقم (04-16): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ

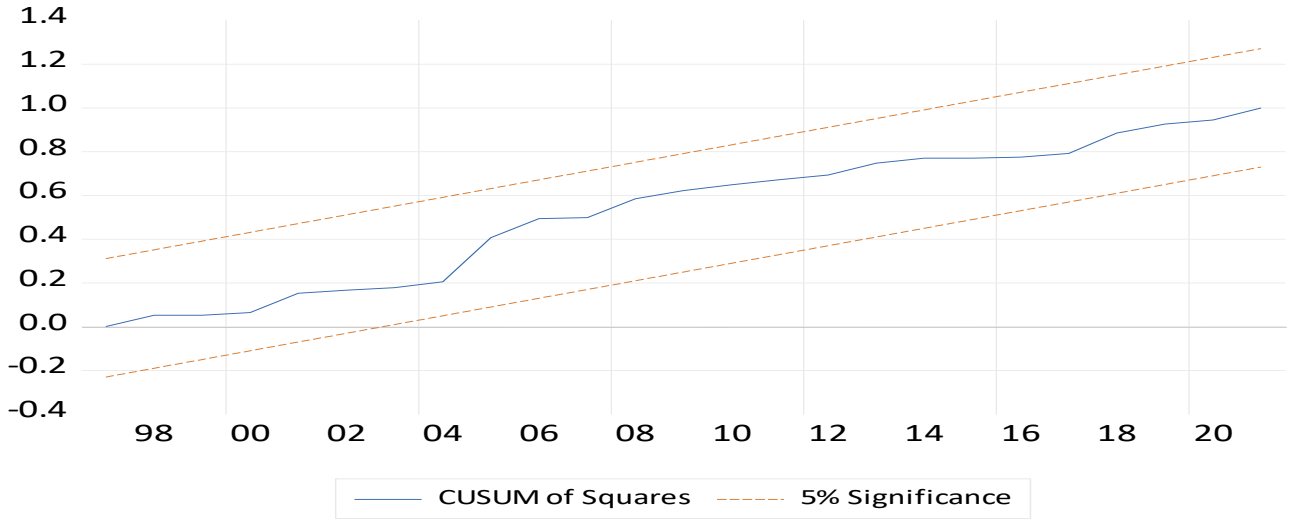

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المنحنى البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ يقع داخل مجال الثقة 95 بالمئة مما يؤكد أو يبرهن على الانحراف المعياري للبواقي وتباينه مستقرا وعليه يمكننا أن نقول على أن النموذج يتمتع بميزة استقرارية.

المطلب الثالث: اختبارات تحديد المشاكل القياسية

تقوم طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) على أساس عدد من الافتراضات، ولاشك أن هذه الافتراضات قد تتوافر في الواقع وقد لا تتوافر، وفي حالة توافرها تكون طريقة المربعات الصغرى العادية صالحة للاستخدام في قياس العلاقات الاقتصادية محل الاهتمام، أما في حالة عدم توافرها فإن طريقة المربعات الصغرى العادية لا تصبح هي الطريقة الملائمة لتقدير معلمات العلاقات الاقتصادية، ويتعين البحث في هذه الحالة عن طرق قياسية أخرى أكثر ملائمة، وبمعنى آخر إذا لم تتوفر الافتراضات التي تقوم على أساسها طريقة المربعات الصغرى العادية في الواقع فإن هذا يترتب عليه ظهور بعض المشاكل القياسية التي تجعل من هذه الطريقة أسلوبا غير ملائم لتقدير العلاقات الاقتصادية، وحتى نختبر مدى توافر هذه الافتراضات يتعين علينا إجراء بعض الاختبارات مستخدمين بعض المعايير القياسية، وسوف نعرض في هذا العنوان مشكلتين قياسيتين ألا وهما مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين. وحتى نختبر مدى توافر هذه الافتراضات يتعين علينا إجراء بعض اختبارات مستخدمين بعض المعايير القياسية، وسوف نعرض في هذا العنوان مشكلتين قياسيتين ألا وهما مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين.

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بعد تأكدنا من أن النموذج يتمتع بمزايا ذات جودة عالية في التقدير حان الوقت في تحليل البواقيه، حيث أننا سنتحقق الآن من الفرضيات التي يجب ويشترط أن تكون في بواقي هذا النموذج لأن عدم توافرها سيضعنا في مشاكل قياسية عديدة، فلهذا أول خطوة سنقوم بها وهي الكشف على إذا ما كانت بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والجدول الآتي سيوضح لنا هذا:

الشكل رقم (04-17): نتائج اختبار jarque-bera

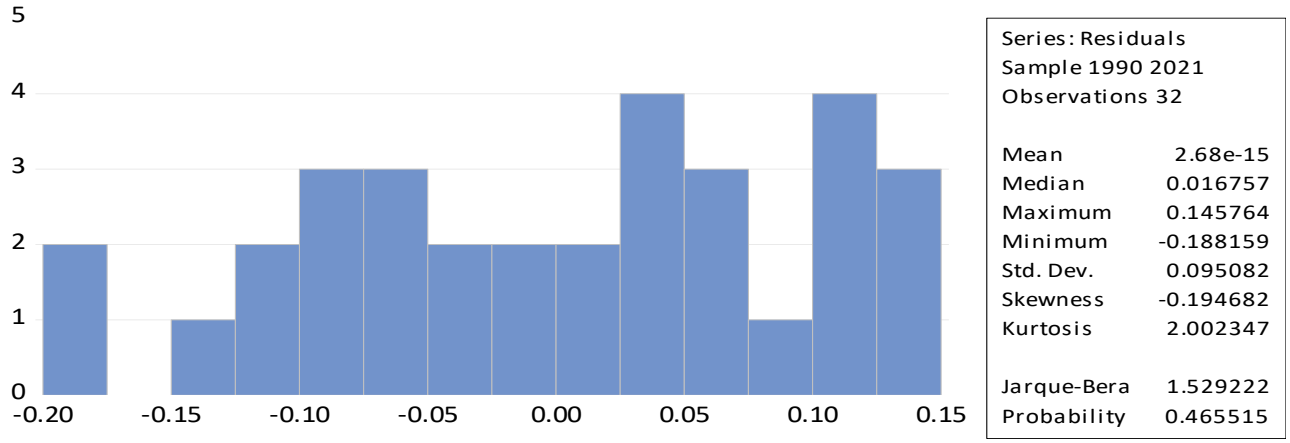

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

ومن خلال جدول الإحصاء الوصفي لسلسلة البواقي نجد ان قيمة الانحراف المعياري التي تساوي 0.095082 ضعيفة جدا ما يوحي أن عدم وجود تشتت في المشاهدات بالنسبة للمتوسط الحسابي الذي يساوي بالتقريب صفر (ما يعني أن النموذج يتميز بدقة كبير في التقدير) ، هذا يعطينا نتيجة أولية بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين بسبب ضعف قيمة الانحراف والتشتت في المشاهدات، اما بالنسبة لاحتمالية إحصائية Jarque-Bear التي تظهر أنها تساوي 0.465515 و هي أكبر من 0.05 ما يعني أننا سنرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن سلسلة البواقي تتبع توزيع طبيعي وبهذا نكون قد تحققنا من صحفة الفرضية الخاصة بالانحدار التي تنص على أن تكون بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

2. الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:

يعتبر الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي يترتب على وجودها عدم الدقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند استخدام طريقة البوتستراب أو أي طريقة تقدير أخرى، كما يشير الارتباط الذاتي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين قيم المشاهدة لنفس المتغير، وفي نماذج الانحدار عادة ما تشير مشكلة الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي وفي هذه الحالة تكون قيمة معامل الارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي غير مساوية للصفر، وهي تعني أن خطأ ما حدث في فترة ما، ثم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة بالفترات التالية بطريقة تؤدي لتكرار نفس الخطأ أكثر من مرة، أي أنه قد يوجد هناك خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية ما يؤدي لظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى تختلف عن القيم الحقيقية.[1]

ملاحظة: للارتباط الذاتي أشكال عديدة حيث أنه قد يكون من الرتبة الأولى أو الرتبة الثانية أو من رتبة أعلى، كما يمكن أن يكون الارتباط الذاتي موجبا أو سالبا حيث أن قيمة معامل الارتباط الذاتي تتراوح بين 1-و1+، أما إذا كان يساوي الصفر فهنا يمكن القول إن مشكلة الارتباط الذاتي غير موجودة، ويمكن توضيح فكرة الارتباط الذاتي الموجب أو السالب من الرتبة الأولى عبر شكل انتشار البواقي.[2]

الجدول رقم (04-32): اختبار بروش وجودفري للارتباط الذاتي ما بين البواقي للرتبة الأولى

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	2.355811	(1,23)	0.0923
Obs*R-squared	3.167767	1	0.1062

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال نتائج الاختبارات الظاهرة في الجدول السابق والجدول رقم (04-26) أن المشكلة القياسية المذكورة سابقا قد تم التأكد من عدم وجودها، حيث أن إحصائية ديربن-واتسون الظاهرة في الجدول تقدير نموذج تتقارب جدا من القيمة 2 مما يوحي لنا أن مشكلة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى بين أخطاء النموذج غير موجودة وعليه يمكننا القول إننا قد تحققنا من صحة الفرضية القائلة أن بواقي النموذج عن فترات مختلفة أن لا تجمعها علاقة ارتباط حيث أنه يجب التغاير فيما بينهم مساويا للصفر.

وللتأكد من صحة ذلك قمنا بدراسة العلاقة ما بين البواقي والبواقي المؤخرة بفترة واحدة ووجدنا أنه لا توجد علاقة ما بينها وكذلك بالنسبة لـ CORRELOGRAM بواقي النموذج والذي يظهر أن كل معاملات الارتباط الذاتي ما بين البواقي في فترات مختلفة مساوي للصفر أي لا تجمعهم علاقة ارتباط فيما بينهم، مما يعني عدم وجود هذه المشكلة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 386.

[2] المرجع السابق، ص 388

الشكل رقم (04-18): يمثل CORRELOGRAM سلسلة بواقي النموذج المقدر

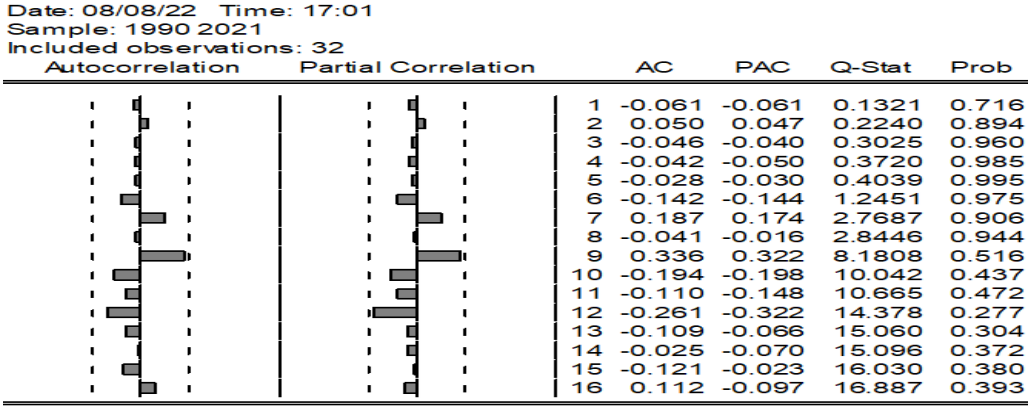

وزيادة عن ذلك قمنا أيضا باختبار بروش–جودفري لنفس الرتبة التي تظهر نتائجها في الجدول السابق، حيث قيمتها الاحتمالية أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يجعلنا نقبل فرض العدم القائل أن أخطاء النموذج غير مرتبطة فيما بينها، ولكن عدم وجودها في الرتبة الأولى لا يعني غيابها في الرتبة الثانية، هذا ما جعلنا نعيد الاختبار ولكن برتبة أعلى من الأولى وهي الرتبة الثانية، كانت نتائج هذا الاختبار كالآتي:

الجدول رقم (04-33): اختبار بروش وجودفري للارتباط الذاتي ما بين البواقي للرتبة الثانية

	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
إحصائية فيشر	2.355811	(2,23)	0.0923
Obs*R-squared	3.167767	2	0.1062

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة الاحتمالية لاختبار بروش–جودفري للرتبة الثانية أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يجعلنا نقبل فرض العدم القائل إن أخطاء النموذج غير مرتبطة فيما بينها، وبهذا نكون قد أتممنا الخطوة الأولى أو المرحلة الأولى من تحديد عدم وجود مشكلة من المشاكل القياسية.

3. الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين:

يعتبر ثبات التباين أحد الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية، فإذا توافر هذا الافتراض الذي يشير إلى تباين قيم البواقي حول الخط المقدر وإلى تشتت القيم المشاهدة للمتغير التابع حول الخط المقدر يكون ثابتا، أي يوجد تباين واحد لجميع القيم المشاهدة حول خط الانحدار المقدر، وفي حالة اختلال هذا الافتراض وتغير تباين القيم المشاهدة وبالتالي تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري يؤدي إلى ظهور مشكلة تسمى بمشكلة عدم ثبات التباين، حيث تتمثل هذه المشكلة في تغير قيم الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري ما يدل على وجود علاقة ارتباط بينهما، ويلاحظ أن وجود مثل هذا الارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري يؤدي لعدم ثبات التباين للحد العشوائي، وبالتالي يترتب على ذلك الاخلال بالافتراضات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية وهو ثبات تباين الحد العشوائي ، ولفحص أو الكشف عن هذه المشكلة سنستعين باختبار بروش– بايجن – جودفري، اختبار هارفي، اختبار جليجر، اختبار ARCH واختبار وايت حيث كانت نتائج هذه الاختبارات كالآتي :

الجدول رقم (04-34): اختبار بروش وبايجن وجودفري لعدم ثبات التباين بواقي النموذج

Probability	Df	Value	
0.6957	(25,6)	0.642111	إحصائية فيشر
0.6398	6	4.272924	Obs*R-squared

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن قيمته الاحتمالية لاختبار بروش وبايجن وجودفري لعدم ثبات التباين أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي النموذج غير موجودة.

الجدول رقم (04-35): اختبار هارفي لعدم ثبات التباين بواقي النموذج

Probability	Df	Value	
0.5601	(25,6)	0.826944	إحصائية فيشر
0.5060	6	5.299211	Obs*R-squared

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن قيمته الاحتمالية لاختبار هارفي لعدم ثبات التباين أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي النموذج غير موجودة.

الجدول رقم (04-36): اختبار جليجر لعدم ثبات التباين بواقي النموذج

Probability	Df	Value	
0.6623	(25,6)	0.686458	إحصائية فيشر
0.6058	6	4.526290	Obs*R-squared

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار جليجر لعدم ثبات التباين أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي النموذج غير موجودة.

تسمح نماذج ARCH بنمذجة المتغيرات المالية التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية حيث أن التطاير الشرطي الذي يعبر في الغالب عن المخاطرة غير ثابت، يعتمد إذن هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM.

الجدول رقم (04-37): اختبار ARCH لعدم ثبات التباين بواقي النموذج

Probability	Df	Value	
0.7406	(29,1)	0.111713	إحصائية فيشر
0.7302	1	0.118959	Obs*R-squared

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن قيمته الاحتمالية لاختبار ARCH لعدم ثبات التباين أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي النموذج غير موجودة، وعليه يمكننا القول إنه لا يوجد أثر لـ ARCH.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (04-38) أن قيمته الاحتمالية لاختبار وايت لعدم ثبات التباين أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي النموذج غير موجودة.

الجدول رقم (04-38): اختبار وايت لعدم ثبات التباين بواقي النموذج

Probability	Df	Value	
0.8665	(27,4)	0.516898	إحصائية فيشر
0.5817	6	24.87156	Obs*R-squared

من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

وعليه يمكننا القول إن تباين بواقي النموذج المقدر ثابت أو متجانس مما يعني أن الفرضية أو القيد المفروض في التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية محقق، وفي الأخير يمكننا استنتاج أن النموذج الذي سنعتمد عليه في دراستنا لا يحتوي على مشاكل قياسية والتي كانت ستسبب تحيزات كبيرة في النتائج، هذا يعني أن النموذج القياسي لهذه الدراسة يتميز بقدرة تفسيرية عالية جدا وذات جودة ممتازة

المطلب الرابع: عرض النتائج وتفسيرها

سنتطرق في هذا المبحث للنتائج المتحصل عليها حول المتغيرات المفسرة لنمو الاقتصاد الجزائري وتفسير كل واحدة منها:

1. دعم الكهرباء والغاز والماء:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-26) السابق أن معلمة المتغير التفسيري ألا و هو دعم الكهرباء و الغاز و الماء ذو دلالة إحصائية عند عتبة واحد بالمئة و خمسة بالمئة و كذلك ذات دلالة من الناحية النظرية، حيث بلغ تقدير معلمته 0.124532-في النموذج أي أن كل تغير في دعم الكهرباء و الغاز و الماء بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.124532-بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن ارتفاع دعم الكهرباء و الغاز و الماء يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باختصار يمكن القول أن سياسة دعم الكهرباء والغاز والماء كان يجب أن يكون له دور إيجابي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نمو الاقتصاد الجزائري الا انه خدمات الحصول على الكهرباء لم تتسم بالكفاءة الإنتاجية من خلال الانخفاض في جودة الحصول على الكهرباء. والاسراف في الاستهلاك الطاقة وتسببها في تاكل الأصول الإنتاجية لمؤسسات وهيئات عمومية كشركة سونلغاز.

2. دعم أسعار المواد الأساسية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-26) السابق أن معلمة المتغير التفسيري ألا و هو دعم أسعار المواد الأساسية ذو دلالة إحصائية عند عتبة واحد بالمئة وخمسة بالمئة وكذلك ذات دلالة من الناحية النظرية، حيث بلغ تقدير معلمته 0.015942-في النموذج أي أن كل تغير في دعم أسعار المواد الأساسية بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.015942-بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن ارتفاع دعم أسعار المواد الأساسية يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باختصار يمكن القول أن منظومة دعم أسعار السلع الأساسية في الجزائر وبالرغم من دوره في محاربة ظاهرة نقص التغذية إلا انه يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تسببه في انخفاض الكفاءة الإنتاجية وعزوف المنتجين على إنتاج السلع الأساسية وانخفاض الكفاءة الاستهلاكية من خلال الإسراف والتبذير في استهلاك السلع المدعمة والتسبب في تزايد الواردات في الاقتصاد وعجز في ميزان التجاري وبالتالي تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

3. دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-26) السابق أن معلمة المتغير التفسيري ألا و هو دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة ذو دلالة إحصائية عند عتبة واحد بالمئة و خمسة بالمئة و كذلك ذات دلالة من الناحية النظرية، حيث بلغ تقدير معلمته 0.033427في النموذج أي أن كل تغير في دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.033427 بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن ارتفاع دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باختصار يمكن القول أن سياسة دعم المعاقين وأصحاب الدخل الضعيف لها دور ايجابي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي

4. الدعم الصحي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-26) السابق أن معلمة المتغير التفسيري ألا و هو الدعم الصحي ذو دلالة إحصائية عند عتبة واحد بالمئة و خمسة بالمئة و كذلك ذات دلالة من الناحية النظرية، حيث بلغ تقدير معلمته 0.234143في النموذج أي أن كل تغير في الدعم الصحي بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.234143بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن ارتفاع الدعم الصحي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باختصار يمكن القول أن سياسة الدعم الصحي لها دور ايجابي في زيادة الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي إلا انها تميزت بانخفاض كفاءتها الإنتاجية في تحسن جودة الرعاية الصحية مقارنة بعدة دول، بالإضافة الى تحفيز وزيادة انتاج اقتصاديات اجنبية على حساب الاقتصاد الجزائري نتيجة ان جزء من الدعم يخصص لاستيراد الادوية لتغطية طلبات المؤسسات الصحية

5. دعم التعليم:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-26) السابق أن معلمة المتغير التفسيري ألا و هو دعم التعليم ذو دلالة إحصائية عند عتبة واحد بالمئة و خمسة بالمئة و كذلك ذات دلالة من الناحية النظرية، حيث بلغ تقدير معلمته 0.613178في النموذج أي أن كل تغير في دعم التعليم بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.613178بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن ارتفاع دعم التعليم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باختصار يمكن القول أن سياسة دعم التعليم استطاعت المساهمة في اكتساب المهارات لدى الأفراد و تعزيز قدراتهم البشرية والاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي زيادة في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي. إلا انها اتسمت بانخفاض كفاءتها الإنتاجية المتمثل في انخفاض في جودة التعليم وراس المال البشري ومن ثم الكفاءة الإنتاجية للعامل بالإضافة الى عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات السوق.

6. دعم السكن:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-26) السابق أن معلمة المتغير التفسيري ألا و هو دعم السكن ذو دلالة إحصائية عند عتبة واحد بالمئة و خمسة بالمئة و كذلك ذات دلالة من الناحية النظرية، حيث بلغ تقدير معلمته 0.083112في النموذج أي أن كل تغير في دعم السكن بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.083112بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن ارتفاع دعم السكن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر،

باختصار يمكن القول أن سياسة دعم الحصول على السكن لها دور إيجابي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاقتصاد الجزائري الا انه كذلك لم يتميز بالكفاءة الإنتاجية بسبب تسببه في زيادة واردات سلع مواد البناء ودخول شركات اجنبية اكثر تنافسية من الشركات المحلية وانخفاض الكفاءة التخصيصية في توفير مناصب اليد العاملة المحلية في الاقتصاد بل كان مساهم في توفير مناصب الشغل لليد العاملة الأجنبية وبالتالي ساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيصية في اقتصاديات دول أخرى.

خلاصة الفصل:

لقد رأينا في هذا الفصل كيف كان لسياسة الدعم الحكومي انعكاسات سلبية في على الاقتصاد الجزائري وتشخيص وتحليل مشكلة الدعم وهذا من خلال تسببه في تزايد عجز الموازنة العامة وتفاقم عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية عبر انخفاض كفاءته الإنتاجية والاستهلاكية والتخصيصية والسعرية والتوزيعية، بالإضافة الى انخفاض كفاءته الاجتماعية عبر تميزه بالانحياز لطبقة الأغنياء على حساب الفقراء حيث أكثر فئة تستفد منه هي ذات الدخل المرتفع وكذلك المناطق الأكثر غنى على حساب المناطق الفقيرة وعدم تحقيقيه للعدالة الاجتماعية، وكذلك يتسبب في تزايد الاعتماد على الخارج واتساع رقعة السوق الموازية والتهريب، وانخفاض كفاءة الطاقة وتزايد التلوث البيئي

وكما لاحظنا ان هناك عدة عوامل وظواهر ساهمت في تفاقم مشكلة الدعم الحكومي مثل ظاهرة الاقتصاد الموازي وعدم الكفاءة الإدارية والقصور في الإنتاج الوطني، وارتفاع معدلات التضخم. ولذا كان لا بد من اصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر حيث شهدت عدة محاولات في هذا الشأن وكانت عبر الزيادة في أسعار المواد البترولية للرفع من كفاءتها والتقليل من ظاهرة التهريب والتبذير، ورفع أسعار شراء الحبوب من الفلاحيين للتقليل من عزوف الفلاحين على زراعة هذا النوع من شعبة الفلاحية، كما قامت بزيادة الهوامش الربحية لمختلف مراحل توزيع مادة الحليب للرفع من كفاءتها السعرية.

الا ان هذه الإصلاحات لم يكن لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري وبالرغم من وجود نص قانوني للإصلاح الفعال لسياسة الدعم الحكومي والمتمثل في مادة 182 من قانون المالية 2022 والذي ينص على تغير نمط سياسة الدعم من الدعم الشامل لكافة الافراد الى الدعم الموجه للفئات الفقيرة الا انه الى غاية هذه اللحظة بقي حبيس الأوراق وهذا لوجود صعوبة تحديد الفئة المستحقة في ظل انتشار الاقتصاد الموازي وقصور في المعلومات حول مبالغ الدعم في الموازنة العامة، والتخوف من تصادم إصلاح المعارضة شديدة في المجتمع وتدهور المستوى المعيشي للأسر الفقيرة و المطالبة بالزيادة في الأجور، التخوف من الآثار التضخمية التي ينتج عن تحرير أسعار السلع الأساسية والطاقة، بالإضافة الى احتكار بعض السلع المدعمة من قبل منتجين، والتخوف من فقدان الميزة التنافسية للشركات المحلية الكثيفة لاستخدام الطاقة وتراجع صادرات الجزائر، وضعف الاقتصاد الجزائري زيادة مداخيل الافراد والنقص في المصداقية الحكومية والقدرات الإدارية.

من خلال التطرق الى دراسة أثر سياسات الدعم الحكومي على نمو الاقتصاد الجزائري وفق نموذج الانحدار المتعدد تبين ان كفاءة سياسة الدعم الحكومي لعبت دورا مهما في التأثير على مردوديتها على الاقتصاد الوطني وكانت النتائج كالاتي:

- ✓ دعم الكهرباء والغاز والماء: له اثر سلبي على نمو الاقتصاد الجزائري حيث كل تغير في دعم الكهرباء و الغاز و الماء بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.124532-بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن ارتفاع دعم الكهرباء و الغاز و الماء يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وهذا

بسبب ان سياسة دعم الكهرباء والغاز والماء لم تتسم بالكفاءة الإنتاجية والاستهلاكية وتسببها في تراجع الأصول الإنتاجية لمؤسسة سونلغاز والجزائرية للمياه وانخفاض جودة الخدمات وكذلك الافراط في الاستهلاك وانخفاض كفاءة الطاقة في الاقتصاد الجزائري.

✓ دعم أسعار المواد الأساسية له اثر سلبي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في دعم أسعار المواد الأساسية بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.015942- بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون له اثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري الجزائر نتيجة تسببه في انخفاض الكفاءة الإنتاجية في زيادة انتاج السلع المدعمة وانخفاض الكفاءة الاستهلاكية وتزايد الواردات والفجوة الاستيرادية ويتسبب في عجز الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري.

✓ دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة له اثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.033427 بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ونلاحظ ايضا انخفاض مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لدعم المعوزين وهذا بسبب ان هذه السياسة كانت تهدف الى تحقيق اهداف اجتماعية عبر توفير دخول نقدية معتبرة للفئات المحرومة.

✓ الدعم الصحي له اثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في الدعم الصحي بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.234143 بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ونلاحظ ايضا انخفاض مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدعم الصحي وهذا بسبب انخفاض كفاءتها الإنتاجية في تحسن جودة الرعاية الصحية مقارنة بعدة دول، بالإضافة الى تحفيز وزيادة انتاج اقتصاديات اجنبية على حساب الاقتصاد الجزائري نتيجة ان جزء من الدعم يخصص لاستيراد الادوية لتغطية طلبات المؤسسات الصحية كما تميز بانخفاض كفاءته من حيث استغلاله الأمثل للموارد المالية للدعم وللمعدات خاصة الأسرة وكما انه اتسم بانخفاض في جودة الخدمات والمنظومة الصحية مقارنة بعدة دول أخرى.

✓ دعم التعليم له اثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في دعم التعليم بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.613178 بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وتعتبر هذه النسب الأكبر مقارنة مع نسب الأخرى بسبب دورها في محاربة الامية وتحسين مردودية التلاميذ في المدارس بالإضافة الى مساهمتها في تعزيز القدرات البشرية واكتسابهم مهارات تراكم راس المال البشري ونلاحظ ايضا انخفاض مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لدعم التعليم وهذا بسبب انخفاض كفاءتها الإنتاجية المتمثل في انخفاض جودة التعليم وراس المال البشري ومن ثم الكفاءة الإنتاجية للعامل بالإضافة الى عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات السوق.

✓ دعم السكن له أثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في دعم السكن بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.083112 بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ولكن ما نلاحظه ان مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لدعم السكن منخفضة جدا وهذا لانخفاض كفاءته الإنتاجية بسبب تسببه في زيادة واردات سلع مواد البناء ودخول شركات اجنبية اكثر تنافسية من شركات المحلية وانخفاض الكفاءة التخصيصية في توفير مناصب اليد العاملة المحلية في الاقتصاد الجزائري بل كان مساهم في توفير مناصب الشغل لليد العاملة الأجنبية وبالتالي ساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيصية في اقتصاديات دول أخرى.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

نظرا لانخفاض القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للأفراد خاصة في فترة الإصلاح الاقتصادي وارتفاع نسب التضخم في الاقتصاد الجزائري واعتماد الأخيرة بشكل كبير على الريع البترولي، ومن أجل ضرورة تلبية وتوفير الحاجيات الأساسية للأفراد مثل خدمات التعليم والسكن والصحة والغذاء.... وغيرها بشكل يتناسب مع دخلهم المحدود، كان لا بد على الدولة التدخل في الاقتصاد الجزائري عبر سياسات الدعم الحكومي كمنتجة لهذه الخدمات بأسعار منخفضة او مجانا او تقديم الدعم سواء للمنتج عبر تخفيض تكاليف الإنتاج او للمستهلك عبر تخفيض أسعار السلع الأساسية، او حصول الافراد المحتاجة على دخول نقدية مباشرة.

ومن خلال دراستنا لسياسة الدعم الحكومي لاحظنا ان الأخيرة هي من اهم الأدوات والآليات التي تستخدمها الدولة للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه الأفراد، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والجزائر على غرار الدول الأخرى خصصت لهذه السياسة نسبة مرتفعة من موازنتها العامة، حيث عرفت التحويلات الاجتماعية وحدها تسعة أنواع من سياسات الدعم الحكومي منها خمسة أنواع موجه خصيصا لدعم العائلات وتشمل التحويلات الاجتماعية الدعم لعدة القطاعات والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي قطاع التربية والتعليم العالي والصحة والسكن وقطاع الطاقة وتحسين المرافق العمومية وتوفير الحماية الاجتماعية.

وبعد استكمال دراستنا والتي كانت إشكاليتها تتمثل فيما مدى مساهمة سياسات الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وللتأكد من صحة او عدم صحة الفرضيات في مقدمة البحث والتي تعتبر استنتاجات لأهم محاور واهداف البحث، فقد ارتأينا ان نتطرق في دراستنا التطبيقية الى جانبين الاول وهو الجانب التحليلي والأخر هو جانب الدراسة القياسية.

ففي الجانب التحليلي قسمنا الدراسة الى محوريين المحور الأول يتمثل في تقييم سياسة الدعم الحكومي في الجزائر وفق المقاربة الاجتماعية والاقتصادية والمحور الثاني كان حول تشخيص وتحليل مشكلة الدعم في الاقتصاد الجزائري والظواهر والعوامل التي ساهم في انخفاض فعاليتها وكفاءتها وسبل اصلاحها.

وكان المحور الأول يهدف الى تحديد مساهمة سياسات الدعم الحكومي بالجزائر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر تنمية المجالات الاجتماعية وتحفيز الانتاج وتحقيق استقرار الأسعار لزيادة الدخول الحقيقية ومن ثم الاستهلاك الحقيقي لدى الافراد، بالإضافة إلى مساهمته في إعادة توزيع الدخل وكانت نتائج التقييم كالاتي:

- ✓ ان سياسة دعم التعليم لعبت دورا مهما في توفير الظروف المناسبة للتعليم وتحسين مؤشرات التمدرس ومردودية التلاميذ من خلال توفير اطعام لأكثر من 3 ملايين و400 الف تلميذ و12000 الف حافلة لنقل تلاميذ واستفادة نسبة 40% من التلاميذ من مجانية الكتب المدرسية في سنة الدراسية 2018-2019، حيث شهدت الفترة 2010-2020 تزايد عدد المتمدرسين بأكثر من مليون و520 ألف تلميذ، وارتفع معدل التحاق الأطفال المتمدرسين البالغ سنهم 6 سنوات من 92.5% في سنة 1999 الى 98.6% في جوان 2018 وتحسن نسبة تمدرس الأطفال اقل من 16 سنة من نسبة 87.6% الى 96.1% في نفس الفترة. كما استطاعت سياسة الدعم الرفع من أداء ومردودية التلاميذ في تعليم المدارس مساهمتها في تراجع نسبة الرسوب في المدارس الابتدائية من 14.21% في سنة 2000 الى 5.5% في سنة 2018. وقد ساهمت سياسة الدعم كذلك في تحسين حصة الإناث من التعليم من نسبة 47.92% في المرحلة الابتدائية الى نسبة 57. % في المرحلة الثانوية نتيجة توفير النقل لهذه الفئة والاطعام لهن خاصة اللواتي يقطنن في المناطق البعيدة مما سمح لهم بالتوافد بكثرة زيادة على تقديمهن مردودا وذكاء أحسن من الذكور.

- ✓ واستطاعت سياسة الدعم التقليل من الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع في استفادتهم من التعليم حيث كانت فجوة بين نسبة التحاق أطفال العائلات الأفقر والاغنى للمدارس الابتدائية هي 1.9% في سنة الدراسية 2012-2013، وتحسنت فجوة مردودية الأطفال العائلات الأقل والأكثر دخلا في نسبة انتقالهم في مرحلة التعليم المتوسط من 17% في سنة 2006 الى 10.2% في سنة 2012. وساهمت سياسة الدعم من حد والتقليل من ظاهرة الامية من خلال تحسين مؤشرات التمدرس من جهة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحو الامية من جهة أخرى وهو ما مكنها من تخفيض ظاهرة الامية الى نسبة 7.96% في سنة 2022/2021 بعد ما كانت نسبتها 22.3% في سنة 2008/2007.

- ✓ وبالنسبة لظاهرة التسرب المدرسي فلم تكن لسياسة دعم التعليم فعالية في الحد والسيطرة من هذه الظاهرة، حيث ارتفعت في المدارس الابتدائية وبلغت نسبة بين 5.15% و8.44% في الفترة الممتدة بين 2013-2018 بالرغم من تراجعها إلى أدنى مستوى لها في سنة 2017. وبلغت معدلات التسرب في مرحلة التعليم المتوسط 7.28% في السنة الدراسية 2016/2015 وبين 6.37% و12.27% في السنة الدراسية 2018/2017، اما في مرحلة التعليم الثانوي فكانت نسبة التسرب المدرسي ب 17.32% في سنة الدراسية 2015-2016. وبلغ عدد التلاميذ المتسربين خلال الفترة 2012/2009 أكثر من مليون و40 ألف تلميذ، وأكثر من 248 ألف تلميذ في السنة الدراسية 2015-2016.

- ✓ اما في قطاع التعليم العالي فان سياسة دعم التعليم لعبت دورا مهما في التزايد المستمر في عدد الطلبة واستقطاب أكبر عدد ممكن، حيث ارتفع عدد الملتحقون بمؤسسات التعليم العالي من 488617 طالب في السنة الجامعية 2000-2001 إلى1530953 في سنة الجامعية 2019/2018، أي ارتفع عدد الطلبة بأكثر من ثلاث مرات مما كان عليه وهو ما يمثل أكثر من مليون طالب جامعي. وكان تحسن مؤشرات قطاع التعليم العالي نتيجة للاهتمام الذي خصصته الحكومة الجزائرية للقطاع خاصة في 20 سنة الأخيرة، وهذا من خلال تكفل سياسة دعم التعليم بتشييد 495000 سرير في الفترة الممتدة بين 1999 -2018 بحيث ارتفعت حظيرة الإيواء المخصصة للطلبة الى أكثر من 700 ألف سرير في جوان 2018. واستطاعت سياسة الدعم لقطاع التعليم العالي من توفير التغطية للنقل والاطعام وتقديم المنحة، حيث استفاد ما يقارب نسبة 72% من اجمالي الطلاب من المنحة الجامعية في السنة الجامعية 2018-2019، وبنسبة 86% فيما يخص الاطعام الجامعي، وحوالي 96% من الطلاب قد استفادوا من خدمات النقل الجامعي، وتم إيواء ما يقارب 30% من اجمالي الطلبة، وقد استطاعت سياسة الدعم الحكومي من محاربة ظاهرة عزوف الاناث عن الدراسة من خلال استفادتهم بحصة أكبر من الدعم المخصص لقطاع التعليم العالي مقارنة بالذكور، حيث كانت حصة الاناث في السنة الجامعية 2016-2017 من الايواء و المنحة الجامعية تقارب نسبة 68% وهذا ما سمح بزيادة عدد الطلبة الاناث مقابل الذكور حيث بلغت نسبة الاناث الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي ب 66.4 % مقابل نسبة 39.2% للذكور.

- ✓ وبالنسبة لسياسة الدعم الصحي فإنها اكتست أهمية بالغة من قبل الحكومة الجزائرية نظر لأهمية القطاع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث كان حجم قيمة الدعم الصحي في ميزانية تسيير القطاع تتراوح ما بين نسبة 70% الى 80%، وقد مكنها ذلك من تحسين المنظومة الصحية من خلال تحسين المؤشرات الصحية في البلاد وتوفير الرعاية الصحية للأفراد، حيث تحسن مؤشر احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة من 72.5 سنة في 2000 إلى 77.8 في سنة 2019، وانخفض معدل وفيات الرضع

من 37.5‰ في سنة 2001 إلى 18.9‰ في سنة 2020، وتراجع معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات الى21.3‰ في سنة 2020 بعدما كان 37.5‰ في سنة 2001، أما بالنسبة لمعدل مواليد الأموات فتحسنت النسبة إلى 12‰ في سنة 2019 بعدما كانت 27‰ في سنة 2002. واستطاعت سياسة الدعم الحكومي من تحسين في توفير التغطية الصحية المناسبة للأفراد عبر زيادة عددٍ الأسرة ب 20934 سرير، وتحسن مؤشر تغطية تكفل الطبيب لعدد الأشخاص ب 421 شخص، و874 شخص لكل طبيب اسنان، 3015 شخص لكل صيدلي في الفترة 2000-2018، وهذا ما يمكنهم من تقديم خدمات ورعاية صحية أفضل بسبب تخفيف الضغط عليهم وتحسين ظروف عملهم.

- ✓ وفيما يخص قطاع السكن فاستطاعت سياسية الدعم الحكومي من توفير سكن لقرابة ثلاث ملايين و889 ألف عائلة في الفترة 2000-2020 من بينهم مليون و366 ألف عائلة من الفئات الهشة وأكثر من مليون 671 ألف سكن لعائلات المناطق الريفية، وبلغت حصة هذين الفئتين نسبة ما يقارب 80% من مجموع السكنات المدعمة الموزعة في تلك الفترة. اما الباقية فكانت مخصصة للعائلات المتوسطة الدخل وتحصلت على ما يقارب 774 الف وحدة سكنة، وكنتيجة لاستخدام الحكومة لسياسة الدعم الحكومي كأحد آليات تحقيق التنمية الريفية ومكافحة ظاهرة النزوح الريفي والتي تعتبر من الظواهر اجتماعية الخطيرة، فقد استحوذت العائلات الريفية على حصة الأسد بنصيب 49.71% من مجموع السكنات المدعمة وقد مكنها من التخفيف من حدة الظاهرة في الفترة 2004-2017 حيث انخفضت وتيرة تراجع عدد سكان الريف من 0,778-% الى 0,066-% وقدرت نسبة التحسن ب 0.709%، اما في الفترة 2018-2020 بدأت حدة الظاهرة تزداد حيث انخفض معدل نمو سكان الريف الى نسبة 0.213-%، وهذا نتيجة تراجع حصة السكنات الريفية الى نسبة 30.39% من السكنات المدعمة في تلك الفترة على حساب برنامج عدل والذي لا يؤخذ بعين الاعتبار مقر إقامة المستفيد من البرنامج سواء من المناطق الريفية والحضرية.
- ✓ اما فيما يخص المرافق العمومية فبفضل منظومة الدعم الحكومي التي مكنت العائلات من الحصول على الكهرباء والغاز والماء بأسعار جد مناسبة، وتوسيع شبكات الكهرباء الريفية من زيادة طول الشبكة الوطنية للتزويد بماء الشرب ب45 الف كلم في الفترة 2000-2018، وارتفعت نسبة ربط العائلات بشبكة الماء الشروب الى 98% بعدما كان 78% مما سمح بارتفاع حصة الفرد من الماء من 123 لتر في اليوم الى 180 لتر في اليوم في تلك الفترة، اما بالنسبة للكهرباء ارتفع عدد السكنات التي تم ربطها بهذه المادة في فترة 1999-2018 اكثر من 3 ملايين 357 الف سكن أي بمعدل 86.40% مما كانت عليه قبل تلك الفترة، ووصلت نسبة تغطية ربط السكنات بشبكة الكهرباء 99.7% من اجمالي السكنات في سنة 2018 بعدما كانت لا تتعدى نسبة 86.5% في سنة 1999. وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي فكانت نسبة ربط السكنات بشبكة الغاز ب 58.40% في سنة 2018 وبعدما كانت لا تتعدى نسبة 30.5% من اجمالي السكنات في سنة 1999 حيث بلغ عدد السكنات التي ربطت بشبكة الغاز في الفترة 1999-2018 أكثر من 4 ملايين سكن مقابل مليون و335 ألف سكن في الفترة قبل سنة 1999.اي ارتفاع بنسبة أكثر من 300%.

اما بالنسبة لمحاربة ظاهرة الفقر ونقص التغذية فاستطاعت منظومة الدعم التخفيف من حدة الظاهرة من خلال توفير الحماية الاجتماعية للفئات المعوزة والمحتاجة وغير القادرة على مجابهة ظروف الحياة الصعبة حيث كانت جهود سياسة الدعم الحكومي في محاربة الفقر يتمثل في:

- ✓ الحماية الاجتماعية للفئات المعوزة والمحدودة الدخل عبر توفير حد أدنى من الغذاء من خلال سياسة دعم أسعار السلع الأساسية وكان الهدف من هذه السياسة هو توفير الغذاء الاساسي بأسعار تتناسب مع مداخيل الافراد وخاصة الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل وسمحت هذه السياسة بتوفير السلع الاساسية بأسعار اقل من تكلفتها الحقيقية. من أجل محاربة ظاهرة نقص التغذية.
- ✓ الحماية الاجتماعية لفئة المتقاعدين وأصحاب المعاشات الصغيرة من خلال مساهمة سياسة الدعم الحكومي في الحفاظ والزيادة من قدراتهم الشرائية ورفع مستواهم معيشي، حيث خصصت لهم عدة منح نقدية مباشرة وبشكل دوري ومتمثل في علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب منح التقاعد (ICPRI) والتعويض التكميلي للمنح والريوع (ICPR) وعلاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب المنح (ICAR) بالإضافة الى التعويض التكميلي التفاضلي من أصحاب المعاشات الصغيرة وإعادة تثمين استثنائي لمعاشات منح التقاعد لنظام الأجراء وغير الأجراء، وزيادة استثنائية بنسبة 5% على المعاشات ومنح التقاعد من نظام الأجراء وغير الأجراء. واستفادة حوالي 4 ملايين و126 ألف شخص من هذا النوع من الدعم النقدي المباشر في سنة 2015 بكلفة 122.270 مليار دج وارتفع الى ما يقارب 4 ملايين و180 ألف مستفيد في سنة 2016 صرف حوالي 123.928 مليار دج، واللافت للنظر ان هذه الفئة كان نصيبهم من الدعم الحكومي أكثر من بعض القطاعات المهمة كالتعليم، وهذا يؤكد حرص الدولة على توفير لهم الحماية الاجتماعية والعناية بهم.
- ✓ وفيما يخص الحماية الاجتماعية لفئة البطالين فقد تكفلت بهم سياسة الدعم الحكومي وأطلقت برنامجين الأول هو برنامج الإشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO) والذي استفاد منه 1747303 شخص لكل شهر في فترة 2006-2018 وتم انشاء 64499 مشروع الورشة في الفترة 2008-2014 اما الثاني فهو برنامج الإدماج الاجتماعي المهني فقد استفاد منه ما يقارب 600 ألف شخص في سنة 2018 وما يعاب عليه هو مبلغ الزهيد للمنحة والذي يقدر ب 6000 دج في الشهر وهو اقل من الحد أدني للأجر بثلاث مرات.
- ✓ الحماية الاجتماعية لفئة المعوقين والمسنين فقد استفادوا من دعم نقدي مباشر عبر المنحة الجزافية للتضامن حيث بلغ عددهم في 929 ألف مستفيد في سنة 2021 بعدما كان 720 ألف في الثلاثي الأول لسنة 2017 بالإضافة الى توفير لهم التغطية الاجتماعية واللافت للنظر ان منحة الدعم المخصصة للمعوزين والمسنين تبقى زهيدة والذي قدرها 3000 دج في الشهر أي ما قيمته 36000 دج في السنة وهذه المنحة تمثل 16.66%من الحد أدنى للأجر.
- ✓ واستطاعت سياسة الدعم الحكومي التقليل من ظاهرة الفقر في الجزائر وتوفير حد أدنى من الغذاء لأكثر من 5 ملايين ونصف من الأشخاص وخروجهم من مستنقع نقص التغذية، ليصبح عدد الذين يعانون منه اقل من مليونين ونصف في سنة 2019 بعدما كان قرابة 8 ملايين شخص يعانون من الظاهرة في سنة 2000، الا انه على الدول تقديم عناية خاصة من اجل القضاء نهائيا على هذه الظاهرة. ونظرا لتطور مفهوم الفقر ليشمل عدة خدمات على غرار التعليم والصحة والسكن وهو ما أصبح يعرف عليه بالفقر غير النقدي والذي يعتبر الأكثر شمولية وأصبح يعكس التقدم في مختلف الأبعاد، ويدعى هذا المؤشر بالفقر المتعدد الأبعاد، وهو نهج غير نقدي لقياس درجة الحرمان عبر التركيز على ثلاثة أبعاد شاملة وهي الصحة والتعليم والبعد الثالث هو الظروف المعيشية، حيث تمكنت منظومة الدعم من تحسين هذا المؤشر حيث تراجع من 2.1% في سنة 2013 الى 1.4% في سنة 2019.

وكانت نتائج تقييمنا لسياسة الدعم الحكومي وفق المقاربة الاقتصادية أن السياسة كان لها دور في:

- ✓ تحفيز الإنتاج في قطاع البناء وقطاع مواد البناء، عبر مساهمة سياسة دعم السكن في توفير السكنات بأسعار تتناسب مع دخل الافراد مما أدى الى تشييد وحصول قرابة 3 ملايين و900 ألف عائلة على السكن في الفترة 2000-2020، وهو ما أدى الى ارتفاع الطلب الكلي على السكنات وتحفيز الإنتاج في قطاع البناء والاشغال العمومية في تلك الفترة بأكثر من 7 مرات من 292 مليار دج في سنة 2000 الى 2400 مليار دج في سنة 2019 وارتفع انتاج قطاع مواد البناء من 26 مليار دج الى 113مليار دج أي نمو بأكثر من 4 مرات في نفس الفترة.
- ✓ وبالنسبة لقطاع النقل والذي استفاد من دعم المواد الطاقوية بحصة قدرها 35% وهو ما مكنه من تخفيض تكاليف الانتاج، وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع وزيادة الإنتاج فيه بأكثر من 7 مرات في فترة 2000-2018. وبخصوص قطاع الصناعة فكانت استفادته من دعم الطاقة بنسبة 21% واغلبها قد ادى الى تخفيض تكاليف الانتاج وحصول القطاع على ميزة الاسعار التنافسية التي سمحت له بزيادة الانتاج في القطاع الصناعي بمعدل مرتين ونصف تقريبا.
- ✓ كما ان سياسة الدعم المخصص لقطاعات التنمية البشرية مثل التعليم والصحة والسكن وتوفير الحد الادنى للغذاء او تلبية الحاجيات الأساسية للفرد تعتبر استثمارا في راس المال البشري ويؤدى الى المساهمة في زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل، باعتبار راس المال البشري يكتسي نفس الاهمية الموجودة في راس المال المادي في الفكر الحديث، حيث استطاعت منظومة الدعم زيادة تراكم راس المال البشري من خلال تحسن مؤشراته في ارتفاع مؤشرات التمدرس والتقليل من ظاهرة الامية، ومساهمة في زيادة تعداد الأشخاص الذين يكتسبون معارف علمية ومهارات عليا حيث ارتفع عدد الافراد الذين يمتلكون شهادات التعليم العالي من 65 ألف شخص في سنة 2001 إلى 303 ألف شخص في سنة 2017 أي ارتفاع بأربع مرات مما كان عليه، وساهمت سياسة الدعم الحكومي في تحسن الوضع الصحي ومحاربة ظاهرة نقص التغذية حيث تراجعت الى عدد الافراد الذين يعانون من هذه الظاهرة الى اقل من 2.5 مليون شخص في سنة 2019 بعدما كان عددهم 8 مليون شخص في سنة2001.

- ✓ كما كانت انعكاسات سياسة دعم أسعار السلع الأساسية على استقرار الأسعار إيجابيا وتمكنت في الفترة 2011-2020 من تخفيض أسعار السلع الأساسية المدعمة، حيث تراجعت الأسعار بنسبة تراوحت ما بين 94% الى 166% بالنسبة لمادة الحبوب وما بين 47% و122% لمادة الحليب ومشتقاته وما بين 83% و184% فيما يخص مادة الزيت والدهون وكذلك بالنسبة لمادة السكر تراجعت بين 11% الى 103% في تلك الفترة، وهذا ما مكن من استقرار المؤشر الكلي لأسعار الاستهلاك والزيادة في الدخول الحقيقية وبالتالي زيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بنسبة 16% الى 30%.

- ✓ اما فيما يخص دور سياسة الدعم الحكومي في إعادة توزيع الدخل فكانت إيجابية وفق المؤشر الجيني حيث لعبت سياسة الدعم الحكومي دورا مهما في تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وتوفير السكن لكافة فئات المجتمع، والتي كان لحصة الفئات الهشة والريفية نصيب أكبر منها وهو ما ساهم في تحسن المؤشر الجيني من 35.3 في سنة 1995 الى 27.6 في سنة 2011، الا ان الفترة 2011-2015 لم يشهد تحسن في معامل الجيني بل تراجع ب 0.4 بالرغم من تزايد مخصصات دعم أسعار السلع الأساسية والتوسيع في قائمة السلع المعنية بالدعم ليشمل زيت المائدة والسكر، وهو ما يؤكد عدم فعالية سياسة دعم الأسعار في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل.

وفي المحور الثاني كان الهدف منه هو تحديد وتشخيص مشكلة الدعم الحكومي سواء من منظور انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الجزائري ومن منظور تحليل انخفاض كفاءتها في الاقتصاد الجزائري وفعاليتها الاجتماعية بالإضافة الى تحديد انعكاسات جانبية لسياسة الدعم الحكومي واهم الظواهر والعوامل التي ساهمت في تفاقم مشكلتها واهم المحطات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لإصلاح الدعم الحكومي واهم المعوقات والمخاوف التي تعيق عملية الإصلاح وكانت النتائج كالاتي:

- ✓ انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على الاقتصاد الجزائري كانت وخيمة جدا حيث تسببت التحويلات الاجتماعية بعجز الموازنة العامة بنسبة 81% في الفترة 2010-2020، بقيمة أكثر من 19 ألف مليار دينار جزائري، كما تسببت في التآكل الكلي للادخار الحكومي بأكثر من 15 ألف مليار دج.
- ✓ أما فيما يخص ميزان المدفوعات فقد تسبب استيراد السلع المدعمة بتراجع في ميزان مدفوعات بأكثر من 6 مرات مما هو عليه في سنة 2013 وأصبحت قيمته 134 مليون دولار. وفي الفترة 2014-2019 كان له أثر بليغ في عجز ميزان المدفوعات خاصة في سنة 2014 والتي كانت فاتورة استيراد السلع المدعمة ب 6.35 مليار دولار وتسببت بعجز في ميزان المدفوعات بقيمة 5.8 مليار أي بنسبة أكثر من 130%، أما في سنوات 2015-2019 فكان انعكاس استيراد السلع المدعمة في عجز ميزان المدفوعات بنسبة تتراوح بين20 % و30%. وتراوح العجز في ميزان المدفوعات في تلك الفترة بين 27.5 و16.9 مليار دولار.

انخفاض الكفاءة الاقتصادية لسياسة الدعم في الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال:

- ✓ انخفاض في الكفاءة الاستهلاكية لسياسة دعم الأسعار وهذا لتسببها في اسراف الاستهلاك واتبذير السلع المدعمة نتيجة انخفاض الأسعار الاقل من التكاليف الحقيقية، حيث بلغ استهلاك الفرد من مادة الحبوب 780 غ وهو يفوق ما اوصت به المنظمة الصحة العالمية ب 300 غ، وبلغ استهلاك الفرد الواحد لمادة الحليب 147 لتر في سنة مقابل 100 لتر لدول المجاورة. ووصل حجم مادة الخبز التي تذهب الى القمامات نسبة 20% مما ينتج يوميا. واما بالنسبة لاستهلاك المواد الطاقوية فارتفعت حصة انبعاثات الفرد الجزائري من غاز ثاني أكسيد الكاربون بنسبة 54.24% في الفترة 2000-2019، وبمقارنة مع دول تونس ومغرب ومصر في سنة 2019 كانت هناك ارتفاع في حصة انبعاثات الفرد الجزائري لغاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 35.70% و78.89% و76.20% على التوالي، وهو ما يؤكد وجود الإفراط في استهلاك الطاقة للفرد الجزائري.
- ✓ انخفاض الكفاءة الإنتاجية بالنسبة لسياسة دعم الطاقة، والتي تسببت في تآكل الأصول المالية والإنتاجية والمخاطر المالية للهيئات الاقتصادية وانخفاض في جودة التزويد بالطاقة، نتيجة توفير منتجات مدعمة بأسعار الاقل من تكاليفها الحقيقية، حيث نجد أن أسعار استهلاك طاقة الكهرباء للكيلواط الواحد هو تقريبا في حدود 4 دج للوحدة، في حين سعر تكلفتها الحقيقية يفوق 10.5 دج للوحدة، مما تسبب بخسائر على شركة سونلغاز المسؤولة عن انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز، وانخفاض استثماراتها ب1.1 مليار دينار في الفترة 2013-2017 وعدم القدرة على خلق استثمار جديدة، وهو ما أدى الى انخفاض جودة الحصول على الكهرباء والتي تعكس انقطاعات متكررة في تزويد الكهرباء، حيث تراجع ترتيب الجزائر في التقارير

التنافسية لجودة تزويد الافراد بالكهرباء الى المرتبة 99 من بين 140 دولة ،أي ان هناك 70% من الدول المعنية بالمسح أفضل من الجزائر.

- ✓ وانخفاض الكفاءة الإنتاجية بالنسبة لسياسة دعم أسعار السلع الاساسية وهذا لتسببها في تأكل الأصول المالية والإنتاجية للمستثمر المحلي وعدم قدرته على الزيادة وعزوفه عن الإنتاج، بالإضافة الى توفير سلع مدعمة ذات جودة منخفضة. من خلال تحديد أسعار الشراء من المستثمرين لا تعكس السعر الحقيقي في السوق المحلية، فمثلا يجبر الديوان الوطني للحبوب الفلاح المحلي على بيعه الحبوب بأسعار مقننة ومحددة ولا تعكس سعرها الحقيقي للسوق المحلية، وبسبب انخفاض المردودية الإنتاجية الحبوب في جزائر مقارنة مع دول أخرى وتزايد تكاليف الإنتاج، فان هذه السياسة أدت الى تراجع إيرادات المستثمرين المحلين وتآكل الأصولهم المالية والى عدم قدرتهم على زيادة الإنتاج، وعزوفهم عن انتاج الحبوب، حيث بلغت تغطية القمح المستورد للسوق المحلية نسبة64% و77% في الفترة 2010-2018. كما تسببت سياسة دعم الأسعار في تدني نوعية وجودة السلع المدعمة فمثلا دعم الخبز وتحديد سعره أدى إلى تلاعب المخابز في الوزن القانوني المحدد ب 250غ للرغيف حيث يتراوح الوزن الحقيقي المتعامل به في السوق الوطنية بين 170غ و210غ، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، واقتصار الدعم على مادة الفرينة والزيت فقط.

- ✓ انخفاض الكفاءة الإنتاجية فيما يخص سياسة دعم السكن نتيجة تسببها في زيادة الواردات وتحفيز وزيادة الإنتاج في اقتصاديات الدول الأخرى على حساب الاقتصاد الجزائري. من خلال استحواذ اغلب الشركات الأجنبية على مشاريع السكن الكبرى ومزاحمتها للشركات المحلية على غرار مشروع مليون سكن التي ظفرت به الشركة الصينية، بالإضافة الى ان اغلب المواد التي تدخل في عملية البناء يتم استيرادها، حيث بلغت واردات الاسمنت غير المسحوق أكثر 6 ملايين و600 ألف طن في سنة 2014، ووصلت فاتورة استيراد في الفترة 2010-2019 بأكثر من 3749 مليار دج من الحديد والصلب وبأكثر من 489 مليار من الخشب، اما بالنسبة للمواد الأخرى كالخزف والزجاج ومواد أخرى فكانت قيمة وارداتها بأكثر من 734 مليار دج في نفس الفترة.
- ✓ انخفاض الكفاءة الإنتاجية لسياسة دعم التعليم نتيجة تسببها بانخفاض جودة ونوعية التعليم بالجزائر ومن ثم انخفاض جودة ونوعية راس المال البشري والتراجع في الكفاءة الإنتاجية للعامل وعدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، وهذا من خلال تقديم خدمات التعليم بالمجان حيث كانت نتائج ترتيب جودة التعليم بالجزائر في التقارير التنافسية لسنوات 2008-2019 الصادرة من منتدى الاقتصاد العالمي مقارنة بالدول المعنية بالمسح متدنية جدا، ولم تصل حتى الى المراتب المتوسطة وفي أفضل أحوالها لم تتجاوز عتبة أفضل من 33% من جودة الدول المعنية بالمسح. وقد عزز هذا الطرح مسح بيزا (piza) الصادر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واحتلت الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة في مجال المعرفة العلمية. بالإضافة الى ان هناك صعوبة خريجي التعليم العالي في الحصول على العمل، حيث بلغت البطالة لهذه الفئة في سنة 2015 نسبة 17.7% في مقابل معدل البطالة للفئات التي ليس لديها اي مؤهلات فقدر ب 7.7%.
- ✓ وتميزت سياسة الدعم الصحي بانخفاض كفاءتها الانتاجية نتيجة تسببها في زيادة الواردات وتحفيز وزيادة الانتاج لاقتصاديات دول اخرى على حساب الاقتصاد الجزائري وانخفاض جودة الخدمات الصحية المقدمة للأفراد. وهذا من خلال عمل سياسة الدعم الصحي على توفير المواد الطبية والصيدلانية للمؤسسات الاستشفائية ونظرا لعدم مرونة إنتاج الاقتصاد الجزائري في توفير

الطلب المحلي كان لابد من استيرادها من دول اخرى، حيث بلغت قيمة استيراد الدواء والمعدات الطبية في الفترة 2010-2019 2052 مليار دج، مما سمح بتحفيز سياسة الدعم الصحي للإنتاج في اقتصاديات الدول الأخرى على حساب الاقتصاد الجزائري. بالإضافة الى انخفاض جودة الخدمات الصحية المقدمة للأفراد حيث كان أحسن ترتيب تحصلت عليه الجزائر في التقارير التنافسية الصادرة من منتدى الاقتصاد العالمي هو مركز 77 من أصل 137، بحيث لم تصل حتى الى المراتب المتوسطة.

- ✓ انخفاض الكفاءة التخصيصية لسياسة دعم الاسعار نتيجة تسببها بسوء تخصيص الموارد نحو الاستثمارات كثيفة الاستعمال للطاقة ورأس المال المادي على حساب النشاطات الكثيفة العمالة وهو ما يمثل التخصيص غير الكفء لنمط الاستثمار، حيث قدر عدد المشاريع في القطاع الصناعي بأكثر من 8 مرات ونصف مما هو متواجد في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2002-2016، الا ان مساهمتهما في التشغيل هي نفسها بالتقريب (12.7% بالنسبة للقطاع الفلاحي، 13.11% بالنسبة للنشاط الصناعي). وتسببها بإهدار المواد الطبيعية من خلال انخفاض كثافة الطاقة المدعمة حيث يتطلب لحصول 1 دولار من ناتج المحلي انبعاث 0.9665 كغ من غاز ثاني أكسيد الكربون في مقابل تعتبر الكثافة اقل في دول تونس والمغرب ومصر بنسبة 37% و34% و35% على التوالي اما مقارنة مع الدول المتقدمة نجد ان كثافتها اقل بكثير مما هي متواجد في الاقتصاد الجزائري حيث نجد للحصول على 1 دولار من الناتج المحلي الإجمالي في مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا واسبانيا يتطلب انبعاث فقط الكميات التالية 0,1148 و0,1826 و0,1654 و0,1812 على الترتيب وهذا ما يؤكد ان هناك اسراف في استهلاك الطاقة المدعمة وسوء استخدام موارد الطاقة الاحفورية غير المتجددة .
- ✓ كما تميزت سياسة دعم الحكومي بانخفاض كفاءتها التخصصية نتيجة تسببها في اهدار الموارد المالية على حساب المشاريع الاستثمارية، حيث نجد انها تسببت في التآكل الكلي للادخار الحكومي في سنة 2017 حيث تآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2017. وبالتالي فان سياسة الدعم الحكومي أدت الى توجيه الموارد المالية نحو الدعم والى الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي بدل الادخار الحكومي والخاص ومن ثم الاستثمار، وتسببها كذلك في اسراف الاستهلاك والتبذير ومن ثم زيادة الفجوة الاستيرادية واهدار للعملة الصعبة حيث يتم إهدار سنويا ما قيمته 340 مليون دولار من القمح المبذر.
- ✓ انخفاض كفاءة التخصيص بالنسبة لسياسة دعم السكن بسبب تسببها بسوء تخصيص الموارد المتاحة، وجعل الاقتصاد الجزائري عاجز عن خلق مناصب شغل جديدة عن طريق توظيف العمالة الأجنبية في اقتصاديات دول أخرى على حساب العمالة المحلية في الاقتصاد الجزائري، بسبب تفضيل المستثمرين الأجانب في مجال البناء توظيف العاملة الأجنبية على حساب العمالة المحلية، حيث قدر عدد العمال الصينيين الذين يعملون في مجال البناء في جزائر في سنة 2007 في حدود 13 ألف عامل ليصل في سنة 2015 قرابة 40 ألف عامل لتمثل نسبة 45%من عمالة الأجنبية. وهذا ما أدى الى عدم استيعاب الوافدون الجدد في سوق العمل مما جعل الاقتصاد الجزائري غير قادر على الاستفادة من الوفرة النسبية لعنصر العمل في الجزائر.
- ✓ بالإضافة الى انخفاض الكفاءة السعرية حيث تؤدي منظومة الدعم الى حدوث التشوهات السعرية مما يؤدي إلى ازدواجية الأسعار، كما ان أسعار السلع المدعمة تكون في الأسواق الموازية أكبر من الأسواق الرسمية حيث سجلت مصالح التجارة 1583 مخالفة في هذا الشأن لمادة الحليب المدعم فقط في الفترة الممتدة بين 08 مارس إلى غاية نهاية ديسمبر من سنة

2021. وهذا راجع الى ان أسعار السلع المدعمة اقل من تكلفتها الحقيقية او على الأقل سعرها الحقيقي في الأسواق الحرة. بالإضافة الى انخفاض كفاءتها السعرية في زيادة الإنتاج والتخصيص الأمثل للموارد والاستهلاك الرشيد..

وتميزت سياسة الدعم في انخفاض فعاليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية حيث تميزت ب:

- ✓ انحياز دعم التعليم للمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية حيث كان معدل الالتحاق في التعليم الثانوي 60 % لصالح الفئة الأولى و46% لصالح الفئة الثانية، اما بالنسبة للدعم الصحي فقد انحازت الرعاية الصحية لبعض الولايات على حساب ولايات الاخرى حيث تحصلت 4 ولايات على نسبة تغطية عالية لخدمات الأطباء الاخصائيين حيث قدر عددهم ما بين 9 و14 طبيب لكل عشرة الاف شخص، وهناك اربع ولايات اخرى اكثر تضررا من ناحية التغطية الصحية للأطباء المختصين بمعدل اقل من طبيب لكل 10 الف نسمة. وبالتالي كانت الفجوة في الحصول على التغطية الطبية المختصة للأفراد بين مناطق مختلفة بأكثر من 15 مرت، وبالتالي سياسة دعم قطاع التعليم والصحة لم تحقق العدالة الاجتماعية بين مناطق المجتمع.
- ✓ اما بالنسبة للعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع فهي كذلك لم تحقق العدالة الاجتماعية حيث انحاز سياسة دعم الأسعار لصالح الأغنياء حيث استحوذت حوالي 40 من اغنياء المجتمع على حصة 55% من دعم الاسعار مقارنة نصيب 40% من فقراء المجتمع والذي كان حوالي 25% من دعم الأسعار، والتجربة الدولية تؤكد استحواذ الفئة الثانية على 80% من دعم الأسعار لتحقيق العدالة الاجتماعية. اما فيما يخص سياسة الدعم الصحي فعرفت هي الأخرى عدم تحقيقيها للعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، بسبب انها سياسة شاملة ولا تستهدف الفئات المحدودة الدخل، بحيث يمكن لأي فرد مهما كان مستوى دخله ان يلقى الرعاية الصحية في المؤسسات الاستشفائية والصحية بالمجان. وعلى غرار الدعم الصحي شهدت سياسة دعم التعليم عدم تحقيقها للعدالة الاجتماعية بسبب شمولتها وعدم استهدف الفئات محدودة الدخل. حيث يستفيد جميع تلاميذ الابتدائي من الاطعام في اغلب المدارس، وبلغت ما نسبته 80% من مجموع التلاميذ على مستوى الوطني قد استفادوا من الاطعام المدرسي. قد استفاد من منحة النقل والاطعام والمنحة الدراسية في مؤسسات التعليم العالي ما نسبة 96% و80% و72% من العدد الجمالي للطلاب على الترتيب في السنة الدراسية 2018-2019.
- ✓ كانت لسياسة الدعم الحكومي انعكاسات جانبية تمثلت في أنها تسببت في اختلالات التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد بعجز قدره 555 مليار دج في سنة 2018. وتزايدت في الاعتماد على الاسواق الخارجية لتمويل الأسواق المحلية، بحيث بلغ حجم تغطية القمح المستوردة للطلب المحلي الكبير الى نسبة 77%، وتسببت سياسة دعم الاسعار في تزايد ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية للأفراد مثل المضاربة والتغير في نمط استهلاك الافراد، واصبحت الموارد المخصصة لدعم السلع الأساسية بؤرة للفساد والجريمة المنظمة من خلال التهريب وتبيض الأموال، وتسببت في التلوث البيئي نتيجة انتشار غاز ثاني أكسيد الكاربون. كما ان بيع السلع بأسعار اقل من كلفتها الحقيقية يشجع السماسرة والتجار إلى تحويلها في الأسواق الموازية من أجل بيعها بأسعار مرتفعة. مما تتسبب في انتشار السوق الموازي.

كما لاحظنا ان هناك عدة عوامل وظواهر ساهمت في انخفاض كفاءة الدعم الحكومي وهي:

- ✓ الاقتصاد الموازي والذي يؤدي انتشاره الى عدم قدرة الدولة على مراقبة منافذ التوزيع وتبقى تحت سيطرة التجار والافراد مما يشجعهم على احداث ندرة في السلع المدعمة في السوق الرسمي وبيعها في السوق الموازية بأسعار مضاعفة، وكذلك يساهم في تهريب السلع المدعمة وتحويلها الى وجهات مجهولة وغير مستحقة كاستخدام السلع المدعمة كسلع وسيطه وليست استهلاكية،

مما يؤدي الى ارتفاع الطلب عليها وبالتالي تفاقم انخفاض الأصول المالية والانتاجية للمؤسسات الوطنية العمومية التي تنتج هذه السلع، وهذا بسبب ان أسعار السلع المدعمة تكون غالبا اقل من تكلفتها الحقيقية. وكذلك يساهم الى التوجيه نحو الاستثمارات التي تستخدم السلع مدعمة في عملية الإنتاج. وبالتالي تتمكن الفئات غير المحتاجة من الاستفادة من الدعم.

- ✓ عدم الكفاءة الإدارية في تسيير الموارد المالية للدعم، حيث نلاحظ انه لا تأخذ المؤشرات عدد أو نسبة الأسرة المستغلة ولا عدد التدخلات الجراحية المنجزة في المؤسسة بعين الاعتبار أو كأحد المعايير في توزيع الموارد المالية للدعم الصحي، والذي يعتبر مهم في التوجيه الأمثل للدعم نحو الهياكل الصحية النشطة، وعدم الكفاءة في اتخاذ الاجراءات التي تسمح بالحد من التلاعب بأموال الدعم، حيث لاحظنا ان هناك كميات هامة من السلع المدعمة التي يتم استيرادها يعاد تصديرها إلى الأسواق الخارجية، وارتفعت قيمة السلع المدعمة المصدرة في فترة 2015-2019 إلى ما يقارب الضعف، حيث وصلت إلى أكثر من 32 مليار دج في سنة 2019 بعد ما كانت أكثر من 15 مليار دج في سنة 2015، ويعتبر تسريب آخر للدعم بطريقة مقننة. حيث بلغ حجم كمية القصب السكري المدعم الذي تم تصديرها نسبة 25% من الكميات التي تم استيرادها، والتي تعتبر أحد آليات التحايل من اجل التلاعب بالموارد المالية المخصصة للدعم المخصص للفئات الفقيرة من اجل حصوله على أرباح كبيرة.
- ✓ قصور في الانتاج المحلي والذي أدى الى عدم كفاية الإنتاج المحلي بالتجاوب مع تزايد الطلب المحلي نتيجة ارتفاع استهلاك الأفراد والذي نتج عنه التوجه نحو الأسواق الخارجية من اجل تلبية الطلب المحلي مما أدى الى توسع الفجوة استيراد السلع المدعمة وتزايد عجز الميزان التجاري على حساب الاقتصاد الجزائري.
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم التي تجبر الحكومة على تنفيذ سياسة دعم الاسعار من اجل استقرار الأسعار وتناسب مداخيل الافراد مع أسعار السلع، وكلما زادت معدلات التضخم كلما كانت زيادة في الدخول الناتجة عن سياسة الدعم الحكومي اسمية وغير حقيقية، ولذا فان ظاهرة التضخم من أبرز العوامل التي تعيق فعالية سياسة الدعم الحكومي في تلبية الحاجيات أساسية للأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية.

واتخذت الحكومة الجزائرية عدة خطوات لإصلاح سياسة الدعم الحكومي والرفع من كفاءتها والتخفيف من الضغوط على عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات والتي كانت كالاتي:

- ✓ اصلاح سياسة دعم الطاقة عبر الرفع التدريجي لأسعار الوقود في فترة (2015-2020) والذي يتسبب في التلوث البيئي، حيث ارتفعت اسعار الوقود الاحفوري الى ما يقارب الضعف من اجل تخفيف فاتورة الاستيراد والتقليل من التبذير وتهريب موارد الطاقة، وحافظت الحكومة على سعر وقود غاز البترول المميع (gpl/c) من اجل التشجيع على استهلاك الطاقة النظيفة وتحويل المركبات الى استعمال هذا النوع من الغاز بدل البنزين مع تقديم بعض الامتيازات الضريبية، حيث ارتفع استهلاك هذا النوع من الغاز من 291 الف طن في سنة 2015 الى 858 الف طن في سنة 2019 وانخفض استهلاك البنزين من 4428 الف طن الى 3917 الف طن.
- ✓ اصلاح سياسة دعم أسعار السلع الأساسية وقامت الحكومة الجزائرية برفع أسعار شراء الحبوب من اجل تشجيع الفلاحيين على زيادة الإنتاج ورفع من الكفاءة الإنتاجية حيث قامت من رفع سعر القمح الصلب من 4500 دج/ق الى 6000 دج/ق والقمح اللين من 3500 دج/ق الى 5000دج/ق والشعير من 2500 دج/ق الى 3400 دج/ق والشوفان من 1800 الى 3400 دج/ق. اما فيما يخص مادة الحليب فقامت الحكومة في سنة 2022، بزيادة هامش الربح في مختلف مراحل التوزيع

من اجل الرفع من الكفاءة السعرية واحترام التجار للأسعار المقننة من قبل الدولة حيث رفعت من هامش الربح لدى تجار الجملة والتجزئة من 0.9 دج للتر واحد الى 2 دج للتر واحد.

- ✓ إقرار قانون الغاء الدعم وتجه نحو دعم مرجه بدل الشامل في مادة 182 في قانون المالية 2022 والذي ينص على تشكيل جهاز وطني للتعويضات النقدية لفائدة العائلات المحتاجة للدعم مع مراجعة وتعديل أسعار السلع المدعمة بعد تحديد اليات والإجراءات من قبل الجهاز المذكور.

الا ان هذا القانون لم يعرف طرق نحو التجسيد وهذا نظرا للصعوبات والتحديات التي تحول حول عملية اصلاح سياسة الدعم الحكومي ومن أبرزها:

- ✓ صعوبة تحديد الفئات المحتاجة والمستحقة للدعم بسبب صعوبة تحديد المداخيل الحقيقية للأفراد خاصة الذين ينشطون في الاقتصاد الموازي، ويمكن للفرد ان يشتغل وظيفتين في الاقتصاد الرسمي والموازي في آن واحد.
- ✓ قصور في المعلومات حول مبالغ الدعم في الموازنة العامة خاصة وعدم وجود بيانات تفصيلية ودقيقة لكل عناصر منظومة الدعم، مثل منح امتيازات ضريبية وسعر الصرف وخسائر المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة الى غياب التكلفة الحقيقية للدعم التي تحتوي على تكلفة الفرص البديلة والتكاليف البيئية بالنسبة لدعم الطاقة.
- ✓ التخوف من تزايد الاثار التضخمية حيث كان لسياسة دعم الأسعار دور كبير في استقرار الأسعار والتخفيف من حدة التضخم الا ان عملية إصلاح الدعم ستؤدي الى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وبالتالي ارتفاع التضخم خاصة فيما يخص المواد الطاقوية التي تدخل في عملية الإنتاج مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم أسعار السلع المنتجة.
- ✓ التخوف من تدهور المستوى المعيشي لارتفاع مرونة استهلاك الفئات الفقيرة للسلع المدعمة الأساسية، وارتفاع الأسعار سيؤدي الى زيادة نفقات هذه الفئات لاقتناء هذه السلع مما يتسبب في تدهور المستوى المعيشي لهم.
- ✓ التخوف من المزيد من مطالب الزيادة في الأجور نتيجة تدهور المستوى المعيشي للأفراد وارتفاع مستويات التضخم الناتج عن عملية إصلاح الدعم
- ✓ احتكار بعض السلع من قبل المنتجين حيث استحوذت شركات سوفيتال على 52% وسيم وبروليبوس على 18.24% و16.28% على الترتيب من عرض سوق زيت المائدة المدعمة أي 86.52% من الانتاج وبالتالي تحرير الأسعار سيؤدى الى تحكم هذه الشركات بالأسعار.
- ✓ التخوف من فقدان الميزة التنافسية للشركات المحلية كثيفة الاستخدام للطاقة وتراجع الصادرات الجزائرية نتيجة استفادة هذه الشركات من انخفاض سعر الطاقة وأي ارتفاع في الأسعار سيزيد من تكاليف هذه الشركات مما يفقدها ميزة انخفاض أسعار سلعها وتراجع صادراتها.
- ✓ ضعف الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على زيادة مداخيل الافراد والاستغناء عن الدعم، حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي خارج المحروقات من 4000 دولار الى 3184.29 دولار في سنة في الفترة 2014-2019.

وكان أثر سياسات الدعم الحكومي على نمو اقتصاد الجزائري كالاتي:

- ✓ دعم الكهرباء والغاز والماء: له اثر سلبي على نمو الإقتصاد الجزائري حيث كل تغير في دعم الكهرباء و الغاز و الماء بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.124532-بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون سلبي على الناتج

المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن ارتفاع دعم الكهرباء و الغاز و الماء يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وهذا بسبب ان سياسة دعم الكهرباء والغاز والماء لم تتسم بالكفاءة الإنتاجية والتخصيصية والاستهلاكية وتسببها في تراجع الأصول الإنتاجية لمؤسسة سونلغاز والجزائرية للمياه وانخفاض جودة الخدمات وكذلك الافراط في الاستهلاك وانخفاض كفاءة الطاقة في الاقتصاد الجزائري.

- ✓ دعم الأسعار المواد الأساسية له اثر سلبي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في دعم أسعار المواد الأساسية بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.015942- بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون له اثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري نتيجة تسببه في انخفاض الكفاءة الإنتاجية في زيادة انتاج السلع المدعمة وانخفاض الكفاءة التخصيصية والاستهلاكية وتزايد الواردات والفجوة الاستيرادية ويتسبب في عجز الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري. واهدار الموارد المالية.
- ✓ دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة له أثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.033427 بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ونلاحظ ايضا انخفاض مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لدعم المعوزين وهذا بسبب ان هذه السياسة كانت تهدف الى تحقيق اهداف اجتماعية عبر توفير دخول نقدية معتبرة للفئات المحرومة.
- ✓ الدعم الصحي له اثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في الدعم الصحي بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.234143 بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ونلاحظ ايضا انخفاض مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدعم الصحي وهذا بسبب انخفاض كفاءتها الإنتاجية في تحسن جودة الرعاية الصحية مقارنة بعدة دول، بالإضافة الى تحفيز وزيادة انتاج لاقتصاديات اجنبية على حساب الاقتصاد الجزائري نتيجة ان جزء من الدعم يخصص إستيراد الادوية لتغطية طلبات المؤسسات الصحية كما تميز بانخفاض كفاءته من حيث استغلاله الأمثل للموارد المالية للدعم وللمعدات خاصة الأسرة وكما انه اتسم بانخفاض في الجودة الخدمات والمنظومة الصحية مقارنة بعدة دول أخرى.
- ✓ دعم التعليم له اثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في دعم التعليم بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.613178 بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وتعتبر هذه النسب الأكبر مقارنة مع نسب الأخرى بسبب دورها في محاربة الامية وتحسين مردودية التلاميذ في المدارس بالإضافة الى مساهمتها في تعزيز القدرات البشرية واكتسابهم مهارات تراكم راس المال البشري، ونلاحظ ايضا انخفاض مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لدعم التعليم وهذا بسبب انخفاض كفاءتها الإنتاجية المتمثلة في انخفاض جودة التعليم وراس المال البشري ومن ثم الكفاءة الإنتاجية للعامل بالإضافة الى عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات السوق.
- ✓ دعم السكن له أثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في دعم السكن بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.083112 بالمئة، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ولكن ما نلاحظه ان مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لدعم السكن منخفضة جدا وهذا لانخفاض كفاءته الإنتاجية نتيجة تسببه في زيادة واردات سلع مواد البناء ودخول شركات اجنبية اكثر تنافسية من الشركات المحلية وانخفاض الكفاءة التخصيصية في توفير

مناصب اليد العاملة المحلية في الاقتصاد الجزائري بل كان مساهم في توفير مناصب الشغل لليد العاملة الأجنبية وبالتالي ساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيصية في اقتصاديات دول أخرى على حساب الاقتصاد الجزائري.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

فيما يخص الفرضية الأولى القائلة ان: سياسة الدعم الحكومي ساهمت في تحسين المؤشرات الاجتماعية. والحد من بعض الظواهر الاجتماعية السيئة.

- ✓ بالنسبة لمجال التعليم فان سياسة الدعم لعبت دورا مهما في تحسن مؤشرات التمدرس من خلال تزايد تعداد المتمدرسين خاصة في 10 سنوات الأخير، وارتفاع نسبة التمدرس للأطفال البالغين 6 سنوات والاقل من 16 سنة، واستطاعت سياسة الدعم التحسين من مردودية التلاميذ في المدارس الابتدائية ومن حصة الإناث في التعليم من طور إلى آخر حتى بلغ أكثر من حصة الذكور، بالإضافة الى مساهمته في التقليل من معدل الأمية. وفي قطاع التعليم العالي كان هناك تزايد مستمر لعدد الطلبة حيث ارتفع عدد الطلبة الملتحقون في مؤسسات التعليم العالي إلى أكثر من ثلاث مرات في الفترة 2000-2020 وهو ما يمثل أكثر من مليون طالب جامعي.
- ✓ وبالنسبة لمجال الصحة فقد تمكنت سياسة الدعم الصحي من تحسن المؤشرات الصحية في الجزائر مثل مؤشر احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة ومؤشر معدل الوفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات ومؤشر معدل المواليد أموات واستطاعت سياسة الدعم الحكومي من تحسين توفير التغطية والرعاية الصحية، عبر زيادة عددٍ الأسرة ب 20934 سرير. وانخفض تغطية الطبيب لعدد الأشخاص ب 421، و874 شخص لكل طبيب اسنان، 3015 شخص لكل صيدلي في ظرف 18 سنة.
- ✓ وفيما يخص مجال السكن فاستطاعت سياسية الدعم الحكومي من توفير السكن لقرابة ثلاث ملايين و889 ألف عائلة في الفترة 2000-2020 من بينهم مليون و366 ألف عائلة من الفئات الهشة وأكثر من مليون 671 ألف سكن لعائلات المناطق الريفية وبلغت حصة هذين الفئتين نسبة ما يقارب 80% من مجموع السكنات المدعمة الموزعة في تلك الفترة. واستطاعت التخفيف من حدة النزوح الريفي عبر تخصيص حصة قدرها 44.56% للعائلات الريفية مما أدى الى انخفاض وتيرة تراجع عدد سكان الريف من 0,778-% الى 0,066-% بنسبة تحسن ب 0.709%

- ✓ اما فيما يخص مجال المرافق العمومية فقد ارتفعت نسبة ربط العائلات بشبكة الماء الشروب الى 98% بعدما كانت 78% وارتفاع حصة الفرد من الماء من 123 لتر في اليوم الى 180 لتر في اليوم، اما بالنسبة للكهرباء فارتفع عدد السكنات التي تم ربطها بهذه المادة في فترة 1999-2018 أكثر من 4 ملايين بنسبة 99.7% و3ملايين و357 ألف بالنسبة للغاز وبلغت بعد ربط السكنات بشبكة الغاز ب 58.40%

- ✓ اما لمجال فاستطاعت سياسة الدعم الحكومي من توفير الحماية الاجتماعية للفئات المعوزة والمحتاجة وغير القادرة على مجابهة ظروف الحياة الصعبة واستطاعت منظومة الدعم من التخفيف من حدة ظاهرة الفقر ونقص التغذية من خلال توفير حد أدني من الغذاء لأكثر من 5 ملايين ونصف من الأشخاص ليصبح عدد الذين يعانون من نقص التغذية الى اقل من

مليونين ونصف في سنة 2019 بعدما كان قرابة 8 ملايين شخص وتحسن مؤشر الفقر غير النقدي وتراجع من 2.1% في سنة 2013 الى 1.4% في سنة 2019.

وبالتالي نقبل فرضية ان سياسة الدعم الحكومي ساهمت في تحسين المؤشرات الاجتماعية والتقليل من بعض الظواهر الاجتماعية السيئة.

الفرضية الثانية:

اما الفرضية الثانية والتي كانت: لسياسات الدعم الحكومي دور إيجابي على بعض مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر، من خلال تحفيز إنتاج القطاعات الاقتصادية وزيادة تراكم راس مال البشري والزيادة في الاستهلاك الحقيقي وتحقيق الاستقرار في الأسعار والزيادة في الدخل الحقيقي للأفراد. وتحسين إعادة توزيع الدخل، بدون ان يكون لها دور سلبي على بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة على غرار الموازنة العامة للدولة والادخار الحكومي والميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- ✓ نقبل فرضية ان سياسة الدعم الحكومي تسببت في تحفيز الإنتاج في قطاعات البناء وإنتاج مواد البناء وقطاع النقل.
- ✓ نقبل فرضية ان سياسة الدعم الحكومي ساهمت في زيادة تراكم رأسمال البشري وزيادة الكفاية الحدية الإنتاجية للعامل.
- ✓ نقبل فرضية ان سياسة الدعم الحكومي أدت الى زيادة الاستهلاك الحقيقي.
- ✓ نقبل فرضية ان سياسة الدعم الحكومي أدت الى تحقيق الاستقرار في الأسعار ومن ثم زيادة الدخل الحقيقي
- ✓ نقبل فرضية ان سياسة الدعم الحكومي ساهمت في تحسين مؤشر إعادة توزيع الدخل
- ✓ نرفض فرضية ان سياسة الدعم الحكومي لم تتسبب في تراجع الادخار الحكومي حيث تسببت في التآكل الكلي للادخار الحكومي بأكثر من 15 ألف مليار دج مما قام بإحلال النفقات الاستهلاكية محل النفقات الاستثمارية.
- ✓ نرفض فرضية ان سياسة الدعم الحكومي لم يكن لها أثر سلبي على الموازنة العامة للدولة. حيث تسببت في عجز الموازنة العامة بنسبة 81% في الفترة 2010-2020
- ✓ نرفض فرضية ان سياسة الدعم الحكومي لم يكن لها دور سلبي في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. حيث تسببت في عجز ميزان المدفوعات بنسبة أكثر من 130% في سنة 2014 بقيمة 6.35 مليار دولار وفي الفترة 2015-2019 تراوحت النسبة ب ين20% و30%. بقيمة 27.5 و16.9 مليار دولار

الفرضية الثالثة:

وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة القائلة ان: سياسات الدعم الحكومي لم تتميز بالكفاءة الاقتصادية بسبب انخفاض كفاءتها الإنتاجية والتخصيصية والاستهلاكية والسعرية والتوزيعية. ولم تتميز بالكفاءة الاجتماعية لعدم تحقيقيها للعدالة الاجتماعية

بعد تشخيص وتحليل كفاءة سياسات الدعم الحكومي على الوضع الاجتماعي والاقتصادي وجدنا ان:

نقبل فرضية سياسات الدعم تتسم بانخفاض كفاءتها الاقتصادية من خلال:

- ✓ انخفاض في الكفاءة الاستهلاكية لمنظومة الدعم وهذا لتسببها في اسراف الاستهلاك والتبذير وهذا نتيجة انخفاض الأسعار إلى اقل من التكاليف الحقيقية.
- ✓ انخفاض في الكفاءة الإنتاجية لتسببه في تآكل الأصول الإنتاجية ومخاطر مالية للهيئات الاقتصادية التي تقوم بتوفير المنتجات المدعمة اقل من تكاليفها الحقيقية، كما تسببت منظومة الدعم بالجزائر في تآكل الأصول الإنتاجية لدى الفلاحين وتراجع

إيراداتهم وعدم قدرتهم على زيادة الإنتاج، وتسببها في تحفيز وزيادة الإنتاج لاقتصاديات دول الأجنبية على حساب الاقتصاد الجزائري، كما ان هناك انخفاض في جودة السلع المدعمة مثل التلاعب في الوزن القانوني للخبز المدعم وانخفاض جودة تزويد الكهرباء للأفراد ، وانخفاض في جودة خدمات التعليم والصحة وهو ما انعكس على جودة رأسمال البشري وبالتالي تراجع في الكفاية الإنتاجية للعامل ومن ثم الإنتاج. وعدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل بسبب صعوبة خريجي التعليم العالي في الحصول على العمل.

- ✓ انخفاض في الكفاءة التخصيصية بسبب سوء تخصيص الموارد نحو نمط الاستثمارات الكثيفة للطاقة على حساب كثيفة العمالة مما ادي الى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على خلق مناصب شغل جديدة، وعدم استيعاب الوافدون الجدد في سوق العمل. وتسبب في سوء استغلال الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو الاسراف في الاستهلاك، وأصبحت سياسة الدعم تحفز الأسواق الخارجية على زيادة الإنتاج لتسببها في زيادة الفجوة الاستيرادية. واهدار الموارد المالية كما ادت سياسة الدعم في توظيف اليد العاملة الأجنبية بدل اليد العاملة المحلية وبالتالي أصبحت وسيلة لاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية للاقتصاديات الأجنبية على حساب الاقتصاد الجزائري.
- ✓ بالإضافة الى انخفاض الكفاءة السعرية وحدوث التشوهات السعرية وازدواجية الأسعار حيث اسعار السلع المدعمة تكون في الأسواق الموازية أكبر من الأسواق الرسمية
- ✓ انخفاض الكفاءة التوزيعية بسبب استحواذ الفئات الغنية على موارد الدعم أكبر من الفئات الفقيرة.

نقبل فرضية ان سياسات الدعم تتسم بعدم كفاءتها الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال:

- ✓ عدم تحقيقها للعدالة الاجتماعية في الاستفادة من موارد الدعم بين فئات المجتمع حيث تستحوذ 20% من سكان الأكثر فقرا على 10.33% من اجمالي الدعم المخصص لتخفيض أسعار السلع.
- ✓ انخفاض كفاءتها سياسة الدعم الصحي في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات ومناطق المجتمع بسبب انها سياسة شاملة ولا تستهدف الفئات المحدودة الدخل وتركيزها على مناطق معينة دون سواها، حيث خصص ما نسبته 51% من الأطباء الاخصائيين لتقديم خدماتهم في 4 ولايات فقط والتي هي وهران، عنابة، قسنطينة، والجزائر العاصمة. اما باقي الأطباء الاخصائيين يتوزعون على باقي ولايات الوطن.
- ✓ انخفاض كفاءتها سياسة دعم التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات ومناطق المجتمع بسبب انها سياسة شاملة ولا تستهدف الفئات المحدودة الدخل خاصة في قطاع التعليم العالي. كما ان المناطق الحضرية أكثر استفادة من المناطق الريفية فيما يخص التعليم الثانوي، حيث ارتفعت فجوة نسبة التحاق بالتعليم الثانوي بين المناطق الحضرية والريفية في الموسمين 2012-2013 و2018-2019 من 10% الى 14%.
- ✓ **الفرضية الرابعة:**

والفرضية الرابعة تمثلت في: ان التوسع في نفقات سياسات الدعم الحكومي له أثر إيجابي في تحقيق نمو الاقتصاد الجزائري.

ومن خلال دراستنا التحليلية والقياسية في تتبع اهم انواع سياسات الدعم الحكومي المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجدنا ان:

- ✓ دعم الكهرباء والغاز والماء: له أثر سلبي على نمو الاقتصاد الجزائري حيث أن كل تغير في دعم الكهرباء والغاز والماء بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.124532-بالمئة.
- ✓ دعم أسعار المواد الأساسية له أثر سلبي على نمو الاقتصاد الجزائري وكل تغير في دعم أسعار المواد الأساسية بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.015942-بالمئة،
- ✓ دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة له أثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري وأن كل تغير في دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.033427 بالمئة.
- ✓ الدعم الصحي له أثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري أي أن كل تغير في الدعم الصحي بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.234143بالمئة،
- ✓ دعم التعليم له أثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري أي أن كل تغير في دعم التعليم بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.613178بالمئة.
- ✓ دعم السكن له أثر ايجابي على نمو الاقتصاد الجزائري أي أن كل تغير في دعم السكن بنسبة واحد بالمئة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.083112بالمئة.

افاق الدراسة:

في الأخير ان قيامنا بدراسة مساهمة سياسات الدعم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتطلب ان تكون ملمة بكل زويا موضوع سياسة الدعم الحكومي وهي بحاجة الى دراسات أخرى تكون مكملة لها من اجل تقديم رؤية كاملة عن الموضوع ومن بين هذه الدراسات:

- ✓ اليات اصلاح سياسات الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري دراسة استشرافية.
- ✓ دراسة تأثير رفع الأجور كبديل لسياسة دعم الأسعار على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج التوازن العام للاقتصاد.

قائمة المراجع

آيات القرءان الكريم:

سورة التوبة: الآية 34-35

المؤلفات:

1- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، اربد، 2006.

2- عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع اشارة الى البلدان العربية**، دار حافظ ، 2000.

3- محمد خليل برعى، على حافظ منصور، **التخلف والتنمية**، دار الثقافة العربية، 1990.

4- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2014.

5- محمد عبد العزيز عجمية واخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص –النظريات الاستراتيجيات–المشكلات**، مطبعة البحيرة، اكتوبر 2008.

6- محمد عبد العزيز عجمية واخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص –النظريات الاستراتيجيات–المشكلات، مطبعة البحيرة، 2008.

7- محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، **المالية العامة**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.

8- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، جامعت بيروت العربية، دار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

9- طاهر الجانبي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، بدون سنة النشر

10- عزت قناوي، **أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2006.

11- خديجة الاعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، جامعة القاهرة، 2016.

12- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدار للكتاب العالمي عمان وعالم الكتب الحديث اربد الاردن، 2008.

13- طارق محمد صفوت، **إصلاح الدعم المواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجريبيتي اندونيسيا وإيران)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.

14- احمد عرفة احمد يوسف، **الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه**، دار التعليم الجامعي، 2020.

15- محمد عبد العزيز المعرك، علي شفيق، **اصول وقواعد الموازنة العامة مع الإشارة الى تطبيقات من المملكة ودول اخرى**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، مملكة العربية السعودية، سنة 2003.

16- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

17- ميير بالدوين، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة جرانت اسكندر، مراجعة حسن زكي احمد، الدار القومية للطباعة و النشر، لا يوجد سنة النشر،

18- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريح للنشر،2006.

19- شوقي احمد دنيا، **التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**، جامعة الازهر، القاهرة،2002.

20- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الجامعية، الاسكندرية، 2005/2004.

21- عبد العال احمد عبد العال، التكافل الاجتماعي في الإسلام، الشركة العربية للنشر والتوزيع،1997.

22- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

23- على جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق سبل النهوض**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان، 2014

24- جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية (مفاهيم– نظريات– تطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا، الاسكندرية،2012

25- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010،

26- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2000.

27- عماد السخن، **التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016

28- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية**، الاسكندرية، 2000،

29- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000.

30- صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2018.

31- طلعت مصطفى السروجي، فؤاد حسين حسن، **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002.

32- طلعت مصطفى السروجي واخرون، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان،2001.

33- طلعت مصطفى السروجي واخرون، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان،2001.

34- احمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

35- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية(نظريات–نماذج–استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان، 2012.

36- سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية مفهومات اساسية ورؤية واقعية**، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، 1981.

37- احمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية– نماذج ممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

38- نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2000.

39- عادل احمد حشيش، **أصول المالية العامة دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية. بدون سنة النشر.

40- وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، **السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة**، معهد الإدارة العامة، رياض، 2020.

41- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

42- سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2000.

43- مجدى شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.

44- غراب رزيقة، **الاقتصاد الجزئي المرونات محاضرات مدعمة بأعمال تطبيقية بحلولها النموذجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2014.

45- عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

46- حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، دار فاروس العلمية،2016.

47- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد **القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2000.

48- علي سيد إسماعيل، **الاثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم على مستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، سنة 2019.

المقالات:

1- بن رمضان انيسة، بلمقدم مصطفى، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الخامس عشر جوان 2014.

2- كرار محمد عبد الغني، لعوج بن عمر، **اهمية القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990–2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2018/07.

3- ناصر مراد، **سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر–**، مجلة جديد الاقتصاد، عدد 5، ديسمبر2010.

4- محمد سامي محمد راغب، **الدعم بين الالغاء والابقاء، مجلة المدير العربي**، العدد 81 /1983.

5- فوزي حليم رزق، **سياسات الإصلاح الاقتصادي للدعم الغذائي في مصر**، مجلة مصر المعاصرة، سنة1998.

6- فوزي حليم رزق، **آليات ترشيد الدعم ووصوله الى مستحقيه**، مجلة مصر المعاصرة، سنة 2008.

7- محمد البنا، **نظام مقترح لدعم الفقراء في مصر، مجلة افاق جديدة**، العدد 43 سنة2008.

8- جمال مساعديه، شريف غياط، **العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل التعويم "دراسة بيانية"**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 10 العدد 10جوان 2019.

9- فوزي حليم رزق، **مشاكل الدعم واثاره السلبية وبعض التوصيات لعلاجها**، مجلة المدير العربي، العدد 89، سنة 1985.

10- احمد حافظ الطائي، **سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول**، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد 2014/40.

11- حنصال ابو بكر، بن احمد سعدية، **إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2018/08،.

12- علاء على على الزغل، **فعالية استراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الإنسانية، جامعة حلوان، ع31، ج13، سنة 2011.

13- زينب توفيق السيد عليوة، **تقييم اثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 الى 2014**، مقال في المجلة بحوث اقتصادية عربية العددا 74-75 صيف2016.

14- سي محمد كمال، **تقدير اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر MECAS، عدد 02 رقم 02، ديسمبر 2019.

15- لعيسوف سمير، **اشكالية تعارض سياسة دعم الطاقة مع التنمية المستدامة في بعدها البيئي**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 2017/07.

16- لعيسوف سمير، لحول كمال، **تقييم سياسة دعم الطاقة في الجزائر وفق مؤشرات الكفاءة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 04/ العدد 02، 2021.

17- ممدوح عوض الخطيب، **اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد السابع العدد 14، 2008.

18- مصطفى عبد الباسط حسن محمد، **سياسات الدعم الحكومي في مصر وأثرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي**، المجلة العلمية كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد 64 جوان 2018.

19- هدى عبد الحميد على، **اقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات والسياسات التنموية**، مجلة دراسات، المجلد 20 العدد 2 /2019.

20- مميش سلمى، عيدودي فاطمة الزهراء، **اثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال الفترة(1986-2017)**،revue des reformes économique et intégration en économie mondiale، العدد 13 رقم 26، 2018.

21- عزاق فاكية، **التربية كأحد أوجه تفعيل التنمية المستدامة في المجتمع**، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد 5 العدد19 ، 2020.

22- مديوني جميلة، **تحليل مكامن القوة والضعف التي تواجه الرعاية الصحية في ظل الظروف الاقتصادية العربية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

23- ملاحي رقية، مراد اسماعيل، **طالب نبيلة، اثر الجودة في ترقية خدمات الرعاية الصحية: دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بماسرى –مستغانم**، Revue algérienne d'économie et gestion، المجلد 15 العدد 01،2021.

24- الأمم المتحدة الاسكوا، **الحماية الاجتماعية أداة للعدالة**، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد5، العدد2

25- مرح مؤيد حسن، **تردي خدمات البنية التحتية في مدينة الموصل وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 8، العدد4، 2009.

26- علي جواد وتوت، نعيم عبد الرضا حسان، **شبكة الحماية الاجتماعية في العراق (انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية) دراسة ميدانية**، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 18 العدد 4، 2015.

27- هديلي احمد، **دور الخدمات الصحية في تحقيق الرعاية الاجتماعية –قراءة قانونية في ضوء توجهات المنظومة الوطنية للصحى في الجزائر–** مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 8 العدد1، 2021.

28- سكنه جهيه فرج، **دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004–2015)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 34، 2017

29- تشوار خير الدين، **دور الاقتصاد التضامني في التنمية الاجتماعية**، revue economie & management، المجلد 18 العدد01 ، 2019، ص

30- جميلة اللعبون، امل الفريخ، **دور الخدمة الاجتماعية في الحد من تأثير الأعراف الاجتماعية السلبية على التنمية الاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، 2018،

31- عيسات العمري، **معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي**، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 07 ، العدد2، 2016،

32- وجدان ضياء عبد الجليل الشيباني واخرون، **دور السكن في تحقيق التنمية الحضرية –دراسة في معايير الاسكان الولزية(WHQS) وملحقي (the can Do Toolkit 1&2) في مقاطعة ويلز في المملكة المتحدة**، المجلة العراقية للهندسة المعماري، العدد3، 2017

33- طارق إسماعيل، **سياسة لدعم الحكومي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية أبو ضبي دول والامارات العربية المتحدة،2018.

34- صبري محمد خليل، **الدعم الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المقارن**، مقال منشور في الموقع الخاص للبحث أستاذ فلسلفه القيم الإسلامية بجامعة الخرطوم موقع الانترنيت:https://drsabrikhalil.wordpress.com/2013/04/13/ تم الاطلاع عليه يوم 2021/02/13

35- احمد هريدي محمد مرعى، **كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية ومظاهر اختلالها في عدم وصول الدعم الى مستحقيه الحقيقيين واليات التنفيذ**، ورقة عمل، الفكر المحاسبي، مجلد 15 عدد خاص، 2011،

36- عبد الله عبد العزيز عابد، **الخطوط الرئيسية لنظرية الدعم في الاقتصاد الإسلامي**، مقال منشور في نادي التجارة، عدد 350، 1985، ص20

37- نشوى محمد عبدربه، **دور الدعم الحكومي في التأثير على كلا من دالة الإنفاق الاستهلاكي ودالة الادخار في إطار الضوابط الشرعية**، مجلة التجارة والتمويل، العدد2، 2017.

38- مها محمود أبو زيد، **نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل**، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 56، العدد 3، 2019.

39- حمود شافي العجمي، **الغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي رؤية شرعية**، مجلة كلية دار العلوم، المجلد 37، العدد 131، 2020.

40- علي سيد اسماعيل، **الآثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، مجلة الدراسات العربية، المجلد 33 العدد 2016/5.

41- أميرة احمد، احمد عبد الوهاب، **سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي**، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، بدون سنة النشر

42- مجدي ماجد محمد حسين، محمد حسين حفني غانم، **آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر "بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز"**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 03، 2021.

43- محمود احمد محمود أمين، **سياسة الدعم الحكومي في مصر (مشاكل والحلول)**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد3، 2013.

44- وفاء المهداوي، انعام مزيد، **إصلاح الدعم الحكومي سيناريو العراق المستقبلي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 24، 2010.

45- مهدي علوان رحيمة العقابي، فاضل جواد دهش، **واقع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق للمدة (2004–2016)**، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد ،115، 2019.

46- شلابي نعيمة، **دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد6، العدد2، 2012.

47- عبد الحليم عصام حسني محمد، **تقييم نظام الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة 2012/2013–2001/2002**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 27، العدد 45، 2017.

48- قحايرية سيف الدين، **القرض السندي واثره على الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة شركة سونلغاز–الجزائر–**، مجلة جامعة القدس المفتوح للأبحاث والدراسات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد التاسع والثلاثون (1) – تشرين الاول 2016.

49- حنصال ابو بكر، عدالة العجال، **سياسة دعم الاسعار الطاقة في الجزائر: هل هي لتحقيق العدالة الاجتماعية ام لتكريس الظلم الاجتماعي؟– دراسة استقصائية على عينة من الاسرة الجزائرية–**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 08، العدد 2019/2.

50- بكاري مختار، **الاستثمار في راس المال البشري كخيار استراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد2 /2019.

51- عياش بلعطال، **أثر سياسة التوسع في الانفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على التنمية البشرية في الجزائر،** MondialeK Economiques et Intégration En Economie Revue des Réformes، المجلد 13، العدد 01، 2019.

52- عدي سالم علي الطائي، **واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانية تطويرها (محافظة نينوا نموذجا)،** مجلة بحوث مستقبلية، عدد24 /2008.

53- عبد الباقي روابح، **البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر،** مجلة العلوم الانسانية، المجلد 37، العدد 01، 2012.

54- إسحاق خديجة، **اصلاح دعم الطاقة واستثمار التكلفة البديلة لترقية الاستثمار في راس المال البشري في الجزائر،** مجلة افاق علمية، المجلد 13، العدد 03، 2021.

55- خليفة الحاج، زقاي وليد، **ترشيد تدعيم الخبز للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك،** مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 5 العدد 08، 2015.

56- اسية هتشان، **السكن الريفي كألية للتنمية (دراسة قانونية)،** مجلة دراسات القانونية، المجلد 02، العدد 1، 2016.

57- دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، **الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي،** مجلة دراسات في ا لاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04 العدد 01 جوان 2021.

58- احمد رشاد مرداسي واخرون، **تهريب الوقود وطرق مكافحته لتنمية المناطق الحدودية الفرقة المتنقلة للمديرية الجهوية للجمارك ولاية تبسة،** دفتر البحوث العملية، المجلد 09، العدد 01، 2021.

59- قسوري انصاف، **استرداد الأموال المتحصلة من الفساد المالي في الاقتصاد الوطني،** مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 03 /العدد 02، 2021.

المداخلات:

1. يلس شاوش فاطمة الزهراء واخرون، **واقع امتيازات الجبائية في الجزائر بين الدعم الاقتصادي للمؤسسات والتهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب تلمسان،** الملتقى الوطني اثر استحداث نظم واليات الدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 03جوان 2021.
2. سيف الملا، **معضلات الأزمة المصرية(أزمة دعم، أزمة أجور) بين اليأس والرجاء" أفاق ورؤى"**، المؤتمر السنوي السادس عشر اثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتج عن أحداث الربيع العربي، دار الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، ديسمبر 2011
3. غرديان حسام، حفوظ عبد القادر، **كفاءة و عدالة نظام الدعم الحكومي الجزائري،** ملتقى الوطني حول مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2018.
4. علي لطفي، **منظومة الدعم في مصر،** المؤتمر السنوي الثالث عشر إدارة ازمة الدعم وفعالية العدالة الاجتماعية، دار الضيافة جامعة شمس القاهرة، سنة 2008، ص13

5. مريم بن دهينة واخرون، **تأثير حجم الدعم الاجتماعي من خلال الميزانية العامة في الجزائرخلال الفترة (2000–2018)**، ملتقى الوطني الافتراضي، الملتقى الوطني اثر استحداث نظم واليات الدعم الحكومي على الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 03 جوان 2021.

كتاب جماعي:

1. خبابه عبد الله، **تحليل السياسة السعرية في الجزائر**، كتاب جماعي، جامعة الجزائر، العدد 16، الجزء الثاني، 2006.

الاطروحات:

1- قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، سنة 2017-2018.

2- حسين صيام، **سياسة دعم الأسعار دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع التركيز خاص على التجربة المصرية**، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، سنة 1983.

3- عبد المنعم لطفي محمد كمال، **الاثار الاقتصادية الكلية لتحرير المنتجات البترولية و الغاز الطبيعي في مصر**، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2011.

4- رضوى عبد الواحد عبد الحليم سويف، **نموذج احصائي للتنبؤ باحتياجات محدودي الدخل من الدعم السلعي في مصر**، اطروحة دكتوراه الفلسفة في الاحصاء التطبيقي، جامعة عين شمس، 2017.

5- لعيسوف سمير، **سياسة دعم الطاقة في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2020-2021.

6- حنصال ابوبكر، **سياسة دعم الأسعار: أسبابها، أثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية–**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعو طاهري محمد بشار،2019/2020.

7- بن احمد جيلالي، **سياسة إعادة توزيع الدخل والتنمية الاجتماعية في الجزائر–إشكالية واليات–**، أطروحة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2019-2020.

8- اوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–** أطروحة دكتوراه قسم علوم اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2015-2016.

رسائل الماجيستير:

1- سعود محمد اللوزي، **لآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع الأساسية في الأردن**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، الجامعة الاردنية، سنة1996.

2- وائل محمود محمد حسين، **اثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر**، رسالة ماجستير التخطيط والتنمية، جامعة بنها مصر،سنة 2015.

3- محمد حسن عودة، **العلاقة بين الدعم الحكومي و الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة(1975–2011)**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة،2013.

4- سيد احمد كبداني، **آلية توزيع الخل في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2005-2006.

5- بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي**، رسالة ماجيستير الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، سنة 2014.

التقارير:

1. مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2013**
2. مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014**
3. مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**
4. مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016**
5. مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017**
6. مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018**
7. مجلس المحاسبة، **التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019**
8. مصالح الوزير الاول، **وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة امام البرلمان**، فبراير 2019.
9. مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي**، سنة 2012.
10. مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي**، سنة 2021.
11. مديرية العامة لتقديرات والسياسات، **تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2020**.
12. صندوق النقد الدولي، **اصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات**، جانفي 2013.
13. الديوان الوطني للاحصاء، **الجزائر بالارقام نتائج 2016-2018**.

القوانين والمراسيم التنفيذية:

1. مرسوم التنفيذي رقم07-60 المؤرخ في 11 فيفري 2007.
2. مرسوم تنفيذي رقم 05-128 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1426 الموافق 24 أبريل سنة 2005، يتضمن تحديد أسعار البيع الداخلي للغاز الطبيعي.
3. المرسوم التنفيذي رقم 21-383 مؤرخ في 28 صفر عام 1443 الموافق ل 5 أكتوبر سنة 2021.
4. التعليمة وزارية مشتركة رقم 01 مؤرخة في 2018/02/06 متعلقة بكيفيات تجسيد برنامج السكنات الترقوية المدعمة.
5. مرسوم تنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فبراير سنة 2001، و المتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر و الموضب في الأكياس عند الإنتاج و في مختلف مراحل التوزيع.
6. المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس سنة 2011 الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك و كذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج و الاستيراد و عند التوزيع بالجملة و التجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي و السكر الأبيض..

7. المرسوم التنفيذي رقم 21-383 مؤرخ في 28 صفر عام 1443 الموافق ل 5 أكتوبر سنة 2021.
8. والمرسوم التنفيذي رقم 13-389 المؤرخ في 20 محرم عام 1435 الموافق ل 24 نوفمبر سنة 2013 الذي يحدد مستويات وكيفيات منح تخفيض معدل الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي وكذا سكن فردي ينجز في شكل مجمع في مناطق محدد بولايات الجنوب والهضاب العليا.
9. مرسوم تنفيذي رقم 05-128 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1426 الموافق 24 أبريل سنة 2005، يتضمن تحديد أسعار البيع الداخلي للغاز الطبيعي.
10. المرسوم التنفيدي رقم 05-128 المؤرخ في 24 أفريل 2005 و مرسوم تنفيذي رقم 10-21 الذي يحدد كيفيات و إجراءات ضبط سعر بيع الغاز، دون رسوم في السوق الوطنية (الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 17 جانفي 2010)
11. المرسوم التنفيذي رقم07-60 المؤرخ في 11 فيفري 2007.
12. المادة 188 من قانون المالية 2022.
13. القانون التوجيهي رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتضمن حق الأطفال الجزائريين في التربية والتعليم.

المواقع الانترنت:

1. وزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية تم التصفح بتاريخ 2021/12/02، الرابط: https://www.mhuv.gov.dz/
2. صندوق الوطني للسكن، تم التصفح بتاريخ 2021/12/02، الرابط: https://www.cnl.gov.dz/ar/page/article/5/
3. موقع الالكتروني لوزارة التربية، **معلومات مفيدة**، تم التصفح بتاريخ 2022/01/20، الرابط: https://www.education.gov.dz/معلومات-مفيدة/ .
4. وزارة التربية الوطنية، تم التصفح بتاريخ 2022/03/03، الرابط: https://www.education.gov.dz/activity/مشاركة-وزير-التربية-الوطنية-في-الطبعة
5. مديرية الخدمات الجامعية، تم التصفح بتاريخ 2022/01/25، الرابط: http://onou.dz/old_web_site/ar1
6. وكالة التنمية الاجتماعية، تم التصفح بتاريخ 2022/01/25، https://www.ads.dz/
7. يومية المساء، تصريحات الوزير الطاقة عبد المجيد عطار في مداخلته أمام البرلمان، تم التصفح يوم 2022/03/07، الرابط: https://www.el-massa.com/dz/news/
8. ديوان الوطني لمحو الامية وتعليم الكبار، تم التصفح بتاريخ 2022/03/07، الرابط: http://onaea.education.gov.dz12.82/
9. الديوان الوطني للإحصاء، تم التصفح بتاريخ 2022/03/07، الرابط: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique127
10. وكالة الأنباء الجزائرية، **مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز: توقع بلوغ العجز المالي إلى أكثر 48 مليار دينار مع نهاية 2017**، تم التصفح بتاريخ 2021/12/26، الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/50088-48-2017
11. مديرية الخدمات الجامعية، تم التصفح بتاريخ 2022/01/25، الرابط: http://onou.dz/old_web_site/ar1
12. وكالة الانباء الجزائرية، تم التصفح بتاريخ 2022/05/15، الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/

13. INDEPENDENTعربية ، **ندرة مفاجئة في سلع أساسية تربك الشارع الجزائري**، ايمان عويمر، تم تصفح يوم 2021/07/04، الرابط: https://www.independentarabia.com/node/205756/

14. الخبر، مال والاعمال، تم التصفح بتاريخ 2021/04/29، الرابط: https://www.elkhabar.com/press/article/146364/

15. الاذاعة الجزائرية، على خلفية تبذير 340 مليون دولار في الخبز، تم التصفح يوم 2022/05/20، الرابط: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20191107/183939.html

16. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تم التصفح يوم 2022/02/06، https://www.mtess.gov.dz/ar/

17. معطيات البنك الدولي، تم التصفح يوم 2022/05/21، الرابط https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.YLD.CREL.KG?end=2018&start=2018&view=map.

18. الشروق اون لاين ، **الخبازون يقررون رفع سعر الخبز الى 15دج**، بلقاسم حوام، تم التصفح يوم 2022/05/14، الرابط : https://www.echoroukonline.com/الخبازون-يقررون-رفع-سعر-الخبز-إلى-15-دج //

19. وزارة التجارة وترقية الصادرات، **احصائيات مختلفة**، تم التصفح يوم 2022/05/15، الرابط: https://commerce.gov.dz/ar/statistiques/

20. وكالة الأنباء الجزائرية، **تورد 295 شخص في 257 قضية متعلقة باحتكار المواد الغذائية عبر التراب الوطني**، تم التصفح بتاريخ 2022/05/17، الرابط: https://www.aps.dz/ar/societe/119703-295-257

21. إذاعة الجزائرية، **وزير التجارة: ادراج 25 منتوج ضمن البطاقية الوطنية**، تم التصفح بتاريخ 2022/05/15، الرابط: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210325/209101.html

22. مديرية الجهوية للتجارة باتنة، تم التصفح بتاريخ 2022/07/14، الرابط: https://www.drcbatna.dz/index.php/regulation-marche/ .

23. وكالة انباء الجزائرية، **زيت المائدة: إنتاج أزيد من 48 ألف طن خلال النصف الأول من أبريل الجاري**، تم التصفح بتاريخ 2022/07/31، الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/105455-48

24. موقع وزارة التربية، معلومات مفيدة، تم التصفح بتاريخ 2022/01/20، الرابط: https://www.education.gov.dz/معلومات-مفيدة/

25. الشروق اون لاين، العمال الاجانب في نجدة مشاريع الجزائريين، تم التصفح بتاريخ 2022/01/20، الرابط: https://www.echoroukonline.com/العمال الاجانب في نجدة مشاريع الجزائريين

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrage :

1- Michel BIALES et all, **l'essentiel sur l'economie**, 4eme edition, BERTI Editions, alger, 2007, p 20

2- Valérie Mignon, **Econométrie Théorie et Applications**, Corpus Economie, France, 2008.

3- Gurwinder Singh, **Subsidies In The Context Of The Wto's Free Trade System**, Springer International Publishing, 2017.

4- antoine bonduelle, fréderic tuille et sébastien fenet inestene, **soutiens et subventions de l'etat aux energies en france**, greenpeace france, décembre 1998.

5- Benedict Clements et all, **Government Subsidies**: **Concepts**, International Trends, and .Reform Options, International Monetary Fund, Working Paper, September 1995.

6- m. umer chapra, **islam and the economic challenge**, **islamic economics series – 17**, the international institute of islamic though, 1992.

7- K. Subbarao et all, **Safety Net Programs and Poverty Reduction**, The World Bank, Washington, 1997.

8- Ronald Steenblik, **A Subsidy Primer**, **Global Subsidies Initiative of the International Institute for Sustainable Development**, Geneva, Switzerland.

9- Carlo Sdralevich et all, **Subsidy Reform in the Middle East and North Africa**: **Recent Progress and Challenges Ahead**, International Monetary Fund, 2014, p.04.

10- Doug KOPLOW, **Measuring energy subsidies using the price-gap approach**: **What does it leave out?**, International Institute for Sustainable Development (IISD), aout 2009.

11- Ambrus Bárány and Dalia Grigonytė, **Measuring Fossil Fuel Subsidies**, ECFIN Economic Brief, European Union, Issue 40, March 2015.

12- Dominique FINON, **Les subventions à l'énergie dans le monde** : **Leur ampleur**, leur efficacité et leur nécessaire recentrage, CIRED, octobre 2010, p 9

Article :

1- abdallah shehata khattab, **the impact of reducing energy subsidies on energy intensive industries in egypt**,the egyptian center for economic studies, working paper n° 124, may 2007

2- soheir abouleinein et all, **the impact of phasing out subsidies of petroleum energy products in egypt**, the egyptian center for economic studies, working paper n° 145, april 2009.

3- Zhengquan guo et all, **The Impacts of Reducing Renewable Energy Subsidies on China's Energy Transition by Using a Hybrid Dynamic Computable General Equilibrium Mode**l.

4- Boqiang Lin and Zhujun Jiang, **Estimates of energy subsidies in China and impact of energy subsidy reform**, Energy Economics, Volume 33, Issue 2, March 2011.

5- Hashem Pesaran et all, **A Bias-Adjusted LM Test of Error Cross Section Independence**, Cambridge University, second version, 2007.

6- caucasus and central asi, **analyzing energy subsidies in the countries of eastern europe**, organisation for economic co-operation and development, report_20 august 2013.

7- norman myers and jennifer kent, **government sponsored perversity**. **review of**: **perverse subsidie**, edition bioscience , vol: 51 no: 5, may 2001.

8- gerdschwartz and benedict clements, **government subsidies**, **journal of economic surveys** · april 1999.

9- Benjamin K. Sovacool, **Reforming**, **and Rethinking Global Energy Subsidies**: **Towards a Political Economy Research Agenda**, Ecological Economics, 135/2017.

10- Tong Xinle, et all, **The influence of government subsidy on enterprise innovation**: **based on Chinese high-tech enterprises**, Economic Research Ekonomska Istraživanja, 35:1, 2022.

Rapport:

11- groupe de la banque mondiale, **Rapport de suivi de la situation économique de l'Algérie**, printemps2017.

12- ministère de financ, **Rapport de présentation du projet de loi de finances 2004**, septembre 2003.

13- Conseil National Economique, **Social et Environnemental**, rapport nationale sur devloppement humain 2013-2015.

14- groupe de la banque mondiale, **Rapport de suivie de la situation économique Algérie**, automne 2021.

15- world trade organization, **exploring the links between subsidies**, trade and the wto, world trade report 2006.

16- La direction générale de la prévision et des politiques, **principaux indicateur de l'économie algérienne 2000-2019**.

17- office nationale de statistique, **evolution des echanges exterieurs de marchandises de 2014**.

18- international monetary fund, **fuel and food price subsidies**: **issues and reform options**, 2008.

الملاحق

الملحق رقم 1

Date: 08/08/22 Time: 16:07
Sample: 1990 2021

	PIB	SUB ELGA..	SUB PRIX	SUBPBFR	SUB SAN	SUB EDU	SUB LOG
Mean	9386416.	43375.53	99386.19	103421.2	151155.8	56403.81	198889.8
Median	8031810.	25706.00	42100.00	88407.00	65405.00	45025.00	131180.0
Maximum	22021500	144605.0	279115.0	224569.0	367823.0	130814.0	754145.0
Minimum	554388.1	3320.000	5800.000	10000.00	5000.000	2000.000	3600.000
Std. Dev.	7132774.	40248.29	96587.12	62796.55	141202.1	46106.45	188682.2
Skewness	0.327487	0.565044	0.398431	0.389565	0.460402	0.251244	0.904993
Kurtosis	1.597175	2.194626	1.409656	1.882443	1.428748	1.468172	3.322775
Jarque-Bera	3.195877	2.567635	4.218912	2.474637	4.422284	3.465322	4.506982
Probability	0.202313	0.276978	0.121304	0.290161	0.109575	0.176813	0.105032
Sum	3.00E+08	1388017.	3180358.	3309478.	4836985.	1804922.	6364474.
Sum Sq. Dev.	1.58E+15	5.02E+10	2.89E+11	1.22E+11	6.18E+11	6.59E+10	1.10E+12
Observations	32	32	32	32	32	32	32

الملحق رقم 2

	PIB	SUB_ELGA..	SUB_PRIX	SUBPBFR	SUB_SAN	SUB_EDU	SUB_LOG
PIB	1.000000	0.820475	0.871194	0.896724	0.962108	0.987954	0.865948
SUB_ELGA..	0.820475	1.000000	0.452812	0.462861	0.212635	0.467343	0.386407
SUB_PRIX	0.871194	0.452812	1.000000	0.376150	0.341259	0.367499	0.183554
SUBPBFR	0.896724	0.462861	0.376150	1.000000	0.124034	0.285703	0.140392
SUB_SAN	0.962108	0.212635	0.341259	0.124034	1.000000	0.158118	0.320854
SUB_EDU	0.987954	0.467343	0.367499	0.285703	0.158118	1.000000	0.467317
SUB_LOG	0.865948	0.386407	0.183554	0.140392	0.320854	0.467317	1.000000

الملحق رقم 3

Date: 08/08/22 Time: 16:10
Sample: 1990 2021

	PIB	SUB_ELGA..	SUB_PRIX	SUBPBFR	SUB_SAN	SUB_EDU	SUB_LOG
Mean	15.62770	10.00087	10.72059	11.31878	11.28173	10.36830	11.38099
Median	15.89721	10.11452	10.63920	11.38953	11.08788	10.70835	11.77631
Maximum	16.90753	11.88176	12.53938	12.32194	12.81536	11.78153	13.53334
Minimum	13.22562	8.107720	8.665613	9.210340	8.517193	7.600902	8.188689
Std. Dev.	1.072178	1.339500	1.450007	0.752753	1.296319	1.283030	1.659090
Skewness	-0.594089	-0.189777	-0.129122	-0.744891	-0.260719	-0.579693	-0.782780
Kurtosis	2.211983	1.385181	1.379286	3.206955	1.839312	2.021159	2.329694
Jarque-Bera	2.710318	3.668933	3.591205	3.016374	2.158791	3.069739	3.867048
Probability	0.257906	0.159699	0.166027	0.221311	0.339801	0.215484	0.144638
Sum	500.0863	320.0279	343.0587	362.2010	361.0154	331.7857	364.1916
Sum Sq. Dev.	35.63650	55.62203	65.17815	17.56576	52.09376	51.03118	85.32994
Observations	32	32	32	32	32	32	32

الملحق رقم 4

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 08/08/22 Time: 16:16
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.720632	0.361312	18.60063	0.0000
SUB_ELGAZEAU	-0.124532	0.026707	-4.662270	0.0011
SUB_PRIX	-0.015942	0.003643	-4.373853	0.0007
SUBPBFR	0.033427	0.007356	4.543369	0.0001
SUB_SAN	0.234143	0.041815	5.598485	0.0000
SUB_EDU	0.613178	0.132165	4.639492	0.0001
SUB_LOG	0.083112	0.019146	4.340118	0.0000

R-squared	0.892136	Mean dependent var	15.62770
Adjusted R-squared	0.890248	S.D. dependent var	1.072178
S.E. of regression	0.105879	Akaike info criterion	-1.462395
Sum squared resid	0.280260	Schwarz criterion	-1.141765
Log likelihood	30.39832	Hannan-Quinn criter.	-1.356115
F-statistic	525.6458	Durbin-Watson stat	1.996454
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 5

Coefficient Confidence Intervals
Date: 08/08/22 Time: 16:35
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

		95% CI	
Variable	Coefficient	Low	High
C	6.720632	5.976496	7.464769
SUB_ELGAZEAU	-0.124532	-0.278827	0.029762
SUB_PRIX	-0.015942	-0.103766	0.071882
SUBPBFR	0.033427	-0.093273	0.160127
SUB_SAN	0.234143	-0.067534	0.535820
SUB_EDU	0.613178	0.340979	0.885376
SUB_LOG	0.083112	-0.044617	0.210842

الملحق رقم 6

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	100041.6	(7, 25)	0.0000
Chi-square	700291.1	7	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	6.720632	0.361312
C(2)	-0.124532	0.026707
C(3)	-0.015942	0.003643
C(4)	0.033427	0.007356
C(5)	0.234143	0.041815
C(6)	0.613178	0.132165
C(7)	0.083112	0.019146

Restrictions are linear in coefficients.

الملحق رقم 7

Chow Breakpoint Test: 2008
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1990 2021

F-statistic	0.905131	Prob. F(7,18)	0.5240
Log likelihood ratio	9.650610	Prob. Chi-Square(7)	0.2093
Wald Statistic	6.335917	Prob. Chi-Square(7)	0.5011

الملحق رقم 8

Chow Breakpoint Test: 2014
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1990 2021

F-statistic	0.820225	Prob. F(7,18)	0.5831
Log likelihood ratio	8.859392	Prob. Chi-Square(7)	0.2629
Wald Statistic	5.741576	Prob. Chi-Square(7)	0.5702

الملحق رقم 9

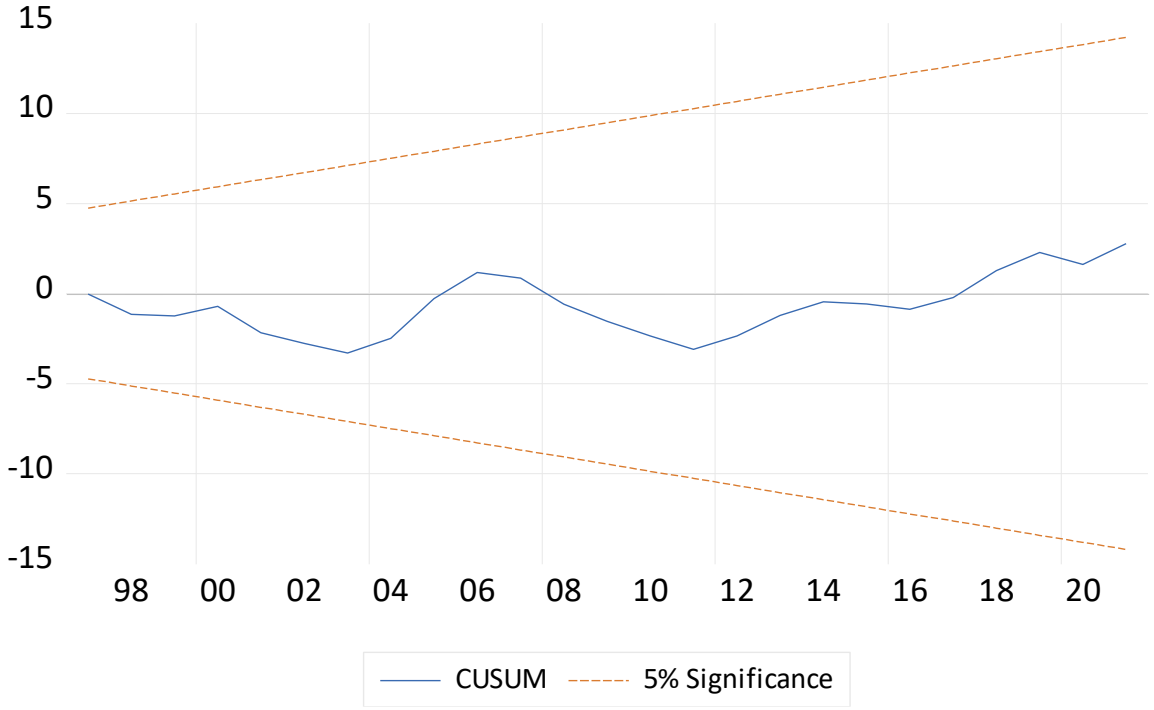

الملحق رقم 10

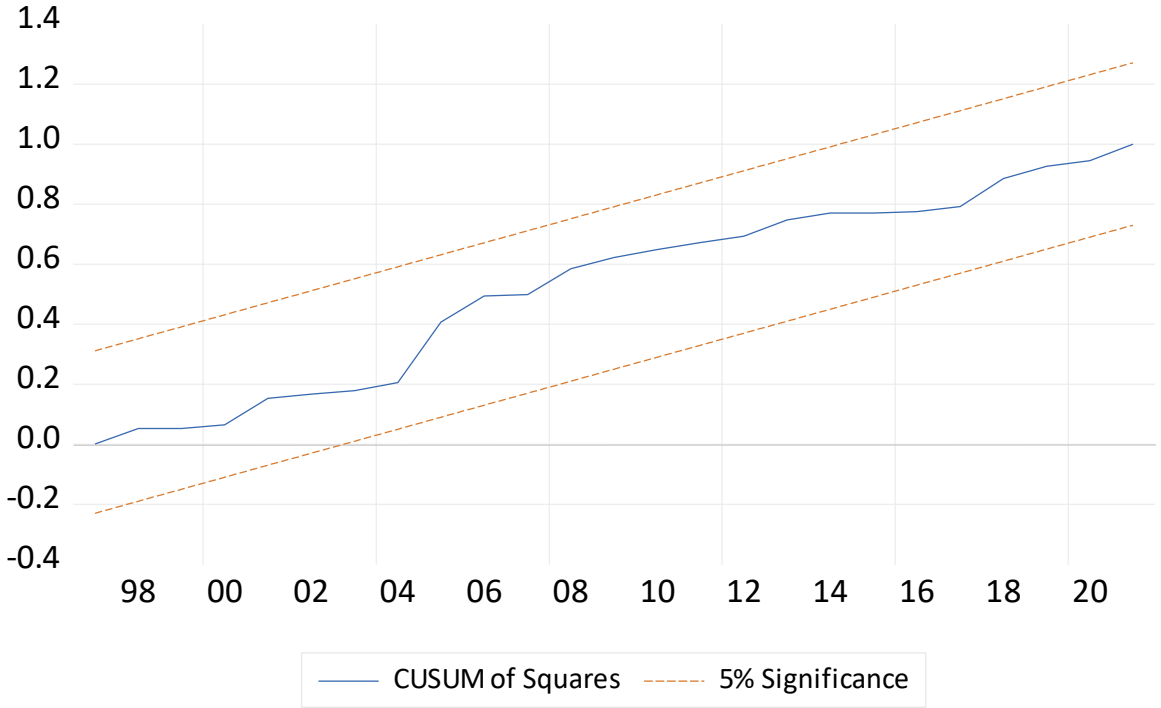

الملحق رقم 11

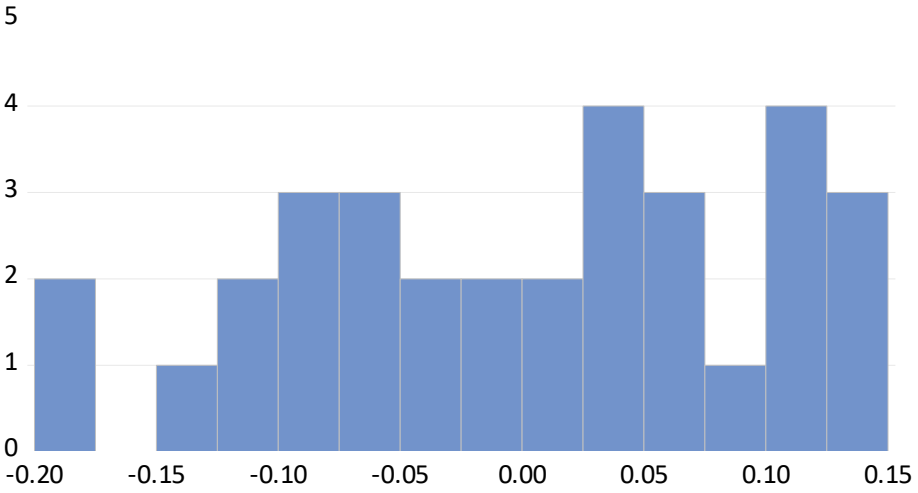

Series: Residuals	
Sample 1990 2021	
Observations 32	
Mean	2.68e-15
Median	0.016757
Maximum	0.145764
Minimum	-0.188159
Std. Dev.	0.095082
Skewness	-0.194682
Kurtosis	2.002347
Jarque-Bera	1.529222
Probability	0.465515

الملحق رقم 12

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	2.333545	Prob. F(1,24)	0.1397
Obs*R-squared	2.835678	Prob. Chi-Square(1)	0.0922

الملحق رقم 13

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.355811	Prob. F(2,23)	0.0923
Obs*R-squared	3.167767	Prob. Chi-Square(2)	0.1062

الملحق رقم 14

Date: 08/08/22 Time: 17:01
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
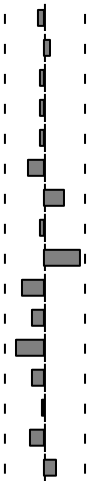		1	-0.061	-0.061	0.1321	0.716
		2	0.050	0.047	0.2240	0.894
		3	-0.046	-0.040	0.3025	0.960
		4	-0.042	-0.050	0.3720	0.985
		5	-0.028	-0.030	0.4039	0.995
		6	-0.142	-0.144	1.2451	0.975
		7	0.187	0.174	2.7687	0.906
		8	-0.041	-0.016	2.8446	0.944
		9	0.336	0.322	8.1808	0.516
		10	-0.194	-0.198	10.042	0.437
		11	-0.110	-0.148	10.665	0.472
		12	-0.261	-0.322	14.378	0.277
		13	-0.109	-0.066	15.060	0.304
		14	-0.025	-0.070	15.096	0.372
		15	-0.121	-0.023	16.030	0.380
		16	0.112	-0.097	16.887	0.393

الملحق رقم 15

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.642111	Prob. F(6,25)	0.6957
Obs*R-squared	4.272924	Prob. Chi-Square(6)	0.6398
Scaled explained SS	1.307053	Prob. Chi-Square(6)	0.9713

الملحق رقم 16

Heteroskedasticity Test: Harvey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.826944	Prob. F(6,25)	0.5601
Obs*R-squared	5.299211	Prob. Chi-Square(6)	0.5060
Scaled explained SS	2.370902	Prob. Chi-Square(6)	0.8826

الملحق رقم 17

Heteroskedasticity Test: Glejser
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.686458	Prob. F(6,25)	0.6623
Obs*R-squared	4.526290	Prob. Chi-Square(6)	0.6058
Scaled explained SS	2.418895	Prob. Chi-Square(6)	0.8774

الملحق رقم 18

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.111713	Prob. F(1,29)	0.7406
Obs*R-squared	0.118959	Prob. Chi-Square(1)	0.7302

الملحق رقم 19

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.516898	Prob. F(27,4)	0.8665
Obs*R-squared	24.87156	Prob. Chi-Square(27)	0.5817
Scaled explained SS	7.608010	Prob. Chi-Square(27)	0.9999

ملخص:

تستهدف الاطروحة الى تحديد أثر سياسات الدعم الحكومي على الاقتصاد الجزائري. ولبلوغ ذلك تم تسليط على دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تحسين المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية، وتحليل كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى تحديد أثر سياسات الدعم الحكومي على نمو الاقتصاد الجزائري.

وخلصت الدراسة الى ان سياسة الدعم الحكومي قد ساهمت في تحسين المجالات الاجتماعية مثل التعليم الصحة، والسكن، والمرافق العمومية والحماية الاجتماعية، وكان لها انعكاسات سلبية على بعض مؤشرات الاقتصادية حيث تسببت في عجز الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات وفقدان ادخار الحكومي وانخفاض كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انخفاض كفاءتها الاستهلاكية والإنتاجية والتخصيصية والسعرية بالإضافة الى عدم تحقيقها للعدالة الاجتماعية. وكان أثر سياسات الدعم الحكومي على نمو الاقتصاد الجزائري ايجابي فيما يخص دعم التعليم، الصحة والسكن، بالإضافة الى دعم فئات المعوزة، وسلبي فيما يخص دعم مواد الاساسية ودعم الحصول على المياه والكهرباء والغاز.

كلمات مفتاحية: دعم حكومي، تحويلات اجتماعية، دعم أسعار، اقتصاد جزائري، تنمية اجتماعية، تنمية اقتصادية، نمو اقتصادي.

Résumé:

La thèse vise à déterminer l'impact des politiques de subvention du gouvernement sur l'économie algérienne. Pour y parvenir, le rôle de la politique de subvention de l'État dans la réalisation du développement économique et social a été mis en évidence en améliorant les indicateurs sociaux et économiques, en analysant leur efficacité économique et sociale, en plus de déterminer l'impact des politiques de soutien de l'État sur la croissance de l'économie algérienne.

L'étude a conclu que la politique de subvention du gouvernement a contribué à l'amélioration des domaines sociaux tels que l'éducation, la santé, le logement, les services publics et la protection sociale, et a eu des répercussions négatives sur certains indicateurs économiques car elle a causé le déficit du budget de l'État et l'équilibre des paiements, la perte de l'épargne du gouvernement et la baisse de son efficacité économique et sociale en raison de la diminution de sa consommation, de sa production, de sa répartition et de son efficacité des prix, en plus de son incapacité à réaliser la justice sociale. L'impact des politiques de subvention du gouvernement sur la croissance de l'économie algérienne a été positif en ce qui concerne le soutien à l'éducation, à la santé et au logement, en plus du soutien aux groupes nécessiteux, et négatif en ce qui concerne la subvention aux produits de base et le soutien à l'accès à l'eau, électricité et gaz.

Mots-clés : subvention gouvernemental, transferts sociaux, subvention des prix, économie algérienne, développement social, développement économique, croissance économique

Abstract:

The thesis aims to determine the impact of government subsidy policies on the Algerian economy. To achieve this, the role of government support policy in achieving economic and social development was highlighted by improving social and economic indicators, analyzing their economic and social efficiency, in addition to determining the impact of government support policies on the growth of the Algerian economy.

The study concluded that the government subsidy policy has contributed to the improvement of social areas such as education, health, housing, public utilities and social protection, and had negative repercussions on some economic indicators as it caused the deficit of the state budget and the balance of payments, the loss of government savings and the decline in its economic and social efficiency as a result of the decrease Its consumption, production, allocation, and price efficiency, in addition to its failure to achieve social justice. The impact of government subsidy policies on the growth of the Algerian economy was positive with regard to support for education, health and housing, in addition to support for needy groups, and negative with regard to subsidizing basic materials and supporting access to water, electricity and gas.

Keywords: government subsidy, social transfers, price subsidy, Algerian economy, social development, economic development, economic growth